شؤون فلسطينية

٣٧

ايلول (سبتمبر) ١٩٧٤

شؤون فلسطينية

رئيس التحرير : الدكتور انيس صايغ

رقم ٣٧ — أيلول (سبتمبر) ١٩٧٤

شهرية فكرية لمعالجة احداث القضية الفلسطينية وشؤونها المختلفة .
تصدر عن مركز الابحاث في منظمة التحرير الفلسطينية .

يشارك في التحرير : محمود درويش .

سكرتير التحرير : ابراهيم العابد **مدير التوزيع** : غازي خورشيد .

جميع الآراء الواردة تعبر عن وجهات نظر كاتبيها ولا تعكس بالضرورة آراء منظمة التحرير الفلسطينية ولا المحررين ولا المستشارين ولا الناشرين.

العنوان : بناية الدكتور راجي نصر ، شارع كولومباني (متفرع من السادات) ، راس بيروت ، بيروت ـ لبنان ، ص.ب ١٦٩١ ، تلفون : التحرير ٣٥١٢٦٠ ، التوزيع ٢٢٦٥٨٥ ، برقيا مرأبحاث ، بيروت .

ثمن العدد : ٣١/٢ ل.ل. في لبنان ، ٤١/٢ ل.س. في سوريا ، ٤٥٠ فلسا في الكويت والعراق ، ٤١/٢ ل.ل. في سائر الاقطار العربية .

الاشتراك السنوي (بريد جوي) : ٤٠ ل.ل. في لبنان ، ٥٠ ل.س. في سوريا ، ٥٠ ل.ل. في سائر الاقطار العربية ، ٦٥ ل.ل. في اوروبا وافريقيا ، ٦٠ ل.ل. في اميركا واستراليا وآسيا .

الاشتراك السنوي (بريد عادي) : ٥٠ ل.ل. في جميع الدول غير العربية .

الغلاف : لوحة « روح الشهيد »

المحتويات

صفحة ٥ حديث مع **ياسر عرفات** .

١١ **على هامش العلاقات السوفياتية ــ الفلسطينية : المقاومة على الطريق الصعب** ، اسحق الخطيب .

١٧ **مرفوضون .. مرفوضون** ، محمود درويش .

٢٣ **السياسة الاميركية تجاه القضية الفلسطينية** (ندوة) شارك فيها سعدات حسن ، د. هشام شرابي ، د. فايز صايغ ، د. كلوفيس مقصود ، ادارها د. نبيل شعث .

٤٦ **التحرك السياسي للحكم الاردني ازاء مستقبل الضفة الغربية** ، عيسى عبد الحميد .

٧٠ **السياسة الاقتصادية الاسرائيلية في المناطق المحتلة : أسس لامبريالية جديدة** ، شيلا ريان .

١٠١ **التغييرات الاقتصادية وتأثيرها على الصراع الطبقي والاجتماعي في اسرائيل** ، الدكتور سلمان رشيد سلمان .

١١٤ **القرار السياسي الاسرائيلي ابان حكم غولدا مئير** ، عبد القادر ياسين .

١٢٧ **الماركسية والاتحاد السوفياتي في مرآة الصهيونية** ، فيصل دراج .

١٣٥ **مأساة قبرص وأزمة الشرق الاوسط** ، الدكتور سامي منصور .

١٤٢ **قراءة نقدية للكاتب الصهيوني الفرنسي روبير مزراحي** ، جوزف سماحة .

١٥٥ **مراجعـــات** : اسرائيل : دولة استيطانية ــ استعماريـــة ، مصطفى كركوتي . ظهور الحركة الوطنية الفلسطينية ١٩١٨ ــ ١٩٢٩ ، موسى خليل . حرب الشعب .. وحرب الشعب العربية ، وليد نويهض . الواقع الفلسطيني والحركة النقابية ، محمد حافظ يعقوب .

١٧٠ **ثقـــافة** : الياس خوري .

١٨٢ **شـــهريات** : (١) المقاومة الفلسطينية ، عصام سخنيني . (٢) القضية الفلسطينية دوليا ، صادق جـــلال العظم . (٣) المناطق المحتـــلة ، عبد الحفيظ محارب وعيسى الشعيبي . (٤) اسرائيليات . (٥) القضية الفلسطينية عسكريا ، المقدم الهيثم الايوبي. جدول بالعمليات العسكرية لقوات الثورة الفلسطينية وآخر بالعمليات التي اعترف بها العـــــدو الصهيوني من ٧/١٦ ــ ١٩٧٤/٨/١٥ ، غازي خورشيد .

ياسر عرفات

في حديث خاص بمجلة « شؤون فلسطينية »
عن مباحثاته الاخيرة في موسكو ووارسو وبرلين :

نقطة انعطاف في العمل الفلسطيني

لم تكن الرحلة السياسية التي قام بها قائد الثورة الفلسطينية الاخ ياسر عرفات ، على رأس وفد منظمة التحرير الفلسطينيـــة ، الى موسكو ووارسو وبرلين .. رحلة عادية .

ولم تستمد الرحلة قيمتها من زمن الصراع الراهن فقط. انها خطوة من المستقبل . وقفزة في سياق تطوير مفهوم العلاقة بين الثـــورة الفلسطينية وبين الثورة الاشتراكية الكبرى .

لقد أجمع المراقبون السياسيون في العالم على نعت الرحـــلة بالنجاح ، وأحاطوا نتائجها بكثير من التوقعات المؤثرة على مســـار تطور القضية الفلسطينية في المرحلة الراهنة. ولكن الاخ ياسر عرفات يقول ، دائما ، ان نتائج المباحثات فاقت المتوقع . وهو متفائل الى حد كبير . انه لا يتحدث عن كل شيء . ولكن محدثه يشعر بأنه يقف على صلابة الضمان ، الكفيل بتجاوز الازمة التي يمر بها العمـــل الفلسطيني الان .

● ماذا أضافت رحلتكم الاخيرة الى موسكو والمباحثـــات مـــع المسؤولين السوفيات .. الى العمل الفلسطيني وعلاقات المقاومة مع الاتحاد السوفياتي والبلدان الاشتراكية الاخرى ؟

●● نعتبر الزيارة التي قام بها وفد منظمة التحرير الفلسطينية الى الاتحاد السوفياتي والى بعض البلدان في المنظومة الاشتراكية .. من أهم الزيارات التي قمنا بها الى هذه البلدان ، خاصة انها **جاءت في وقت مصيري للشعب الفلسطيني .**

انهـــا شكلت نقطة انعطاف رئيسية وهامة في العمل الفلسطيني بشكل عام ، وفي العلاقات بيننا وبين الاتحاد السوفياتي والمنظومة الاشتراكية بـ كل خاص .

كانت الزيارة ناجحة الى ابعد حدود النجاح . **كانت فوق توقعاتنا .** وقد تجلى ذلك في المحادثات التي أجريناها مع **المسؤولين السوفيات على اختلاف مواقعهم و ... مستوياتهم** . وفي الروح الرفاقية التي رافقت جميع مراحل المباحثات والابحاث والاحاديث والملاحظات .

لن اتوقف ، كثيرا ، عند التكريم والعناية والرعاية وحسن الضيافة التي قوبل بها الوفد . ولكن، لا بد ان نسجل هنا انها اتصفت **بمعاملة رسمية ورفاقية** ، تجاوزت حدود البروتوكول الى ما نسميه ، في منطقتنا العربية ، بحسن الوفادة .

واتسم جميع ما دار بيننا وبين الرفاق الاعزاء بروح المسؤولية ، **وبأهمية الدور الذي تقوم به الثورة الفلسطينية في المنطقة العربية ، في الحاضر وفي المستقبل** . وتركزت بشكل أساسي في مستقبل الشعب الفلسطيني وحقوقه القومية والوطنية .

وبلا تردد ، يمكن القول: **ان هذه الزيارة تعتبر مرحلة انتقال جديدة في العلاقات الاساسية بيننا وبين الاتحاد السوفياتي وبلدان المنظومة الاشتراكية** . وقد كرس هذه المرحلة من العلاقات التجاوب الـــذي لمسناه لدى الاخوة المسؤولين الذين قابلناهم وعلى كافة المستويات ، **والاستجابة لمعظم ما طرحته الثورة الفلسطينية من مستلزمـــات تحتاجها في المرحلة الراهنة .**

ولا بد ان نسجل هنا التجاوب الشعبي الذي عكسته أجهزة الاعلام السوفياتية والبولونية والالمانية ، وكذلك المؤسسات والمنظمـــات الشعبية والنقابات التي أبرزت ، بشكل خاص ، تجاوبها العميق مع الشعب الفلسطيني ممثلا في منظمة التحرير الفلسطينية .

● ما هي حقيقة الموقف الرسمي السوفياتي من منظمـــة التحرير الفلسطينية ؟

وما هو الفهم السوفياتي لحقوق الشعب الفلسطيني ، كما تجلى في مباحثات موسكو ؟

●● **نستطيع القول ان افتتاح المكتب التمثيلي لمنظمـــة التحـــرير**

الفلسطينية في موسكو هو حدث هام في مسار الاعتراف الدولي بالشعب الفلسطيني ، وكذلك الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثلة الشرعية للشعب الفلسطيني ، وفقا لقرارات مؤتمر القمة العربي في الجزائر ، ومؤتمر القمة الاسلامي في لاهور .

انه تثبيت وتجسيد لهذا الاعتراف بالشعب الذي يجتاز العام العاشر ، هذه السنة ، من عمر ثورته ، موطدا وجوده في الساحة العربية والدولية ، باعتباره فصيلا اساسيا من فصائل حركة التحرر العربية والعالمية .

وفي هذا المجال ، لا بد وان نتذكر مؤتمر يالطه : فعندما طرحت قضية الشرق الاوسط وقضية الشعب الفلسطيني من ضمنها بشكل عام ، لم يكن كثيرون في الساحة الدولية يشعرون بأن لهذا الشعب قضية .

والان ماذا نجد ؟ لقد استطاع هذا الشعب ان يفرض وجوده من خلال نضاله . ونجد هذه القائمة الطويلة جدا من الاصدقاء ، يدعمون نضاله ، ويساندون مسيرته ، ويعترفون بوجوده وبنضاله وبحقوقه القومية والوطنية . وتلك هي احدى المعجزات التي صنعتها ثورة الفاتح من يناير ١٩٦٥ .

لقد اشارت البيانات الصادرة عن المباحثات الاخيرة الى قرارات مؤتمر القمة العربي ، ومؤتمر القمة الاسلامي ، التي تقول بالاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلة شرعية وحيدة للشعب الفلسطيني **وباحقاق الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني وفقا لما تقرره منظمة التحرير .**

واضافت هذه البيانات ، ولاول مرة ، **ميثاق وقرارات الامم المتحدة المتعلقة بالفلسطينيين، مما يعتبر قفزة نوعية، سياسية ودبلوماسية، على صعيد النظرة الدولية للقضية الفلسطينية .**

ان هذا التطور ينسجم مع **موقف الاتحاد السوفياتي المتطور ، دائما ، في اتجاه مصلحة شعبنا الفلسطيني** ، انطلاقا من العلاقات القوية والمتينة التي تربط الثورة الفلسطينية بأصدقائها في المنظومة الاشتراكية .

● هل تستطيعون القول ان هذا الفهم لحقوق الشعب الفلسطيني يتجسد في التزام سوفياتي في الميادين والهيئات الدولية ؟

●● لا بد من الاشارة الى أهمية ما حدث وما تجسـد . **انه يعني ، بكلمات بسيطة ولكنها فعالة ومؤثرة للغاية ، ان الاتحاد السوفياتي وسائر بلدان المنظومة الاشتراكية قد أصبحت ، انطلاقا من نتائج ما حدث، وتجسيدا لتفسيرات الرفيق ليونيد بريجنيف في أكثر من مناسبة وأكثر من بيان مشترك حـول فهمه لحقوق الشعب الفلسـطيني الوطنية ، قد أصبحت تلتزم التزاما دوليا ومؤثرا ، لصالح الشـعب الفلسطيني ، في كافة الميادين المحلية والدوليـة ، وعـلى كافة المستويات .**

● كيف تقيّمون تأثير هذا المستوى من الاعتراف السوفياتي بمنظمة التحرير الفلسطينية على المحاولات الجارية لسحب شرعية التمثيل من منظمة التحرير . أقصد : على الصعيد العالمي ، وعلى الصعيد العربي ؟

●● نحن ، كمنظمة تحرير ، لم ننجز الاعتراف بنا من قرارات او بفضل قرارات . **ولكننا حققنا هذا الاعتراف من خلال نضال شـاق وطويل** ، كرسته دماء شهدائنا وجرحانا ، وجسدته آلامنا وعذاباتنا التي بلغت ، في هذه الحقبة الصغيرة من عمر الثورة ، ٣٧ الف شهيد وجريح ، و١٨ الف معتقل وأسير ، و١٩ الف مسكن مدمر ومنسوف داخل الارض المحتلة، بالاضافة الى انواع العذاب الاخرى في الشتات وتحت الاحتلال ؛ من قهر وظلم واضطهاد وتعذيب .

لقد انطلقت البندقية الفلسطينية في أسوأ الظروف ، وفي أحلك الساعات ، وفي أخطر المراحل . انطلقت البندقية لتدعم نضال هذا الشعب ، ولتثبت شخصيته ، ولتجسد وجوده ، ولتزيد وحـدته التحاما ، ولتنزع ، من خلال هذه التضحيات ، شرعيتها النضالية .

ان شرعيتنا هي دمنا ونضالنا ..

ان شرعيتنا هي موقعنا في جبهة الصـدام الاولى ، وصمودنا في الامتحانات القاسية ، على امتداد عشر سنوات من كفاحنا المسلح الجديد .

● هل تتوقعون ان يؤدي تعميق العلاقات مع موسـكو الى بعض الارتباك في معادلة العلاقة بين المقاومة وبين بعض الانظمة العربية ؟

●● وضعت الثورة الفلسطينية ، في سياستها التي أقرتها منذ الطلقة الاولى عام ١٩٦٥ ، خطوطا سياسية واضحة في العلاقات العربية والدولية ، مع الاصدقاء ومع الاشقاء . ونحن حريصون على هذه الخطوط وعلى تطبيقها بما يخدم مصلحة قضيتنا ، ومستقبل شعبنا ، **ويجند كافة الطاقات الصديقة والشقيقة في خدمة هذه القضية .**

انطلاقا من هذا الحرص ، **استطاعت الثورة الفلسطينية أن تمد جسورها ، بحرية كاملة من ناحية ، وبتفهم كامل من قبل جميع الاطراف لهذه السياسة الثورية الاصيلة الثابتة ، من ناحية اخرى .** وذلك ما أعطى الثورة الفلسطينية هذه القدرة الواسعة على **التحرك في كافة الميادين ، والقفز على كثير من الحساسيات التي قد تصيب البعض .**

ونحن متأكدون انه ما من مسؤول عربي يشعر بثقل الخصومة التي تواجه الثورة الفلسطينية وبشراسة الهجمة التي تنقض على الشعب الفلسطيني ، الا ويقدر هذا الوضع بتفهم كامل .

ونحن لا ننسى ان **هؤلاء الاصدقاء كانوا ، ولا يزالون اصدقاء حقيقيين اوفياء لنضال الشعب الفلسطيني والامة العربية، في صراعها الحضاري ضد هذه النازية الجديدة التي تمثلها اسرائيل** ، كرأس جسر للاستعمار والامبريالية العالمية .

● بماذا تقيّمون هذا الموقف ، موقف الاصدقاء ، من الصراع بيننا وبين العدو الاسرائيلي ؟

●● ينبغي ، اولا ، ان نغوص في أعماق هذا الصراع : أهدافه ، دوافعه ، مقوماته ، وتحالفاته .

ان الثورة الفلسطينية لا تمارس ثورة تحررية عادية . ولكنها تخوض صراعا حضاريا من نوع متفرد بالنسبة لحركات التحرير في العالم . **فشعبنا يواجه الفكرة الصهيونية ذات الامتدادات العالمية** ، على المستويات الاقتصادية والسياسية والاعلامية والعسكرية . . تتشابك مصالحها تشابكا عضويا مع حركة الاستعمار العالمي منذ القرن التاسع عشر حتى الان ، وتشكل رأس جسر للامبريالية العالمية والاحتكارات الدولية ، **لا تنحصر أخطاره وتهديده فيما ألحقه بالشعب الفلسطيني من تشرد واحتلال وقهر وتعذيب وتشتيت ، بل يتسع مداه ليشمل تهديدا اوسع من دائرة التفاعل الفلسطيني ، الى دائرة التفاعل العربي والشرق اوسطي والعالمي .**

وهذا هو سبب الدعم اللامحدود الذي تلقاه الصهيونية العالمية التي تجسد اسرائيل نقطة انطلاق مطامحها العدوانية ، والتي التقت لقاء استراتيجيا بالمصالح الامبريالية والاستعمارية المعادية ، على امتداد تاريخها .

في هذا السياق ، لا بد من ان نمثلها بشبيهتها في القرن السابع عشر : شركة الهند الشرقية التي بدأت ببومبي وانسعت لتحتل شبه القارة الهندية .

لذلك ، فان الصراع الذي يخوضه الشعب الفلسطيني منذ سنة ١٩١٧ .. هذا الصراع العنيف المتواصل جيلا بعد جيل والذي تكرسه الثورة الفلسطينية الان ، **لم يكن دفاعا عن مصالح اقليمية محلية بحتة ، ولكنه كان نضالا للدفاع عن أمتنا العربية** ، في مواجهة هذه الغزوة الصهيونية ـــ الامبريالية ، تماما كما جابهت أمتنا الغزوة الصليبية والتترية .

من هنا ، نعثر على نقطة الارتباط ، الحقيقي والاصيل ، التي تصل نضالنا بحركة النضال العربي والعالمي ، وفي حصيلة هذا الالتقاء المتين يشكل نضالنا مركز استقطاب ، أساسي وثوري ، ضد أعداء الانسانية واعداء الشعوب الذين يضطهدون الشعوب ويسطون على مصيرها وثرواتها .

ومن هنا ، يتسم النضال الفلسطيني بهذه الابعاد الانسانية ، العميقة والعريضة ، لانه يشكل ، تاريخيا ، رافعة الصمود للنضال العربي . **وهذه هي مواطن القوة في العلاقات بيننا وبين حركة التحرر العالمي ، والبلدان الاشتراكية التي ترفض الاستغلال والاستعمار والامبريالية .**

[اجرى الحديث : محمود درويش]

على هامش العلاقات السوفياتية ـ الفلسطينية
المقاومة .. على الطريق الصعب

اسحق الخطيب

اذا كان البيان الذي صدر في أعقاب زيارة الوفد الفلسطيني للاتحاد السوفياتي ، جاء ليسجل مرحلة جديدة للعلاقات بين الثورتين الفلسطينية والاشتراكية ، فالحقيقة ان البيان على ما فيه من صدق الوعد بالدعم والتأييد ، لا يعكس بالدقة جوهر المرحلة الجديدة وعمق العلاقة بين الثورتين . فلقد تطورت هذه العلاقة في الفترة الاخيرة الى حد أصبح معه « **التحالف** » الصيغة الاكثر دقة في وصف المستوى الرفيع الذي بلغته العلاقة الكفاحية بين الثورة الفلسطينية وبلد ثورة اكتوبر .

وأود في مستهل مقالي ان استدرك ، بأن اقتصاري الحديث عن بيان موسكو لا يعني التقليل من اهمية بياني وارسو وبرلين او زيارة هاتين العاصمتين الصديقتين ، فالحقيقة ان حديثي ينصب على **جوهر العلاقة** مع الثورة الاشتراكية أكثر منه تقييما للزيارة أو البيان . وأي حديث في اعتقادي عن ثورة اكتوبر باعتبارها الثورة الام ، ينسحب بكامل المقاييس على كافة الثورات الاشتراكية وبلدانها .

أين نبتت جذور هذه العلاقة ؟

عندما نشبت الثورة الفلسطينية قبل اقل من عشرة أعوام ، كانت الساحة العربية مزدانة بأعلام النصر رفعتها حركة التحرر العربي عبر مسيرتها الطويلة ، ولم يكن غائبا عن الذهن ، ان ما ساهم الى حد كبير في هذه الانتصارات كان الارتباط النضالي الذي ارتبطت به حركة التحرر العربية بالثورة الاشتراكية وعلى رأسها الاتحاد السوفياتي .

هذه الارضية التي استندت اليها الثورة الفلسطينية ، كان لها الفضل الاول في تسريع عملية التطور اللاحق التي شهدتها الساحة الفلسطينية ، وفي تجاوز الاطر والمفاهيم التي كانت تحكم ثورات الشعب الفلسطيني المتتالية منذ الثلث الاول لهذا القرن .

كانت ثورات شعبنا محكومة آنذاك بظروف تلك الفترة القاسية التي تميزت بالهيمنة الاستعمارية المطلقة على المنطقة ، وبغياب الصلة بالاتحاد السوفياتي المطوق بحصار اقتصادي وسياسي وعسكري فرضته عليه الامبريالية العالمية ، وبالقيادة الاقطاعية التي تربعت على قمة الثورات الفلسطينية مذ كان للشعب الفلسطيني ثورة . وقد بلغ العمى السياسي لتلك القيادة أن وجدت في المانيا النازية في فترة من الفترات ، فرصتها الوحيدة في الخلاص ، اعتمادا على المعادلة الخاطئة التي تعتبر عدو العدو صديقا بالضرورة ، وبلغ بها الالتزام الطبقي الى حد ان وقفت تعلن بافتخار ، رفضها تلبية دعوة المندوب السوفياتي الذي كان يلح في اجراء اللقاء مع مندوبها اثناء بحث القضية الفلسطينية في هيئة الامم عام ١٩٤٧ .

لكن تلك كانت فترة وانقضت ، وفشل الثورات السابقة لم يكن مرده كله الى نوعية

القيادة بقدر ما كان للظروف الموضوعية التي انشأت تلك القيادة وابتليت بها الثورات الفلسطينية .

ان الظروف المستجدة بعد الحرب العالمية الثانية ، وبروز الاتحاد السوفياتي كقوة كبرى على النطاق العالمي بعد ان أسهم بشكل رئيسي في القضاء على قوى الفاشية العالمية ، وتشكل المنظومة الاشتراكية ، أعطت دفعا قويا لحركات التحرر الوطني . وفي غضون عشرين عاما نشب العديد من الثورات الوطنية ونال اكثر من ٧٠ بلدا استقلاله، واقامت عدة بلدان في آسيا وامريكا اللاتينية انظمتها الاشتراكية . وليس من جديد القول أن كل هذا جرى بتأثير مباشر او غير مباشر لرياح ثورة اكتوبر التي اخذت تتحول بعد انتصارها على النازية الى اعصار يلف العالم كله .

والثورة الفلسطينية التي استندت للمعطيات العربية عند انطلاقتها ، لم تفتها التغيرات الثورية الجارية في كافة ارجاء المعمورة، ولم يغب عن بالها ما للدور السوفياتي من أهمية فعالة في كل ذلك .

صحيح ان رؤية الثورة لهذه التغيرات العاصفة لم تكن واضحة تماما في بادىء الامر، بسبب غياب المنهج العلمي في تفكير القادة الثوريين الذين فجروا الثورة في اصعب الظروف الذاتية بالنسبة للشعب الفلسطيني المشرد على اكثر من رقعة أرض ، الا ان شمس النضال كانت كفيلة في انقشاع الغلالة الضبابية التي كانت تغلف الرؤية الاولية فلقد كان يكفي في بادىء الامر ان تتوفر **الظروف الموضوعية** لنضوج الثورة ، **والاصالة الثورية** لتفجيرها . وما كان هذا ليعيب الثورة بقدر ما كان يشحذها للتعلم بشكل اسرع واعمق ، والانسان في ثورته لا يغير واقعه فحسب ، بل ويغير نفسه كذلك .

كانت الثورة من ناحية الفكر الاجتماعي الذي اخذ يغزو حركة التحرر العربية في الفترة الاخيرة ، متخلفة الى حد ما . ولكن الاسلوب المسلح الذي اعتمدته في النضال كان ذا مستوى أرفع من أساليب النضال الاخرى التي اعتمدتها حركة التحرر الوطني انطلاقا من ظروفها المختلفة . وكان من شأن هذا الاسلوب — الارقى — ان يرفع درجة التوتر في المواجهة الى الحد الاقصى ، وان يطرح قضايا يومية حادة تتطلب سرعة البت وايجاد الحلول ، وفي غياب النظرية الثورية لم يكن أمام الثورة سوى اسلوب التجربة والخطأ الذي اعتمدته القيادات الوطنية لحركة التحرر العربي . ولكن ظروف المقاومة وموقعها المتقدم في المجابهة المباشرة مع العدو ، وعمق اتصالها بالجماهير وتعاملها اليومي معهما ، لم تكن تسمح لها بالتمادي في استخدام هذا الاسلوب . كانت الثورة ملزمة اذ تجد نفسها في خط النار الاول وتتعامل مع قضية على مستوى الوجود والفناء، أن تكتسب الخبرة والوعي من أولى تجاربها ، وأن تشحذ حسها السياسي الى درجة مرهفة تستطيع معه تحليل الاحداث وتمييز الزيف من الحقيقة بسرعة العقل الالكتروني .

كانت الحقائق تتكشف أمام أعين الثورة ، رغم تعقيدات الوضع ، بأسرع مما كانت تتكشف امام القيادات الاخرى لحركة التحرر العربية . ولم يكن هذا ناتجا عن قصور لدى تلك القيادات بقدر ما كان نتيجة الفرق في المواقع وظروف النضال . لم يكن المقاتل الفلسطيني بحاجة لاكثر من تجربة وخطأ واحد ، لاكتشاف الرابطة العضوية بين الكيان الصهيوني والامبريالية العالمية ، أو التمييز بين الصديق والعدو على النطاق العالمي ، وهو يرى نفسه حاملا بندقية سوفياتية الصنع ، أمام دبابة صنعت في الولايات المتحدة .

كان التعلم يجري على الطبيعة وبالذخيرة الحية ! وكانت سطور كتاب الوعي لديه

تكتب احيانا كثيرة بالدم قبل أن يكتشفها مسجلة في كتاب ثوري . ولئن كان هذا ليس في حد ذاته ميزة تحسد عليها الثورة الفلسطينية ، الا انه كان أحد مداخل الوعي السياسي وأشدها عمقا وتأثيرا ، فليس كالتجربة العملية تصقل الوعي ، فكيف بها اذا كانت تجربة مخضبة بالدم .

هذه الظروف القاسية التي وجدت الثورة نفسها في تعامل مباشر معها ، أتاحت للثورة فرصة التزود بالوعي وتحديد مواقفها الحاسمة بالنسبة للتحالفات وتمييز الاصدقاء ، ونقلت الثورة نقلة نوعية الى حد تجاوزت معه في بعض المجالات ، المستوى الذي بلغته حركة التحرر العربية نفسها .

ان الثورة الفلسطينية التي قامت في الاساس من أجل عودة شعبها الى وطنه وتقرير مصيره عليه ، قد تخطت بفضل طابعها القومي كجزء من حركة التحرر العربية ، مجال اختصاصها الاساسي ، وأخذت تؤثر تأثيرا مباشرا في تطور الحركة العربية في المجالين الوطني والاجتماعي . وقد يبدو غريبا ان يعزى لثورة قومية ، كل همها عودة شعبها لوطنه ، شرف التأثير في دفع عجلة التطور الاجتماعي والاقتصادي للشعوب العربية ، ولكن الحقيقة أن الاهداف الوطنية والاجتماعية في الثورة الوطنية الديمقراطية ، أهداف متداخلة يصعب الفصل بينها . والثورة الفلسطينية حتى وهي تناضل من أجل الارض بشكل أساسي ليست بعيدة بالدرجة التي يتصورها البعض عن الافكار والاهداف الاجتماعية ، وعلى رغم ان هذه الاهداف لم تتبلور بعد في تفاصيلها لانها سابقة لاوانها ، الا أن خطوطها العريضة ماثلة في فكر المقاومة .

ان الثورة الفلسطينية بفعل هذا الارتباط النضالي بين الوطني والاجتماعي ، وبفعل موقعها المتحيز — ولا أقول الطليعي — في حركة التحرر الوطني العربية ، تشكل في الساحة العربية أداة تغيير ثوري وعنصرا فعالا من عناصر التأثير على خط سير التطور اللاحق في العالم العربي . ومن هنا تتخطى الثورة الفلسطينية مجال اختصاصها المباشر ، وتتجاوز حتى حجمها العسكري او التنظيمي ، وتصبح دائرة فعلها الساحة العربية كلها ، ومقياس قوتها الاثر البالغ الشدة الذي تتركه في هذه الساحة .

واليوم ، والثورة الفلسطينية على هذا القدر من القوة ، فانها استطاعت ان تفك من حولها الكثير من قيود الوصاية العربية ، لتنطلق في المجال الرحب وتحتل موقعها الطبيعي في صفوف الثورة العالمية . فلقد كان من غير الطبيعي ان تبقى الثورة بعيدة عن حلفائها ومحكومة علاقاتها بهم عبر بعض الانظمة ، مهما علا شأن هذه الانظمة وخلصت نواياها .

لقد كان محتوما للثورتين الفلسطينية والاشتراكية ان تلتقيا ، وان تطورا علاقاتهما الى المدى الذي يصح تسميته بالتحالف الابدي . فالثورة الاشتراكية انطلاقا من طبيعتها ومبادئها الاممية تشكل قاعدة ثابتة لدعم نضالات الشعوب ولجم التطاولات عليها . والاتحاد السوفياتي وليد ثورة اكتوبر الاشتراكية ، أعلن منذ قيامه التزامه بهذا الدعم الذي يتفق لا مع مبادىء الاشتراكية فحسب ، بل ومع مصالحها كذلك .

والى جانب المبادىء الاممية والطبيعة الاشتراكية التي يستلهم منها الاتحاد السوفياتي سلوكه وتوجهاته في المجالين الداخلي والخارجي ، فانه ينطلق في دعمه الثابت للثورة الفلسطينية من مبدأ العداء للامبريالية والصهيونية ، العدوين المباشرين في الوقت نفسه للثورة الفلسطينية .

ان مكونات الثورة العالمية في عصرنا الحالي ثلاثة : الثورة الاشتراكية ، والحركة

العمالية وحركة التحرر الوطني . والتناقض الرئيسي الذي يحكم الصراع الدائر على نطاق العالم كله ، هو التناقض بين الاشتراكية والرأسماليه . ويلعب الاتحاد السوفياتي بحكم موقعه على رأس الثورة الاشتراكية الدور القيادي في هذا الصراع ، ولما كانت الامبريالية وليدة الرأسمالية وأعلى مرحلة من مراحلها ، فان العدو الرئيسي الذي يتهددها بالفناء هو الاتحاد السوفياتي بالدرجة الاولى ، رغم محاولات التشكيك بمعزوفة ما يدعى « بالوفاق » .

أما بالنسبة للصهيونية فان صراع الاشتراكية معها ينبع في الاساس من منطلقات مبدئية وفلسفية وطبقية . فالماركسية تنظر للصهيونية باعتبارها ايديولوجية الطبقة الاكثر رجعية وأداة بيد الامبريالية العالمية ، وقد أدانتها الحركة الشيوعية منذ نشوئها في أواخر القرن الماضي . ولا يكاد ينعقد مؤتمر للاحزاب الشيوعية العالمية بدءا من المؤتمر الثاني للاممية الشيوعية عام ١٩١٩ حتى المؤتمر الاخير للاحزاب الشيوعية والعمالية عام ١٩٦٩ ، الا وتدان فيه الصهيونية كتنظيم وفكر .

على النطاق العملي فان الصهيونية تقوم بممارسة شتى أنواع التخريب والتجسس داخل المنظومة الاشتراكية،وتثير أحط حملات الدعاية والتشويه ضد الاتحاد السوفياتي، وتعمل على تفسيخ التضامن البروليتاري للحركات العمالية في النظام الرأسمالي ، الى جانب الاضرار بحركات التحرر الوطني وبشكل خاص بالحركة العربية والفلسطينية .

لقد لعبت الصهيونية دورا تخريبيا قبل واثناء وبعد الثورة الاشتراكية في روسيا ، فعن طريق منظمة « البوند » حاولت شق صفوف الطبقة العاملة الروسية قبل الثورة، وساهمت في انشاء وحدات عسكرية ضمن جيوش دينيكين وغيتمان وبيتلورا تحمل السلاح في وجه السلطة السوفياتية الوليدة ، وتشكل اليوم مركزا من أهم مراكز التجسس والتخريب ضد الحركة الشيوعية العالمية . وقد ازداد احتضان الامبريالية للمنظمات الصهيونية بعد انكسار شوكة الفاشية في الحرب العالمية على يد الاتحاد السوفياتي في الاساس ، واخذ الاهتمام بها يزداد لتحل محل الفاشية والنازية باعتبارها وريثة لهما في العداء للاشتراكية ، انطلاقا من طبيعتها التي لا تختلف من حيث الجوهر عن الطبيعة النازية ذات الاستعلاء القومي، واستنادا الى تشابه المنبت بينهما باعتبارهما — الصهيونية والنازية — افرازا سامّا من افرازات الرأسمالية الاحتكارية .

ان ما لحق الاشتراكية ، والاتحاد السوفياتي بشكل خاص ، من أذى الصهيونية ، يكاد يوازي الاذى الذي تتعرض له شعوبنا العربية وشعبنا الفلسطيني على الاخص .

من هذا الالتقاء في المصالح والاهداف — لو اقتصرنا على ذلك — للثورتين الفلسطينية والاشتراكية ، فقد كان حتميا لقاء الثورتين وتلاحمهما ، وبقدر ما يزداد تفهم الثورة الفلسطينية لهذه العلاقة المصيرية ، بقدر ما يترسخ ويمتد الى آفاق أرحب ليشمل قضايا مستقبلية اوسع تنوعا . فليس العداء للصهيونية والاستعمار الذي يجمع الثورتين الفلسطينية والاشتراكية هو وحده الاساس الذي تقوم عليه العلاقة بين الثورتين ، اذ أن المراحل القادمة للثورة الفلسطينية وما يمكن أن تطرحه من قضايا قد يكون من بينها اقامة الدولة الفلسطينية على طريق استكمال حقوق الشعب الفلسطيني ، تستدعي أكثر من أي وقت مضى تمتين العلاقة مع الاتحاد السوفياتي بغية ضمان تطور هذه الدولة في الاتجاه الصحيح المؤدي الى استكمال الحقوق المغتصبة .

ان المنعطف الخطير الذي تواجهه الثورة الفلسطينية خاصة بعد تعزز مواقع اليمين

في حركة التحرر العربية ، يفرض على الثورة تعزيز تحالفها مع حليف برهنت التجارب على ثبات موقفه في شتى المنعطفات واخطرها ، فهو الحليف الوحيد المنزه عن الغرض والذي ليس له من شرط سوى اخلاص الثورة لقضية شعبها . وعلى هذا فانه بالقدر الذي نوحي فيه للاتحاد السوفياتي بجديتنا في النضال وباخلاصنا للقضية التي نقاتل من اجلها حتى النهاية ، بقدر ما نخلق لديه عوامل الثقة فينا وبقدر ما يتعزز تحالفنا معه .

هذا هو الشرط الوحيد المطلوب : ان نخلص لقضيتنا وان نثبت على هذا الاخلاص دونما وهم « بخلاص » قد تلوح به أطراف من هنا وهناك بغية اضعاف هذا التحالف ، للانفراد بنا ومن ثم الانقضاض علينا .

ان تحالفنا مع السوفيات هو مصدر القوة الرئيسية لنا ، انه الحلقة المركزية في سلسلة نضالنا ، وهو وحده الذي يرغم العدو على التنازل تحت ضغط هذه القوة التي تتولد لدينا من جراء هذا التحالف . وكم من قيادات وطنية وقعت في مأزق ، لانها ارتضت لنفسها ان تقدم شهادة حسن السلوك بفك ارتباطها مع حلفائها الحقيقيين ، فكانت النتيجة ان نقعت هذه الشهادة وشربت ماءها المر المذاق !

الى جانب هذا الشرط ، هناك شرط اخر لا بد للثورة من جانبها ان تراعيه او تتنبه اليه على الاقل ، وهو ضرورة الانسجام قدر الامكان مع مواقف الحليف ، فكلما ازدادت الخطوات تناسقا كلما ازداد التحالف التحاما . ولقد خطت الثورة عبر دورة مجلسها الوطني الاخير والقرارات التي صدرت عنه ، خطوة واسعة في هذا المجال .

ان قوة المقاومة في المحصلة النهائية تنبع من أنها اختارت الطريق الصعب ولكنه الصحيح . وبقدر ما تغذي السير على هذا الطريق ، طريق الصداقة الوطيدة مع السوفيات ، دونما تردد او وجل ، رغم ما سيخلق لها من متاعب وتعقيدات في الساحة العربية ، بقدر ما تزداد قوة وتقترب من اهدافها . فليس خافيا على أحد ، أن ثورات الثلث الاخير من القرن العشرين ، قرن التحول الى الاشتراكية ، هي ثورات ذات وجه تقدمي بغض النظر وعت ذلك الثورة نفسها أم لم تعه . ان مجرد تصدي الثورة للامبريالية والصهيونية يكسبها هذا الطابع ويمنحها عطف وتأييد كل القوى التقدمية في العالم بما فيها القوى التقدمية داخل بلدان العدو ، فليس صدفة والحالة هذه ، ان تكون الثورة الفلسطينية محط أنظار قوى التحرر والتقدم في العالم ، وليس صدفة أن نسلم الثورة الفيتنامية — التي يقود النضال فيها حزب ماركسي لينيني — علم الكفاح للثورة الفلسطينية ، وليس صدفة كذلك ، ان تتداعى في العالم العربي كل قوى التحرر والتقدم لتشكل جبهة مساندة للثورة الفلسطينية .

لقد غدت الصداقة مع السوفييت صفة من صفات التقدمية ومقياسا صائبا للوطنية الحقة . ولقد ثبت في اكثر من مرة ان كان انحراف هذا المؤشر نذيرا لتحول خطير تتجرع آلامه حركة التحرر العربي . ان الاتحاد السوفياتي الصديق الوفي لشعبنا العربي والفلسطيني ، قد دعم ثوراته وعاملها بنفس المقدار الذي عامل به الثورة الفيتنامية ، واذا كانت نتائج الدعمين قد اختلفت ، فأسباب ذلك تعود **للطرف المحلي** في معادلة التحالف . ان أي تحالف لا يمكن ان يعطي ثماره الا بتفاعل الطرفين . وفي تحالفنا مع الاتحاد السوفياتي ينبغي ان يكون واضحا ، ان الاتحاد السوفياتي بعظمته وجبروته لا يستطيع **وحده** ان يحرز لنا النصر ، وبالمقابل ليس بمقدورنا **وحدنا** ان نفعل ذلك . فالصراع في منطقتنا ليس صراعا اقليميا أو قوميا منعزلا عن الصراع العالمي ويدور خارج اطار التناقض الرئيسي بين الاشتراكية والرأسمالية . ان تفاعل الطرفين ، المحلي

والدولي، وقدرة الطرف المحلي بالدرجة الاولى، على اثبات وجوده وفرض ارادته وتعزيز مواقعه عن طريق حسن الاستفادة من الدعم الدولي ، هو الذي يجعل لدور الحليف الخارجي أهمية أكبر وفعالية أشد .

ولنضرب مثلا : في حرب حزيران انتصر الطرف المحلي الاسرائيلي وانهزم العرب ، وفي حرب شبه القارة الهندية انتصر الطرف المحلي الهندي وانهزمت الباكستان ، ولكن هذا لا يعني أن الاتحاد السوفييتي — **كقوة مطلقة** — انهزم في حرب حزيران أمام الولايات المتحدة ، ثم انتصر عليها — **كقوة مطلقة أيضا** — في حرب بنغلادش . كما لا يعني هذا انه انتصر عليها في كوبا وانهزم أمامها في التشيلي أو تعادل معها في حرب تشرين الاخيرة. ان الذي انتصر أو انهزم هو الطرف المحلي الذي استفاد أو لم يحسن الافادة من الدعم الدولي ، فليس بامكان الاتحاد السوفياتي ان يكون عربيا أكثر من العرب او ان يتقمص قومية أي شعب آخر لينوب عنه في القتال . ان الذي يضعف الطرف المحلي أو يقويه هو مدى **ارتباطه واخلاصه لصيغة التحالف** أولا ، **وحسن افادته من الدعم** المتعدد الوجوه ثانيا . ولقد تعمدت اعطاء الاولوية **للتحالف** ، يقينا مني بأنه الدعم الحقيقي ، والسلاح الامضى .

وبعد ...

لقد خطت الثورة الفلسطينية خطوات واسعة على طريق غير ممهد وفريد من نوعه ، وقد يكون من حسن حظها أن جاءت في الثلث الاخير من القرن حيث تلعب الاشتراكية الدور الحاسم في تقرير وجهة سير التاريخ ، وتتشكل الظروف الاكثر ملاءمة للنضال والانتصار .

ان الثورة الفلسطينية وقد بلغت هذا الشأن من عمق العلاقة مع الاتحاد السوفييتي، ونالت من تأييده واعترافه ما لم تنله ثورة اخرى اذا استثنينا ثورة الفيتنام ، قد ارتفعت بنضالها الى قمم أعلى ، وأوكلت لنفسها مهام أصعب ، وفرضت على حالها مسؤوليات جسام .

انها ، بكلمة أخرى ، اختارت الطريق الاصعب ... ولكنه الاصح .

مرفوضون .. مرفوضون

محمود درويش

● لم يشتد الحصار على الفلسطيني ، كما يشتد الآن .

ولم يطالَب الفلسطيني بالذهاب الى الهزيمة ، كما يطالب الآن ، بعد أول حرب لم تؤد الى هزيمة .

ليست مفارقة ، ولكنها تساؤل واعادة نظر .

ويأتيه سؤال : من أين تبدأ بعد كل هذه المحاولات ؟.

وينقض عليه سؤال آخر : من أين لا تنتهي أمام كل هذه المفاجآت .

أرض تأكل فدائييها . وحائرون في الليل يعاتبون شعلة الضوء .

ولا يأتي الحصار من الاعداء وحدهم ، ولا من الخديعة وحدها ، ولا من حصان طروادة . انه يأتي من البيت أيضا .

وكأننا مدفوعون الى مصير البطل التراجيدي . لا نملك الا الموت الجميل . والارادة للقدر وحده .

حصار .. حصار .. حصار .

وماذا نفعل في دائرة الفتك والانتهاك والردة .. ماذا نفعل ؟

اني أشعر بالعار ، أمام العقل والوطن ، حين يواجهني فلسطيني بهذا السؤال الغادر : أنت « مع » أم « ضد » ؟ « قابل » أم « رافض » ؟

وحين تحاول شرح مخاطر البؤس المتفشي في هذا السؤال .. تواجه اتهاما أخطر : أنت هارب من المسؤولية ، أو أنك « قابل » يفتقر الى شجاعة الاعلان . لان عدم الاجابة — الطلقة على هذا التصنيف يضعك في خانة القابلين .

وتسأل : من هم القابلون ؟

ويرد عليك : الذين ليسوا رافضين .

وتسأل : أقبل ماذا ، أرفض ماذا ؟

ويرميك بالجواب القاطع : الدولة .

لم ينقسم شعب على وهم ، كما انقسم الشعب الفلسطيني . صار كل فرد فيه ، من ربة الخيمة ، الى المقاتل ، الى التاجر ، الى الصعلوك يحمل اسما جديدا : اما « مع » واما « ضد » . كأن حرب التصنيف قد اندلعت بالتسمية أولا ، ثم اندلعت بالنار الحية . لقد سقط منا شهداء . يجب ان نعترف بذلك .. سقط منا شهداء ضحية هذا التصنيف الاحمق .

وهب بعض الانظمة لتمويل التصنيف . وهب العدو الاسرائيلي لتأجيج حرب التصنيف . وصار يرمي بعض الايحاءات المدروسة ليدفع بالفلسطينيين الى الخلاف حولها .

والمدهش في الامر أن العدو نفسه يعلن ، بوضوح ، الغاية التي من أجلها يلوح بهذه الايحاءات المخادعة كالاعتراف بالكيان الفلسطيني مثلا : لدفع الفلسطينيين الى الاقتتال على وهم ، بعد دفع الكرة الى شبكتهم .

وصارت ساحة معركة التناقضات بين بعض الانظمة هي الساحة الفلسطينية . انها تصفي حساباتها مع بعضها البعض ، وتتآمر على بعضها البعض ، عبر الفلسطيني ، ومن خلال الانقسام الفلسطيني حول التصنيف : « مع » أم « ضد » .

دولة .. دولة ، ولا دولة .

وما دام الفلسطينيون ، جميعا ، يعرفون أن أحدا لم « يعدهم » بدولة ! — ولم يحدث في التاريخ أن أهدى أحد الى أحد دولة — فلماذا يصر بعضهم على الذهاب في معركة الصراع على وهم الى النهاية ؟

سؤال لا يدعي البراءة ، لانه موجه الى ظاهرة غير بريئة .

ليس بوسعي أن أكون « مع » . أي : ليس بوسعي أن أكون « قابلا » ، لانه تنقصني القدرة على الاعجاب بشجاعة جنين يحمله ظهر طفل مجهول .

وليس بوسعي أن أكون « ضد » ، أي : ليس بوسعي ان اكون « رافضا » ، لاني افتقر الى القدرة على النفور من لون عيني جنين يحمله ظهر طفل مجهول .

فهل يستطيع أحد ذلك ؟

ومن اين نبدأ ؟

ان الذين يرون أن السلطة الوطنية قابلة للتحقيق بمجرد أن تتم موافقتنا عليها وبمجرد أن نعلن الاستعداد للذهاب الى جنيف بلا شروط ، يمنحون الظاهرة الصهيونية آنية لم تبلغها بعد ، لان درجة التصدي العربي لاسرائيل لم تبلغ بعد مرحلة الحاق الهزيمة بالعدو ، لاسباب كثيرة أهمها أسباب ذاتية . وان الحصول على شبر واحد من أرض فلسطين يحتاج الى أكثر من حرب ، لان العدو لا يسلم بالانتحار السريع .

وان الذين يرفضون السلطة الوطنية لانها تقوم على « أرض صغيرة لا تتوفر فيها شروط الدولة الغنية المقاتلة » مرة ، ولانها غير قابلة للتحقيق مرة ثانية ، لا يحق لهم المضي في الرفض ، تحت ضغط منطقهم ذاته . فطالما ان الضفة الغربية غير ممكنة التحرير في هذه المرحلة ، فكيف يكون كامل التراب الفلسطيني ممكن التحرير في هذه المرحلة ؟.

لم يقنعنا القابلون بالقبول . ولم يقنعنا الرافضون بالرفض ، لا لنقص في الحجة ، بل لغياب موضوع الرفض والقبول .

اننا نطحن هواء ، ونختلف على وهم .

لاننا .. نحن المرفوضون .

من هنا نبدأ : من ادراك حقيقة كوننا مرفوضين .

نحن مرفوضون .. مرفوضون .. مرفوضون .

وان التطورات الاخيرة في المنطقة ، من بلاغـــات مشتركة ، الى زيـــارات ، الى اتصالات .. تشير الى أن مشيئة أميركا وجدت من بين حلفاء المقاومة ذاتهم من يتطوع لتنفيذها . حتى الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية صار قابلا للتفتيت واعادة النظر من بعض الانظمة العربية التقدمية .

ومن الواضح أن هذه المراجعـــة قد وضعت حدا أنيقـــا للحيرة التي كان العدو الاسرائيلي مدفوعا اليها . فتوقف عن بذل الجهد في صياغة الحركة التكتيكية أمام ما قد يخلقه الاجماع العربي والدولي على الاعتراف بمنظمة التحرير من حرج وارتباك ومأزق له [العدو] .

بعد صدور بيان الاسكندرية [المصري ــ الاردني] بثلاثة ايام ، أصدرت الحكومة الاسرائيلية القرار التالي :

« ان اسرائيل ستتابع العمل من أجل التوصل الى اتفاقيات سلام مع الدول العربية ، قائمة على حدود يمكن الدفاع عنها ، ويتم التوصل اليهـــا بالمفاوضات وبدون شروط مسبقة . ستعمل الحكومة من أجل المفاوضات وصولا لاتفاقية سلام مع الاردن . وان السلام سيرتكز على أساس قيام دولتين مستقلتين فقط : اسرائيل ، وعاصمتها القدس الموحدة ، ودولة عربية ــ أردنية فلسطينية الى الشرق من اسرائيل داخل حدود تحدد في مفاوضات بين اسرائيل والاردن . وفي هذه الدولة يجري التعبير عن الهوية الذاتية للاردنيين والفلسطينيين ، عبر سلام وحسن جوار مع اسرائيل » .

وتنهمر الانباء من واشنطن عن التوصل الى اتفاق بين اسرائيل والاردن على فك الارتباط . ولسنا بحاجة كبيرة الى تكرار الموقف الاسرائيلي التاريخي والسياسي الذي يعتبر قيام كيان .. أي كيان فلسطيني مستقل بمثابة انتحار لاسرائيل . ولسنا بحاجة الى تكرار القول ان السياســـة الاسرائيلية ــ الامريكية تسعـــى الى اعتقال الحـــل الفلسطيني في الاطار الاردني .

هذه هي الدولة : هوية فلسطينية في الدائرة الاردنية .

هذا هو الحل المطروح علينا .

هذا ما نحن مدعوون الى اتخاذ موقف منه : الرفض أو القبول .

أبسط من بديهية أن نقول ان كل فصائل حـــركة المقاومة متفقة علـــى رفض هذا الانصهار .

كلنا رافضون .

فلماذا الانقسام اذن ؟ لماذا المزايدة ؟ ولماذا الصمت القابل لترجمة مخطئة ؟

هل « نهنىء » الرافضين ، لان احتمال السيطرة الفلسطينية على الضفة الغربية قد صار بعيدا جدا ؟ هل نهنئهم لان جزءا من وطنهم ذاهب الى المملكة الاردنية؟ أم « نعزي » القابلين لان مطلبهم — وهو صراع وكفاح — قد صار بعيدا عن التحقيق لاسباب أهمها : تراجع أحد أعمدة هيكل التحالف العربي ؟.

لا نهنىء ولا نعزي .

فلقد حاولت المقاومة الفلسطينية ، بالجهد السياسي والعسكري ، أن تكون الطرف الشرعي الذي يعبر عن الشعب الفلسطيني في أي تحرك سياسي يبحث مصير هـذا الشعب . وان المشاركة في هذا التحرك لا يمكن ان يسمى قبولا أو انسجاما مع الهدف الامريكي — الصهيوني ، ولكنه محاولة لعرقلة هذا الهدف ولفرض الشرط الفلسطيني . وان نفض الايدي من دائرة النشاط السياسي الدائر في المنطقـة هو الموقف الاقرب الى تسهيل مهمة الهدف الامريكي .

لا يصح ، اذن ، لاي طرف في المقاومة أن يداعب شعر نتائج التحركات في المنطقة ليقول : هذا يثبت صحة رأيي . أن حركة التاريخ لا تتم استجابة لرغبة طيبة من أحد . ان الفاعلية الذاتية في هذه الحركة ، لا التفرج السلبي عليها ، هي التي تحدد صحة المواقف . وضمان النجاح ليس شرط النشاط .

وهؤلاء الذين يقفون ، الآن ، على نهاية مرحلة ما بعد تشرين ليشاهدوا مدى التطابق بين نتائجها — ولم تنته بعد — وبين أفكارهم ، لماذا لا يعترفون بأن جوهـر النشاط الامريكي — الاسرائيلي — الاردني كان يرمي الى طرد الفلسطينيين من دائرة العمل السياسي ، ليتسنى للهدف المثلث المصالح ان يصمم الحل اللائق به ؟.

لم يقبل أي فلسطيني مقاوم هذا الحل ، فلماذا نسمي التحرك السياسي قبولا ؟ أليس هو الرفض .

وهل آن الاوان لندرك ، جميعا ، أننا مرفوضون .. مرفوضون .. مرفوضون .

— هل أنت مع جنيف أم ضد جنيف ؟.

هكذا نشروا السؤال بين الفلسطينيين ، واختلقوا ، وأوقعوا الخلاف .

وتحاول القول : أنا مع القدس . والذين مع جنيف أو ضدها هم مع القدس أيضا .

نذهب أم لا نذهب ؟ الذاهب قابل ، واللا ذاهب رافض .
ومرة أخرى : كلنا مرفوضون .

فلم يطلب منا أحد أن نذهب . ولم يسمح لنا أحد بأن نذهب . واذا ما أتيح لنا أن نصل الى جنيف ، فسيكون ذلك اغتصابا . سيكون ذلك نتيجة التهديد العربي والسوفياتي بنسف جنيف اذا لم تكن منظمة التحرير هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني ، وهي الوحيدة في العالم التي يحق لها أن تحدد معنى حقوق الشعب الفلسطيني في أية هيئة دولية تبحث هذه الحقوق .

يبدو ان ذلك لن يحدث بسهولة

فان البيان المصري ــ الاردني يدل ، بوضوح ، على أن شرعية التمثيل الفلسطيني لم يعد شرطا عربيا اجماعيا لانجاح المؤتمر .

وستكون دعوة طرف فلسطيني ، في مرحلة لاحقة وفي هذا الاطار تلافيا للعتاب ، الا اذا تعمق التراجع المصري عن جوهر بيان الاسكندرية .

حتى الآن ، مصر لا تشترط ولا تلح ..

اميركا لا تريد

واسرائيل تقول : « نعارض دعوة مندوبي منظمات تخريب وارهاب الى جنيف كأعضاء او كمراقبين . ان حكومة اسرائيل لن تجري مفاوضات مع منظمات ارهاب هدفها المعلن هو ابادة دولة اسرائيل » .

كيف نذهب الى جنيف اذن ؟

لقد طردونا قبل ان نطرد انفسنا . وبوسع اسرائيل والاردن ان يقولا ، في مراحل لاحقة ، عند اقتسام الضفة الغربية الفلسطينية : ان منظمة التحرير ، بغيابها ، أعطتنا الحق في التحدث باسم الشعب الفلسطيني .

وكل ما سيسفر عنه مؤتمر جنيف ، اذا أسفر عن شيء ، فيما يتعلق بحقوق الشعب الفلسطيني لن يكون ملزما لنا . وسنرفضه بالطبع .

كلنا ، اذن ، مرفوضون .

فلماذا الانقسام على دعوة لم توجه الينا ؟

ان الرفض هو جوهر المقاومة . ولكن الرفض ليس مطلقا وكاسحا الى حد رفض الذات ، ورفض الممكن الذي ننجزه بكفاحنا . اننا نرفض المشيئة الامريكية الاسرائيلية ، ونرفض التنازل عن حقوقنا التاريخية والسياسية في فلسطين ونرفض التنازل عن الثورة . ولكن الكفاح من أجل تحقيق أهداف مرحلية ، على طريق التحرير ، لا يجب أن يسمى قبولا بمشيئة الاعداء . انه شكل من أشكال رفضها . وان مدى ما يمكن احرازه يتلاءم مع مدى نضج قدرتنا على هذا الانجاز .

من هنا ، وبهذا المعنى ، يكون كل فرد في المقاومة الفلسطينية رافضا ، ولا يجوز ادانة السعي للوصول الى الممكن المرحلي ، ضمن الخط الاستراتيجي ، والا ــ أصبح المعنى الوحيد للادانة هو تضييق الاختيار ، والقبول المرحلي بأحد الاحتلالين : الاسرائيلي أو الاردني . وهنا تفقد الظواهر أسماءها ، فيتضح ان القابلين رافضون ، وان الرافضين هم القابلون .

لقد حدد الاسرائيليون سياستهم الراهنة بوضوح لا تحتاج قراءته الى ذكاء . رئيس حكومتهم يقول : « ان حكومة الاردن هي الطرف الوحيد الذي يمكن لاسرائيل أن تناقش معه المشكلة الفلسطينية » . ووزير خارجيتهم كرر القول ان اسرائيل ترفض اقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية لان « اقامة دولة فلسطينية منفصلة عن الاردن لن تكون الا قنبلة زمنية تؤدي الى اندلاع الحرب » .

ونحن ، الفلسطينيين ، ننقسم الى قابلين بالدولة الوهمية ورافضين لها ، دون ان ينتبه الكثيرون منا الى أن الكيان الفلسطيني هو رفض اسرائيلي أكثر مما هو قبول

فلسطيني . ودون أن ندرك أن انقسامنا على ذلك ـــ وهو مطلب اسرائيلي معلن ـــ يضيف بعض التسهيلات للرفض الاسرائيلي المطلق .

اننا مرفوضون .. مرفوضون .

ولا يدعو أحد منا للرد على رفض الاعداء لنا بقبول لهذه المشيئة . ولكننا مدعوون الى تلافي الانسجام مع رفض الاعداء ـــ ورفض بعض الحلفاء أيضا ـــ لنا . ونحن ندرك أيضا أن ليس كل ما يرفضه عدوي يجب أن أطالب به .

اننا مدعوون ، الآن ، الى اعادة النظر في أسباب خلافاتنا . وقد يكون مدخلنا الى هذه العملية هو أن ننتبه الى أننا نحن المرفوضون ..

مرفوضون من الاشتراك في البحث بمصيرنا ..

مرفوضون من السيطرة على أي شبر من أرض بلادنا ..

مرفوضون من حق تمثيل شعبنا .

مرفوضون من اقامة أي كيان وطني خاص بنا ..

مرفوضون .. ومحاصرون

ومدفوعون الى الانشقاق .. والانتحار .

فهل نقبل هذا الاختيار . أما أننا ما زلنا قادرين على وضع الاختيارات الحرة ؟

ان الوحدة الوطنية شرط لقدرتنا على تحديد اختياراتنا .

ليس بيننا قابل بارادة الغزو الامريكي والغزو الاسرائيلي .

ليس بيننا من يعيد النظر بحقوقنا التاريخية والسياسية في فلسطين .

وليس بيننا من يدعو الى واد المقاومة مقابل جنين مجهول .

فلماذا نتبادل الاتهام .. والمزاودة .. ويقبل بعضنا الدخول في معركة ليست لنا ؟

لتتوقف حرب التصنيف . ولنواجه المرحلة الخطرة ، مرحلة الابادة السياسية، بوحدة وطنية متماسكة ، قبل أن يصبح مصيرنا الوحيد هو مصير البطل التراجيدي : الارادة للقدر . وله الموت الجميل .

السياسة الاميركية تجاه القضية الفلسطينية

ندوة

اشترك بها : سعدات حسن
د. هشام شرابي
د. فايز صايغ
د. كلوفيس مقصود
ادارها : د. نبيل شعث

عقدت شؤون فلسطينية ، يوم السادس والعشرين من تموز (يوليو) ١٩٧٤ ، ندوة حول السياسة الاميركية تجاه القضية الفلسطينية اشترك بها عدد من كبار الاختصاصيين العرب بالشؤون الاميركية وبالعلاقات العربية الاميركية ، وهم د. فايز صايغ ، مؤسس مركز الابحاث في م. ت. ف. وعضو المجلس الوطني الفلسطيني ، ود. هشام شرابي رئيس تحرير مجلة الدراسات الفلسطينية ، وسعدات حسن مدير مكتب م. ت. ف. في نيويورك — ويقيم ثلاثتهم في الولايات المتحدة منذ عدة سنوات ويشاركون في نشاطات اعلامية واسعة . اما د. كلوفيس مقصود ، الكاتب العربي ، فقد عاد مؤخرا من الولايات المتحدة بعد جولة اعلامية اوفدته لها جامعة الدول العربية واستغرقت اكثر من ستة اشهر . وأدار الندوة زميلنا في هيئة تحرير شؤون فلسطينية د. نبيل شعث ، المدير العام لمركز التخطيط في م. ت. ف. ونلحق بالندوة رسالة في الموضوع نفسه تلقتها المجلة من أحد مكاتبها في الولايات المتحدة د. عودة ابو ردينة .

د. نبيل شعث : **ندوتنا عن السياسة الامريكية تجاه القضية الفلسطينية ونبدأها بسؤال عن الاستراتيجية الامريكية تجاه القضية الفلسطينية والشرق الاوسط، تاريخيا، قبل ١٩٧٣ وعن تأثير المصالح الامريكية في المنطقة على المفهوم الامريكي لهذه الاستراتيجية ؟**

الاستاذ سعدات حسن : كانت الولايات المتحدة تنظر للقضية الفلسطينية حتى العام ١٩٧٠ ، عندما برز دور المقاومة الفلسطينية وظهر الكيان الفلسطيني ، كقضية لاجئين ، كقضية اعاشة ، واغاثة ، تحل من ضمن اطار العلاقات العربية والدولية مع اسرائيل . لكن بروز حركة المقاومة أدى الى تغير في سياسة الولايات المتحدة ، وان كان هذا التغير الطفيف تكتيكيا . بدأت الولايات المتحدة تشعر بأن الفلسطينيين يكونون شعبا وانهم هم العقبة أمام أية تسوية سلمية في المنطقة . كانت الولايات المتحدة تفكر قبل ١٩٧٠ ، أي قبل مجزرة عمان أن لا مخرج لمشكلة الشرق الاوسط دون احترام مصالح الفلسطينيين.

ثم جاءت مجزرة عمان ، فاختلت المعادلة وبدأت الولايات المتحدة من جديد تنظر الى مشكلة الشعب الفلسطيني من ضمن اطار العلاقات الدولية بين الدول العربية وبين اسرائيل .

د. نبيل شعث : **حيذا لو نعود أيضا ، ولو بشكل مختصر ، الى الوراء قليلا لننظر الى دور اسرائيل في هذه الاستراتيجية حتى نرى هل بالامكان حدوث تغير بالنسبة لـدور اسرائيل في الاستراتيجية الامريكية في الشرق الاوسط ، هل يمكن القاء بعض الاضواء على هذه النقطة ؟**

د. هشام شرابي : دور اسرائيل بين العام ١٩٦٧ وبين العام ١٩٧١ كان ينظر له بمنظار أنها هي القوة الضاربة التي تدافع عن مصالح الغرب ، القادرة على الدفاع عن مصالح الغرب ، وخصوصا مصالح امريكا ، في الشرق الاوسط . وهذه الصورة لاسرائيل لم تتغير تغيرا كليا الا بعد حرب تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣ .

د. نبيل شعث : تعليق صغير .. كان يقال بأن أمريكا قد بدأت في تعديل سياستها بعد خطاب نيكسون في الكونغرس عام ١٩٧١ باتجاه تقوية الدور الايراني والاستناد الى بعض المعطيات الاخرى في المنطقة . هل لعب هذا دورا قبل ١٩٧٣ وأثر على الاستراتيجية الامريكية تجاه المنطقة ، نريد ان نعرف ذلك حتى نرى الى اي حد تغيرت هذه الاستراتيجية بعد ١٩٧٣ .

الاستاذ سعدات حسن : منذ حرب الايام الستة حاول الاسرائيليون اقناع الولايات المتحدة ان اسرائيل هي الدولة التي تستطيع أن تحافظ على المصالح الاستراتيجية الامريكية في المنطقة واقنع الاسرائيليون المسؤولين الامريكيين بوجهة النظر هذه . غير أن الولايات المتحدة شعرت في الوقت نفسه انها هي بحاجة الى من يقوم بنفس الدور الذي تقوم به اسرائيل في مشرق الوطن العربي وكان هذا هو دور ايران في الخليج . وهكذا بقيت اسرائيل وايران والولايات المتحدة تتعاون معا بالنسبة الى القضايا الاستراتيجية الامريكية والمصالح الامريكية في المنطقة ولا زال هذا التعاون قائما حتى الان . وما تعيين هلمز سفيرا للولايات المتحدة في طهران قبل أكثر من سنة الا دليلا على أهمية الدور الذي تقوم به ايران بالنسبة الى المنطقة وعلى التعاون الذي كان قائما بين المخابرات الامريكية وبين الاسرائيليين بالنسبة الى قضايا المنطقة ككل .

أما بعد ١٩٧٣ فقد ظهر فشل الحجة الاسرائيلية بأنها تستطيع ان تفرض سياستها على المنطقة بدون قيد أو شرط وانها هي التي تحافظ على مصالح الولايات المتحدة في المنطقة . ظهر هذا جليا اذ تبين ان العلاقة الاساسية العضوية التي كانت قائمة بين اسرائيل والولايات المتحدة كانت السبب الرئيسي في تهديد المصالح الامريكية في المنطقة. لقد أدرك عدد كبير من المثقفين الامريكيين من أساتذة ومكوني الرأي العام هذه الحقيقة. أما ما اذا ظهرت هذه الحقيقة على الساحة الرسمية الامريكية ، فهذا ما لست أدري .

د. نبيل شعث : **استاذ سعدات ، لقد دخلت فورا في موضوعنا الرئيسي ونحن فعلا نريد ان نركز على ما حدث نتيجة حرب تشرين الاول (أكتوبر) ١٩٧٣ ، أردنا فقط ان نسجل بعض الميزات الهامة للاستراتيجية الامريكية قبل ١٩٧٣ . ما دمت قد فتحت الموضوع ، فلا بأس من الدخول فيه رأسا . لكنني اريد ان اسأل ، هل نستطيع ان نستخدم مؤشرات ومعايير معينة في قياس التغير الامريكي . بكلام آخر — هل هناك معايير مقترحة يمكن ان نستخدمها حتى نرى فعلا هل حدث تغير استراتيجي امريكي تجاه القضية الفلسطينية او الشرق الاوسط وننظر الى مكوناته ونتائجه وهو موضوعنا الرئيسي في هذه الندوة ؟**

د. فايز صايغ : أعتقد ان تاريخ العلاقات الامريكية بالقضية الفلسطينية (وبالتالي العلاقات الامريكية العربية، التي تتأثر تأثرا رئيسيا جوهريا بالموضوع الاول) قد مر حتى الان بمنعطفين رئيسيين . المنعطف الاول هو الفترة من ١٩٤٧ وحتى الـ ١٩٥٠ ، أي قيام اسرائيل واتفاقيات الهدنة وتبلور السياسة الامريكية نتيجة لذلك في البيان الثلاثي في ٢٥ ايار سنة ١٩٥٠ . بقيت السياسة الامريكية تقوم على هذا الاساس حتى المنعطف الثاني وهو حرب الـ ١٩٦٧ . بين المنعطف الاول والثاني كانت النظرة الامريكية تتلخص في أن هناك مشكلة بين الدول العربية واسرائيل تحكمها اتفاقيات الهدنة ، وان موقف امريكا هو المحافظة على الوضع الراهن وتذويب قضية اللاجئين مع الزمن عن طريق التوطين (والاغاثة ريثما يتم التوطين) . جاءت حرب ١٩٦٧ فخلقت اوضاعا جديدة وتبلورت في ضوئها سياسة امريكية جديدة ، ركائزها هي الاتية : (اولا) الالتزام المطلق بوجود اسرائيل كدولة يهودية ، واركز على هذه العبارة لان فكرة الدولة اليهودية تتناقض مع عودة اللاجئين بكميات ضخمة وتتناقض مع فكرة الدولة الفلسطينية العلمانية الديمقراطية . (الركيزة الثانية) — هي ان التزام امريكا بالسلامة الاقليمية لاسرائيل لا يوازيه التزام امريكي بالسلامة الاقليمية للدول العربية ، رغم ما كان يقول به التصريح الثلاثي لعام ١٩٥٠ . لذلك كان موقف امريكا منذ عام ١٩٦٧ أن ليس على اسرائيل واجب في الانسحاب الكلي وغير المشروط من الاراضي العربية . وانما الانسحاب يجب ان يتم في حدود مفاوضات واتفاق بين الاطراف المعنية بالامر يصون لاسرائيل أمنها وسلامتها . (والركيزة الثالثة) — ان الفلسطينيين موجودون كبشر واما الشعب الفلسطيني فليس له وجود . اذن ، فللفلسطينيين حقوق انسانية ولكن ليس للفلسطينيين حقوق وطنية ، وليس للفلسطينيين قيادات وطنية تفرض نفسها على الاطراف الخارجية كممثله للشعب الفلسطيني ، وان الثورة الفلسطينية لا تتعدى كونها عمليات ارهابية .

السؤال الان هو هل جاءت حرب ١٩٧٣ بتبديل في اي من هذه المرتكزات الامريكية ؟ هل تزعزع الالتزام الامريكي بوجود الدولة الاسرائيلية كدولة يهودية ؟ هل أصبحت امريكا تطالب بالانسحاب الاسرائيلي الكامل غير المشروط ؟ هل اصبحت امريكا تعترف بالوجود الوطني للشعب الفلسطيني ، والحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني وقيادة الثورة الفلسطينية كأمر مشروع ؟ هنا لا بد لنا من ان نسأل عن المؤشرات التي تدل على وجود مثل هذا التبديل في كل من هذه العناصر او في واحد منها فقط او في اثنين منها ، وهل هذا التبديل جذري او تكتيكي . اي : هل هو — اذا كان قائما بالفعل — تبديل في الاستراتيجية الامريكية او في التكتيك الامريكي ؟ هل هو جوهري او شكلي تظاهري فقط ؟

يبدو انه لدى بعض القيادات العربية قناعات يقال انها مبنية على تأكيدات امريكية . هذه القناعات بحصول تبدل في السياسة الامريكية يجب ان ترافقها مؤشرات عملية امريكية كي تصبح قناعات شعبية عربية . في نظري واضح انه ليس هناك اي مؤشر يدل على رجرجة الالتزام الامريكي بالوجود الاسرائيلي كوجود صهيوني لدولة يهودية خالصة ، وليس هناك اي مؤشر يدل على ان امريكا تطالب اسرائيل بالانسحاب الكامل غير المشروط ، وليس هناك اي مؤشر يدل على أن امريكا اصبحت تقر بوجود شعب فلسطيني ذي حقوق وطنية يحق له ان يثور من أجل تنفيذها . وليس انعدام المؤشرات وحده هو المهم بل هناك ايضا مؤشرات سلبية . على سبيل المثال ، اقول ما يلي : معروف مدى التزعزع الذي يعانيه مركز الرئيس نيكسون في امريكا ، شعبيا وسياسيا وعلى صعيد الكونغرس وعلى صعيد المحاكم الامريكية . ومعروف ايضا مدى النفوذ

الصهيوني في امريكا . انما المستغرب ان لا تكون الحركة الصهيونية قد رمت بثقلها حتى الان بأي شكل من الاشكال وعلى اي مستوى من المستويات لخلق مزيد من تزعزع مركز الرئيس نيكسون . فلو كانت اسرائيل تلمس أن هناك اي تبديل جذري في ركائز الموقف الامريكي ، أما كانت ترمي بثقلها لزعزعته اكثر مما هو مزعزع وللتخلص منه ؟ ان هذا المؤشر السلبي اي انعدام الضغط الصهيوني للتخلص من الرئيس نيكسون ، يدل على الاطمئنان الصهيوني الى عدم وجود تبدل جذري بالنسبة لموقف امريكا من اي من المرتكزات الاساسية التي تحدثنا منها .

د. نبيل : هل نستطيع ان نضيف شيئا الى هذا ؟ هناك من يقول نريد ان نناقش حقيقة أن هناك تغيرات حقيقية . قد لا تكون هذه التغيرات جذرية كما أشار الدكتور صايغ ولكن هناك من يقول أن امريكا بذات ضغوطا على اسرائيل في مرحلة بعد ١٩٧٣ باجبارها على تقديم بعض التنازلات لتأمين فك الارتباط ، وان جهود كيسنجر المستمرة وسفره ورحلاته كانت من أجل الضغط على اسرائيل من أجل فك الارتباط وأن هذا نتيجة لتغير في السياسة الامريكية ، ما حقيقة هذا الموقف وهل هناك مؤشرات اخرى عملية ممكنة ؟

الاستاذ سعدات : اعتقد ان ما ذكرته في الواقع يدل على تغير في التكتيك وفي الاسلوب الذي تعالج به الولايات المتحدة علاقاتها مع الدول العربية ، أما بالنسبة الى القضية الفلسطينية فان ما قاله الدكتور صايغ هو عين الصواب . فالتغير الذي حصل في الولايات المتحدة هو تغير في الاخراج وليس في الجوهر ، زيارة كيسنجر وعلاقته في المنطقة هي علاقة نتجت بعد حرب ١٩٧٣ — قبل حرب ١٩٧٣ كان يقول انه لم يقرأ قرار ٢٤٢ وقال هذا بالحرف الواحد لوزراء خارجية الدول العربية عندما التقى بهم في سبتمبر ١٩٧٣ قبل الحرب باسبوعين اثنين . بعد حرب ١٩٧٣ شعرت الولايات المتحدة وخاصة كيسنجر اولا : ان اسرائيل اصبحت دولة معتمدة اعتمادا كليا على الولايات المتحدة مما ادى الى ازدياد نفوذها في اسرائيل بشكل غريب وخاصة بمجيء رابين الذي هو مرشح كيسنجر ومرشح نيكسون . ويقول البعض ان مجيئه كان ثمنا لتدخله في الانتخابات الامريكية سنة ١٩٧٢ عندما القى بثقل اسرائيل لصالح مرشح الحزب الجمهوري ريتشارد نيكسون .

وثانيا — ان اسرائيل اصبحت عبئا ماليا على الولايات المتحدة في الوقت الذي كان ميزان المدفوعات الامريكي يعاني من العجز . كانت هاتان النقطتان من العوامل التي أدت بالولايات المتحدة وخاصة كيسنجر للبحث عن معادلة للتوصل الى تسوية أمور المنطقة بحيث تضمن بقاء اسرائيل — ويمكن ان نضيف اعتبارا اخر دفع بالولايات المتحدة الى تغيير اسلوبها . ان كيسنجر يقول للاسرائيليين : اذا لم تقبلوا بما يعرضه عليكم المسؤولون العرب وهو تنفيذ قرار ٢٤٢ ، بعد التعديلات الطفيفة التي يمكن ان تطرأ عليه ، فسيأتي اليوم الذي يفرض العرب بما لهم من امكانات ومقدرات ، بداوا يحسنون استعمالها ، الحل الذي ليس في مصلحة بقاء اسرائيل واستمرارها . هذا في نظري هو تعديل تكتيكي في السياسة الامريكية وليس بالنسبة للقضية الفلسطينية . هناك عامل اخر يؤثر في السياسة الاميركية في المنطقة وهو الردة اليمينية التي تشهدها المنطقة لصالح الولايات المتحدة . والتي ، تريد الولايات المتحدة المحافظة عليها واستمرارها لانها تدرك تماما ان هذه الردة تخدم استمرار المصالح الاسرائيلية واستمرار الانظمة العربية على حساب الشعب الفلسطيني وحقوقه .

د. هشام شرابي : اولا ، يجب ان لا ننتظر ان تكون سياسة الولايات المتحدة نحو

الفلسطينيين والقضية العربية عامة غير تلك التي اتبعتها في مناطق اخرى من العالم . فطابع هذه السياسة هو طابع امبريالي استغلالي قهري . اصدقاء وحلفاء امريكا في اسيا وافريقيا والشرق الاوسط ليسوا الديمقراطيات والحكومات المدعومة بمساندة شعوبها ، بل الدكتاتوريات العسكرية والقيادات الاقطاعية التي تجد امريكا الوسيلة الاولى والكبرى لتعاملها مع هذه البلدان . لذلك من ضمن هذا الاطار يجب ان لا ننتظر ان تكون سياسة امريكا بالنسبة لهذه المنطقة من العالم سياسة على غير طابعها الامبريالي . ان أهداف امريكا بعد سنة ١٩٧٣ لم تعدل الا بشكل طفيف جدا ، لم تعدل بل وضحت اكثر وازدادت امكانية التعبئة لتحقيقها باستفادها على وسائل واساليب لا صدامية وغير مباشرة . وهذه الاحداث يمكن تلخيصها بثلاث نقاط . النقطة الاولى : المحافظة على السلام في المنطقة على قاعدة الوضع الراهن من ضمن هيمنة امريكية . ثانيا : استمرار ضخ النفط العربي الى امريكا والغرب بكميات معقولة وباسعار مقبولة. ثالثا : الحد من نفوذ الاتحاد السوفييتي في المنطقة لا اقتلاعه كليا ، لا اجتثاثه كليا .

د. فايز صايغ: قلت فيما مر ان ليس ثمة في ما حدث بعد١٩٧٣ ما يدل على انه يشكل تبديلا جذريا في السياسة الامريكية . يقول البعض ان هناك ما يدل على وجود ضغوط كيسنجرية على اسرائيل هي التي ادت الى فك الارتباط ، والخ .. هذا بالطبع كان واضحا معروفا . ولكن بعد مرور تسعة اشهر على وقف القتال كان من المفروض انه لو كان قد حصل تبدل جوهري في الموقف الامريكي لكان قد حصلت نتائج اكثر من نتائج انسحاب اسرائيل المحدود جدا من منطقتين من المناطق المحتلة .

ان التبدل الوحيد الذي حدث في الموقف الامريكي هو أن امريكا كانت تنظر الى العرب قبل حرب ١٩٧٣ كواحد من اثنين ، اما دول يجب التصادم معها او مجموعة دول يمكن تجاهلها . اما بعد حرب ١٩٧٣ فقد ولدت سياسة امريكية جديدة لا تريد التصادم مع العرب اذا أمكن لها تجنبه ، ولا يسعها الاستمرار في تجاهل العرب ، بل تحاول تطويق قوة العرب وتبديل مطالبهم ، كي يصبحوا هم أكثر تقبلا لعناصر موقفها الثلاثة من القضية الفلسطينية . هذا ما يمكن ان نقول انه حصل من تبدل في الموقف الامريكي : فبدلا من ان تكون امريكا على استعداد للتصادم مع بعض انظمتنا ولتجاهل جميع انظمتنا اذا لزم الامر ، اصبحت امريكا تفضل ان تحاول ان تؤثر على انظمتنا كي تقبل انظمتنا نفسها بمطالب اقل من المطالب العربية التقليدية ، لكي يصبح ممكنا التوفيق بينها وبين الموقف الامريكي . لذلك قلت ان هناك منعطفين في تاريخ الموقف الامريكي منعطف ١٩٤٧ — ١٩٥٠ ومنعطف ١٩٦٧ وليس هناك منعطف ١٩٧٣ . كان يمكن ان تصبح حرب ١٩٧٣ منعطفا جديدا في الموقف الامريكي لو استمر القتال واستمر حظر تصدير النفط الى امريكا . اما وقف القتال واستئناف ضخ النفط ثم التراجع عن المطالب الاولية دفعة دفعة ومرحلة مرحلة (واخرها التراجع الذي ظهر في البيان المصري الاردني ، فيما يتعلق بتمثيل الشعب الفلسطيني) اما جميع هذه فتدل على ان حرب ١٩٧٣ لم تكن بادرة منعطف جديد في الموقف الامريكي تجاه قضايانا .

د. نبيل شعث : **هل يمكن ان نخلص بنتيجة ، في ضوء ما قلتموه جميعا بأنكم ترفضون وجهة النظر القائلة بانه يمكن تحييد أمريكا في النزاع العربي الاسرائيلي وانه يمكن اكتساب صداقتها وان أمريكا اذا اكتسبت صداقتها واذا لم تعد بحاجة الى اسرائيل كالسابق ، أو على الاقل اذا أمكن تحييدها في الصراع العربي الاسرائيلي المقبل . طبعا هذه النظرية تحكم السياسة العربية بعد ١٩٧٣ ، بلا شك ان ما قلتموه يؤثر على هذا ولكن اذا أمكن اضافة شيء الى ذلك أرجو اضافته خصوصا اذا أخذنا**

في الحسبان ما يقوله البعض ان أمريكا لم تنفذ بعد ما وعدت به وان امريكا تطالب بمهلة أطول حتى يمكنها ان تنفذ وعودها التي قطعتها لبعض الزعماء العرب .

الاستاذ سعدات حسن : من يعتقد انه باستطاعته تحييد موقف الولايات المتحدة وهي الدولة العظمى التي لها مصالح في كافة انحاء العالم ومصالح حيوية في المنطقة العربية خاطىء في تفكيره وفي قدرته على تغيير مجرى الامور السياسية الامريكية . امريكا لها مصالح ثابتة في المنطقة ومصالح حياتية لن تغيرها من اجل وعود قامت بها لزعيم عربي او لاخر لن تغير الولايات سياستها تجاه المنطقة لتتخلى عن اسرائيل وهي التي خلقت اسرائيل وهي التي تحافظ على الوجود الاسرائيلي وهي التي تعمل من أجل تدعيم هذا الوجود والمحافظة على الهوية اليهودية لهذا الوجود . والولايات المتحدة لن تكون حيادية في النزاع العربي الاسرائيلي وخاصة في النزاع الاسرائيلي الفلسطيني الا اذا اصبحت الامة العربية قادرة على فرض الحل الجذري الذي طالما نادينا به بالنسبة الى القضية الفلسطينية وبالنسبة الى مصالح الولايات المتحدة فعلا لو استمر حظر البترول ولو استمر القتال لكانت هناك أصوات في الولايات المتحدة تنادي بضرورة تغيير هذا الموقف ، ولما اكتفت الولايات المتحدة بالاصوات الاقلية الضئيلة من المسئولين الامريكيين مثل فولبرايت . لكن نحن ندرك تماما مصير فولبرايت اذ فشل في الانتخابات حتى بولايته وقد يكون من اسباب فشله الرئيسية هو الموقف الذي اتخذه بالمناداة بضرورة اتباع سياسة متوازنة بالنسبة الى العرب والاسرائيليين في المنطقة . امريكا لن تكون حيادية بالنسبة للنزاع بين العرب واسرائيل الا اذا كان لدى العرب القدرة الفعالة لاجبار الولايات المتحدة على تغيير طبيعة العلاقات القائمة أمام الردة اليمينية التي تجتاح المنطقة ، امريكا ستصبح أكثر التزاما بمساندتها لاسرائيل من أية فترة مضت .

د. كلوفيس مقصود : اولا بعد حرب ١٩٧٣ جاءت النتائج مبتورة وليست نتائج حاسمة . هذا ادى الى ان تنعكس هذه النتائج المبتورة على تبديل في المنهج الامريكي في التعامل مع العرب أكثر مما غيرت في الالتزامات الاساسية نحو اسرائيل وكان نتيجة هذا التبدل في أسلوب التعامل مع العرب انه نشأ عند بعض القيادات العربية توقعات عن احتمالات تغيير في السياسة الامريكية . وكان لا بد للسياسة الامريكية ان تشجع هذه التوقعات دون ان تعطي أية نتيجة . فكانت محصلة هذا التشجيع في الشكل والاستمرار في الالتزام في الجوهر ان تغيرت مفاهيم المرونة العربية في الاستجابة لهذه التغيرات في الاسلوب الى نوع من الميوعة في الموقف العربي ازاء مجابهة الضغوط الامريكية. لذلك كان لا بد ان يحصل في التقييم العربي اهتزاز في وحدته أي ان التقييم العربي فقد قدرته على وحدة التقييم وبالتالي اجاز للتحايل اللفظي في السياسة الامريكية الذي يجيء بالتبدل المنهجي في التعامل ان يعطي الثغرة المطلوبة في الواقع العربي كي تناور الولايات المتحدة في نوع من سياسة التفريق بين المجابهة العربية الاسرائيلية المصيرية من جهة وبين العلاقات الثنائية المستجدة بين دول عربية وبين الولايات المتحدة . ان حرب تشرين جاءت ايضا لتخلق رصيدا حقيقيا لانظمة عربية اعتقدت ان ارجاع المصداقية لكلمتها يعطيها حق واهلية القيادة على المستوى المصيري . ولذلك كانت الولايات المتحدة تشجع هذا الرصيد النسبي الذي تحقق اثر قدرة العرب على استعمال عقوباتهم أكان من خلال فرض حظر النفط ام من خلال القدرة القتالية . ارادت اميركا ان توجد من هذا الرصيد السياسي مدخلا للتخلي عن الاهداف القصوى لحركة التحرير العربي وان تدخلنا من خلال اسلوب المرونة الى تمييع الاهداف المصيرية للعرب . من هنا نشأت

في الولايات المتحدة قدرة على المناورة داخل المنطقة العربية . فمن جهة لا يمكن لنا الا أن نسجل انه نشأ مثلا في اوساط المقررين الامريكيين واوساط صانعي الرأي في الولايات المتحدة تبدل في التقييم العام . ان ما حصل في الولايات المتحدة هو انها تجاوبت مع النتائج المبتورة وجيرتها لصالح الاهداف الحقيقية المعتدلة لاسرائيل .

ماذا كانت الاوضاع قبل ذلك ؟ لم يكن هناك في الولايات المتحدة اهتمام حقيقي بأزمة الشرق الاوسط الا من خلال الالتزام الامريكي بالاهداف الاسرائيلية . الا أن حرب أكتوبر حولت الى حد ما الاهتمام الامريكي العام بأن يكون التزاما بالوجود الاسرائيلي كدولة يهودية وليست بالضرورة باستمرار الالتزام بالاهداف القصوى للدولة الاسرائيلية . هذا بحد نفسه يشكل احتمال تبدل موضوعي ليس في الالتزام الامريكي الاساسي بل في مدى الالتزام الامريكي . هذا بدوره ينتج عن عاملين أو ثلاثة عوامل اساسية : أولا ، ثبت ان لدى العرب طاقة على القتال . وثانيا ، ثبت احتمال صدق العقوبة العربية وان الانظمة تخضع للضغوط الشعبية بفرض حظر النفط ، ان اسعار النفط اصبحت تشكل عاملا أساسيا في مستقبل أزمة الطاقة في الولايات المتحدة . وثالثا ، ان مسألة تعدد تمثيل الشعب الفلسطيني لم تعد ممكنة . هذه العوامل اذا ثبتت مصداقيتها لا بد ان تجعل من الالتزام الامريكي للاهداف الاسرائيلية التزاما مخففا لهذه الاهداف ولكنه التزام مستمر بالوجود الاسرائيلي .

ماذا حصل لمجابهة مثل هذه الاحتمالات العربية ؟ حصل ان الولايات المتحدة حاولت ان تضغط بشتى الوسائل على بعض الانظمة العربية حتى لا تؤدي المصداقية المستجدة للعرب الى نتائجها المنطقية . وهنا كان ما سمي احتواء للقدرة العربية في احداث التغيير لا في الاسلوب بل في جوهر الالتزام العربي ثانيا . حدث ان المعاقبة العربية لم تكن معاقبة بالمعنى المطلق . كانت معاقبة جزئية مؤقتة . وحدث ان قدرة الاستمرار العربي وقعت الى حد ما نتيجة الضغوط الامريكية . فمثلا ان وزير خارجية الولايات المتحدة هنري كيسنجر اقنع المسؤولين العرب اثناء زيارتهم انه لن يكون باستطاعة الولايات المتحدة ان تمارس ما سماه بالضغوط الامريكية على اسرائيل لكي تمتثل جزئيا لمقررات مجلس الامن ٢٤٢ الا اذا أزاح العرب قرار حظر النفط لانه ، كما قال للمسؤولين في بعض العواصم العربية الرئيسية ، انه هو لن يستطيع مجابهة الكونغرس الامريكي اذا ما قام الكونغرس بضغط على الرئيس نيكسون من خلال فضيحة ووترغيت من جهة وان يستثري الضغط الصهيوني عليه ايضا فهو يريد ان يعزل السياسة الخارجية الامريكية عن ثغرة النزيف الداخلي الذي يتأذى اثر فضائح ووترغيت . ولذلك فان قرار رفض حظر النفط الذي كان مؤقتا ان يجيء فور مؤتمر الجزائر المصغر ولكنه أجل كان نتيجة قناعة عربية رسمية بأن كيسنجر لا يستطيع (وهذا هو ما اعني بالتوقع العربي) ان يمارس ما يتوفر له من امكانيات الضغط اذا جابه البعد الصهيوني في مقاومة الرئيس نيكسون بالاضافة الى الثغرة الداخلية .

د. فايز صايغ : تعليقا على سؤال حول تحييد امريكا .

يمكن تحييد امريكا بالنسبة للنزاع العربي الاسرائيلي بشرطين : أولهما استمرار الفعل العربي في المصادمة مع التأييد الامريكي المطلق لاسرائيل ، يعني استمرار القتال واستمرار ممارسة الضغط البترولي والنقدي والسياسي ضد امريكا ، حتى تشعر انها ملزمة بمجاراة المطالب العربية ولو جزئيا بدلا من أن تسعى هي لتحويل المطالب العربية كي تصبح هذه منسجمة مع الموقف الامريكي . والشرط الثاني : اذا قبل العرب المستسلمون بأن يحددوا معنى التحييد الامريكي في اطار قبولهم باستمرار الالتزام

الامريكي بوجود اسرائيل كدولة يهودية واستمرار دعم امريكا لهذا الوجود اليهودي الخالص في أرض فلسطين المحتلة . بأي من الشرطين يمكن الوصول الى مرحلة يقال معها : « لقد حيدت امريكا » ، ولكنها بالشـــرط الثاني لا تكون حيدت بالقيـــاس الى المطالب العربية القومية وانما تكون قد حيدت بالقياس الى المطالب العربية الملطفة . كان العرب في الماضي يقولون ان قرار ٢٤٢ هو أقل حد للمطالب العربية . أصبح اليوم بعضهم يعتقد ان ٢٤٢ هو أقصى حد للمطالب العربية . هذا ما جرى بالفعل : تطويق امريكا للموقف العربي . ولا ننسى ما قاله كيسنجر لبعض زعماء المفكرين اليهود في امريكا . قال لهم : ان اسرائيل بجميع ما تستطيع أن تعطيها امريكا اياه من دعم ، اذا استمرت امريكا في عدائها مع العرب ، فأقصى ما تستطيع ان تطمح اليه هو ان تكون تايوان اخرى . أما اذا عدلت امريكا سياستها واستمالت العرب ولطفت من المطالب العربية عندئذ يصبح لاسرائيل قدرة على الوجود الطبيعي العادي في الشرق الاوسط . بهذا المعنى يمكن « تحييد » امريكا ، ولكنه عندئذ لا يكون تحييدا صحيحا بل يكون تحييدا على حساب المواقف العربية السليمة والاهداف العربية الاصيلة .

سألتم ان هناك من يقول : لماذا لم نعط أمريكا مهلة أطول ؟ وأنا أتساءل هل لدى امريكا وقت كاف للقيام بهذه السرعة البطيئة لايجاد التحويل في الشرق الاوسط ؟ هل لدى نيكسون وكيسنجر وقت كاف على أساس مرور تسعة أشهر لـــم يحدث لقاءها سوى انسحاب جزئي محدود لا يتجاوز بضعة أميال ؟ هل نريد ان ننتظر سبع سنوات أخرى ؟ اي هل ننتظر بعدما يطير نيكسون أو بعدما يطير كيسنجر او بعدما يطير الاعتمـــاد الأمريكي على النفط العربي وعندئذ تزول من يدنا القدرة على الضغط ؟ هل لدى امريكا الوقت وهل لدينا نحن الوقت ؟ ان المستفيد الوحيد من المهلة الاطول هو اسرائيل التي كلما ابتعدت عن تشرين ١٩٧٣ كلما خف استعدادها لايجاد تعديلات جزئية على موقفها من العرب لا سيما وان امريكا في هذه الاثناء ماضية في اغداق عطائها على اسرائيل مالا وسلاحا وعونا سياسيا دون احتجاج عربي . واذا قيل ان امريكا في الوقت عينه بدأت تعطي لبعض الدول العربية مساعدات فأقول ان جميع ما وعدت به مـــن مساعدات عربية أقل مما أعطته فعلا في هذه الاثناء لاسرائيل وحدها . هذا علما بأن الدول العربية ليست في حاجة الى المساعدات المالية الامريكية .

ولا ننسى أيضا ما قاله كيسنجر للجنة الشؤون الخارجية أخيرا : اننا نعطي العرب قليلا كي نشجعهم على الاستمرار في السياسة المعتدلة (أي الاستمرار في تقليص مطالبهم والوقوع في فخ الموقف الامريكي الجديد الذي هو استمالة العرب للتنازل عن مطالبهم كي تبدو أمريكا وكأنها اصبحت هي المحايدة في النزاع بين العرب واسرائيل) .

د. نبيل شعث : هل تدخل هنا الضجة التي ثارت حول اعطاء مصر مفاعلات نووية ؟ ألم تعتقدوا انها لا تشكل أي تغيير ؟

د. فايز صايغ : اولا لم نر هذا يظهر الى حيز الوجود بعد . ومن الآن حتى سنة ١٩٨٠ سوف تحدث أمور كثيرة قد تحمل أمريكا على التراجع عن هذا الوعد . ولكن ، بقطع النظر عن هذا ، أقول أن ما وعدت أمريكا بتقديمه لمصر قد وعدت اسرائيل به أيضا ، بل وبأكثر منه .

الاستاذ سعدات حسن : اعتقد ان اعطاء مصر المفاعل او القدرة النووية ومساعدة مصر نوويا سيكون هو الضوء الاخضر لاسرائيل لامتلاك او تفجير ما عندها من قنابل ذرية وسيكون هذا هو الشرعية التي تعطى لامتلاك اسرائيل للاسلحة النووية .

د. هشام شرابي : من الواضح ان النجاح الذي احرزته الدبلوماسية الامريكية يتركز

بالفعل على نجاح ضغط امريكا نفسها على العرب كوسيط محايد بين صديقين هما من ناحية اسرائيل ومن ناحية أخرى بعض الدول العربية . عندما كان كيسنجر في القاهرة سأله هيكل في حديث صحفي عن سياسة امريكا نحو القضية العربية ومقارنتها بموقف الاتحاد السوفييتي. وقال له كيسنجر بالحرف الواحد : « الاتحاد السوفييتي باستطاعته أن يقدم لمصر السلاح للحرب اما الولايات المتحدة فباستطاعتها ان تقدم لمصر والدول العربية الحل العادل لقضية فلسطين » . بكلام آخر الاختيار أمام العرب كان استمرار القتال أو وعد امريكا بالحل العادل عن الطريق السلمي اللاقتالي وقبول الوساطة الامريكية المبنية على صداقتها مع اسرائيل . الموقف الفيتنامي يلقي ضوءا على هذا الواقع : الجنرال جياب قال بالحرف الواحد أيضا : « نحن نقاتل أمريكا وسندحرها عسكريا ، لا سياسيا وحسب » . وبالفعل امريكا دحرت عسكريا وطردت من فيتنام . القول بأننا لا نريد أن نحارب اسرائيل لان أمريكا تدعم اسرائيل ، هذا القول يعني اننا لا نريد الحرب . ولذلك القبول بعدم الحرب هو وضع أنفسنا في أيدي الامريكيين .

د. فايز صايغ : ان مجرد قبول العرب بالمبدأ الكيسنجري القائل بأن امريكا وسيط بين صديقين أحدهما اسرائيل الصهيونية والثاني الدول العربية فيما عدا الشعب الفلسطيني ، ان مجرد قبول العرب بهذا المبدأ ينطوي على تنازلين أساسيين عربيين : أولهما ، التنازل عن رفض الوجود الصهيوني في فلسطين المحتلة . والثاني ، التنازل عن وجود الشعب الفلسطيني كشعب ذي حقوق وطنية قائمة بذاتها . وبالتالي فان مجرد قبول العرب بالمبدأ الكيسنجري هذا ووصفهم اياه بأنه موقف حيادي هو في الواقع تنازل عن المقياس الذي بموجبه كنا في الماضي نقول ان امريكا غير محايدة بين العرب واسرائيل . مرة أخرى أقول : ان امريكا قد طوقت النصر العربي ، فحملت بعض قياداتنا على التنازل عن المطالب العربية ، ولم تبدل هي سياستها .

د. كلوفيس مقصود : أعتقد فيما يتعلق بموضوع التحييد بالاضافة الى ما أشار اليه الاخوة ، أريد أن أقول اننا على المستوى الرسمي تصرفنا وكأن قطع العلاقات السوفييتية مع اسرائيل كان معاقبة دبلوماسية للسوفييت . بينما كوفىء التزام الولايات المتحدة لاهداف اسرائيل ومساعداتها لها دبلوماسيا بالوجود الامريكي على هذا المستوى وفي انجاز هدف استراتيجي امريكي وهو تقليص الوجود السوفييتي وتقوية الهيمنة الامريكية في المنطقة . لقد كان الالتزام الامريكي بأهداف اسرائيل سبيلا لابعاد السوفيات عن المنطقة بدل أن يؤدي على الاقل الى ابعاد الهيمنة الامريكية . تمكنت الحكومات العربية ان تدخل في وهج احتمالات التحييد الامريكي لان التحييد أصبح ممكنا ما دام هناك تخل أساسي من قبل الانظمة العربية عن التزاماتها الوطنية والقومية . هذه نقطة . والنقطة الثانية هي الى حد ما نقطة مستقبلية ، ورغم انها ليست مرتبطة بموضوع التحييد بشكل مباشر الا أن لها علاقة أساسية به وهي ان بعض الطموح العربي من قبل بعض الانظمة هو أنه اذا تمكنا ، بعد اسقاط جوهر القضية الفلسطينية وحقوق الشعب الفلسطينيَ يمكن لنا ان نحقق ما يسمى بالتوازن بين العرب واسرائيل . نحن نقول والالتزام بالقضية الفلسطينية مدخل عربي انه لا يمكن للملتزمين بالثورة الفلسطينية مطلقا ان يقبلوا بنظرية التوازن لانه لا يمكن موازنة قوى ليست متوازية لا جغرافيا ولا مصيريا ولا اقتصاديا ولا بشريا ناهيك بالناحية الحقوقية . ومن هنا حتى هذا المطمح العربي الذي يتوهم بالتحييد من أجل ايجاد التوازن بعد اسقاط الحقوق الاساسية ، ليس له رد عربي الا المزيد من الالتزام بجوهر القضية الفلسطينية ، ليس فقط من الناحية الاخلاقية الوطنية القائمة على ان للشعب الفلسطيني حقوقا بل من ناحية المصير القومي للعرب . هذه معطيات واقعية بالنسبة لنا وليست معطيات رومنطيقية. فلدينا ،

نحن العرب ، في العشرين سنة القادمة ، طاقات بشرية وطاقات اقتصادية تؤهلنا في أسوأ الاحتمالات لان نجعل من اسرائيل في أسوأ الاحتمالات تايوان في الامة العربية اذا توفرت لدينا على مراحل الامور التالية : اذا أجيز هذا التعبير نوع من « القومية الاقتصادية » حيث تتوجه مواقع الغنى العربي ، المواقع الجغرافية للثروة العربية ، بشكل أولي نحو معالجة مواقع الفقر العربي بدلا من أن يحصل ما هو حاصل الان حيث يوظف ما يقرب من الثمانية بلايين دولار من الثروة السعودية مستقبلا في البنوك والاستثمارات الامريكية سنويا . ثانيا ، يمكن لهذه « القومية الاقتصادية » أن تتوجه نحو انشاء هياكل وبنى للوحدة الاقتصادية العربية . هذا ممكن على أساس عودة الثقل العربي والوحدة العربية من خلال المدخل الذرائعي الاقتصادي بالاضافة الى المدخل السياسي والقومي التقليدي . ثالثا ، اننا بدأنا مرحلة تاريخية خاصة بعد حرب ١٩٧٣ . قبل ذلك كان التنظيم الاسرائيلي في مواجهة الفوضى العربية . اما الآن ، فقد بدأت تظهر الى حد ما بوادر تنظيم عربي وبدأت بوادر فوضى داخل المجتمع الاسرائيلي . السياسة الامريكية نفذت الى احتمالات هذا التبدل فسعت الى تطويقها . ومن هنا كانت المؤشرات فأوقفت الولايات المتحدة سريان الفوضى الاسرائيلية من خلال وقف اطلاق النار واستمراريته وأعادت الفوضى العربية بعد أن كانت بوادر التنظيم العربي قد أخذت تنمو . عادت الفوضى وكان البيان المصري الاردني دليلا واضحا على استشراء الفوضى والعودة الى ما قبل ١٩٧٣ . الى حد ما أصبح بامكاننا ان نقول ، رغم انه قد يكون بعض الغبن في تفاصيل ما سأقوله ، ان البيان المصري الاردني ، فيما يتعلق بأهلية منظمة التحرير كان ، كأنه لم يكن لحرب تشرين أية فوائد ايجابية بالنسبة للعرب ورغم ان في هذا الحكم بعض الظلم في التفاصيل فانه سيكون صحيحا من الناحية الموضوعية والتاريخية اذا لم يعدل الموقف المصري ويصحح .

د. نبيل شعث : يمكن القول اذا أنه كانت هناك احتمالات لتغيير السياسة الاستراتيجية الامريكية في الشرق الاوسط . ما حدث بعد ١٩٧٣ من قدرة فعلية على القتال الحربي والفعال لأول مرة من ١٩٤٨ ، ومن استخدام العرب للعقوبة النفطية والنقدية وللضغوط السياسية ، كان قد احدث فعلا على المستوى الامريكي والدولي . كان قد استثار النزعات الاستقلالية في أوروبا واليابان وافريقيا ودول عدم الانحياز ، كان قد أدى الى بعض التغيرات الدولية والعربية والامريكية . ولكن هل تعتقدون ان هذا قد أحبط نتيجة التغير في السياسة العربية ونتيجة نجاح امريكا في احتواء النتائج الايجابية لحرب تشرين وما ترتب على تلك الحقيقة أيضا من احتواء للتطلعات الاستقلالية الاوروبية واليابانية والافريقية والاسيوية . واننا الآن في وضع لا يمكن القول بأنه يمثل تحييدا لامريكا او تغييرا في استراتيجية امريكا لصالح العرب . هل هذه هي قناعة المجموع أم أنكم تحبون أن تضيفوا اليها شيئا ؟

الاستاذ سعدات حسن : أعتقد أن ما قلته صحيح . وسأتعرض فقط للناحية السياسية الدولية . كانت الولايات المتحدة معزولة او تكاد تكون شبه معزولة دوليا في موقفها المساند لاسرائيل والذي كان ضد المصالح العربية على الصعيد الدولي . ففي الدورة السابقة للامم المتحدة وجدت الولايات المتحدة نفسها الوحيدة التي تؤيد اسرائيل الى جانب سبع من دول البحر الكاريبي . وهكذا كانت مهمة كيسنجر والدور الذي لعبته الولايات المتحدة هو انها خرجت من العزلة التي كانت مفروضة عليها دوليا من اوروبا ومن افريقيا ومن دول عدم الانحياز لتصبح هي الوسيط المقبول من الطرفين عربيا واسرائيليا. فالنفوذ الامريكي الدولي نتيجة جهود اسرائيل وقبول العرب لكيسنجر ولنيكسون في سياسته أخرجت امريكا من عزلتها .

د. نبيل شعث : لعلنا تعرضنا في اثناء الحديث للتغيرات الامريكية الاساسية بشأن القضية الفلسطينية ، ولكن أحب أن أسألكم عن رأيكم في التوجه الامريكي تجاه الفلسطينيين بشكل مباشر والذي نتج عن العلاقات السوفييتية الامريكية بالاساس من حيث التوجه نحو مصالح الفلسطينيين، والحديث عن احتمال الاعتراف بكيان فلسطيني، والحديث عن تطوير مفهوم المصالح الى حقوق الى غير ذلك ... فاذا أحببتم أن تعلقوا على هذا الموضوع لاننا لم نتعرض اليه بشكل مباشر .

د. فايز صايغ : اننا حين نتأثر بالبهلوانيات اللفظية ونسمح لها بأن تطغى على المعنى الجوهري للالفاظ نكون قد خدعنا انفسنا . المهم ان امريكا ، سواء تحدثت عن « المصالح » الفلسطينية ، كما تتحدث اليوم ، او عن « الاماني الفلسطينية المشروعة »، كما كانت تتحدث في أوائل السبعينات، فهي ترفض الحديث عن « الحقوق الفلسطينية » . وان الاستمرار في رفض الحديث عن الحقوق أهم من الانتقال من الاماني الى المصالح . لانه حيث لا حقوق فالمصالح المشروعة تظل مبتورة والاماني المشروعة يظل تقييمها مبتورا . ان امريكا لم تصل الى مرحلة القبول بوجود شعب فلسطيني كشعب قائم بذاته . ثم انها لا تعتبر ان لهؤلاء الفلسطينيين (الذين لا تعتبرهم شعبا) حقوقا وطنية . ثم انها ترفض القبول بمبدأ حق الشعب الفلسطيني بالثورة . وبالتالي فهي تصف كل ما يقوم به الشعب الفلسطيني من أعمال ثورية بأنه ارهاب غير قانوني ضد الشرعة الدولية . وبالتالي فكل تطور في الالفاظ ، ما لم يصل الى مرحلة القبول الجوهري ، بوجود الشعب وبوجود القيادة الموحدة للشعب وبوجود الحقوق الوطنية للشعب ، بما في ذلك حق الثورة وحق تقرير المصير — ان كل تطور ما لم يصل الى هذا الحد يظل تطورا مبتورا لا قيمة له في نظري .

د. هشام شرابي : هناك نقطتان اساسيتان : في الموضوع الاول هي كما ذكرت سابقا هو أن امريكا من حيث سياستها الرسمية فانها لا تعترف بوجود شعوب دون تمثيل على مستوى حكومة . اذن بالنسبة لامريكا كل حركة تحرير شعبية هي شيء لا معترف به ويجب محاربته والقضاء عليه او احتواؤه او حله بشكل من الاشكال . لذلك، بالنسبة الى الشعب الفلسطيني ، ان الموقف الامريكي ذو وجهين ، الوجه الايديولوجي العام وهو المنبثق عن العنصرية الامريكية المتأصلة تجاه كل الشعوب اللاغربية ، خصوصا الشعوب الاسيوية والافريقية . ونحن بالنسبة الى الامريكيين شعب اسيوي على غير مستوى شعوب أوروبا وأمريكا أو الشعب الاسرائيلي . والوجه الآخر هو اننا سياسيا لا وجه لنا كفلسطينيين لان ذلك بالنسبة لهم تقرره علاقة وموازين القوة . لقد فرض الفيتناميون ارادتهم على الامريكيين وانتزعوا اعتراف الامريكيين بقدرتهم على القتال . ونحن كذلك طالما نقاتل ونحمل السلاح فلنا وجه سياسي حقوقي . لكن عندما نضع البندقية جانبا يغيب هذا الوجه . النقطة الثانية هي ان من احدى عناصر النجاح الاساسية للدبلوماسية الامريكية في منطقتنا العربية هي فرض قبول وجهة النظر الامريكية لطبيعة النزاع العربي الاسرائيلي على الدول العربية نفسها .

ما هو الموقف الرسمي للدول العربية تجاه الفلسطينيين ؟

يتمثل هذا الموقف بصيغة معادلة غامضة مموهة وهي « الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني » . وهذا الغموض بالنسبة لامريكا هو الشيء المقبول . ان الموقف الرسمي العربي تجاه الشعب الفلسطيني على المستوى الحقوقي هو نفس المستوى الرسمي الامريكي . وعندي ملاحظة اخيرة . يقول الامريكان : « ان موقفنا تجاه الفلسطينيين

سيتحدد بموقف الدول العربية تجاه الدور الذي سيلعبه الفلسطينيون في المرحلة الدبلوماسية القادمة » . لذلك فان الضغط غير المباشر الذي يضعه الامريكان الآن على القيادات العربية يرمي بالفعل الى تحديد الدور الدبلوماسي الذي تود امريكا فرضه على الفلسطينيين لحل القضية الفلسطينية من ضمن قرار ٢٤٢ الذي لا يأتي على ذكر « حقوق الشعب الفلسطيني » .

د. فايز صايغ : أريد فقط أن أذكر بأن ما تحدث عنه الدكتور هشام حول الوجه الايديولوجي للسياسة الامريكية له استثناءات في تاريخ الدبلوماسية الامريكية . فمثلا عندما كان اليهود في فلسطين مقاتلين وليست لهم دولة وليست لهم حكومة ولا تمثلهم سوى الوكالة اليهودية كانت أمريكا مع ذلك تفاوض الوكالة اليهودية وكأنها دولة قائمة وتؤيد قيام دولة يهودية في فلسطين . انما المقياس الذي طبقته على اليهود ترفض تطبيقه على الفلسطينيين . فهي ترفض الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية قياسا على اعترافها بالوكالة اليهودية قبيل قيام اسرائيل .

د. كلوفيس مقصود : اعتقد ان التباين الحقيقي يقوم على المسألة التالية : هل القضية الفلسطينية هي القضية المركزية للالتزام العربي أم لا ؟ اذا كانت هي القضية المركزية ، عندئذ فان لدى الدول العربية القدرة الكافية لان تجعل من القضية الفلسطينية قضية مركزية بالنسبة للعلاقات الامريكية العربية . لكن الحقيقة ، وأكاد أقول المأساوية ، ان القضية الفلسطينية ، كقضية ، لم تعد مركزية بالنسبة للدول العربية وانما تحولت أو تقلصت الى مشكلة الفلسطينيين المستمرة وانه اذا كان باستطاعة ما يسمى بالمرونة العربية ، والملتزمون يسمونها الميوعة العربية ، ان تنتزع حلولا أفضل لمشاكل الفلسطينيين فان هذا يشكل صيغة مقبولة معتدلة اذا أردتم رفع باب العتب عن الانظمة العربية في استمراريتها واتجاهها نحو الحل المطلوب . قبل أن نستمر في الحديث عن المجابهة الامريكية يجب أن نسأل أنفسنا : هل تحولت الدول العربية عن اعتبار القضية الفلسطينية قضية حقوق ام ان الدول العربية قبلت او ابدت استعدادها للقبول ولو لبعض الوقت بأن هذه المشاكل للفلسطينيين ولا بد من مخاطبة الفلسطينيين على اساس من « الواقعية » حتى يتحدد لهم حد أقصى من المصالح ؟

المنعطف الخطير الذي يمثله البيان المصري الاردني هو انه ليس فذلكة مرحلية قام بها التفسير المصري للوضع السياسي الراهن بالنسبة لتكتيك والمرونة والواقعية بأن الفلسطينيين يجيئون في مرحلة لاحقة الى مؤتمر جنيف والنقطة الاساسية ان الشعب الفلسطيني — العناصر القيادية للشعب الفلسطيني — لم تعرض خلال هذا البيان المسلمة التي كانت هي قائمة حتى البيان المصري الاردني لذلك ، رغم ان التراجعات في التفسير المصري للبيان يزيل بعض الالتباس وبالتالي يشكل خطوة ايجابية الا ان التفسير ليس له قيمة الوثيقة الرسمية التي يشكلها البيان انه لا يجوز مطلقا ان يحصل أي خلل حقيقي بين منظمة التحرير الفلسطينية والدولة العربية الاكبر في الامة العربية الا ان هذا لا يعني مطلقا بأن الدولة الاكبر قادرة ان تملي على القضية الاكبر شروطا تقلصها ومن هنا نحن قد نكون بحاجة ملحة الى هذه المواجهة الذاتية التي تشكل مصر الدولة وليس مصر الثورة جزءا من هذه المواجهة . من أين نشأ هذا الخلل ؟

د. نبيل شعث : الحقيقة اننا دخلنا في الموضوع الاساسي وهو العلاقة بين موقف الانظمة العربية وموقف الثورة الفلسطينية والموقف الامريكي . لان دكتور كلوفيس شدد عليها فعلا وهو الموضوع الذي كنا نريد ان ننتهي به لانني كنت في الحقيقة أفضل تأجيله قليلا . لكن ما دام الموضوع قد طرق ، أتساءل ما اذا أراد أحد أن يضيف الى ذلك الموقف

حتى نستطيع أن نعود مرة أخرى الى بعض الجزئيات التي لم نغطها حتى الان . مثلا الموقف الشعبي في امريكا وهل تغير بعد ١٩٧٤ . تحدثنا عن الموقف الرسمي أحب ايضا أن نتحدث ولو قليلا عن تغير الاستراتيجية الامريكية تجاه الاردن كجزء هام من اجزاء القضية لكن اذا أحببتم أن نكمل النقطة التي طرقها الدكتور مقصود وبعد ذلك نعود الى الاسئلة التي طرحتها .

الاستاذ سعدات حسن : كانت نظرة الولايات المتحدة تجاه الشعب الفلسطيني او الفلسطينيين تعتمد على ادراك الولايات المتحدة قبل ١٩٧٠ بأن الفلسطينيين قادرون على وضع فيتو على أية تسوية في المنطقة . هذه القدرة قد ضعفت نتيجة ما حصل في الاردن . والآن يدرك الامريكيون ان الشعب الفلسطيني والقضية الفلسطينية قد ذابت في قرار ٢٤٢ فأصبح هذا هو أعلى مطلب قومي على الصعيد الدولي للشعب الفلسطيني . وما زال الامريكيون يسعون لتخفيف هذا المطلب . واعتقادي ان الولايات المتحدة ستستمر في النظر للقضية الفلسطينية في اطار تمييع هذه القضية واعتبارها قضية هامشية في العلاقات الرسمية الامريكية مع الدول العربية .

د. فايز صايغ : أريد ان اعالج الموضوع نفسه من زاوية اخرى . منذ حرب تشرين تبلورت صيغة عربية للمطالب العربية بالنسبة لما يسمى قضية الشرق الاوسط والقضية الفلسطينية ، وهي الصيغة التي تضم المطلبين اللذين كثر تكرارهما ، اي الانسحاب الاسرائيلي من كل شبر من الارض العربية المحتلة وتأمين الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني . فكانت بلورة هذه الصيغة من الجانب العربي خطأ لاننا عندما نقول اولا ان مطالبنا هي الانسحاب الاسرائيلي من كل شبر من كل أرض عربية تحتلها اسرائيل ثم نطالب ثانيا بتأمين الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ، فاننا نستعمل مقياسين مختلفين بالنسبة لاراضي الدول العربية المحتلة وارض فلسطين المحتلة . كأنما نقول اننا لا نرضى ببقاء اي شبر من الارض السورية او اي شبر من الارض المصرية تحت الاحتلال الاسرائيلي ولكننا نقبل ببقاء الجزء الاكبر من الارض الفلسطينية تحت الاحتلال الاسرائيلي ! واذا شئنا ان نحسن الظن ، فنقول : لعله ليس الامر أمر استعمال مقياسين بمقدار ما هو استعمال نقطة ابتداء خاطئة . يعني ان نقطة الابتداء قد أصبحت عام ١٩٦٧ : فكل ما احتلته اسرائيل بعد ١٩٦٧ سواء من الاراضي العربية او من الارض الفلسطينية يجب ان تجلو عنه ولكن ليس ما احتلته اسرائيل بين ١٩٤٨ و ١٩٦٧ . لقد أصبحت هذه الصيغة العربية صيغة مكررة ومقبولة وتطرح في الاوساط الدولية وكأنها هي المطلب العربي والمطلب الفلسطيني مع ان في هذه الصيغة غبنا بالحقوق الوطنية الفلسطينية وتنازلها عن الموقف العربي التقليدي من القضية الفلسطينية . هذا تعقيب على ما قاله الدكتور كلوفيس سابقا .

د. نبيل شعث : مرة أخرى نعود الى بعض الجزئيات كما ذكرت ثم ننتهي مرة اخرى بما يجب ان نفعله حيال امريكا . مثلا احب ان اسمع وجهة نظركم في الموقف الامريكي تجاه الاردن نتيجة حرب ١٩٧٣ واثر ذلك على استراتيجية امريكا تجاه القضية الفلسطينية .

د. هشام شرابي : يمكن تلخيص موقف امريكا بعد حرب تشرين تجاه الاردن كما يلي: بعد الحرب الاخيرة أصبحت مصر الدولة العربية التي من خلالها أصبحت أمريكا تتعامل مع الطرف العربي . وفي الوقت ذاته اتبعت أمريكا طريق الاتصال الدائم للاطلاع وتبادل الراي مع ثلاث دول عربية أخرى تكون الصلب للقوى العربية كما تراها امريكا ، وهي السعودية ومن ناحية أخرى سوريا والجزائر . اذن سياسة امريكا في كل ما يتعلق

بالعالم العربي تقوم من ضمن اطار هذا التعامل الذي يضع مصر في الدرجة الاولى ويضع السعودية من ناحية ومن ناحية اخرى سوريا والجزائر . اذن سياسة امريكا في كل ما يتعلق بالعالم العربي تقوم من ضمن اطار هذا التعامل الذي يضع مصر في الدرجة الاولى ويضع من خلفها الدول الثلاث الاخرى . أما الاردن فعلاقة امريكا به علاقة براغماتية محضة . اميركا ستدعم وتدعم النظام الاردني بقدر ما ينسجم مع السياسات التي تنسقها مع الدول العربية الاخرى التي ذكرت .

د. كلوفيس مقصود : أعتقد ان الموقف الاميركي تجاه الاردن هو أكثر من مجرد موقف محض دعم ، هو امتداد لحد ما للالتزام الفعلي باسرائيل . ولذلك فان هذا الارتباط او الالتزام الاميركي بالاردن ، بالسلطة الهاشمية الاردنية هو امتداد أو فرع من الالتزام الاميركي لما يسمى بالمفهوم الاسرائيلي لامن اسرائيل . أما محاولة التعادل الاميركي من خلال ما تسميه الولايات المتحدة بالانظمة المعتدلة في المنطقة ، ومن خلال مصر بالذات ، فهي ان التسوية السلمية مع اسرائيل تستوجب تعديلا مبدئيا في الموقف العربي الاعتدالي يقوم على فك العزلة الاردنية السابقة لان فك العزلة عن السلطة الهاشمية في نظر الولايات المتحدة ضروري للاسراع بالتسوية . يستتبع ذلك ان البعد الفلسطيني من خلال المنظمات يصبح بعداً معرقلا للتسوية . ولذلك فاذا كانت الدول العربية مضطرة لمسايرة التزامها بمنظمة التحرير عندئذ يمكن للولايات المتحدة والدول العربية ان تتصور منظمة التحرير احدى الاطراف في مراحل لاحقة من مراحل تنظيم التسوية . لذلك فالاردن يشكل ناحية او زاوية من حساب الالتزام الاميركي بالامن الاسرائيلي الاساسي . صحيح حين أكد مثلا مؤتمر القمة العربي أهلية منظمة التحرير ان تكون الممثلة الشرعية الوحيدة للشعب الفلسطيني ، كان هناك احتمال تعديل في الموقف الاميركي تجاه الاردن اذ انه كانت هناك بادرة بأن يصبح الاردن معوقا لما سمي بالاعتدال العربي . لكن النظرية الامريكية رجحت على قرار مؤتمر القمة وبالتالي عاد النظام الاردني الى جدواه كأحد المفاصل الاساسية للتسوية السلمية . لذلك فان التزام الولايات المتحدة بالاردن ليس جزءا من تعامل الولايات المتحدة مع العرب بل هو جزء من اقناع العرب باعطاء أهلية للاردن بغية التعجيل في التسوية . اذا السلطة الهاشمية هي الخيار المفضل عكس ما أكدته القمة العربية بأن منظمة التحرير هي الخيار المفضل. كانت هذه نقطة تصادم بين الانظمة العربية والسياسة الاميركية فجاء البيان المصري الاردني يهز الموقف العربي في هذا المضمار ويرجح النظرية الاميركية . هناك نقطة صحيحة قالها دكتور شرابي وهي ان كان هناك بعد حرب تشرين احتمال تخلي اميركي عن السلطة الاردنية لو أكد العرب التزامهم بمنظمة التحرير كالتزام مطلق وليس كاستنساب مرحلي ، ولذلك فان البيان المصري الاردني هو منعطف خطير لا بد من تصحيحه .

الاستاذ سعدات حسن : لي ملاحظة حول ما قيل : اولا اتفق مع التحليل الذي تقدم به كل من الدكتور هشام والدكتور كلوفيس بالنسبة الى الدول الاربع ان الولايات المتحدة أخرجت بعض الدول التي كانت تعتبر يمينية ووضعتها في منصب الدول المعتدلة وهذا ما أعتقد انه من أنجح المهمات السياسية التي قامت بها اميركا على الصعيد العربي الداخلي الشعبي .

ثانيا : بالنسبة الى دور الاردن ، دور الاردن لم يعد فقط امتدادا لسياسة اميركا تجاه اسرائيل وانما اميركا تعتبر الاردن حاجزا بين الفلسطينيين وسوريا والعراق من الشمال وبين السعودية فبالنسبة للولايات المتحدة الاردن له دور وهو الحفاظ على مصالح اميركا بالسعودية ، اي بالمحافظة على استمرار النظام السعودي في المنطقة .

د. فايز صايغ : بعد كل ما قيل يجوز لي الايجاز . ان الموقف الامريكي من الاردن هو في الواقع امتداد لموقفين . انه امتداد **اولا** : للالتزام الامريكي باسرائيل وامتداد **ثانيا** : للرفض الامريكي للشعب الفلسطيني . فالاردن هي المتممة للالتزام الامريكي لاسرائيل وهي البديل كعنصر من عناصر التسوية عن ارضاء الشعب الفلسطيني في نظر امريكا . ولا ننسى وقد جاء الحديث عن البيان المصري الاردني لا ننسى ما سبق هذا البيان من تطورات واهمها في نظري تطوران **اولا** : دورة المجلس الوطني الفلسطيني **وثانيا** : زيارة نيكسون الى المنطقة . فقرار المجلس الوطني الفلسطيني [رغم ما بدا في قراره من تراجعات مرحلية عن الاهداف النهائية الفلسطينية] اتضح ان اشتراك الفلسطينيين في التسوية لن يكون سهلا بالنسبة للذين يريدون تكييف المطالب العربية وفق المصلحة الامريكية او الرؤية الامريكية فصار لا بد من الحصول على البديل عن الفلسطينيين كي تمشي التسوية . وفي زيارة نيكسون لا بد انه اتضح ان امريكا لن تقبل مبدأ اشتراك الفلسطينيين في التسوية بشروط الفلسطينيين انفسهم . فمن هنا وامتدادا لما قلناه سابقا من ان امريكا لن تكيف سياستها هي وانما عملت على تكييف السياسة العربية وتقليص المطالب العربية كي تتناسق مع سياسة امريكا ومصالح اسرائيل امتدادا لذلك كان البيان المصري الاردني يشكل تراجعا عن صيغة القمة في الجزائر ويشكل ايضا تراجعا عن الرغبة في اشراك الفلسطينيين في التسوية منذ البدء ، أي من لحظة استئناف مؤتمر جنيف .

د. نبيل شعث : **هناك جانب آخر من موضوعنا ايضا يمكن ان نتعرض له باختصار . لقد اوضحنا الابعاد العامة لمسألة احتمالات تغير السياسة الاميركية تجاه اسرائيل ، ولكن هل يمكن التصور ان امريكا ستزيد في المرحلة القادمة من احتوائها لاسرائيل واتباعها اها سياسيا وخاصة في ضوء ما ذكرتم مثلا بعد تولي رابين الحكم وهو يعتبر الى حد كبير رجل امريكا في اسرائيل أم انكم تعتقدون بأن القوى الصهيونية في امريكا لم تفعل بعد فعلها في مزيد من الضغط الاسرائيلي الداخلي في امريكا — هل ستزداد اسرائيل تبعية للاستراتيجية الامريكية أم استقلالية عن السياسة الامريكية ؟ ثانيا : هل تتوقعون ان الاستراتيجية الامريكية في المستقبل ستكون أكثر استعدادا للعطاء لاسرائيل كما هو واضح بعد الحرب ١٩٧٣ وحتى الان وهل مثلا اذا كان هناك احتمال حرب اخرى ستكون امريكا جاهزة للعطاء الهائل لاسرائيل كالذي أعطته اياها في حرب ١٩٧٣ . ان الاجابة عن هذه الاسئلة قد تمكن من القاء بعض الاضواء على العلاقة الامريكية الاسرائيلية المستقبلية واثر ذلك على القضية الفلسطينية .**

د. كلوفيس مقصود : باستطاعتنا القول ان الولايات المتحدة بعد حرب تشرين وبعد فرض حظر النفط وصلت الى تقييم بأن اسرائيل لم تعد هي حامية المصالح الامريكية في المنطقة بقدر ما صارت الى حد ما مصلحة امريكا بحاجة الى حماية الولايات المتحدة . هذا التطور بالنسبة للعرب لا يؤدي الى تغيير جذري في الموضوع الا انه يؤدي الى ان الولايات المتحدة أصبحت أكثر امتلاكا لتقرير سياساتها وتحركاتها في المنطقة من ذي قبل . هذا التبدل في المنهج يأتي انعكاسا لحرب تشرين الاول التي ، في محصلة نتائجها السياسية والعسكرية والتي ان لم تؤد الى ما يسمى بالانتصار العربي فانها ادت الى ان العرب هزموا هزيمتهم التي الحقت بهم عام ١٩٦٧ . هذه النتيجة الموضوعية عنت ان الامتلاك الامريكي لمقدرات واساليب سياستها في منطقة الشرق الاوسط عنى بدء اهتمام امريكي موسع بأزمة الشرق الاوسط . واعتقد ان هذا هو عنصر مهم . ولكن من الممكن لهذا العنصر من الاهتمام ان يلوح لبعض العرب بأنه سوف يعني بالضرورة ادخال تغييرات أساسية في الالتزامات الامريكية لاسرائيل . القوى الصهيونية

في الفترة بين تشرين الاول والوقت الحاضر ، وبنتيجة بدء التساؤلات الاساسية الحاصلة داخل المجتمع الاسرائيلي ايضا ، أصبحت أكثر ارتهانا لحقيقة الوضع الاسرائيلي مما كانت وبالتالي نشأ عن ذلك نوع من التنسيق الاكثر توازنا بين الولايات المتحدة واسرائيل كدولة من جهة أكثر من ان اسرائيل نفسها تحدد ما تريده فتأتي التلبية الامريكية بشكل فوري . ماذا يعني هذا بالنسبة للتبعية والاستقلالية . هذا يعني ان هناك استقلالية امريكية في الشكل من أجل تمكين الولايات المتحدة من الاستمرار في تأمين المطالب الاساسية للدولة الاسرائيلية . نتج عن ذلك أمور خطيرة ولكنها لم تعد مرئية بالمقدار المطلوب وبالتالي فان احتمالات التضليل الاميركي أصبحت أكثر ورودا وأكثر امكانية . وهذا ان العلاقات الامريكية الاسرائيلية أصبحت **الآن** خاصة من ناحية المساعدات **ومن** ناحية العطاء أكثر اتجاها نحو التأسيس وأكثر اتجاها نحو المخطط البعيد المدى مما هو نحو التقطع . فمثلا فان برامج المساعدات العسكرية الان لم تعد من الناحية الزمنية سنوية بل على مدد تتراوح بين الخمس والعشر سنوات القادمة ان هذا يمكن اسرائيل من ان تلطف ، من جهة ، تعبيراتها السياسية العنصرية الحاقدة وان تتأكد من ديمومة الالتزامات الاميركية مهما كانت التحايلات اللفظية الامريكية بالنسبة للموضوعية والحيادية الخ... ولذلك فان الوجه التأسيسي في العلاقات بين الولايات المتحدة واسرائيل هو من الوجهة الفورية لا يستحوذ او بالعكس يمكن الولايات المتحدة من المناورة وبالتالي التضليل في حين ان العملية الصهيونية والضغوط الصهيونية كانت قوية وكانت الولايات المتحدة مسلمة بها باعتبار ان اسرائيل هي مسألة داخلية امريكية. الان أصبحت الناحية التأسيسية في العلاقات او المعادلة الاسرائيلية الامريكية تمكن الولايات المتحدة من تنفيذ أهدافها الاستراتيجية الاخرى لجهة تقليص النفوذ الصهيوني. استمرار تدفق النفط وتحويل جزء من الاموال العربية المحتملة والمتوقعة الى التوظيف في الاستثمارات الاميركية .

د. هشام شرابي : من الواضح ان اعتماد اسرائيل على امريكا في النطاق العسكري والاقتصادي بعد حرب تشرين أصبح كليا تقريبا . اسرائيل لا صديق لها في العالم الا اميركا . حتى الان ، وباعتراف الاميركيين أنفسهم ، اسرائيل لم تتعرض الى أي ضغط مباشر يعكس ثقل هذا الاعتماد . ويقول الاميركيون الرسميون انهم لا يريدون استعمال قوتهم الضاغطة على اسرائيل لتحقيق أمور فرعية طفيفة . حتى يحين الوقت ، أي عندما تثار النقاط الاساسية الحساسة ، وهي قضية الحدود وقضية السلطة الفلسطينية ، وقضية القدس عندئذ ، يقول الاميركيون ، سنستعمل الضغط الذي نعرف انه بحوزتنا . هذا صحيح . الى الان لم تستعمل اميركا ضغوطها على اسرائيل ، ولكن بنفس الوقت لم تستعمل اسرائيل ضغوطها من خلال الصهيونية الاميركية على الحكومة الاميركية . لذلك فان لحظة الحقيقة في هذه المجابهة لم تحن بعد . وسنرى اذا كان باستطاعة كيسنجر ونيكسون او من يخلفه ان يثبت بوجه الضغط الصهيوني عندما يبدأ .

د. نبيل شعث : في ختام تحليلنا للموقف الاميركي وقبل ان ننتقل الى السؤال ما العمل فقط أحب لو أمكن ان نضيف الى نظرتنا للسياسة الاميركية ككل نظرة الى بعض مكوناتها . نحن نتكلم عن اميركا وسياستها كشيء متكامل يمثل وجهة نظر واحدة . لكن هل بالامكان القاء بعض الاضواء على الخلاف داخل امريكا حول استراتيجيتها في المنطقة ؟ هل حدث هناك مثلا تحول شعبي اميركي تجاه القضية الفلسطينية بعد حرب ١٩٧٣ هل هناك فعلا أكثر من قوة اقتصادية مؤثرة داخل السياسة الاميركية هناك من يقول ان رجال صناعة الحديد والصلب والصناعات الثقيلة ورجال البترول وان هؤلاء يريدون شيئا ويضغطون باتجاه والاخرين يضغطون باتجاه آخر هناك مقولات ان وزارة

الخارجية ووزارة الدفاع (البنتاغون) الاميركية بينهما خلاف هناك من يقول ان سقوط نيكسون وكيسنجر قد يؤدي الى خلاف انا أعرف ان هذا الموضوع يتطلب الكثير ولكن نريد فعلا ان نلقي بعض الاضواء الهامة على هذه المكونات للاستراتيجية الاميركية بسبب رؤية امكانية تغير السياسة اذا تغيرت هذه الموازين الداخلية .

د. هشام شرابي : هناك قاعدة اساسية اود ذكرها دون الدخول في التفاصيل . ان سياسة اميركا تجاه العالم العربي تحددها مقدرة الدول العربية على استعمال قوتها الاقتصادية والسياسية . وبقدر ما تستطيع الدول العربية على استعمال قوتها ، التي تؤهلها بالواقع ان تصبح احدى الكتل الست العظمى في العالم ، تتقرر سياسة اميركا ومواقفها من العالم العربي وقضاياه .

بعد حرب رمضان حصل في اميركا تغير اساسي من حيث التصور والادراك لوزن ومكانة العالم العربي من ناحية ولوزن ومكانة اسرائيل من ناحية ثانية . اسرائيل حجمها اصبح صغيرا في كل الاوساط الاميركية الرسمية ، ومن جملتها العسكرية والخارجية ، وبنفس الوقت أصبح حجم العالم العربي أكبر بكثير مما كان قبل الحرب الاخيرة . أما بخصوص الشعب الاميركي ، فانه صفر على الشمال بالنسبة لعملية تقرير السياسة الخارجية . ان السياسة الاميركية لا يقررها الشعب الاميركي بل تقررها الطبقة الاميركية الحاكمة . الشعب الاميركي لا تهمه الا مشاكله الخاصة، لذلك التساؤل والقلق حول ما يفكر الاميركيون عامة بالنسبة لنا شيء في غير محله . ولماذا لا يفكر الاميركان بما نفكر نحن فيهم ؟ وفي الوقت ذاته لماذا لا نقلق حول رأي الافريقيين او الهنود بنا مثلا ؟ يعني قلقنا على موقف الشعب الاميركي يظهر قلة احترام للنفس وقلة ثقة بالنفس. اكرر ان السياسة الاميركية تقوم على القوة ولا تحترم الا القوة ولا يميزها ولا يؤثر فيها الا مواقف القوة . وكل شيء آخر حكي بحكي ، وان كان للحكي تأثير احيانا . نحن نتعامل مع دولة علاقاتها مع العالم الخارجي قائمة على أسس امبريالية جديدة ، يعني على أسس سيطرة ونفوذ سياسي واقتصادي وهم يريدون ان يستغلوا مواردنا البترولية وان ينهبوا أموالنا وان يضعونا تحت سيطرتهم . هذا هو هدفهم وهذه هي سياستهم ولا يستطيع أحد الوقوف بوجه تحقيقها الا قوة عربية ذكية تعرف ذاتها وتعرف خصمها وتعرف قوتها .

د. نبيل شعث : **فقط تعليق بسيط ، اذا كانت هناك طبقة حاكمة التي تؤثر ونحن متفقون على ذلك هل يوجد حقيقة أي خلاف في المصالح داخل هذه الطبقة بين رجال الصناعة الثقيلة ورجال البترول أو غير ذلك .**

الاستاذ سعدات حسن : ما دامت مصالح الولايات المتحدة في المنطقة لم تتضرر حتى الان ولو شكليا لا يعقل ان يكون هناك أي تغير في سياسة الولايات المتحدة تجاه المنطقة. الولايات المتحدة ادركت ان التغير عمليا وتكتيكيا ولفظيا وايديولوجيا حصل من خلال المنطقة تجاه ما كانت اسرائيل والولايات المتحدة تنادي به اما بالنسبة لاختلاف مصالح الطبقة الحاكمة طبعا هناك اختلاف في مصالحهم بالنسبة الى المصالح الفردية لكن بالنسبة الى مصلحة الولايات المتحدة بشكل عام سواء اكان الجمهوريون في الحكم أم الديموقراطيون سواء بالنسبة الى المنطقة .

د. نبيل شعث : **لو كان استمر حظر البترول مثلا هل كانت توفرت ضغوط شعبية باتجاه تغير السياسة الامريكية ؟**

د. هشام شرابي : كنت في امريكا اثناء ازمة الطاقة . ولكن لم يربط الرأي العام في

اميركا بين الازمة وسياسة اميركا تجاه العالم العربي . لذلك يجب التفكير ليس من ضمن الضغط العام على الشعب الاميركي بل من ضمن الضغط المباشر على الحكم القائم وعلى المصالح الاميركية القائمة في منطقتنا ، اي يجب مجابهة السياسة الاميركية وأساليبها من ضمن الاطر السياسية والاقتصادية القائمة . وعلينا ، مثلما قال الاستاذ سعدات ، ان نستعمل قوتنا وان لا نعتمد فقط على اقناع الغير بشرعية مطالبنا .

د. فايز صايغ : هناك مأساة في الرد العربي على تحديات الموقف الاميركي . ففي مرحلة سابقة (يعني في الخمسينات والستينات) كانت هناك لدى العرب ارادة في المجابهة وذلك دون ان تكون قد توافرت للعرب آنذاك القدرة الفعلية الراهنة على مجابهة اميركا مجابهة مؤثرة . واليوم نحن في مرحلة عكس تلك تماما . اليوم تتوافر لنا القدرة الفعلية الراهنة لمجابهة اميركا مجابهة مؤثرة ولكن انظمتنا قد فقدت ارادة المجابهة كما يبدو بعد وقف القتال وبعد رفع حظر البترول . ولست ادري هل هذا لانه ليست لدينا الان قيادات بطولية ذات رؤية وذات جرأة تستطيع ان تستقطب ارادة الامة العربية في المجابهة كي تفعل هذه المجابهة في تغيير الموقف الاميركي ؟ ان الذي حدث هو ان الان لدينا القوة واميركا تستغل هذه القوى التي لدينا كي تحملنا نحن على تكييف مطالبنا وتقليص أهدافنا لتنسجم هذه مع موقف اميركا منا ، وليس العكس .

الاستاذ سعدات حسن : ليس فقط انه ليس لدينا الرغبة في المواجهة وانما لدينا رغبة في المهادنة والمشاركة والتفاعل مع الولايات المتحدة .

د. نبيل شعث : **اذا اختتم هذه الندوة بسؤال ما العمل للقوى الثورية والشعبية والنضالية الفلسطينية والقوى النضالية في الامة العربية ... يعني واضح ان هناك اتفاقا على ان اميركا عدو وعدو امبريالي شرس وانه يجب التصادم مع هذا العدو لا مهادنته في ظل التغيرات التي حدثت في المنطقة بعد ١٩٧٣ في ظل ما شرحتموه من المواقف العربية المختلفة ما الذي تنصحون به الثورة الفلسطينية وقوى الثورة العربية وما الذي تنصحون به المثقفين العرب ؟ ما هو الطريق ؟**

الاستاذ سعدات حسن : بعد حرب تشرين وبعد تفجير الطاقات العربية التي كانت كامنة ، وبعد الادراك ان لدى هذه الامة القدرة على مواجهة قضاياها الاساسية وخاصة القضية الفلسطينية أعتقد انه لا بد من التمسك بأصول القضية والعودة الى الموقف الاساسي الفلسطيني وهو رفض الوجود الصهيوني والاصرار على الدولة الديمقراطية العلمانية التي هي بحد ذاتها أصبحت مقبولة شعبيا لدى أوساط كثيرة تقدمية في أماكن كثيرة في العالم . أما التنكر لها والقبول بأنصاف الحلول في حد ذاته سيخلق ردا عكسيا ودوليا وشعبيا . اذا كان الفلسطينيون على استعداد للقبول بما هو اقل من مطلب اساسي، اذا كان هناك ضعف في الموقف الفلسطيني منذ البداية وهناك احتمال للمساومة اكثر من التمسك بأصول القضية والاصرار على ان هذه قضية شعب وقضية وطن وقضية وجود عربي أو عدم وجود بناء على معرفة طبيعة الغزو الصهيوني وادراك خطره على الامة العربية مستقبلا وحاضرا . اذا كانت هزيمة حزيران جاءت بلا مفاوضة ولا صلح ولا اعتراف فلا يجوز ان تأتي حرب تشرين بقبول اللاءات التي كانت مرفوضة في الماضي.

د. فايز صايغ : ما العمل ؟ اعتقد ان وضوح الرؤية وعدم الخداع بالمظاهر هو شرط للعمل الصحيح . يجب على المثقفين العرب ان لا ينخدعوا أولا بالقول ان اميركا تبدلت ومشت نحو الحياد بيننا وبين اسرائيل ، وثانيا ان لا ينخدعوا بالمبدأ القائل بأن الحياد الاميركي بيننا وبين اسرائيل هو موقف مقبول يجب ان نبتهج به وان نضع خططنا على اساسه . فاذا كانت قاعدة العمل السليم هي وضوح الرؤية وعدم الانخداع ، فنتائجها

هي عدم الانسياق مع تيار قوامه امران : اولا التأمل بامكانية التسوية السلمية بفضل تأثير امريكا وثانيا الاعتقاد بأن هذه التسوية السلمية في حد ذاتها أمر مقبول ومرغوب به فلسطينيا وعربيا قوميا . يجب ان لا ننساق مع هذا التيار . واذا لم نستطع ايقافه فعلى الاقل يجب ان لا نعطيه بركتنا ويجب ان لا نجاريه فتصبح مجاراتنا له مشجعا للقائمين به على الاستمرار في تقليص المطالب العربية ومجاراة الاهداف الامريكية . وسيأتي يوم يدرك السائرون الآن وراء التسوية السلمية والمؤمنون بقرب انقلاب الموقف الامريكي لصالحنا ، سوف يدركون فيه بطلان هذا الاعتقاد . فيجب ان لا تعطي الثورة الفلسطينية مباركتها لهذه التيارات المستندة الى الخطأ ، والخاطئة في أهدافها ومراميها .

د. هشام شرابي : في الواقع ، تجاه المأزق الذي نجابهه نحن الفلسطينيون اليوم ، موقفي ، عندما أسأل « ما العمل ؟ » هو موقف الحيرة : اني يوما افكر في خط ، ويوما في خط آخر ، يوما اشدد على الموقف المبدئي ويوما على ضرورة العمل البرغماتي . انما لا شك في ذهني حول النقاط التالية : أولا ، اننا في كل ما نعمل يجب ان نكون على حذر من الولايات المتحدة . أنا شخصيا لا ثقة عندي بنيات وأهداف الولايات المتحدة فيما يتعلق بشعبنا ومنطقتنا . ثانيا : بصفتي خارج العمل الفلسطيني المباشر ، لا أستميح لنفسي أن أنصح من فوق . ان لي مطلق الثقة بمقدرة قياداتنا الفلسطينية على مجابهة وضعنا الصعب . وبالرغم من انني في بعض الاحيان أتردد في قبول خط بعض هذه القيادات ، فاني واثق بأن قياداتنا ، اذا ما تفاعلت فيما بينها وبين جماهيرنا الفلسطينية، فانها في الاخير ستتوصل الى موقف واضح حازم . وهذا بالنهاية بنظري هو أهم هدف في الاسابيع القادمة الحاسمة . علينا ان نستخلص سياسة تكتيكية موحدة وأن نضع برنامجا سياسيا واضحا للفترة المصيرية القادمة .

ثالثا وأخيرا : ان جماهيرنا الفلسطينية هي مصدر القرار الاخير في كل ما يتعلق بمصير القضية الفلسطينية . ولذلك يجب علينا ان نجد الصيغة او الطريقة للتوصل الى تفهم ارادة جماهير شعبنا الفلسطيني حول قضايا المرحلة الراهنة . ولا يمكن لنا أن نأخذ قرارا نهائيا فيما يجري الآن الا بعد سماعنا قول شعبنا والتأكد من دعمه لاية خطة عمل لهذه المرحلة التاريخية من صراعه .

د. كلوفيس مقصود : السؤال ما العمل يجب ان يتواقت بالاجابة مع السؤال ماذا نريد لان المأزق الذي نحن فيه ينبثق من تعدد الارادات على الساحة العربية . ما العمل ؟ اننا اليوم نحن خاصة الشعب الفلسطيني والقوى العربية الملتزمة بقضية التحرير الفلسطيني تجد نفسها باستمرار وبشكل متلاحق في مآزق تتلخص كلها في اننا بين أن نكون منسجمين مع التزاماتنا المبدئية وبالتالي فاقدي الفاعلية أو قادرين على الفاعلية وفاقدي الانسجام المبدئي مع التزاماتنا . يجب ان نحرر ارادتنا وشعبنا من هذا المأزق وان نتجه نحو الصعيد التعبوي لان فقدان الانسجام المبدئي يعني فقدان الفعالية العملية والمرحلية . لذلك حتى نمنع هذا التسلسل في المأزق لا بد لنا ان نؤكد في المرحلة الراهنة والقادمة أمورا ثلاثة أساسية : اولا مناهضة كل محاولة لاسقاط اهلية منظمة التحرير الفلسطينية لتمثيل كل الشعب الفلسطيني في كل المراحل وعلى كل المستويات ، ثانيا ان نؤكد داخل المقاومة الفلسطينية استمرارية القدرة الفلسطينية على ان تأتي بمحصلة الرأي في كل موقف تتخذه لان هذه الوحدة العضوية في الموقف الفلسطيني تؤكد قدرة القيادة الفلسطينية على استمرارية الوحدة العضوية للشعب الفلسطيني . الوحدة الفلسطينية لها مدلول آخر وهو ان وحدة الموقف هي التي تخرج الشعب الفلسطيني والملتزمين بالثورة الفلسطينية من ضرورة ترجيح اما الانسجام مع الالتزام المبدئي او الالتزام المبدئي ليس بديلا للفعالية الفلسطينية . المشكلة الاساسية الآن هي اننا في

السعي نحو الفعالية يستحوذ علينا التكتيك وفي سعينا لتأكيد الالتزام المبدئي تستحوذ علينا الاستراتيجية . المهم هو الربط الجدلي بين الانسجام المبدئي وبين الفعالية الراهنة وبين الاستراتيجية وبين التكتيك . هذا داخل الدائرة الفلسطينية كذلك العمل في المرحلة القادمة يستوجب من الدائرة الفلسطينية من الشعب الفلسطيني ان يحدد ايضا علاقة جدلية بين ما سميناه في الماضي من ضرورات التعامل ولكن ليس على حساب استمرارية وتصعيد التداخل مع التنظيمات الشعبية على مستوى الجماهير العربية . انا اعتقد انه حصل من قبل منظمة التحرير وقيادات المقاومة عامل اهمال لقضية التداخل الجماهيري على مستوى الساحة العربية وانه حصل ترجيح لقضية التعامل ومستوجباته لكن التعامل لم يكن يلازمه هذا التداخل الجماهيري . فما يمكن ان تحصل عليه القيادة الفلسطينية ممن تتعامل معهم سيكون متوفرا بنسبة ما أنجزته من تحقيق في التداخل الجماهيري على كافة المستويات . لذلك العمل الآن هو ان تتوسع رقعة المشاركة العربية مع الثورة الفلسطينية وان لا تصبح قضية المشاركة مقتصرة بيانيا وعلى مؤسسات قائمة ولكن تكاد تكون محتكمة لقدرة الحوار الاوسع والمشاركة الاوسع ولذلك فان الموضوع هو توافق عدة أمور : تحديد ماذا نريد ، تنسيق الارادات ، عدم تغليب التكتيك على الاستراتيجية وعدم تغليب الاستراتيجية على ضرورات التكتيك ، تغليب الانسجام المبدئي على الفعالية المرحلية او تغليب المرحلية على الالتزام المبدئي. وانا أعتقد أنه رغم بعض التناقضات التي ظهرت في بيان المجلس الوطني الا أنه يشكل ضمن الوضع الراهن المنطلق الذي يجب ان نترجم به فعاليتنا في المرحلة القادمة مع بقائنا على ضرورات الانسجام المبدئي .

رسالة من الولايات المتحدة :

د. عوده ابو ردينه : بعد انتهاء نشوة الفرح

بعد بدء اتفاقية فصل القوات السورية ــ الاسرائيلية ببضع ساعات ، كان مسؤول اميركي متعب تابع لفريق المفاوضات الذي يقوده كيسنجر يجلس مرهقا في ردهة فندق الملك داود في القدس ويقول : « اذا كان الوصول الى هذه الاتفاقية قد تطلب شهرا ، تصوروا كم ستستغرق المرحلة التالية »(١). كان الاميركي المرهق يركز على حقيقة رئيسية حول مفاوضات الشرق الاوسط ، فالجزء الشاق من العملية قد ابتدأ لتوه فقط : اتفاقيات مرحلة ثانية مع مصر وسوريا ، تسوية للمشكلة الفلسطينية ، والمسألة الاكثر حساسية على الاطلاق وهي وضع القدس .

سترتكز المفاوضات على الحقائق الجديدة السائدة في الشرق الاوسط اليوم . ولقد طرأ تغيير فائق في تلك المرحلة : فقد استعاد العرب اعتزازهم وثقتهم بالنفس، وتعرضت اسرائيل لصدمة عاطفية ونفسية مطولة ، وصارت حركة المقاومة الفلسطينية مقتنعة بمرغوبية اقامة سلطة وطنية فلسطينية على الضفة الغربية وغزة، وبروز النفط كسلاح، واعيد تنظيم ميزان القوى ، **سياسيا** ، بين اسرائيل والدول العربية .

---

١ ــ **النيويورك تايمز ، ٢ حزيران** (يونيو) ، ١٩٧٤ ، ص ١ ، القسم الرابع .

من الناحية العسكرية ، وعلى الرغم من التحدي الاكبر لاسرائيل في حرب تشرين الاول (اكتوبر) ، تستمر تل ابيب في المحافظة على تفوق عسكري ازاء جيرانها العرب ومن المرجح ان تستمر في المحافظة على تفوقها هذا لبعض الوقت ، وبخاصة طالما ظلت الولايات المتحدة مستعدة لتزويدها بمزيد من الاسلحة — المتطورة المعقدة جدا . فابان الحرب وخلال مجهود اعادة تزويد اسرائيل بالاسلحة ، الذي استمر الى ما بعد وقف النار ، على سبيل الثال ، ارسلت الولايات المتحدة الى اسرائيل ، بواسطة الجسر الجوي ، عددا من انواع الاسلحة مضادة للدبابات تطلق من انابيب اطلاق ويتم تعقبها بصريا وتوجه الى هدفها سلكيا ، كما ان واشنطن زودت تل ابيب بأسلحة صد ، مثل هوبو Hobo ، و« روكآي » Rockeye ، و «مافريك» Maverick ؛ و «وول آي — ١» Walleye 1 . والسلاح الاخير هو صاروخ محسن مجهز بزعانف مجنحة ونظام توجيه تلفزيوني لتوفير مسار مطول للحصول على درجة من القدرة على الصد . و « الهوبو » (نظام القنبلة الموجهة نحو الهدف) هو قنبلة تقليدية مجهزة بنظام توجيه وضبط من أجل المزيد من الدقة ، ويسمى احيانا « قنبلة ذكية » سمارت بومب . والمافريك صاروخ تكتيكي يوجه تلفزيونيا ومجهز برأس شديد الانفجار ومصمم للاستخدام ضد اهداف مثل العربات المدرعة ، والتحصينات المبنية بالاسمنت ، ومراكز المدافع ، والطائرات المتوقفة ، والارفاد .

ويرغب الاسرائيليون ، وقد شجعهم معدل النجاح المدهش لهذه الاسلحة ، في ان يزيدوا أكثر فأكثر من مقدار الفرق في التعقيد العالي بينهم وبين العرب ، وبالتالي يقال انهم طلبوا من الولايات المتحدة قنابل موجهة بالليزر . ولا بد ان تكون هذه الاسلحة ، نظريا ، أكثر دقة حتى من الاسلحة المذكورة آنفا(٢) .

ان رحلة الرئيس نيكسون الى مصر والعربية السعودية وسوريا والاردن لا تعني خفض دعم الولايات المتحدة لاسرائيل . ففي خطاب القاه نيكسون في مأدبة عشاء رسمية في القدس في السادس عشر من حزيران (يونيو) ١٩٧٤ ، قال ان دعم الولايات المتحدة لاسرائيل سيستمر . وقد كرر البلاغ الاميركي — الاسرائيلي المشترك التزام الولايات المتحدة بتزويد اسرائيل بأسلحة حديثة . وشدد السيد نيكسون على القول ان هذه الامدادات ستكون « ذات صفة مستمرة وبعيدة المدى » ، واضاف انها « ضرورية لمنع المزيد من الاعمال العدائية وللمحافظة على اوضاع تساعد التقدم نحو السلام »(٣) .

وتستمر سياسة الولايات المتحدة نحو النزاع العربي — الاسرائيلي في ان تكون مرتكزة على منح اسرائيل التفوق العسكري . وعلى الرغم من ذوبان الجليد في العلاقات العربية — الاميركية ، فما تزال الولايات المتحدة ملتزمة بضمان احتلال اسرائيل لبعض الاراضي العربية المحتلة، مثل سلسلة التلال على مرتفعات الجولان ومختلف المستوطنات الاسرائيلية على الضفة الغربية . ولو كانت الولايات المتحدة ملتزمة بارغام اسرائيل على الانسحاب من **جميع الاراضي العربية المحتلة** ، لخفضت دعمها الاقتصادي والعسكري والدبلوماسي كما فعل الرئيس ايزنهاور عام ١٩٥٧ .

لقد اتضح الان ان نيكسون وعد اسرائيل ، خلال زيارته الاخيرة للدولة الصهيونية ، بمنحها معونة عسكرية بقيمة ٧،٥ مليار دولار خلال فترة خمسة أعوام . وستحصل

---

٢ — Dale R. Tahtinen, *The Arab-Israeli Military Balance Since October 1973*, pp. 15 and 16 .

٣ — **وول ستريت جورنال** ، ١٨ حزيران (يونيو) ١٩٧٤ ، ص ٦ .

اسرائيل على مبلغ ١٫٥ مليار دولار سنويا خلال هذه الفترة ، وسيكون جزء كبير منها **في شكل منح ، لا في شكل قروض**(٤).

كذلك تجهز الولايات المتحدة القوات المسلحة الاسرائيلية ، وتحافظ على ايفائية الخزينة الاسرائيلية بمنح وقروض منخفضة الفائدة ، وتحمي جناح اسرائيل في مجلس الامن التابع للامم المتحدة . وتتبادل المخابرات الاميركية والاسرائيلية المعلومات والتكنولوجيا . وقد دعمت الاستثمارات والتبرعات الاميركية الاقتصاد الاسرائيلي .

ان القاء نظرة على بعض احصائيات العلاقات الاميركية — الاسرائيلية يكشف عن كيفية نموها خلال الاعوام الستة والعشرين منذ مساء الرابع عشر من ايار (مايو) ١٩٤٨ ، عندما كان الرئيس ترومان اول زعيم عالمي يعترف بدولة اسرائيل المعلنة حديثا .

لقد بلغ مجموع المساعدات التي قدمتها حكومة الولايات المتحدة لاسرائيل خلال الاعوام الستة والعشرين ٥٫٢ مليار دولار ، كان مبلغ ٣٫٦ مليار دولار منها في شكل قروض ومنح للتجهيزات العسكرية . وهذه المساعدة هي أعلى معونة للفرد الواحد قدمتها الولايات المتحدة لاي بلد .

كما ان تبرعات الجالية اليهودية الاميركية قد فاقت كثيرا التبرعات من أمم اخرى . « فالنداء اليهودي المتحد » جمع مجموع ٢٫٢٥ مليار دولار منذ عام ١٩٤٨ . وبالاضافة الى ذلك ، فان « لجنة التوزيع المشتركة » والحملات المنفصلة التي تقوم بها الجامعات والمستشفيات الاسرائيلية قد جمعت عدة مئات من ملايين الدولارات .

واشترى الاميركيون ، كذلك ، سندات اسرائيلية بقيمة نحو ٢٫٥ مليار دولار منذ الاصدار الاول للسندات عام ١٩٥١ .

وفي القطاع الخاص ، كان الاستثمار الاميركي عاملا رئيسيا مهما وراء الازدهار الاقتصادي الاسرائيلي . ففي عام ١٩٧٣ ، وظف رجال الاعمال الاميركيون مجموع ١٢٩ مليون دولار في مشروعات اسرائيلية ، ويساوي هذا المبلغ ٥٣٫٥ بالمئة من مجموع الاستثمارات الاجنبية في الاقتصاد الاسرائيلي(٥).

ويبدو ان الاقطار العربية ، وبخاصة الاقطار المجاورة لاسرائيل ، تراهن على ان الرئيس نيكسون سيساعدها في استعادة الاراضي التي احتلتها دولة العدو عام ١٩٦٧ . ولكنه من غير المرجح ان يمارس نيكسون اي ضغط على اسرائيل لتنسحب من الاراضي العربية المحتلة في الوقت الذي تتفاقم فيه مشكلاته الداخلية وفي حين لوحظ ان المجموعة الضاغطة الصهيونية القوية ظلت صامتة حول قضية وترغيت .

ان الاسرائيليين وكيسنجر مستعدون لاعادة سيناء الى مصر اذا ما وقعت مصر معاهدة سلام منفصلة مع اسرائيل . وان نحن طبقنا مبدأ كيسنجر للقيام بمناورة تهدف الى ادخال فرقاء المفاوضات في مساومة على اساس المصالح المتماثلة ، لوجدنا ان العناصر متوافرة من أجل مقايضة تدريجية للوجود العسكري الاسرائيلي في ممرات سيناء وشرم الشيخ بطرق بحرية مفتوحة والتزام باعادة بناء منطقة القناة . ولكن لكي تتم هذه المقايضة بنجاح سيضطر الرئيس السادات الى الموافقة على ان ما من مساومة ممكنة

---

٤ — **الواشنطن بوست** ، ٢٦ حزيران (يونيو) ١٩٧٤ ، ص آ ٢١ .

٥ — **النيويورك تايمز** ، ١٦ حزيران (يونيو) ١٩٧٤ ، ص ٢٦ .

وراء سيناء . فقد صرح احد الاعوان في الكونغرس قائلا : « وراء سيناء يبدأ النهر يجف »(٦).

وقد سأل صحافي أحد مسؤولي وزارة الخارجية الاميركية في حزيران (يونيو) ١٩٧٤ عن ماهية السياسة الاميركية نحو الفلسطينيين . فأجاب المسؤول قائلا : « ليس لدينا أية سياسة » . والح الصحافي قائلا : « ولكن لا بد من ان يكون لديكم سياسة ما » . فرد المسؤول : « حسنا ، أحسب ان سياستنا هي الا تكون لدينا سياسة » .

وعلى الرغم من كون نيكسون سمع الشيء الكثير حول الحاجة الى دور فلسطيني (دور تلعبه حركة المقاومة) في محادثات جنيف خلال اسفاره الاخيرة الى موسكو والقاهرة ودمشق وجدة ، فانه وكيسنجر ما يزالان يعتقدان ان للولايات المتحدة مصلحة متينة جدا في ابقاء حركة المقاومة الفلسطينية خارج « مؤتمر السلام » .

وبالنسبة الى نيكسون وكيسنجر ورابين ، فان دعوة منظمة التحرير الفلسطينية في مؤتمر جنيف من شأنه ان يضفي الصفة الشرعية على الحقوق الوطنية الفلسطينية في اسرائيل ما قبل ١٩٦٧ .

ولدى كتابة هذه الرسالة كانت اسرائيل والولايات المتحدة ما تزالان تعارضان بشدة وعناد خلق سلطة وطنية فلسطينية في الضفة الغربية وغزة بالنظر الى قلقهما من ان دولةكهذه ستكون بمثابة نقطة انطلاق للمزيد من المحاولات المسلحة الرامية الىاسترجاع فلسطين بأسرها . ويقول أحد الرسميين الاسرائيليين : « سيكون مبرر وجود دولة كهذه هو تدميرنا »(٧).

لا بد من الاشارة الى انه من الوهم الاعتقاد بأن اميركا واسرائيل ستعترفان بحركة المقاومة ممثلة وحيدة للشعب الفلسطيني عن طريق **العمل السياسي وحده** . فان مقاومة الاحتلال الاسرائيلي وحدها ستؤكد مركزية المشكلة الفلسطينية في أية تسوية تحصل في الشرق الاوسط . وفي ما تتصاعد المقاومة الفلسطينية للاحتلال الاسرائيلي ، ستدرك اميركا واسرائيل بأنه لا بد من الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره اذا ما اريد للسلام ان يتحقق ويستتب .

---

٦ — *Washington-Israel News* ، ٨ ايار (مايو) ١٩٧٤ .

٧ — **وول ستريت جورنال** ، ١٧ حزيران (يونيو) ١٩٧٤ .

التحرك السياسي للحكم الاردني ازاء مستقبل الضفة الغربية

عيسى عبد الحميد

بما اشتملت عليه نتائج حرب تشرين الوطنية ، من متغيرات نسبية في علاقات الصراع وموازين القوى المحلية ، ومن عناصر جديدة في الموقف السياسي الراهن ، تبقى نتائج هذه الحرب وتفاعلاتها الجارية والمنتظرة ، محل دراسة وفحص مستفيضين من جانب المعنيين بشؤون المنطقة ومجريات الصراع العربي — الاسرائيلي .

وسيقتصر البحث في دراستنا هذه ، على الآثار التي تركتها حرب تشرين على عملية تشكل المستقبل السياسي للضفة الغربية المحتلة ، من خلال عرض التحرك السياسي الاردني وتحليل أطره الدولية والعربية والمحلية ، ومن خلال علاقات الصراع والتحالف مع مختلف أطراف الصراع المباشرة منها وغير المباشرة . ويرجع الاختيار المحدد لموضوع الدراسة هذه الى سببين هامين :

الاول ، ان الضفة الغربية تحتل في حيز الصراع ، محل النقطة المركزية الاولى ، التي تتقاطع عندها مواقف الاطراف المختلفة . وبالتالي ، فان الشكل الذي سيتقرر عليه المستقبل السياسي للضفة الغربية ، سوف يكون انعطافا هاما ، ليس في مجرى النضال الوطني الفلسطيني فحسب ، وانما في حياة وتطور عدد من الكيانات السياسية في المنطقة .

الثاني ، ان التحرك السياسي للحكم الاردني ، طوال الفترة التالية لحرب تشرين ، يفيض بكثير من المتغيرات التفصيلية التي تشكل في مجموعها العام ، الجهد الاكثر اثارة وخطورة في آن معا ، لصياغة وتقرير المستقبل السياسي للضفة الغربية ، بما يتعارض والاهداف الوطنية المرحلية لنضال الشعب الفلسطيني، ويهدد مجمل مكتسباته وانجازاته التي تحققت طوال سنوات كفاحه الوطني السابقة .

[١]

تحدد التحرك السياسي العام لنظام الحكم الاردني بعد تشرين الاول ١٩٧٣ بالآفاق السياسية التي حكمت العمل العسكري العربي خلال الحرب ، وترسمت خطواته السياسية في المجالين العربي والدولي ، الميل العام نحو اقرار تسوية سياسية لازمة المنطقة .

لم تكن مهمة النظام الاردني هذه بالسهلة . فحرب تشرين باعتبارها فعلا وطنيا هدف منه تحقيق انجازات وطنية ، تظل تستعصي على كل محاولة تستهدف تثميرها في مجالات غير وطنية . الى جانب هذا فان احجام النظام الاردني عن الاسهام بفاعلية وجدية في حرب تشرين(١)، وضعه وراء عجلة التسوية وليس في موضع المشاركة في ادارة دفتها .

ترتيبا على ذلك جاءت المبادرة السياسية الاولى من جانب النظـام الاردني في هذا الصدد ، خلال الايام الاخيرة من حرب تشرين ومن خلال مؤتمر صحفي دعـا له الملك حسين يوم ١٩٧٣/١٠/١٧ ، آخذة بالاعتبار المناخات السياسية العامة وموقع النظام منها . فكان أول ما أعلن عنه النظام الاردني ، **انسجام** موقفـه السياسي مع الموقف العربي العام ، الذي حدد ملامحه الاولى خطاب الرئيس السادات خلال الحرب(٢) .

كان الاعلان المبكر عن تطابق الموقفين العربي والاردني ، يستهدف بالدرجة الاولى ، تغطية التخلف العسكري الاردني عن المشاركة الفعلية في الحرب ، واعطاء النظام نفسه موقعا تفاوضيا متوازنا في عملية التسوية ، يتيح له اعتمادا عـلى تجانسه مع الموقف العربي ، استثمار جانب من انجازات حرب تشرين بفاعلية سياسية كبيرة .

ترجمة « للانسجام » الاردني هذا ، جرى تحركه السياسي في خطوط متوازية على عدة محاور رئيسية : فعلى الصعيد الدولي ، كان أبرز ما في التحرك الاردني قيام الملك حسين بزيارتين منفصلتين ، الاولى أوروبية وشملت رومانيـا وبريطانيا ، والثانيـة أميركية . وعلى الصعيد العربي طاف مبعوثو الملك حسين معظم العواصم العربية خلال الحرب وبعدها ، ثم قام الملك نفسه بزيارة بعض هذه العواصم .

وبالرغم من أن تصريحات الملك ومبعوثيه خلال جولاتهم هذه لم تفصح **رسميا** عـن الهدف من ورائها ، الا أن التوجه العام للنظام الاردني في ضوء معطيات حرب تشرين ، كان منشغلا بشكل كلي في حل مأزقه السياسي الخـاص ، والمتمثل في ظهـور أهلية فلسطينية تتكرس بتعبيرها السياسي — منظمة التحرير الفلسطينية — ممثلة شرعية للشعب الفلسطيني ، عربيـا ودوليـا . لذلك ، فقـد كان محور الجهـد السـياسي الاردني يستهدف بالضرورة تطويق التحرك السياسي الفلسطيني اولا ، ومن ثم تثبيت موقع تفاوضي خاص بالنظام الاردني في التسوية ، يتيح له اعادة فرض هيمنته السياسية على الضفة الغربية وكل ارض فلسطينية يجري انتزاعها من قبضة الاحتلال الاسرائيلي .

تأكد التوجه السياسي هذا من خلال اجابة الملك حسين عن سؤال يتعلق بمستقبل الاراضي الفلسطينية المحتلة ، وجه له في مقابلـة خاصة مع مراسلـة جريدة الانوار البيروتية . فقد قال الملك : « اذا جاز لي أن أتحدث في هذا الموضوع ، فحديثي بطبيعة الحال يكون خارجا عن نطاق مسؤولياتي المباشرة ، باعتبار ان مسؤولية غزة التي احتلت عام ١٩٦٧ هي مسؤولية شقيقة عربية أخرى . ولكنني أعتقد بأنه اذا استعيدت الارض وكل أرض فلسطينية يجب ان تتصل بعضها بالبعض الآخر ويعيش بالتالي شعبها ، الشعب الفلسطيني ، كشعب واحد »(٣) . وشرح زيد الرفاعـي ، رئيس الحكومة الاردنية ، تصريحات الملك هذه بقليل مـن الوضوح قائلا ، لمندوبة الصحيفة اللبنانية نفسها ، أن « مسؤولياتنا الحقيقية في الواقـع تتعدى مسؤولياتنا عـن القدس وغزة والضفة الغربية ... الى الجولان وسيناء »(٤) .

غير ان هذه المعاني العامة التي حملتها تصريحات كبار المسؤولين الاردنيين ، لم تكن تمثل جوهر الطرح السياسي الاردني الا في الحدود العامة ايضا . وتباعا ، كان هذا الطرح يأخذ ملامحه الاكثر تحديدا في ضوء التطورات السياسية ، العربية منها والدولية .

فعشية انعقاد مؤتمر القمة العربي بالجزائر ، اواخر شهر تشرين الثاني (نوفمبر) ، وبعد جولات عديدة للملك حسين ومبعوثيه في عدد من العواصم العربية ، تحددت بشكل أكثر وضوحا ملامح السياسة الاردنية في هذا الصدد . فأخذ الطرح السياسي لكبـار المسؤولين الاردنيين ، يتناول بوضوح تام وبصورة مباشرة ، معضلته السياسية الملحة ، والمحددة بمسألة التمثيل السياسي للشعب الفلسطيني .

هنا ، وفي هذه المرحلة المحددة ، بدأ الطرح السياسي الاردني ، يتحدث علانية عن عدة ممثلين للشعب الفلسطيني(٥) . وكان ذلك اشارة الى أن جولات مبعوثي الملك على العواصم العربية قد فشلت في اقناع المسؤولين العرب بوحدانية التمثيل الاردني للشعب الفلسطيني ، وان الخطوة التراجعية هذه تستهدف الحفاظ على موقع قدم يكفل للنظام الاردني المشاركة في تقرير مستقبل الارض الفلسطينية والشعب الفلسطيني . ويمكن التقاط مركبات الخطوة التراجعية هذه ، من خطاب الملك حسين في حفلة تخريج الدورة الثانية عشرة لضباط الكلية الحربية الاردنية ، والذي جاء فيه : « في نفس الوقت الذي لا ندعي فيه . . . بأننا نمثل كافة أبناء فلسطين او ندعي حق تمثيلهم ، فسنرفض من جهة اخرى ، أو بأقل تعديل لن نكون طرفا في أية عملية تستهدف بعد التحرير فرض أي وضع معين على ابناء القضية أبناء فلسطين »(٦) .

حمل هذا الخطاب الذي بدا انه كتب واعد بعناية ، ووزعته وسائل الاعلام الاردنية كافة ، من وكالة أنباء واذاعة وصحافة وتلفزيون ، ما يشبه تحذيرا الى مؤتمر وزراء الخارجية العرب ، الذي كان يستعد لعقد جلساته الاولى تمهيدا لمؤتمر القمة ، وذلك للحيلولة دون خروجهم بتوصيات محددة فيما يتعلق بالتمثيل الفلسطيني يخل بتوازن الموقف الاردني . فقد حدد هذا الخطاب الملامح الاساسية والمبلورة للموقف الاردني حيال هذه المسألة على الشكل التالي :

١ ــ ان الاردن يتعامل مع القضية الفلسطينية من منطلق تمثيله لجزء من الشعب الفلسطيني وليس كله . وهو ما يفهم منه ان حدود مسؤولياته هذه تنحصر ضمن نطاق مسؤولياته المباشرة عن الضفة الغربية فقط ، كما هو وارد في نص قرار مجلس الامن الدولي رقم ٢٤٢ لعام ١٩٦٧ .

٢ ــ ان حقوق الشعب الفلسطيني الواقعة خارج نطاق الضفة الغربية ، والمشمولة بقرار مجلس الامن المشار اليه ، تخرج عن دائرة التمثيل الاردني كما هي مثبتة دوليا . وهذه اشارة الى ان منظمة التحرير الفلسطينية اذا ما حازت على اقرار عربي من مؤتمر القمة بحقها في تمثيل الشعب الفلسطيني ، فان حدود مسؤولياتها السياسية المباشرة تنحسر عن نطاق السيادة الاردنية الرسمية على الضفة الغربية ، وتبقى ضمن اطار المطالبة بالحقوق القومية والتاريخية للشعب الفلسطيني . أي المطالبة بحق عودة اللاجئين وتعويضهم عن الممتلكات وما الى ذلك .

٣ ــ ان ابداء الاستعداد لمنح الشعب الفلسطيني حق تقرير المصير واختيار شكل الحكم مستقبلا ، بعد زوال الاحتلال ، ينطلق من طعن رسمي اردني بأهلية القيادة السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية بتمثيل مصالح الشعب الفلسطيني ، استنادا الى فرضية تقول : بأن الشعب الفلسطيني لم يتح له في اقتراع « حر » اختيار ممثليه السياسيين(٧) ، وتتجاهل القانون الاساسي الذي يمنح حركات التحرير الوطنية الحق الطبيعي بتمثيل شعوبها .

لقد كان هذا الطرح السياسي الاردني الذي رافق انعقاد مؤتمر القمة العربي بالجزائر ، محطة هامة في مسار التوجه الاردني نحو ترتيب عناصر الموقف السياسي بما يخدم عودة الضفة الغربية المحتلة تحت سيادته المباشرة . الا أن جواب مؤتمر وزراء الخارجية العرب على هذا الموقف الذي حمله الوفد الاردني الى مؤتمر الجزائر ، وعلق الملك حسين ، بنتيجته ، حضور مؤتمر القمة ، انسجم مع التوجه العربي العام الذي لمسه مبعوثو الملك خلال جولاتهم العربية . فكان ان رفع وزراء الخارجية الى مؤتمر

القمة مشروع قرار ينص على اعتبار منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني .

ازاء ذلك قاطع الملك حسين أعمال مؤتمر القمة بالفعل . غير انه راهن مرة اخرى على تجنيب المؤتمر الموافقة على النص الوارد أعلاه في مشروع القرار ، وذلك بالضغط من خلال ورقة أخرى ، وهي تهديده بالامتناع هذه المرة عن المشاركة بأعمال مؤتمر جنيف(٨) .

دعم التحرك الاردني هذا داخل أروقة مؤتمر الجزائر ، بتصريح سياسي افضى به رئيس الحكومة الاردنية عقب مقابلته والملك حسين ، لسفيري الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة ، اللذين سلما الحكومة الاردنية دعوة رسمية لحضور مؤتمر جنيف . فقد اختار رئيس الحكومة الاردنية الوقت المناسب لاعطاء ورقة الضغط الاردنية هذه فاعليتها القصوى ، وذلك لمنع مؤتمر القمة من تبني مشروع القرار المشار اليه . فقد نقلت وكالة الانباء الرسمية الاردنية على لسان زيد الرفاعي قوله ، ان الاردن « غير مستعد لحضور مؤتمر السلام اذا تقرر انشاء حكومة فلسطينية في المنفى تطالب بالسيادة على الضفة الغربية وغزة على أساس انها اراض فلسطينية ومن اختصاص الحكومة الفلسطينية » . وأضاف الرفاعي ان الاردن لن يحضر المؤتمر كذلك اذا اعتبر مؤتمر القمة منظمة التحرير ممثلا وحيدا للشعب الفلسطيني (وكان المؤتمر لم ينه أعماله بعد في الجزائر)(٩) .

غير ان مؤتمر القمة العربي أصدر بعد مناقشات طويلة ، قراراته متضمنة بندا ينص على ان منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي **الوحيد** للشعب الفلسطيني(١٠) . فجاء ذلك تكريسا للحقائق الفلسطينية التي تجسدت ، طوال سنوات الهزيمة السابقة ، عبر كفاح وطني مرير ، واضافة بارزة وهامة على قاعدة الشرعية الفلسطينية .

بصدور هذا القرار العربي ، الذي اعتبر بحق رجحانا في كفة النضال الوطني الفلسطيني ، وخطوة أخرى على طريق تميزه واستقلاليته ، لم تعد الخيارات مفتوحة أمام النظام الاردني . وبدا واضحا التراجع العملي للنظام عن تهديداته السابقة بمقاطعة مؤتمر جنيف ، والذي تمثل بحضور رئيس الوزراء الاردني الدورة الاولى من اجتماعات المؤتمر في ١٩٧٣/١٢/٢١ . ان الرهان الاردني في هذه المرحلة ، وفي ظل المعطيات السياسية الجديدة ، يعتمد على مجموعة العناصر غير الثابتة والممكن تطويرها لصالحه ، في الموقف الدولي ، وخاصة في موقف الولايات المتحدة الاميركية — احدى الدولتين الراعيتين للمؤتمر — التي تحرص على ان لا تجري دفة التسوية بما لا يخدم المصالح السياسية للنظام الاردني ، او — في الحدود الدنيا — الا تضر بمصالح النظام .

من خلال هذا التصور العام للمحددات العامة في الموقف الاميركي ، أخذت الصيغ السياسية الاردنية ، حول التمثيل ومستقبل الضفة الغربية ، تحاول عن طريق الاندراج في أطر تطبيقية تمكنها من فرض سياسة الامر الواقع ، اختراق جدار الاجماع العربي والتصميم الفلسطيني حول حق منظمة التحرير الفلسطينية بتمثيل الشعب الفلسطيني بدون منازع .

هكذا جاءت مطالبات زيد الرفاعي ، رئيس الوفد الاردني الى مؤتمر جنيف ، بـ « فك ارتباط » القوات الاردنية — الاسرائيلية على الجبهة الاردنية ، تترجم الفهم الاردني ذاك ، بنقله الى خطوات عملية وملموسة على الصعيد « الجغرافسياسي » ، يكون لها قوة الفعل المادي والمباشر على التوجهات المختلفة لاطراف الصراع في المنطقة ، وحجم

التأثير الكلي على احدى الركائز المادية القوية لقاعدة الموقف والفعل الفلسطينيين . فقد كان جوهر المطالبات الاردنية تلك يتلخص في محاولة مفتوحة الاحتمالات ، لاستباق امكانية تبلور حضور فلسطيني ، مادي وسياسي ، مستقل ومتميز في الضفة الغربية . فقد وصفت صحيفة الفجر التي تصدر في الضفة الغربية ، تلك المطالبات ، في ذلك الوقت ، بأنها عملية « تسليم وتسلم » لاراضي الضفة المحتلة ، بين اسرائيل والاردن . والتقطت صحيفة « الشعب » المقدسية ، بتحسس بالغ ، المعنى الحقيقي لتلك المحاولة الاردنية بقولها : ان الامر له علاقة بمسألة « من يمثل الشعب الفلسطيني ، بل لعلها عملية التفاف مسبقة وذكية ومدروسة للايحاء بأن من تعطى له الارض او يضع اليد عليها هو صاحبها وممثلها ، قطعا للطريق على المالك الفعلي والممثل الشرعي الحقيقي »(١١) .

ففي الخطاب الافتتاحي الذي القاه الرفاعي في جلسة مؤتمر جنيف الاولى ، وجه حديثه الى السكرتير العام لهيئة الامم المتحدة مطالبا — كما قالت « الدستور » — بأن يطبق على « الجبهة الاردنية — الاسرائيلية ما يطبق على الجبهات الاخرى من حيث فصل القوات » . وقال الرفاعي ايضا بعد الجلسة السرية « ان ما ينطبق على جبهات القتال الاخرى يجب ان ينطبق على الجبهة الاردنية »(١٢) . ولدى عودة الوفد الاردني الى عمان بعد انتهاء أعمال الدورة الاولى من مؤتمر جنيف ، قال الرفاعي ان موضوع فصل القوات المتحاربة في الشرق الاوسط « يجب الا يكون مقصورا على جبهة واحدة فقط بل يجب ان يشمل جميع الجبهات العربية مع اسرائيل بما فيها الاردن »(١٣) . وكان التلفزيون الاردني قد سجل مقابلة مع الرفاعي في جنيف ، خلال انعقاد المؤتمر ، جاء فيها قوله « انه اثار هذه المسألة في الجلسة المغلقة التي عقدها المؤتمر »(١٤) .

لقد جاء الالحاح الرسمي هذا على « فصل » القوات ، يسجل في نفس الوقت ، مجموعة من الحقائق من جهة ، ومترافقا مع مجموعة اخرى من الخطوات السياسية من جهة اخرى . فهو **يسجل** : ١ — ادراك النظام الاردني لحراجة موقفه السياسي ، بعد صدور قرارات مؤتمر القمة العربي حول مسألة التمثيل الفلسطيني . وقد تكلم الملك حسين بمرارة شديدة حيال هذا الموقف ، فقال معلقا على قرار مؤتمر القمة ، خلال افتتاح الدورة السابعة لمجلس الامة الاردني : « اننا نرى ان القاء صفة تمثيل أهلنا في هذا المجال على غيرنا ، معناه اقصاؤنا عن دورنا في تأمين حقوق شعبنا في الضفة الغربية وسعينا لاستعادة أرضهم ، الامر الذي يتطلب الايضاح والتبيان مع الاطراف العربية الشقيقة المعنية ، كي نكون على بينة من مسؤولياتنا ، فنعرف كيف نتقدم الى هذا المؤتمر [جنيف] او كيف نتوقف عن الذهاب اليه . . . »(١٥) . ٢ — انسجام « الأفكار » الاردنية هذه حول «فصل» القوات ، مع المصلحة السياسية للنظام بابقاء زمام المبادرة السياسية بيده ، في كل ما يتعلق بمسألة التمثيل الفلسطيني ومستقبل الضفة الغربية ، وذلك من خلال الطرح المتتابع لمجموعة اوراق الضغط الكثيرة لديه . فبعد فشل ورقة الضغط الاولى بمقاطعة مؤتمر قمة الجزائر ، وفشل ورقة الضغط الثانية بالتهديد بمقاطعة مؤتمر جنيف ، للتأثير على التوجه العربي العام ، طرح النظام الاردني هذه المرة ، وبدون مقدمات او تلميحات سابقة عن مؤتمر جنيف ، أفكاره حول « فك ارتباط » القوات الاردنية — الاسرائيلية ، في محاولة للايحاء بقدرته على الاحتفاظ بزمام المبادرة ، وبالتالي ضرورة الاقرار له عربيا بموقع تفاوضي خاص في عملية التسوية السياسية . ٣ — مفاجأة الوفد الاسرائيلي الى مؤتمر جنيف وترحيبه ، في آن معا ، بالافكار الاردنية هذه ، لدليل على تطابق مصالح كل من اسرائيل والنظام الاردني باستبعاد أي حضور فلسطيني ، خاص ومتميز ، فوق أي جزء من التراب الوطني للشعب الفلسطيني . فقد قال ابا ايبان

وزير خارجية اسرائيل ورئيس وفدها الى مؤتمر جنيف معقبا على مطالبة الاردن « بفصل » القوات حول نهر الاردن : « كان ذلك مفاجأة . لم أعارض، مبدئيا، اقامة اطار لمباحثات أردنية ــ اسرائيلية »(١٦) . وعقب بيجال آلون نائب رئيسة الحكومة الاسرائيلية على الاقتراح الاردني ذلك بقوله : انه لا يتصور « انسحابا اسرائيليا من خط نهر الاردن في اطار تسوية ممكنة مع الاردن » . وأكد آلون على ضرورة بقاء الغور كحاجز بين اسرائيل والاردن . واضاف ان الاتفاق مع الاردن يجب أن يضمن : **أولا** ــ « عدم تمركز قوات عسكرية كبيرة على خط الجبهة » . **وثانيا** ــ « ان يحول ذلك دون امكان استمرار اعمال التخريب »(١٧) .

وترافق الالحاح الرسمي الاردني على « فك ارتباط » القوات الاردنية ــ الاسرائيلية مع مجموعة من الخطوات السياسية أهمها: **١** ــ طرح خيارات محددة أمام الفلسطينيين وتأجيل البت فيها الى ما بعد عملية التحرير . فقد قال بهجت التلهوني ، مكررا ما كان قد ذكره الملك حسين في وقت سابق ، بأن الخيارات المفتوحة أمام الفلسطينيين هي كما يلي: « أما البقاء مع الاردن او الانفصال عنه او الاتحاد معه ، حيث سيجري استفتاء عام تحت اشراف دولي يختارون فيه نظام الحكم الذي يرغبون فيه والمستقبل الذي يرتضونه »(١٨) . **٢** ــ التأكيد مجددا وبقوة ، على عروبة القضية الفلسطينية ، لنفي اي دور خاص للشعب الفلسطيني . وانسجاما مع هذا الطرح ، فان موضوع الانسحاب الاسرائيلي من الاراضي العربية المحتلة يتقدم على مسألة التمثيل السياسي للفلسطينيين، التي من الممكن البت فيها داخل « البيت العربي » في مرحلة لاحقة على الانسحاب . فبعد ان اكد التلهوني على عروبة القضية وشدد على صفتها هذه ، قال في حديث له مع مجلة الديار اللبنانية : « لا أعتقد ان موضوع تمثيل الفلسطينيين ، في هذه المرحلة بالذات ، يستوجب كل هذه المناقشات . فالمسألة ببساطة ، ان هناك أرضا شرد شعبها عنها ، وان البحث في كيف تدار شؤون هذا الشعب بعد أن يعود الى وطنه، أمر يستلزم بصورة أولية وبديهية ان تعود هذه الارض اولا الى شعبها ومن ثم يصار الى تقرير نوع الحكم الملائم » . وأكد ان تحرير الارض يجب ان « يسبق موضوع البحث في الحكم »(١٩) . **٣** ــ اعادة صرف رواتب موظفي المؤسسة الاردنية السابقة في الضفة الغربية ، بعد ان كانت حكومة وصفي التل قد اوقفتها في شهر آب (أغسطس) ١٩٧١ ، وبعد صدور قرار مؤتمر قمة الجزائر حول التمثيل الفلسطيني ، أبرزت صحيفة الدستور الاردنية خبرا في صدر صفحتها الاولى قالت فيه ، ان مصادر أردنية مسؤولة ذكرت لها « ان النية تتجه حاليا لاستئناف دفع رواتب الموظفين الاردنيين في الضفة الغربية المحتلة »(٢٠) . وترجمت الحكومة الاردنية نواياها هذه الى خطوات عملية ، حينما طلبت ، قبيل بداية السنة المالية الحالية ، دائرة الموازنة من الوزارات والدوائر الحكومية ، تزويدها بجداول أسماء « موظفيها » في الضفة الغربية ، الذين قطعت رواتبهم في السابق « لوضع المخصصات اللازمة لذلك في موازنة الدولة للعام القادم [١٩٧٤] بعد أن تقرر اعادة هذه الرواتب »(٢١) . **٤** ــ محاولة ترميم الجسور السياسية المنسوفة مع الجماهير الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة ، عبر خطة منهجية مدروسة . فقد ذكرت جريدة المحرر اللبنانية نقلا عن شخصية وطنية من الضفة الغربية وصلت الى بيروت في مطلع العام ١٩٧٤ ، واستنادا الى مصادر رسمية في منظمة التحرير الفلسطينية ، ان الحكومة الاردنية قد أنشأت مكتبا خاصا في عمان ، مهمته تنظيم الاتصال بالمواطنين في الضفة المحتلة. واضافت ان المكتب باشر عمله بوضع مخطط يستهدف البحث عن وسائل لاستمالة أهل الضفة والقطاع ، عبر اقنية مادية وتحرك سياسي ، لضمان عودة الضفة تحت حكم النظام الاردني . وعددت الصحيفة مرتكزات عمل المكتب هذا بما يلي :

١ ــ اعتماد ١٨ مليون دينار اردني لتغطية نشاطاته المختلفة . ٢ ــ اعادة صرف الرواتب والعلاوات للموظفين في الضفة الغربية . ٣ ــ العمل على استدعاء رؤساء البلديات في الضفة الغربية الى عمان « لمبايعة » الملك حسين مجددا ، واصدار وثيقة تعلن ارتباط الضفة الغربية بالتاج الهاشمي . ٤ ــ دفع اكبر عدد من الموظفين الفلسطينيين المقيمين في الضفة الشرقية والمرتبطين بالسياسة الاردنية ، الى الضفة الغربية ، للقيام بحملة نفسية ضد حركة المقاومة والتشهير بأخطائها ، لتبرير مجازر ايلول وجرش ومن ثم جمع التواقيع لتأييد عودة الحكم الاردني للضفة الغربية . ٥ ــ تقديم كافة التسهيلات الجمركية وغيرها لتجار الضفة الغربية عبر الجسور المفتوحة . ٦ ــ التأكيد على قوى الامن ورجال المخابرات والاستخبارات العسكرية الاردنية المرابطين على الجسور بين الضفتين ، بأن يغيروا من أسلوب معاملتهم للعابرين وعدم الاساءة اليهم(٢٢).

وطبيعي أن حجم وفاعلية التأثير السياسي للنظام الاردني على المجريات العامة للتسوية السياسية ، لم يتيحا له حرية الحركة في اعادة ترتيب سلم اهتمامات المجتمع الدولي بعناصر التسوية ، بما يتوافق ومصالحه الخاصة . وبالتالي فقد كان عليه ان ينتظر « في الدور » استكمال التفاعل الجاري لعدد من عناصر الموقف غير المستقرة والمتصلة مباشرة بحيثيات الموقف الاردني . ومنها على وجه التحديد :

١ ــ عجز النظام الاردني عن أخذ دور الشريك في قطف الثمار السياسية للحرب ، نتيجة احجامه عن المشاركة الفعلية فيها . فعلى **الصعيد العربي** ، كانت قرارات قمة الجزائر المتعلقة بالتمثيل السياسي للفلسطينيين ، أبرز ما يمثل الضعف النسبي الجديد الذي حل بالموقف الاردني داخل المجموعة العربية . وهو الامر الذي حاول الملك حسين ومبعوثوه تلافي تفاعلاته السياسية في جولاتهم على عواصم الدول العربية بعد قمة الجزائر . وعلى **الصعيد الفلسطيني** ، ادى الغياب الاردني الجاد عن ساحة المعركة ، الى اكساب القيادة السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية قدرة اكبر على العمل في كافة المجالات لعزل النظام الاردني ومحاصرته ضمن دائرة كبيرة من الاتهامات المعززة بالتجربة والمسندة الى واقعة احجام النظام عن المشاركة بالحرب . وعلى **الصعيد الدولي** ، دفعت وقائع سير القتال على الجبهتين المصرية والسورية ، الى اعطاء الوضع الناجم عنها ، أولوية الاهتمام الدولي النازع بشدة الى التسوية السياسية . وتركز هذا الاهتمام في تثبيت وقف اطلاق النار وتكريسه عبر اتفاقيات فك ارتباط القوات المتحاربة ، وبالتالي فلم يكن الوضع على الجبهة الاردنية ــ الاسرائيلية مدعاة للاهتمام الدولي ، الامر الذي افقد النظام دور المشاركة والندية في المراحل الاولى للتسوية . أما على **الصعيد الاسرائيلي** ، فان الاحساس الرسمي والمكثف بفقدان عوامل الضغط المادية والمباشرة لدى النظام الاردني حيال التصلب الاسرائيلي ، ترك الاستجابة الاسرائيلية للموقف الاردني ، في اطار العموميات التي ظلت سائدة طوال فترة ما قبل الحرب، والتي لن يتم حسم وبلورة مفاصلها النهائية الا في مراحل تالية على انجلاء الموقف على الجبهتين المصرية والسورية .

٢ ــ ازدياد الاهمية السياسية للموقع الفلسطيني على الخارطة السياسية للمنطقة ، وادراك الاطراف ــ المباشرة وغير المباشرة ــ في الصراع ، لاهمية الحضور الفلسطيني كعنصر لا يمكن اجراء التسوية السياسية بدونه . ورغم ان « الطلب الفعال » من قبل الاطراف المختلفة للعنصر الفلسطيني ، يتم من خلال مواقع ومفاهيم مختلفة ، الا ان الاجماع على حيوية حضور العنصر الفلسطيني في المراحل النهائية للتسوية ، انعكس على الموقف الاردني بكثير من الارباك والضعف ، وترك علامات استفهام كبيرة حول

جدية ما سيمثله النظام كطرف من أطراف الصراع . الامر الذي كان يبدو معه الى اي مدى كان النظام الاردني مجبرا على الانتظار « في الدور » ، لاستكمال التفاعـــلات السياسية لعناصر الموقف العام .

٣ ــ احتدام الحوار السياسي داخل ساحة العمل الوطني الفلسطيني . فبقدر ما كان الاجماع العربي والدولي عنصر قوة اضافية للطرف الفلسطيني ، وبرهانا جديدا على قدرة هذا الطرف في التأثير على مجريات التسوية بما يتلاءم ومصالحه الوطنية ، فقد أدى عدم الاجماع الفلسطيني على موقف موحد من التسوية ، الى دفع النظام الاردني وغيره من الاطراف العاملة بدأب على ابعاد منظمة التحرير الفلسطينية عن التسوية ، بالمراهنة على استفحال الخلاف الفلسطيني وعدم التوصل الى قرار . وكانت الاشارة العلنية والرسمية الوحيدة في هذا الصدد ما جاء في حديث جوزف سيسكو نائب وزير الخارجية الاميركي ، الذي قال ردا على سؤال بث من تلفزيون شيكاغو ، ان أحدا لا يعلم الى حد كبير من هو الممثل للفلسطينيين « لان الانقسامات مستمرة داخل الحركة الفلسطينية نفسها . نعلم ان هناك المنظمة الرئيسية الشاملة المسماة منظمة التحرير الفلسطينية ، لكنك ترى ان لديك فلسطينيين يعيشون في كل أنحاء الشرق الاوسط ، في دول مختلفة ، لذلك لديك آراء سياسية مختلفة ... وهذه المشكلة لم تحل ، وأنا لست متأكدا من السهولة التي ستحل بها في المستقبل ... »(٢٣) .

[٢]

في الفترة التي تلت مؤتمر جنيف ، وبانتظار استقرار التفاعلات الجـــارية لعناصر الموقف ، جرى التعامل الاردني مع المعطيات الناجمة عن التحركات السياسية لمختلف أطراف الصراع ، بصمت وهدوء متميزين . وابتعدت الحركة السياسية للنظام خلال هذه الفترة عن المواقف الدراماتيكية المنفعلة ، كما جرى خلال مؤتمر القمة العربي ومؤتمر جنيف نفسه . وجاءت حركة التمرد في الجيش الاردني ، أوائل شهر شباط (فبراير) الماضي ، وما صاحبها من أنباء تتحدث عن الفتور في العلاقات الاردنية ــ الامريكية(٢٤)، لتزيد من كفاءة الحركة السياسية للنظام وتحد من تحركه العلني النشط .

انصرف الاهتمام الرئيسي للنظام بعدئذ ، الى العمل بصمت على محور الضفة الغربية . وشهدت الفترة هذه تركزا شديدا لجهد النظام ازاء الضفة المحتلـــة . فبعد أن أحبط الوضع الداخلي الاردني والوضع العربي تواصل جهود الاردن المتعلقة بتكريس وجهة نظره حول التمثيل السياسي للشعب الفلسطيني ، لم يكن أمام النظام الا الاستدارة نحو الضفة الغربية ، بجهود حثيثة ، لخلق مناخ سياسي فيها ، مؤات لطرحه السياسي ، ومعزز لموقفه ذلك ، عربيا ودوليا .

ولم تكن الخيارات هنا مفتوحة أمام النظام الاردني . فعوضا عن حالة العداء الشديدة لسياساته اثر مجازر أيلول (سبتمبر) ١٩٧٠ ، وتنامي الشعور بالفلسطينية والانتماء المتميز ، كردة فعل لمعاناة الجماهير الفلسطينية في الضفة الغربية من سياسات النظام قبل هزيمة حزيران وبعدها ، خلقت حرب تشرين في الضفة الغربية ، وقطاع غزة ايضا ، حالة وطنية صلبة ، مؤسسة على مجموع النتائج الايجابية التي أفرزتها الحرب . فلأول مرة بدت أمام جماهير الضفة الغربية امكانية موضوعية ملموسة ، لاستعادة الهوية الذاتية الفلسطينية للارض المحتلة في العام ١٩٦٧ .

كان على النظام الاردني اذن ، وهو يرمي بجهوده الكبيرة نحو الضفة الغربية ، ان يضع في اعتباره نزوع أوسع القطاعات الشعبية الفلسطينية الى تحقيق هويتها الذاتية وبناء استقلالها الوطني الخاص بها .

هكذا جاءت الخطوة التراجعية للنظام في فترة سابقة ، باعترافه بوجود أكثر من ممثل واحد للشعب الفلسطيني ، وتأكيده على ضرورة اختبار التوجهات السياسية لسكان الضفة الغربية بعد جلاء الاحتلال، وعودة الاراضي المحتلة والمشمولة بقرار مجلس الامن الدولي رقم ٢٤٢ الى السيادة الاردنية .

ولكي يكون حظ الرهان الاردني على جعل عدد من المتغيرات الخاصة بالموقف الداخلي في الضفة الغربية تعمل في صالحه ، خلال الفترة الراهنة والمستقبلة ، اعتمد برنامج عمل سياسي ــ اقتصادي ، محدد بالخيارات المتاحة أمامه ومحكوم بعناصر الفعل الخاضعة لتأثيره .

برنامج العمل الاردني في الضفة الغربية

ارتكز برنامج العمل هذا ، في فترة ما بعد حرب تشرين ، الى قاعدة من المصالح السياسية الآنية والمباشرة لقطاع واسع من سكان الضفة الغربية ، والمكون أساسا من فئات الموظفين ، وتجار الجسور المفتوحة ، وأعمدة مؤسسة الادارة الاردنية السابقة ، وذوي المصالح السياسية التقليدية مع النظام الاردني من أعيان ونواب ووزراء سابقين .

ففي ذروة الانحياز الجماهيري الواسع ، للبرنامج المعبر عنه سياسيا بالشعارات الثلاثة ــ لا للاحتلال ، لا لعودة النظام الهاشمي ، نعم لمنظمة التحرير الفلسطينية ــ جاءت مخاطبة النظام الاردني لقطاعات كبيرة من سكان الضفة الغربية ، عبر أقنية محددة ، تمثل آخر ما تبقى لديه من خيارات . ولدى استعراض كافة النقلات السياسية للنظام ازاء الضفة الغربية بعد حرب تشرين ، يمكن حصر الركائز الاساسية لبرنامج عمله هذا ، بالنقطتين التاليتين :

أولا : اعادة صرف رواتب موظفي الضفة الغربية :

بعد آخر حملة عسكرية واسعة ، شنها النظام الاردني ضد حركة المقاومة الفلسطينية في أحراج جرش وعجلون ، في تموز (يوليه) ١٩٧١ ، أعلنت حكومة وصفي التل في ذلك الوقت ، تجميد رواتب موظفي المؤسسة الاردنية السابقة في الضفة الغربية ، بدءا من ١٠ آب (اغسطس) ١٩٧١ .

استمر تجميد رواتب موظفي الضفة الغربية طوال الفترة اللاحقة ، ولم تفكر السلطة الاردنية باعادة صرف الرواتب هذه ، حتى في غمرة انشغالها باعادة ترتيب اوضاع الضفة الغربية، حين طرحت في اوائل العام١٩٧٢مشروع المملكة العربية المتحدة وانشئات عدة أجهزة خاصة بالضفة الغربية مثل وزارة شؤون الوطن المحتل ، والمكتب التنفيذي لشؤون الارض المحتلة .

وبالرغم من معرفة النظام الوثيقة الصلة بأهمية كسب الولاء السياسي لسكان الضفة الغربية والحد من انحيازهم الواسع الى منظمة التحرير الفلسطينية في الاشهر القليلة التي سبقت حرب تشرين وتكريس هذا الانحياز بوضوح وحدة شديدين بعد حرب تشرين ، فقد ظل النظام محتفظا بورقة ضغطه المالية ــ السياسية هذه لطرحها في الوقت والظرف الملائمين . فبعد أن أصدر مؤتمر قمة الجزائر قراره باعتبار منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني وتهديد النظام بالامتناع عن المشاركة بأعمال مؤتمر جنيف ، ظهرت أول اشارة شبه رسمية من قبل النظام حول اعادة صرف رواتب موظفي الضفة الغربية . فذكرت صحيفة الدستور الاردنية في صدر صفحتها الاولى يوم ١٩٧٣/١٢/٣ ، ان « النية تتجه حاليا لاستئناف رواتب الموظفين الاردنيين في الضفة الغربية المحتلة » . وفي أواخر شهر كانون الاول (ديسمبر) ١٩٧٣،

وتمهيدا لوضع مشروع الموازنة العامة للعام ١٩٧٤ ، طلبت دائرة الموازنة العامة من الوزارات والدوائر الحكومية ذات العلاقة ، تزويدها بجداول اسماء موظفيها في الضفة الغربية ، الذين قطعت رواتبهم في السابق لوضع المخصصات اللازمة لذلك « بعد أن تقرر اعادة هذه الرواتب »(٢٥).

وبالرغم من ادراج مخصصات رواتب موظفي الضفة الغربية تحت أحد بنود الانفاق في الموازنة العامة للدولة للعام ١٩٧٤ ، فقد تأخر وضع قرار الحكومة هذا موضع التنفيذ العملي حتى أواخر شهر شباط (فبراير) الماضي . فذكرت الدستور استنادا الى « مصدر مسؤول » ان قرارا سيصدر « خلال اليومين القادمين » باستئناف دفع رواتب الموظفين في الضفة الغربية اعتبارا من مطلع شهر شباط نفسه(٢٦). ومع ذلك ، فقد تعطل مرة أخرى التطبيق العملي لذلك القرار ، الامر الذي كشف بوضوح عن الاهداف السياسية المرجوة من وراء قرار استئناف دفع رواتب موظفي الضفة الغربية . ويمكننا التدليل على صحة هذا الاستنتاج بالوقائع التالية :

أ ــ جرى توسيع دائرة المستفيدين من قرار اعادة صرف الرواتب في قطاع موظفي الجهاز الحكومي السابق (التربية والتعليم ، البريد ، الزراعة ، البيطرة ، الجمارك ، الحراج ... الخ) ، في محاولة لتوسيع دائرة من لهم مصلحة مادية مباشرة بالارتباط السياسي بالاردن . فعلى سبيل المثال جرى تمديد سن التقاعد للموظفين في الضفة الغربية من ستين الى خمسة وستين سنة . وجاء قرار اللجنة العليا لشؤون الارض المحتلة هذا ، « بغض النظر عن احكام التشريعات الاردنية السابقة ». كما قررت اللجنة صرف علاوة غلاء معيشة بنسبة ٥٠ ٪ من الراتب الاساسي لكل موظف كان يتقاضى راتبا من الحكومة الاردنية قبل ١٩٦٧/٦/١ ، أو كل موظف اعتقل من قبل سلطات الاحتلال او انهيت خدماته لاسباب أمنية بعد ١٩٦٧/٦/١(٢٧).

ب ــ استثنى قرار اعادة صرف الرواتب ، علاوات رواتب موظفي البلديات وموظفي أمانة القدس بشكل خاص ، في محاولة لاستدراج هذه الفئة من المواطنين ، التي تمتعت تحت ظل الاحتلال بصفة « تمثيلية » ، الى تنازلات سياسية علنية وواضحة لصالح النظام الاردني . ويبدو ان حسابات النظام في هذا الصدد اتت كما كان مرجوا منها . فقد توجه الى عمان في أواخر شهر شباط وعاد منها الى الضفة يوم ١٩٧٤/٣/٣ ، وفد مكون من بعض أعضاء المجالس البلدية ، لمراجعة الحكومة الاردنية في هذا الشأن . وكان هذا ما تهدف اليه الدوائر المختصة في عمان ، بعد أن أخذ عدد من أعضاء ورؤساء المجالس البلدية هذه ، يغادرون الضفة الغربية الى البلاد العربية عن طريق قبرص وليس ، كما جرت العادة ، عن طريق عمان ، طوال الفترة التالية مباشرة على حرب تشرين . وامعانا من الحكومة الاردنية في ابتزاز مزيد من التنازلات السياسية ، لم تبت امام وفد البلديات ذلك بمصير رواتبهم ، بل وعد طاهر المصري ــ وزير الارض المحتلة ــ « **بدرس** موضوع ادراج موظفي بلديات الضفة الغربية في سجلات الحكومة اسوة بغيرهم من الموظفين الذين يتقاضون رواتبهم من الاردن »(٢٨).

ج ــ قررت اللجنة العليا لشؤون الارض المحتلة، في محاولة لتوسيع دائرة المستفيدين من عودة الضفة الغربية الى الحكم الاردني ودفع اكبر عدد ممكن من الموظفين المرتبطين بسياسات النظام الى الضفة الغربية ، اعادة صرف رواتب الموظفين الذين عادوا الى الضفة المحتلة، بموجب جمع شمل العائلات، وأوقفت رواتبهم بعد تاريخ ١٩٧١/٨/١٠، والذين عادوا بعد هذا التاريخ ، اعتبارا من تاريخ صرف رواتب موظفي الضفة الغربية. كما قررت اللجنة السماح للموظفين الذين يحصلون على تصاريح جمع شمل بالعودة الى

الضفة ، بعد موافقة الوزير المختص ورئيس المكتب التنفيذي لشؤون الارض المحتلة . ولكي تبقي اللجنة هؤلاء الموظفين تحت دائرة توجيهها السياسي المباشر ، قررت عدم صرف علاوة غلاء المعيشة التي اقرت لكافة موظفي الضفة الغربية ـ موظف مصنف او غير مصنف ، بعقد أو مؤقت ـ اذا ما استقال من عمله او انقطع عنه بعد ١٩٧٤/١/١، الا في الحالات التي تقتضيها المصلحة العامة ، التي يحدد معناها لدى نشوئها المكتب التنفيذي لشؤون الارض المحتلة . وهذا يعني ان استقالة او انقطاع الموظف عن عمله لا يستوجب قطع راتبه الاساسي بل العلاوة التي تقدر بـ ٥٠ ٪ (٢٩). وبالاضافة الى كل ذلك ، فقد قررت اللجنة صرف الراتب التقاعدي للموظفين الذين يعملون مع سلطات الاحتلال(٣٠)، مما يبدو معه التأكيد الحازم من جانب النظام الاردني على كل المعاني السابقة التي يهدف الى تحقيقها من وراء قراراته هذه .

د ـ الغت الحكومة الاردنية الطريقة التي كانت متبعة في السابق ، وهي صرف رواتب موظفي الضفة الغربية عن طريق التفويضات الشخصية ، المصدقة من أحد المجالس البلدية . فقد ذكرت صحيفة القدس التي تصدر في الضفة الغربية ، ان الاشخاص الذين فوضهم عدد من موظفي الضفة قبض رواتبهم، ذهبوا الى عمان وعادوا منها دون أن يتمكنوا من الحصول على الرواتب . وقالت « القدس » ان التعليمات قد صدرت في عمان بصرف الرواتب بصورة شخصية لان صيغة التفويض لم تعتمد بعد(٣١). وواضح من هذا الاجراء ان الحكومة الاردنية تريد من خلال تحكمها بكيفية دفع الرواتب، التأكيد على مقدار المصالح المباشرة لقطاع الموظفين في حال عودة الضفة الغربية للحكم الاردني . وتأكيدا على الكيفية التي يتم بموجبها صرف رواتب الموظفين ، ذكرت صحف الضفة الغربية انه قد صدر مؤخرا ، أمر لوزارة المالية الاردنية ، بعدم صرف راتب اي موظف من موظفي الضفة الغربية بواسطة التفويض ، الذي كان يرسل عنهم كما جرت العادة في السابق . وطالبت وزارة المالية كل موظف بفتح حساب له في احد البنوك المرخصة في عمان ، ومن ثم تقوم المالية بتحويل الرواتب الى هذه البنوك ، وذلك اعتبارا من شهر حزيران (يونيو) ١٩٧٤ (٣٢).

ثانيا : مخاطبة المصالح الاقتصادية لبرجوازيي الضفة الغربية :

بقدر ما كانت البرجوازية الفلسطينية في الضفة الغربية ، تحرص على الاحتفاظ بعلاقاتها الاقتصادية مع الضفة الشرقية تحديدا ومع العالم العربي بشكل عام ، وذلك منذ وقوعها تحت سيطرة الاحتلال الاسرائيلي عام ١٩٦٧ ، كان النظام الاردني من جانبه يحرص على الاحتفاظ بعلاقاته الاقتصادية مع الضفة الغربية ، واضعا في مقدمة أهدافه المباشرة وغير المباشرة ، المعلنة وغير المعلنة ، الاحتفاظ بموقع قدم سياسي له ، معزز بمصالح اقتصادية واسعة للطبقة السائدة في الضفة الغربية .

وبالفعل ، وتحت كل الظروف التي مرت بها علاقات الضفتين طوال السنوات التالية على هزيمة العام ١٩٦٧ ، استطاع النظام الاردني عبر ما عرف باسم « سياسة الجسور المفتوحة » ، الاحتكام دائما الى المصالح الاقتصادية لبرجوازيي الضفة الغربية مع الاردن ، لفرض توجهاته السياسية العامة عليها في معظم الحالات . الا انه مع ظهور العامل الفلسطيني كعنصر من عناصر الصراع المباشر فيما بعد ، اختل التوازن والولاء السياسيين لهذه الطبقة . فبينما استجابت الشرائح العليا لمصالحها الاقتصادية مع النظام ، توزع التردد السياسي للشرائح المتوسطة والدنيا منها ، خاصة في ظروف المد الوطني والنهوض الجماهيري الملتف حول اهداف حركة النضال الوطني الفلسطيني .

وتحت ضغط الظروف الموضوعية ، والحاح الواقع السياسي الناجم عن معطيات حرب

تشرين الوطنية ، أصبحت البرجوازية الفلسطينية في الضفة الغربية ، مطالبة باعلان موقفها السياسي في حمأة الصراع الجاري على صياغة المستقبل السياسي للضفة بين مختلف اطراف الصراع المباشرة.. وقد جرى بالفعل ، الاعلان عن موقف البرجوازية الفلسطينية ، بقطاعاتها المختلفة ، على لسان عدد من رموزها المعروفين . ولاكتمال صورة الموقف السياسي الداخلي واتجاهات الراي العام في الضفة المحتلة ، تلك التي تحدد على هدي منها الموقف الاردني، فسوف نقوم برسم الملامح العامة للموقف السياسي العام لمختلف الطبقات في الضفة ، اعتمادا على ما جاء في بعض الصحف الاسرائيلية وصحف عربية أخرى .

الموقف السياسي العام في الضفة الغربية

كتب **يهودا ليطاني** ، المراسل السياسي لصحيفة **هآرتس** الاسرائيلية في الضفة الغربية والملم بشؤونها السياسية ، فقال : « بعد نحو اسبوعين من الحرب ، بدأت تتبلور في أوساط الراي العام في الضفة الغربية ثلاث جماعات رئيسية : تشمل الاولى المؤيدين التقليديين للنظام الهاشمي وفئات أخرى معتدلة تقول انه في اطار المفاوضات بين اسرائيل والدول العربية يجب اعادة الضفة الى الاردن على أساس الاتحاد الفدرالي الذي اقترحه الملك حسين ... وتعتقد الجماعة الثانية التي يتزعمها شبان ينتمون الى مهن حرة ، انه يجب اقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة على الفور ، ودون اية علاقة بالنظام الهاشمي ، وبالتعاون مع المنظمات الفدائية ... اما المجموعة الثالثة ، والتي تمثل كما يبدو موقف الاكثرية الصامتة في الضفة الغربية ، فليس لها رؤساء او زعماء . ولكن مواطنا من رام الله طلب عدم ذكر اسمه ، عبر عن رأيها أحسن تعبير بقوله : انني اريد دولة عربية على ضفتي نهر الاردن ، وأفضل ألا يكون الحكم في هذه الدولة في يد الملك حسين ... » .

ان ما جاء في الصحيفة الاسرائيلية هذه ، يشير الى ان سكان الضفة الغربية ، وباستثناء المؤيدين التقليديين للحكم الاردني وبعض الوجهاء من « المعتدلين » ، يرفضون ان يرتبط مستقبلهم السياسي بنظام الحكم الاردني .

ان معاداة جماهير الضفة الغربية لعودة الحكم الاردني اليها ، حملت في معناها الاساسي والعملي ، رفضها الحكم الاردني كممثل سياسي لها . واذا كانت هذه الحقيقة السياسية غير بادية بوضوح ، في الاسبوعين الاولين بعد حرب تشرين ، كما جاء في الصحيفة الاسرائيلية ، فان مسألة التمثيل السياسي احتلت مكان القلب في نضالات الجماهير الفلسطينية داخل الضفة الغربية وخارجها من جهة ، وفي تحركات النظام الاردني من جهة ثانية ، وذلك طوال الفترة التالية على حرب تشرين . فمنذ ان انقشع غبار الحرب ، وانصرف الاهتمام الدولي والعربي الى التسوية السياسية، انصرف الجهد السياسي الفلسطيني كخطوة اولى ، الى حسم مسألة التمثيل السياسي للشعب الفلسطيني .

واذا كان مؤتمر القمة العربي الذي عقد بالجزائر في أواخر شهر تشرين الثاني (نوفمبر) ، قد شهد ذروة معركة التمثيل السياسي للشعب الفلسطيني ، وشهد مرحلة حسمها على الصعيد العربي لمصلحة منظمة التحرير الفلسطينية ، فان الفترة التالية على مؤتمر الجزائر قد شهدت بدورها ، ذروة الاهتمام الاردني لكسب هذه المعركة على الصعيد الفلسطيني داخل الضفة الغربية . الا أنه من الواضح ان حسم مسألة التمثيل على الصعيد العربي ، قد انعكس ايجابيا لمصلحة منظمة التحرير الفلسطينية داخل الضفة الغربية . وبالتالي فقد جاءت معركة النظام على هذا الصعيد كالسباحة في النهر

الجارف ضد التيار ، وباستعراض موجز لتتالي وجهات النظر المعلنة في الضفة الغربية ازاء هذه المسألة ، يتبين لنا صعوبة معركة النظام السياسية في الضفة الغربية .

ففي حديث أدلى به حمدي كنعان لصحيفة معاريف الاسرائيلية خلال انعقاد مؤتمر الجزائر ، وطالب فيه بقيام دولة فلسطينية مستقلة في الضفة الغربية وقطاع غزة ، يتضح الى أي حد بدأت الركائز المادية القوية للنفوذ الاردني في الضفة الغربية تستجيب بقوة الى النزوع الفلسطيني العارم نحو الحرية والاستقلال . فقد قال كنعان ، أحد أبرز ممثلي البرجوازية التجارية — الصناعية التي أحنت رأسها في معظم الاحيان لمصالحها المادية المباشرة مع النظام الاردني ، « لا يحق للاردن تمثيل الفلسطينيين في مؤتمر السلام لان اهداف منظمة التحرير الفلسطينية هي أهدافنا » . واضاف ان المنظمة هي « القادرة على تمثيلنا » ، ولذلك « لا حاجة الى أجراء انتخابات لاختيار ممثلين ، لان لدى اخوتنا الفلسطينيين في الدول العربية العدد الكافي من الاشخاص الذين باستطاعتهم ان يفعلوا ذلك من أجلنا »(٣٣) .

وللدلالة على أهمية هذا التصريح السياسي ، والخطورة التي ينظر بها الحكم الاردني الى ما يمثله في واقع الضفة الغربية ، فان صحيفة الدستور الاردنية ، الخاضعة كغيرها من الصحف الاردنية الى رقابة رسمية مشددة ، اوردت هذا التصريح محرفا بما يخدم التوجهات السياسية لنظام الحكم الاردني . فقالت « الدستور » ان كنعان الذي أيد قيام دولة فلسطينية ، قال أن هذه الدولة « يجب ان تكون جزءا من اتحاد كونفدرالي مع الاردن ولكن بصفتها دولة ذات سيادة وليس كدولة تقع تحت سلطة عمان »(٣٤) . وفي ايراد الصحيفة الاردنية النبأ على هذا النحو ، انسجمت به مع احد الخيارات التي طرحها النظام الاردني امام الضفة الغربية بعد تحريرها .

وكما سبق ان ذكرنا ، فان حسم مسألة التمثيل السياسي للفلسطينيين على الصعيد العربي ، انعكس ايجابيا لمصلحة منظمة التحرير الفلسطينية في الضفة الغربية . فقد وجدت الشرائح الدنيا والمتوسطة من البرجوازية الفلسطينية نفسها بعد صدور قرارات مؤتمر قمة الجزائر ، قادرة على حسم ترددها السياسي والانحياز لبرنامج منظمة التحرير الفلسطينية ، مستفيدة في ذلك من الاجماع الرسمي العربي والتأييد الشامل لبرنامج المنظمة من قبل جماهير الضفة الغربية . فقد أعلنت الهيئة الاسلامية بالقدس ، وهي تجمع شخصيات وطنية ودينية ومهنية (محامين ، اطباء) ، بعضها عرف بولائه التقليدي للنظام الاردني، عن تأييدها لقرار قمة الجزائر الذي اعتبر منظمة التحرير الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني(٣٥) . ثم تبعت الهيئة الاسلامية ، النقابات المهنية في الضفة الغربية ، في اعلان تأييد قرارات قمة الجزائر . فاصدرت نقابات : المحامين ، الاطباء ، المهندسين ، أطباء الاسنان ، بيانا يؤيد ما جاء في قرارات الجزائر الخاصة بالحفاظ على الطابع العربي لمدينة القدس واعادة الحقوق الوطنية للفلسطينيين(٣٦) .

ان قطاعات البرجوازية الفلسطينية التي لم تستطع ان تدلو بدلوها في معترك التمثيل السياسي للشعب الفلسطيني ، الا بعد الاجماع العربي والتأييد الشعبي لمنظمة التحرير الفلسطينية داخل الضفة الغربية ، كانت في كل ذلك تعبر عن طبيعتها الطبقية — السياسية ، ومنسجمة مع مصالحها المادية المباشرة والمتفاوتة مع النظام الاردني ، الذي يمثل حبل الحياة في علاقاتها الاقتصادية مع العالم العربي . وعلى عكس هذا التردد السياسي الذي طبع سياسات هذه الطبقة حتى صدور قرارات قمة الجزائر ، نجد البرجوازية الوطنية والجماهير الشعبية الفلسطينية قد أعلنت عن مواقفها الوطنية مبكرا ، وحسمت موقفها السياسي لصالح برنامج منظمة التحرير الفلسطينية . ففي أكثر

من رسالة بعثت بها قيادة « الجبهة الوطنية الفلسطينية في الارض المحتلة » الى قيادة المقاومة ، تأكد عمق واتساع التأييد الجماهيري الذي تحظى بـــه منظمة التحـــرير الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة . وأهمية رسائل الجبهة الوطنية هذه نابعة بالاساس من أهمية الجبهة ذاتها ، وهي التي تضم المنظمات السياسية ، ومنظمات حركة المقاومة الفلسطينية ، والمنظمات المهنية والعمالية والجماهيرية ، والشخصيات الوطنية(٣٧) . وتنبع أهمية رسائل الجبهة الوطنية كذلك ، من وضوح البرنامج السياسي الذي تناضل الجبهة على أساسه ، وهو الداعي الى مواصلة النضال لدحر الاحتلال ورفض كافة المشاريع المشبوهة مثل مشروع الون ومشروع الادارة الذاتية ومشروع المملكة العربية المتحدة ، كذلك رفض عودة الحكم الاردني الى الضفة الغربية(٣٨) .

ان هذا المناخ الوطني الذي اشاعته حرب تشرين في الضفة الغربية ، وعززتـــه الانتصارات السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية على الصعيدين العربي والدولي ، قد وجد تعبيراته السياسية في كتابات الصحفيين والمعلقين الاسرائيليين الذين زاروا الضفة الغربية وتحدثوا مع مواطنيها . فقد نشرت صحيفة معاريف الاسرائيلية « تحقيقا عن التطورات الفكرية والسياسية » بالارض العربية المحتلة بعد حرب تشرين ، استقته من خلال المقابلات التي اجراها مندوبو الصحيفة « مع عشرات من الشخصيات في الضفة الغربية وفي غزة من اوساط مختلفة » ، استطاع مندوبو الصحيفة الاسرائيلية الوقوف على تطور التفكير الفلسطيني في هذه المناطق ، والذي كما وصفته الصحيفة بأنه « بعيد المدى ومخيف » . وتلخص « معاريف » التطورات الفكرية والسياسية هذه بأنها « تتمثل في تأييد المنظمات الفلسطينية وتأييد قيام دولة فلسطينية ، وعدم العودة للحكم الاردني ، وايمان بالوحدة العربية القائمة حاليا »(٣٩) .

وقال صحفي اسرائيلي آخر هو **داني تسدكوني** ، ان مواطني الضفة الغربية يعلنون « ان عرفات هو الرجل الملائم جدا لتمثيل سكان المناطق في مؤتمر السلام » . واضاف : « في المحادثات التي أجريتها في الضفة الغربية أمس ، مع اشخاص من اوساط متباينة ، مسلمين ومسيحيين ، مثقفين وتجارا وموظفين، تكون عندي الانطباع بأن هذا هو الموقف السائد لدى الراي العام هناك، الذي يرفض حق الملك حسين او الفلسطينيين الموجودين في الاردن ، تمثيل القضية الفلسطينية في الجزائر او جنيف »(٤٠) .

يتضح مما تقدم ، انه بقدر ما ألهب المناخ السياسي الذي أفرزته حرب تشـــرين ، الشعور الوطني الفلسطيني والكيانية الفلسطينية ، بقدر ما حرك هذا المناخ المواتي ، أوسع القطاعات والطبقات في الضفة الغربية ، للاعراب عن مشاعرها المعادية لعودة الحكم الاردني اليها . فبروز امكانات موضوعية ملموسة ، بفعل حرب تشرين ، لمواصلة النضال وفق ظروف سياسية أفضل ، لدحر الاحتلال واستعادة الهوية الذاتية الخاصة بالضفة الغربية ، لم يجد تعبيراته المباشرة في تصريحات وبيانات عدد من الرمـــوز السياسية فقط ، بل بازدياد وتصاعد العمليات العسكرية ضـــد مؤسسات الاحتلال ومادته البشرية في الضفة المحتلة . والخلاصة السياسية التي نحن بصدد تعقبهـــا ودراستها من وراء ذلك ، هي ان الانتقال بالعمل العسكري المقاوم الى هذه المرتبة من الكمية والنوعية ، تمت على الارضية السياسية لنتائج حرب تشرين ، المعززة بحالة نفسية ــ سياسية مرتفعة لدى جماهير الضفة الغربية . ويشهد على ذلك ، أن العدو لم يستطع في أغلب الحالات التي نفذت فيها عمليات عسكرية ، اعتقال منفذيها ، وذلك عكس ما كان يحدث في الضفة الغربية قبل حرب تشرين .

الضغط بورقة العلاقات الاقتصادية

والسؤال الان ، وفي ضوء الاوضاع السياسية الجديدة بعد حرب تشرين ، ما هي الخيارات التي بقيت مفتوحة امام النظام الاردني ، لتثبيت موقع قدم سياسي له في الضفة الغربية ؟

صحيح ان النظام الاردني لم يفقد كافة حلفائه السياسيين ونقاط ارتكازه في الضفة الغربية . الا انه من الصحيح ايضا ان العناصر الجديدة في الموقف السياسي داخل الضفة الغربية وخارجها ، قد أضعفت من عرى هذا التحالف وهزت كثيرا من قواعده الثابتة على أرضية هزيمة حزيران ١٩٦٧ . فالشيخ محمد علي الجعبري ، أحد ابرز الحلفاء التقليديين للهاشميين منذ الحاق الضفة بالحكم الاردني ، لم يجد بدا من أخذ عناصر الموقف السياسي العام بعين الاعتبار في كل تصريحاته بعد حرب تشرين . ففي الوقت الذي قال فيه لجريدة « معاريف » الاسرائيلية انه « لا يحق للمنظمات ان تكون المتحدث الوحيد باسم الشعب الفلسطيني كله »(٤١) ، لم يستطع الانسياق وراء خطه التقليدي في تأييد الحكم الاردني تأييدا مطلقا . فبين دعوته الى ان يقرر الفلسطينيون مصيرهم بأنفسهم من خلال « مؤتمر فلسطيني عام يحضره ممثلو الضفة الغربية وممثلو الفلسطينيين في الضفة الشرقية والبلدان العربية » ، وذلك لاختيار « هيئة تمثل الفلسطينيين على المستوى السياسي وفي جميع المسائل المتعلقة بالاراضي المحتلة والقطاع العربي المحتل من مدينة القدس » ، وبين رفضه لان تكون منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي **الوحيد** للشعب الفلسطيني ، يحاول الجعبري الامساك بالعصا من منتصفها ، فاتحا الباب امام المساومة مع جميع الاطراف ذات الصلة المباشرة ، لتحقيق وضع سياسي مشارك من موقع خاص في تقرير المستقبل السياسي للضفة الغربية(٤٢) .

ان محاولة انتزاع رموز البرجوازية الفلسطينية ذات العلاقات المباشرة والقوية مع النظام الاردني ، والمتوقف مستقبلها السياسي على مظلته ودعمه السياسيين ، موقع الشراكة السياسية ، تهدف بالاساس الى تحقيق التوازن بين النزوع الفلسطيني الشديد نحو املاء حق تقرير المصير بحرية واستقلال تامين ، وبين مصالحها مع النظام الاردني ، الذي أمن لها بالخيارات التي طرحها امام الفلسطينيين ، قدرة على المساومة بما يخدم مصالح التحالف السياسي اللاوطني هذا .

اذن، في ضوء النتائج السياسية التي افرزتها حرب تشرين، فان الاجابة على السؤال: ماذا بقي من خيارات مفتوحة امام النظام الاردني في الضفة الغربية ؟ تبين لنا ان مخاطبة المصالح الاقتصادية المباشرة لبرجوازيي الضفة الغربية ، هي أهم ما بقي في يد النظام من خيارات للعمل سياسيا في الضفة الغربية . لذلك نجد ان النظام الاردني ، في فترة ما بعد صدور قرارات قمة الجزائر ، يبدي تركيزا شديدا واهتماما بالغا بالمصالح الاقتصادية للبرجوازية الفلسطينية بالضفة الغربية، في محاولة لوقف حالة التأييد العلنية لقرارات الجزائر من قبل بعض الرموز السياسية لهذه الطبقة ، وللمناورة بورقة العلاقات مع الضفة الغربية في وجه حسم مسألة التمثيل السياسي للفلسطينيين على الصعيد العربي .

فعلى اثر صدور بيانات الهيئة الاسلامية بالقدس والنقابات المهنية بالضفة الغربية المؤيدة لقرارات قمة الجزائر ، ترأس الملك حسين في ديوانه بعمان اجتماع « اللجنة العليا لشؤون الارض المحتلة »(٤٣)، بحضور الامير حسن ورئيس وزرائه زيد الرفاعي ، لمناقشة « الاوضاع الاقتصادية في الضفة الغربية »(٤٤). والامر الذي يشير الى دلالة هامة ، هو ان وسائل الاعلام الاردنية قد ذكرت ان الاجتماع قد خصص لمناقشة الاوضاع

الاقتصادية بالضفة الغربية . وبخلاف الاجتماعات السابقة لهذه اللجنة ، فقد اعلن عن بعض ما دار وما اتخذ من توصيات في اجتماعها هذه المرة . اذ ورد في صحيفة الدستور الاردنية ، انه تقرر الاهتمام « باحتياجات المجالس البلدية والقروية في الضفة الغربية ، وزيادة الاهتمام بالقضايا الاقتصادية لمواطني الضفة الغربية والتي نجمت عن الاحتلال . كما تقرر اعفاء جميع الشاحنات التي تنتقل بين ضفتي المملكة من كافة الرسوم المترتبة عليها منذ عام ١٩٦٧ وحتى زوال الاحتلال » . وذكرت « الدستور » على لسان وزير المالية الذي حضر اجتماعات اللجنة ، انه اتخذت عدة قرارات « تتعلق بدعم اخوتنا في الضفة الغربية » ، وأوضح ان من بينها استئناف دفع الرواتب لجميع الموظفين ، وكذلك زيادة رواتب الموظفين الذين يتناولون « راتبا واحدا [؟!] » بنسبة ٥٠٪ من رواتبهم الاساسية . وقال ان الرواتب والزيادة سيباشر دفعها ابتداء من مطلع الشهر القادم [شباط] حيث سيتم اقرار مشروع موازنة الدولة للعام ١٩٧٤(٤٥).

هكذا اذن ، جاء الاهتمام الاردني بالمصالح الاقتصادية للضفة الغربية ، مشيرا الى فشل سياساته ، على الصعيدين العربي والفلسطيني ، في تحقيق اية انجازات ملموسة، تقوي من مركزه التفاوضي على المستقبل السياسي للضفة الغربية .

ويبقى السؤال قائما : هل كان هذا الخيار مفتوحا بحق أمام النظام الاردني ؟ وبمعنى آخر : هل كانت يد النظام مطلقة في لعب ورقة العلاقات الاقتصادية مع الضفة الغربية ؟

ان كل ما جرى بشأنه على هذا الصعيد ، هو ابداء النظام الاردني لاهتمامات عملية وعلنية ، لتنمية علاقاته الاقتصادية بالبرجوازية التجارية ــ الصناعية بالضفة الغربية . وقد جاء هذا الاهتمام العلني كردة فعل لحالة الانحياز العلني ، ايضا ، لبرنامج منظمة التحرير الفلسطينية ، من قبل جماهير الضفة المحتلة ، عقب صدور قرارات قمة الجزائر التي كرست اهم واخطر احباط سياسي للنظام بعد حرب تشرين ، وعقب فشل الحكومة الاردنية ، خلال المرحلة الاولى من مؤتمر جنيف ، في تثبيت مبدأ وجوب « فصل القوات » الاردنية ــ الاسرائيلية ، على غرار ما كان يحدث على الجبهة المصرية ، وما كان منويا عمله على الجبهة السورية . لذلك فقد اتسم المنحى الجديد للسياسة الاردنية تجاه الضفة الغربية ، في هذه الفترة ، بالتركيز على الخيارات الاقتصادية المتاحة أمامه . الا أن تطور الاحداث السياسية ، لم يمهل النظام الوقت الكافي للعب ورقته الاقتصادية ــ السياسية هذه . ففي غمرة التوجه العلني للنظام نحو الضفة الغربية ، وحبس خطواته السياسية على الصعيدين العربي والدولي ، وقع التمرد العسكري في الجيش الاردني ، مرتديا طابع التذمر من الاوضاع الاقتصادية المحلية . وبالرغم من أن ملابسات حادث التمرد هذا غير معروفة بالضبط ، الا ان « اردنية » المطالب للمتمردين ، المدعومة من قبل الاتجاهات الاقليمية في القصر(٤٦)، تعطي فكرة صحيحة حول محدودية قدرة النظام على مواصلة لعب ورقته الاقتصادية ــ السياسية تلك ، على صعيد العلاقة مع الضفة الغربية . وأبرز دليل على ذلك ، قيام وفد يمثل المصالح التجارية لبرجوازيي الضفة الغربية بزيارة عمان ، بعد حوالي اسبوعين من اخماد التمرد العسكري الذي وقع في أوائل شباط (فبراير) ١٩٧٤ ، دون حصوله على أكثر من **وعد** لحل المسائل المعلقة مع النظام الاردني ، والمتصلة مباشرة بمصالح البرجوازية التجارية في الضفة الغربية . فقد اجتمع الوفد المكون من سبعة عشر عضوا ، يمثلون البلديات وغرف التجارة واللجنة الزراعية العليا بالضفة الغربية ، مع وزير الاقتصاد الاردني لبحث المطالب التي تقدم بها الوفد ، وأبرزها المواضيع المتعلقة بادخال وتصدير منتوجات الضفة الغربية وتوزيع حصيلة الصندوق الذي خصص ريعه لصالح مزارعي الضفة الغربية(٤٧)، وتقديم

المساعدات الممكنة لهم . وصرح وزير الاقتصاد اثر الاجتماع ، بأن وزارته « **وعدت بدراسة الطلبات** بالتعاون مع المكتب التنفيذي لشؤون الارض المحتلة ومع الجهات الرسمية الاخرى كوزارة المالية والجمارك ، وانها ستقوم بتنفيذ الممكن من هذه الطلبات تمشيا مع سياسة الدولة . . . »(٤٨) . واجتمع الوفد مرة اخرى بوزير الزراعة . الا ان الاجتماع هذا لم يسفر عن اكثر مما اسفر عنه الاجتماع السابق مع وزير الاقتصاد . فقد « **وعد** الوزير اعضاء الوفد بالعمل على تسهيل تصدير منتوجات الضفة الى الاردن والدول الشقيقة »(٤٩) .

وهكذا ، فان حركة التمرد العسكري في الجيش الاردني ، قد جاءت لتشير الى عدم انتظام آلية الحركة الداخلية للنظام ، وبالتالي لتضع قيدا جديدا وثقيلا على حركته السياسية الخارجية . وقد اتضح ذلك ، طوال الفترة القصيرة اللاحقة، من خلال ارتداد النظام على نفسه لمعالجة الاثار الناجمة عن حادث التمرد . فكان انصرافه الى تحسين الاوضاع المعاشية للجيش وللمواطنين عن طريق جملة من التدابير المالية والتجارية (مثل زيادة بدل غلاء المعيشة واستيراد المواد التموينية المفقودة) ، مؤشرا جديدا على محدودية الخيارات المفتوحة أمام النظام ، وضعف فاعليته السياسية على الصعيد الخارجي .

[٣]

البناء الاردني فوق رمال الموقف الاسرائيلي :

امام التقدم الحثيث الذي احرزته منظمة التحرير الفلسطينية على الصعيد السياسي العربي ، عقب قمة الجزائر ، ومحدودية قدرة النظام الاردني على الحركة السياسية في الضفة الغربية ، تقدم النظام على هامش المناورة الضيق مع الموقف الاسرائيلي . وجاء توقيته الخطوة الاولى على هذا الصعيد ، لتشير بتلخيص شديد ، الى صعوبة تعامله مع الخيارات الاخرى ، وعدم قدرته على انجاز تقدم في المجالين ، العربي والفلسطيني .

فبعد أن انتهت مطالبات النظام الاردني بفك «التحام» القوات الاردنية ــ الاسرائيلية، خلال مؤتمر جنيف وبعده ، دون أن تثير اهتماما جديا وعمليا لدى اي من الاطراف المعنية ، وردت الاشارة الاولى عن قيام اتصالات أردنية ــ اسرائيلية مباشرة ، من أربع صحف اسرائيلية ، في أواخر شهر كانون الثاني (يناير) ١٩٧٤ . فقد ذكرت ذلك كل من صحيفة معاريف ، يدعوت احرونوت ، هآرتس ودفار(٥٠) . فقد قالت صحيفة دافار « ان اتصالات على أعلى المستويات جرت مؤخرا بين اسرائيل والاردن من أجل استيضاح امكانات اجراء محادثات رسمية بين الدولتين ، بموازاة محادثات فصل القوات بين اسرائيل ومصر ، وبين اسرائيل وسوريا ، من خلال معرفة ان البحث بين اسرائيل والاردن سيتناول مواضيع مختلفة »(٥١) . وبالرغم من نفي المصادر الرسمية الاسرائيلية لوجود تلك الاتصالات مع الاردن ، اكدت صحيفة هآرتس مرة اخرى وجود هذه الاتصالات . فقد علقت الصحيفة على نفي اسرائيل ذلك بقولها : « ان النفي الواهي الذي صدر عن القدس للانباء الموثوقة عن تجدد الاتصالات الاردنية ــ الاسرائيلية بشأن فصل القوات ، يقوي الرأي القائل بأن المفاوضات في ذروتها » . وذكرت الصحيفة الاسرائيلية ان الامر لا يتعلق ببيغال الون « بأنه التقى في الماضي مع الملك حسين فحسب، وانما هناك شائعات تقول ان موشيه ديان ايضا ، الذي كان يرفض الى الان اقتراحات اللقاء مع الاردنيين ، قد غير موقفه » . وأضافت « هآرتس » في معرض تأكيدها لصحة النبأ : « لم تكن مصادفة ان كرس مناحم بيجن قسما وافرا من خطابه عن فصل القوات

على الجبهة المصرية ، لرفض فكرة الانسحاب من الحدود الاردنية بالذات . . . ومفهوم لماذا طلب في هذا السياق ، الامتناع عن ممارسة أية دبلوماسية سرية »(٥٢) .

الاطار العام للاتصالات :

تجمع البيانات والتصريحات الرسمية الاسرائيلية ، على ان الاردن هو الشريك في أية مفاوضات مقبلة مع اسرائيل . وبذلك ظلت الحكومة الاسرائيلية منسجمة مع خطها السياسي العام ، الذي انتهجته ازاء هذه المسألة طوال الفترة السابقة على حرب تشرين .

غير أنه بفضل الواقع المادي والسياسي الناجم عن حرب تشرين ، وجدت اسرائيل نفسها مدعوة لاعادة النظر في قضية التسوية السياسية المؤجلة من جانبها مع الاردن . وتحت ضغط الوقائع المادية والسياسية نفسها ، وجدت اسرائيل ان عملية تأجيل التسوية مع الاردن ، قد لبت موضوعيا الفرصة لبروز عناصر فلسطينية جديدة لا تخدم الحل الاردني المقبول بتحفظ من جانب اسرائيل ، ونعني به مشروع المملكة العربية المتحدة .

من هنا ، نستطيع ان نفهم الاطار العام للاتصالات الاردنية ـ الاسرائيلية في الفترة التالية لانعقاد المرحلة الاولى من مؤتمر جنيف ، بأنها محاولة من الطرفين لجس النبض أولا والتعرف على البدائل والخيارات المحتملة لكل منهما . وقد أكدت هذا الفهم صحيفة « هآرتس » الاسرائيلية ، في معرض اشارتها لتلك الاتصالات ، بقولها : « وفي المقابلتين جرت كما يبدو محادثات استطلاعية غير ملزمة ، بهدف اختبار الفوارق بين موقفي اسرائيل والاردن ، بشأن امكان فصل القوات والتسوية الشاملة ، وما اذا كان بالامكان سد الفجوة »(٥٣) . وعلى ذلك فان هذه الاتصالات قد جرت ضمن محاولة لـ « سد الفجوة » القائمة بالفعل بين موقف كل من اسرائيل والاردن . وفي محاولتنا للتعرف على مدى « الفجوة » هذه ، واختبار امكانية سدها ، فان ذلك يستلزم بالضرورة التعرف على المحددات الاساسية لكلا الموقفين .

ففي **الجانب الاسرائيلي** ، يراوح الموقف السياسي ازاء الضفة الغربية وامكانية التسوية مع الاردن ، ضمن عدد من التحديدات الاسرائيلية ، التي لم تتبدل رسميا برغم ضغط الواقع الجديد الناجم عن حرب تشرين . وهي :

١ ـ منظمة التحرير الفلسطينية ليست طرفا في أية مفاوضات مقبلة داخل اطار مؤتمر جنيف . وقد عبرت اسرائيل عن موقفها هذا بوضوح شديد في مختلف المناسبات . وكان آخر تحديد رسمي وملزم للحكومة الاسرائيلية بهذا الموقف ، البيان الذي قدمته حكومة اسحاق رابين للكنيست ونالت بموجبه الثقة البرلمانية . فقد ورد في ذلك البيان : « وترفض اسرائيل دعوة ممثلين عن منظمات التخريب والارهاب كمشتركين او كمراقبين [في مؤتمر جنيف] ، ولن تجري حكومة اسرائيل مفاوضات مع منظمات الارهاب ، التي هدفها المعلن تدمير دولة اسرائيل »(٥٤) .

٢ ـ الدولة الفلسطينية محل رفض بات من قبل الحكومة الاسرائيلية . ففي البرنامج السياسي ـ الانتخابي ، الذي تقدم به حزب العمل والتجمع العمالي الحاكم لخوض انتخابات الكنيست الثامنة ، في نهاية العام ١٩٧٣ ، تم الالتزام بشكل واضح بهذا المبدأ كمركن اساسي في البناء السياسي للتسوية مع الاردن . وفي الفترة الاخيرة اعادت حكومة رابين التزامها به ، في البيان الذي تقدمت به لنيل الثقة من الكنيست(٥٥) .

٣ ـ التنازل عن الضفة الغربية ، يعقب عملية استفتاء عام تجريه الحكومة

الاسرائيلية . وقد ادخل هذا البند في التزام الحكومة السابقة ، بفعل تحفظ احد شركائها السابقين في الحكم ، وهو الحزب الديني القومي ، على البرنامج الحكومي الذي يشير بوضوح الى امكانية الانسحاب من الضفة الغربية . وقد أعادت حكومة رابين مرة اخرى التزامها بهذا البند ، على أمل ان يدخل الحزب الديني القومي ، الائتلاف الحكومي مرة اخرى ، مما سيعطي الحكومة قدرة على العمل والمناورة السياسية ، من خلال قاعدة برلمانية أوسع(٥٦) .

أما في الجانب الاردني ، فان المقاطع الرئيسية المحددة للتسوية السياسية على صعيد الضفة الغربية ، تتلخص فيما يلي :

١ ــ الحكم الاردني هو الذي فقد الضفة الغربية في حرب العام ١٩٦٧ وهو المسؤول عن عودتها الى الحظيرة العربية . ويعزز هذا الطرح الاردني ، قرار مجلس الامن الدولي رقم ٢٤٢ الذي يشكل القاعدة العامة لتسوية الصراع العربي ــ الاسرائيلي ، والذي ينص على ان الاردن هو المعني مباشرة بجزء من الاراضي العربية المحتلة ، الا وهي الضفة الغربية .

٢ ــ منظمة التحرير الفلسطينية غير المشمولة بقرار مجلس الامن الدولي رقم ٢٤٢ ، تستطيع المشاركة في مرحلة من مراحل التسوية ضمن نطاق مؤتمر جنيف ، على أساس المطالبة بالحقوق « الاخرى » للشعب الفلسطيني ، الواقعة خارج نطاق المسؤوليات الاردنية في هذا الصدد ، والمحددة بقرار مجلس الامن المذكور . وقد حدد الملك حسين ذلك في خطابه الشهير في الاول من ايار (مايو) الماضي كما يلي : « ويستطيع وفد المنظمة ان يطالب بالحقوق الشرعية لشعب فلسطين التي نصت عليها قرارات الامم المتحدة على مدى القضية الفلسطينية والتي تتعدى صلاحياتنا ومسؤولياتنا المحددة في نطاق قرار مجلس الامن ٢٤٢ »(٥٧) .

٣ ــ مشروع « المملكة العربية المتحدة » الذي جرى الاعلان عنه في آذار (مارس) ١٩٧٢ ، والذي لم يرد في اي من تصريحات المسؤولين الاردنيين طوال الفترة التالية على حرب تشرين ، هو التجسيد العلني لنزوع الاماني الوطنية الفلسطينية نحو بناء كيان ذاتي خاص بها . ولا تعتبر الخيارات التي حددها الملك حسين للفلسطينيين بعد حرب تشرين ، أكثر من تعديل مقترح لمشروع المملكة العربية ذاته(٥٨) .

اي ان هذا المحدد الذي يعتبر مشروع المملكة المتحدة قاعدته الاساسية ، يمثل حلا اردنيا خاصا ، يستجيب في آن معا لكل من التحديدات الاسرائيلية الممثلة في رفض قيام كيان فلسطيني مستقل ، وللدور الاردني المناط به أصلا ، ونعني به مواصلة تغييب الدور الخاص للشعب الفلسطيني ومصادرة هويته الوطنية الخاصة .

في ضوء التحديدات العامة السابقة لموقف كل من اسرائيل والاردن ، فان الاتصالات التي جرت لـ « سد الفجوة » ، بحسب التعبير الاسرائيلي ، تنحصر ضمن اطار « اختبار الفوارق » بين موقفي الطرفين ، وفحص امكانية التوصل الى تسوية لفك « ارتباط » القوات بين الجانبين ، في ضوء المعايير الاساسية التي يلتزم بها كل طرف ازاء الاخر ، وفي ضوء المصلحة المشتركة الثابتة ، في استبعاد وجود طرف ثالث في التسوية، ينازعهما بقوة على صياغة المستقبل السياسي لمصير وأرض الشعب الفلسطيني . ومع ذلك فان مصلحة كل من اسرائيل والحكم الاردني « لسد الفجوة » القائمة ، لم تشكل ضغطا متساويا في الثقل على موقف كل من الطرفين . فبينما تمتلك اسرائيل بيدها ورقة الارض فان الحكم الاردني لم يتملك في يده أكثر من التلويح بخطر كف يده عن الضفة الغربية ، واضطرار اسرائيل ، بالتالي ، الى التنـــازل عن الارض للطرف الفلسطيني الذي تلتزم

اسرائيل أصلا بعدم الدخول معه في مفاوضات . وباستعراض سريع للاخبار القليلة والمتفرقة التي صدرت عن مصادر مختلفة حول تلك الاتصالات الهادفة ، من جانب الحكم الاردني ، الى اجراء فك « الارتباط » بين القوات الاردنية والاسرائيلية ، نجد ان التلويح الاردني بمخاطر كف يده عن الضفة الغربية لم يستطع انتزاع استجابة اسرائيلية عملية، وذلك لاسباب متعددة ، بعضها يتعلق بالموقف الفلسطيني نفسه ، الذي لم يحسم رسميا موقفه وبالتالي وضعه في عملية التسوية حتى صدور قرارات المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الثانية عشرة . ولا يعني ذلك ان الحسم الفلسطيني، داخليا ، في هذه المسألة، كان كفيلا بنقل الموقف الاسرائيلي الى موقف اكثر عملية بالنسبة الى المطلب الاردني الخاص بفك « الارتباط » ، الا ان التردد الفلسطيني ساعد ، بالرغم من الانجازات التي تحققت على الصعيدين العربي والدولي، في ابقاء التلويح الاردني بمخاطر تأجيل التسوية مع الاردن ، دون حد الاستجابة العملية له في تلك المرحلة . فبعد ان ذكرت عدة صحف اسرائيلية قيام اتصالات اردنية ــ اسرائيلية مباشرة ، نقلت وكالة الانبـــاء الاميركية الاسوشيتدبرس عن « مصادر حسنة الاطلاع في عمان » ، ان الاردن « أرسل بهدوء الى اسرائيل ، اقتراحا مفصلا لاجراء انسحاب تمهيدي لقوات الطرفين على طول نهـــر الاردن » . وقالت تلك المصادر انه تم تسليم خرائط « مفصلة عن رأي عمان في موضوع انسحاب اسرائيل من نهر الاردن » الى وزير الخارجية الاميركي هنري كيسنجر ، خلال اجتماعه بالملك حسين في العقبة بتاريخ ١٩ كانون الثاني (يناير) ١٩٧٤(٥٩).

ومن الواضح أن ما تضمنه نبأ الوكالة الاميركية لم يكن في الفراغ . فقد ذكر الملك حسين بعد ذلك ، في خطاب القاه في الديوان الملكي أمام عدد من كبار رجال الحكم ، انه مستعد لاجراء « بعض التعديلات المتقابلة » في خط وقف اطلاق النار مع اسرائيل ، كما طالب بفصل القوات على نهر الاردن « الى اقصى مسافة ممكنة »(٦٠).

واذا أضفنا هذه الانباء الى ما سبق ان أوردته الصحف الاسرائيلية ذاتها حول قيام اتصال مباشر ، او عن طريق طرف ثالث ، بين اسرائيل والحكم الاردني ، اتضح لنا عدد من الحقائق المتصلة بموقف الطرفين ازاء مستقبل الضفة الغربية ، حالت في تلك البرهة التاريخية المحددة ، دون الوصول الى نتائج ملموسة عبر تلك الاتصالات .

١ ــ ان التزام اسرائيل رسميا بالاردن كشريك لهـــا في المفاوضات حول مستقبل الضفة الغربية ، لا يعدو كونه ابداء لدرجة عالية من الاستعداد للتفاوض مع الاردن بالشروط الاسرائيلية المعلنة ، وبالتالي ظلت المسافة بين تحديد الموقف رسميا من مسألة « الشريك » ، وبين بته عمليا ، تتسع لعدد من ردود الفعل المحلية والدولية ، وقدر من الالتزامات العملية ، تقرر سلفا صيغة التسوية السياسية في كل ما يتعلق بالموضوع الفلسطيني وتحفر المجرى الرئيسي لها ، مع ما يتبع ذلك من مضاعفات غير منظورة ، تضيف أعباء جديدة على السياسة الخارجية الاسرائيلية .

٢ ــ ان تطابق الموقفين ، الاسرائيلي والاردني ، حيـــال رفض الوجود الوطنـــي الفلسطيني المستقل على جزء من الارض الفلسطينية ، لم يقلل من مدى « الفجوة » بين الموقفين التي ظلت تتسع هي الاخرى ــ من الجانب الاسرائيلي ــ لعدد من المراهنات والبدائل التي تقيد التصرف الاسرائيلي على صعيد الضفـــة الغربية . ويأتي التـــزام الحكومة الاسرائيلية ، بضرورة اجراء استفتاء شعبي قبل الاقدام على تنازل محسوس من الضفة الغربية ، في طليعة ما يثقل الحركة السياسية الاسرائيلية على هذا الصعيد . كما ان طغيان ما اصطلح على تسميته اسرائيليا بـ « الموجة الفلسطينية » على الرأي

العام والمؤسسات السياسية الاسرائيلية ، اضاف قيدا آخر على حرية التصرف العملي ازاء هذه المسألة .

٣ ــ ان أوراق الضغط التي يمتلكها الحكم الاردني في مواجهة اسرائيل ، والمتمثلة في امكانية اضطراره لنفض يده من مسألة الضفة الغربية وحلول منظمة التحرير محله كشريك في المفاوضات ، لم تكن لتوازي أوراق الضغط التي تمتلكها اسرائيل في مواجهته، والمتمثلة في عدم استجابة قطاع كبير من الرأي العام الاسرائيلي لفكرة الانسحاب من الضفة الغربية ، وتعقيدات الوضع الحكومي و« الامني » الذي يترتب على مسألة الانسحاب .

٤ ــ ان الفهم الاسرائيلي لموضوعة « فك الارتباط » على نهر الاردن ، ينحصر ضمن دائرة من الترتيبات السياسية والادارية ، بينما الفهم الاردني لها يتعدى ذلك الى انسحاب مادي للقوات الاسرائيلية من الضفة الغربية « الى أقصى مسافة ممكنة » ، كما عبر عن ذلك الملك حسين . وقد ترجم الفهم الاسرائيلي هذا ، ييغال آلون بقوله في وقت سابق أمام الكنيست : « ان النموذج المصري لفصل القوات لا يلائم الوضع على الحدود الاردنية » . وأضاف الون : « ليس هناك مكان لجيش الامم المتحدة على هذه الحدود ، وانه ليست هناك مشكلة فصل قوات لعدم وجود قوات عليها اصلا ، وان المقصود بذلك هو محادثات »(٦١). وقد فسرت صحيفة دافار الاسرائيلية في حينه ، تصريحات آلون بقولها : « وبناء على ذلك تعتقد المصادر في القدس ، ان المواضيع التي يمكن التحدث بها بين اسرائيل والاردن ، لا تتضمن تحريك قوات عسكرية ، وانما تشمل نقل صلاحيات ادارية وجسور مفتوحة أكثر »(٦٢).

على هذا الاساس اذن ، وانطلاقا من تقاطعات هامة وتعارضات راهنة ، في موقف كل من الطرفين ، انتهت مرحلة جس النبض واختبار البدائل المختلفة ، دون الوصول الى نتائج عملية ملموسة في تلك الفترة . غير ان ادراك الحكم الاردني لاهمية وضع يده على جزء من الارض الفلسطينية ، عبر اتفاقية « فك ارتباط » ، بما يستتبع ذلك من اضافات جديدة لعناصر مادية في موقفه ، جعله يواصل عمله السياسي مختبرا كافة الامكانات وكل الفرص السانحة .

وهكذا ، تأسيسا على خاتمة الاتصالات الاردنية ــ الاسرائيلية تلك ، وفي جو من التوجس والقلق تجاه الموقف الاميركي(٦٣)، قام الملك حسين في أواسط آذار (مارس) الماضي بزيارته الاولى الى واشنطن ، تلك الزيارة التي قطعتها قبل ان تبدأ ، احداث التمرد العسكري في الجيش الاردني التي وقعت في أوائل شباط (فبراير) الماضي . وبالرغم من الاهمية البالغة التي علقت على تلك الزيارة ، والاحاديث الصحفية التي تناولتها باسهاب ، فانه بالقياس الى النتائج المعلنة ، لا يمكن القول بأن زيارة الملك هذه، كانت نقلة ذات أهمية خاصة في رحلة العمل السياسي الاردني الطويلة ، لقطف جانب من ثمار حرب تشرين الوطنية . فالبيان الاميركي ــ الاردني المشترك ، لم يشر الى الموضوع الذي كان من المقدر له أن يستأثر بالقسط الاهم من محادثات الملك حسين مع المسؤولين الاميركيين ، ونعني بذلك دعم موقف الاردن الداعي الى تحقيق « فك ارتباط » القوات الاردنية ــ الاسرائيلية على نهر الاردن(٦٤). ومع ذلك يمكن القول ، ان البيان الاميركي ــ الاردني المشترك ، بما تضمنه من وعود بمواصلة تقديم العون العسكري والاقتصادي للحكم الاردني ، قد أسهم في وضع حد لتخوفات الملك ازاء الموقف الاميركي ، التي عبر عنها في أكثر من مناسبة . ويعتبر الامر هذا في حد ذاته ، متغيرا جديدا لصالح الموقف الاردني ، ساهم عبر اطمئنان الحكم الى استمرارية دوره التاريخي في المخطط الامبريالي

للمنطقة ، في اضافة حيوية وقدرة على المرونة والثبات في تعامله مع مختلف الوقائع وأطراف الصراع في المنطقة . ويمكن ملاحظة ذلك في البيان الختامي الذي أعقب زيارة الملك حسين للقاهرة في أوائل نيسان (ابريل) الماضي . اذ أن التحليلات الصحفية وما رشحت به مصادر المعلومات الاميركية ، في الفترة القصيرة السابقة على زيارة الملك لكل من واشنطن والقاهرة ، تنبأت بقرب تخليه عن الضفة الغربية(٦٥). الا أن ما تضمنه البيان المصري — الاردني ذاك ، جاء يشير الى العكس ، مبرزا قوة الدفع الجديدة التي حلت بالموقف الاردني . فمن خلال الفقرة الخاصة بالموضوع الفلسطيني اتضح ان الملك حسين لم يغير في مواقفه المعلنة السابقة شيئا ، وانه استطاع مرة أخرى ان يعلق اجوبته حيال كافة المسائل الخلافية ، التي ترتبت على خروج الحكم الاردني عن اجماع مؤتمر قمة الجزائر الذي اعتبر منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني(٦٦).

وعلى هذا الاساس ، يمكن القول أن المطاف الطويل والمضني للتحرك السياسي الاردني بعد تشرين ، قد استطاع في أعقاب زيارة الملك حسين لكل من واشنطن والقاهرة ، تغطية بعض تخلفه عن المشاركة الفعلية في الحرب ، وبالتالي تقدمه خطوة مهمة الى الامام ، على طريق المشاركة في ادارة دفة التسوية السياسية وقطف ثمارها السياسية الخاصة به . ويعود ذلك بدرجة أساسية الى فقدان حرب تشرين لبعض زخمها السياسي ، ذلك الزخم الذي وضع الحكم الاردني طوال الفترة السابقة في دائرة الظل وفي موقع الدفاع عن النفس ، لعدم اشتراكه في الحرب . وترتيبا على ذلك ، فان الحكم الاردني سوف يواصل احراز المزيد من الانجازات على حساب الشعب الفلسطيني ، باستمرار تأجيل التسوية السياسية ، وتطويع اسرائيل والامبريالية الاميركية لنتائج حرب تشرين الوطنية .

---

١ — وصف الرئيس السوري حافظ الاسد المساهمة الاردنية بالمعركة على الجبهة السورية بقوله ، ان الاردن رفض باصرار فتح جبهته مع اسرائيل رغم الظروف المؤاتية لذلك « وانه قام بارسال تلك القوات الى الاراضي السورية من قبيل رفع العتب ليس الا » . (مجلة **الصياد** اللبنانية ، ١٩٧٤/٣/٥) .

٢ — بعد ان القى الرئيس السادات خطابه الشهير يوم ١٩٧٣/١٠/١٦ ، داعيا فيه الى وقف اطلاق النار على اساس التزام اسرائيل بالانسحاب الفوري والكامل من الاراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧ ، وعودة الحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني ، عقد الملك حسين مؤتمرا صحفيا على عجل ، قال فيه « **اننا نعتبر موقفنا جزءا لا يتجزأ من الموقف العربي العام** . وعندما يكون الامر متعلقا بالقضية الفلسطينية وحقوق أهلنا هناك ، فنحن معنيون مباشرة .. » (جريدة **الدستور** الاردنية ، ١٩٧٣/١٠/١٨) .

٣ — نقلا عن جريدة **الانوار** اللبنانية، «**الدستور**»، ١٩٧٣/١١/٦ .

٤ — نقلا عن « **الانوار** »، « **الدستور** » ، ١١/٧/ ١٩٧٣ .

٥ — « **الدستور** » ، ١٩٧٣/١١/٢٣ .

٦ — قال بهجت التلهوني رئيس الديوان الملكي في حديث له مع مجلة **العروبة** القطرية « ان الاردن يعتبر الامة العربية بأسرها مسؤولة عن تمثيل الشعب الفلسطيني ، فهو يعتبر كل دولة عربية تمثل القضية الفلسطينية والدفاع عن حقوق الشعب الفلسطيني حتى يتمكن من استرداد حقوقه وتحرير ارضه ويختار الممثل الحقيقي لارادته المستقلة » ، (**الدستور**) ، ١٢/١٦/ ١٩٧٣ .

٧ — في مقابلة له مع صحيفة **لوموند** الفرنسية قال الملك حسين : « كيف يمكن للمؤتمر ان يحتكر قضية التمثيل ويبت فيها في الوقت الذي لم يعبر فيه الشعب الفلسطيني عن ارادته ... » (**الدستور** ، ١٩٧٣/١٢/١١) .

٨ — « **الدستور** » ، ١٩٧٣/١١/٢٧ .

٩ ــ « **الدستور** » ، ١٩٧٣/١١/٢٨ .
١٠ ــ نشرت جريدة **النهار** اللبنانية النص الحرفي لقرارات مؤتمر القمة في عددها الصادر يوم ١٩٧٣/١٢/٤ .
١١ ــ صحيفة **الشعب المقدسية**، ١٩٧٣/١٢/٢٥.
١٢ ــ « **الدستور** » ، ١٩٧٣/١٢/٢٤ .
١٣ ــ « **الدستور** » ، ١٩٧٣/١٢/٢٤ .
١٤ ــ **المصدر نفسه** .
١٥ ــ « **الدستور** » ، ١٩٧٣/١٢/٢ .
١٦ ــ صحيفة **دافار الاسرائيلية** ، ١٩٧٣/١٢/٢٨ .
١٧ ــ « **دافار** » ، ١٩٧٣/١٢/٢٧ .
١٨ ــ نقلا عن مجلة **العروبة** القطرية، «**الدستور**» ١٩٧٣/١٢/١٦ .
١٩ ــ نقلا عن مجلة **الديار** اللبنانية، «**الدستور**»، ١٩٧٣/١٢/٢٥ .
٢٠ ــ « **الدستور** » ، ١٩٧٤/١٢/٣٠ .
٢١ ــ « **الدستور** » ، ١٩٧٣/١٢/٢٥ .
٢٢ ــ جريدة **المحرر اللبنانية** ، ١٩٧٣/١/٧ .
٢٣ ــ جريدة **النهار** اللبنانية ، ١٩٧٤/٤/١٨ . وزع المقابلة مكتب المعلومات الاميركي في بيروت .
٢٤ ــ كتب محرر الشؤون العربية في « **النهار** » قائلا : « للمرة الاولى تتعرض العلاقات الاردنية ــ الاميركية لخضة خطيرة ، برغم حرص الطرفين على نفي وجود أي خلاف . وقد بدأ الاهتزاز في حبل العلاقات بين واشنطن وعمان مع حدوث التمرد في بعض وحدات الجيش الاردني يوم الاحد ٣ شباط . ويحاول المسؤولون في الاردن من جهة ، والقائم باعمال السفارة الاميركية السيد بيار غراهام من جهة اخرى ، تكثيف الاتصالات بينهم للحد من تحول التفاهم الى جفاء قد يتدهور الى الاسوأ ... » (**النهار** ، ١٨/ ١٩٧٤/١٢) .
٢٥ ــ « **الدستور** » ، ١٩٧٣/١٢/٢٥ .
٢٦ ــ « **الدستور** » ، ١٩٧٤/١٢/١٨ .
٢٧ ــ « **الدستور** » ، ١٩٧٤/٢/٧ .
٢٨ ــ « **الشعب** » ، ١٩٧٤/٣/٥ .
٢٩ ــ « **الدستور** » ، ١٩٧٤/٢/٧ .
٣٠ ــ « **الشعب** » ، ١٩٧٤/٢/٢٧ .
٣١ ــ « **القدس** » ، ١٩٧٤/٣/١٣ .
٣٢ ــ « **الشعب** » ، ١٩٧٤/٤/١٩ .
٣٣ ــ صحيفة **هآرتس** الاسرائيلية ، ١١/١٥/ ١٩٧٣ .
٣٣ ــ « **هآرتس** » ، ١٩٧٣/١١/٢٨ .
٣٤ ــ « **الدستور** » ، ١٩٧٣/١١/٢٩ .
٣٥ ــ جاء في بيان الهيئة الاسلامية ، انها من « موقع حرصها وايمانها وشعورها بمسؤوليتها التي اضطلعت بها منذ تشكيلها بعد الاحتلال مباشرة [كان يطلق عليها اسم : المجلس الاسلامي الاعلى] تؤكد تأييدها للاجماع العربي والمواقف المشرفة المتضامنة التي تجلت في مواقف واعمال الشعوب العربية ... وتعلن تأييدها لمقررات مؤتمر القمة العربي في الجزائر الذي جسد وحدة الامة العربية وحرصها على شعب وتراث الامة ومقدساتها وفي مقدمتها القدس »، (جريدة **الاتحاد** ، حيفا ، ١٩٧٣/١٢/٧) .
٣٦ ــ « **الدستور** » ، ١٩٧٣/١٢/١٠ .
٣٧ ــ « **شؤون فلسطينية** » ، عدد ٣٢ . الضفة الغربية : احتلال ، مقاومة ، نظرة الى المستقبل (حديث مع عدد من المبعدين) .
٣٨ ــ « **مؤشرات على الطريق** » . كتيب للجبهة الوطنية الفلسطينية . نشرت بعض فقراته جريدة **الانوار** اللبنانية ، ١٩٧٤/٢/٥ .
٣٩ ــ جريدة **معاريف** الاسرائيلية، ١٩٧٤/١١/٢٣.
٤٠ ــ جريدة **دافار** الاسرائيلية ، ١٩٧٤/١١/٢٨.
٤١ ــ « **معاريف** » ، ١٩٧٣/١١/٢١ .
٤٢ ــ « **الدستور** » ، ١٩٧٣/١٢/٦ . نقلا عن جريدة **معاريف** الاسرائيلية .
٤٣ ــ شكلت « اللجنة العليا لشؤون الارض المحتلة » في اواخر العام ١٩٧٢ ، بقرار ملكي على النحو التالي : رئيس الوزراء ووزير الدفاع ، وزير البلاط ، وزير الانشاء والتعمير ، وزير الخارجية ، وزير الدولة لشؤون رئاسة الوزراء ، وزير الداخلية للشؤون البلدية والقروية ، وزير الثقافة والاعلام ، وزير الثقافة والاعلام ، وزير الاقتصاد الوطني ، وزير الداخلية ، وزير التربية والتعليم ، وزير الشؤون الاجتماعية والعمل ، وزير المالية ، كبير امناء الملك ، مدير المخابرات العامة ، مدير الامن العام ، ممثل عن القيادة العامة للقوات المسلحة الاردنية ، المستشار العسكري لرئاسة الوزراء . عبد الحميد ، عيسى. ست

سنوات من سياسة الجسور المفتوحة ، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الابحاث، ص١٩٥).

٤٤ ــ « **الدستور** » ، ١٩٧٤/١/١٠ .

٤٥ ــ **المصدر نفسه** .

٤٦ ــ راجع الملف رقم ١١٥ من ملفات مركز الابحاث ، منظمة التحرير الفلسطينية ، حول أحداث التمرد في الجيش الاردني .

٤٧ ــ تتكون حصيلة هذا الصندوق من ضريبة الـ ١٢٪ على منتوجات المناطق المحتلة المصدرة عبر الجسور المفتوحة والتي فرضها النظام الاردني عليها في شهر كانون الاول (ديسمبر) ١٩٧٢ ، ثم جرى تخصيص حصيلتها لتمويل صندوق خاص انشيء « لدعم » المزارعين بالمناطق المحتلة ، توزع امواله بمعرفة الحكومة الاردنية . لمزيد من التفاصيل راجع كتابنا « ست سنوات من سياسة الجسور المفتوحة » ، ص ٣٧ ، **مصدر سابق** .

٤٨ ــ « **الدستور** » ، ١٩٧٤/٢/٢٠ .

٤٩ ــ « **الدستور** » ، ١٩٧٤/٢/٢١ .

٥٠ ــ « **النهار** » ، ١٩٧٤/١/٢٥ .

٥١ ــ « **دافار** » ، ١٩٧٤/١/٢٤ .

٥٢ ــ « **هآرتس** » ، ١٩٧٤/١/٢٨ .

٥٣ ــ « **هارتس** » ، ١٩٧٤/٣/١٤ .

٥٤ ــ « **معاريف** » ، ١٩٧٤/٦/٤ .

٥٥ ــ **المصدر نفسه** .

٥٦ ــ **المصدر نفسه** .

٥٧ ــ « **الدستور** » ، ١٩٧٤/٥/٢ .

٥٨ ــ « **الدستور** » ، ١٩٧٣/١٢/٢ .

٥٩ ــ « **النهار** » ، ١٩٧٤/٢/٣ .

٦٠ ــ « **الدستور** » ، ١٩٧٤/٢/١٤ .

٦١ ــ « **دافار** » ، ١٩٧٤/١/٢٤ .

٦٢ ــ **المصدر نفسه** .

٦٣ ــ لدى توجيه مراسل صحيفة اللوموند الباريسية سؤالا الى الملك حسين ، عما اذا كان راضيا عن تطور علاقاته مع الولايات المتحدة ، قال المراسل : « دخل الملك حسين في غضب بارد وقال : نحن لا نثق بأحد ولسنا راضين عن موقف أي كان ، ونتخذ مواقفنا حسبما تقضي الحاجة واللحظة . ليس للعلاقات بين الدول أي مظهر دائم ... وعلينا أن نتأقلم مع متطلبات الوقت » . نقلتها جريدة **السياسة** الكويتية في عددها الصادر يوم ١٩٧٣/١٢/١٥ . وفي مقابلة اخرى من موفد جريدة الحوادث اللبنانية الى عمان ، اجاب الملك عن سؤال حول علاقته بأميركا قائلا : « الجو غريب تماما ، هناك شيء غريب في الجو لا يطمئن » . مجلة **الحوادث** اللبنانية ، ١٩٧٤/١/٤ . وذكرت النهار بعد ذلك ايضا ، انه « للمرة الاولى تتعرض العلاقات الاردنية ــ الاميركية لخضة خطيرة برغم حرص الطرفين على نفي وجود أي خلاف ... » «**النهار** » ، ١٩٧٤/٢/١٨ .

٦٤ ــ أكد الملك حسين في مقابلة له مع نيويورك تايمز الاميركية ، ما سبق ان ذكرته « الاسوشيتدبرس » بأنه « اقترح على اسرائيل ان تقوم بسحب قواتها من منطقة وادي الاردن على عمق يتراوح بين ٨ ــ ١٦ كيلومتر ، كمرحلة اولى في تسوية سلمية » . « **النهار** » ، ٣/١٦ ١٩٧٤ .

٦٥ ــ ذكرت وكالة « الاسوشيتدبرس » الاميركية في رسالة لها من عمان ، ان المراقبين السياسيين يعتقدون ان الملك حسين « قد يتخلى قريبا عن الضفة الغربية » ، « **النهار** » ، ١٩٧٤/٢/٢٨ .

٦٦ ــ راجع نص البيان الاردني ــ المصري المشترك الاول في جريدة **الدستور** الاردنية في عددها الصادر يوم ١٩٧٤/٤/٧ .

السياسة الاقتصادية الاسرائيلية في المناطق المحتلة : اسس لامبريالية جديدة

شيلا ريان

الحلقة الاولى

دشن حزيران ١٩٦٧* بداية النهاية لاسرائيل كمغامرة فريدة في الكولونيالية . ففي غضون بضع سنوات ، أعادت العلاقات الاقتصادية مع المناطق العربية المستولى عليها في حرب حزيران وضع اسرائيل ضمن الاشكال الكلاسيكية لقوة كولونيالية . ومع ابتعاد اسرائيل سريعا عن تقاليدها الخاصة ، التي كانت متميزة عن أي مشروع استيطاني آخر ظهر في أوروبا أو أمريكا الشمالية ، فانها تشارك الآن عددا من البلدان الرأسمالية المتقدمة الاخرى في صفة الامبريالية : السعي وراء الارباح في العالم غير الصناعي . وتجني اسرائيل ، مثل القوى الاستيطانية الاخرى ، أرباحا عن طريق فتح أسواق جديدة لبضائعها المصنعة ، واستخراج المواد الخام من المناطق المسيطر عليها ، والاستغلال الشديد لقوى عمل السكان الاصليين .

الكولونيالية الفريدة للصهيونية قبل ١٩٦٧

استولى المزارعون البريطانيون في روديسيا وزارعو المطاط الفرنسيون في الهند الصينية والمستوطنات في الجزائر على مساحات واسعة من الارض واعتمدوا على العمل « الوطني » المنخفض الاجر للقيام بالشغل وجعل استيطانهم مربحا . وعلى أي حال ، تبنى المستوطنون الصهاينة في فلسطين ، بعد الحرب العالمية الاولى ، سياسة متعمدة في رفض استئجار العمال الزراعيين العرب «الوطنيين» وفي استخدام عمل اليهود المهاجرين بدلا منهم. لقد أدرج هذا التحديد العنصري ضد العمال العرب الفلسطينيين في دستور الوكالة اليهودية ، وهي منظمة الاستيطان ، في عبارة أكدت على أن « الوكالة ستعزز الاستيطان الزراعي القائم على أساس العمل اليهودي ، وفي كل الاعمال او التعهدات التي تنفذها الوكالة أو تساعد عليها، سيعتبر استخدام العمل اليهودي مسألة مبدأ »(١). وقد طبق الصندوق القومي اليهودي « مسألة المبدأ » هذه بكتابة عبارة في عقود الايجار التي أجرتها مع المستوطنين اليهود تطالب فيها بأن « ... يتعهد المستأجر بتنفيذ كل الاعمال المرتبطة بفلاحة الممتلكات بواسطة العمل اليهودي فقط » . وبعد أول انتهاكين في استخدام عمال عرب ، فرض الصندوق القومي اليهودي غرامة بـ ١٠ جنيهات فلسطينية ، وبعد الانتهاك الثالث يسترد الارض(٢).

---

* نظرا لطول هذه الدراسة سننشرها على حلقتين ، آملين ان ننشر الحلقة الثانية منها في العدد القادم من « شؤون فلسطينية » ، وستعالج موضوع السياسة الاقتصادية الاسرائيلية في قطاع غزة .

لقد رفضت الاشكال الاخرى للاستعمار الاستيطاني أيضا اللجوء الى عمل السكان الاصليين . فعندما فشل مستوطنو الولايات المتحدة الاوروبيون في فرض العمل الزراعي على الهنود الامريكيين ، لجأوا عوضا عنهم الى استيراد العبيد من افريقيا ، وقاموا بالمجازر ضد السكان الاصليين ، دافعين بالبقية الباقية منهم الى معسكرات الاحتجاز . ومرة أخرى ، في استراليا ، لم يستغل السكان الاصليون البدائيون من أجل العمل ، بل استئصلوا فعلا بواسطة المذابح التي دبرها المستوطنون البريطانيون*. ولكن في حالات الولايات المتحدة واستراليا ، وحالات دموية اخرى كثيرة في الابادة والاستئصال تدمغ تاريخ الكولونيالية الغربية ، فان جعل المستوطنات مربحة تطلب ان لا يستخدم المستوطنون العمل المحلي ، لان مقاومة السكان المحليين ، أو عوامل أخرى ، جعلت تكيفهم مع دور العبد أو المستخدم باهظ الثمن أو غير عملي على الاطلاق .

تتميز الصهيونية برفضها استخدام العمل « الوطني » في فلسطين عندما كان استخدام العمال العرب ، لا المهاجرين ، مربحا اكثر . لقد كان الفلاحون الفلسطينيون مزارعين مهرة ، على عكس معظم المهاجرين من اوروبا المدينية ، وكان من الممكن استئجارهم بأجور أقل . ولاجل ذلك فان مزارع رابطة الاستيطان اليهودية الفلسطينية (بيكا) ، التي كانت مدعومة من قبل مبرة البارون ادموند دي روتشيلد منذ ١٨٨٢ ، قد استخدمت دائما العمال العرب وحتى العشرينات من هذا القرن . ولم تقتنع هذه المزارع باستخدام اليهود عوضا عن العرب الا بعد ضغوطات كبيرة من الاتحاد العام للعمال اليهود ، الذي وصل تحريضه الى حد طلب تدخل البوليس في مناسبة واحدة على الاقل ، وبواسطة السياسة المنهاجية للوكالة اليهودية في اقامة مستوطنات للعمال بالقرب من مزارع رابطة الاستيطان اليهودية الفلسطينية والاصرار على استخدامهم . وفي عام ١٩٣٠ ، أعلنت سلطة من الوكالة اليهودية ان « نقل العمال اليهود الى القرى القديمة [مزارع رابطة الاستيطان] كان مصدرا لشغل الهيئات التنفيذية الصهيونية الشاغل ، التي نجحت مؤخرا في تثبيت حوالي ٦٥٠٠ عامل في هذه المراكز ... »(٤).

لقد كانت أسباب الصهيونية للاستهانة بمبدأ الربح في الاستخدام أسبابا ماكرة وسياسية . وقد كتب دافيد بن جوريون بعد ذلك بعقود قائلا « ان السبب في انتصار العمل العبري [أي مقاطعة العمل العربي] خلال الهجرة الثانية [١٩٠٤ — ١٩١٤] وفترة الانتداب يعود الى ان كل صهيوني ملتزم قد فهم أنه بدون العمل اليهودي لن يكون هنالك دولة يهودية »(٥). ولن يكون ممكنا ايجاد أعمال للمهاجرين اليهود الجدد الا باستبعاد العمال العرب الفلسطينيين من الاستخدام على الاراضي التي يكتسبها الصندوق القومي اليهودي والمشاريع التي يملكها صهاينة ، ولا يمكن تحقيق مستوى معيشة عال بشكل اصطناعي للعمال اليهود الا بمنع مزاحمة العمال العرب — مستوى معيشة ضروري لجذب المهاجرين المعتادين على مستويات الاستهلاك الاوروبية والاحتفاظ بهم . (عام ١٩٣٦ ، على سبيل المثال ، كان معدل دخل الفرد اليهودي في فلسطين ٤٤ جنيها فلسطينيا ، ومعدل دخل « غير اليهود باستثناء الاشخاص البريطانيين في الجيش والحكومة » ، أي في الواقع دخل العربي ، ١٧ جنيها فقط ((٦)**.

---

* خلال فترة وظيفته الطويلة ، كان للورد بلفور ، صاحب الاعلان المشهور الذي وعد برعاية بريطانية **لوطن قومي يهودي** في فلسطين ، ضلعا أيضا في شؤون استراليا وجنوب افريقيا . وبالنسبة لبلفور فان حقيقة ان السكان الاستراليين الاصليين قد « انتهوا » كانت ظاهرة ملائمة وهي ، كما قال ، « حتى لو اتهمت بالتجرد من الانسانية ، فانني لا استطيع أن أجدها في قلبي للتأسف عليها »(٣).

** كان الجنيه الفلسطيني يعادل الجنيه الانكليزي ، ويساوي في هذا الوقت حوالي ٥ دولارات امريكية .

لقد تطلب البناء نحو الدولة اليهودية ديموجرافيا شعار « العمل اليهودي » ومترادفه « الانتاج اليهودي » ، الذي دعا الى مقاطعة المنتجات العربية الارخص لصالح منتجات اليهود . وفي الواقع ، فان السكان اليهود في فلسطين عموما قد التزموا بهذين الطلبين ، مع ان أسعار السوق اليهودية كانت أعلى بمقدار الثلث تقريبا عن أسعار السوق العربية(٧) . ان هذه النماذج الاقتصادية لا يمكن عزوها الا الى دافع سياسي بعيد المدى ، وخاصة الى الاعتقاد القائل ، كما كتب خبير أرض صهيوني، انه « خلال صراع القوميات، كان النصر النهائي حليف أولئك الذين عاشوا وعملوا في الارض »(٨) .

ما كان ممكنا اطلاق العنان لهذه الطموحات السياسية لولا ان استيطان فلسطين ، خاصة الزراعة ، كان ممولا بكثافة . فبالاضافة الى مشاريع البر الخاصة ، انفقت المنظمة الصهيونية حتى عام ١٩٣٠ حوالي ٥ ملايين جنيه على الاستيطان الزراعي ، وهو مبلغ وصفه خبير صهيوني بـ « البذر » ، معلقا ، « انه من المؤكد ان ليس هنالك من حصة كافية على هيئة ايجار يمكن للمستوطنين دفعها على نفقة الصندوق [القومي اليهودي] على حيازاتهم »(٩) .

وهكذا فان الصهيونية ، كانت مدفوعة بأسباب تتعلق بالاستراتيجية السياسية اكثر مما تتعلق بالربح المباشر ، في استبعادها استخدام الفلاحين الفلسطينيين على أراضيهم بعد أن أزاحت قسما كبيرا منهم من تلك الاراضي . وبعد طردهم الى المدن ، وجد الفلاحون ان المراكز المدينية ، كما المستوطنون ، تزيح الاقتصاد العربي التقليدي وترفض استئجار عمل العرب الفلسطينيين . كان ألوف المستوطنين الصهاينة يتقاطرون الى المدن أكثر مما الى الريف ، ويبدأون عملهم برأس المال والخبرات التي جلبوها من أوروبا . وقد حمى الانتداب البريطاني صناعاتهم اليافعة ببنية رسوم مشجعة ، ونما اقتصاد صهيوني متميز ، رفض عادة استخدام العمال العرب، في فلسطين المدينة وكذلك الريف . وقد لاحظ تقرير للحكومة البريطانية عام ١٩٣٠ انه « يوجد في الوقت الحاضر بطالة جدية في صفوف المهنيين العرب وفي صفوف العمال العرب . ولهذه البطالة اسباب متعددة . المواصلات الآلية ، التي كانت في أيدي اليهود بشكل واسع ، تطرد الجمل والحمار من الطريق ومعهما تطرد سائق ــ الجمل العربي وسائق ــ الحمار العربي . السيارة التي يمتلكها ، هي الاخرى ، اليهود بشكل واسع تزيح العربة التي يجرها الحصان وسائقها العربي . والاستعمال المتزايد للاسمنت والاسمنت المسلح وطوب السليكات ، التي يصنعها كلها اليهود ، تحل محل الحجر في الاغراض الانشائية ، مزيحة بذلك عددا كبيرا من الحجارين والبناءين ، الذين جلهم من العرب . ويزاح أيضا العرب العاملين في مقالع الحجارة »(١٠) .

وكان الاستبعاد النهائي في ٤٧ ــ ١٩٤٨ ، عندما طرد ٩٠ ٪ من السكان العرب في الجزء من فلسطين الذي أصبح اسرائيل **ليفسحوا** المجال للدولة اليهودية . خلال فترة الانتداب كان للاستراتيجية السياسية القائمة على أساس استبعاد العرب الفلسطينيين من الاقتصاد الصهيوني مساوىء اقتصادية مباشرة بالنسبة للمستوطنين ، أما مع اقامة دولة اسرائيل فقد كان للاستراتيجية السياسية القائمة على اساس الاستبعاد الجسدي لمعظم الفلسطينيين من المنطقة الصهيونية عواقب اقتصادية عظيمة النفع . فقد صنفت ملكية اللاجئين التي تركوها وراءهم ، وفي حالات عديدة ملكية الفلسطينيين الذين استطاعوا البقاء في اسرائيل(١١)، كملكية « مهجورة » وصودرت من قبل الحكومة الاسرائيلية . وقد كتب دون بريتز قائلا ان « الملكية المهجورة كانت واحدة من المشاركات العظمى نحو جعل اسرائيل دولة ممكنة الوجود . . . فمن بين الـ ٣٧٠ مستوطنة اليهودية الجديدة التي أنشئت بين ١٩٤٨ وبداية ١٩٥٣، كان ٣٥٠ فوق « أملاك غائبين» .وفي عام

١٩٥٤،كان اكثر من ثلث سكان اسرائيل اليهود يعيش فوق «أملاك الغائبين»، واستوطن حوالي ثلث المهاجرين الجدد (٢٥٠ر٠٠٠ نسمة) في مناطق مدينية هجرها العرب . لقد تركوا [اللاجئون الفلسطينيون] مدنا بأكملها مثل يافا ، عكا ، اللد ، الرملة ، بيسان ، المجدل : ٣٨٨ بلدة وقرية وأجزاء واسعة من ٩٤ مدينة وبلدة أخرى ، تضم حوالي ربع كل البنايات في اسرائيل . وقد ترك ١٠ر٠٠٠ دكان ومصلحة ومخزن في أيد يهودية ... في ١٩٥١ ــ ١٩٥٢، انتجت بيارات [حمضيات] العرب مليونا وربع المليون من صناديق الفاكهة ، صدر منها ٤٠٠ر٠٠٠ صندوق . لقد أعطت الفواكه العربية المصدرة للخارج حوالي ١٠ ٪ من دخل صادرات البلد من العملة الاجنبية عام ١٩٥١ . وفي عام ١٩٤٩ ، كان انتاج زيتون البساتين العربية المهجورة ثالث أكبر صادرات اسرائيل، بعد الحمضيات والماس ... وقد أجر **القيم** [على أملاك الغائبين] ٢٠ر٠٠٠ دونم [الدونم ٢٣ر٠ من الاكر] من ملكية الغائبين عام ١٩٥٢ من أجل أغراض صناعية . ان ثلث انتاج اسرائيل من الحجارة قد أعطاه ٥٢ محجرا عربيا في ظل هذا التشريع »(١٢).

ليس غريبا ، اذا كانت الاهمية الاقتصادية لأملاك اللاجئين بالنسبة لاسرائيل معطاة ، أن يكون الاقتصاد أحد الاسباب المقدمة من أجل رفض السماح لهم بالعودة . ففي آب (أغسطس) ١٩٤٨ ، عندما كان الاسرائيليون يستولون على البيارات ويستوطنون المنازل ، بل حتى يطبخون في نفس الاواني التي أرغم الفلسطينيون على تركها وراءهم ، كتب موشيه شرتوك ، الذي كان وزير خارجية اسرائيل ، الى وسيط الامم المتحدة ، كونت برنادوت ، أنه لا يمكن السماح للاجئين العرب الفلسطينيين بالعودة لأسباب منها انه «على الصعيد الاقتصادي، ستمثل اعادة دمج العرب العائدين في الحياة الاعتيادية ، بل وحتى مجرد اعالتهم ، مشكلة مستعصية الحل . ان مصاعب التكيف والاستخدام والعيش العادي ستكون مستعصية »(١٣).

خلال السنوات القليلة الاولى من عمر دولة اسرائيل ، وقبل أن تصبح واضحة جدية المقاطعة العربية ورفض الدول العربية ان توافق على علاقات سلمية مع اسرائيل ، برزت قضية سياسية ــ اقتصادية حرجة أمام الصهاينة . فلقد أقيم اقتصاد مستوطنتهم في فلسطين واقتصاد الدولة الحديثة التكوين على أساس الاستبعاد الاقتصادي للعرب الفلسطينيين ، وكان على اسرائيل أن تختار بين الاستمرار في طريق العزلة الاقتصادية عن السكان العرب أو أخذ المسار الاستيطاني الاكثر اعتيادية والذي كان يدعو اليه بعض قادتها .

وقد جاء في تقرير لجنة **فورتشن** عام ١٩٥٠ أن حاييم وايزمان ، أول رئيس لاسرائيل ، « يتحدث عن صيرورة اسرائيل (سويسرا الجديدة) ، التي تمد أسواق الشرق الاوسط الواسعة بالبضائع الاستهلاكية »(١٤). لقد كان التنبؤ بمناخ ممتاز لتصدير البضائع المصنعة الى بلدان الشرق الاوسط قائما على أساس أن « العديد من اليهود الذين جاءوا الى اسرائيل هم عمال ذوو مهارة عالية : ومع المعدات وطرائق الانتاج الحديثة فانهم واثقون من المقدرة على تطبيق مهاراتهم على المواد الخام الرخيصة وانتاج الحاجيات القابلة للتصدير مثل الاجهزة والمنسوجات والمعادن والكيماويات . وسيكون بمقدور الشركات الاميركية القائمة في اسرائيل ان تبيع بالعملات الجارية لبلدان أوروبا والشرق الاوسط ، ومن خلال تجارة الصادرات والسياحة تتوقع اسرائيل الحصول على دولارات صعبة بحيث يمكن للمستثمرين الامريكيين ان يأخذوا نسبتهم السنوية البالغة ١٠ ٪ »(١٥).

لقد جذبت التوقعات من هذا النوع الرأسمال البريطاني والهولندي والجنوب ــ افريقي ، وخاصة الامريكي الى اسرائيل ، استثمارات أجريت « ليس ... بدافع

التعاطف بل توقعا للارباح »(١٦). وفي غضون سنتين بعد تأسيس الدولة ، تشارك عدد من الهيئات الامريكية الرئيسية مع رأس المال الاسرائيلي لاقامة أول صناعة كبرى في الشرق الاوسط(١٧). فقد اقامت شركة جنرال تاير اند ربر مصنعا برأس مال قدره ٥ ملايين دولار قرب حيفا ، واقامت شركة كيسر — فريزر مصنعا برأس مال قدره ٢ ١/٢ مليون دولار قرب عكا . وكانت شركة فلكو تخطط لانتاج برادات قرب تل ابيب وشركة جنرال شو تفتح مصنعا في القدس . ورصدت شركة مولر — دي تكستايل كوربريشن مبلغ ٢ ١/٢ مليون دولار لعمليات الغزل والنسيج في اسرائيل(١٨).

لا يمكن لهذه الرؤيا عن امكانات اسرائيل الاقتصادية أن تتحقق ما دامت المقاطعة العربية قائمة (وقد أصبح واضحا بالتدريج ان المقاطعة ستدوم حتى اقامة السلام رسميا)، ولكن كان لها تأثير عميق على شكل سلام المستقبل الذي بدأ بعض الاسرائيليين بالحديث عنه . ففي حديث امام الامم المتحدة عام ١٩٥٢ ، صور أبا ايبان نموذج التجارة التي قد تنشأ فيما لو رفع العرب الحظر واقيم السلام : مواد خام من البلدان العربية — انتاج زراعي من سوريا ولبنان والاردن ، لحوم من العراق وقطن من مصر — يمكن شحنها الى اسرائيل ، التي بدورها تستطيع تصدير بضائع مصنعة الى البلدان العربية(١٩). ان تبادل البضائع المصنعة بالمواد الخام هذا ، هو بالطبع النموذج التقليدي في التجارة بين البلد المستعمر والمستعمر ، وهو النموذج الذي كان على مدار المئتي سنة الاخيرة ، عاملا رئيسيا في تخلف وفقر معظم سكان الارض . لقد كان ابا ايبان يدعو الى اعادة جديدة لهذا النموذج القديم في الشرق الاوسط عندما أعلن ان اسرائيل تطمح في اقامة علاقات مع جيرانها العرب « شبيهة بالعلاقات بين الولايات المتحدة وقارة امريكا اللاتينية »(٢٠).

وعلى أي حال ، فقد حالت المقاطعة العربية دون تحقق هذا الحلم النيوكولونيالي ولو جزئيا حتى عام ١٩٦٧(٢١). خلال فترة الانتداب كان على الصهاينة ، غير الراغبين لاسباب سياسية عنصرية في استغلال العمل العربي ، ان يدعموا انفسهم بتمويلات من الخارج . وبعد تأسيس الدولة ، قطعت المقاطعة العربية الاسواق المربحة التي كان من الممكن لاسرائيل أن تتوجه اليها راغبة فيها ، ومرة أخرى ، كان على الصهيونية اللجوء الى تدفقات ضخمة لرأس المال الاجنبي من أجل نموها ، وفي الواقع ، حتى من أجل بقائها على قيد الحياة . وقد وجدت بعثة من البنك الدولي درست الاقتصاد الاسرائيلي عام ١٩٦٨ ان الانجازات الاقتصادية الاسرائيلية « كانت في الغالب نتيجة عاملين : سكان قادرين ومصممين مع قاعدة عريضة من الناس المتعلمين جيدا والحيويين الذين اثبتوا مقدرتهم على تخطي صعوبات التطور الاقتصادي بابداع عظيم ، وتدفق مستمر وكبير نسبيا للرأسمال الاجنبي القادم بشكل رئيسي من التبرعات الخاصة لليهود الامريكيين ومن مدفوعات التعويض الالمانية الغربية . كان من الممكن أن تكون « معجزة اسرائيل الاقتصادية » مستحيلة في حال عدم توفر أحد عاملي النمو هذين : المهارة البشرية والرأسمال الاجنبي »(٢٢).

لا يشكل الاستثمار الاثمن رأس المال المستورد في الفترة بين ١٩٥٠ و١٩٦٧ ؛ فقد كانت معظم واردات رأس المال هبات(٢٣). وقد قدر أحد الاقتصاديين انه في الـ ٢١ سنة التالية لاقامة الدولة ، لم يعوض سوى ٣٠ ٪ من فائض الاستيراد الاسرائيلي الضخم والبالغ ٢٫٦٥٠ دولارا للفرد « في ظل ظروف تدعو الى تصدير مقابل ، للاعتمادات أو لمصالح أو رأس المال »(٢٤).

لقد كان المتبرع الاكبر لاسرائيل هم يهود العالم ، الذين مولوا في الفترة ما بين ١٩٤٩

و١٩٦٥ حوالي ٦٠ ٪ من فائض الاستيراد الاسرائيلي(٢٥). ومعظم هذه الاموال جاءت من الولايات المتحدة — ٨٠ ٪ من **سندات دولة اسرائيل** ، على سبيل المثال ، بيعت في الولايات المتحدة(٢٦)— وتكون بذلك هبة غير مباشرة من حكومة الولايات المتحدة* التي تسمح باستثناءات ضريبية عن التبرعات المرسلة الى اسرائيل . والمصدر الرئيسي الثاني لرأس المال الاجنبي كان المانيا الغربية ، التي دفعـــت ٧٣٦ر٧٠٠ر٠٠٠ر١ دولار الى الحكومة والسكان الاسرائيليين في الفترة ما بين ١٩٤٩ و١٩٦٥ كتعويضات ، ممولة بذلك حوالي ٢٩ ٪ من فائض الاستيراد الاسرائيلي(٢٨).

لم يكن استيراد رأس المال الاجنبي حيويا فقط لنمو الاقتصاد الاسرائيلي خلال هذه الفترة ، بل وحتى من أجل اعالتها ، ويعترف دافيـــد هورويتز ، اقتصـــادي حكومي اسرائيلي لامع ، ان استيراد رأس المال في العشرين سنة الاولى من حياة اسرائيل « لم يمول الاستثمار وحسب ، بل ، والى حد كبير ، الاستهلاك ايضا »(٢٩). وقـــد زادت المساعدة الحكومية الامريكية المصادر الاسرائيلية الاجمالية بنحو ٩ — ١١ ٪ خلال الفترة ١٩٥٥ — ١٩٦٠ ، ورفعت الاستهلاك الخاص بنحو ١٢ — ١٣ ٪ . وفي هذه الفترة ، سمحت واردات فائض الغذاء على اساس برنامج P.L. 480 Title 1 لوحده باستثمارات نتج عنها زيادة دائمة مقدارها ٢ ٪ في اجمالي الناتج القومي الاسرائيلي(٣٠).

لقد أضافت حكومة الولايات المتحدة زيادة دراماتيكية منذ حرب حزيران في الكمية السخية أصلا من المساعدات التي كانت تعطيها لاسرائيل . وتتباهى ادارة نيكسون أنها أرسلت الى اسرائيل في أربع سنوات مساعدات اكثر من الكمية الاجمالية التي أرسلتها كل الادارات السابقة مجتمعة : فحتى عام ١٩٦٨ ، كان المجموع الكلـــي لمساعدات الولايات المتحدة لاسرائيل ١٧٤ر١ مليون دولار على شكل هبات وقروض ومساعدات اقتصادية وعسكرية على مدار عشرين عاما ؛ أما في السنوات الاربع مـــا بين ١٩٦٨ و ١٩٧٢ فقد بعث نيكسون ١٨٢ر١ مليون دولار كمساعدات الى اسرائيل(٣١). ومع منتصف ١٩٧٣ كانت اسرائيل قد تسلمت الكمية المذهلة التي تنوف عن ٨ بلايين دولار كمساعدة اقتصادية من مصادر أجنبية مختلفة منذ بداية وجودها ، او ما يعادل ٥٠٠ر٣ دولار لكل اسرائيلي(٣٢) — أي ما معدله ٢٣٣ دولارا مـــن المساعدات للفرد سنويا . وهكذا فان معدل ما تسلمه الاسرائيلي من المساعدات فقط كل سنة يبلغ اكثر من ضعف دخل الفرد المصري (١٠٢ دولار عام ١٩٦٩) .

مأزق اسرائيل الاقتصادي

لقد نتج عن تقاليد اسرائيل الكولونيالية الفريدة في البقاء على قيد الحياة بواسطة التمويل الخارجي بنية اقتصادية غريبة وعجز كبير في ميزان المدفوعات . فبالرغم من الكمية الضخمة من الهبات الصرفة من الخارج ، فان متطلبات اسرائيل الاستراتيجية لمستوى معيشة عال بشكل اصطناعي لسكانها ومعدات مستوردة غالية الثمن لجيشها تسبب عجزا في ميزان المدفوعات يبلغ حوالي ١ ½ بليون دولار سنويا . لقد استوردت اسرائيل من البضائع والخدمات ما يساوي ٣ بلايين دولار عام ١٩٧٢ ولم تصدر الا ما يساوي ١ ½ بليون دولار . ويبلغ الدين الخارجي ٠٠٠ر١ دولار للمواطـــن الواحد ،

---

* ولكنها هبة مربوطة بخيوط ، لانه كان على اسرائيل ان تخدم مصالح الولايات المتحدة في الشرق الاوسط. من أجل تحليل حسي للعلاقة بين المساعدة الخارجية ودور اسرائيل السياسي ، أنظر مقال موشيه ماخوفر وعكيفا اور « الطابع الطبقي للمجتمع الاسرائيلي »(٢٧).

وتحتاج اسرائيل سنويا الى حوالي ١٠ ٪ من اجمالي ناتجها القومي من أجل مواجهة الدين فقط (٣٣).

لقد شنت اسرائيل حملات دعائية نشطة من أجل المساعدة الخارجية، لكنها تكره العجز والديون والتبعية التي تنلوها . وهكذا فان هدفا اقتصاديا اسرائيليا رئيسيا هو الاتجاه نحو « الاستقلال الاقتصادي » ، الذي يمكن تحقيقه عن طريق زيادة الصادرات(٣٤). وعلى أي حال ، فان لاسرائيل مشكلتين جديتين ومرتبطتين فيما يتعلق بالصادرات : نوع المنتجات المصدرة والاسواق التي ترسل اليها .

وقد كتب اقتصادي اسرائيلي حديثا ان « قلة من الناس ستعترض على أن توسيع هذه الصادرات التقليدية [الرئيسية] هو أمر غير مرغوب فيه من الناحية الاقتصادية »(٣٥). فالحمضيات ، التي شكلت عام ١٩٥٠ ٥٠ ٪ من الصادرات البضاعية الاسرائيلية لا تشكل الآن سوى حوالي ١٥ ٪ منها . ومن غير المحتمل امكانية زيادة صادرات الحمضيات زيادة ملموسة ومع ربح معقول ، ما دامت افضل الاراضي قد تمت زراعتها والمياه الاضافية نادرة(٣٦). وبالاضافة الى ذلك ، فان معظم الفواكه الاسرائيلية تصدر الى اوروبا وبريطانيا العظمى ، حيث تواجه منافسة حادة من الحمضيات الجنوب ــ افريقية والاسبانية ، التي يتم انتاجها بأجور منخفضة ، مما يعني مزية هامة في المنافسة في مثل هكذا صناعة مكثفة قائمة على العمل ، ويتم تصديرها عبر مسافة قصيرة الى السوق(٣٧). كما ان الصادرات الاسرائيلية من منتجات المناجم كالفوسفات والبوتاس تكبحها منافسة البلدان الاخرى وتكاليف النقل المرتفعة الى السوق ، لدرجة ان ارباح مبيعاتها في الخارج « تغدو هامشية ، واحيانا سلبية »(٣٨).

ان صادرات اسرائيل من البضائع المصنعة تعاني عوائق من ذاتها حيث تتطلب استيراد المواد الخام من أجل عملية الانتاج . فعلى سبيل المثال ، يعتمد الماس المصقول، صادر اسرائيل الاكبر ، على استيراد الماس الخام من جنوب افريقيا ، ويعتمد بذلك على كارتيل **دي بيرز** القوي الذي يسيطر على سوق الماس الخام . وبالاضافة الى ذلك ، فان صناعة الماس المصقول تقع تحت رحمة الطلب العالمي المتذبذب الذي يتغير بشكل كبير تبعا للظروف المالية الدولية ؛ والطلب المتذبذب خطير خاصة في صناعة ذات أرباح منخفضة للوحدة وقيمة قليلة مضافة(٣٩). كما ان الماس المصقول الاسرائيلي عامل مهيمن على السوق العالمية ، ولا يتوقع له الاستمرار طويلا بمعدل نموه الحالي(٤٠)، وعلى الاخص مع المنافسة المتزايدة من بلدان كالهند واليابان(٤١).

لقد نمت صادرات المنتجات المصنعة الاخرى التي اعتمدت عليها اسرائيل في الماضي ــ الورق ، الخشب الرقائقي ، الاسمنت ، الاطارات وغزل القطن ــ قليلا جدا في السنوات الاخيرة ، تبعا لما لاحظته دراسة لمؤسسة **راند** ، لانه « في كل هذه الحالات ، كانت المنافسة على السوق العالمية حادة جدا ، جزئيا مع دول نامية أخرى . . . وقد كان العامل الحاسم في نموها السابق يعود الى حقيقة أنها كانت معززة بوسائل اصطناعية مثل اتفاقيات التجارة الثنائية ومعدلات التبادل العالية الفعالية . . . واتفاقيات اقتسام السوق الوقائية حول السوق المحلية . ومع الزمن خفت هذه الحماية »(٤٢).

وبشكل عام ، تجهد اسرائيل لزيادة صادراتها من الصناعة « القائمة على العلم » . لكن **المشكلة** المتعلقة بالاسواق ما تزال قائمة . وقد عملت اسرائيل على توسيع تجارتها مع البلدان غير الصناعية ، خاصة في افريقيا ، وقدمت مساعدات عسكرية لدول رجعية ــ على سبيل المثال ، تدريب على قمع التمرد لجيوش تشاد واثيوبيا وتعليم مظليين من جيش كونغو ــ كينشاسا ــ من أجل تعزيز العلاقات الاقتصادية(٤٣). ونجحت اسرائيل

في ايجاد مستهلك لصناعتها الحربية الناشئة هو شاه ايران ، وحمل رشاشاتها من طراز عوزي الجنود البرتغاليون الذين يخوضون حروبا كولونيالية في افريقيا الجنوبية .

ومع ذلك ، فان اسرائيل ما زالت مجبرة على التجارة مع البلدان الرأسمالية المتقدمة الاخرى بشكل رئيسي . يشحن ٧٠ ٪ من صادرات اسرائيل الى أوروبا الغربية وامريكا الشمالية(٤٤). ومع أوائل السبعينات ، مال شركاء اسرائيل التجاريين الرئيسيين في أوروبا وامريكا الشمالية نحو مبدأ حماية صناعاتهم هم ، الامر الذي قلل من امكانية ان تقيم اسرائيل اقتصاد صادراتها على أساس شحن بضائع مصنعة الى تلك البلدان . فرض الرئيس نيكسون رسوم استيراد اضافية في الولايات المتحدة ، والسوق المشتركة توسعت . وكان من المفترض بتوسع السوق المشتركة ان تزيد التجارة بين البلدان المشتركة فيها لغير صالح تلك التي خارجها . وبالاضافة الى ذلك ، فان اسرائيل في معاملاتها مع بلدان السوق المشتركة ستواجه منافسة من البلدان النامية التي يسمح لها بشحن البضائع المصنعة وشبه المصنعة الى السوق المشتركة الحرة .

وهكذا ، فان اسرائيل واقعة في مأزق . عند تصدير المواد الخام ــ المنتجات الزراعية والتعدينية ــ فانها تواجه الحدود الجسدية للمصادر في اسرائيل ما قبل ١٩٦٧ والمنافسة من ممونين آخرين ذوي أجور وتكاليف نقل أقل . وعند تصدير البضائع المصنعة الى شركائها التجاريين الرئيسيين في أوروبا وامريكا الشمالية ، تواجه اسرائيل منافسة صناعات البلدان الرأسمالية المتقدمة نفسها ورسومها الوقائية . وبالاضافة الى ذلك تعلن دراسة مؤسسة **راند** « ان الاسواق الاكثر طبيعية بالنسبة لاسرائيل هي البلدان العربية »(٤٦). ولكن المقاطعة العربية منعت منتجات اسرائيل عن هذه « الاسواق الطبيعية» التي طالما تاق اليها القادة الاسرائيليون. وكذلك فان المقاطعة قد منعت أشكالا أخرى من التغلغل الاقتصادي الاسرائيلي في هذه المناطق العربية . وطالما بقيت المقاطعة محكمة ، فلن يكون لدى اسرائيل سوى أمل ضعيف في تصدير ما يكفي لتحقيق « الاستقلال » الاقتصادي المزدهر الذي يصبو اليه قادتها . ان المأزق هو في اساس السياسة الحكومية الاسرائيلية في المناطق المحتلة منذ حرب حزيران .

الجدل الاسرائيلي حول المناطق المحتلة

عشية حرب حزيران ، كانت اسرائيل معزولة عن « اسواقها الطبيعية » في البلدان العربية ، ومحصورة ضمن علاقة قلقة مع بلدان رأسمالية متقدمة اخرى ومعتمدة على التمويل الاجنبي من اجل بقائها الاقتصادي . وبعد ستة ايام من الحرب ، كانت اسرائيل قد ضاعفت المساحة الواقعة تحت سيطرتها اكثر من ثلاث مرات وكان مليون عربي فلسطيني تحت حكمها العسكري . واخيرا ، وبعد ١٩ عاما من العزلة الاقتصادية عن جيرانها العرب ، أصبح امام اسرائيل فرصة للنفاذ عبر حواجز المقاطعة العربية عن طريق اقامة علاقات اقتصادية مع المناطق المفتوحة . ولكن اغتنام تلك الفرصة يتطلب طلاقا فجائيا مع التقاليد التي قامت عليها اسرائيل .

وفي ضوء مخلفات الحرب ، نشب في اسرائيل جدل حاد حول السياسة الواجب اتباعها في المناطق المحتلة حديثا . وباستثناء فئة صغيرة من المجتمع الاسرائيلي ــ أعضاء الماتسبن وراكاح على سبيل المثال ــ كان الجدل بين أولئك الذين ينظرون الى الخلف نحو استبعادية الماضي وأولئك الذين ينظرون الى الامام نحو استغلال السكان العرب في المستقبل .

بالنسبة للتقليديين ، فان المليون عربي جديد يهددون بتلويث « يهودية » دولة اسرائيل وثقافتها . يخاف البعض ، من امثال وزير المالية بنحاس سابير ، انه فيما لو حاولت

اسرائيل ابتلاع المناطق الجديدة فانها ستغص ، ومن ناحية اخرى ، فانهم يؤكدون انه بالانسحاب من الاجزاء الكثيفة السكان من المناطق العربية على الاقل ، لن تخسر اسرائيل شيئا ، بل انها « تحرر نفسها من حمل » .

ان سابير هو اول من قلق بشأن (المشكلة الديموغرافية »* (السكانية) ، وقائع الاحصاءات السكانية ومعدلات الاخصاب تثير قلقه حول انه اذا ضمت اسرائيل المناطق المحتلة ، تصبح في غضون عشر او عشرين سنة دولة يهودية « بالاسم فقط »(٥٠). وقد وصفت دراسة حديثة لمؤسسة **راند** مولتها دائرة الدفاع الامريكية « الكابوس الديموغرافي » بالتعابير التالية : « انعكست فوارق الثقافة والبنية الاجتماعية الاساسية بين المجتمعات العربية واليهودية على معدلاتها النسبية في الزيادة الطبيعية . فقد تضاعفت الاقلية العربية الاسرائيلية من ١٥٠.٠٠٠ عام ١٩٤٨ الى ٣٠٠.٠٠٠ عام ١٩٧٠ ، اي بمعدل زيادة سنوي ضمني يبلغ ٣ر٨٪ ، بينما انخفض المعدل الطبيعي لليهود من ٦ر٢٪ عام ١٩٥١ الى ٥ر١٪ عام ١٩٦٧ . وعلى أساس التوقع المعقول ، على ما يبدو ، بأن فجوة مماثلة تميز معدلات الزيادة الطبيعية النسبية لليهود وعرب الضفة والقطاع ، ظهر جليا ان الاغلبية اليهودية التي كانت طفيفة اساسا (٦٠٪)(٥١) ستنقلب الى أقلية في المستقبل المنظور . ويبدو ان السؤال الوحيد هو حول التاريخ الدقيق لنقطة الانعطاف . ماذا سيحصل حينئذ لطابع الدولة اليهودي ؟ »(٥٢)

ينصب اهتمام ذوي الميول الاستبعادية تقليديا على الحفاظ على موقع « العمل اليهودي » وقيمه الخاصة كأساس للاقتصاد الصهيوني . ويتكثف اهتمامهم مع دخول عمال الضفة الغربية وغزة بأعداد ما انفكت تتزايد ضمن قطاعات البروليتاريا الاسرائيلية الاكثر استغلالا . فقد هز سكرتير الهستدروت يتسحاق بن أهرون اجتماعا لسكرتارية حزب العمل عقد في شباط (فبراير) بقوله « انني لا اعرف ما اذا كانت المناطق التي نسيطر عليها هي أوراق رابحة او ربما كانت جمرات تشعل أساساتنا ... انني لست متأكدا على الاطلاق اننا سنستنتج يوما ما ان جزءا معينا من السكان وقطاعات معينة من المنطقة يجب الا تكون تحت سيطرتنا حتى بدون تلقي توقيع مقابل [على اتفاقية سلام] . وبدون ان أكون ماركسيا متطرفا ، يمكن القول انه شيء جميل حقا بناء الصهيونية بواسطة العمل العربي ، ان نبني مدن الاقتصاد ونستمتع بها . سنسمع عما قريب ان كل من يقول انه لا يريد ان يصبح ثريا على حساب عمل عرب المناطق يكون يشك في تحقيق الصهيونية ويعيق الخلاص والتطور »(٥٣).

وقال بن أهرون « تلخيصا لهذه المسألة ، لم تفترض صهيونية العمل قط امكانية

---

* هناك سياسيون اسرائيليون آخرون قلقون بشأن المشكلة الديموغرافية ولا يرغبون في الانسحاب من المناطق المحتلة . فقد اقترح بن جوريون مثلا عدم التخلي عن المناطق المفتوحة بل خوض معركة عنيفة على جبهة اعادة الانتاج . ومع ملاحظة انه اذا استمر معدل الزيادة الطبيعية للعرب الفلسطينيين كما كان عليه « ستضم أرض اسرائيل الكاملة ، بدون شرق الاردن ، خلال عشرين عاما ٣ر٥ مليون من غير اليهود » ، يضيف معلقا ، « واذا استمر معدل الولادة اليهودي في الانخفاض كما في السنوات السابقة ، فانه ليس من الصعب تخيل ما يحصل لدولة اسرائيل »(٤٧). لذلك فانه ينصح بأن يشرح « لكل امرأة يهودية قادرة على فهم الحاجات الفريدة لدولة كاسرائيل ان واجبها الرئيسي هو انجاب ٤ اطفال على الاقل خلال ٨ ـ ١٠ سنوات بعد زواجها ، قدر الامكان »(٤٨). ويقترح عرض « حوافز » على شكل مساعدات اقتصادية خاصة للعائلات الكبيرة . ولان الدولة ستكون أغلب الظن مجبرة على مساعدة اليهود والعرب على حد سواء، يدعو بن جوريون ان يتولى الامر الوكالة اليهودية او منظمة اخرى تساعد اليهود فقط(٤٩).

أن يصبح اليهود في أرضهم هم أمة تحكم اما أخرى » . وأكد ان المتطلبات الاولية للتطور الصهيوني كانت ستقترن بخلق وضع كارثي فيما لو استمر استخدام العمل العربي على نطاق واسع في اسرائيل : « ان هدفنا هو الحفاظ على اقتصاد كبير ، وجدول هجرة كبير ، وان نطور بلدنا . ويتطلب هذا الهدف جهودا طائلة تجلب لنا أزمات جدية . وانني أخاف من التفكير باليوم الاول للازمة ، مع وجود عشرات الالاف من العرب العاملين في مصانعنا والذين يعززون غرق الانشاءات عندنا . لن تكفينا كل اخلاق اليهودية وتقاليدها . وكل ما يعمله هؤلاء العرب لن يحسب لصالحهم . سيبقون غرباء . وسيبقون أول من يطرد »(٥٤).

لقد دفع « كابوس سابير الديموغرافي » وتحليل بن أهرون* القائل بأن طوفان العمال العرب الفلسطينيين سيغرق الدور التاريخي الخاص بالبروليتاريا اليهودية في اسرائيل أقلية من الاسرائيليين لدعم الانسحاب من الاجزاء الكثيفة السكان من المناطق المحتلة . ولكنهم على اي حال أقلية ضئيلة ، وينشأ طموحهم عن عنصرية الاستبعاد التي قامت عليها المستوطنة الصهيونية .

بالنسبة للتقليديين ، يمكن ان تكون المناطق المحتلة جذابة ومغرية ، لكن سكانها متمردون . وقد لخص ليفي اشكول وجهة نظرهم بقوله « الدوطة رائعة ، لكن العروس قبيحة»(٥٧) . والتقليديون ، الذين يحبذون انسحابا جزئيا على الاقل ، مستعدون في الواقع للتخلي آسفين عن الدوطة وفسخ الزواج . لكن هنالك آخرين — ممن يتبعون ايضا تقاليد استبعاد العرب — يرغبون في اغتصاب الدوطة وطرد العروس . ان أحد البارزين من دعاة الضم هو يسرائيل سايب — الداد الذي كان «الايديولوجي الرئيسي» لعصابة شتيرن والذي يشغل حاليا منصبا مماثلا في حركة ارض اسرائيل . ان حركة أرض اسرائيل ، وخاصة الداد ، « قد اشارت صراحة الى ضرورة مغادرة مجموعة كبيرة من العرب المناطق المحتلة ، مع التبرير القائل اذا كانت اسرائيل قد أخذت مليون يهودي من البلدان العربية فستكون هذه البلدان راغبة في أخذ عدد مماثل من العرب »(٥٨) .

ومن الجماعات الاخرى الداعية الى الضم رابطة الدفاع اليهودي التي أخذت على عاتقها في كانون الاول (ديسمبر) ١٩٧٢ العمل لانقاص سكان المناطق المحتلة العرب الفلسطينيين . فقد ارسلت الرابطة رسالة الى ٧٠٠ عربي في الضفة الغربية تقدم فيها عرضا بتمويل هجرتهم ، مع مبلغ مقداره ١٠٠٠ر١ دولار لكل مهاجر(٥٩) . وقد تضمنت رسالة الرابطة ، المكتوبة بالعبرية ، اعلان ما يلي لمتسلميها العرب :

---

* ان دفاع بن اهرون عن « القيم الاساسية لصهيونية العمل » قد جره الى نقاش مرير مع اعضاء آخرين من نفس حزب العمل : لم تدر المناقشات حول القضايا التي اثارتها دعوة بن أهارون العابرة للانسحاب وحسب، بل والتي أثارتها هجماته العنيفة على الحكومة بسبب سياساتها الاقتصادية لفترة ما بعد الحرب ، التي اكد انها رفعت الارباح لا الاجور وخلقت طبقة من المليونيريين الجدد (لدى اسرائيل الان حوالي ٢٠٠ مواطن يملك كل منهم ما يبلغ مليون ليرة اسرائيلية — ٢٣٩ر٠٠٠ دولار — او اكثر)(٥٥). واعلن بن أهرون ان « الفئات الاجتماعية الموجودة في هذا البلد جاءت نتيجة لسياسة واعية ومقصودة ، وليس بالصدف ... والسياسة الحالية تعمل على ايجاد رأسمالية في اسرائيل »(٥٦).

ويبدو ان احدى النقاط التي يتبلور حولها النقاش فيما يختص بالمناطق المحتلة هي بين أولئك المرتبطين بالقطاعين العام و« العمالي » (الهستدروت) من الاقتصاد ، مثل بن أهرون ، الذي يدعو الى قيم الاستبعاد العنصرية التقليدية ، وأولئك المرتبطين بالقطاع الخاص النامي سريعا للرأسماليين الذين يطمحون في فرص جديدة لاستغلال العمل اليهودي والعربي ولدخول الاسواق العربية الواسعة .

« من الواضح ان مواطني اسرائيل اليهود لن يكونوا راغبين على الاطلاق في التخلي عن اي شبر من أرض اسرائيل . لن يكون هنالك انسحاب من تلك المناطق من أرض اسرائيل التي حررت في عام ١٩٦٧ . ولهذا السبب بالذات فان الحضور المستمر لاقلية نامية ومتبلورة من العرب ، حتى ضمن حدود « الخط الاخضر » ، أي حدود اسرائيل الصغرى [ما قبل حرب ١٩٦٧] ، يشكل خطرا في المستقبل . وبما اننا نحترم العاطفة القومية العربية ، فاننا نعي امكانية توتر متواصل ينشأ بين الاغلبية اليهودية والاقلية العربية ، مماثل للتوتر الحاصل في ايرلندة الشمالية . وهكذا ، ومن اجل السلام والاخوة ، فنحن ننصح باتخاذ خطوات لمنع هذا الخطر . ان كل شعب يفضل العيش في بلده هو ، وليس تحت حكم الاخرين . لهذه الاسباب نتوجه اليكم ونقترح ان تهاجروا من أرض اسرائيل . ولهذا الغرض، فاننا ننشيء «صندوق هجرة»، يساعد كل عربي يعيش داخل الخط الاخضر ، وخارجه ويرغب في مغادرة البلد »(٦٠).

ان كل التقليديين الاسرائيليين يرغبون ، قدر الاستطاعة ، في استبعاد العرب الفلسطينيين الاصليين من دولتهم التي يجب ان تصبح « يهودية كما انجلترة انكليزية او كما فرنسا فرنسية » كما يريدها الشعار الصهيوني القديم . ان اولئك التقليديين الذين يحبذون الانسحاب واولئك الذين يحبذون الضم يرفضون جميعا سياسة الدمج الاقتصادي للمناطق المحتلة مع اسرائيل ما قبل ١٩٦٧ . ان ابرز انصار الدمج الاقتصادي هو وزير الدفاع موشيه دايان ، وقد طبقت سياسته الكولونيالية فعلا في الاحتلال العسكري للمناطق المفتوحة .

يرى دايان ورفاقه من انصار الدمج ان حكم اسرائيل للمليون عربي فلسطيني في المناطق المحتلة هو فرصة ذهبية لاختراق المقاطعة العربية التي طالما كبحت الاقتصاد الاسرائيلي ولتخطي مبدأ الاستبعادية القديم الذي قامت عليه اسرائيل . فبدلا من اثارة النقاوة الاثنية يعمدون الى وضع برنامج جديد لاستغلال المصادر الطبيعية والبشرية العربية ، في البدء في المناطق المحتلة ومن ثم ربما في اجزاء أخرى من الشرق العربي .

ويعتقد دايان ان أولى الضروريات العمل ضد العزلة التي تفرضها المقاطعة العربية : فقد أعلن ذات مرة « علينا ان نحاول بالقوة — بالطبع لا اعني هنا بقوة السلاح — هدم الجدران التي تقف بيننا وبينهم على اساس الاتصال المباشر في الشؤون اليومية »(٦١)، وثاني المتطلبات هو دمج — او ، بشكل أقل — مداورة ، اخضاع — اقتصاد المناطق المحتلة . وترتبط هذه الصلة الاقتصادية بين اسرائيل والمناطق المحتلة بشكل حميم ، في ذهن دايان ، بنوع السلام الذي يريده مع الدول العربية . وقد جاء في تقرير لصحيفة **النيويورك تايمز** ان « دايان قال ان التسوية السياسية الوحيدة التي تقبلها اسرائيل هي التسوية القائمة على اساس علاقات سلام بين اسرائيل وجيرانها العرب . وأضاف انه ضمن هذا الافق يجب تكثيف التعاون الاقتصادي بين اسرائيل والمناطق المحتلة اذا أريد تشغيل هذه المناطق بشكل مربح . وقد قال ، على سبيل المثال ، انه لا يمكن لقطاع غزة والضفة الغربية واسرائيل ان تعمل باستقلال عن بعضها بعضا في القضايا الاقتصادية. وقال انه يجب تصدير كل البرتقال بشكل منسق ، تحت اشراف اسرائيلي »(٦٢).

لقد كان دايان صريحا فيما يتعلق ببرنامجه حول الدمج الاقتصادي للمناطق المحتلة ، وغامضا تماما بالنسبة للبنية السياسية التي يحبذ بها للمستقبل . وقد جاء في تعليق لمسح اجرته مؤسسة **راند** ، « وهكذا يبدو ان دايان يهدف الى تسوية بحيث تغرق مسألة السيادة الاقليمية في خضم الروابط الاقتصادية والشخصية التي تكون قد وجدت في المنطقة . ان مثل هذه الروابط ستكون موجودة بين المناطق العربية والبلدان العربية

الاخرى ، كما ستكون موجودة بين المناطق العربية واسرائيل . في عملية خلق هـذا الوضع المائع ، في بروسيس الدمج ، او ما أسمته مجلة « **الاكونومست** » الانتشـار (Osmosis) ، سيكون لتعيين الحدود اهمية ثانوية »(٦٢).

وبالنسبة للسياسيين الاسرائيليين الذين ما زالوا يعتنقون مبدأ المفارقة التاريخية في الاستبعاد ، يشكل العرب الفلسطينيون المليون الذين تحت الحكم العسكري تهديـداً للمجتمع الاسرائيلي ، ويكون الحل اما الاحتفاظ بالمناطق وافراغها نوعا ما من سكانهـا العرب ، او الانسحاب ، الى هذا الحد او ذاك ، من المنطقة المفتوحة قبل ان يلـوث سكانها العرب الدولة اليهودية . لقد كان هؤلاء التقليديون يشكلون الاقلية ، اما دايان فقد كان في مركز السيطرة ، لقد عمل دايان والاخرون الذين يشبهونه على اقامة علاقات بين اسرائيل والمناطق المحتلة على اساس رؤيا ابا ايبان القديمة حول استيراد المواد الخام من العرب وبيعهم في المقابل البضائع المصنعة ، علاقات «شبيهة بعلاقات الولايات المتحدة وقارة امريكا اللاتينية » . بالنسبة لدعاة الدمج الاقتصادي ، كان الاحتـلال فرصة رائعة من اجل البدء بمهمة انشاء شكل جديد من الامبريالية في الشرق الاوسط .

سياسة الاحتلال في الدمج الاقتصادي

لقد حول برنامج الاحتلال للدمج الاقتصادي للمناطق المسيطر عليها الضفة الغربية وغزة وسيناء الى مستوطنات اسرائيلية*. وفي تقرير وزارة الدفاع الاسرائيلية حـول « **التطور والوضع الاقتصادي في يهودا والسامرة وقطاع غزة وشمال سيناء** » ، فانهـا تحدد طبيعة العلاقة بين اسرائيل والمناطق المحتلة بشكل صريح تماما : « ان المناطـق

---

* لن تتناول هذه الدراسة المشاكل الاقتصادية الخاصة بالقدس العربية ، التي كان حظهـا البائس في « التوحيد » مع القدس الاسرائيلية واعلان ضمها النهائي لدولة اسرائيل . لقد كان قرار ضم القدس الشرقية سياسيا أكثر منه اقتصاديا على التحديد ، وان الاثر الاقتصادي لاحتلال القدس يجب ان يوضع ضمن هـذا الاطار الخاص .

كما ان هذه المقالة لن تتناول العواقب الاقتصادية لاحتلال مرتفعات الجولان ، لانها هي الاخرى تتبع نموذجا مختلفا . لقد أعلنت اسرائيل عن نيتها في الاحتفاظ بالجولان بشكل دائم ولاجل أغراض سياسية بالدرجة الاولى: بعطي موقع المرتفعات العسكري الاستراتيجي سيطرة للمدفعية على المستوطنات الاسرائيلية الواقعـة في الوادي . (كما ان احتلال المرتفعات يجعل اسرائيل قادرة على منع البلدان العربية من تحويل روافد نهر الاردن) . ان وضع الجولان فيما بعد حرب حزيران يشبه ذلك الوضع الحاصل عام ١٩٤٨ في المناطق المستولى عليها بغرض اقامة الدولة الاسرائيلية . فقد هرب اكثر من ٩٠ ٪ من سكان الجولان (البالغ عددهم ٩٠،٠٠٠ نسمة) الى اجزاء اخرى من سوريا تاركين بيوتهم وحقولهم ومدينة القنيطرة بأكملها التي كان عدد سكانها سابقا ٢٠،٠٠٠ . ٩٠ ٪ من الـ ٦٤٠٠ من السكان الاصليين المتبقين هم من الدروز(٦٤).

تقوم سياسة الاحتلال الاسرائيلية في مرتفعات الجولان على انشاء مستوطنات زراعية اسرائيلية دائمة ، معظمها مدنية رسميا . (أعلنت اسرائيل في تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٦٩ ان قانونها المدني سيحل محل القانون السوري في المنطقة(٦٥)). وفي الفترة ما بين ١٩٦٧ و١٩٧٢ انفق الصندوق القومي اليهودي ٤٫٥ مـلايين دولار لتطوير مرتفعات الجولان وسوى ٦٧٥٠ أكرا من الاراضي الزراعية أقيمت عليها ١٢ مستوطنة . ويخطط الصندوق لان يسوي في السنوات الخمس اللاحقة ١٧٥٠٠ أكر اضافيا ويقيم ١٠ مستوطنات زراعية جديدة . وقد حث الصندوق ايضا على تطوير مركز مديني « لحل مشكلة انخفاض عدد السكان في الجولان »(٦٦)، مع ان للجولان ، بالطبع ، عددا كبيرا من السكان يعيشون الان في مخيمات لاجئين بأنحاء اخرى من سوريا . وفي السنة المالية ٦٨ — ١٩٦٩ ، استثمر ١٥ مليون ليرة اسرائيلية في الاستيطان بالجولان ، وخصصت ميزانية مقدارها ٣٠ مليون ليرة اسرائيلية للعام ٦٩ — ١٩٧٠(٦٧).

سوق اضافية للبضائع والخدمات الاسرائيلية من ناحية ، ومصدر لعوامل الانتـــاج ، خاصة العمال غير المهرة ، للاقتصاد الاسرائيلي من الناحية الثانية »(٦٨).

طالما كانت اسرائيل بحاجة الى سوق قريبة وشبه صناعية او نامية ، لصادراتها . وتسد المناطق المحتلة هذه الحاجة بشكل جيد وتنمو أهميتها بالنسبة لاسرائيل سريعا . ففي عام ١٩٦٩ بلغت صادرات البضائع الى المناطق المحتلة ٩ ٪ من مجموع صادرات اسرائيل ، اي بزيادة مقدارها ٥ر١٢ ٪ عن السنة السابقة(٦٩). ومع عـــام ١٩٧٣ ، اصبحت المناطق المحتلة ثاني اكبر سوق للصادرات الاسرائيلية (باستثناء الماس المصقول)، بعد الولايات المتحدة وقبل بريطانيا العظمى(٧٠).

ان الصادرات الاسرائيلية الى المناطق المحتلة هي بشكل رئيسي بضائع مصنعة . وتشهد هوائيات أجهزة التلفزيون المنتصبة على سطوح المنازل في المناطق المحتلة على اثر الصناعات الاسرائيلية على السوق المحلية ؛ فبينما كان عدد أجهزة التلفزيـــون في المناطق المحتلة قبل الحرب يبلغ ٣٠٠ر٠٠٠ ، فانه يبلغ الان ٤٠٠ر٠٠٠(٧١). وفي عام ١٩٦٩ ، كان ٨٣ ٪ من الصادرات الاسرائيلية الى المناطق المحتلة بضائع مصنعة . ومن أجل الابقاء على امتيازات اسواق الضفة الغربية وغزة حكرا على صناعات اسرائيل وحدها ، فانها حدت وبشكل صارم من السماح باستيراد بضائع مصنعة مـــن بلدان اخرى الى المناطق المحتلة . ولم يكن سوى ٣١ ٪ من البضائع التي استوردتها المناطق المحتلة من الضفة الشرقية للاردن والبلدان الاخرى منتجات صناعية ، كما تبين الارقام الواردة في الجدول التالي :

واردات المناطق المحتلة

(بملايين الليرات الاسرائيلية)*

	تموز ـ كانون الاول		
	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩
الواردات الاجمالية	٦٢٫٦	٢٣٦٫٠	٢٩٥٫٤
الواردات من اسرائيـــل			
المجمـــوع	٤٧٫٠	١٧٨٫٨	٢٣٦٫٠
منتجات زراعية	١٠٫٠	٥٠٫١	٣٨٫٩
منتجات صناعية	٣٧٫٠	١٢٨٫١	١٩٧٫١
الواردات من الاردن			
المجمـــوع	٠٫٨	١٨٫١	٢٤٫٩
منتجات زراعية	—	١٣٫٣	١٧٫٠
منتجات صناعية	—	٤٫٨	٧٫٩
الواردات من دول اخرى			
المجمـــوع	١٤٫٨	٣٩٫١	٢٤٫٩
منتجات زراعية	٧٫٤	٢٣٫٧	٢٣٫٦
منتجات صناعية	٧٫٤	١٥٫٤	١٠٫٩

* منذ ١٩٦٧ وحتى نهاية ١٩٧٠ كانت الـ ٣٫٥٠ ليرة اسرائيلية تعادل دولارا امريكيا واحدا . وفي ١٩٧١ تغير المعدل الى ٤٫٢٠ ليرة اسرائيلية للدولار الواحد .

أن قوة عمل سكان المناطق المحتلة تغدو سريعا عاملا حيويا في الاقتصاد الاسرائيلي . ففي عام ١٩٧٢ ، كان ٥ ٪ من مجموع قوة العمل المدنية في اسرائيل تتشكل من عمال من الضفة الغربية وغزة ، وفي مجال البناء كان ٢١ ٪ من المنطقة المحتلة ، بينما كانت النسبة ١٧ ٪ عام ١٩٧١(٧٣). ويدخل عمال المناطق المحتلة عام ١٩٦٧ الى نفس المجالات ، البناء والزراعة ، التي كان العمال العرب « الاسرائيليون » قد تمركزوا فيها. ففي عام ١٩٦٩ مثلا كان ٧ر٢٠ ٪ من عمال البناء و٥ر٢١ ٪ من عمال الزراعة هم من تسميهم الحكومة الاسرائيلية بخجل « غير اليهود في اسرائيل » ، أو العرب القاطنين في اسرائيل ما قبل ١٩٦٧(٧٤).

وبالارقام المطلقة ، ازداد عمال المناطق المحتلة في اسرائيل بسرعة مدهشة :

عمال المناطق المحتلة
المستخدمين في اسرائيل(٧٥)

الفترة	العدد
أيلول (سبتمبر) ١٩٦٨	٥٨٠٠
أيلول (سبتمبر) ١٩٦٩	١١٥٠٠
أيلول (سبتمبر) ١٩٧٠	٢٠٦٠٠
أيلول (سبتمبر) ١٩٧١	٤٢٢٠٠
آذار (مارس) ١٩٧٢	٥٠٠٠٠
بداية ١٩٧٣ (بالتقدير)	٧٠٠٠٠

يمكن اعادة قرار الحكومة الاسرائيلية السماح باستخدام عمال من المناطق المحتلة في اسرائيل مباشرة الى النقص في قوة العمل عام ١٩٦٨ الذي هدد بايقاف التوسع المتسارع للاقتصاد الاسرائيلي . بعد الحرب مباشرة ، وقبل حصول النقص في قوة العمل ، رفضت سلطة التخطيط الاقتصادي الاسرائيلي استخدام عمال من المناطق المحتلة لخوفها من ان مشكلة البطالة القائمة بين الاسرائيليين ، البالغة في حينه ٢١ ٪ ، قد تستفحل . ولم توافق الحكومة على استخدام العرب الفلسطينيين من خارج « الخط الاخضر » الا في السنة التالية حين بدأ حوض العاطلين الاسرائيليين بالجفاف ، كما تظهر الاحصاءات التالية ، وحتى حينذاك فقد اكدت وزارة العمل على « الشرط الواضح بألا يؤثر ذلك على المواطنين الاسرائيليين »(٧٦).

المعدل اليومي للعاطلين عن العمل في اسرائيل(٧٧)

العام	العدد
١٩٦٧	١٣ر٥٢٥
١٩٦٨	٥ر٧٠٩
١٩٦٩	٢ر٣٩٥
١٩٧٠	١ر٥٩٥
١٩٧١	٩٣٨
تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٢	٦٩٠

وقد وصف مقال لصحيفة « **الجيروزاليم بوست** » المشاكل التي طرحها نقص قوة العمل على ارنست ووداك ، صناعي نسيج ، والحل السعيد الذي مثله استخدام عمال المناطق المحتلة : « عمر مصنعه القائم في هرتسيليا ٢٥ عاما وما زال يتوسع . ناظرا الى الوراء ، فانه يتذكر كيف نضب احتياطي اسرائيل من الباحثين عن العمل خلال الازدهار الاقتصادي الذي تبع حرب الايام الستة : (لفترة شهرين ، لم يوفر التبادل [تبادل العمل] عاملا واحدا . وقد عرضنا جائزة لاي مستخدم أحضر طالب عمل جديدا . لقد حاولنا كل السبل) . ان تجارة النسيج تشهد منافسة حادة . وتشكل الارباح ٣ ٪ من رقم المبيعات ، على حد قول ووداك . واذا لم تشغل الآلات طيلة الوقت ، يواجه الاقتصاد خسارة . ومع تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٦٨ قررت اديريت [شركة ووداك] وجوب البحث عن عمال في الضفة الغربية »(٧٨).

وبالاضافة الى مجرد توفير الايدي التي تعتني بالآلات أو تقطف الفواكه او ترفع الطوب ، فان قرار الحكومة السماح باستخدام العرب الفلسطينيين من المناطق المحتلة ساعد المستخدمين على ابقاء الاجور منخفضة ، الامر الذي غالبا ما يكون أحد الاسباب في أن بعض « صهاينة العمل » من أمثال بن أهرون يعارضون بشدة سياسة الدمج الاقتصادي . وقد علقت افتتاحية للصحيفة اليومية الاسرائيلية « **هاآرتس** » في تموز (يوليو) ١٩٦٨ انه « من حسن الحظ ان هذه الهجرة [هجرة العمال من المناطق المحتلة الى اعمال في اسرائيل] يمكن ان تكون مفيدة ليس للعرب فقط بل وللاقتصاد الاسرائيلي أيضا . تظهر على اقتصاد اسرائيل علائم نقص في قوة العمل . وانه لمن الصعب القول ما اذا كان ذلك سيتطور الى ظاهرة عامة او يبقى محدودا في بعض الصناعات . وفي كل الحالات، سيلطف العرض الاحتياطي سوق العمل ويساعد في منع تضخم في الاجور»(٧٩).

لم يدرأ «تضخم الاجور» بواسطة الزيادة في الحجم «احتياطي جيش العمل» وحسب، بل وايضا بواسطة حقيقة انه يمكن استئجار عمال المناطق المحتلة بأجور أقل من الاسرائيليين . ويتمركز عمال الضفة الغربية وغزة في أكثر الاعمال حقارة وأقلها أجورا في اسرائيل ، ولا يتلقون في المعدل سوى ٤٠ ٪ من معدل أجور العامل الاسرائيلي(٨٠).

لقد أتمت اسرائيل امتصاص المهاجرين العرب اليهود من شمال افريقيا وآسيا ، كذلك الامر بالنسبة للعرب « الاسرائيليين » ، وكان عليها ان تبحث في مكان آخر عن عمال اضافيين يقومون بالعمل الذي تزدريه الشريحة ذات الامتيازات في اسرائيل . وهكذا ساعد استخدام عمال من المناطق المحتلة الحكومة الاسرائيلية في الحفاظ على الموقع ذي الامتيازات لسكانها الاوروبي والامريكي الاصل . ان الحفاظ على امتيازات المستوطنين ، في اسرائيل ، هو ضرورة استراتيجية ، ذلك لان الصهاينة قد اعتمدوا على الهجرة — وما زالوا يعتمدون على المهاجرين السوفييت والامريكيين ذوي المهارة العالية بشكل خاص — ليسكنوا دولتهم . لكن استئجار عمال عرب من المناطق المحتلة من أجل الحفاظ على تلك الامتيازات تطلب تغييرا في طبيعة العنصرية الاسرائيلية . في الماضي أوجد اقتصاد استثناء العمال العرب من الاستخدام المفهوم العنصري حول « العمل اليهودي » ، وتمجيد انكار الاعمال للعرب . اما الآن فقد أوجد استغلال العمال العرب عنصرا جديدا في البنية الفوقية الثقافية : الفكرة العنصرية القائلة ان العرب صالحون بشكل خاص للعمل القذر غير اللائق باليهود .

لقد برز هذا الاتجاه ساطعا في رسالة كان قارىء لصحيفة « **هاآرتس** » قد لقن كتابتها عندما ترددت رئيسة الوزراء جولدا مائير بشأن مسألة استخدام العرب من المناطق المحتلة في اسرائيل :

« اذا كانت السيدة مائير تريد أن ترى العمال العبريين يقطرون عرقا في أيام الصيف الحارة ، ان كان ذلك يسرها ، فذلك شأنها هي . ولكن ليس من الممكن ان يصبح المقياس الوطني الذي على أساسه يتم اقناع الجمهور بأنه يجب الا ندمج اقتصاد الضفة الغربية ... ان كل أم يهودية تريد ابنها ان ينهي مدرسته وجامعته وأن يصبح كيميائيا او تقنيا او مهندسا او على الاقل سمكريا مدربا . من الذي يدرب شباب اليوم على الاعمال البسيطة ، حمل اكياس الاسمنت او الاسفلت من أجل شق الطرق ؟ في مجرى الوقت سنحتاج في اي حال الى عمال عرب للبناء والزراعة وحتى للصناعة. ان المهاجرين هم ، أكثر فأكثر ، أناس يقع مجال اختصاصاتهم بعيدا عن هذه الاعمال البسيطة »(٨١).

لقد بدأ يتحقق ما توقعه بنحاس سابير عندما حذر من « ان دمج العمل العربي في الاقتصاد اليهودي سينتج نظاما ذا طبقتين مع صيرورة العرب عمالا لسحب المياه وقطع الخشب »(٨٢)*. وقد نتج عن ذلك تغييرات ثقافية رئيسية في بعض قطاعات المجتمع الاسرائيلي ، وصدام عنيف مع القيم التقليدية لـ « صهيونية العمل » . لقد عبرت بجلاء عن هذا التمزق في القيم القديمة رسالة مشهورة كانت امرأة قلقة قد كتبتها الى موشيه دايان ، ونشرتها الصحافة الاسرائيلية :

« ولد كلانا ، أنا وزوجي ، في موشاف [مستوطنة زراعية تعاونية] في مركز البلد . وحتى حرب الايام الستة كنا نعيش بارتياح ، ونعمل بجد ونوفر معيشة مشرفة . ولكن منذ الحرب تغيرت الامور جذريا ، اذ أن زوجي ، وهو رجل قدير ، أصبح مقاولا في عمل الزراعة . ان عمله لا يتضمن اية مشكلة : فالعمل رخيص وهناك دائما سوق له. واليوم لدينا ٥ عمال عرب وقد وصلنا الى درجة ان لا أحد في الموشاف يقوم بأي عمل مهما خف. وفي هذه الايام يرفض ابني الاكبر مجرد جز « الجنينة » قائلا « محمد سيقوم بذلك » . وأن تطلب منه تحويل انابيب الري او ان يقوم بأي عمل يدوي هو أمر غير وارد على الاطلاق . ان اولادي وأولاد الموشاف الآخرين يغدون ، أمام مرأى ناظري ، ابناء رجال اغنياء من النوع الزائف السيىء السمعة ، الذين يقوم الخدم بعملهم. انهم لا يعرفون ان يسوقوا الجرار الزراعي الواقف في باحتنا ويتصرفون وكأن عمل الزراعة أدنى من عزة نفوسهم ... وحتى الاسبوع الماضي ، كان العمال يعيشون في بيوت مكتظة عديدة في المنطقة. والان ومع احضار عمال آخرين للمساعدة على حصاد محاصيل الدفيئة**،فان البيوت المكتظة التي كانت تستوعب العمال اصبحت مليئة تماما . ولذلك بنى زوجي لعماله كوخا في باحة الحوش الخلفية . وعندما عبرت عن رفضي الشديد لهذه الخطوة ، طلب مني القيام بنزهة حول القرية . حسنا ، لقد تبين ان كل رجل محترم في القرية تحول الى مقاول ، بشكل او بآخر . وان الدفيئات التي يتم بناؤها جميعا بواسطة العمل العربي تزداد . ان العرب يعيشون في « الادغال » بضع أمتار من فيلاتنا المجددة ، وأصبحت انماط معيشتنا شبيهة بأنماط معيشة الافندي »(٨٣).

وهكذا ، فان سياسة الدمج الاقتصادي قد وفرت لاسرائيل أسواقا جديدة مهمة ، ومصادر لقوة عمل شديدة الاستغلال . لقد غدت المستوطنات شيئا حيويا للاقتصاد الاسرائيلي .

---

* لاحظ آخرون ، بشكل أكثر صحة ، وجود ثلاث شرائح اثنية في المجتمع الاسرائيلي : اليهود من أصل غربي فوق ، والعرب الفلسطينيين تحت ، واليهود الشرقيين بينهما .

** الدفيئة : مستنبت زجاجي عالي الحرارة لانتاج النباتات .

الضفة الغربية

ان التلال والوديان الضيقة في الضفة الغربية لنهر الاردن هي من بين أصعب الاراضي زراعة في فلسطين . خلال فترة الانتداب وبينما استولى المستوطنون الصهاينة على السهول الخصبة قرب البحر المتوسط ، استمر فلاحو الضفة الغربية في فلاحة سفوحهم، وهي نفس السفوح التي زرعتها من قبلهم أجيال عبر القرون .

وفي ١٩٤٧ — ١٩٤٨ ،طرد اكثر من ٤٠٠ر٠٠٠ لاجيء الى الضفة الغربية من المنطقة التي أصبحت اسرائيل . وقد زادوا الى اكثر من الضعف عدد سكان المنطقة(٨٤) حيث لم يكن السكان الاصليين ، في الاساس ، قادرين على تحصيل معيشة كافية من مصادر الارض الشحيحة . وقد ضمت الضفة الغربية من قبل الملك عبدالله ، الالعوبة البريطانية حاكم شرق الاردن ، لتأسيس المملكة الاردنية الهاشمية . وفي الواقع لم يكن لدى تلك المملكة أي أمل في النمو الاقتصادي ؛ فالضفة الشرقية كانت أفقر حتى من الضفة الغربية ، وتسبب تدفق اللاجئين الى العاصمة في انخفاض الاجور الى النصف ومضاعفة الايجارات والاسعار(٨٥) . وكان على الاردن أن يعتمد على المساعدات الخارجية ، أولا من بريطانيا ، ثم من الولايات المتحدة . وكان التحسن في الضفة الغربية أقل منه في الضفة الشرقية ، التي نالت أفضلية معاملة الحكومة في القضايا الاقتصادية .

ولكن اذا كان اقتصاد الضفة الغربية مضطربا قبل ١٩٦٧ ، فان مشاكله اصبحت أكثر حدة منذ الاحتلال الاسرائيلي . فمع ان مستوى معيشة قطاعات واسعة من السكان قد تحسن ، فان الضفة الغربية هي الآن مستعمرة اسرائيلية ، والروابط الاقتصادية مع اسرائيل التي تكبلها تزداد يوما بعد يوم .

لقد تطور الاثر الاقتصادي للاحتلال الاسرائيلي للضفة الغربية على عدة جبهات مترابطة . فبالاضافة الى استغلال عمال الضفة الغربية في اسرائيل ذاتها ، فان « عقود خدمة » (Subcontracts) الصناعة الاسرائيلية قادت الى استغلال العمال الفلسطينيين داخل الضفة الغربية ايضا . ومما له اهمية خاصة هو اعادة بناء زراعة الضفة الغربية بحيث يزداد نفعها وتبعيتها للاقتصاد الاسرائيلي عموما والصناعة الاسرائيلية بشكل خاص . وأخيرا ، فان الاحتلال تسبب في اعادة توجيه تجارة الضفة الغربية ، بعيدا عن الضفة الشرقية والبلدان العربية الاخرى ونحو اسرائيل . وعلى اي حال ، فانه سمح باستمرار بعض التجارة بين الضفة الغربية وسائر البلدان العربية ، الامر الذي له دلالات اقتصادية استراتيجية فورية وبعيدة المدى .

العمل

مع منتصف عام ١٩٧٠ ، كان حوالي ثلث مستخدمي الضفة الغربية يعملون في اسرائيل(٨٦)، ومنذ ذلك الحين بدأت هذه النسبة بالارتفاع . ففي أيلول ١٩٧١ ، كان عدد عمال الضفة الغربية المستخدمين في اسرائيل ، حسب التقارير الرسمية ، يبلغ ٤٠٠ر٣٣ . ويبين الجدول التالي الزيادة السريعة في عدد عمال الضفة الغربية المستخدمين في اسرائيل :

الاستخدام في اسرائيل

لعمال الضفة الغربية(٨٧)

الفترة	عدد العمال والمستخدمين
ايلول (سبتمبر) ١٩٦٨	٥ر٠٠٠

أيلول (سبتمبر) ١٩٦٩	٩ر٠٠٠
أيلول (سبتمبر) ١٩٧٠	١٤ر٧٠٠
أيلول (سبتمبر) ١٩٧١	٣٣ر٤٠٠

وهذه الاحصاءات تتناول فقط العاملين « شرعيا » في اسرائيل ، اي أولئك الذين لديهم تصاريح من الحكومة الاسرائيلية ، ولكن من المقدر ان هنالك الرجال من المناطق المحتلة الذين يعملون « بصورة غير شرعية » في اسرائيل(٨٨). وانه بين هؤلاء العمال « غير الشرعيين » تكون ظروف العمل غير انسانية للغاية .

يعتمد اقتصاد الضفة الغربية الان بشكل أساسي على أجور سكانها الذين يعملون في اسرائيل : ففي عام ١٩٧٠ بلغ مجموع الاجور التي حصلها عمال الضفة الغربية في اسرائيل حوالي ٦٤ مليون ليرة اسرائيلية ، وشكلت ١٤ ٪ من اجمالي ناتج المنطقة(٨٩). وحيث ان عدد العاملين من الضفة الغربية في اسرائيل قد نما بسرعة بعد عام ١٩٧٠ ، وبلغ اكثر من الضعف في السنة التالية وحدها ، فليس من غير المعقول تقدير ان الاجور المحصلة في اسرائيل الان تشكل ثلث اجمالي ناتج الضفة الغربية ، او ربما اكثر من ذلك.

وقد كان لتصدير العمال اثر واضح على اجور العمل في الضفة الغربية ايضا . فقد اجبرت المنافسة مع المستخدمين الاسرائيليين مع الطلب المتزايد للعمل على رفع المعدل اليومي للاجر في الضفة الغربية من ٦ر٥ ليرات اسرائيلية في نهاية عام ١٩٦٨ الى ٦ر٩ ليرات اسرائيلية في بداية عام ١٩٧١(٩٠). وأضر ارتفاع الأجور بصغار المستخدمين — من رجال أعمال وحرفيين ومزارعين — الذين وجدوا انفسهم عاجزين عن منافسة المستخدمين الاسرائيليين وكبار صناعيي الضفة الغربية الذين يستفيدون من سياسة الاحتلال الاقتصادية . وهكذا تقدمت ، بشكل سريع ، عملية بلترة* الحرفيين وصغار الملتزمين الفلسطينيين(٩١). لقد كانت الزيادة في الاجور في الفترة ما بين ١٩٦٨ و١٩٧١ كبيرة ، حوالي ٣٨ ٪ ، لدرجة ان الدخل الحقيقي ، حتى بالنسبة للعمال المستخدمين في الضفة الغربية بالاضافة الى اسرائيل قد ارتفع نوعا ما ، بالرغم من الزيادة المرافقة في الاسعار . (ارتفعت مؤشرات اسعار الاستهلاك في الضفة الغربية من ١٠٣ر٠ في عام ١٩٦٩ الى ١١٩ر٢ في الجزء الاول من عام ١٩٧١)(٩٢).

يحصل عمال الضفة الغربية المستخدمين في اسرائيل على أجور اكثر بنسبة ٧٠ ٪ عن أجور العمال في الضفة الغربية(٩٣)**. ولكن على العاملين في اسرائيل الان ان يدفعوا

---

* البلترة : التحويل الى بروليتاريا .

** لقد أشار بعض الاسرائيليين الى الاجور الاعلى التي يستطيع عمال المناطق المحتلة ان يتلقوها كدليل على المنافع التي اضفاها الاحتلال الاسرائيلي على سكان المناطق المحتلة العربية . وقد وصل موشيه دايان الى حد القول « انني لا أعرف سياسة اكثر اشتراكية من سياسة تسمح لعربي من غزة بالعمل هنا من اجل الحصول على لقمة العيش والتعليم وبناء بيت أيضا الان »(٩٤). ان هذا الاعتذار معياري للكولونيالية او النيوكولونيالية يعرضه مستخدمو عمال العالم الثالث في بلدان « المتروبول » ، وانه لاعتذار مراوغ بشكل واضح . ان سلالم الاجور في البلدان الرأسمالية المتقدمة هي أعلى بكثير مما هي عليه في البلدان غير الصناعية المستغلة ، لان تكاليف ومستوى المعيشة في الاولى هي أعلى بكثير جدا : فعلى سبيل المثال ، كان الاستهلاك الخاص للفرد في اسرائيل يساوي ٥ر٤ اضعاف ما هو عليه في الضفة الغربية ، و٥ر٧ اضعاف ما هو عليه في غزة عام ١٩٦٩(٩٥). هنالك نموذج عالمي لعمال من البلدان او المناطق الفقيرة يسافرون الى البلدان الرأسمالية المتقدمة من أجل العثور على عمل هناك برواتب أعلى مما يستطيعون تلقيه في بلدانهم ، ولكن من المستحيل القول ←

مصاريف نقل اضافية للباصات التي تتسلق طرق الضفة الغربية كل صباح لاخذ الرجال من اجل العمل في اسرائيل : كان نقل العمال ، في البدء ، من « السامرة » مجانيا ، لكن الحكومة الاسرائيلية قامت في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧١ بتحويل وسائط النقل في الباصات الى عمل تجاري(٩٦).

ويظهر الجدول التالي أن عمال الضفة الغربية في اسرائيل يتركزون في أعمال البناء والزراعة ، وبشكل عام في أقل الاعمال أجورا . ويعمل أكثر من نصفهم في البناء ، خاصة في المنطقة المحيطة بالقدس ، حيث تقوم الحكومة الاسرائيلية ببناء بلوكات شقق تشبه القلاع ، معظمها فوق أراض عربية مصادرة ، من أجل ايواء مهاجرين جدد .

الاستخدام في اسرائيل عام ١٩٧٠ لعمال الضفة الغربية ، حسب القطاع الاقتصادي(٩٧)

القطاع	النسبة المئوية
البنـــاء	٥٧
الزراعة	١٩
الصناعة	١٣
الخدمات	١١
المجموع	١٠٠

وينخرط العمال في هذه الاعمال اليدوية بواسطة سياســة اسرائيلية منهاجيــة . ويستأجرون من خلال مكاتب العمل الاسرائيلية ، التي يوجد منها الآن ٢٠ على الاقل تمارس عملها في الضفة الغربية(٩٨). وليس هدف هذه المكاتب ، التي تديرها وزارة العمل الاسرائيلية في ظل الحكم العسكري ، خــدمة احتياجات المنطقة ومتطلبـــات الاستخدام ، بل تجنيد عمال لاسرائيل . ويغدو هذا الهدف اكثر جلاء مع مرور الوقت : فعلى اثر افتتاح المكاتب ، في كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٨ ، استخدم ٤٤ ٪ من العمال الذين استأجرتهم المكاتب في الضفة الغربية وذهب الباقون للعمل في اسرائيل ، بينما في آذار (مارس) ١٩٧١ لم يخصص سوى ١ ٪ لاعمال في الضفة الغربية ، واســتخدم ٩٩ ٪ في اسرائيل(٩٩).

تدخل الحكومة الاسرائيلية العمال الفلسطينيين في الصفوف الدنيا من البروليتاريا الاسرائيلية عن طريق حجب تصاريح العمل لاشخاص من المناطق المحتلة لاي عمل يعتبر

ان ربة البيت البيضاء الجنوب افريقية التي تستخدم طباخة من باتستوستان ، او ان صناعيا باريسيا يستأجر عاملا جزائريا ، او زارع كرمــة في كاليفورنيــا يشغل عاملا مكسيكيا مهاجرا ، او رجل أعمــال في مقاطعة نيويورك يستأجر مهاجرا صينيا او امريكيا لاتينيا « غير شرعي » ، من المستحيل القول ان هؤلاء لا يستغلون المستخدم . وفي الواقع فان استخداما كهذا يتميز عادة بالاستغلال الشديد ، كما هو حال عمــال الضــفة الغربية المستخدمين في اسرائيل .

وبالاضافة الى ذلك ، فان الوضع الذي يجبر العامل على الهجرة في سبيل العثور على استخدام افضل ، او أي استخدام على الاطلاق ، والتفاوت في مستويات المعيشة بين الدولة التابعة والدولة الامبريالية ينشأ (جزئيا على الاقل) من عدم عدالة الامبريالية . وليس هذا صحيحا في أي مكان أكثر منــه في حالة اســرائيل والضفة الغربية ، ذلك لان الصهاينة هم الذين افقروا اللاجئين الذين غمروا الضفة الغربية عام ١٩٤٨ ، وان اسرائيل هي التي أجبرت الضفة الغربية على الوقوع في قبضة عمان المدتعة .

مناسبا للاسرائيليين العاطلين عن العمل ، وعن طريق احالة عمال المناطق المحتلة الى الاعمال التي لا تتطلب مهارة او التي تتطلب بعض المهارة فقط ، التي أعطوا لها اعدادا قليلا ضمن برنامج مكثف للتدريب المهني ، الذي أسمته صحيفة « **اسرائيل اكونومست** » « معززا غير مباشر لوضع العمل »(١٠) .

منذ آب (اغسطس) ١٩٦٨ ، افتتحت الحكومة الاسرائيلية ١٩ مركز تدريب مهني في الضفة الغربية . وهنالك تأكيد شديد على مهارات البناء : ففي ١٩٦٩ — ١٩٧٠ ، كان ٧٠٠ من مجموع الـ ١٢٦٠ شخصا الذين انهوا دروسهم قد درسوا البناء(١٠١) . ويجذب المتدربون الى دروس البناء بواسطة علاوة مقدارها ٢ر٥ ليرة اسرائيلية لكل يوم دراسة، اي أكثر من الـ ١ر٧٥ ليرة اسرائيلية التي تدفع لطلاب الاقسام الاخرى في المراكز(١٠٢) . (المعاش هو بالاضافة الى بدل طعام شهري توزعه الوكالة الامريكية المسماة هيئة كير من خلال برنامجها « الطعام من اجل العمل » . ستناقش عمليات **كير** في المناطق المحتلة في الجزء الخاص بغزة) . ومع ان الدروس الاخرى تتطلب سنة دراسة ، الا أن تدريب البناء يستغرق ثلاثة أشهر فقط قبل ان يكون المتدرب جاهزا للاستخدام .

ان أحد أوجه الاندفاع الاسرائيلي لاستيراد عمال من الضفة الغربية هو محاولتهم تجنيد النساء للعمل ، النساء اللواتي كن في المجتمع الفلسطيني تقليديا مخصصات للعمل غير المأجور في البيت وفي الحقل ، وهو نموذج كان ، بالطبع ، قد بدأ بالتغير قبل الاحتلال الاسرائيلي بكثير . وتلاحظ وثيقة صادرة عن وزارة الدفاع انه « في المدن [مدن الضفة الغربية] يبدو أن عرض العاملين قد استنفد تقريبا ، ولن يكون اي توسيع في قوة العمل ممكنا الا بتشغيل النساء وبالزيادة الطبيعية في عدد السكان القادرين على العمل »(١٠٣) . ان سبعة من مراكز التدريب المهني التي افتتحتها الحكومة الاسرائيلية في الضفة الغربية هي لتعليم البنات والنساء على الخياطة ، في الغالب تمهيدا لاستخدامهن في مشاريع الملابس الاسرائيلية . وفي ١٩٦٩ — ١٩٧٠ ، أتمت ١٨٠ امرأة مثل تلك الدروس(١٠٤) . وفي موسم الحمضيات الاسرائيلي للعام ١٩٧٠ — ١٩٧١ ، كان من بين الـ ٧ر٠٠٠ عامل مستأجر من الضفة الغربية من أجل القطاف ١ر٢٠٠ امرأة عملن بشكل رئيسي في التعليب والتغليف(١٠٥) .

قبل الحرب ، كان أغلبية العمال في الضفة الغربية يعملون في الزراعة ، وهي العمود الفقري لاقتصاد الضفة الغربية . فعلى سبيل المثال كان ٤٤ ٪ من عمال الضفة الغربية يعملون في الزراعة عام ١٩٦١ ، ولكن منذ الحرب ، كان هنالك تغير ملحوظ في نسبة العمال ، بعيدا عن الزراعة ونحو القطاعات الاخرى ، خاصة البناء .

تركيب استخدام عمال الضفة الغربية

حسب القطاع الاقتصادي (٪)(١٠٦)

	١٩٦١	١٩٦٩	١٩٧٠
الزراعة	٤٤	٣٩	٣٢
الصناعة	١٤	١٤	١٥
البناء	١٢	١٤	١٨
الخدمات والتجارة والصناعة	٣٠	٣٣	٣٥
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠

يمكن اعادة الانخفاض الحاصل في نسبة العاملين في الزراعة الى ان العمال الزراعيين والمزارعين يتركون أراضي الضفة الغربية من أجل العمل في اسرائيل . وقد جاء في تقرير للحزب الشيوعي الاسرائيلي ان « ٢٣٨ر٠٠٠ دونم من الاراضي الزراعية لم تفلح في العام ١٩٦٨ — ١٩٦٩ في المناطق المحتلة ، ووصل هذا الرقم الى ٣٥٤ر٠٠٠ دونم في عام ١٩٦٩ — ١٩٧٠ . وبناء عليه تترك التربة الزراعية في الضفة الغربية دون حراثة ، لان على العمال ، وحتى ملاكي الاراضي الصغيرة ، البحث عن عمل في اسرائيل »(١٠٧) .

الزراعة

كان للاحتلال الاسرائيلي أثر عميق في زراعة الضفة الغربية . وقد تحددت سياسة الاحتلال الاقتصادية نحو زراعة الضفة الغربية باعتبارين : جعل تلك الزراعة تفي بغرض مد « عوامل الانتاج الاخرى » ، بكلمات وزير الدفاع الاسرائيلي ، وجعلها تخدم الخطط الاسرائيلية في الاسواق .

وفي الشهور التي تلت الحرب ، أقرت السلطات الاسرائيلية سياسة «جسور مفتوحة» يستطيع مزارعو الضفة الغربية بواسطتها شحن فائض منتجاتهم الزراعية (والصناعيون شحن منتجاتهم) عبر الجسور التي تمتد فوق نهر الاردن الى الضفة الشرقية غير المحتلة، وهكذا يسوق حوالي ثلث ناتج الضفة الغربية الزراعي في الضفة الشرقية . والجسور طبعا « مفتوحة » باتجاه واحد فقط ، وحرية الاستيراد من الضفة الشرقية غير مسموح بها . وعلى المدى الطويل ، تعمل سياسة « الجسور المفتوحة » هذه على ابقاء ممر اقتصادي بين الضفة الغربية والمناطق العربية المجاورة ، وذلك اعتبار سياسي هام اذا ما أريد للاحلام الاسرائيلية في الوصول الى الاسواق الواسعة للبلدان المحيطة ان تتحقق. (وحتى منذ الآن ، يحقق التجار الاسرائيليون فائدة جمة عن طريق شحن بضائعهم الى الضفة الشرقية تحت علامة صناعيي او مزارعي الضفة الغربية وغزة . ومع ان المغزى الاقتصادي لهذه العملية ما زال محدودا ، فان معناها الاقتصادي والسياسي الممكن كبير جدا) .

وبعد الحرب مباشرة حلت سياسة « الجسور المفتوحة » مشكلة الاسرائيليين في تصريف فائض منتجات الضفة الغربية الزراعية . فمن ناحية ، لو ترك الناتج دون أن يباع ، لكان اقتصاد الضفة الغربية انهار كليا ، وكان من الممكن ان تزداد مقاومة الشعب ، ولكان توفير الخدمات الضرورية استنزافا للاقتصاد الاسرائيلي . ومن ناحية اخرى ، لو كانت فواكه وخضروات الضفة الغربية قد وصلت الاسواق الاسرائيلية في الشهور التي تلت الحرب ، لكانت جعلت المنتجات الاسرائيلية المنافسة تباع بسعر أقل بمقدار ٢٠ الى ٢٥٪ (١٠٨) . وفي البداية ، منع الاسرائيليون بيع منتجات الضفة الغربية في الاسواق الاسرائيلية عن طريق اجراءات تتطلب تصاريح خاصة وكشوفات طبية على الاغذية المحفوظة وشهادة بأن البضاعة المستوردة لن تسبب في أي فائض اسرائيلي(١٠٩) .

وقد أصدر وزير الزراعة الاسرائيلي تعليمات بشأن زراعة الضفة الغربية دعت الى التقليل من اعتماد الضفة الغربية على التجارة مع الضفة الشرقية وادخال المحاصيل التي قد تكون مكملة للاقتصاد الاسرائيلي ، وصالحة للتصدير الى اوروبا او المعالجة في اسرائيل(١١٠) . ذلك انه في الوقت الذي كانت فيه الحكومة الاسرائيلية مهتمة في الحفاظ على سيل الصادرات من الضفة الغربية الى الضفة الشرقية ، كانت تخاف من الاستمرار في الاعتماد على التجارة مع عمان . وقد عملت الصادرات الى الضفة الشرقية على منع ناتج الضفة الغربية من اتخام السوق الاسرائيلية او بقائه دون بيع ، وجلبت عملة صعبة حسنت وضع

اسرائيـــل المالي . وبالاضـــافة الى ذلك ، كان مهما الحفاظ على بعض تدفق البضـــائع من المناطق المحتلة الى البلدان العربية من اجل انعاش آمال اسرائيل في وصول منتجاتها الخاصة الى الاسواق العربية في المستقبل . لكن الاعتماد الزائد على التجارة مع الضفة الشرقية سيضع في أيدي حسين سلاحا قويا ، هو التهديد باغلاق الجسور ، مما يعطي حكومة عمان تأثيرا كبيرا على الحياة السياسية والاقتصادية في الضفة الغربية(١١١) . كما ان استمرار النموذج التقليدي في تسويق الفائـــض الزراعي ســـيعيق خطـــة اسرائيل لـ « دمج » زراعة الضفة الغربية والمنافع التي تعطيها للاقتصاد الاسرائيلي .

في عام ١٩٦٨ ــ ١٩٦٩ وضعت السلطات الاسرائيلية ، باستشارة وجهاء الضفة الغربية و« قادتها الزراعيين » ، خطة جديدة للزراعة في الضفة الغربية(١١٢)، ركزت على تثبيط عزائم مزارعي الضفة الغربية عن زراعة بعض المحاصيل التي كانت تشحن عادة الى الضفة الشرقية ، وبدلا عنها ، زراعة المحاصيل التي تحتاجها اسرائيل . ان مثالا بارزا على الجهود الناجحة في تثبيط محصول كان يزرع سابقا من أجل البيع في الاسواق العربية هو انخفاض انتاج البطيخ وغيره من الفواكه التي تحتوي على نسبة عالية من الماء والتي كانت صادرا صيفيا مهما الى البلدان العربيـــة الجافة(١١٣) . فقد انخفض محصول البطيخ في الضفة الغربية بين ١٩٦٨ و ١٩٦٩ من ٣٦ر٠٠٠ طن الى ٢٠ر٥٠٠ طن(١١٤)، ومع عام ١٩٧٠ كان قد انخفض الى ١٣ر٠٠٠ طن(١١٥) . وعلى العكس من ذلك ، فان انتاج الضفة الغربية من المحاصيل التي تحتاجها اسرائيل يزداد : فمثلا قفز انتاج السمسم بين ١٩٦٨ و ١٩٦٩ من ٧٠٠ طن الى ١ر٧٠٠ طن ، وبين عامي ١٩٦٩ و ١٩٧٠ زاد عدد الدونمات المزروعة بالتبغ من ٤ر٥٠٠ الى ١٢ر٠٠٠ . وزرع مزيد من الشمندر السكري للصناعة الاسرائيلية ، ومزيد من الخضروات ، كالباذنجان والفلفل ، للتصدير الى اوروبا(١١٦) .

ان لوزارة الزراعة وسائل مدروسة لاحداث التغييرات التي خططتها لزراعة الضفة الغربية . واحد الادوات الحيوية في ذلك هو المجلس الزراعي الذي يوفر الارتباط بين الحكم العسكري والمزارعين . وقد جاء في تقرير للسلطات العسكرية ان « المجالس الزراعيـــة ، مجالس المناطق والمجالس الريفية وكذلك المجالس الزراعية الفرعية قد انشئت في المنطقة . وتتشكل المجالس من الوجهاء وزعماء المزارعين . وهنالك حوالي ٣ر٠٠٠ مزارع مرتبطين ضمن هذه الاطر . وتهتم المجالس بخطط الابحاث والتدريب ، والارشاد التسويقي والانتاجي ، والارتباط بالادارة »(١١٧) .

وكحافز لزراعة محاصيل جديدة ، تمد « مشاريع التجارب » المزارع ببذور المحصول الموافق عليه ، زائدا التكاليف الاضافية عن محاصيله السابقة . وقد خصص ١٥ خبيرا زراعيا لبرنامج تدريب للمزارعين ، وقد نظم البرنامج امام حقل لتعليم عشرات الآلاف من العمال الزراعيين «طرائق جديدة»، ورحلات دراسية الى المرافق الزراعية الاسرائيلية ، ولبرنامج التدريب مركز في رام الله(١١٨) . وللحكومة الاسرائيلية ايضا برنامج قروض للمزارعين ، كان مع العام ١٩٦٩ ــ ١٩٧٠ قد أعطـــى ١ر٥٠٠ مزارع قروضا بلـــغ مجموعها ٣ ملايين ليرة اسرائيلية(١١٩) .

وتعزز السياسة التسويقية الاسرائيلية لمزارعي الضفة الغربية ايضا التقيد بتعليمات وزارة الزراعة بشأن المحاصيل . ويرتبط بهيئة الاحتلال العسكري ضابط تسويق من وزارة الزراعة(١٢٠)، الذي تقوم مهمته على تشجيع تدابير التسويق التي تخدم احتياجات الاقتصاد الاسرائيلي . فعلى سبيل المثال، أوصت الخطة الزراعية لعام ١٩٦٩ ــ ١٩٧٠ بأن « على المزارعين الذين ينتجون البندورة والباذنجان للتصدير ارسال فائض منتجاتهم

في شهري آذار (مارس) ونيسان (ابريل) الى الاسواق الاسرائيلية . فخلال تلك الفترة هنالك طلب على هذه المنتجات في السوق الاسرائيلية . ان هكذا برنامج سيعمل كحافز للمزارعين العرب من أجل توقيع عقود التصدير »(١٢١) . ويستمر التقرير في وصف كيف أن عقود التصدير مفيدة للاقتصاد الاسرائيلي بشكل عام والصناعات الزراعية على الاخص ثم يخلص الى انه « بمساعدة وزارة الزراعة ، تم التوصل الى توقيع العقود بين المزارعين وصناعات التعليب الاسرائيلية . وهكذا فان المزارعين سيزيدون مساحة المحاصيل التي كان على اسرائيل ان تستوردها في السابق »(١٢٢) .

وانه لجدير بالملاحظة انه بينما حددت الحكومة الاسرائيلية معظم الضفة الغربية لمحاصيل العمل الكثيف ، كما خططت قبلا للاراضي التي بقيت تحت الفلاحة العربية في اسرائيل ذاتها،يبدو ان منطقة واحدة من الضفة الغربية قد خصصت للزراعة الرأسمالية الكثيفة على أيدي المستوطنين اليهود . تلك هي منطقة وادي الاردن . وحديثا توقع مسؤولو دائرة الاستيطان في المنظمة الصهيونية العالمية انه يمكن ان يصبح وادي الاردن « المنزل الحار لاوروبا » وناقشوا مشاريع ممكنة فيه ، بما فيها مطار يمكن منه تصدير الخضروات والفواكه الشتوية الى اوروبا(١٢٤) .ومع اوائل١٩٧٣ كان قد انشئت سلسلة من ١٢ مستوطنة اسرائيلية على الاقل في وادي الاردن(١٢٥) .

الصناعة والمال

في مجالات الصناعة والمال وكما هو الحال في الزراعة ، فان خطط اسرائيل في الضفة الغربية وغزة هي خطط كولونيالية . ولا تتضمن هذه الخطط ، بالطبع ، تشجيع بنية تحتية صناعية ، مستقلة وقوية في المنطقة : اذ ان غمر أسواق الضفة الغربية بالبضائع المصنعة الاسرائيلية يدحض مثل ذلك التصور . وقد خلصت دراسة لمؤسسة راند الى القول بأنه، كما هو حال العرب في اسرائيل فان عرب الضفة الغربية « لن يكون بوسعهم احراز أي تقدم ملموس في التنمية الصناعية »(١٢٦) .

لكن هنالك نموذجا يبرز ، ويظهر ان الصناعيين الاسرائيليين يستفيدون من العمل المتوفر بأجور منخفضة في مصانع الضفة الغربية من أجل القيام بعمليات مساعدة لمصانعهم في اسرائيل وان الباب قد فتح أمام الرأسمال الاسرائيلي للتغلغل في صناعة الضفة الغربية .

ومع ١٩٦٩ ، أي بعد سنتين فقط من الاحتلال ، كان ٩ ٪ من قوة عمل الضفة الغربية الصناعية الصغيرة قد استخدمت في توفير طلبات الصناعة الاسرائيلية(١٢٧)، وفي السنة التالية ازدادت كمية العمل الملحق (Subcontracted) المنجزة في الضفة الغربية الى حوالي ثلاثة أضعاف . وقد تركز هذا النوع من العمل في نابلس .

قيمة العمل الملحق بالصناعة الاسرائيلية
والذي تنجزه معامل الضفة الغربية(١٢٨)

السنة	قيمة العمل المنجز
	ليرة اسرائيلية
١٩٦٨	٨١٠ر٠٠٠
١٩٦٩	١ر٣٨٥ر٠٠٠
١٩٧٠	٣ر٨٠٠ر٠٠٠

العمل الملحق بالصناعة الاسرائيلية
حسب المنطقة(١٢٩)

المنطقة	١٩٦٨	١٩٦٩
	ليرة اسرائيلية	
نابلس	٤٨٠ر٠٠٠	٨٨٠ر٠٠٠
رام الله	٣٠ر٠٠٠	٥٠ر٠٠٠
بيت لحم	٣٠٠ر٠٠٠	٤٣٠ر٠٠٠
الخليل	—	٢٥ر٠٠٠
المجموع	٨١٠ر٠٠٠	١ر٣٨٥ر٠٠٠

وقد أغريت صناعات الاقمشة والمطاط والاثاث الاسرائيلية ، بشكل خاص ، بالاجور المنخفضة المدفوعة في الضفة الغربية ، وقدمت معظم طلبات العمل الملحق . وجاء في تقرير لصحيفة « **الجيروزاليم بوست** » ان « محلات الخياطة تندفع للقيام بأعمال لشركات عطا وركس وبربير والاستيك وغيرها . وقد قال السيد بشار [من وزارة التجارة والصناعة الاسرائيلية] (لدينا ثمانية معامل اقمشة أخرى على استعداد لتلبية طلبيات اذا كان هناك من يأخذ). وتتم العقود من قبل معامل الاثاث : فقد حجز معمل **راحات** في اللد طلبيات من شركات في نابلس وبيت لحم . وكانت شركة اسرائيلية تخطط لبناء مصنع « فرشات » خاص بها ، ولكنها عوضا عن ذلك قدمت طلبيات من معمل في الضفة الغربية بلغت قيمتها ٤٠٠ر٠٠٠ ليرة اسرائيلية عام ١٩٦٨ وستضاعف هذه الكمية هذه السنة [١٩٧٠] »(١٣٠).

في آب (اغسطس) ١٩٦٩ أعلنت الحكومة الاسرائيلية عن اعانات تقدمها للاستثمار الاجنبي والاسرائيلي في المناطق المحتلة ، بما في ذلك الاعفاء الضريبي وضمانات الامن وأسعار مخفضة ممكنة للمواد الخام . أما في حال المشاريع المشتركة ، فلن يكون الشريك الذي يسكن في المناطق المحتلة مشمولا بهذه الاعانات(١٣١). ومع ان المصانع التي يملكها اسرائيليون كانت قد بدأت بالظهور في غزة ، فقد بدا الاسرائيليون في البدء مترددين بشأن الاستثمار في الضفة الغربية ، وذلك ربما كان يعود الى ان الحكومة الاسرائيلية قد تركت موقفها حول مستقبل الضفة الغربية السياسي في غموض أكثر*.

---

* وعلى أي حال ، فقد تخلى الرأسماليون الاسرائيليون سريعا عن ترددهم بشأن الاستثمار في الضفة الغربية لانه ظهر في المناقشة التي جرت في الوزارة الاسرائيلية حول مبيعات الارض في المناطق المحتلة خلال نيسان (ابريل) ١٩٧٣ ان ٢٠٠ — ٣٠٠ صفقة قد « تم الاقتراب من عقدها ان لم تنجز » بما فيها شراء أرض في المناطق المحتلة ، من قبل اسرائيليين(١٣٢). وكان معظم تلك الارض بين رام الله وبيت لحم ، وكانت تطلب على شكل مساحات واسعة تصل الى ٧٠ر٠٠٠ دونم ، لاغراض التوقع(١٣٣).

وتحت ضغط حكومة الولايات المتحدة ، أعادت الحكومة الاسرائيلية الحظر على بيع الارض في المناطق المحتلة لاسرائيليين وأجانب . ولكن تناول الحظر المبيعات الخاصة فقط . وقد اعترف الصندوق القومي اليهودي انه حصل على ١٠ر٠٠٠ دونم في المناطق المحتلة منذ ١٩٦٧ ويعتقد انه قد اشترى بالفعل اكثر من ذلك بعدة آلاف دونم . وتسيطر الحكومة الاسرائيلية ايضا على الارض في الضفة الغربية ، التي كانت سابقا في أيدي الحكومة الاردنية وتبلغ حوالي سدس المنطقة بمجموعها . فمن مجموع الـ ٦ ملايين دونم تقريبا في الضفة الغربية ،

←

وعلى أي حال ، كان هنالك بعض المشاريع العربية ـ الاسرائيلية المشتركة في الضفة الغربية ، بما فيها معمل التعبئة في أريحا(١٣٥) .

وفي تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٢ عرضت الحكومة الاسرائيلية حوافز مهمة جديدة للمستثمرين الاسرائيليين لتوظيف اموالهم في الصناعة في المناطق المحتلة . وفي الثامن من تشرين الاول قررت اللجنة الاقتصادية الوزارية ان تشمل المشاريع في الضفة الغربية بكل المنافع التي تعطى لمشاريع مناطق التنمية ذات الافضلية « أ » في اسرائيل ذاتها . وقد علقت صحيفة ((هآرتس)) على ذلك بقولها « جاء في تقارير الدوائر العليمة في القدس ان للقرار بتوسيع قانون تشجيع استثمار رأس المال مغزى سياسيا عميقا . وفي الواقع يعني قرار الحكومة أنها على استعداد ، من الان فصاعدا ، لتشجيع اصحاب المشاريع الذين يقيمون صناعات في المناطق من خلال مجموعة من الامتيازات الاساسية ... ولم يواجه الاقتراح الذي تقدم به وزير الصناعة والتجارة ، حاييم بارليف ، الى اللجنة الوزارية اية معارضة »(١٣٦) .

وحتى بعض السياسيين « أخصام الدمج » في اسرائيل الذين يعارضون استيراد العمل العربي الى اسرائيل كانوا مغتبطين بالقرار المتعلق بحوافز الاستثمار للاسرائيليين في المناطق المحتلة(١٣٧) .

ان الامتيازات الجديدة المعطاة للمستثمرين هي بالفعل اساسية . اذ انه سيكون بمقدور كل مشروع جديد يفتحه اسرائيليون في المناطق المحتلة الحصول على قرض يصل الى حد ٥٠ ٪ من الرأسمال العامل الضروري بفائدة قدرها ٩ ٪ ، وهو معدل منخفض حسب المعايير الاسرائيلية ، ولا يحتاج المستثمرون أنفسهم الا الى وضع ٢٠ ٪ من رأس المال(١٣٨) . وبالاضافة الى ذلك ، يستطيع المشروع الجديد تلقي منحة حكومية تصل الى ٣٣٫٣ ٪ من الاستثمار في تطوير الاماكن والابنية ، زائدا ضعف علاوة الاستهلاك الاعتيادية ، وتأجيل التسجيل واقساط رأس المال والملكية ، والاعفاء من ضريبة الدخل لمدة خمس سنوات وضريبة قصوى على الارباح تبلغ ٢٨ ٪ . وهنالك تدابير خاصة لرأس المال الاجنبي(١٣٩) .

في الوقت نفسه تقريبا الذي عرضت فيه الحكومة حوافز لاصحاب المشاريع الاسرائيليين في المناطق المحتلة ، عملت ايضا على توسيع عمليات البنوك الاسرائيلية هناك . منذ الحرب عام ١٩٦٧ والبنوك العربية في المناطق المحتلة مغلقة ، وهكذا لم يكن هنالك منافسة للبنوك الاسرائيلية . لكن عاملين اثنين حدا من قدرة البنوك

فان أراضي الدولة الواقعة في أيدي الحكومة الاسرائيلية تضم ٧٢٠٫٢١٤ دونما من الاراضي المزروعة والمعمرة و ٣٠٠٫٠٠٠ دونم من الصحراء . وبالاضافة الى ذلك تسيطر الحكومة الاسرائيلية على ٣٢٨٫٧٨٩ دونما من « الاراضي المهجورة » في الضفة الغربية و ١٠٫٤٠٢ بناية تعود لـ « غائبين » ـ اي لاجئين هربوا عام ١٩٦٧ . ولا تضم هذه الممتلكات حوالي ٢١٫٠٠٠ دونم مصادرة في منطقة القدس الشرقية التي ضمت الى اسرائيل وفي ضواحيها .

وفي غزة تسيطر الحكومة الاسرائيلية على حوالي ثلث المنطقة بكاملها ، اراضي الدولة التي كانت تديرها سابقا الحكومة المصرية . تضم المنطقة ٤٥٫٣٧٠ دونما من الطرقات و ٥١٫٥٢٦ دونما في الساحل . وبالاضافة الى ذلك ، صودر حوالي ١٠٫٠٠٠ دونم من الاراضي في قطاع غزة من اجل ٥ مستوطنات اسرائيلية .

لا تضم هذه الارقام الارض الواقعة في المنطقتين والمعلنة « مغلقة لاسباب عسكرية » . وتصل الاراضي التي يشملها هذا التصنيف الى عدة آلاف دونم(١٣٤) .

الاسرائيلية على اعطاء القروض ، وهما : وضع القانون الاردني حدا اقصى للفائدة يبلغ ٩ ٪ ، وهو أقل من المعدل الذي كان أصحاب البنوك الاسرائيليين يريدون اعطاء قروض به ، والثاني هو انه ليس لدى أصحاب البنوك اية ضمانة بتسديد القروض . وحتى اواخر ١٩٧٢ ، لم تعط البنوك الاسرائيلية اموالا في الضفة الغربية الا في حالات « الدين المباشر » ، عادة لاغراض التنمية ، حيث كان على الحكومة ان توافق على كل قرض وتتعهد بالامن والفروقات الضرورية في الفائدة . ثم تخلت الحكومة الاسرائيلية عن المادة في القانون الاردني التي تضع الـ ٩ ٪ كحد أقصى لمعدل الفائدة ووسعت ضمانا حكوميا بلغ ٩٠ ٪ للقروض في المناطق المحتلة . وبالاضافة الى ذلك ، زادت الحكومة الحد الاقصى للضمانات الاجمالية للقروض في المناطق المحتلة من ٢٠ مليون ليرة اسرائيلية الى ٥٠ مليون ليرة اسرائيلية(١٤٠). وتستطيع البنوك الاسرائيلية الان اقراض الاموال في المناطق المحتلة بنفس الشروط كما في اسرائيل : لقد فتح الباب أمام تغلغل راس المال المالي الاسرائيلي في الضفة الغربية .

وبينما تستعد البنوك الاسرائيلية لصب العملة الاسرائيلية في المناطق المحتلة ، تضع الحكومة برامج لسحب العملة الاردنية منها . ان كلا من الليرة الاسرائيلية والدينار الاردني هو عملة شرعية في الضفة الغربية ، وتهتم الحكومة الاسرائيلية باستمرار تدفق الدنانير من الضفة الشرقية الى الضفة الغربية ومن ثم الى الصناديق الاسرائيلية ، لان الدنانير ، التي يمكن تحويلها بسهولة الى جنيهات استرلينية ودولارات ، تخفف من مشكلة اسرائيل في التبادل الاجنبي . وتشجع الحكومة الاسرائيلية تصدير البضائع المصنعة من الضفة الغربية الى الشرقية بسبب العملة الصعبة التي تحصلها هذه الصادرات ، وحتى أنها تدفع نقدا حوافز للمصدرين لتحويل الدنانير المدفوعة في عمان لقاء بضائعهم الى الحكومة الاسرائيلية على أساس تبديلها بالعملة الاسرائيلية . وفي آب (أغسطس) ١٩٧٠ ارتفعت الحوافز الى معدلات عالية جدا : للسمن ، ٨٠ اجورا اسرائيلية لكل دولار ، او حوالي ٢٣ سنتا ، وللشموع والصابون والمشروبات الروحية والبلاستيك، مثلا، ١٠٥ اجورات لكل دولار ، او حوالي ٣٠ سنتا(١٤١). وقد جاء في تقرير الادارة العسكرية ان « الارتفاع في معدلات الحوافز قد وسع رقم مبيعات الدنانير المأخوذة لقاء الصادرات »(١٤٢).

لقد دفع الى بعض الصناعيين ، كما يظهر في الارقام التالية ، حوافز كبيرة جدا للصادرات ، خاصة لصناعيي السمن والصابون في نابلس ، الذين قد دفع اليهم أكثر من مليون ليرة اسرائيلية في العام ١٩٧٠ — ١٩٧١ للصادرات في كل صنف .

مدفوعات حوافز الصادرات

نيسان (ابريل) ١٩٧٠ — آذار (مارس) ١٩٧١(١٤٣)

المنطقة	المنتوج	الكمية المدفوعة (ليرة اسرائيلية)
بيت لحم	البلاستيك	١٨٧،٠٠٠
	منتجات التجميل	١٧٠،٠٠٠
	المشروبات الروحية	٦٤،٠٠٠
رام الله	الورق	١١٤،٠٠٠
	الشوكولاته	٢١٠،٠٠٠
	الصابون	٥٣٤،٠٠٠

	التنباك العربي	٤٧٠٠٠
الخليل	المنسوجات	—
	الميازين	١٠٣٥٧
	الالياف الفولاذية	١٠٨٨٧
نابلس	السمن	١٠١٩٤٠٠٠
	علب الثقاب	١٧٧٠٠٠
	الزيوت	١١٠٠٠
	الصابون	١٠١٤٦٠٠٠
المجموع		٣٠٢١٥٠٢٤٤(١٤٤)

الحواشـــي

١ ــ دستور **الوكالة اليهودية** ، مادة ٣، فقرة ج، اقتطفها سير **جون هوب سمبسون في فلسطين : تقرير حول الهجرة واستيطان الاراضي والتنمية، المكتب الكولونيالي البريطاني** ، تشـرين الاول (اكتوبر) ١٩٣٠ ، ص ٥٣ .

٢ ــ **المصدر نفسه** .

٣ ــ **دنيس جود** ، « **بلفور والامبراطـــورية البريطانية** » (لندن) ، ص ١٩٨ .

٤ ــ **المكتب الرئيسي للصندوق القومي والصندوق التأسيسي** ، « **دليل لفلسطين اليهودية** » ، (القدس، ١٩٣٠) اقتطفها **سمبسون**، ص١٩٨ .

٥ ــ دافيد بن جوريون ، **اسرائيل : تاريخ شخصي** (نيويورك ، ١٩٧١) ، ص ٨٤٥ .

٦ ــ **روبرت نائان ، أوسكار جاز ودانيال كريمر** ، « **المشكلة الفلسطينية والوعد** » (واشـــنطن ، ١٩٤٦) ، ص ١٥٠ .

٧ ــ **نائان** ، ص ١٥٢ .

٨ ــ **ابراهام جرانوفسكي** ، « **مشاكل الارض في فلسطين** » ، (لندن ، ١٩٢٦) ، ص ١٨ .

٩ ــ الدكتور **الوود ميد** ، « **تقارير الخبراء** » ، مقدمة الى **بعثة التقصي الفلسطينية المشتركة** (بوسطن ، ١٩٢٨) ، ص ٣٤ .

١٠ ــ **سمبسون** ، ص ٤٢ .

١١ ــ **صبري جريس، العرب في اسرائيل** (بيروت، ١٩٦٩) .

١٢ ــ **دون بريز** ، **اسرائيل والعرب الفلسطينيون** (واشنطن ، ١٩٥٦) ص ١٤٣ و١٤٦ .

١٣ ــ مجلس الامن ، **التقارير الرسمية** ، ملحق ١٠٨ (اس/٩٤٩) ، آب (اغسطس) ١٩٤٨ ، ص ١٠٦ ــ ١٠٩ . اقتطفها **ارسكين شايلدرز** ، « **الرغبة الصامتة : من مواطنين الى لاجئين** » تحرير **ابراهيم ابو اللغد** ، « **تهويد فلسطين** » (اثاكستون ، ١١١ ، ١٩٧١) ، ص ١٩٥ .

١٤ ــ « الرأسمال الامريكي في اسرائيـــل الاشتراكية » ، مجلة **فورتشن** (حزيران (يونيو) ١٩٥٠) ، ص ٧٥ .

١٥ ــ **المصدر نفسه** .

١٦ ــ **المصدر نفسه** .

١٧ ــ **المصدر نفسه** .

١٨ ــ **المصدر نفسه** .

١٩ ــ « كتاب ازرق للسلام » ، «**صوت اسرائيل**» (نيويورك ١٩٥٧) ، ص ٧٦ .

٢٠ ــ « **القومية والاممية في الشرق الاوسط** » ، من مقتطفات ابا ايبان ، ص ١١١ .

٢١ ــ وهنالك ، على أي حال ، نواحي كولونيالية في معاملة العرب الفلسطينيين الذين بقوا في اسرائيل . فقد وجه ما تبقى من زراعتهم الى المحاصيل ذات العمل الكثيف ، غالبا للصناعة الاسرائيلية ، وكان توجه العمال العرب نحو الدمج في الشرائح الدنيا من البروليتاريـــا الاسرائيلية .

٢٢ ــ اقتطفها دافيد هيروفيتز في « **لغز تطور اسرائيل الاقتصادي** » ، بنك اسرائيل ، دائرة الابحاث ، مجلة « **اكونوميك رفيو** » ، عدد ٣٩ [آب (اغسطس) ١٩٧٢] ص ١٣١ .

٢٣ ــ حسبت من ارقام في **مكتب رئيســة وزراء اسرائيل ، سلطة التخطيط الاقتصادي ، تطور اسرائيل الاقتصادي : التقدم السابق وخطـــة للمستقبل ، الصياغة النهائية** [القدس ، آذار (مارس) ١٩٦٨] ص ١٨٨ ــ ١٩٠ .

٢٤ — **أوسكار جاز** ، **جريدة الادب الاقتصادي** [كانون أول (ديسمبر) ١٩٦٩] . اقتطفها **موشيه ماخوفر وعكيفا أور** ، « الطابع الطبقي للمجتمع الاسرائيلي » ، تحرير **آري بوبر** ، **اسرائيل الاخرى** (نيويورك ١٩٧٢) ص ٩٤ .

٢٥ — **ناداف هاليفي و رووث كلينوف مالول** ، **تطور اسرائيل الاقتصادي** (نيويورك ١٩٦٨) ، جدول ٥٩ ، ص ١٥٨ .

٢٦ — مجلة **النيويورك تايمز** [٧ تشرين الثاني (نوفمبر) ، ١٩٧١] ، ص ٩ .

٢٧ — **في اسرائيل الاخرى** .

٢٨ — **هاليفي ومالول** ، **في المؤلف المذكور اعلاه** ، الجداول الملحقة ١١ و١٢ ، ص ٢٩٨ — ٢٩٩ .

٢٩ — **هورويتز** ، ص ١٣١ .

٣٠ — **فاني جنور** ، **استعمالات فوائض الزراعة** : تحليل وتقدير للاثر الاقتصادي لبرنامج الولايات المتحدة المسمى P.L. 480 Title I ، **بنك** اسرائيل ، دائرة الابحاث (القدس ، ١٩٦٣) ص ٥ و ٧ .

٣١ — **السجل والتقرير العربي** [١ — ١٥ آذار (مارس) ، ١٩٧٢] ص ١٢٨ .

٣٢ — مجلة « **الكرسشيان سينس مونتور** » [٣ أيار (مايو) ، ١٩٧٣] ، ص ١٣ .

٣٣ — **كلايد فارنسوبرث** ، « **اسرائيل : المستحيل** » في صحيفة **النيويورك تايمز** [٧ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧١] .

٣٤ — انظر على سبيل المثال **تطور اسرائيل الاقتصادي** ، ص ١٤٥ .

٣٥ — **س. هيرش** ، « **تشريح خمس صناعات تصديرية في اوروبا واسرائيل** » ، مجلة **اسرائيل كوارترلي آف اكونومكس** ، مجلد ١ (شتاء ١٩٧١ — ١٩٧٢) ، ص ٧١ .

٣٦ — المصدر نفسه . تبعا لاقوال وزير الزراعة الاسرائيلي **حاييم جفاتي** فان البلد مهدد بنفاد الماء في خمس الى عشر سنوات. مجلة **النيويورك تايمز** [١١ تموز (يوليو) ١٩٧١] .

٣٧ — **هيرش** ، ص ٧٢ .

٣٨ — **المصدر نفسه** .

٣٩ — **المصدر نفسه** .

٤٠ — **ميخائيل برونو** ، **مشكلات التطور الاقتصادي في اسرائيل** ، ١٩٧٠ — ١٩٨٠ [راند ، نيسان (ابريل) ١٩٧٠] ص ٥١ .

٤١ — **هيرش** ، ص ٧١ .

٤٢ — **برونو** ، ص ٥٤ .

٤٣ — **أفريكا رسيرش جروب** ، **دافيد وجوليات** ، متوفر عند ميرب Merip .

٤٤ — **برونو** ، ص ٥٩ .

٤٥ — **فارنزويرث** ، مجلة **النيويورك تايمز** [٧ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧١] .

٤٦ — **كول اسرائيل**، بث اذاعي [٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٩] .

٤٧ — **بن جوريون** ، ص ٨٣٧ — ٨٣٨ .

٤٨ — **المصدر نفسه** ، ص ٨٣٩ .

٤٩ — **المصدر نفسه** ، ص ٨٣٩ .

٥٠ — **كول اسرائيل** ، بث اذاعي [٢٩ نيسان (ابريل) ١٩٧١] .

٥١ — تبعا لارقام **مكتب اسرائيل المركزي للاحصاءات** ، فان ٦٥ ٪ من مجموع سكان اسرائيل والمناطق المحتلة كانوا يهودا عام ١٩٧١ .

٥٢ — **ابراهام س. بكر** ، **اسرائيل والمناطق الفلسطينية المحتلة : القضايا العسكرية — السياسية في الجدال** ، تقرير أعده **مكتب السكرتير المساعد للدفاع عن شؤون الامن الدولية** (راند ، ١٩٧١) ، ص ٥٣ .

٥٣ — صحيفة « **معاريف** » [٢ شباط (فبراير) ١٩٧٣] مترجمة في **اسرائيل لفت نيوز سيرفس** (١٥ شباط ١٩٧٣) .

٥٤ — صحيفة « **جيروزالم بوست** » [١٤ شباط (فبراير) ١٩٧٣] . انظر ايضا المقابلة مع بن أهارون في **النيويورك تايمز** [١٥ شباط (فبراير) ١٩٧٣] .

٥٥ — « **نيويورك تايمز** » [٥ أيار (مايو) ١٩٧٣] ص ٨ .

٥٦ — « **دافار** » [٧ آذار (مارس) ١٩٧٣] مترجمة في **اسرائيل لفت نيوز سيرفس** [٣ نيسان (ابريل) ١٩٧٣] ص ٧ .

٥٧ — **بكر** ، ص ٥١ .

٥٨ — **المصدر نفسه** ، ص ٥٦ — ٧٥ .

٥٩ — **جيروزالم بوست ويكلي** [١٦ كانون الاول (يناير) ١٩٧٣] ص ٣ .

٦٠ — **يديعوت احرونوت** [٣ كانون الاول (يناير) ١٩٧٣] مترجمة في **اسرائيل لفت** [١٥ شباط (فبراير) ١٩٧٣] ، ص ٩ .

٦١ ــ **موشيه دايان ، سلام جديد وعلاقات اخرى** (بالعبرية) ص ١٣٧ . اقتطفها **بكر** ، ص ٥٨ ــ ٥٩ .

٦٢ ــ **نيويورك تايمز** ، [٣ حزيران (يونيو) ١٩٦٩] ص ١١ .

٦٣ ــ **بكر** ، ص ٦٤ .

٦٤ ــ **الياهو كانوفسكي ، الاثر الاقتصادي لحرب الايام الستة** (نيويورك ، ١٩٧٠) ص ١٩٨ .

٦٥ ــ **نيويورك تايمز** [١٦ تشرين الاول (أكتوبر) ١٩٦٩] .

٦٦ ــ **آسرائيلي اكونومست** [كانون الثاني (يناير) ١٩٧٢] ، ص ٢٥ .

٦٧ ــ **كانوفسكي** ، ص ٢٠٠ .

٦٨ ــ **وحدة تنسيق النشاط في المناطق المدارة** ، وزارة الدفاع الاسرائيلية ، **التنمية والوضع الاقتصادي في يهودا والسامـــرة وقطاع غزة وشمال سينـــاء** : ١٩٦٧ ــ ١٩٦٩ ، ملخص [تشرين الاول (أكتوبر) ١٩٧٠] غير مرقم .

٦٩ ــ **المصدر نفسه** .

٧٠ ــ **اريك رولو** ، « الفلسطينيون في المطهر » ، **لوموند** [٩ كانون الثاني (يناير) ١٩٧٣] .

٧١ ــ **المصدر نفسه** .

٧٢ ــ « **ملخص التجارة الخارجية** » ، **المكتب المركزي الاسرائيلي للاحصاءات** ، **الاحصاءات الشهرية للمناطق المدارة** ، مجلد ١ ع ١ [كانون الثاني (يناير) ١٩٧١] .

٧٣ ــ « **جيروزالم بوست اوفرسيز ويكلي** » [٣ نيسان (ابريل) ١٩٧٣] ص ٥ .

٧٤ ــ **التنمية والوضع الاقتصادي** .

٧٥ ــ ارقام الاعوام ١٩٦٧ ــ ١٩٧١ مأخوذة من **المكتب المركزي الاسرائيلي للاحصاءات** . وتضم الاشخاص العاملـــين في اسرائيل « بصـــورة مشروعة » فقط. رقم العام ١٩٧٣ مأخوذة من **رولو** ، الذي يورد مقتطفا لناطق بلسان وزارة الدفاع . وقـــد يضم هـــذا الرقم العمـــال « اللاشرعيين » .

١٩٦٨] ، ص ٥٤ .

٧٦ ــ **نيو اوتلوك** [٦ تشرين الاول (اكتوبر) ص ٥٤ .

٧٧ ــ **المكتب المركزي الاسرائيلي للاحصاءات** ، **نشرة الاحصاءات الشهرية** ، مجلد ٣٣ ع ١ [كانون الثاني (يناير) ١٩٧٢] ومجلد ٣٤ ع٢ [كانون الثاني (يناير) ١٩٧٣] و « المعدل اليومي للعاطلين عن العمل في اسرائيل » .

٧٨ ــ **جيروزالم بوست اوفر سيز ويكلي** [٩ كانون الثاني (يناير) ١٩٧٣] ، ص ١١ .

٧٩ ــ « **هآرتس** » [١٠ تموز (يوليو) ١٩٦٨]. اقتطفها **بن هورين** ، « **اسرائيل : جنوب افريقية جديدة ؟** » **فري بلستين** [لندن ، تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٦٨] ، ص ٥ .

٨٠ ــ محسوبة من **النشرة الشهرية للاحصاءات** [كانون الثاني (يناير) ١٩٧٣] جدول K2 « مناصب المستخدمين ، الاجور الكلية والمعدل الشهري للاجر لكل منصب » ، الارقام عن أيلول (سبتمبر) ١٩٧٢ .

٨١ ــ رسالة من **ايلي ميسليش** ، من **بتاح تكفا** ، الى **هآرتس** [١٥ أيار (مايو) ١٩٦٩] ترجمت في **ازراكا** ع ٢ [حزيران ــ تموز (يونيو ــ يوليو) ١٩٦٩] ، ص ٨ .

٨٢ ــ **كول اسرائيل** ، بث اذاعي [٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٨] .

٨٣ ــ **يديعوت أحرونوت** [٦تشرين الثاني (اكتوبر) ١٩٧٢] مترجمة في **اسرائيل نفت** [٦ تشرين الثاني ، ١٩٧٢] ، ص ٢ .

٨٤ ــ **روني جاباي** ، « **دراسة سياسية للصراع العربي ــ الاسرائيلي** » : مشكلة اللاجئـــين العرب (جنيف ١٩٥٩) ، ص ١٦٩ ــ ١٧٩ .

٨٥ ــ **جين هاكر** ، **عمان الحديثة : دراســة اجتماعية** (دورهام، شمال كاليفورنيا، ١٩٦٠).

٨٦ ــ محسوبة من أرقام **منسق العمليات الحكومية في المناطق المدارة** ، **وزارة الدفاع، اربع سنوات من الادارة العسكرية** ، ١٩٦٧ ــ ١٩٧١ : أرقام حول النشاطات المدنية في يهودا والسامـــرة وقطاع غزة وشمال سيناء ، ص ١٩ ــ ٢٠ .

٨٧ ــ **أربع سنوات ...** ، ص ٢٠ .

٨٨ ــ **هآرتس** [٣ آب (اغسطس) ١٩٧٢] مترجمة في **اسرائيل نفت** [١٣ أيلول (سبتمبر) ١٩٧٢] ، ص ٥٠ .

٨٩ ــ **اربع سنوات ...** ، ص ٢٠ .

٩٠ ــ **المصدر نفسه** ، ص ٢١ .

٩١ ــ **رولو** نقلا عن تقرير لـــ **هآرتس** جاء فيه « في بيت لحم تغلق المعامل الصغيرة بسبب الافتقار الى الايدي العاملة ويلتحق اصحابها بالذين يبحثون عن معيشة ضمن **الخط الاخضر** .

ومنذ عام ونصف ، اصبح مئات السكان من بيت لحم وجوارها متعاقدين ملحقين بالصناعة الاسرائيلية » . [كانون الاول (ديسمبر) ١٩٧١] . اقتطفت في « المادة التحضيرية للمؤتمر السابع عشر للحزب الشيوعي الاسرائيلي » ، **النشرة الاعلامية** ، الحزب الشيوعي الاسرائيلي ، عدد خاص (تل ابيب ، غير مؤرخ) ، ص ٦٥ — ٦٦ .

٩٢ — **أربع سنوات ...** ، ص ٢٢ .

٩٣ — **المصدر نفسه** ، ص ٢٠ .

٩٤ — **هآرتس** [٢ شباط (فبراير) ١٩٧٣ ، مترجمة في صحيفة **نو Know** [٨ آذار (مارس) ١٩٧٣] .

٩٥ — **التنمية والوضع الاقتصادي** .

٩٦ — **أربع سنوات ...** ، ص ٧٧ .

٩٧ — **المصدر نفسه** ، ص ٢١ .

٩٨ — **المصدر نفسه** ، ص ٧٦ .

٩٩ — محسوبة من أرقام منسق النشاطات المدنية في المناطق المدارة ، وزارة الدفاع ، ثلاث سنوات من الادارة العسكرية، ١٩٦٧ — ١٩٧٠ : النشاطات المدنية في يهودا والسامرة وقطاع غزة وشمال سيناء [حزيران (يونيو) ١٩٧٠] ، ص ١٥ . و **أربع سنوات ...** ، ص ٧٧ .

١٠٠ — **اسرائيل أكونومست** [تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧١] ، ص ٣١٩ .

١٠١ — **ثلاث سنوات ...** ، ص ١٧ .

١٠٢ — **المصدر نفسه** ، ص ١٨ .

١٠٣ — **التنمية والوضع الاقتصادي** .

١٠٤ — **ثلاث سنوات ...** ، ص ١٧ .

١٠٥ — **أربع سنوات ...** ، ص ٧٦ .

١٠٦ — المصدر نفسه ، ص ٢٠ .

١٠٧ — « **المادة التحضيرية للمؤتمر ...** » ، ص ٦٥ .

١٠٨ — **آن موسلي ليش ، احتلال اسرائيل للضفة الغربية** : السنتان الاولتان (رسالة ماجستير ، جامعة كولومبيا ، ١٩٦٩) ، ص ٣٤ .

١٠٩ — **جيروزالم بوست** [٢٢ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٦٧] .

١١٠ — وزارة الزراعة الاسرائيلية ، النشاطات في يهودا والسامرة : حزيران ١٩٦٧ الى كانون الثاني ١٩٧٠ ، غير مؤرخة .

١١١ — **المصدر نفسه** .

١١٢ — **أرييه شمسكين** ، « اقتصاد الضفة الغربية ما بعد الحرب » ، **نيو أوتلوك** [تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٦٩] ، ص ٢١ .

١١٣ — وزارة الزراعة الاسرائيلية ، **يهودا والسامرة والضفة الغربية : خطط التنمية الزراعية** للعام ١٩٦٩ — ١٩٧٠ .

١١٤ — **ثلاث سنوات ...** ، ص ٢٧ .

١١٥ — **أربع سنوات ...** ، ص ٤٤ .

١١٦ — **ثلاث سنوات ...** ، ص ٢٤ ، و **أربع سنوات ...** ، ص ٤٤ .

١١٧ — **ثلاث سنوات ...** ، ص ٢٤ .

١١٨ — **ثلاث سنوات ...** ، ص ٢٤ — ٢٥ ، و **اربع سنوات ...** ، ص ٤٠ — ٤١ .

١١٩ — **ثلاث سنوات ...** ، ص ٢٤ .

١٢٠ — **المصدر نفسه** ، ص ٢٢ و٢٤ .

١٢١ — **خطط التنمية الزراعية ...** ، ص ٢ .

١٢٢ — **المصدر نفسه** ، ص ٣ .

١٢٣ — **زاهي حركبي** ، « الزراعة العربية في اسرائيل اليوم » ، **النشرة الاعلامية** ، الحزب الشيوعي الاسرائيلي [تشرين الاول — تشرين الثاني ١٩٧١] .

١٢٤ — **جيروزالم بوست اوفر سيز ويكلي** [٩ كانون الثاني (يناير) ١٩٧٣] ، ص ١٣ .

١٢٥ — **هآرتس** [١٦ آذار (مارس) ١٩٧٣] مترجمة في **اسرائيل لفت** [٣ نيسان (ابريل) ١٩٧٣] ، ص ١٣ .

١٢٦ — **حاييم بن شاهار وايتان برجلاس ويائير موندلاك وازرا ساداون ، البنية الاقتصادية وامكانات التنمية في الضفة الغربية وقطاع غزة** ، [راند ، ايلول (سبتمبر) ١٩٧١] ، ص ١٢٦ .

١٢٧ — محسوبة على اساس ارقام من **ثلاث سنوات ...** ، ص ٣١ — ٣٢ .

١٢٨ — **أربع سنوات ...** ، ص ٥٤ .

١٢٩ — **ثلاث سنوات ...** ، ص ٣٢ .

١٣٠ — « **جيروزالم بوست اوفر سيز ويكلي** » [٧ شباط (فبراير) ١٩٦٩] ، ص ٧ .

١٣١ — **هآرتس** [١١ آب (اغسطس) ١٩٦٨] مترجمة في « **أزراك** » [أيار (مايو) ١٩٦٩] .

١٣٢ — **جيروزالم بوست** [٩ نيسان (ابريل) ١٩٧٣] ، ص ١ .

١٣٣ ــ المصدر نفسه [١١ نيسان ١٩٧٣] ، ص ٢ .

١٣٤ ــ المصدر نفسه [٩ نيسان ١٩٧٣] ، ص ١ .

١٣٥ ــ **جيروزالم بوست اوفرسيز** [١٠ كانون الثاني (يناير) ١٩٧٣] ، ص ٧ .

١٣٦ ــ **هآرتس** [٩ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٢] مترجمة في « **اسرائيل لفت** » [١٨ تشرين الاول ١٩٧٢] ، ص ٨ .

١٣٧ ــ **اسرائيل لفت** [٨ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٢]، ص ٨ ــ ٩ .

١٣٨ ــ **جيروزالم بوست** [٩ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٢] .

١٣٩ ــ **ذي اسرائيل انفستورز مانيوال** ، نقلها **اسرائيل لفت** [٨ تشرين الاول ١٩٧١] ، ص ٨ .

١٤٠ ــ **اسرائيل اكونومست** [كانون الثاني (يناير) ١٩٧٣] ، ص ٢٠ .

١٩٧٢] ، ص ٢٠ .

١٤١ ــ **اربع سنوات ...** ، ص ٥٦ .

١٤٤ ــ يختلف المجموع هنا عن الجدول الاصلي ، حيث يبدو ان الجمع كان خطأ .

١٤٢ ــ **المصدر نفسه** .

١٤٣ ــ **المصدر نفسه** .

صدر حديثا عن مركز الابحاث في منظمة التحرير الفلسطينية (بيروت)

ووزارة التعليم العالي في سوريا

كتـــاب

الشخصية الصهيونية في الرواية الانجليزية

بقـــلم

هاني الراهب

والكتاب في الاصل عبارة عن رسالة دكتوراه في الادب الانكليزي ، عالج الكاتب فيها الصور الذهنية الاربع للصهيوني المرتسمة في مخيلة كاتب القصة الانجليزية ، وهي صورة الصهيوني القومي ، والرائد ، والمستوطن ، والاسرائيلي ، قبل الاغتصاب وبعده . والكتاب نافذة نطل منها على أكثر من موضوع من مواضيع العلاقات الصهيونية البريطانية والتغلغـــل الصهيوني في مجتمع غربي من خلال الانتاج الادبي .

١٧٠ صفحة من القطع الكبير بست ليرات لبنانية .

يضاف الى ثمن كل كتاب بدل أجور البريد الجوي : ١ ل.ل. في العالم العربي ، ٢٥٠ ق.ل. في اوروبا ، ٥ ل.ل. في سائر الدول .

اطلب نسخك من : قسم التوزيع في مركز الابحاث

ص.ب ١٦٩١ ــ بيروت

التغييرات الاقتصادية وتأثيرها على الصراع الطبقي والاجتماعي في اسرائيل

الدكتور سلمان رشيد سلمان

ان التصدي للتغييرات الاقتصادية التي حدثت في اسرائيل وتأثيرها على الصراع الطبقي والاجتماعي تحتاج الى بحث طويل ، الا أن من الممكن دراسة التغيرات التي مر بها المجتمع الاسرائيلي والتي يمر فيها في الوقت الحاضر بصورة عامة ، هذه التغيرات التي لم تأخذ شكلا واضحا ومتميزا حتى الآن نظرا لظروف موضوعية تتعلق بطبيعة الكيان الصهيوني والظروف المحيطة به عربيا وعالميا ، الا أن من المهم تتبع هذه العملية لانها ستؤثر حتما على مجمل الصراع في المنطقة سواء ذلك الصراع ما بين حركة التحرر العربي والفلسطيني من جهة والصهيونية من جهة اخرى ، او الصراع الطبقي والاجتماعي داخل اسرائيل وعلاقته بالصراع الاساسي .

لقد اعتمد تطور المجتمع الاسرائيلي على عاملين مهمين يشكلان الاساس الرئيسي للعملية الاستيطانية الصهيونية على أرض فلسطين . وهذان العاملان هما الهجرة البشرية وهجرة رأس المال الى داخل اسرائيل . لقد مر المجتمع الاسرائيلي بعدة مراحل أهمها :

١ ــ مرحلة ما قبل قيام الدولة الاسرائيلية : بدأت هذه الفترة منذ قيام انكلترا باعطاء وعد بلفور نتيجة الجهود المستمرة التي قامت بها الحركة الصهيونية من اجل الحصول على هذا الوعد(١) بعد أن قررت الحركة الصهيونية في مؤتمر بال المنعقد سنة ١٨٩٧(٢) وما تلاه ان تكون فلسطين الوطن القومي لليهود . وعلى اساس ذلك بدأت هجرة الرواد الصهاينة الذين كانوا يحملون الافكار الصهيونية الاشتراكية واقاموا المستعمرات والمستوطنات ، وفي نفس الوقت كانت اليهودية المحلية تنشىء صناعة نامية اثبتت تفوقها على الصناعة الفلسطينية التي كانت بدائية ، ان الصناعة اليهودية لم تنم الا نتيجة زيادة الهجرة اليهودية الى فلسطين وانهمار رأس المال الاجنبي الذي بلغ ١١٠ ملايين جنيه استرليني خلال الفترة من ١٩٢٢ ــ ١٩٤٨(٣) . ولقد جاءت الحرب العالمية الثانية لتغلق السوق المحلية بوجه البضائع الاجنبية ولتمكن الصناعة اليهودية من احتكارها ولم تجد هذه الصناعة اي تهديد من الصناعة الفلسطينية اذ أن رأس المال الفلسطيني كان متمركزا في القطاع الزراعي ، لقد نمت هذه الصناعة في زمن الحرب نتيجة تدفق رأس المال الخارجي وقيام هجرة يهودية جماعية من أوربا الى فلسطين نتيجة الحرب وكان عدد من هؤلاء اليهود رأسماليين (يملكون اكثر من ١٠٠٠ جنيه) وبلغ عدد هؤلاء الرأسماليين كما يلي(٤): ١٩٣٢ : ٧٢٧ ، ١٩٣٣ : ٣ر٢٥٠ ، ١٩٣٤ : ٥ر١٢٤ ، ١٩٣٥ : ٦ر٣٠٩ ، ١٩٣٦ : ٢ر٩٧٠ ، ١٩٣٧ : ١ر٢٧٥ ، ١٩٣٨ : ١ر٧٥٣ ، ١٩٣٩ : ٢ر٦٠٦ ، ١٩٤٠ : ٨٠٢ ، ١٩٤١ : ٣١٤ .

لقد كان عدد كبير من هؤلاء المهاجرين علماء وفنيين ومهندسين ، ومن خلال الفترة ١٩٣٩ ــ ١٩٤٢ كان من الممكن « ملاحظة ارتفاع قيمة رؤوس الاموال المستثمرة بالنسبة

لحصة كل مؤسسة يهودية مقارنة مع المؤسسات الصناعية العربية ، كذلك صغر حجم الحرف الى مجموع الصناعة مقارنة مع الوضع الحرفي والصناعي العربي، كثافة عمالية اكبر ، طاقة مستخدمة اكبر ، أي ان الاتجاه نحو التركيز الرأسمالي في الصناعة اليهودية كان يسير بوتيرة سريعة جدا مقارنة مع الصناعة العربية »(٥).

لقد كانت الصناعة اليهودية في فلسطين حكرا على القطاع اليهودي الخاص ، أما المؤسسات الصهيونية فقد كانت مهتمة بجر أكبر عدد ممكن من المهاجرين الى فلسطين وتوجيه قسم منهم نحو الزراعة في الكيبوتزات ولقد أعطت الصهيونيـــة هذه العملية اهتماما خاصا واتسمت سياسة الانماء في هذه الفترة باعطاء الاولوية للزراعة كنشاط اساسي يخدم اعتبارات اديولوجية واقتصادية في نفس الوقت أي لاستيعاب المهاجرين وربطهم بالارض ولاستيفاء الاحتياجات الغذائية(٦). ولقد استوعبت الزراعة اليهودية ٢١٫٤ بالمائة من القوى العاملة سنة ١٩٣٦ وانخفضت هذه النسبة الى ١٤ بالمائة سنة ١٩٤٥ ، ولقد كان القطاع الزراعي هو النشاط الانتاجي الذي ظهر فيه بوضوح التناقض الحاد بين المعايير الاقتصادية والاعتبارات الاديولوجية ولقد كان هذا التناقض يحل دائما لصالح الاعتبارات الثانية(٧). لقد امتازت هذه الفترة بحالة نمو مستمر في الاقتصاد اليهودي بشقيه الصناعي والزراعي نتيجة لازدياد الهجرة اليهودية من اوربا والتي تضم عددا كبيرا من المهارات، وكذلك لانهمار رأس المال الخارجي، ولقد واجه هذا النمو خطرا كبيرا بعد الحرب حيث فتحت السوق للبضائع الانكليزية التي أصبحت تهدد الصناعة اليهودية ، فبدأت البرجوازية اليهودية الناشئة بالتحالف مع المؤسسات الصهيونية من أجل اقامة دولة اسرائيل وتحقق ذلك في عام ١٩٤٨ وبذلك انتهت المرحلة الاولى لتبدأ المرحلة الثانية .

٢ ـــ مرحلة ما بعد قيام اسرائيل وحتى بداية الستينات : ـــ لقد شهدت هذه المرحلة تحولات في الاقتصاد الاسرائيلي يمكن تلخيصها :

أ ـــ تميزت هذه الفترة بسيطرة الدولة على كل المرافق الاساسية ، وفي هذه الفترة تركزت مساعداتها على القطاع الزراعي بحيث اصبحت الصادرات الزراعية في سنة ١٩٥٠ تمثل ما يزيد على ٥٠ بالمائة من الصادرات السلعية في حين بلغت هذه النسبة ١٧ بالمائة سنة ١٩٧٠(٨). لقد كان الغرض من تشجيع الزراعـــة هي ، كما ذكرنا ، استيعاب العدد الكبير من المهاجرين من أجل اقامة المجتمع الاستيطاني الذي كانت تطمح اليه الصهيونية ولقد كانت هذه السياسة تتلاءم مع استيلاء الدولة على الاراضي العربية ولم تبال الدولة في أن تخسر في هذه العملية اقتصاديا ، علاوة على ان الدولة كانت تبغي تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع الزراعية .

ب ـــ زيادة الهجرة من دول أوربا الغربية في السنين الاولى مع قيام الدولة ولقد بلغت الهجرة حدا عاليا كما يتبـــين في الجـــدول التالي(٩) : ١٩٤٩ : ٢٣٩٫٥٧٦ ، ١٩٥٠ : ١٧٠٫٢٤٦ ، ١٩٥١ : ١٧٥٫٠٩٥ ، ١٩٥٢ : ٢٤٫٣٦٩ ، ١٩٥٣ : ١١٫٣٢٦ ، ١٩٥٤ : ١٨٫٣٧٠ ، ١٩٥٥ : ٣٧٫٤٧٨ ، ١٩٥٦ : ٥٦٫٢٣٤ ، ١٩٥٧ : ٧١٫٢٢٤ ، ١٩٥٨ : ٢٧٫٠٨٢ ، ١٩٥٩ : ٢٣٫٨٩٥ ، ١٩٦٠ : ٢٤٫٥١٠ .

يلاحظ من الجدول بأن الهجرة سجلت معدلات عالية في أواسط الخمسينات حيث بدأ يهود الشرق الاوسط بالهجرة الى اسرائيل ثم انخفض معدل الهجرة ليسجل زيادة أخرى ما بين ١٩٥٥ ـــ ١٩٥٧ ، وهناك سببان لذلك الاول هو بدء فترة التصنيع في بداية ١٩٥٤ ثم ازدياد الهجرة كظاهرة عامة في اسرائيل بعد خروج اسرائيل من كل حرب تخوضها .

ج ـــ ان هذه الفترة تميزت بسيطرة القطاع العام الذي تقوده البيروقراطية العمالية

الصهيونية على الاقتصاد الاسرائيلي نتيجة انسياب راس المال الخارجي الى المؤسسات الصهيونية كما ان القروض طويلة الامد كانت قروضا عامة للحكومة الاسرائيلية ، ومن هنا فان القطاع الخاص اعتمد على القروض المقدمة من الحكومة مما جعلها تهيمن على الاقتصاد وتسيره نحو الوجهة التي تريدها . ولقد كانت سياسة الانماء التي اتبعتها البيروقراطية العمالية دوما هي تفضيل العوامل الاديولوجية على المنفعة الاقتصادية .

د ــ من سنة ١٩٥٠ ــ ١٩٥٤ كان الاستثمار موجها نحو القطاع الزراعي وقد كان جزء كبير من الايدي العاملة متجها نحو الزراعة فقد كانت نسبة اليد العاملة في الزراعة سنة ١٩٤٧ حوالي ٢٨ر٦ ٪ في حين بلغت هذه النسبة ٢ر٢١ ٪ في سنة ١٩٥٥(١٠). الا ان بداية ١٩٥٥ شهدت تحولا في توجيه الاستثمارات نحو الصناعة وبذلك بدأت نسبة اليد العاملة في الانخفاض في قطاع الزراعة حتى بلغت النسبة ٤ر١٢ ٪ في عام ١٩٦٦(١١). ان التوسع في الصناعة قد ابتدأ منذ عام ١٩٥٤ نتيجة تدفق التعويضات الالمانية والمساعدات الاجنبية التي بلغت حتى بداية الحرب كما يلي : (بملايين الدولارات) ، تبرعات المؤسسات اليهودية ١٧٣٥ ، التعويضات الالمانية ٧٧٥ ، التبرعات الفردية ٨٨٥ ، تعويضات فردية مباشرة (المانيا ١١٩٠) ، معونة حكومة الولايات المتحدة المباشرة ٣٢٠ ، مبيع سندات اسرائيل ١٢٦٠ ، ديون أجنبية مختلفة ١٣٦٠ ، الاستثمار الخاص من الخارج ١٠٠٠ ، المجموع ٨٥٢٥(١٢). وازدادت الاستثمارات الاجنبية في القطاعات الصناعية والزراعية حتى بلغت ١٢٠٠ مليون ليرة اسرائيلية في عام ١٩٦٠(١٣). واتسعت حركة التصنيع حتى بلغت أوجها سنة ١٩٥٨ ولقد سجل الاقتصاد الاسرائيلي نموا سريعا بلغ حوالي ١٠ ٪ وحافظ القطاع العام على دوره الرئيسي في توجيه الاقتصاد اذ أن امتصاص المهاجرين كان لا يزال مستمرا . كما ان التعويضات الالمانية التي تسلمتها الحكومة الاسرائيلية مكنت القطاع العام من تنفيذ مشاريع انمائية على نطاق واسع في قطاعات الزراعة والري والكهرباء والمواصلات(١٤).

هـ ــ لقد نتج عن هذا النمو في القطاع الصناعي زيادة في القوة العاملة المستغلة في القطاع الصناعي كما تبين في الجدول التالي(١٥): ١٩٥٥ : ٥ر٢٢ ٪ ، ١٩٦٠ : ٨ر٢٣ ٪ ، ١٩٦٦ : ٥ر٢٧ ٪ .

لقد كان هنالك توظيف شبه كامل للقوة العاملة ، حيث ان البطالة بلغت أقل من ٤ ٪ كما ان الاضرابات في هذه الفترة كانت منخفضة ، وكذلك عدد المضربين من العمال ، كما ان اكثر هذه الاضرابات كانت شرعية (أي يوافق عليها الهستدروت) .

٣ ــ الفترة بين ١٩٦٠ ــ ١٩٦٧ . وتنقسم هذه الفترة الى :

أ ــ ما بعد ١٩٦٠ ــ ١٩٦٥ : لقد شهدت هذه الفترة نموا في القطاع الصناعي وازدادت الاستثمارات في هذا القطاع ، كما ان القطاع الخاص بدأ بالنمو وخاصة في القطاع الصناعي، كما ان هذه المرحلة شهدت نموا في الطبقة العاملة الاسرائيلية وبلغت نسبة العمال العاملين في القطاع الزراعي في بداية ١٩٦٦ حوالي ٤ر١٢ ٪ بينما نمت نسبة العاملين في قطاع الصناعة حتى وصلت الى ١ر٢٦ ٪(١٦). وبلغ عدد العمال العاملين في الهستدروت ٩٠٠ الف عامل (مع زوجاتهم) . أي ان نسبة العمال الى مجموع السكان كان ٤٠ ٪ .

لقد شهدت هذه الفترة أيضا بداية اندماج الاقتصاد الاسرائيلي بالاقتصاد العالمي نتيجة زيادة الاستثمارات الاجنبية واعتماد الاقتصاد الاسرائيلي على الاقتصاد الامريكي وتأثيره به . كما ان هذه الفترة بدأت تشهد فترة الركود الاقتصادي وزيادة البطالة وقلة الهجرة .

ب — ١٩٦٥ — ١٩٦٧ : قبل البدء بمناقشة الوضع العام لهذه الفترة ينبغي مناقشة التطورات التي طرأت على القطاع الخاص لاهميته لهذه الفترة .

لقد شهدت هذه الفترة ازدياد نفوذ القطاع الخاص حتى بلغ انتاج هذا القطاع في ١٩٦٦ حوالي ٥٩ ٪ من صافي الانتاج المحلي(١٧). ان هذا لا يعني ان القطاع الخاص كان ضعيفا ما قبل هذه الفترة ، فقد بقي القطاع الخاص منذ قيام اسرائيل وحتى الان يتمتع بمكانة خاصة في الاقتصاد الاسرائيلي . ان فترة ما قبل ١٩٦٥ شهدت سيطرة القطاع العام على القطاع الخاص ومحاولة القطاع الاول أن يقوم بالدور الرئيسي في عملية التصنيع . الا أن فترة الستينات شهدت انحسار هذه السياسة ، فقد اجبرت اسرائيل نتيجة المقاطعة العربية وصعوبة التعامل المربح مع السوق الافريقية ، بالتوجه نحو السوق الاوروبية وكان ذلك يعني التخصص في الصناعة وزيادة الاستثمارات الاجنبية وتشجيعها . أمام كل ذلك لم يكن هنالك مفر من أن تشجع الحكومة القطاع الخاص ، ومن هنا فان القطاع العام بدأ يلعب دورا يختلف تماما عن الدور الذي لعبه في فترة الخمسينات اذ أصبحت مهمته توفير الاجواء الملائمة والتسهيلات الضرائبية والجمركية والمالية الضرورية لتطوير القطاع الصناعي ولايجاد سلع صناعية برسم التصدير الى الاسواق الاوربية والامريكية(١٨).

ان زيادة مساهمة القطاع الخاص في عملية النمو الاقتصادي يتبين بالجدولين التاليين:

توزيع الاستثمارات بالنسبة المئوية (باستثناء قطاع السكن)(١٩)

	١٩٥٢	١٩٥٤	١٩٥٨	١٩٦٠	١٩٦٢	١٩٦٤	١٩٦٦
القطاع العام	٣٤	٥٠	٤٥	٤١	٤٨	٤٣	٤١
القطاع الخاص	٦٦	٥٠	٥٥	٥٩	٥٢	٥٧	٥٩

ان هذا الجدول يوضح انخفاض حصة القطاع العام وازدياد حصة القطاع الخاص بحوالي ١٩ ٪ بين عامي ٥٤ — ٦٦ .

- اما الجدول التالي فيبين **توزيع الاستثمارات في قطاع السكن**(٢٠):

	١٩٥٥	١٩٦٠	١٩٦٥	١٩٦٧
القطاع العام	٤٢	٤٠	٣٦	٣٠
القطاع الخاص	٥٨	٦٠	٦٤	٧٠

ومن هذا الجدول يتبين ان تراجع القطاع العام قد بلغ ١٢ ٪ خلال عشرة أعوام وارتفعت نسبة مساهمة القطاع الخاص من ٥٨ ٪ الى ٧٠ ٪ .

ان مناقشة تطور القطاع الخاص لهذه الفترة وللفترة التي تليها ضرورية لتفهم حالة الاقتصاد الاسرائيلي والصراع الطبقي والاجتماعي في المجتمع الاسرائيلي كما سنأتي الى ذكره فيما بعد .

ان الحكومة شجعت القطاع الخاص في محاولة منها لزيادة الاستثمارات وبالتالي وقف حالة الانكماش في الاقتصاد الاسرائيلي لهذه الفترة الا ان ذلك لم يؤت ثماره . فقد بلغ العجز النقدي في الميزانية العامة في منتصف ١٩٦٥ حوالي ٤٠٠ مليون ليرة اسرائيلية اقترضتها الحكومة من البنك المركزي في اسرائيل(٢١)، كما ان الانفاق على التسلح قد

ازداد في هذه الفترة حوالي ٥٠٠ ٪ (٢٢)، كما ان الاستثمارات الاجنبية قد انخفضت ، اذ أن فترة دفع التعويضات الالمانية قد انتهت وتقلصت مساعدات الدول الغربية وامريكا واستثماراتها في اسرائيل وقلت الهجرة الى اسرائيل وازدادت الهجـــرة العكسية الى خارج اسرائيل كما يتوضح ذلك في الجدول التالي :

السنة	المهاجرون القادمون	المهاجرون المغادرون
١٩٦٥	٣٠٫٧٣٦	٧٫٩٤١
١٩٦٦	١٥٫٧٣٠	٧٫٧٩٣

اما عدد المهاجرين في سنة ١٩٦٧ فقد بلغ ٣٠٠ر٣(٢٤)، ونتيجة لكل ذلك فقد انخفض مستوى النشاط الاقتصادي وارتفع بالتالي مستوى البطالة ، حيث بلغ معدل البطالة سنة ١٩٦٦ حوالي ٧ ٪ وازداد في بداية ١٩٦٧ حتى بلغ ٤ر١٠ بالمائة(٢٥) بالمقارنة الى مستوى ٦ر٣ ٪ في السنوات السابقة(٢٦). وازدادت الاضرابات حتى بلغت ٢٨٢ اضرابا وكانت الايام المهدرة نتيجة هذه الاضرابات ، ١٥٦ر٠٠٠ يوم وبلغ عدد المضربين ٨٧ ألفا(٢٧).

في هذه الفترة جاءت حرب حزيران التي لا ينبغي عزلها عـــن مجمل التطورات التي سبقت هذه الحرب، فقد بلغت البطالة حدا كبيرا وازدادت الاضرابات وقلت الاستثمارات وقلت الهجرة وازدادت مصروفات التسلح وازداد عجز الخزينـــة النقدي وتباطأ النمو الاقتصادي فجاءت الحرب لتقلب الصورة . ان هذا لا يعني بأن هذه العوامل هي التي جعلت اسرائيل تقوم بعدوانها في ١٩٦٧ ، ولكن ذلك يعني ان هذه العوامل هي جزء مهم من التأثيرات التي جعلت اسرائيل تخوض حرب حزيران ١٩٦٧ . ان كل ذلك مهد للفترة التالية والتي هي مرحلة ما بعد حرب حزيران .

٤ ــ مرحلة حرب حزيران وما بعدها : لقد جاءت حرب حزيران بصورة موقتة أزمة المجتمع الاسرائيلي والاقتصاد الاسرائيلي . فقد ارتفعت معنويات الفرد الاسرائيلي الى درجة كبيرة عما كانت عليه قبل الحرب ، كما انخفضت البطالة الى ٣ ــ ٤ بالمائة(٢٨)، كما شهدت هذه الفترة زيادة في الاستثمارات وخاصة في القطاع الخاص بعد أن شهدت انخفاضا في سنتي ٦٦ ــ ١٩٦٧ كما يتوضح ذلك في الجدول التالي(٢٩):

السنة	الاستثمارات في الصناعة (بملايين الليرات)	الارتفاع +، او الانخفاض ــ بالنسبة للسنة السابقة (بالمائة)
١٩٦٤	٤٦٧٫٢	+ ٢٩
١٩٦٥	٤٢٨٫٩	+ ٢
١٩٦٦	٣٢٠٫٤	ــ ١٧
١٩٦٧	٢٤٨٫٧	ــ ٢٦
١٩٦٨	٤٦٦٫٥	+ ٤٤
١٩٦٩	٦٧٣	+ ١٥
١٩٧٠	٧٣٥٫٧	+ ٩

لقد شهدت هذه الفترة ازدياد قوة رأس المال الخاص وسيطرته على القطاع الصناعي اذ أن هذا القطاع اصبح يملك حوالي ٩٣ ٪ من المؤسسات الصناعية . ويعمل في هذا القطاع ٧٦ ٪ من الايدي العاملة(٣٠). ويساهم رأس المال الاجنبي بنسبة كبيرة في هذا

القطاع . وبناء على تقرير من البنك الاسرائيلي فان مجموعة مالية تتكون من بنك ديسكنتو ، الشركة المركزية للتجارة والصناعة ، مجموعة ولفسون ، وبنك ليومي تتحكم بأكثر من ثلاثة ارباع الانتاج وان ٩٦ ٪ من المؤسسات الصناعية المنشأة خلال السنوات العشر الماضية يملكها القطاع الخاص(٣١). لقد شهدت هذه الفترة ازدهار الاقتصاد الاسرائيلي وازدياد الهجرة كما يتبين ذلك من الارقام التالية : ١٩٦٧ : ٤٣٠٠ ، ١٩٦٨ : ١٢٧٠٠ ، ١٩٦٩ : ٢١٥٠٠ ، ١٩٧٠ : ٢٢٠٠٠ .

الا أن معدل الهجرة لم يبلغ حتى الحد الذي وصل اليه سنة ١٩٦٥ (وهذا يفسر لنا الضجة التي أقيمت حول يهود الاتحاد السوفييتي والضغوط التي فرضت عليه لاطلاق هجرة اليهود السوفييت) . ان هذه الفترة قد شهدت ظاهرة مهمة في الاقتصاد الاسرائيلي الا وهي تشغيل اليد العاملة الفلسطينية الموجودة في الارض المحتلة بعد عام ١٩٦٧ ، وهذا دليل على قوة تأثير القطاع الخاص في الاقتصاد الاسرائيلي اذ أن البيروقراطية الصهيونية العمالية عارضت دوما ولا تزال تعارض في استخدام اليد العاملة العربية في الصناعة اليهودية . الا أن الامر بدأ بالتغير ، فالقطاع الخاص لا يهمه سوى الربح واليد العاملة العربية رخيصة اذا ما قورنت مع اليد العاملة اليهودية ، كما ان هذه الفترة شهدت نموا كبيرا في الاستثمار الاجنبي في صناعة التعدين كما توسعت صناعة السلاح والالكترونيات التي يملكها القطاع الخاص . وازداد انتقال اليد العاملة من القطاع الزراعي الى هذا القطاع وبدأت اسرائيل بالاعتماد على هذا القطاع في زيادة صادراتها وفي تأمين احتياجات اسرائيل ، فقد أعلن يشعياهو لافي في سنة ١٩٧١ (مدير عام وزارة الدفاع) بأن الصناعة المحلية سوف تؤمن ما قيمته ٥٠٠ مليون دولار من المواد الحربية بينما سيبلغ الاستيراد ٧٠٠ مليون دولار من هذه المواد وان الصادرات من المواد الحربية سوف تبلغ ١٦٣ر٣ مليون دولار وهذا ما يعادل ٣٢ ٪ من مجموع الانتاج الحربي بينما لم تبلغ هذه الصادرات الا ٢٥ مليون دولار فقط عام ١٩٦٧ ، أي ان الزيادة بلغت ٦ أضعاف . ومما قاله لافي أيضا بأن الصادرات الحربية سوف تصبح ثلاثة اضعاف ما هي عليه الان قبل ١٩٧٥ وسوف تنخفض الواردات وسيبلغ عدد العاملين في الصناعات الحربية ١٩٠ الف عامل(٣٢). ان اعتماد اسرائيل على صناعة التسلح وتطويرها لن تمكنها فقط من زيادة صادراتها انما ستمكنها من الاعتماد على نفسها في فرض سياستها على الدول العربية وهذا يعني مزيدا من التوسع وعسكرة الاقتصاد الاسرائيلي ، كما سيمكن ذلك اسرائيل من أن تلعب دورا كبيرا في العالم الثالث والذي يحتاج الى السلاح الذي تصنعه اسرائيل كما سيمكن القطاع الخاص من جني الارباح التي ستذهب بالتالي الى الممولين الاجانب . ان الاقتصاد الاسرائيلي أصبح ما بعد حرب ١٩٦٧ جزءا من الاقتصاد الامبريالي ، فاسرائيل لم تستطع أن تكون ترسانة لصنع السلاح بدون المعونات العلمية والمادية التي يقدمها المعسكر الغربي لها ، كما ان توجه اسرائيل نحو السوق الاوروبية يعزز هذا الاتجاه . ان اسرائيل تشهد اليوم تغيرات أساسية في اقتصادها ، فقد أسفرت حرب حزيران واحتلال الاراضي العربية الى نمو ظاهرة الاستعمار الاسرائيلي الجديد في الارض المحتلة ولقد تمكن القطاع الخاص بمعونة الوجوه التي تمثله كموشي دايان من فرض هذا الشكل الجديد للاقتصاد الاسرائيلي .

ان السلام سيأتي ليكرس التوسع الاقتصادي الاسرائيلي والاستعمار الجديد وليوسع السوق التي تعتمد عليها اسرائيل في تصريف بضائعها ، ولقد وضح هذا الاتجاه موشي دايان حينما سئل عن رأيه في السلام مع العرب فأجاب « ان الحل الوحيد الممكن الذي تقبله اسرائيل يجب ان يعتمد على علاقة مسالمة وعلى **التبادل التجاري** بين اسرائيل وجيرانها العرب » . وأضاف بأنه يجب زيادة التعاون الاقتصادي بين اسرائيل والمناطق

المحتلة اذا كانت ادارة هذه المناطق ستتم بشكل مربح(٢٣). لقد بدأت اسرائيل باقامة علاقات اقتصادية استعمارية مع الاراضي المحتلة ، فقد بدأت باغلاق هذه الاسواق عن العالم العربي وتسويق معظم المنتجات الى داخل اسرائيل ، مقابل تصدير المواد المصنعة الاسرائيلية الى هذه المناطق . ولقد ذكر مصدر في وزارة الدفاع الاسرائيلية في تقرير له بمناسبة مرور ثلاث سنوات على الحكم العسكري بقوله : « في الواقع ان حرب الايام الستة قد أدت الى ازالة (الخط الاخضر) والذي كان يفصل اسرائيل عن المناطق التي تديرها حاليا ومن الطبيعي والمحتم أن تعتمد هذه المناطق الآن على اسرائيل في كل الخدمات والمسائل الاقتصادية »(٢٤).

لقد انخفضت صادرات الضفة الغربية الى الضفة الشرقية من ٧٩ ٪ في ١٩٦٨ الى ٤١ ٪ عام ١٩٧٠(٢٥). أما واردات اسرائيل من الضفة الغربية فقد ازدادت من الصفر قبل الحرب الى ٤٠ ٪ عام ١٩٧٠ ، وصدرت اسرائيل عام ١٩٦٩ حوالي ٩ ٪ من مجموع صادراتها الى المناطق المحتلة ويشكل هذا الرقم زيادة ١٢ ٪ عن عام ١٩٦٨(٢٦). ان اسرائيل تعيد الآن تنظيم اقتصاد الاراضي المحتلة ليكون مكملا للاقتصاد الاسرائيلي وتابعا له ، ولقد وضحت وزارة الدفاع هذه السياسة حين قالت : « تعتبر هذه المناطق سوقا مكملا للبضائع والخدمات الاسرائيلية من ناحية ، ومصدر عوامل انتاجية — وخاصة اليد العاملة — للاقتصاد الاسرائيلي من ناحية أخرى »(٢٧). ان هذه المؤشرات توضح تزايد هيمنة القطاع الخاص على الاقتصاد الاسرائيلي وبدء توظيف اليد العاملة العربية رغم المعارضة التي تفرضها البيروقراطية العمالية ممثلة في غولدا مائير ، كذلك اتجاه الصناعة الاسرائيلية بالاندماج في السوق العالمية والتأثر به ؛ فقد انخفضت الليرة الاسرائيلية نتيجة الوضع الداخلي وأزمة الدولار مرتين ، واحدة في عام ١٩٦٧ والاخرى في عام ١٩٧١ . ان الاتجاه العام الذي ساد اسرائيل والذي كان يفصل الدوافع الاديولوجية على الارباح الاقتصادية قد بدأ بالتخلخل لتحل محله رأسمالية امبريالية تنظر الى الدوافع الاقتصادية كجزء متمم للدوافع الاديولوجية وحتى تغليبها في المستقبل .

هذا على الصعيد الاقتصادي . فماذا تم على صعيد المنظمات والمؤسسات التي اعتمدت عليها البيروقراطية العمالية ؟ ان أهم مؤسستين هما الهستدروت والكيبوتز . ولقد تكلمت أجهزة الدعاية الاسرائيلية كثيرا حول اشتراكية اسرائيل وكانت تعتمد دوما في دعايتها تلك على ان الهستدروت يشكل القوة الاساسية في البلاد ، بينما تمثل الكيبوتز والموشاف تجارب اشتراكية ينبغي الاقتداء بها . ان الحقيقة تختلف تماما عن ذلك ، فالهستدروت وجد منذ البداية كأداة بيد الصهيونية لغرض سياسة الاستيطان وطرد المواطنين العرب من ديارهم . وقد كان هدف الهستدروت المساهمة في بناء الدولة اليهودية واقامة الصناعة اليهودية والاسهام فيها لزيادة الهجرة ولزيادة الناتج الصناعي والزراعي ولتوثيق العلاقة بين الحركة العمالية اليهودية والحركات العمالية العالمية وخصوصا في افريقيا وآسيا . ان الهستدروت لم يكن نقابة للعمال كما هو الامر في كثير من النقابات ، بل ان للهستدروت ملكيته الخاصة واستثماراته كمؤسسة سوليل بونيه ، وكبنك العمال والمؤسسات الصناعية الخاضعة للهستدروت والتي مهمتها اجتذاب رؤوس الاموال الاجنبية واستثمارها في هذه الصناعات كما يساهم الهستدروت في كل المؤسسات التعاونية وشركات النقل التي تسيطر على ٨٥ ٪ من فعاليات النقل في اسرائيل كشركة «تسيم» البحرية وشركة آل عال وغيرها(٢٨). كما أن الهستدروت يلعب دورا أساسيا في الحياة السياسية الاسرائيلية ، فهو يؤيد دوما حزب الماباي الحاكم . أما على الصعيد الخارجي فانه يلعب دورا مهما في النشاطات العمالية وفي اقامة الحلقات الدراسية واعطاء الزمالات لقادة الحركات العمالية في العالم الثالث وهو يعمل بالتعاون

مع اتحاد العمل الامريكي من أجل تنفيذ المهام المشتركة . أما قيادة الهستدروت فقد وقفت دوما مع قيادة الحركة الصهيونية ولم تكن لتمثل الحركة العمالية بقدر ما كانت تمثل التطلعات الصهيونية ولذلك فقد وقفت قيادة الهستدروت دومـــا ضد الاضرابات باعتبارها تضر « بالامن القومي » . ولم يكن الهستدروت منظمة عمالية تدافع عن العمال بل بالعكس كان منظمـــة تستغل العمال من أجل الاهـــداف الصهيونية ، لذلك وقف الهستدروت ضد كثير من الاضرابات الاخيرة في اسرائيل واعتبرها « غير قانونية » مما يعطي الحق للحكومة في تطبيق قانون الطوارىء بحق المضربين . ان المنتمين للهستدروت يشكلون ٤٠ ٪ من نفوس اسرائيل وهذا سر قوته ولقد ظل الهستدروت فترة طويلة يدير هذه الاعداد الهائلة من العمال حسب مشيئة البيروقراطيـــة العمالية . الا أن الفترة الاخيرة ما بعد حرب حزيران شهدت انشقاق العمال عن قياداتهم وعدم التزامهم بما تفرضه هذه القيادات او قيادات الهستدروت وازدادت الاضرابات غير القانونية بصورة كبيرة ، وسنأتي الى مناقشة هذه الظاهرة فيما بعد . أما الكيبوتز فقد شهد عدة تطورات هامة فقد كان أول الامر عبارة عن مزارع جماعية نظمها الرواد الصهاينة الاوائل وكان الغرض منها هو :

أولا : اقامة مزارع جماعية كتجربة لتعميمها فيما بعد من اجل تشجيع المهاجر اليهودي بالارتباط بالارض ومن اجل طرد المواطنين العرب من اراضيهم واحتلالها .

ثانيا : اقامة خطوط دفاعية متقدمة للدول اليهودية ضـــد اي احتمالات للعمليـــات العسكرية كما يتوقع ذلك في المقطع التالي : « يوجد ٦٠ ٪ من الكيبوتزات على حدود اسرائيل ، وهذه المستوطنـــات تلعب دورا هامـــا في النظام الدفاعـــي الاسرائيلي . الكيبوتزات ، كمستوطنات متماسكة على الحدود ، تشكل في الوقت ذاته عناصر مدنية قومية وحيوية في شبكة الدفاع الاستاتيكي الاسرائيلي وتمنح لقوات الدفاع الاسرائيلي حرية حركة تستطيع بها الدفاع عن الحدود »(٣٩) .

لقد كان الكيبوتز منذ البداية مشروعا رأسماليا فقد بدأ منذ البداية بالاشتراك مع رأس المال الخاص في اقامة منشآته والاشتراك في التكتلات الاحتكارية . ان الكيبوتزات تحصل على القروض المالية من المصارف الخاصة ومن الافراد مقابل فوائد سنوية غالبا ما تبلغ نسبتها اكثر من ٢٠ ٪ وهذه العملية تسهم في توظيف الرأسماليين لاموالهم في هذه الكيبوتزات باعتبارها عملية مربحة ، ان هذه الصفات مجتمعة هي التي تجعـــل الكيبوتزات شريكا وحليفا مفيدا لتكتلات الرأسماليين في البلاد(٤٠) . « ان الكيبوتزات جميعا مدينة للحكومة والمصارف الخاصة والشركات . ولولا المساعدات المستمرة من المؤسسات الصهيونية لما كان بمقدور الكيبوتزات ان توجد »(٤١) . ان هذه « الاشتراكية تعمل بدعم من قروض تقدمها المصارف الرأسمالية ومن بينها البنك الامريكي للاستيراد والتصدير »(٤٢) . وبمرور الوقت وضعت الوكالة اليهودية الرقابة على خطط الانتاج والاستثمار شرطا للقروض التي تقدمها(٤٣) . لقد بدأت الكيبوتـــزات باقامة مشاريـــع صناعية بالتعاون مع رأس المال الامريكي . وتحصل الكيبوتزات الان على ٤٠ ٪ من دخلها من الانتاج الصناعي . ونتيجة لقلة عدد افراد الكيبوتزات فقد كان من الضروري لهم لكي يديروا المشاريع الصناعية بالاعتماد على العمل المأجور ولقد بدأت هذه الظاهرة بالانتشار بعد حرب حزيران ، وهكذا وجد الكيبوتز نفسه مجبرا على ان يصبح مستغلا جماعيا للعمل المأجور . ومن هنا فان الكيبوتز موضوعيـــا كأي مؤسسة رأسمالية . وعندما ينشب اضراب في مصنع كيبوتز فان الملاك يستدعون الشرطة دون وازع(٤٤) .

من هنا نرى ان التغيرات في الاقتصاد الاسرائيلي كانت نحو زيادة القوى العاملة في

الصناعة وهبوطها في الزراعة وزيادة مساهمة القطاع الخاص وتنحي القطاع العام الى مجرد مساعد على نمو القطاع الخاص والاستثمارات الاجنبية ، وان العوامل الاقتصادية ودافع الربح في هذه العمليات بدأ يظهر الى السطح بعد أن كانت العوامل الاديولوجية هي العوامل المتغلبة . ان اسرائيل أصبحت جزءاً من المعسكر الامبريالي اقتصاديا وسياسيا وبدأ الاقتصاد الاسرائيلي يتحول الى عملية مربحة بالنسبة للرأسمالية الامريكية والغربية حيث تزداد توظيفات هذه الدول في مختلف الصناعات الاسرائيلية وخاصة صناعة الالكترونيات . ان ضغوط رأس المال الخاص ، علاوة على الضغوطات الاقتصادية للدول الامبريالية ، تدفع البيروقراطية العالمية الى التنحي عن الميدان وتركه للقطاع الخاص وهذا سيغير كثيرا من شكل الصراع الطبقي والاجتماعي في اسرائيل والتوجه نحو فرض حل سلمي يخدم التوسع الاقتصادي الاسرائيلي ونمو الاستعمار الجديد في سبيل جني المزيد من الارباح . ان التغيرات المرتقبة في الاقتصاد الاسرائيلي خلال العقد القادم هي توجيه مزيد من الموارد صوب قطاع الصناعة والتعدين ووصول القطاع الزراعي الى درجة من التشجيع والتركيز اكثر على تطوير قطاع النقل لاهداف اقتصادية واستراتيجية معا ، وجميع هذه التطورات تضع مزيدا من الاعباء على اكتاف القطاع الخاص نظرا لان معظم وسائل الانتاج في قطاعي الصناعة والنقل محكومة من قبل افراد وشركات ومؤسسات خاصة تعمل بحافز الربح(٤٥) .

ولكن ما تأثير هذه التغيرات على الصراع الاجتماعي والطبقي ، ان المجتمع الاسرائيلي مجتمع مهاجرين وهذا يجعله يختلف كثيرا عن غيره من المجتمعات . فلقد جاء اليهود من دول شتى ومنابع مختلفة لذلك فهم يتميزون بثقافات مختلفة وعادات مختلفة ولقد حاولت الدولة صهر هؤلاء المهاجرين بواسطة بثها لشعار « خطر ازالة الدولة اليهودية » من قبل العرب ، وقد نجح هذا الشعار لمدة طويلة في ايجاد حالة تماسك بين الفئات الاجتماعية المختلفة وفي كبت الصراع الطبقي في البلاد . الا ان المشكلة الاجتماعية ظهرت على السطح نتيجة زيادة هجرة اليهود الشرقيين الى اسرائيل حيث يكونون الان حوالي ٦٠ ٪ من السكان اليهود ، وهؤلاء اليهود مضطهدون اقتصاديا وسياسيا وثقافيا من قبل المؤسسات الحاكمة التي يسودها الاشكناز . وقد حاول اليهود الشرقيون التحرك في سنة ١٩٥٩ من اجل المساواة في الحقوق الا ان هذه الحركة التي عرفت بحركة « وادي الصليب » قمعت بشدة . وظهرت بعد توقف القتال بين مصر واسرائيل في سنة ١٩٧٠ حركة عرفت بحركة الفهود السود في منطقة مصراره في القدس قادتها جماعة من اليهود الشرقيين وقد واجهت الدولة هذه الحركة بالقمع والاعتقالات الا ان هذا لم يمنع هذه الحركة من النمو ومن التوجه نحو مواقف اكثر راديكالية . ان هذه الحركة كانت تعبيرا عن وجود مشكلة اجتماعية حادة في المجتمع الاسرائيلي ، هذه المشكلة التي دفعت غولدا مائير الى القول بأن الخطر الداخلي اشد من الخطر الخارجي . وفي الوقت نفسه شهدت اسرائيل حركة اضرابات كبيرة حيث زادت الاضرابات في السبعة الاشهر الاولى من ١٩٧٠ عن الفترة نفسها من السنة الماضية بـ ٤٠ ٪ وبلغ عدد المشتركين في الاضرابات ٩٨ الف شخص وهو أعلى رقم وصلته الاضرابات في تاريخ اسرائيل . أما عدد الايام التي فقدت نتيجة الاضرابات فبلغ ١٧٢ الف يوم مقابل ٧٢ الف يوم عمل فقدت في الفترة نفسها من السنة الماضية(٤٦) . ان هذه الارقام تكاد ان تكون أعلى من تلك التي سجلتها سنوات الركود ٦٥ ـ ٦٧ ، كما شهدت هذه الفترة تزايدا كبيرا في عدد الاضرابات اللاقانونية (اي التي لا يؤيدها الهستدروت) وهذه ظاهرة جديدة في المجتمع الاسرائيلي ، اذ ان الهستدروت والحكومة كانا يستعملان حجة « الامن القومي » لمنع أي اضراب لا يريداه ، الا ان ذلك لم يعد كافيا في الوقت الحاضر ، اذ ان هذه الاضرابات اللاقانونية ازدادت

رغم التهديد باستعمال قانون الطوارىء ومنع الاضرابات من قبل الحكومة ، ان هذه الاضرابات دليل على ازدياد الصراع الطبقي داخل اسرائيل وعدم قبول عدد متزايد من العمال لسيطرة الهستدروت على القرارات التي يتخذونها ، ان فترة النمو التي شهدتها اسرائيل لم تنقذها من المشاكل الخطيرة التي تواجهها بل بالعكس فان الصراع الطبقي قد ازداد كما ازدادت التناقضات الاجتماعية نتيجة زيادة الضرائب وزيادة ميزانية التسلح وتخفيض الليرة مرتين الاولى في ٦٧ والثانية في ١٩٧١ حتى لقد انخفض سعر الليرة من ٤ دولارات واربعة سنتات في ١٩٤٨ الى ٢٨ سنتا امريكيا في الوقت الحاضر ومع ذلك فان التضخم ما زال مستمرا بلا قيود(٤٧)، لقد ازداد دين اسرائيل حتى بلغ سنة ١٩٧٠ حوالي ٣ر٥ بليون دولار(٤٨)، وبلغت تكاليف ادارة المناطق المحتلة ومقاتلة الفدائيين اكثر من ٣ ملايين دولار في اليوم وتضاعفت الميزانية العسكرية أربع مرات سنة ١٩٦٧ اذ بلغت ٣ر١ بليون دولار عام ١٩٧٠ — ١٩٧١ أي ما يوازي أكثر من ربع الناتج القومي كله لتلك السنة(٤٩)، من كل ما تقدم فان في الامكان الخروج ببعض الاستنتاجات للميزات الرئيسية لشكل النزاع داخل اسرائيل وارتباطه بالصراع الجاري في المنطقة ، وشكل الاقتصاد الاسرائيلي وترابطه بهذا النزاع ، ويمكن تلخيص هذه النقاط كما يلي : —

١ — ان الاقتصاد الاسرائيلي لا تحركه العوامل الاديولوجية فحسب كما كانت الحالة في السابق بل ان العوامل الاقتصادية وعوامل الربح بدأت بالظهور وبالتأثير على العوامل الاديولوجية للطبقة الحاكمة الاسرائيلية ، كما ان دوافع الربح وتأثيرها على سياسة الدولة آخذة بالتوسع كلما ازداد نمو القطاع الخاص .

٢ — ان القطاع العام لم يعد يلعب نفس الدور الذي لعبه في الخمسينات حينما كان يسيطر على الاقتصاد الاسرائيلي فقد اصبح الان مجرد مساعد لزيادة الاستثمارات الاجنبية في القطاع الخاص ، ولكن ذلك لا يعني بان دور البيروقراطية العمالية سينتهي في المستقبل ، اذ ان هذه البيروقراطية لا تزال تسيطر على سياسة الدولة الاسرائيلية لانها تضع يدها على اكبر المؤسسات في البلد كالهستدروت ، الا ان توسع القطاع الخاص سيمكنه من التحكم مستقبلا في الحياة الاقتصادية وهذه العملية ستترك اثرها على الوضع الاقتصادي والسياسي لاسرائيل ، ان اسرائيل تندفع اكثر فاكثر نحو بناء رأسمالية امبريالية في الشرق الاوسط تدفعها عوامل الربح والعوامل الاقتصادية والتي ستتحكم في المدى البعيد في القرارات السياسية للدولة .

٣ — ان هذه السمات تتوضح حينما نرى تنازل البيروقراطية العمالية عن تعنتها بعدم تشغيل اليد العاملة العربية التي تبلغ ٥٠ الف نسمة في الارض المحتلة بعد ١٩٦٧(٥٠)، وسيزداد هذا العدد في المستقبل .

٤ — ان تشغيل اليد العاملة العربية في اسرائيل يخدم تماما السياسة الاقتصادية لاسرائيل فهؤلاء يشكلون يدا عاملة رخيصة كما انهم يعملون في اشد الاعمال صعوبة بينما تترك الاعمال الفنية للعمال الاسرائيليين ، كما ان كثير من هؤلاء العمال هم ممن يملكون ارضا في الضفة الغربية ونتيجة لاغراء العمل داخل اسرائيل فانهم يتركون اراضيهم مما يؤثر على اقتصاد الضفة الغربية ويسهل على اسرائيل شراء هذه الاراضي علاوة على ان اسرائيل تفكر بالناحية السياسية لتشغيل هؤلاء العمال العرب اذ انها تعتقد بان تشغيلهم سيرفع من مستوى معيشتهم ولن يجعلهم احتياطيا للمقاومة وسيكون من السهل على اسرائيل عزل المقاومة عنهم ، اذ تدعي بعض الصحف الاسرائيلية بان مستوى البطالة في الضفة الغربية (عام ١٩٧١) اصبح اقل من ٣٪

وفي قطاع غزة الى اقل من ٥٪ بينما كانت قد وصلت هذه النسبة الى ١٧٪ (٥١).

٥ ــ ان كل هذه العوامل قد ساعدت على نمو ظاهرة الاستعمار الاسرائيلي الجديد ، التي تتوضح في سياسة اسرائيل تجاه الارض المحتلة ، وتشجيع سياسة « الجسور المفتوحة » بين اسرائيل والاردن والتي تمكن اسرائيل من التغلغل في السوق العربية بصورة تدريجية .

٦ ــ ان النزاع الطبقي داخل اسرائيل اخذ بالتوسع رغم كل الاساليب التي تتبعها السلطة لتجميع هذا الصراع ، ان هذا الصراع يتوضح بازدياد الاضرابات القانونية وغير القانونية بشكل واسع ، الا ان المطاليب التي يقدمها العمال لا تزال مطاليب اقتصادية بحتة وهذا ناتج من ان الطبقة العاملة الاسرائيلية هي طبقة مستفادة من الاموال التي تأتي للكيان الاسرائيلي من الخارج ، علاوة على ان الوعي الطبقي داخل اسرائيل ضعيف جدا نظرا لكون المجتمع الاسرائيلي مجتمعا استيطانيا ومجتمع مهاجرين .

٧ ــ ان هنالك صراعا اجتماعيا حادا داخل اسرائيل بين اليهود الشرقيين المضطهدين واليهود الغربيين المسيطرين على الاجهزة الرئيسية في الدولة وان هذا الصراع يشتد كلما ازدادت الحالة الاقتصادية سوءا او ازدادت انفاقات التسلح .

٨ ــ ان هنالك يمينا قوميا داخل اسرائيل وهذا اليمين يحاول ان يدفع الدولة الى مزيد من التوسع . هذه السياسة التي تلائم تماما ما يهدف اليه القادة العسكريون في الجيش الاسرائيلي ، والاوساط الرأسمالية التي تجد فائدة من هذا التوسع .

٩ ــ ان الطلاب يلعبون دورا قياديا في نمو اي حركة يسارية في المستقبل . ان الجيش الاسرائيلي يعتمد اعتمادا كبيرا على الطلاب في تزويده بالكوادر المتعلمة ولذلك فان انتشار التمرد ضد التجنيد في صفوف هذا الجيش يؤثر كثيرا على الالة الحربية التي تعتمد عليها اسرائيل ، لذلك كان رد فعل السلطات الاسرائيلية عنيفا تجاه هذه الظاهرة التي بدأت في عام ١٩٧١ عندما قام ثلاثة من ابناء المدارس الثانوية بارسال رسالة الى وزير الدفاع جاء فيها « اننا لسنا على استعداد للخدمة في قوات الدفاع ، ان شبابا يفقدون ارواحهم في معارك من اجل صراعات داخلية وليس من اجل قيم عليا ، مقابل كل قتيل في القناة يثرى رجل في تل ابيب ، اننا لسنا على استعداد للخدمة في الجيش المحتل ، لم نولد احرارا لكي نصبح مستعبدين »(٥٢). اما تيومان ــ وهو عضو في الماتزبن ــ والذي اعتقل نتيجة رفضه الخدمة العسكرية فقد قال « ان الامر المطروح على بساط البحث من الناحية التاريخية المبدئية هو التخلص من هذا الكيان والسلطة والنظام الصهيوني ، ان من يعرض المشكلة على أنهم يريدون ذبحنا ، انما يخدع نفسه ويخدع الاخرين ، المشكلة الاساسية هي التحرر من الصهيونية »(٥٣).

١٠ ــ ان الاقتصاد الاسرائيلي هو في حالة تطور نحو اقتصاد رأسمالي امبريالي يشابه مثيله في العالم المتقدم الا ان له خصوصياته التي سنذكرها فيما بعد ، ففي العالم المتقدم تقل نسبة العاملين في الزراعة وتزداد نسبة العاملين في الصناعة وتنعكس الحالة في دول العالم الثالث ، وفي اسرائيل شهدت الطبقة العاملة نموا متسارعا في السنوات العشر الماضية .

١١ ــ ان اسرائيل رغم انها دولة رأسمالية الا انها لها خصوصياتها كما ذكرنا اذ انها مكونة من مجتمع مستوطنين وهم في تماس مباشر مع مضطهديهم ــ الشعب الفلسطيني ــ وان هذا الشعب هو المالك الشرعي لارض فلسطين وهو غير مستعد للتخلي عنها وان من حقه ممارسة حقه في تقرير مصيره على ارضه وهذا يجعل الصراع

الرئيسي بين حركة التحرر الفلسطيني والعربي وبين المؤسسات الصهيونية ويصبح الصراع الطبقي تابعا لهذا الصراع الرئيسي ومتأثرا ومؤثرا فيه . ان هنالك علاقة جدلية بين الصراع الرئيسي وبين الصراع الطبقي في اسرائيل ومن هنا نستطيع ان نرى بان شكل الصراع الرئيسي الخارجي سيؤثر على الصراع الداخلي تأثيرا كبيرا ومباشرا ولو اخذنا الاحتمالات الرئيسية في منطقة الصراع لرأينا بان الصراع الداخلي سيتأثر بكل احتمال بشكل من الاشكال .

---

١ ــ الان. ر. تايلور ، **مدخل الى اسرائيل** ، تعريب شكري محمود نديم ، منشورات دار الحياة بيروت ١٩٦٩ .

٢ ــ Walter Laqueur, *The Israel - Arab Reader*, Pelican Book, London, p. 28-29

٣ ــ الدكتور عمرو محي الدين ، بحث قدم الى الحلقة الاولى لدراسة الكيان الاسرائيلي في بغداد ١٩٧٣ ، ص ١٣ عن N. Halevi, *Economic developement of Israel*, Praeger, London, 1968

٤ ــ *The Other Israel*, Matzpen, July 1968, p. 3

٥ ــ هاني حوراني ، **شؤون فلسطينية** ، عدد ٥ ، ص ١٢١ .

٦ ــ د. عمر ومحي الدين ، ص ٣٢ عن Robert Szereszewsky « *Essays on the Structure of the Jewish Economy in Palestine and Israel* », Jerusalem, 1968

٧ ــ د. عمرو محي الدين ، ص ٣٥ عن H. Pack « *Structural Change and Economic Policy in Israel* », Yale University Press, 1971

٨ ــ **نفس المصدر** ، ص ٤٣ .

٩ ــ الياس سعد ، **اسرائيل والبطالة** ، مركز الابحاث ــ منظمة التحرير الفلسطينية . دراسات فلسطينية ، عدد ٣٩ ، ص ٢٩ .

١٠ ــ *Essays on the Israeli Economy*, Edited by Jusif Shibl

١١ ــ **نفس المصدر** ص ١٥٠ .

١٢ ــ لاري لوك وود ، **شؤون فلسطينية** ، عدد ٢٠ ، ص ٧٩ .

١٣ ــ انطوان منصور ، **شؤون فلسطينية** ، عدد ١٥ ، ص ٩٩ .

١٤ ــ د. يوسف شبل ، **شؤون فلسطينية** ، عدد ١١ ، ص ١٠٢ .

١٥ ــ Yusif Shibl. *Essays on Israeli Economy* », p. 238

١٦ ــ **نفس المصدر** ص ١٥١ .

١٧ ــ د. يوسف شبل ، **شؤون فلسطينية** ، عدد ١١ ، ص ٩١ .

١٨ ــ **نفس المصدر** ، ص ٩٤ .

١٩ ــ **نفس المصدر** ، ص ٩٣ .

٢٠ ــ **نفس المصدر** .

٢١ ــ **نفس المصدر** ، ص ٩٦ .

٢٢ ــ د. عمرو ، ص ١٥ .

٢٣ ــ الياس سعد ، **اسرائيل والبطالة** ، ص ٢٩ .

٢٤ ــ *Statistical Abstract, 1971*

٢٥ ــ د. عمرو ، ص ١١ عن M. Pack « *Structural Change* », p.14

٢٦ ــ د. عمرو ، ص ١١ عن M. Bruno « *Economic Development Problems of Israel* », 1970-1978

٢٧ ــ H. Hanegbi, M. Machover and A Orr, *Left Wing Zionism*, No 4, March 71, p. 21

٢٨ ــ هاني عبد الله ، **شؤون فلسطينية** ، عدد ٩ ، ص ٢١ .

٢٩ ــ انطوان منصور ، **شؤون فلسطينية** ، عدد ١٥ ، ص ٩٩ .

٣٠ ــ **نفس المصدر** ص ١٠١ .

٣١ ــ **اسرائيل اكونوميست** ، اذار ١٩٦٧ .

٦٢ عن **شؤون فلسطينية** عدد ١٥ .

٣٢ ــ انطوان منصور ، **شؤون فلسطينية** ، عدد ١٥ ، ص ١٠٨ .

٣٣ ــ **نيويورك تايمز** ، ٣ حزيران ١٩٦٩ .

٣٤ ــ شيلا ريان ، **شؤون فلسطينية** ، عدد ١٨ ، ص ٩٣ .

٣٥ ــ **اسرائيل ايكونوميست** ، نيسان ١٩٧١ .

٣٦ — شيلا ريان ، **شؤون فلسطينية** ، عدد ١٨، ص ٧٩ .

٣٧ — **نفس المصدر** ، ص ٨٠ .

٣٨ — Yusif Shibl « *Essays on Israeli Economy* », p. 231

٣٩ — ستيفان ، بكمان ، **شؤون فلسطينيـــة** ، عدد ٣ ، ص ٢٠٦ .

٤٠ — ا. ن. سعد ، **شؤون فلسطينية** ، عدد ١٩ ، ص ٩٣ .

٤١ — Matzpen, *The Other Israel*, 1968, p 21

٤٢ — ستيفان بكمان ، **شؤون فلسطينية** ، عدد ٣ ، ٢٠٧ .

٤٣ — **نفس المصدر** ، ص ٢٠٨ .

٤٤ — Matzpen, *The Other Israel*, 1968, p. 21-22

٤٥ — د. يوسف شبل ، **شؤون فلسطينيـــة** ، عدد ١١ ، ص ١٠٠ .

٤٦ — هاني عبد الله ، **شؤون فلسطينيـــة** عدد ٩ ، ص ٢٤ .

٤٧ — لاري لـــوك وود ، **شؤون فلسطينيـــة** ، عدد ٢٠ ، ص ١٠٧ .

٤٨ — *The Jerusalem Post, weekly,* Feb. 29, 1972

٤٩ — لاري لـــوك وود ، **شؤون فلسطينيـــة** ، عدد ٢٠ ، ص ١٠٧ .

٥٠ — عبدالله صندي ، **شؤون فلسطينيـــة** ، عدد ١٢ ، ص ١٤٣ عن دافار ٧١/٩/٢ .

٥١ — **نفس المصدر** ، ص ١٤٣ عن *Israel Economist*, Oct. 1971

٥٢ — *Matzpen*, 1971

٥٣ — عبد الحفيظ محارب ، **شؤون فلسطينية** ، عدد ١٦ ، ص ١٤٦ عن مجلة ماتزبن عدد ٦٢ فبراير ١٩٧٢ .

صدر كتاب

محمود درويش

وداعا ايتها الحرب وداعا ايها السلام

أطلبه من مركز الابحاث في منظمة التحرير الفلسطينية

ص.ب ١٦٩١ — بيروت — لبنان

سعر النسخة ٥ ل.ل. يضاف اليها أجور البريد الجوي :

١ ل.ل. في العالم العربي ، ٢٥٠ ق.ل. في اوروبا ، ٥ ل.ل. في سائر الدول .

القرار السياسي الاسرائيلي
إبان حكم مئير

عبد القادر ياسين

ـ « ان الحكومة هي اتحاد من ٢٤ وزارة . والذيـن يديرون شؤون الدولة ـ فعلا ـ هم المحيطون بغولدا مئير » . وزير اسرائيلي في ملحق هآرتس ، ٧/٣/ ١٩٧٠ .

ـ « لم تقل الحقيقة في هذه البلاد ، منذ وقت طويل . وكثير جدا من الامور تحسم في المطبخ » . الجنرال أريك شارون في نيوزويك ، ١٩٧٤/٢/٤ .

ـ « تقرب غولدا مئير الوزراء اليها ، وتدير الوزارة بنفس الطريقة التي تدير بها منزلها » . مناحم بيغن في جلسة الكنيست ، ١٩٧٤/٤/١٢ .

أهرع للارشيف كلما أردت استخدام اسم رئيس دولة اسرائيل في احدى مقالاتي . واعتقد ان عدم شيوع اسمه انما يعود الى عدم تمتعه بأية ميـزة او وزن في الحركة السياسية الاسرائيلية . وافرايم كاتسير ـ وهذا هو اسم رئيس الدولة الاسرائيلي الحالي ـ لم يكن رئيس الدولة الاسرائيلي الوحيد والاول المجرد من الصلاحيات ، فقبله زلمان شازار ، واسحق بن زفي وحاييم وايزمن ، والاخير لم يكن ضمن الموقعين على وثيقة قيام اسرائيل ، التي قامت ابان توليه رئاسة الدولة الاسرائيلية .

ورئيس الدولة ينتخبه الكنيست ، كما ان للكنيست حق عزله . وعلى رئيس الدولة الحصول على موافقة الكنيست ان هو اراد القيام بمهام خارج اختصاصاته المحدودة . ولرئيس الدولة بعض الاختصاصات المتعلقة بالقضاء ، اذ يحق له العفو عن المجرمين ، او تخفيف العقوبة المفروضة عليهم . ومع ذلك ، فقراراته بحاجة الى تصديق رئيس الوزراء وتوقيع الوزير المعني . كما يحتاج رئيس الدولة الى موافقة الحكومة على سفره للخارج . ومن ثم فرئيس الدولة ليس جزءا من السلطات الثلاث ، التنفيذية والتشريعية والقضائية . واختصاصاته شرفية ، شكلية ، تنحصر في التعزية ، والتهنئة ، وتكليف أحد أعضاء الكنيست بتأليف الوزارة ، وحتى هذا الاختصاص ليس لرئيس الدولة خيار فيه ، اذ عليه ان يكلف من تقدمه له الاغلبية البرلمانية .

وباختصار لا يقوم نظام الحكم في اسرائيل على النظام الرئاسي ، كالولايات المتحدة ، حيث يتمتع رئيس الدولة بحق رئاسة الوزارة ، كما ان النظام الاسرائيلي ليس بالنظام البرلماني من الطراز الجديد ، مثل النظام الفرنسي الذي يتمتع فيه رئيس الدولة بصلاحيات واسعة . بل ان النظام الاسرائيلي نظام برلماني ، اقرب الى ما هو سار في المانيا الغربية ، حيث يتربع رئيس الدولة هناك على كرسيه بلا حول ولا قوة !

وما دام امر القرار السياسي ليس بيد رئيس الدولة ، فهل يتحكـم فيه الكنيست

بأعضائه المائة والعشرين ، أم تصنعه المؤسسة العسكرية ، أم تشكل اللجنه المركزية لحزب العمل الحاكم مصدرا لهذا القرار ، أم يصنع القرار مجلس الوزراء ، أم هناك قوى خفية تتحكم في صناعة القرار السياسي في اسرائيل ؟

الامر الذي لا شك فيه ، وأكدتـــه الاحداث ، هو ان اسرائيـــل لا تدار بالاسلوب العشائري ، بمعنى ان شخصا واحدا ـــ مهما بلغ شأنه ـــ لا يمكنه ـــ لاسباب عديدة ومعروفة ـــ أدارة دفة الحكم في اسرائيل وحده ووفق هواه . واذا كانت الديمقراطية الشكلية ذات النمط الغربي ، التي تأخذ بها اسرائيل ، تحتم عليها جماعية القيادة ، فان جماعية القيادة هذه لا تنفي التفاوت في القوة والتأثير بين الافراد صانعي القرار .

القرار وجماعات الضغط

حين تفرض مشكلة بعينها نفسها على حاكم ما ، فلا مفر أمامه مـن اتخاذ قراره بصددها ، اما بحسمها ، أو تأجيلها ، أو تسويتها بتقديم تنازلات للطرف الآخر بشأنها . ذلك هو المفهوم المختصر للقرار السياسي .

وبالرغم من أن رئيس الوزراء في اسرائيـــل يلعب الدور المحوري في صنع القـــرار السياسي ، الا أن صناعة القرار تعكس ـــ في المقام الاول ـــ علاقات القوى السياسية في اسرائيل . ومجلس الوزراء هو ـــ من الناحية النظرية ـــ مصدر القرار السياسي ، حيث يتولى التعبير عن اتجاه عام في الدولة ، وصياغته ، وتوقيت اعلانه ، وتنفيذه . ولا تمتد الخلافات داخل الائتلاف الوزاري الى جوهر الفكرة الصهيونية ، او الى كيـــان الدولة وأمنها ، بل تبقى هذه الخلافات محصورة في التكتيكات دون الاستراتيجية ، على الوسائل لا على الاهداف . وبالرغم من الاهمية الخاصة التي يتمتع بها رئيس الوزراء في صنع القرار السياسي باسرائيل ، الا ان دوره يقف عند حد التمهيد للقرار ، وترجيح كفة الاغلبية عند التصويت على القرار المعنـــي . وتنحصر القرارات السياسية الهامة في اسرائيل بتلك التي تخص الامن والسياسة الخارجية والمسائل الاقتصادية(١) .

على ان ثمة مؤسسات سياسية اسرائيلية تبدو وكأنها هي صانعة القرار . الا ان الواقع يبين انها مجرد مؤثر في اتجاه القرار ، ولا تصنعه . أي أنها ، حسب المصطلح السياسي الساري ، « جماعات ضغط » . فعوضا عن المعارضة الاكثر يمينية ، التي تمتلك أقلية كبيرة في الكنيست ، ونعني بها كتلة « ليكود » ، وقيادة الجيش التي تنجح في انتزاع قرارات أمنية رغم أنف بعض السياسيين ذوي النفوذ ، هناك جماعات الضغط الاقتصادي ، والهستدروت ، والكنيست .

فبعض المجالات الاقتصادية ، لا تطلق فيها يد وزير المالية الاسرائيلي بلا حدود . اذ ينبغي مراعاة أصحاب المراكـــز الاقتصادية وبعض جماعـــات الضغط الاقتصادي في اسرائيل . بمعنى ان بنحاس سابير ـــ وزير الماليـــة الاسرائيلي السابق ـــ ملـــزم باستشارتهم من حين لآخر ، قبل أو عند اتخاذ قرارات اقتصادية معينة . وهذه الجماعة دون الدزينة (الدستة) ، وأبرزهم موسى زنبار (حاكم بنك اسرائيل) ، والدكتور تسفي دينشتاين (نائب وزير واساسا رئيس بنك الصناعة والتنمية) ، وابراهام اغمون (مدير عام وزارة المالية) ، وأهرون دوبرت (كلال) ، وآرييه دولشتين (أمين صندوق الوكالة اليهودية) ، ويعقوب ليفنسون (بنك العمال) . ومن جهة أخرى هناك أعضاء « الهيئة الاقتصادية » من القطاع المصرفي ـــ المالي ، والسيد ركانتي (بنك ديسكونت) ، والسيد لفيت (بنك لئومي) ، وفريد من (الشركة المركزية) ، والقطاع الصناعي ـــ الخاص (موشفيتش ، سوزاييف ، بجارنو) الخ . ومع ذلك فتأثير هذه المجموعات على سابير محدود(٢) . والمؤسسة الاقتصادية في اسرائيل عبارة عن ائتلاف من جماعات اقتصادية

ومالية كبيرة ، يسيطر عليها سابير . وفي اسرائيل ظاهرة سياسية ـــ اجتماعية فريدة ؛ ثمة يهود لا يحملون الجنسية الاسرائيلية ، ولكنهم تابعون للمؤسسة . وهؤلاء المساهمون أصبحوا مستثمرين(٣) .

واذا ما انتقلنا الى الهستدروت ، وجدناه يشكل محورا هـــاما في الحياة السياسية الاسرائيلية . فهو ليس مجرد مؤسسة نقابية للعمال ، بل قلعة اقتصادية ضخمة ، لها مشاريعها الاقتصادية الكبيرة ، وتمتلك ثاني أكبر بنك في اسرائيل . ويهيمن الهستدروت على القسط الاكبر من التجارة الداخلية والخارجية لاسرائيل . وهذا النفوذ الاقتصادي العريض ، له ما يوازيه من النفوذ السياسي ؛ مما حول الهستدروت الى « دولة داخل دولة » ، ودفع بيتسحاق بن أهرون ـــ السكرتير السابق للهستدروت (استقال غداة حرب تشرين) ـــ الى المركز الثاني في الدولة بعـــد رئيس الوزراء ، من حيث الاهمية والثقل(٤) . ونجح بن أهرون ـــ بدوره ـــ في تعزيز موقع الهستدروت في خريطة مراكز القوة في اسرائيل . وآزرت مئير ـــ في البداية ـــ بن أهرون ، ثم ما لبثت أن انقلبت عليه، بعد احساسها بأنه « تجاوز حده في النزاع مع أعضاء حكومتها »(٥) .

أما الكنيست ، فيحد من فاعليته تمتع الحكومة ـــ دائما ـــ بالاغلبية داخله . وقد انحطت مكانة الكنيست كثيرا في السنوات الاخيرة « حيث اخذت صورته تتشوه وطابعه ـــ (كخاتم مطاط) يصادق تلقائيا على سياسة الحكومة ـــ يتعرض للنقد ، منذ مدة ، من الاوساط الشعبية »(٦) . ويستخدم الكنيست ـــ في غياب الدستور ـــ ككلب حراسة للحكومة(٧) .

وفي سلم الحكم ، يأتي مركز رئيس الكنيست الثالث ، بعـــد رئيس الدولة ورئيس الوزراء . ومع ذلك ، فمنصبه لا يمنحه من الصلاحيات أكثر من ادارة جلسات الكنيست، واحتلال الموقع الثالث بعد رئيس الدولـــة ورئيس الوزراء ، في الاحتفالات والمراسيم والتشريفات !

وبالرغم من الدور التشريعي المسلم به للكنيست ، الا أن من حق الحكومة اصدار تشريعات طوارىء لمدة ثلاثة أشهر ، وأن كان للكنيست حق ادخال تعديلات عليها . وفي اسرائيل ، تقدم الحكومة أغلب مشاريع القوانين ، ولاعضاء الكنيست الحق في اقتراح قوانين جديدة . ويقتصر حق فرض الضرائب والموافقة على الموازنة للكنيست دون غيره. وحتى المعاهدات التي تبرمها الحكومة الاسرائيلية مع الدول الاخرى ، لا تعرض على الكنيست للتصديق عليها .

واطار العلاقة بين الكنيست والوزارة محدد بالنقاط التالية :

ـــ يجب أن يكون الشخص المكلف بتأليف الوزارة عضوا في الكنيست .

ـــ تتقدم الحكومة الجديدة الى الكنيست ، للحصول علـــى قرار بالثقة منه ، قبل ممارستها الحكم .

ـــ الحكومة مسؤولة مسؤولية جماعية أمام الكنيست عن جميع ما تؤديه من أعمال.

ـــ للكنيست سلطة سحب الثقة من الحكومة .

وليس لرئيس الوزراء سلطة قانونية على باقي الوزراء ، لذلك فمركزه في الكنيست يمكن تصنيفه بأنه « الاول بين اقرانه » . ومع ذلك فاستقالة رئيس الوزراء تعتبر قرارا بالاستقالة من قبل جميع أعضاء مجلس الوزراء . وتتم استقالة الوزارة بمجرد انتهاء مدة الكنيست ، أو استقالة رئيس الوزراء ، أو بسبب سحب ثقة الكنيست من الوزارة ،

او للخروج على نظام الائتلاف الوزاري ، واخيرا بسبب نشوء ازمة وزارية .

وطبقا لتوصيات الوزارة ، يضع رئيس الكنيست جدول اعمال الكنيست . وبهذه الطريقة تتمكن الحكومة من اعطاء الاولوية للموضوعات التي تهمها ، في حين تدحر الموضوعات التي لا ترغب فيها الى المؤخرة .

معالم التكوين السياسي

لاكثر من خمس سنوات ، ظلت غولدا مئير الشخصية الرئيسية في الحياة السياسية الاسرائيلية ، من خلال تبوئها رئاسة الوزارة من ٨ آذار (مارس) ١٩٦٩ الى ٣ حزيران (يونيو) ١٩٧٤ . وبالرغم من ان طبيعة الحياة السياسية في اسرائيل تفرض نمط الحكم ، الا أنه من البديهي ان يترك الحاكم بصماته المميزة على الفترة التي قضاها في الحكم ، على اعتبار ان لكل شيخ طريقة .

على ان صناعة القرار السياسي اكبر من ان تتوقف على التكوين النفسي للاسرائيليين . فهناك — قبل كل شيء — التكوين الاجتماعي والسياسي ، والقوى الفاعلة ، وقوى الضغط في السياسة الاسرائيلية . كذلك ان سياسة اسرائيل الخارجية والعسكرية لا يمكن الاستدلال عليها من حركة التناقضات الاجتماعية الداخلية وحدها ؛ فالمجتمع — ككل — يوجه من الخارج . وهذا الموقف المتفرد مرتبط بطبيعة الدور الذي تلعبه اسرائيل في منطقتنا(٨) .

ومن الصعب تصنيف النظام السياسي في اسرائيل ضمن النظم الديمقراطية او النظم الديكتاتورية(٩) . ومع ذلك ، يمكن القول بأن النظام السياسي في اسرائيل يقوم على فكرة الديمقراطية الشكلية ، الذي سبق لاميل حبيبي — عضو المكتب السياسي لراكاح — ان شبهها بالفاكهة الشمعية ، التي يستهويك شكلها دون مذاقها ! وتقوم هذه الديمقراطية على السماح بتعدد الاحزاب ، وقيام مؤسسات سياسية عديدة ، من برلمان (كنيست) ومجلس وزراء ، الخ .

وتعيش اسرائيل بلا دستور مدون . والاحكام الدستورية القائمة فيها هي من قبيل الدستور المرن ، اذ يمكن وضعها وتعديلها ، والغاؤها وفق الاجراءات المرعية في حالة اصدار التشريعات العادية (القوانين) وتعديلها ، والغائها(١٠) .

ويتميز الحكم في اسرائيل بالاستقرار ، اذ يلعب حزب العمل — المباي وأحدوت هاعفودا من قبل — الدور الرئيسي في الحكم والسياسة منذ العشرينات وحتى يومنا هذا ، مما جعل الشخصيات نفسها « تجلس على قمة الهرم منذ عشر سنوات ، او عشرين ، أو ثلاثين »(١١) . وما الانتخابات البرلمانية والبلدية ، الا لعبة تجريها الطبقة السائدة في اسرائيل ، لتبرير استمرارها وبقائها ، والباس هذا الوجود رداء الشرعية . أما المعركة الانتخابية للهستدروت فهي أقرب الى « مباراة ملاكمة بين ملاكم من الوزن الثقيل وملاكم من وزن الذبابة ، هذه المعركة التي تجعل الجمهور لا يحس بأية مبالاة ، لان النتيجة معروفة سلفا ، وأيضا في الشعور بالقلق ، بسبب عدم التوازن بين القوتين »(١٢) . وغني عن القول أن الملاكم الضخم هو حزب العمل ، أما وزن الذبابة فمن نصيب الاحزاب السياسية الاسرائيلية الصغيرة الاخرى .

صناعة القرار

تحكم المؤسسات السياسية الاسرائيلية في الظاهر فقط . فليس للحكومة دور محدد ، وان كانت تعقد جلساتها الدورية الروتينية صباح كل أحد . اما السلطة الحقيقية فيستحوذ عليها « النظام » . فالحكومة لا تبت في القضايا الهامة السياسية والامنية

والاقتصادية . ولكن الذي يبت ، في مثل هذه الامور ، هو « جماعة صغيرة من الوزراء وكبار الموظفين ، الذين يدعون الى مكتب رئيسة الحكومة ، والى منزلها »(١٣). وقبل نحو أربع سنوات ، قال وزير من حزب العمل « ان الحكومة هي اتحاد من ٢٤ وزارة . والذين يديرون شؤون الدولة — فعلا — هم المحيطون بغولدا مئير »(١٤).

ولم تضع الحكومة هذا التقليد ، كما لم يضعه الحزب ، أو الكنيست . بل استنه رئيسا الوزارة السابقان ، موشيه شاريت وليفي اشكول ، اللذين رأيا ضرورة اشراك قيادة مصغرة في اتخاذ القرار السياسي . وعلى خطاهما سارت غولدا مئير(١٥). هذا في الوقت الذي نفر فيه بن غوريون من فكرة اشراك أشخاص آخرين معه في اتخاذ القرارات السياسية الهامة . حتى ان المحيطين به كانوا يتندرون — ابان رئاسته للوزارة — بالقول « ان رئيس الحكومة اجتمع الى وزير الدفاع قبل اتخاذ قرارات مهمة » . ومصدر التندر هنا أن بن غوريون كان وزيرا للدفاع بالاضافة الى رئاسته للوزارة(١٦).

وصناع القرار السياسي ابان حكم مئير هم حلقة ضيقة من الوزراء ، يتمتعون بثقة مئير ، بالاضافة الى مجموعة صغيرة اخرى من كبار الموظفين ، اكتسبوا قوة بحكم مناصبهم . ويقول بعض العارفين بالامور أن مئير تثق في العقلاء والمستقيمين(١٧). ويمكن حصر صناع القرار السياسي في اسرائيل في ظل مئير في : بنحاس سابير (وزير المالية) ، وموشى ديان (وزير الدفاع) ، واسحق رابين (سفير اسرائيل آنذاك في واشنطن) ، واسرائيل غليلي (وزير الدولة) ، وشمعون شبيرا (وزير العدل) ، ويغال آلون (نائب رئيسة الوزراء) ، وأبا ايبان (وزير الخارجية) ، وزئيف شيرف (وزير الاسكان)، وسيمحا دينتس (مدير مكتب رئيسة الوزراء ، وسفير اسرائيل الحالي في واشنطن)(١٨).

ويحتل سابير المرتبة الثانية ، بعد مئير ، ويليه ديان . واذا كان سابير أوسع نفوذا من زميله اللدود ، الا انه في الاقتصاد اكثر فعالية منه في الامن . في حين تميز نفوذ ديان بالتركز في مجالي الامن والشؤون الخارجية . ويستمد سابير نفوذه السياسي من مركزه في حزب العمل ، الذي أهله للتحكم في اختيار خليفة مئير ، حيث يسيطر على جهاز الحزب ، وقراراته ، والتعيينات فيه ، بواسطة رجله ابراهام عوفر(١٩). ويرتكز نفوذ سابير السياسي على نفوذه الاقتصادي العريض . فعالم أصحاب الملايين اليهود في الداخل والخارج تحت تصرفه(٢٠). ويشكل سابير ، بمفرده ، مركز قوة متشعب ، وضارب بجذوره بعيدا في الارض .

وتعود قوة سابير — تاريخيا — الى الخمسينات ، حين شغل منصب وزير التجارة والصناعة ، وتصدى لاقامة الصناعة في اسرائيل . وبفضل حماسه الجارف ، وطاقته غير المحدودة على العمل ، وانجازاته الكبيرة ، تبوأ مركزا مرموقا في القيادة . وبعد أن خلف ليفي اشكول في وزارة المالية ، سنة ١٩٦٣ ، ازداد نفوذه اتساعا ، حتى قيل — بحق — انه أصبح « المدير العام للدولة » . وتكمن مصادر قوة سابير في تحكمه بجميع موارد الدولة وتقنينها ، وفي سيطرته على جهاز التوظف في القطاع العام — الرسمي ، والهستدروتي ، وقسم مهم في جهاز التوظيف بالقطاع الخاص ، وأخيرا هيمنته على جهاز التعيينات الحزبية داخل حزب العمل ، والكنيست ، والحكومة ، والسلطات المحلية ، والوكالة اليهودية ، والهستدروت. ويتحكم سابير — بحكم مناصبه وبواسطة انصاره — في كافة مصادر الاموال التي تتدفق على اسرائيل . كما انه يحدد وكبار موظفي وزارته ، موازنة الدولة ، مما يجعل كافة الوزارات تحت رحمته ورقابته . ومن جهة أخرى ، نجح سابير في توزيع رجاله على رؤوس البنوك المختلفة في اسرائيل(٢١)، وحتى بنك

« ديسكونت » — أكبر البنوك الخاصة في اسرائيل — لم يسلم من نفوذ سابير ، اذ ان أصحاب هذا البنك مضطرون للارتباط — في نهاية الامر — بوزير الماليـــة . كما ان المؤسسات الاقتصادية الكبرى لم تخرج من قبضة رجال سابير(٢٢) . وتخضع ادارات الشركات الحكومية لوزير المالية ، مما يشد مديريها الى سابير . وفي السنوات الاخيرة جرى ضم أصحاب الملايين والاثرياء من يهود العالم الى نفوذ وزير المالية الاسرائيلي ، سابير ، بحيث لحقوا بمن سبقهم من أصحاب الملايين الاسرائيليين(٢٣) ، مما أهل سابير للقب « ذو الاصابع الذهبية » بجدارة .

وهكذا جمع سابير بين يديه مصادر القوتين السياسية والاقتصادية معا . وهو الامر الذي لم يسبقه اليه أحد في اسرائيل . اذ جرت العادة على الفصل بين مصادر هاتين القوتين ؛ ففي حين أمسك بن غوريون — ابان توليه رئاســـة الوزارة — خيوط القوة السياسية ، نرى ليفي اشكول — وزير المالية في حكومة بن غوريون — وقد هيمن على الاقتصاد والاستيطان .

وحتى بعد أن ترك سابير وزارة التجارة والصناعة الى وزارة المالية ، استمر رجال الصناعة في التوجه اليه ، باعتباره الاب الشرعي للمؤسسة الاقتصادية الاسرائيلية . ويقال ان ٧٠ ٪ من الموارد القومية تمر من تحت يدي سابير : ايرادات الدولة ، رؤوس الاموال التي تصل من اليهود خارج اسرائيل ، القروض والهبـــات . ويقول رجـــال الاقتصاد ان سابير هو الذي يفتح « الحنفية » ويقفلها ، منذ أن هدم سوق رأس المال الاسرائيلي(٢٤) .

أما ديان ، فهناك تفاوت كبير بين مكانته الكبيرة لدى جمهور الاسرائيليين (قبل حرب تشرين) ومكانته المتواضعة لدى قيادة مباي ، الكتلة الاكبر في حزب العمل ، والتي بيدها حسم الامور . وهذا يؤدي الى ان لا يُسأل ديان رأيه في مسألة اختيار رئيس الكنيست ، أو سكرتير حزب العمل ، او سكرتير الهستدروت ، وان كان رأيه هو المقرر في المجال الذي خصصته له القيادة : أمن الدولة(٢٥) ؛ فمئير تقدر آراء ديـــان في شؤون الامن ، وتعتبره خبيرا يتفانى في عمله(٢٦) .

واذا كان اسرائيل غليلي يحتل المرتبة الرابعة في صنع القرار السياسي ، فبسبب ثقة مئير المطلقة به ، والتي تتجلى في اصغائها لمشورته(٢٧) ، ولكونه الجسر الذي يعتمد عليه للربط بين قيادتي « مباي » و« أحدوت هاعفودا » في حزب العمل(٢٨) ولتقارب وجهات نظره مع وجهات نظر مئير ، التي تعود علاقتهما ببعض الى العشرينات في « أحدوت هاعفودا » . وتعتقد مئير أن غليلي ذكي ، ومستقيم ، ومخلص ، وبلا مطامع ، وقانع بمنصبه بالوزارة . ولو خيرت فيمن يخلفها لاختارت غليلي . انها تكثر من الحديث معه ، وتقيم مكتبه في ديوان رئيسة الوزراء ، والاتصال بينهما سهل للغاية(٢٩) .

والعلاقات بين مئير وآلون اكثر تعقيدا . ويشتـــرك آلون في معظـــم المشاورات السياسية والعسكرية . ولكن آراءه ليس لها تأثير اكثر من آراء غيره . وتعتري علاقاته بمئير موجات من المد والجزر ، فهناك أشهر يكون فيها مقربا وترتفع أسهمه ، حتى ان مؤيديه يوقنون باقتراب كرسي رئاسة الوزارة منه . وفي اشهر اخرى تفتر علاقات آلون بمئير ، ويتبخر أمل مؤيديه في نيل زعيمهم لكرسي الرئاسة(٣٠) .

أما زئيف شيرف فهو صديق قديم لمئير ، وغالبا ما يشترك في مباحثات بعيدة عـــن مجالات تخصصه(٣١) .

ويعتبر اسحق رابين أحد ابرز المقربين الى مئير . ولطالما تبادلت معه الرأي من وراء

ظهر الوزراء ، ابان سفـارته في واشنطن . وقد اشتـرك رابين في أغلب القرارات المصيرية ، كقرار شن الغارات في عمق مصر ، كما ساهم في عدة ردود سياسية لحكومة اسرائيل على رسائل يارينغ وروجرز . بل واتخذ بعض القرارات ـ وهو مجرد سفير ـ دون معرفة بعض الوزراء . وكان « الخط الاحمر » الذي يصل مكتبه في واشنطن بمكتب رئيسة الوزراء الاسرائيلية احد الوسائل الرئيسية التي تخطط للحكومة(٢٢) وهذا الدور البارز للسفير في واشنطن بديهي ، بسبب الدور الذي تلعبه اسرائيل لحساب الامبريالية الامريكية في المنطقة العربية .

وعموما ، تبني رئيسة الوزراء رأيها « على مشاورات مع غليلي ، وعلى تقديرات موشى ديان وسابير كل في اختصاصه ، وصداقتها الشخصية لزئيف شيرف . وتعتمد في الشؤون الداخلية والقانونية على وزير العدل ، يعقوب شمشون شبيرا ، ومدير مكتبها ومستشارها السياسي ، سيمحا دينتس ، وهو الذي يلازم مئير بصفة شبه دائمة(٢٣) .

ومن المعروف انه في هذه « الحلقة » تناقش الامور البالغة الاهمية ، التي لا تريد رئيسة الوزراء اذاعة قراراتها أو تسربها . وليس لهذه الاجتماعات محاضر ، ولا جداول أعمال(٢٤) .

و« مطبخ غولدا مئير » هذا ليس مجرد مطبخ رئيسـة الوزراء ، بل مطبخ مجلس الوزراء بأكمله . ففي هذا المطبخ يجري اعداد القرارات . وفي صبيحة اليوم التالي ، عندما يجتمع الوزراء الاربعة والعشرون والمستشارون وسكرتير مجلس الوزراء وكاتب الاختزال للجلسة الطويلة ، تكون ثمة قرارات فعلية في حقائب الوزراء ، وان كان من النادر ان يجري ادخال تعديلات عليها(٢٥) .

فالشؤون الرئيسية التي تطرح أمام مجلس الوزراء الاسرائيلي يوم الاحد ، يكون قد تم بحثها في « مطبخ » مئير مساء السبت ، الذي يحضره وزراء يدعون بحكم مناصبهم ، وآخرون يدعون بواسطة رئيسة الحكومة، في حين يشترك وزراء آخرون عندما يقصدون لمنزل مئير لشأن ما(٢٦) !

ويقوم على تنظيم عمل « المطبخ » سيمحا دينتس بنفسه ، حيث يخصص الساعات الاولى لليوم العادي لبحث موجز العمل المنتظر لرئيسة الوزراء وفق هواه . وبالرغم من اشتراكه في معظم الاجتماعات ، الا انه لا يشارك في الحديث الا ما ندر ، ومع ذلك فمئير تستمع جيدا لرأيه في أعمال الوزراء ومواقفهم ، قبل الجلسة وبعدها . ودينتس هو حلقة الاتصال بين رئيسة الوزراء وما يجري خارج مكتبها وخارج أسوار منزلها في القدس ، وهو يشترك حتى في الجلسات التي تعالج فيها الامور الحزبية . وله اليد العليا في عرض موقف مئير على الشعب(٢٧) .

وفي حوالي العاشرة والنصف من صباح كل جمعة ، يدعى الى مكتب رئيسة الوزراء في تل ابيب ، مجموعة من الوزراء تشمل آلون ، وغليلي ، وسابير ، وايبان ، وأحد وزيري حزب مبام : فيكتور شمطوف وناتان بيليد . وتبلور هذه المجموعة مواضيع غالبا ما تكون قد عولجت بين مئير وديان . ومساء السبت تعقد جلسة في « مطبخ » مئير ، في غرفة الاستقبال بمنزلها بالقدس . ويحضر الجلسة أعضاء « الحلقة » اياهم . واذا كان ديان لا يحضر هذه الجلسات الا بعد الالحاح عليه ، فان سابير يميل الى مقاطعة الجلسات التي تكون المشاكل المطروحة للبحث داخلية أساسا . وفي ساعة متأخرة مـن الليل ينصرف أعضاء الحلقة ، ويبقى على غليلي اعداد مشاريع القرارات ، التي تظهر فجأة ، وتقدم للتصويت عليها في نهاية النقاش بمجلس الوزراء(٢٨) .

وغني عن القول ان اعتماد مئير على هذه « الحلقة » في صنع القرار السياسي ، أدى

الى تحويل أعضاء هذه الحلقة الى « مؤسسات غير رسمية تتخذ القرارات » . وتحولت اجتماعات « مطبخ مئير » ـــ خلال السنوات الخمس التي قضتها في رئاسة الوزارة ـــ الى « هيئة » حقيقية لبلورة قرارات هامة ، في حين تحول اجتماع مجلس الوزراء الى مجرد خاتم للتصديق على هذه القرارات(٣٩) .

ومن المعروف ان مئير لم تكتف بهذا المطبخ ، بل أقامت صلات مباشرة برئيس أركان الجيش ، وكبار رجال المخابرات ، والشخصيات العسكرية الاخرى(٤٠)، حتى ان البعض قدر نفوذ أهرون ياريف ـــ رئيس الاستخبارات ـــ بما يفوق نفوذ معظم الوزراء، ووصف ياريف بأنه « كيسنجر » رئيسة الحكومة(٤١) . وقد تأكد هذا الوصف بعد ان عينت مئير ياريف في منصب مستشارها للشؤون الخاصة ، وعهدت اليـــه بمهمة مطاردة وتعقب الفدائيين الفلسطينيين في الخارج ، عام ١٩٧٢ و ١٩٧٣ .

ومناحم بيغن هو بين الشخصيات التي تلعب دورا سلبيا وغير مباشر في صنع القرار ، ويؤثر على اتجاهه . فبتزعمه للمعارضة الاشد يمينية لحكومة مئير ، يمتلك أداة ضغط تمكنه من منع الحكومة من اتخاذ قرارات معينة، وانكان عاجزا عن فرض خطه السياسي على الحكومة . وقبل ان يستقيل من الحكومة ـــ احتجاجا على قبولها مشروع روجرز في صيف ١٩٧٠ ـــ كانت قوته تكمن في دفع الحكومة لاتخاذ قرارات باتجاه معين . ومصدر قوته ، وهو خارج الحكم ، في الفيتو الذي يملكه لمنعها من مبادرة ما ، في السياستين الخارجية والامنية .

والقوى الدينية هي عنصر آخر يأخذه صانعو القرار السياسي في اسرائيل بالاعتبار ، ويعملون للتعايش معه ويتحاشون خصامه . وكان موشيه حاييم شابيرا ـــ زعيم الحزب الديني القومي ، المتوفى ـــ من اتباع « الحلقة » . ويعتبر اسحق رفائيل ـــ الزعيم الحالي للحزب ـــ من العشرة الاوائل، وان لم يكن ، كسلفه ، مطلعا على سر «الحلقة» . وثمة من يعتقد ان مئير يعري ـــ زعيم مبام ـــ أقوى من رفائيل ، لان رؤوس « الحلقة » (غولدا ، سابير ، غليلي) حريصون على استمرار التجمع مع حزب المبام ، أكثر من حرصهم على الائتلاف مع المتدينيين(٤٢) .

ولان الموضوعات التي يتولاها ديوان رئيسة الوزراء لا تثير اهتمام مئير ، كما كانت تثير اهتمام سلفها أشكول ، بسبب عدم حيويـــة التخصص السيـــاسي ، والنصح ، والمشاورات ، بالنسبة لمئير ، كما كان الامر بالنسبة لاشكول . ولذلك ، فان الدكتور يعقوب هيرتزوغ ـــ المدير العام لديوان الوزارة ومستشارها السياسي ـــ لم يعد يساهم في جلسات مجلس الوزراء ، كمستشار قل نظيره ، كما كان في عهد أشكول ، حين كان « كل شيء لدى رئيس الوزراء ، ويده اليمنى ؛ فقد كان الخبير السياسي المحنك ، والملازم لاشكول في الساعات الاساسية العصيبة »(٤٣) .

وفي القرارات المصيرية ، يجري اشراك مزيد مـــن المسؤولين والزعماء السياسيين الاسرائيليين ، وتوسيع دائرة « الحلقة » . وقد حدث أن رأى ليفي اشكول ، ليلة اغلاق مصر لمضائق تيران مساء ٢٢ أيار (مايو) ١٩٦٧ ، انه لا مفر مـــن شن الحرب ضد العرب . فدعا اللجنة الوزارية لشؤون الامن الـــى جلسة عاجلة ، حضرها زعمـــاء المعارضة وأعضاء لجنة الخارجية والامن في الكنيست . وفي تلك الجلسة تقرر ـــ دون ما معارضة ـــ تأجيل اتخاذ القرار ٤٨ ساعة ، واقترح بعض الحاضرين اسناد رئاسة الوزارة الى بن غوريون ، ووزارة الدفاع الى ديان ، لا من أجل الحرب ، وانما لتشكيل حكومة قوية ، تقنع الاسرائيليين بعدم ملاءمة الوقت لشن الحرب على العرب(٤٤) .

وضيق حلقة صانعي القرار ، لا يعني انهم يشكلون كـــل الحاكمين في اسرائيل .

فالمناصب التي تخلو قبيل الانتخابات البرلمانية ، مثل مناصب رئاسة اللجان ، والبلديات، والعضوية في المجالس البلدية والمحلية ، والمناصب التي يدور عليها الصراع حوالي الفي منصب . غير ان الصراع الحقيقي يدور حول أقل من مائتي مقعد ، وهي في الحكومة والكنيست ورئاسة البلديات . والمشكلة هي وجود نحو ألف مرشح للمائتي منصب المذكورة . ومعنى ذلك انه سيخيب أمل حوالي ٨٠ ٪ من هؤلاء المرشحين ، حيث ان التجربة تثبت أن من يتولى منصبا من الصعب زحزحته منه(٤٥).

ويكفي معرفة مائة ، او مائة وخمسين ، وعلى اكثر حد مائتي شخص في اسرائيل ، لمعرفة من هم المسؤولون فيها عن اتخاذ القرارات في المجالين السياسي والعسكري ، ولفهم كيف يتم تشكيل الرأي العام . ويمكن الافتراض ان ربع هذا العدد يمسكون بأغلبية التأثير . وثلاثة وزراء فقط (سابير ، غليلي ، شبيرا) هم الضيوف الدائمون على «مطبخ» مئير . أي أنهم — معها — هم الذين لهم الكلمة الاخيرة ، الحاسمة ، في تصريف شؤون البلاد . والمنافسة بين هذه القمم « جزء من اللعبة الديمقراطية ، التي تجد تعبيرها الشكلي مرة كل أربع سنوات ، عند تركيب قوائم المرشحين للكنيست »(٤٦).

بعد هذه « البانوراما » ، ربما كان الجنرال الاسرائيلي اريك شارون محقا حين قال ان « كثيرا جدا من الامور تحسم في المطبخ »(٤٧)، كما لم يخرج زعيمه ، مناحم بيغن ، عن ما هو واقع ، حين أشار الى ان مئير تقرب اليها الوزراء « وتدير الوزارة بنفس الطريقة التي تدير بها منزلها »(٤٨).

ملامح صناع القرار

بالرغم من أن سكان الكيبوتزات لا يشكلون سوى نحو ٥ ٪ من مجموع سكان اسرائيل ، الا أن تأثيرهم في الحياة السياسية الاسرائيلية يفوق حجمهم بمراحل ، بل يفوق حجم تأثير بقية السكان . ويعود هذا الحجم من التأثير الى سيطرة أبناء الكيبوتزات على المراكز الفاعلة في أجهزة الحكم (الكنيست ، الخارجية ، أركان الجيش ، الطيران ، الخ ...) ويحمل سكان الكيبوتزات — فيما هو معروف — أفكار، ريادية ، وهي الافكار التي غرسها فيهم مهاجرو موجات الهجرة الثانية والثالثة الى فلسطين ، وهي أفكار صهيونية دوجماتية ، اذا جاز التعبير . وفي دراسة لباحث مصري ، جاء أن أعضاء المؤسسة الحاكمة في اسرائيل يتميزون ، في أغلبهم ، بالسمات التالية(٤٩): ١ — وفد الى فلسطين ضمن الهجرة الثانية او الثالثة، أو ولد لاسرة هاجرت الى فلسطين ضمن هاتين الهجرتين . ٢ — ولد في اوروبا الشرقية او في فلسطين . ٣ — انحدرت أسرته من طبقة عاملة حرفية ، أو بورجوازية صغيرة. ٤ — لم يحصل الا على قدر متوسط من التعليم. ٥ — التحق بالهاغاناه أو البالماخ في شبابه ، أو خدم في صفوف الجيش الانجليزي . ٦ — عاش لفترة ، أو لاخرى ، في أحد الكيبوتزات .

والصفة الخامسة اكدها صحفي اسرائيلي ، حين قال « ان قادة اسرائيل ، باستثناء القليلين جدا ، يكادون يفتقرون الى الوعي الثقافي العميق »(٥٠).

واعتمادا على أبحاث الدكتور شيفح فايس ، الاستاذ بجامعة حيفا ، فان الوزارات الرئيسية : رئاسة الحكومة ، وزارات الدفاع والخارجية والمالية ، او ما يطلق عليه « المطبخ السياسي » لا تضم غير اشكنازيي المنبت . كذلك لجان الكنيست الرئيسية : الخارجية والامن ، المالية ، الدستور والقانون والقضاء ، لا تضم غير عدد ضئيل من غير الاشكناز(٥١).

والآن ، بالرغم من عدم تمتع صناع القرار بسمات شخصية فذة ، فلا بد ان ثمة

مصدرا آخر للقوة التي يتمتع بها هؤلاء الاشخاص . بمعنى ، من الذي يسند هذه الحلقة الضيقة من صناع القرار السياسي ، وهم المفتقرون حتى الكفاءات والقدرات المطلوبة ؟!

الطبقة السائدة

احتدم الصراع في العشرينات بين الرأسمالية اليهودية والبيروقراطية العمالية اليهودية في فلسطين ، وكانت الرأسمالية اليهودية تميل لاستخدام العمال العرب ، ذوي الاجور المنخفضة ، في حين عارضت البيروقراطية العمالية — بشراسة — هذا الميل . وقفز هذا الصراع الى مرتبة التناقض الرئيسي في المجتمع اليهودي بفلسطين . وسرعان ما حسم الصراع ، في نهاية الثلاثينات ، لصالح البيروقراطية العمالية اليهودية ، وقام تحالف بين الطبقتين — كان للبيروقراطية العمالية اليد العليا داخله — واستمر هذا التحالف الطبقي حتى يومنا هذا ، وان أخذ ميزان القوى في داخله في التحول البطيء لصالح الرأسمالية(٥٢) .

وتتكون « الطبقة فوق المتوسطة » في اسرائيل — كما يسميها سابير — من ٢٠٠،٠٠٠ عائلة . ولما كانت هذه الطبقة تشكل نحو ربع سكان اسرائيل ، فان التغير الكمي هنا يتحول الى تغير نوعي : لان أصحاب المداخيل العالية ، وان كانوا اقلية في اسرائيل ، يشكلون جماعة تميز ، اكثر فأكثر ، المجتمع الاسرائيلي ، وطابعه ، ونهج الحياة المتأصل فيه(٥٣) .

وبين الرأسمالية الكبيرة الاسرائيلية والطبقة فوق المتوسطة ظهر الاثرياء من مؤسسي الصناعة الاسرائيلية ، كممثلي « أملاك مستقلة »، مما دعا صحفي اسرائيلي الى المطالبة بضرورة أن تحسب الحكومة « حسابهم ، كفئة لها رأيها » . واستنادا الى عالم الاجتماع الاسرائيلي ، الدكتور يوحنان بيريس ، فانه قد « تولدت الآن روابط وثيقة بين كبار أصحاب الاعمال ورجال السياسة ، وتولدت شبكة من المساعدات المتبادلة فيما بينهم » . وهؤلاء « الاغنياء الجدد غير مهتمين بأن ينتخبوا للكنيست ... ويعتقد أبناؤهم أن من الواجب الالتحاق بالخدمة الحكومية ... فهذه الفئة الجديدة أقل اهتماما بالسياسة ، وتعتمد على الحكومة »(٥٤) .

وتكمن قوة حزب العمل في وقوفه ، منذ الثلاثينات « الى جانب مقود السياسة الصهيونية ، ولكنه دائما — وحتى اليوم — يحتاج الى حلفاء ، من الجهة اليمنى ، للمحافظة على سلطته . ان استقرار مباي ، وتركيز القوة في يده ، هو الخط البارز في الهيكل السياسي للبلد . ودون فهم هذا المبدأ، يستحيل فهم مراكز القوى في اسرائيل»(٥٥) .

ولم يحتل اعضاء المطبخ مراكزهم بسبب صفاتهم الشخصية وجاذبيتهم ، بل لنجاحهم في خدمة الطبقة السائدة في اسرائيل . فهم ليسوا أكثر من موظفين لدى هذه الطبقة بدرجة وزراء . أما الصناع الحقيقيون لحكام اسرائيل فهم عشرون شخصا ، يزيد عددهم — في أحسن الاحوال — الى نحو ثلاثين أو أربعين شخصا . وتحدد مجموعة صغيرة جدا من الاشخاص في قيادة الدولة — لا تقل عن دزينة ولا تزيد عن دزينتين — صورة الدولة وسياستها في الخارج والداخل ، وطابع الاقتصاد ، وأسلوب الحياة الاقتصادية والاجتماعية فيها(٥٦) .

وهذه المجموعة تضم أبرز ممثلي الطبقة السائدة في اسرائيل وأصدقهم في التعبير عن مصالحها . وتضم جماعة من كبار النشيطين من أعضاء مباي ، الذين اعتادوا اللقاء في منزل يهوشع رابينوفيتش ، رئيس بلدية تل ابيب . وهي الجماعة التي تحسم في المواضيع الحساسة الحاسمة ، مثل : اختيار رئيس الحكومة ، وسكرتير الهستدروت ، وسكرتير حزب العمل . ويسمي بن فورات هذه الجماعة « حراس الاسوار الحقيقيين في مباي ، الذين يمسكون مركز القوى الرئيسي في الدولة » . ويرى أحد الدارسين لحزب مباي ،

أن نشأة ونمو « الكتلة » المذكورة والتي تعرف بأنها « آلة » الحزب ، تعود الى تقليد كان سائدا منذ أيام الييشوف ، وتكرس بعد قيام الدولة ايضا . ويقضي هذا التقليد بأن يجري تعيين ممثلي مباي ومبعوثيه في كافة المؤسسات الداخلية والخارجية . ويرجع ف. ي. مدينغ قيام « الكتلة » في الخمسينات الى الرغبة في ضمان مراكز القوى الموروثة ، بأساليب كانت مألوفة قبل قيام الدولة . ويرى الباحث نفسه، انه لولا أسلوب التعيينات المتبع ، وغياب الانتخاب ، ولولا أسلوب « ضم الزملاء » وضم اشخاص الى مؤسسات ، كما ضم في المدة الاخيرة حاييم بارليف الى الحكومة ، لما كان هناك مكان في مباي لهيئة على غرار « الكتلة ». ومن الامور التي ساعدت على تعزيز موقع « الكتلة »: لامركزية مباي ، وتقسيم الانتخابات الداخلية ، ووجود زعماء محليين من الدرجة الثانية ورؤساء حمائل في جميع انحاء اسرائيل . وقد ترأس الكتلة — في البداية — شراغا نيتسر ، واعتزل عام ١٩٦٥ ، اي بعد خروج بن غوريون من الوزارة وحزب مباي . وخلف نيتسر في زعامة « الكتلة » يهوشع رابينوفيتش(٥٧) .

وطوال رئاسة نيتسر ، كانت « الكتلة » تضم بالاضافة الى نيتسر كلا من : يهوشع رابينوفيتش ، زئيف فينر ، أوري البرت ، مئير زلبرمان ، مناحم كوهين ، الياهو بن بتسحاق ، روفائيل ياش ، اسرائيل يشعياهو ، م. ايش شالوم، مردخاي زير ، يهوشع اريئيلي ، أوريال ابروموفيتش، يسرائيل فاينبرغ ، مردخاي سوركيس، يتسحاق شبيرا، يتسحاق كورين . وكان هؤلاء الاعضاء — وما زالوا — يهيمنون على المناصب الحساسة في البلاد ، مما جعل معظم خيوط المؤسسات الفعالة — الاقتصادية والسياسية — في يد « الكتلة »(٥٨) .

ويقول مدينغ ان غولدا مئير ، ومردخاي جور ، وزلمان اران ، واهرون بيكر، وموشيه شاريت ، وليفي اشكول ، وبنحاس سابير ، وبنحاس لافون ، كانوا يتمتعون حتى عام ١٩٦٥ ، بتأييد « الكتلة » ، ويقدمون أمامها تقارير عن المناقشات والقرارات ، ويتنازلون لها طواعية عن بعض صلاحياتهم كأعضاء قيادة في الحزب . ولم تسع « الكتلة » ابدا للسلطة العلنية على صعيد اتخاذ القرارات السياسية ، تاركة هذا الامر الى القيادة العلنية ، التي تلعب « الكتلة » دورا رئيسيا في اختيار أعضائها ، وان كانت الكتلة قد هيمنت على جهاز التعيينات في الحزب . وقد نجحت « الكتلة » في ان تحفظ لنفسها ، طوال فترة تزعم نيتسر لها ، على اغلبية مؤتمر مباي ولجنته المركزية ، وكان نحو ثلث اعضاء الكنيست من مباي من رجال « الكتلة » أو اختيروا برضاها . وبهذه الطريقة « تحقق هدف الكتلة الاساسي في المحافظة على (الاسوار) وحماية استمرار مواقع القوة في أيدي أبناء الهجرة الثانية والثالثة »(٥٩) .

والرؤوس الثلاثة « للكتلة » اليوم هم : يهوشع رابينوفيتش ، رئيس بلدية تل أبيب والمشهور بلقب « وزير الحزب » و« متوج الملوك والامراء » . وديفيد كلدرون ، مدير البنك الزراعي ومن قدامى مباي . وابراهام عوفر ، عضو الكنيست ومدير « شيكون عوفديم » (شركة اسكان العمال) . ويشترك في المناقشات الواسعة للكتلة كل من : يسرائيل يشعياهو (الامين العام للحزب) ، ودوف بن مئير (سكرتير مباي في لواء تل أبيب) ، وأوري البرت (سكرتير مجلس عمال تل أبيب) ، ويتسحاق شبيرا (سكرتير زراعي) ، وزئيف فينر (مشعان) ، وأوريئيل ابراهاموفيتش (النقابة المهنية) . وهناك شخص واحد آخر مقرب من « الكتلة » ، ويحظى بتأييد محدود فيها ، وهو يروحام ميشل ، نائب الامين العام للهستدروت . ويقوم عضو الكنيست ، موشيه برعم ، بوظيفة حلقة الاتصال بين « الكتلة » والعاصمة(٦٠) .

والواضح انه مع استقالة حكومة مئير وتشكيل حكومة جديدة في اسرائيل ، طرات تغييرات عديدة على أوضاع الحكم هناك ، وانتقل مركـز الثقل في الحياة السياسيـة والاقتصادية من جهات الى أخرى .

---

١ — راجع بهذا الصدد حديث غولدا مئير لصحيفة « **الانباء** » الاسرائيلية ، ١٩٧٠/٥/١٠ .

٢ — يشعياهو بن فورات ، **مراكز القوى في اسرائيل** ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ومؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت ، كانون الثاني (يناير) ١٩٧٣ ، ص ٤٣ — ٤٤ . وكان بن فورات قد نشر عدة مقالات اسبوعية في صحيفة « يديعوت احرونوت » الاسرائيلية ، فيما بين العاشر من آذار (مارس) والثامن والعشرين من نيسان (ابريل) ١٩٧٢ . وقام الناشر العربي بتجميعها في كتاب حمل اسـم « مراكز القوى في اسرائيل » .

٣ — ايلي أيال : **ملحـق معاريف** ، ١٩٧١/٨/٢٧ ، **نشرة م. د. ف.** ١٩٧١/١٠/١٦ .

٤ — بن فورات : **مصدر سبق ذكره** ، ص ٦٩ — ٧٠ .

٥ — معاريف ١٩٧١/٩/٢٨ ، **نشرة م.د.ف.** ، ١٩٧١/١٠/١٦ ، ص ٢٤٤ .

٦ — بن فورات ، **مصدر سبق ذكره** ، ص ٨٢ .

٧ — هآرتس ، ١٩٧١/٩/١٤ ، **نشرة م.د.ف.** ، ١٩٧١/١٠/١٦ .

٨ — *Left Wing Zionism*, No. 4, March 1971.

٩ — صبري جريس : **الحريات الديمقراطية في اسرائيل** ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت ، ١٩٧١ ، ص ١١ .

١٠ — الدكتور كمال الغالي : **النظام السياسي الاسرائيلي** ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ، ١٩٦٩ ، ص ٧٢ .

١١ — **هآرتس** ، ١٩٦٩/٩/٨ .

١٢ — **هآرتس** ، ١٩٦٩/٨/٢٩ .

١٣ — بن فورات ، **مصدر سبق ذكره** ، ص ٤٣ .

١٤ — **ملحق هآرتس** ، ١٩٧٠/٧/٣ .

١٥ — بن فورات ، **مصدر سبق ذكره** ، ص ٤٤ .

١٦ — **المصدر نفسه** ، ص ١٨ .

١٧ — **ملحق هآرتس** ، ١٩٧٠/٧/٣ .

١٨ — **المصدر نفسه** ، **وتايمز** ١٩٧٢/٩/١٧ .

١٩ — ايلي أيال ، **مصدر سبق ذكره** .

٢٠ — نكديمون : في ندوة نشرت في ملحق يديعوت احرونوت ، ١٩٧٣/٥/٦ . **ملحق نشره م.د.ف.** ، ٧٣/٨/١ ، ص ٤٩٤ .

٢١ — موسى زنبار (حـاكم بنك اسرائيل) ، والدكتور تسفي دينشتاين (رئيس بنك الصناعة والتنمية) ، وديفيد كالدرون (مدير بنك الزراعة) ، ويعقوب ليفنسون (مدير بنك العمال) ، ومان (مدير بنك تبحوت) ، وياين (مدير بنك الحرف) .

٢٢ — سوليل بونيه يترأسهـا تسفي رخطر ، هامشير هامركزي يديرها نفتالي أوشبينو ، هيئة العاملين في الهستدروت يترأسها آشر يدلين ، شيخون عوفديم يديرها ابراهام عوفر . وكلهم من رجال مبابر .

٢٣ — بن فورات ، **مصدر سبق ذكره** ، ص ٥٤ — ٦٤ .

٢٤ — ايلي ايال ، **مصدر سبق ذكره** .

٢٥ — بن فورات ، **مصدر سبق ذكره** ، ص ٧٦ — ٧٧ .

٢٦ — **ملحق هآرتس** ، ١٩٧٠/٧/٣ .

٢٧ — ايلي أيال ، **مصدر سبق ذكره** .

٢٨ — بن فورات ، **مصدر سبق ذكره** ، ص ٤٩ .

٢٩ — **ملحق هآرتس** ، ١٩٧٠/٧/٣ .

٣٠ — **المصدر نفسه** .

٣١ — **المصدر نفسه** .

٣٢ — **المصدر نفسه** .

٣٣ — **المصدر نفسه** .

٣٤ — **المصدر نفسه** .

٣٥ — **المصدر نفسه** ، واريك مارسدن : كيف تسيطر الصفوة على اسرائيل ، **تايمز** ، ١٩٧٢/٩/١٧ .

٣٦ — **ملحق هآرتس** ، ١٩٧٠/٧/٣ .

٣٧ — **المصدر نفسه** .

٣٨ — اريك مارسدن ، **مصدر سبق ذكره** . وبن فورات ، **مصدر سبق ذكره** ، ص ٢٩ — ٣٠ .

٣٩ — بن فورات ، **مصدر سبق ذكره** ، ص ١٩ .

٤٠ — **ملحق هآرتس** ، ١٩٧٠/٧/٣ .

٤١ — بن فورات : **مصدر سبق ذكره** ، ص ٥٠

— ٥١ .

٤٢ — **المصدر نفسه** ، وايلي أيال ، مصدر سبق ذكره .

٤٣ — **ملحق هآرتس** ، ١٩٧٠/٧/٣ .

٤٤ — موسى غلبواع : في مجلة « **أوت** » ، ٣١/ ١٩٧٣/٥ ، عرضها ران كسلف في « **هآرتس** » ١٩٧٣/٥/٣١ ، **نشرة م.د.ف.** ، ١٩٧٣/٧/١ ، ص ٤٠٩ .

٤٥ — **هآرتس** ، ١٩٦٩/٩/٨ .

٤٦ — الياهو سيلفتـــر ، ويوبال التيســـور : المؤسسة ، من يحكم اسرائيل ؟ (بالعبرية) . انظر عرض الكتاب بقلم جهاد عادل ، تحت عنوان « من يحكم اسرائيل ؟ » بمجلة « **الغد** » التي تصدر في اسرائيل ، العدد الخامس ، آب (أغسطس) ١٩٧٣ ، ص ٤ .

٤٧ — **نيوزويك** ، ١٩٧٤/٢/٤ .

٤٨ — **وكالة الانباء الفرنسية** ، ١٩٧٤/٤/١٢ .

٤٩ — د. سعد الديـن ابراهيم : المؤسســـة الحاكمة في اسرائيل . **الطليعة** (القاهرية) ، العدد الرابع ، السنة الثامنة ، ابريل (نيسان) ١٩٧٢ ، ص ٧٥ — ٧٦ .

٥٠ — بن غورات ، **مصدر سبق ذكره** ، ص ٩٦ .

٥١ — معاريف ، ١٩٧٣/٥/٢٥ ، **ملحق نشرة م.د.ف.** ، ١٩٧٣/٨/١٦ ، ص ٥٢ .

٥٢ — *Left Wing Zionism*, No. 4, March 1971.

٥٣ — الياهو سلفطر : هآرتس ، ١٩٧٣/٦/٥ ، **ملحق م. د. ف.** ، ١٩٧٣/٨/١٦ ، ص ٥٢١ .

٥٤ — هآرتس ، ١٩٧٣/٦/١ ، **ملحق نشرة م.د. ف.** ، ١٩٧٣/٨/١٦ ، ص ٥٢٠ .

٥٥ — بن غورات ، **مصدر سبق ذكره** ، ص ٢٨ .

٥٦ — **المصدر نفسه** ، ص ٨ — ٩ ، ٩٢ — ٩٣ .

٥٧ — **المصدر نفسه** ، ص ٢٩ — ٣٤ .

٥٨ — **المصدر نفسه** .

٥٩ — **المصدر نفسه** ، ص ٣٥ .

٦٠ — **المصدر نفسه** ، ص ٣٦ — ٣٧ .

صدر حديثا عن مركز الابحاث كتاب

اسرائيل وافريقيا ١٩٤٨ — ١٩٧٣

بقـــلم

عواطف عبد الرحمن

١٣٩ صفحة بخمس ليرات لبنانية ، تضاف اليها أجور البريد الجوي :

١ ل.ل. في العالم العربي ، ٢١/٢ ل.ل. في اوروبا ، ٥ ل.ل. في سائر الدول .

أطلب نسختك من قسم التوزيع في مركز الابحاث

ص.ب ١٦٩١ — بيروت

الماركسية والاتحاد السوفييتي في مرآة الصهيونية

فيصل دراج

تسعى الصهيونية لاثبات انها ليست ايديولوجية رجعية عرقية مرتبطة بالامبريالية والرجعية العالميه وانما هي تعبير سياسي عن حركة تحرر قومي (للامة) اليهودية ، وانها ايضا تعبير فكري لشعب صاحب تراث ثقافي وحضاري عريض في التاريخ، انطلاقا من هذا المنطق تحاول الايديولوجية الصهيونية ان تنسج جملة حوارات مع كل التيارات الفكرية الراهنة ، مع الفكر الكاثوليكي والماركسي والوجودي ، واذا كان هذا الحوار (مثمرا) في بعض المجالات ، فانه عقيم بل مستحيل مع الفكر الماركسي . ومع صعوبة هذه المهمة فان الصهيونية تحاول بشتى السبل اما ان تقيم جسرا بينها وبين الفكر الماركسي او ان تظهر لاعلمية وعرقية ولاسامية الفكر الماركسي .

من خلال حوارها الاصم بل المستحيل مع الفكر الماركسي ، تحاول الصهيونية الوصول الى نتيجتين اولاهما صحة وشرعية وعلمية الفكر الصهيوني ، ثانيهما الوصول الى نتائج سياسية مباشرة تستهدف جذب اليهود المستمر الى الحركة الصهيونية وبالتالي تسهيل وتبرير الهجرة اليهودية الى اسرائيل . ولا شك ان الهجوم الصهيوني يستهدف اولا الاتحاد السوفياتي او بالاحرى يهود الاتحاد السوفياتي ، لذلك تصور الدعاية الصهيونية الاتحاد السوفياتي بأنه بلد يخنق الانسان اليهودي ويحيله الى مجرد فأر في قفص(١) .

ان موقف الصهيونية من الفكر الاشتراكي والعالم الاشتراكي لا مفاجآت فيه ، فبين الفكر الماركسي واطروحات هرتزل وماكس نورداو هوة لا يمكن تجاوزها ابدا ، فهما قطبان لا يلتقيان أبدا ، فاذا كانت الصهيونية تعتمد على مفهوم لا طبقي مرتبط سياسيا بالاحتكارات العالمية ، وعلى رؤية دينية عرقية لا تاريخية ، حيث ترى في اليهود شعبا متجانسا ثابتا لا مكان للصراع الطبقي فيه ، فان الماركسية تنطلق من رؤيا طبقية تاريخية مادية واممية . ان في الماركسية نفيا كاملا للصهيونية ، فالماركسية لا ترى في الدين اساسا لامة ، ولا تنظر الى المجتمع كوحدة متجانسة لا تغير فيها ، بل بالعكس ترى فيه مجموعة طبقات متصارعة متغيرة تاريخيا ، ولا تؤمن بأسطورة شعب نقي مختار ، بل ترى في الانسان مردودا اجتماعيا ، والماركسية أممية تناهض كل أشكال الشوفينية والتعصب.

بسبب هذا التضاد النظري وبسبب الدور الكبير الذي تلعبه الحركات السياسية المؤمنة بالماركسية منهجا تحاول الصهيونية تأويل فكر ماركس من جديد . والان لنرى كيف عالج ماركس ومن بعده لينين وستالين المشكلة اليهودية والحركة الصهيونية .

حدد ماركس موقفه من المشكلة اليهودية في مقالته «المسالة اليهودية» التي ظهرت في مارس عام ١٨٤٤ ، كان عمر ماركس آنذاك ستة وعشرين عاما ، وقد جاءت المقالة

كرد على تحليل برونو باور للمشكلة اليهودية ، وكان هذا الاخير يعتقد ان تحرير اليهود يتطلب شرطين هما تحرر اليهود من يهوديتهم وتحرر المسيحيين من مسيحيتهم ، وهو في ذلك لا يرى في التحرر الا كسرا للقيد الديني(٢). في حين انطلق ماركس في البحث عن الجذور التاريخية التي أدت الى عزلة اليهود ، وعن أسباب وجذور ظاهرة اللاسامية ، وبحث ايضا عن الطريق الذي يؤدي الى تحرر اليهود بشكل سليم . فماركس يرى ان جذور المشكلة اليهودية تستمد من الواقع الاجتماعي وليس من السماء ، انهما محصلة تاريخية لمجموعة من الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، لذلك فان حل المشكلة اليهودية يتطلب(٣) النضال من أجل تغيير الواقع الاجتماعي بمركباته المختلفة ، والنضال من أجل ديمقراطية علمانية ، ومن اجل الاشتراكية والشيوعية .

ان ماركس لا يرى في المسألة اليهودية (بعدا ميتافيزيقيا وحقيقة الهية تهيم بلا تغير في سماء البشرية)(٤)، بل يرى فيها محصلة تاريخية ، نشأت وتطورت خلال التاريخ [اننا لا نحيل المشكلة الدنيوية الى مشكلة لاهوتية ، بل نحيل المشكلة اللاهوتية الى مشكلة دنيوية](٥) ان ماركس لا يرى في المسألة اليهودية اية ميزات فردية ، هي مسألة ككل المسائل الاخرى ، تنشأ تاريخيا وتحل تاريخيا ، فتاريخ البشرية هو حقل كل مسألة ، لذلك فهو يقول (ليست الخوارق والخزعبلات تحل التاريخ ، بل تحل هذه الخزعبلات في التاريخ) ، ان ماركس الذي يرفض (خصوصية) المسألة اليهودية يجد حلها بسهولة ، ان تحرير اليهود يتم عن تحرر المجتمع بأسره وتخلصه من علاقات الانتاج القديمة ، أي في المجتمع الشيوعي . ان ماركس لا يبحث ولا يرى ضرورة حل خاص باليهود . ان التغيير الكامل لبنيان المجتمع الاقتصادي والسياسي والايديولوجي هو شرط كاف لتحرر اليهود وتلاشي عزلتهم واختفاء ظاهرة اللاسامية .

ان ماركس عندما يتحدث عن تحرر المجتمع لا يتكلم فقط عن التحرر السياسي ، أي تحول الدولة الى دولة علمانية ، اي طرد الدين من الدولة ، وانما يركز على ضرورة تقويض علاقات الانتاج القديمة (الملكية الفردية) التي تترك في رحابها مجالا واسعا للتجارة والربى ، فقد يمكن أن تتحرر الدولة من الدين بينما تبقى الاغلبية الساحقة متعلقة به ، أضف الى ذلك ان الدين ليس عنصرا خالدا في المجتمع بل هو يمثل درجة معينة من الوعي في تاريخ التطور الانساني(٦). ان ماركس يلح على التحرر الانساني الشامل وليس فقط على التحرر السياسي ، فحتى تحرر الانسان حقا يجب تجاوز التحرر السياسي ومحو التعارض القائم بين المجتمع والدولة(٧).

ان تحليل ماركس للمسألة اليهودية يعري الايديولوجية الصهيونية من كل ادعاءاتها، فليس هناك لاسامية ابدية ، فكل ظاهرة هي ظاهرة تاريخية ولدت نتيجة شروط معينة وتتلاشى بتغير هذه الظروف ، ومن هنا يجب طرح السؤال ليس على المستوى الديني كما يفعل المنظرون الصهاينة(٨) بل على المستوى الاجتماعي ، ولا يمكن شرح وفهم (طبيعة) اليهودي انطلاقا من اعتبارات ميثولوجية بل من خلال الشروط الاجتماعية ونمط الحياة المعين الذي مارسه اليهود .

من هنا يقول ماركس : لا تبحث عن سر اليهودي في دينه بل ابحث عن سر دينه فيه ، ينتج عن ذلك أن تحرر اليهودي لا يمكن ان يتم الا بعد تحرره من عبودية الربح والمال ، وهذا التحرر غير ممكن الا في مجتمع شيوعي . وبالتالي فان ماركس يرى في المجتمع الرأسمالي اكمل تعبير عن اليهودية ، فجوهر الدين اليهودي يجد كل آفاقه في المجتمع الرأسمالي . فجوهر اليهودية المقدسة للتجارة والربح هو تأليه المال(٩)،

ان اليهودي التاجر هو التعبير الحقيقي لقيم المجتمع البرجوازي ، وعلى هذا فان اليهودي يتحرر عندما يتحرر المجتمع الذي يعيش فيه ، وعندما يستطيع المجتمع ان يلغي الشروط التي تخلق الفكر اليهودي التاجر ، يصبح وجود اليهودي مستحيلا . ان ماركس لا يعني بهذا الغاء الشخص اليهودي بل الغاء الشروط التي تجعل من اليهودي انسانا معزولا في المجتمع وغارقا في شؤون المال ، ان تحرير اليهودي بهذا المعنى يعني تحرير المجتمع من اليهودية ، اي التحرر من عبادة المال والتجارة .

ان الامر الهام في تحليل ماركس هو النتائج السياسية المباشرة ، فنحن نجد في نص ماركس الدلالات الآتية :

- ان ماركس لا يعتقد اليهود (شعب الله المختار) بل باحثين عن الربح وجمع المال ، وبالتالي هم يمثلون افكارا وجوه التطور التاريخي بشعاعه اي المجتمع الرأسمالي ، ان ماركس لم يهاجم هذا الانسان اليهودي بل يهاجم التركة الثقيلة التي يكتسبها اليهودي في التاريخ ويحاول تحريره منها .
- ان ماركس لا يرى في اليهود شعبا او امة ذات خصائص معينة بل هم جزء من المجتمع الذي يعيشون فيه .
- ان اليهود لا يحتاجون الى تحرير خاصة بهم لانهم يتحررون عندما يتحرر المجتمع الذي يعيشون فيه وهذا يتضمن نفي فكرة ارض الميعاد . ان نفي الادعاء الصهيوني بان اسرائيل تمثل حركة التحرر اليومي ، فاليهودي يتحرر في مجتمعه وليس بحاجة الى ارض كشرط للتحرر .
- ان اعتبار ظاهرة اللاسامية ظاهرة ابدية تنشأ في التاريخ وتتجاوز في التاريخ ، وبالتالي ليست ظاهرة ابدية .
- ان ماركس لا يرى في اليهود شعبا او طبقة او الشعب — الطبقة كما فعل ابرز الهام ليون بل يخضع اليهود للمفهوم المادي للتاريخ ، وبالتالي فاليهود ليسوا وحدة متجانسة منسجمة كما يريد مارتن بوبر .

ان هذا التحليل يقف نقيضا للفكر الصهيوني برمته ، ويحاصر مسار الايديولوجية الصهيونية ويظهر زيفها على حقيقتها كفكر رجعي استعماري يقف بجانب اعتى قوى الظلام المعاصرة ، لذلك نجد ان الصهيونية حتى تنشط مشاريعها تلجأ الان الى تحليلات متعددة الوجوه لفكر ماركس وكتابه عن المسألة اليهودية .

ومن المنظر الصهيوني روبير مرزاحي (٢٠) يعتقد ان مقالة ماركس تمثل نقطة ارتداد في الفكر الماركسي ، فالماركسية كعلم ، في حين ان مقالة ماركس حول المسألة اليهودية ذات طابع رجعي لاسامي ، وماركس في هذه المقالة يشكل امتدادا للاسامية العريقة الجذور في الفلسفة الالمانية . ان ماركس في زعم مرزاحي لم يعط حلا للمسألة اليهودية وان الصهيونية هي التي اعطت هذا الحل : ان مرزاحي — اليساري الزائف — يتشبث بأطروحتين او لاهما ابدية اللاسامية وثانيهما ان ابدية اللاسامية تستدعي تحرير اليهود ضمن وطن خاص بهم هو — فلسطين — ان ماركس الشاب ، في رأي مرزاحي ، لم يطرح المسألة بشكل علمي ، ذلك انه نسي ان اليهود يشكلون امة ، وان هذه الامة بحاجة للاندماج كي يتم تحررها ، ان مرزاحي يبرر فكرة الصهيوني او اللاصهيوني بتبرير صحة او عدم صحة ممارسة الصهيونية ، يعود الى تزويير فكر ماركس ، فهو يرى ان ماركس كان يعتقد بضرورة قيام دولة يهودية ، وبما ان اعطاء حل لمسألة ما هو ايضا جزء من المسألة بكاملها فان ماركس في رأي مرزاحي كان رجعيا ، ان مرزاحي يحاول ان يلصق بالماركسية ما هو لاسامي ورجعي ، وانه لمن الخطأ ان يلصق بماركس ان يكون قد طرح المسألة اليهودية بشكل مكتمل الوضوح الى الحد الذي اعطته الصهيونية ، اضف الى ذلك ان اكتشاف ماركس للمقيت لليهود يجعله اعجز

بكثير عن تفهم شؤونهم ، وان هذا الاخير المشرب بالفلسفة الالمانية قد اغفل ضرورة التحرر الوطني لليهود ، لان الفلسفة الالمانيه فلسفة ذهنية مثالية بعيدة عن الواقع .

ان مزراحي الذي يدعي اليسارية يعود فيطرح من جديد كل موضوعات الفكر الصهيوني ، فهو يؤكد على خصوصية الانسان اليهودي ، وعلى الطبيعة الابدية لليهود ، وبالتالي فان تحرر اليهود يجب ان يتم بمعزل عن اية فئة اجتماعية اخرى وفوق أرض لهم ، ارض الميعاد — فلسطين — ومن هنا فهو يجهد نفسه ليدحض كل تحليل ماركس ويحمله بالتالي ما لا يحتمل ، فعندما يقول ماركس : لتحرير الانسان يجب ان تحرر الانسانية من اليهودية ، فهو لا يعني بذلك القضاء على الدين اليهودي والقضاء على الانسان اليهودي كما فهم مزراحي ، وانما يعني بذلك القضاء على القيم والسلوك التي اكتسبها اليهود بسبب عبادتهم للمال ويعني بذلك القضاء على المجتمع الرأسمالي المؤله للمال . ان مزراحي ، بسبب فهمه الخاطىء لماركس ، يطلق كل امكانياته في شتم ماركس ، فهو مفكر غاشي ميتافيزيقي ، وأن ماركس تحت رداء لغوي جذاب يغوي المثقفين ناقصي المعرفة (ص ٤٣)، وان ماركس بمقالته يحرض على القضاء الجسدي لليهود (ص ٤٧) .

ان ماركس لا يرى في اليهودية الا الممارسة اليومية للبرجوازية . انه لا يرى في اليهود — كما يود الصهاينة — شعبا مميزا وامة عالمية ، فهو يقول (القومية الخرافية لليهود هي قومية التاجر ورجل المال) ، ان مزراحي المفكر الصهيوني الحاقد لا يمكن ان يقبل تحليل ماركس لذلك فهو يبغي من خلال تحليل طويل ممل أن يظهر ان مقالة ماركس لا يمكن ان يقبلها الا الانسان الرجعي والعرقي ولذلك فهو لا يتهيب ان يشرح فكر ماركس بالشكل التالي : ١ — اليهود هم الشر ٢ — اذن يجب قتل اليهود . ويستخلص منها ١ — نحن لا نريد الا قتل اليهود ٢ — اذن يجب ان نقول ان اليهود هم الشر . اي أن ماركس بسبب حقده الدفين على اليهود أعطاهم كل الصفات الكريهة ليقنع الناس بضرورة القضاء عليهم .

ان مزراحي مثل اي مفكر صهيوني اخر يرى في اليهود كتلة متجانسة مستبعدا الصراع الطبقي ، لذلك فهو يرى ان كل يهودي هو بورجوازي ، وبما أن ماركس يدعو الى تحطيم البرجوازية، اذن فهو يدعو في الوقت نفسه الى تحطيم اليهود كتجمع بشري.

من البديهي ان مزراحي يرمي من خلال تحليله الى أهداف سياسية واضحة : حق اسرائيل في الوجود كدولة ، وضرورة الهجرة اليها ، وضرورة موالاة اليهودي لاسرائيل لانها رمز تحرره وشخصيته (القومية) . وهو يحاول كل ذلك بواسطة لفظية تقدمية بل (ثورية) أحيانا . فأخذ هذا اللبوس يسهل له محاربة ماركس والتوجه الى الاوساط شبه التقدمية والتقدمية كما يعتقد . ولكي يؤدي هذه المهمة يقول ان الماركسية فكر علمي ما عدا مقالة ماركس عن اليهود فهي رجعية ، وقد كتبها تحت تأثير هيجل وفيورباخ . مثل هذه المحاكمة لا تظهر الا أزمة الفكر الصهيوني الذي لا يمكن ان يكون الا رجعيا على الرغم من كل الحلل التي يلبسها .

قلم صهيوني آخر ، اليزابت دو فونتناي(١١)، يستخدم كل المقولات والمفاهيم الماركسية المعاصرة لتجعل لماركس وجها لا يناهض الفكر الصهيوني بل يكون قريبا له . فالكاتبة المذكورة تقول بأن ماركس كان يكره اليهود بسبب البيئة الاجتماعية التي نشأ ونما فيها ، وبسبب طبيعة الثقافة السائدة في عصره ، فانجلز صديق ماركس الحميم كان لاساميا كذلك هيجل وكانت ، ثم تصل المؤلفة الى (قمة) تحليلها عندما تقول : ان لاسامية كارل ماركس لفظية او منهجية ، لاسامية فلسفة يختبىء وراءها كل

ماركسي لكي لا يهدد علاقاته الاجتماعية ، فماركس في جوهره وحقيقته بقي دائما يهوديا مخلصا لليهود وفكرهم ، وان حملته الشديدة على اليهود تعبير عن تعلقه بهم، ان منتهى الحقد ملازم لمنتهى الحب ، وبذلك يكون تحليل ماركس تحليلا قهريـا مشروطـا مـن الخارج ، فهو عندما يقول « اننا نرى في اليهود عنصرا مناهضا للمجتمع » لا يعبر عن طبيعة الممارسات اليهودية ، بل يستعمل هذا المفهوم بشكل تجريدي لوصف المجتمع البرجوازي انطلاقا من الفكر السائد في عصره ، ان تحليل ماركس طريقة في الكتابة فقط ، ويمكن القول حسب رأي الكاتبه ان تحليل ماركس للمشكلة اليهودية لم ينطلق من واقع اليهود وحياتهم بل من الفكر الالماني وطريقة رؤياه لليهود .

كاتب ثالث ايزيابرلين(١٢) يقدم تحليلا ثالثا ذا طابع نفسي ، فماركس كان يرغب في السيطرة على مجتمعه ويطمع في تغيير هذا المجتمع ، فحتى يتسنى له القيام بهذا الدور أنكر أصله اليهودي (ص ٣٤) ، لذلك فان كره ماركس لليهود لا هوادة فيه ، وان لغة ماركس المناهضة للاسامية لغة شرسة لا تتميز عن لغة اعداء السامية في الحاضر او الماضي ، وان ماركس حتى ينقي صفحته استغل كل المناسبات للتنديد باليهـود . فماركس يتكلم عن تعبيرات العمل في شكله القذر اليهودي (المؤلف هنا أي ايزيابرلين يخلع الجملة من النص ويتجاهل كليا معناها ومقاصدها عند كارل ماركس) وماركس لا يدخر فرصة للتذكير بأصل روتشيلد اليهودي وغيره من أصحاب المصارف في باريس، المؤلف هنا ايضا ينسى تماما ان ماركس يقوم بتحليل ظاهرة اجتماعية وتعبيراتها ، أي دور اليهود في المجتمع البرجوازي ، والعلاقة الديالكتيكية بين الرأسمالية وأصحاب البنوك اليهود ، ينسى كل ذلك ليظهر أن ماركس كان كارها لليهود بسبب طموحـه الشخصي في بلد لا يتيح فرصة العمل لانسان يهودي في أجهزته الادارية . يوغل المؤلف باستشهاداته فيقول ان ماركس يوحد بين اليهودية وكل ما هو سيء مشيرا بذلك الى عبارة ماركس : «كل طاغية يدعمه يهودي» . وان ماركس عرقي بشكل مضاعف لانه كان يدعو لاسال بالزنجي اليهودي(١٣) .

ان كل ما يريد أن يقوله هذا الباحث الجامعي يتلخص بما يلي : لقد كان مـاركس انسانا طموحا فطرد يهوديته من نفسه وحاربها بكل الاشكال الممكنة ، وبحركة احتقار كنس ماركس المشكلة اليهودية وقرر ان ينكر وجودها ووجوده ايضا (ص ٦٣) . ومن هنا — في زعم المؤلف — جاء كره ماركس الشديد لكل دين وخاصة الدين اليهودي ، ان شوق ماركس لتغيير العالم جاء من كره لنفسه ، وان ماركس ، ولو لم يشر اطلاقا الى أصله اليهودي ، كان يحمل كره المرتد الى المعسكر الذي خرج منه . ان ماركس كان انسانا ضائعا حائرا ، انه كان يهرب من اللاسامية المنتشرة في اوربا ، كان يكره الدين والقومية ، وكرهه هذا جعله داعيا للانسانية كلها ، كما جعله ايضا يغفل تماما اهمية الدين والقومية . وهنا في رأي المؤلف تكمن نقطة الضعف في نظام ماركس الفكري ، وبالتالي فهذا الضعف جعل ماركس عاجزا عن فهم المسالة اليهوديـة بشكل علمـي مشخص ، اضف الى ذلك ان ماركس عندما يدعو الى تحرير الانسانية فهو يدعو ضمنا لتحرير نفسه ، فماركس الهارب من معسكره كان يرى في نفسه رمـزا للبشريـة المضطهدة جمعاء .

ان ايزيابرلين يعمد الى تحليل ماركس بشكل نفسي ليظهر أن الفكر الماركسي ينطلق من اعتبارات ذاتية ومن تركيب نفسي معقد ومضطهد ، وان القمع اللاسامي أجبـر ماركس ان يتخلى عن دينه وان ينسى قوميته !!

ان هذا التحليل الذي يقدمه الكتاب الصهاينة الثلاثة يهدف الى انكار علمية تحليل ماركس للمشكلة اليهودية ، كما يهدف الى تسهيل حركة الفكر الصهيوني . ان هذا

العداء للفكر الاشتراكي ذو جذور قديمة في الصهيونية كانت قد أولد القرن من أجل العداء الفكر العلمي وهي لا تزال تمارس كل نشاطها في ذلك . وهذا التاريخ أعطانا في الأمس بروتوكولات وخبائث تشكلي والبوند ، واليوم نيطشه ماركيوز وسارتر ونظرية الفكر الاشتراكي هذا العداء ضرورة لمنطقية بين الفكر الاشتراكي العلمي والصهيونية هو لا يمكن تجاوزها وقد وقف تحليل لينين ومثاليين منذ أول القرن حجر عثرة في طريق الدعاية الصهيونية

لينين مارس نضالا لا هوادة فيه ضد البوند التي كانت تعتبر نفسها جزءا عماليا مدافعا فقط عن مصالح العمال اليهود لذلك كان يقول « يجب الاعداد من أجل محاربة البوند » (١٤) وكان يقول « إن تحرير اللجان ضد البوند من أهم القضايا الراهنة » (١٥) .

وقد كان موقف لينين من الصهيونية واضحا وبارزا فهو يقول « تحت ستار خلق دولة يهودية في بلد يشكل فيه اليهود نسبة لا تذكر ، تقوم الصهيونية بتسهيل استغلال البرجوازيات للعمال والعرب الذين هم السكان الأصليون لفلسطين » (١٦) وقد أكد لينين موقفه من الصهيونية مرات عديدة ، ففي مقالة ظهرت في جريدة الايسكرا العدد ٥١ في عام ١٩٠٣ يقول لينين : إن فكرة الامة اليهودية بفكرة رجعية في مضمونها وهي فكرة صهيونية وزائفة بشكل مطلق

أما ستالين فقد أظهر في مساهمته النظرية (الماركسية والمسألة القومية) ، زيف وعدم صحة ما يسمى بالامة اليهودية ، فتعريفه للامة الذي كتبه في عام ١٩١٣ وأقره لينين لا يفسح مجالا لما يريده المنظرون الصهاينة ، فهو يعرف الأمة كالتالي « الامة هي تجمع بشري ثابت ، تكون بشكل تاريخي ، ويتميز بوجدام اللغة والارض والحياة الاقتصادية والتركيب النفسي ، وكل هذا يترجم بوجدام الثقافة المشتركة » ، لقد كان ستالين يشير بذلك الى البوند ، ويتساءل ستالين : عن أي انسجام يمكن أن نتكلم مثلا ، عند اليهود الجورجيين ، ويهود داغستان ، والروس والامريكان ؟ اذا تبقى لهم شيء مشترك ، فهو الدين وبعض مخلفات الصفات القومية . . . وكيف يمكن أن تتحدث بشكل رصين عن أن دور الطقوس الدينية والخلفات النفسية الاحدة بالتلاشي اقوى من تأثير الوسط الاجتماعي الحي ، والوسط الاقتصادي والثقافي الذي يعيش فيه اليهود » يصل ستالين من ذلك الى عدم وجود ما يسمى بامة يهودية (١٧) .

ان الصهيونية تهاجم الفكر الاشتراكي ويركز على طابعه المناهض للاسامية حتى تصل الى نتيجة جديدة هي أن هذا الفكر هو أحد الاسس التي تشكل قاعدة اللاسامية في الفكر الاشتراكي وخاصة الاتحاد السوفييتي

ويسير المنظرون الصهاينة في تحليل اسباب واشكال اللاسامية في الاتحاد السوفييتي ، فجاكوب ميلر ، يرى أن اللاسامية في الاتحاد السوفييتي تعود الى العصور الوسطى بسبب المسيحية الارثوذكسية ، فهذه الديانة بسبب طابعها الحنفي كانت تركز العداء لليهود ، حتى أصبحت ظاهرة العداء لليهود ظاهرة قومية ، أضف الى ذلك أن هذه الديانة بسبب سيطرتها الطويلة قد كونت بنيانا عقليا روسيا يتميز بوحدة الفكر وتجانس العقل ، أي حب الانضباط وتلقي الاوامر ، ولذلك فان مجيء ثورة اكتوبر الاشتراكية لم يجلب معه جديدا في الميدان الفكري ، حيث أن المسيحية الارثوذكسية والماركسية السوفييتية تتوافقان في الجوهر ، وهو خلق انسان يذعن للاوامر ويتلقى كل الامور كمسلمات وبدون نقاش ، لذلك تبقى البنيان العقلي الروسي كما هو وبالتالي فقد استمرت ظاهرة اللاسامية في الاتحاد السوفييتي بدون انقطاع . ولمما يزيد هذه الظاهرة وضوحا هو الدور التنويري لليهود ، فالعقلية اليهودية تختلف جذريا عن العقلية الروسية فهي لا تقبل الامور الا بعد فحصها وتدقيقها ، لذلك فقد

رفض العقل اليهودي المعطيات الدوغماتية للحكم السوفييتي وحاول خلق حركة ابداع مستمرة مما زاد من اضطهاد اليهود في الاتحاد السوفييتي ، ان اليهود السوفييت حاولوا ويحاولون دائما تطوير ثقافتهم اليهودية المبدعة المغيرة عن شخصيتهم القومية ، انهم بهذا الدور (يزلزلون) أهداف السلطة السوفييتية في خلق فكر بيغائي مستكين .

ويسعر العداء لليهود في مجتمع شيوعي سوفييتي اعتناق النظرية الماركسية ، فماركس الاسلامي والعقلية الروسية الكلاسيكية الاسيامية ايضا هذا تأخذ اللاسامية في الاتحاد السوفييتي كل ابعادها ، ان المؤلف هنا لا يتورع عن التشهير بالعقلية الروسية كعقلية سيئة بالغة الانقياد (ص ٦٦) ، حتى يبرر وظيفته كمعرض لليهودية وحتى يسلط الضوء على الظروف اليائسة لليهود السوفييت ، التي هدفها الرئيسي هو تهجير اليهود السوفييت الى اسرائيل .

برنارد د. وينريب في مقالته : اللاسامية في الاتحاد السوفييتي(١٩) يقسم الامر الى قسمين اللاسامية الكلاسيكية وهو يرجعها في ذلك كحال سابقه الى العقلية الروسية والمذهب الشيوعي واللاسامية المستحدثة ، اي التي بدأت بعد قيام دولة اسرائيل في عام ١٩٤٨ وهو يرى ان سبب اللاسامية المستحدثة يعود الى دوافع سياسية . فالاتحاد السوفييتي يحلم بالسيطرة على المنطقة العربية لذلك فهو يساعد العرب ضد اسرائيل ليصبح قريبا الى قلوبهم ، انه في سعيه لتأمين مناطق نفوذ له مستعد لمجاراة الفكر العربي الشوفيني . لذلك فان المؤلف يستعمل تعبيرا جديدا هو اللاسامية الرسمية في الاتحاد السوفييتي ، او اللاسامية كظاهرة معترف بها .

ان رفض الاتحاد السوفييتي للممارسات الصهيونية التي يقوم بها العملاء الصهاينة هو ما يسميه الصهاينة باللاسامية ، فالعناصر الصهيونية تريد نشر واحياء كل الافكار الصهيونية سواء عن طريق المدارس الخاصة باليهود ، او المسارح اليهودية(٢٠) وتعميم لغة اليديش بل نشر مؤلفات زعماء الصهاينة بين اليهود، كي يبقى اليهود قريبين الى امتهم العالمية وقريبين الى أرضهم — فلسطين — ان رفض الاتحاد السوفييتي لهذه الممارسات يحيل اليهود في نظر بن آمي ، الى شعب وهمي في الاتحاد السوفييتي ذو حقوق وهمية وحياة وهمية .

ان ظاهرة العداء للسوفييت والمعسكر الشرقي ونصرة الحركة الصهيونية تشكل تيارا نشيطا في الغرب يقوده الصهاينة او انصارهم . ولا شك ان مواقف ريمون آرون وهربرت ماركيوز وناحوم شومسكي بحاجة الى شرح وايضاح، حيث أن مواقف الاخيرين تغوي وتخدع أحيانا بعض المثقفين العرب حتى من ادعياء اليسار .

---

١ — مجلة **السياسة اليوم** ، اذار نيسان ١٩٧٠ .
٢ — فرنسوا شاتليه في **مقدمته للمسالة اليهودية** .
٣ — **المرجع السابق** .
٤ — جان ماري دومينك في **اسرائيل في خطر** ، **الشعوب** ، ص ١٢٤ .
٥ — **المسالة اليهودية** طبعة Aubier ، ص ٥٦ .
٦ — **المسالة اليهودية** ، طبعة Aubier ص ٩٣٠ .
٧ — اوجست كرونو : **كارل ماركس وانجلز حياتهما واعمالهما المجلد ٢** ص ٢٦٧ .
٨ — فكرة ارض الميعاد : موردخاي روشفالد مجلة **ديوجين** رقم ٨٢ ، ص ٨٠ .
٩ — كورنو : **المرجع** نفسه ص ٢٦٩ .
١٠ — **ماركس والمسالة اليهودية** ، لزراهي جاليمار ، ١٩٧٢ .
١١ — **وجوه ماركس اليهودية** .
١٢ — ايزيابرلين : **ثلاث مقالات حول الوضع اليهودي** — كالمان ليفي ١٩٧٢ .
١٣ — كان ماركس يدعو لاسال بالزنجي للسخرية

والمزاح وليس انطلاقا من اعتبارات عنصرية ، نجد هذا الاثبات في مقالة السوفييتي دالين : **ماركس وجوبينو** ص ١٤ مطبوعات النقد الجديد.

١٤ — لينين في رسالة الى كريجسانوفسكي : استنادا الى كتاب : **لينين ونضاله ضد عملاء الصهاينة في الحركة العمالية** ، مطبوعات الشيوعي ١٩٧١ .

١٥ — **المرجع السابق** .

١٦ — **المرجع السابق** ، ص ١٩ .

١٧ — ستالين ، **الماركسية والمشكلة القومية**، ص ١٢ — ١٣ .

١٨ — **اليهود في الاتحاد السوفياتي** ، مؤلف جماعي تحت ادارة كوشان — كالمان ليفي ١٩٧١ .

١٩ — وينريب ، مقالة في **الكتاب السابق نفسه، ص ٣٩٩** .

٢٠ — بن آمي ، **اليهود في الاتحاد السوفياتي** ، ايار ١٩٦٨ .

صدر عن مركز الابحاث كتاب

جذور القضية الفلسطينية

بقلم

الدكتور اميل توما

٣٠٧ صفحات باربع ليرات لبنانية : تضاف اليها اجور البريد الجوي : ٥٠ ق.ل. في العالم العربي ، ١ ل.ل. في اوروبا ، ٢٥٠ ق.ل. في سائر الدول .

اطلبه من : مركز الابحاث — قسم التوزيع

ص.ب ١٦٩١ — بيروت .

مأساة قبرص وازمة الشرق الاوسط

الدكتور سامي منصور

تم تقسيم جزيرة قبرص بين تركيا واليونان بصرف النظر عـن الصياغة الدستورية لتغطية هذه العملية ، وذلك وفقا لمخطط امريكي مرسوم بعناية يهدف في جوهره الى احكام الضوابط على الحركة العربية من مواجهة أسرائيل خلال الفترة القادمة .

قيمة قبرص الاستراتيجية

لم يكن انقلاب قبرص الذي وقع في١٥يونيو ١٩٧٤،يهدف قبرص بقدر ما يهدف العرب، وقبرص مجرد وسيلة أو ضحية على هذا الطريق. ويوضح ذلك أهمية قبرص في المنطقة. فقبرص هي ثالث جزر البحر الابيض المتوسط بعد سيسل وساردينيا وهي أكبر جزر النصف الشرقي للبحر الابيض المتوسط حيث تبلغ مساحتها ٩٢٥١ كيلومترا مربعا. وتقع جزيرة قبرص في موقع يجعلها حلقة الوصل في المواصلات البحرية والجوية بين العالم العربي واوربا الى جانب حلقة الاتصالات بين الدول العربية مع بعضها وخاصة دول المواجهة مع اسرائيل . واظن ان ما حدث مع قفل المجال الجوي القبرصي دليل عملي على أهمية الموقع الجغرافي للجزيرة بالنسبة للعالم العربي . فهي تبعد حوالي ٦٠ ميلا عن سوريا ، كما تبعد ١٤٠ ميلا عن الشاطىء اللبناني . وتصل المساحة بينها وبين بور سعيد مدخل قناة السويس من البحر الابيض المتوسط حوالي ٢٤٠ ميلا . كما أنها لا تبعد أكثر من ١٦٠ ميلا عن اسرائيل و١٢٠ ميلا عن تركيا .

وهي تتمتع بموقع استراتيجي بالغ الاهمية سواء للعرب او للاتحاد السوفياتي او لحلف الاطلنطي بصفة عامة والاسطول السادس الامريكي على وجه خاص . فنظرة على البحر الابيض المتوسط من وجهة نظر العسكرية الامريكية توضح ان هناك قاعدة امريكية في « روتا » بأسبانيا ، واخرى في سيجونيلا في سيسل . وقد ظهر من العمليات العسكرية في اكتوبر ان هذه القواعد الامريكية بعيدة جدا عن التأثير في ارض المعركة بالسرعة اللازمة والفاعلية المطلوبة . ولما كان مستحيـلا ومكاريوس رئيسا لقبرص استخدام القاعدة البريطانية الجوية في عملية الجسر الجوي لامداد اسرائيل بالسلاح ، فلم تجد الحكومة الامريكية سوى ميناء سودا بجزيرة كريت . وقد كان بالفعل هو الميناء الرئيسي للامداد العسكري الامريكي لاسرائيل خلال حرب اكتوبر ، خاصة وانه واحد من أهم موانىء العالم الطبيعية . وقد كان السماح باستخدامه هو السبب الرئيسي وراء الدعم الامريكي للحكم العسكري في اليونان رغم احتجاجات حلفاء امريكـا في حلف الاطلنطي على ذلك . ولم يكن امام أمريكا سوى تجاهل هذه الاحتجاجات حيث لا يوجد موقع آخر مناسب يمكن منه مد اسرائيل بالعون العسكري السريع والمستمر ، اذ ليس هناك من جزر أخرى سوى جزيرة مالطة ، وهي لا يمكن استخدامها حيث ان هناك نوعا من الاتفاق على منع الاتحاد السوفييتي من الحصول على تسهيلات بحرية في الجزيرة مقابل الا تستخدم الحكومة الامريكية قواعد الجزيرة سواء البحرية او الجوية . وبالفعل فان الولايات المتحدة ركزت سفن أسطولهـا السادس جنوب جزيرة كريت لمواجهـة

الغواصات السوفييتية على وجه خاص والوجود السوفييتي في البحر الابيض على وجه عام . ولولا سماح العسكرية اليونانية للاسطول السادس باستخدام ميناء « سودا » بجزيرة كريت لما أمكن الولايات المتحدة الاحتفاظ بصفة دائمة بحاملتين للطائرات في البحر الابيض . اذ لا بد من ميناء قريب لتقديم التسهيلات الى السفن الحربية الامريكية للاستمرار في الوجود بالمنطقة . وكان استخدام كريت هو لحفظ الاعباء الاقتصادية على الحكومة الامريكية ، وان كانت تطمع في استخدام قبرص حيث ان موقعها أقرب بكثير من كريت ، كما ان ظروفها أكثر ملاءمة في ظل الخلاف بـــل الصـــدام الطائفي للعمـــل الامريكي ، خاصة وان العيون الامريكية معلقة على ما يطلق عليه بأزمة الطاقة . فقبرص الى جانب التوفير في الوقود من أفضل المواقع الاستراتيجية في البحر الابيض لتحقيق المخطط الامريكي الذي يهدف الى نقطتين رئيسيتين هما الدعم العسكري لاسرائيل وحصر الوجود السوفييتي في البحر الابيض وبالتالي في منطقة الشرق العربي . وقد قامت الولايات المتحدة بتجربة عملية لكشف قيمة قبرص الافضل من كريت في شهر ابريل الماضي — ١٩٧٤ — حين نزلت القوات البحرية في الجزيرة وذلك تحت غطاء غير حربي وهو القيام بعملية ازالة الالغام من قناة السويس ، والعمل على اعادة فتح الممر المائي الخطير بين البحر الابيض والبحر الاحمر .

الفشل والبدائل

وقد كانت الحكومة الامريكية قد تعهدت في البيان المشترك الذي صدر عقب زيارة الرئيس الامريكي نيكسون لاسرائيل بان الحكومة الامريكية قد تعهدت بان تقديم المساعدات والدعم العسكري لاسرائيل وفق خطة مرسومة للمدى الطويل . واذ كانت الحكومات الامريكية المتعاقبة قد حرصت دائما على ان ترضي اسرائيل بكل ما تطلب الا ان الجديد في الامر هو ان الدعم يجري الآن وفق خطة للمدى الطويل . معنى ان الحكومة الامريكية لابد ان تفصل طرق امداد واردتها لاسرائيل لسنوات طويلة بحيث تكون مفتوحة بأمان وباستمرار .

وفي اطار الوفاء بما نص عليه البيان المشترك الامريكي الاسرائيلي بعد زيارة نيكسون وقع انقلاب قصر ضد الرئيس مكاريوس قيمته ٣٠ ساعة . ولمدة ٣٠ ساعات بدا الموقف وكان الانقلاب قد نجح . وقتل الرئيس مكاريوس . وقتل مكاريوس مسألة بالغة الحيوية بنفس قدر حيوية الاستيلاء على الجزيرة خاصة بعد ان مات جريفاس . اذ لم يعد هناك على الجزيرة شخصية قيادية واحدة يمكن ان تجمع عليها كلمة الشعب القبرصي كله ويكون لكلمته هذا القدر من الاحترام والتأثير على الجماهير . ولذلك كان هدف الانقلاب بجانب الاستيلاء على الحكم هو التصفية الجسدية للرئيس مكاريوس .

وفشل الانقلاب القبرصي في تصفية مكاريوس جسديا ، وان كان قد نجح في الاستيلاء على الحكم وبعد يومين من مقاومة رجال مكاريوس جميعت الجزيرة تقريبا لحكم الانقلاب باستثناءات محدودة . وقد ساعدت بريطانيا على تحقيق استقرار الانقلاب واجهاض مقاومة رجال مكاريوس بنقل الرئيس الشرعي القبرصي الى لندن ، وبالتالي ابعاده عن موطن الاحداث سواء كان ذلك بموافقته او بالحاح بريطاني . فهو كان الحل الامثل والبديل المطروح بعد فشل محاولة قتله . فخروجه من الجزيرة يعني تركيز كل الجهود لمنع عودته التي اصبح لا يمكن ان تتم الا على رأس قوة مسلحة .

وقد كان الدور البريطاني في الخطة هو تهدئة الامور ، وتضييع الوقت حتى يستقر الانقلاب ويصبح حقيقة معترف بها . وخلال اليومين اعترفت الولايات المتحدة بالنظام

واعلنت مصادرها الاعلامية انها تنوي التفاهم مع الانقلابيين بقيادة سليمان الدقبان الذي اختفت اخبار الانقلابيين عليه . وقد بسمعت في انقره من اكثر من مصدر ان سليمان ليس فقط مكان مطيدا بسهولة التضحية به بل انه اختفى بالذات ليضحى به بعد ذلك .

وبحكم ان الانقلاب قامت به القوات اليونانية — الضباط — في الجرس الوطني القبرصي فقد كانت هناك شبهة او احتمال ان ضباطا قبرصيين الى اليونان . ولو كان ذلك قد حدث فهو في اعتقادي لم يكن مطروحا في الخطة . لكان وضع الجالية القبرصية التي من اصل تركي يصبح هو المشكلة . ووقتها كان يمكن مناقشة الوضع على اساس اما هجرة الجالية الى تركيا او منحها قدرا من الحقوق داخل البلاد . وكان معروفا ان ذلك سوف يلاقي رفضا تركيا ، اذ هي لا تريد ان يتكرر للجالية التركية ما حدث من مذابح وتهجير بعد ضم جزيرة كريت الى اليونان ، وهي احداث لا تريد تركيا ان تنساها وحقا ما كان يجب ان تنساها .

وقد وضعت امريكا ذلك في حسبانها وحساباتها طبعا وهي الدولة الكبيرة بشؤون تركيا عضو حلف الاطلنطي والحليف الدائم للولايات المتحدة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية . ولكنها ايضا تصورت انه يمكن مساومة تركيا وايجاد حل يرضيها على اساس الاعتدال وهي ليست مشكلة .

الاطار العام للانقلاب

وجرى الانقلاب في اطار عام تحدده الاحداث التالية التي ساهمت في تنفيذه ، وفي تشكيل الصورة التي انتهى اليها الموقف .

كانت الخلافات بين اليونان وتركيا قد وصلت الى حد التهديد باستعمال القوة بسبب مصايد بحر ايجه التي تعمل فيها السفن التركية . وبقال ان الخلاف ليس بسبب المصايد ولكن نتيجة دراسات كشفت عن وجود بترول في هذه المنطقة وكلتا الدولتين تتصارعان على الاستيلاء على هذا المصدر الجديد للطاقة .

وايا كان السبب فالمؤكد ان الخلاف بين تركيا واليونان ما كان يمكن ان يصل الى حد الحرب . بل كان سوف يبقى محصورا في نطاق الحرب السياسية والاعلام والتهديد باستخدام القوة . والمعروف ان قوة البلدين في داخل حلف الاطلنطي والولايات المتحدة في كل منهما كلمة مسموعة ، بل ان الازمة نفسها تكاد تكون مصطنعة بين البلدين .

كانت العلاقات بين تركيا والولايات المتحدة تبدو وكأنها في ازمة شاءت الصحف التركية المبالغة فيها الى حد تصويرها على انها « حرب الافيون » بين تركيا والولايات المتحدة . انه تم اتفاق في العام الماضي على ان توقف تركيا زراعة الافيون الذي يعتبر افضل انواع الافيون في العالم ، وذلك مقابل تعويض امريكي — باعتبار امريكا المستورد الرئيسي له — بقدر ٣٥ مليون دولار . واكتشفت تركيا ان التعويض لم يكن كافيا حيث يزيد دخل زارعي الافيون على ١٥٠ مليون دولار ، كما ان الحكومة لم تستطع ايجاد زراعة بديلة تعوض فارق الخسارة في الداخل .

والاهم من ذلك ان تركيا اكتشفت ان الحكومة الامريكية قامت بشراء بذور الافيون التركي لتقوم هي بزراعته في المزارع الامريكية ، كما ان اسرائيل قامت بشراء بذور الافيون التركي ايضا لزراعته في اسرائيل .

وظهرت امام تركيا ان منعها من زراعة الافيون كان مجرد لعبة في المناقصة خرجت منها تركيا بمجرد ٣٥ مليون دولار بينما ترى الافيون التركي يغلب الى شمال الزراعة منه في

سبتمبر — في امريكا واسرائيل معا وتفقد هي السوق مع انهـا المصدر الرئيسي له . ولذلك قررت العودة الى زراعته مما أغضب — ! — الحكومة الامريكية ولكن ليس الى حد اسقاط حكومة اجويت رئيس وزراء تركيا الذي رسمت له الاجهزة التركية صورة الرجل الذي يقف في مواجهة امريكا ويقول لها لا مع ان العملية مجـرد خلاف حول صفقة !..

● ان اليونان بسبب الحكم العسكري في شبه قطيعة مع الدول الاوروبية اعضـاء حلف الاطلنطي ، والتي ترى التمسك بالشكل الديمقراطي للحكم حتى ولو كان في جوهره ديكتاتوريا .

بينما كانت الحكومة الامريكية ترى ان الحكم العسكري الذي قدم اليها موانيء جزيرة كريت لدعم اسرائيل عسكريا خلال حرب اكتوبر يستحق من حليفاتها التأييد ويستحق منها مكافأة ولتكن جزيرة قبرص او على الاقل جزء منها .

● مكاريوس كان مشغولا بعملية طـرد الضباط اليونانيين مـن الحرس الوطنـي القبرصي . وكان القرار قد أثار الحماس في قبرص وبدت الصورة وكأن مكاريوس في قمة سلطته وقدرته على العمل . والحماس عادة يفقد الاشخاص قدرا من الحذر ورؤية ما يجري تحت أقدامهم .

في ظل هذا الاطار من الاحداث وقع انقلاب قبرص وان كان في الواقع هو ليس بانقلاب بل تدخل خارجي مسلح . فالانقلاب عادة تقوم به عناصر من ابناء الدولة ليس المهم مدى ولائهم لها . اما ما حدث في قبرص فكان تدخلا يونانيا بضباط مسلحين . وهكذا وقع ما يطلق عليه « الانقلاب القبرصي » وان كان في جوهره التدخل اليوناني لعـزل مكاريوس ، وبعد فترة قد تمتد لسنوات يمكن ضم الجزيرة لليونان . الا ان نجـاة مكاريوس أتاحت للمجتمع الدولي فرصة تحرك سياسي مع انه لا قيمة حقيقية له على واقع الاحداث الا انه على أية حال اعطى الشكل غير الشرعي للانقلاب واكد شرعية وجود مكاريوس رئيسا لقبرص .

الكشف عن الدور الامريكي

وأمام هذا الفشل ، وخاصة ان اختيار سمبسون قـد اصبح اضحوكة كان لا بد للولايات المتحدة ان تتحرك باستعمال البدائل المطروحة في الخطـة الشاملة لعملية قبرص .

فقام سيسكو مساعد وزير الخارجية الامريكية بالسفر الى لندن فأنقرة فأثينا . وكان هدف التدخل الامريكي الفعلي هو : ١ — منع عودة مكاريوس رغم قرارات مجلس الامن حتى لا تعود قبرص دولة غير منحازة تمنع استخدام قواعدها لصالح حلف الاطلنطي . ٢ — تقسيم الجزيرة بين تركيا واليونان وذلك في اي اطار دستوري يمكن الوصول اليه كاتحاد فيدرالي او غير ذلك والمهم الا تعود قبرص دولة مستقلة استقلالا حقيقيا .

وظهر اثر الدور الامريكي في أن الغزو التركي قد بدأ بعد ساعات من مغادرة سيسكو لانقره . وكان التصور هو اعطاء الغزو التركي صفة التمرد على الولايات المتحدة ، وخاصة في ضوء الخلافات المصطنعة بين البلدين وادعاء ان الغزو يهدف الى اعـادة الاوضاع الشرعية الى الجزيرة . ولم يكن طرح هذا التصور من باب الادعاء ولكنه كان يهدف الى منع اي مقاومة للغزو التركي للجزيرة، وخداع انصار مكاريوس حتى يساعدوا القوات التركية على احتلال جزء محدد مع سيسكو بالمناطق التركية في الجزيرة حتى الخط الاخضر دون تجاوز ذلك بأي شكل من الاشكال .

ولم يكن ممكنا بالطبع أن يصدق القبارصة ان تركيا التي كانت تهاجم مكاريوس حتى الامس سوف تتدخل بقواتها من أجل اعادته . ولذلك واجه الغزو التركي مقاومة عنيفة من القبارصة أدت الى ارتفاع معدل الخسائر بين القوات التركية الغازية بشكل كان مفاجأة حتى للقيادة التركية نفسها ولم تستطع تركيا أن تخفي الوجه الحقيقي لغزوها للجزيرة طويلا ، وذلك بحجة ان مكاريوس هاجم التدخل التركي . وبمجرد ان تم الغزو التركي أعلن بصورة تمثيلية تنازل سمبسون عن الرئاسة وتكليف كلاريدس رئيس البرلمان بالقيام بمهام الرئاسة بالنيابة . ولم تخف تركيا قبولها لتعيين كلاريدس الذي يمثل الجناح اليميني الاكثر ميلا نحو امريكا — ! — في مجموعة مكاريوس .

وفي نفس الوقت اتفق سيسكو في أثينا على نقطتين أساسيتين الاولى خاصة بمعالجة الغزو التركي للجزيرة اذ أصبح على اليونان أن تتصرف على أساس قبول الغزو ومن حقها أن تعطي ذلك أي شكل من الاشكال حتى ولو كان حشد القوات اليونانية على حدود تركيا وكأن اليونان سوف تغزو تركيا . ولكن يبدو ان تركيا لم تحسن القيام بدورها اذ انها كشفت التحرك اليوناني دون قصد . فلم تهتم بالحشد اليوناني على حدودها بالقدر الذي يبدو به حتى انها لم تعلن التعبئة العامة في الجيش التركي ، واكتفت باعلان حالة الاظلام التام التي قصد بها اشعار الجماهير التركية بأن هناك عملا عسكريا تركيا يجري في البحر الابيض .

وكانت النقطة الثانية التي اتفق عليها سيسكو هي ان يقـــوم العسكريون باليونان باعادة السلطة الى المدنيين . وهو أول حدث من نوعه في التاريخ الحديث حيث ان التقليد ان يقوم العسكريون بالاستيلاء على السلطة بقوة السلاح من المدنيين انما ان يحدث العكس فهو أمر يستحق المتابعة ، وخاصة وانه لم يتم محاسبة او اقالة اي من قادة الدولة العسكريين الذين تركوا الحكم وعادوا الى الثكنات العسكرية .

وفي نفس اليوم حسب المصادر الموثوق بها في اثينا بعد مغادرة سيسكو لها فورا تم اتصال تلفوني مع كونستانتين كارامانيلس في باريس . ولو كانت عمليـــة التغيير في اليونان طبيعية لما كان هناك مبرر للبحث عن رجل غادر اليونان منذ ١١ عاما اي قبل الانقلاب العسكري بأربعة أعوام على الاقل لخلاف مع الملك قسطنطين . وهناك عشرات من رؤساء الوزارات السابقين موجودين بأثينا ، الا أن اهمية كارامانيلس تعود الى انه رجل مقبول جماهيريا الى جانب أنه أحد رجال الولايات المتحدة في اليونان . ولم يعلن الاتصال بكارامانيلس في باريس الا بعد اسبوع من الاتصال به وقيل انه تم في يوم اعلانه حتى لا يحدث ربط بين عودته وبين وجود سيسكو في اثينا . وبذلك تعود اليونان الى مجموعة الدول الاوربية دون تحفظات من هذه الدول على شكل الحكم اليوناني . كما ان العسكرية اليونانية لم يكن أمامها الا ان تطيع الادارة الامريكية بعد فشلها في تنفيذ الخطة الاصلية لانقلاب قبرص ، الى جانب أنه كان في امكانها عصيان الولايات المتحدة وهي التي تتحكم في العسكرية اليونانية بالتدريب والتمويل والتسليح طوال ما يزيد عن ٢٥ عاما !.

نتائج العملية القبرصية

وبذلك انتهت عملية قبرص الى :

أولا : تقسيم جزيرة قبرص وتحويل استقلالها الى استقلال شكلي يسمح للولايات المتحدة في اطار حلف الاطلنطي ان تستخدم قواعد الجزيرة لدعم اسرائيل وفقا للاتفاق الذي جاء في البيان المشترك بعد زيارة نيكسون لاسرائيل .

ثانيا : اعادة النظام المدني الى اليونان وبالتالي ضمان فترة هدوء نسبي في اليونان الى جانب عودة قدر كان مفقودا للتعاون في اطار حلف الاطلنطي بين اليونان واعضاء الحلف.

ثالثا : خلق شخصية سياسية في تركيا تحقق قدرا من الاستقرار في فترة تفتقد فيها الولايات المتحدة الى الاستقرار بسبب مجاكمة نيكسون . فان ما قام به اجويت رئيس وزراء تركيا الاسبق الذي وضع فيه اجراكه سواء في مشكلة الاكراد او الغزو التركي قد جعله شخصية قوية تتفق عليها كل الاحزاب السياسية حتى احزاب المعارضة وهو امر بالغ الاهمية في دولة مثل تركيا تعتبر خط المواجهة الاول للغرب مع الاتحاد السوفييتي .

ولعل وجود اجويت ومحاولة امريكا جعله شخصية قوية تركيا بقدر ما هو امر داخلي خاص بتركيا الان وجوده يستدعي اهتماما عربيا حقيقيا بموقفه من العرب ومشكلة الشرق الاوسط امر لا يجب ان يضيع من الاذهان وسط تشعب الاحداث وتعددها .

فخلال رحلة اكتوبر اكتفت العناصر العربية في تركيا مع اليسار التركي من حكومة اجويت اعلان الوقوف مع العراق في خلافه المقدس ضد الاستعمار الصهيوني المدعوم من امريكا . ولعل استطاعتنا تفهم ان بتلامح حكومة تركيا بفتح مراكز تطوع بالدم لارسالها الى الجيش السوري ووافقت حكومة اجويت ولكن العرب في انقرة فوجئوا بحكومة تركيا تفتح مراكز تطوع بالدم للعرب وبجوارها مراكز تطوع بالدم لاسرائيل ! . .

اكمل من هذا ان وزير خارجية تركيا حين عاد من مؤتمر لاهور لقادة الدول الاسلامية في اعقاب حرب اكتوبر اطلق في مطار انقرة ودون ان يسأله اي من الصحفيين ان تركيا لن تقطع علاقاتها مع اسرائيل .

رابعا : محاولة تأكيد الدور الامريكي الذي تقوم عليه بدور رجل البوليس في العالم وتدعي في اجهزة اعلامها انه دور رجل السلام .

والربط هنا مقصود بين دور كيسنجر في ازمة الشرق الاوسط ودوره سيبنكوفة في ازمة مالطة لدعاوى انه دور من اجل السلام وهو في واقعه دور التدهيم الاستعماري الامريكي في المنطقة على حساب حقنا في الشيوعية وفي تقدم تهلعا لمعلى سلطين حكيم نجاح كيسنجر باستمرار ازمة في العلاقات العربية تاركا مقر اليه لا اكثر من مظهر لم يكن نجاحا في العرب ولكنه كان ادلة لتحقيق المخططات الامريكية الاستعمارية في المنطقة العربية التي تضاربت المخاوات الامريكية في تنفيذها في السنوات الماضية واتاحت لكيسنجر الفرصة لتنفيذها !

وكان كيسنجر ومن ورائه يتأملان في ان ينتهي بتحقيق في الشرق الاوسط من مكاسب لدعم اسرائيل يمكن ان تحدد بيكسون وتفيده من المضي الحثيث بمحاكمته وادانته ولكن يبدو حتى الان ان ما تحقق لم يكن كافيا استعماريا لارضاء اصحاب القوى الحقيقية في الولايات المتحدة وهذا يؤكد احتمالات وقوع مزيد من الاحداث في المنطقة العربية قبل بداية محاكمة نيكسون .

وهكذا يتضح بجلاء ان انقلاب قبرص ثم الغزو التركي لها وتقسيم الجزيرة هو في الاساس موجه الى قلب قضية الشرق الاوسط وهو من خطة دعم امريكي لاسرائيل .

الوجـــود الامريكي في طرفي غزو قبرص

شكل الوجود الامريكي	اليونـــان	تركيـــا
طبيعة القواعد	ميناء للاسطول السادس ومركز من خلال ٢٥ قاعدة امريكية للطيران عمليات الاتصالات ومقر القوات والرادار والاتصالات ، يقوم ١٤ الجوية ، بها ١٠ آلاف جندي امريكي الف جندي وخبير امريكي بادارتها.	
المساعدات الحربية منذ الحرب العالمية الثانية	٦٠٪ مساعدات ، ٤ بليون دولار ، مساعدات حربية ، المعدل السنوي الحالي ١٠٠ بليون دولار .	٦٠٪ منها مساعدات حربية ، المعدل السنوي الحالي ١٠٠ بليون دولار .
الاستثمارات الامريكية	٢٧٥ مليون دولار .	١٥٠ مليون دولار .
التجارة	٢ بليون دولار ، صادرات امريكا لها ١٢٥ مليون ، وارداتها منها ٣٥ مليون .	

قراءة نقدية للكاتب الصهيوني الفرنسي روبير مزراحي

جوزيف سماحه

ان اي نقاش مع الكاتب الصهيوني «الاشتراكي» روبير مزراحي من خلال كتابه « ماركس والمسألة اليهودية » قد يؤدي ، عدا عن تبيان الطلاق التام بين مزراحي والاشتراكية ، الى اعتبار هذا الكاتب واحدا من التيار الصهيوني المتأثر بالافكار الماركسية والذي يحاول التوفيق بين نزوعه الصهيوني الفعلي و « ايديولوجيته الاشتراكية » المعلنة . الا ان اي اطلاع على الافكار السياسية التي يسوقها مزراحي في عدد آخر من الابحاث والمقالات سيؤدي الى نزع آخر الاقنعة « التقدمية » عن هـذا الوجـه الصهيوني . فمزراحي يطرح ، في عدد من مقالاته، آراء تتجنب الاحزاب الصهيونية طرحها (من غاحال حتى المابام) . وهو كما سنرى ، يقطع صلته بما اتفق على تسميته « باليسار الصهيوني » ليدافع عن اسرائيل كما هي ، رافضا اخضاع اي تصرف من تصرفاتها للنقد ، وذلك بحجة انها موجودة في خطر الابادة . ويصل مزراحي ، في آرائه التي سنعرضها ، الى حد يفقد معه الكلام — كلامه — وظيفته الاساسية الدعاوية : الدفاع عن اسرائيل من منطلق اشتراكي ، تقدمي ، ثوري ، لا بل يفقد هذا الكلام كل وظيفته .

فالايديولوجية التي يفترض فيها ان تستعير من الواقع بعض ملامحه لتضخمها وتعظمها وتحلها محل الواقع نفسه — في ذهن البشر ، واحيانـا في سلوكهم — تقع في مأزق اذا ما امتنع الواقع عن تقديم أي عنصر قابل للتأويل والتفسير . وهـذا هو بالضبط المأزق الذي يقع فيه مزراحي ، وهو المأزق الذي يجعل من محاولات هذا الاخير لتجميل صورة اسرائيل عبثا لا طائل تحته ، ويدفع بهذه المحاولات الى الايغال في افتراقها عن الواقع حتى تصل الى حدها الاقصى ، حدها الكاريكاتوري المضحك .

سنكتفي ، فيما يتعلق بمزراحي ، باستعراض آرائه السياسية ، متجنبين نقاشها ، خالصين الى آرائه الواردة في كتاب « ماركس والمسـألة اليهودية » .

ان الهدف الذي نرمي اليه هو عرض رأي شبه متكامل لكاتب صهيوني يدعي الاشتراكية ، وفي الوقت نفسه ، تقديم ملامح رد ماركسي فعلي عليه. وهذه مهمة متواضعة لا تفترض الغوص في جزئيات كتاب « ماركس والمسألة اليهودية » اذ ان هكذا تحليل يستلزم كتابا آخر .

ان الدفعة الاولى من آراء مزراحي واردة في بحث له بعنوان « اللاسامية الكامنة » ، وهو فصل من كتاب صادر عن دار ماسبيرو بعنـوان « العرقية والمجتمع » (١٩٦٩) . هذا البحث ليس أكثر من سرد آراء واطلاق احكام بدون أي برهان او دليل — سوى بعض الملاحظـات الشـخصية — وفيـه يعدد مزراحي أشـكال اللاسامية الظاهرة والكامنة (سيعود في كتابه « ماركس والمسألة اليهودية » لتركيز الهجوم على اللاسامية الاشد خطرا : «اللاسامية اليسارية»). قلنا ان مزراحي في تقديمه لفرضياته يظن انه يقدم مسلمات لذا فانه لا يتحرج ابدا من اعتبار بعض المظاهر الخارجية كتعبير عن اللاسامية مستنـدا في ذلك الى تجربته الشخصية فحسب ، وهكذا نراه يدرج ضمن خصائص اللاسامية الكامنـة خاصية الضيق . فيقول « انه اذا ذكرت كلمة يهودي ، امام احدهم فتغيرت بعض ملامحه ، فهذا دليل على لاساميته الخطرة ».(لا يهتم مزراحي اذا كان تغير هذه الملامح يدل على تعاطف مع اليهود . فهو يرى حتى في هذا التعاطف لاسامية كامنة) . السمة الثانية من سمات اللاسامية الكامنة هي الصمت . اذا ما هاجم احدهم كافة

المظالم ونسي لسبب من الاسباب الاشارة الى المظالم التي لحقت باليهود فهو لاسامي مهما حاول ان ينفي هذه التهمة ، ومهما كانت درجة اندماجه في النضال التحرري ، وتعاطفه مع القضايا الثورية . لا بل انه يغطي بهذا الاندماج وهذا التعاطف موقفه اللاسامي .

واذا قام احد يدعي الدفاع عن اليهود ففسر « بخلهم » و « مكرهم » و « عدوانيتهم » بالاضطهاد الذي لقوه ، فهو ايضا لاسامي لانه يحدد اليهودي انطلاقا من خصائص «نفسية» مع انه اجتهد لرد هذه الخصائص الى ظروف موضوعية .

وحتى الذي يعترف بحسنات اليهود معاكسا بذلك كل التهم الموجهة ضدهم من قبل اللاساميين يعاني ايضا من « لاسامية كامنة » .

والديمقراطي التقدمي الذي يعامل اليهودي كما يعامل أي مواطن آخر ، هو لاسامي . ولاساميته كامنة في انه لا يعامل اليهودي كيهودي بل كفرنسي مثلا ، او كبريطاني ... ان رفض الخصوصية اليهودية سمة اساسية في اللاسامية الكامنة ، كما ان الاعتراف بهذه الخصوصية لا يسلم من تهمة اللاسامية . فمزراحي يوسع دائرة اللاسامية لتشمل كل من لا يقول رأي الصهاينة ، انطلاقا من ماركس ولينين الثوريين حتى هتلر وايخمان الرجعيين الفاشيين .

والملاحظ ان مزراحي يغيب أي تحليل علمي لظاهرة اللاسامية وذلك بردها الى موقف فردي وجداني يستطيع كل انسان ان يتخذه بغض النظر عن أية ظروف . وهكذا لا تعود اللاسامية مسألة تاريخية بل مسألة لصيقة « بالجوهر الانساني ». ومزراحي اذ يجعل من كل موقف — عدا الموقف الصهيوني — لاسامية كامنة فانه يمارس بذلك عملية ابتزاز مفضوحة ، محاولا الاستفادة من الاثر السيء الذي خلفته في نفوس الاوروبيين واليساريين منهم خاصة مجازر النازية ضد اليهود .

وهو ، لذلك ، يبدي اندهاشه من التحول الطارىء على اليسار في العالم . كما انه يتخوف من نجاح العرب في اقناع بعض اليسار الفرنسي بان اسرائيل بلد خطر ، وذلك في دراسة قدمها عام ١٩٦٨ الى مؤتمر المثقفين اليهود الناطقين باللغة الفرنسية .

في هذه الدراسة يحشد مزراحي كمية من الاكاذيب والافتراءات تجعل بعض الصهاينة المشاركين يقفون في وجهه ويحاولون ، عبثا ، ارغامه على توجيه لوم بسيط الى اسرائيل بصدد سياستها حيال عرب الاراضي المحتلة ، الا انه يرفض توجيه هذا اللوم ويعلن التزامه غير المشروط بالدفاع عن اسرائيل الكلية البراءة والموجودة في خطر الابادة (لا ننسى اننا في عام ١٩٦٨ ، أي غداة الحرب التي يصر بعض الصهاينة على تسميتها بحرب الايام الستة للتدليل على جبروت اسرائيل ومقدرتها وتخاذل العرب وضعفهم) .

ليس غريبا ان يدعي صهيوني ان اسرائيل بلد كلي البراءة ، بل الغريب هو ان يطلق « اشتراكي» هذه الصفة على اسرائيل . والاغرب من كل شيء هو سيل المديح الذي يغدقه مزراحي على اسرائيل باسم الثورية والاشتراكية حتى .

وهو لا يتورع ، اذا ما اختلفت استهدافات اليسار العالمي كله عن استهدافات اسرائيل ، عن اتهام هذا اليسار : « ان اليسار الفرنسي ، واليسار في العالم ، لا يريد شيئا آخر غير ما تريده اسرائيل . واذا كان بوسعه الادعاء بانه يريد غير ما تريده اسرائيل فانه لن يكون يسارا . والبرهان على ذلك سهل . اذ ان اسرائيل موجودة لتوجد فحسب لا لتسيطر ، واسرائيل موجودة لتكون سعيدة لا لتكون قوية ، واسرائيل موجودة كي يتحقق العدل لا الظلم ، واسرائيل موجودة كي لا يقضي البعض جوعا ، واسرائيل موجودة كي يتحقق السلام بين كل الجيران في كافة مناطق العالم ... واستطيع ان استمر هكذا الى ما لا نهاية » (ص ٢١٥) .

قلنا سابقا ان الواقع يظلم مزراحي كثيرا فلا يجد هذا الاخير بدا من اللجوء الى مثل هذه التهويمات . وهو لا ينسى ان يضفي على صهيونيته حلة جديدة . ولذا نراه يستعير من الماركسية ما يسمح له بجعل اسطورة الشعب المختار تطل مجددا على المسرح بحلة جديدة هذه المرة . « اسرائيل هي الكمال بعينه » وهي « في حالة العالم هذه ، كمال الاشتراكية ، وتحقيق لهذه الفكرة ». و« اسرائيل هي التحدي المطلق ». ولا يكتفي مزراحي بالخلط بين الماركسية واسطورة

الشعب المختار ، بل يذهب الى حد تقديس اسرائيل على نحو ما قديس المسيح العالم الثالث ، فـ « ان اسرائيل هي البرهان الواقعي على الموضوعي » ، وعلى ان العالم الثالث يستطيع ان ينقذ نفسه اذا ما تعلم من تقدم بلد كاسرائيل « وكيف لا يخرج العالم كله اعجابا وانبهارا من هذا النموذج الجديد » ، هذا ما نريده ونطلبه كلنا ، لا الى القدس فحسب ، بل لنتطلع جميعا الى الشعب الذي يحقق مطامحنا » (ص ٨٢٢) .

ولا يفتأ مزراحي في معرض اشادته باسرائيل واشتراكيتها ان يعقد الاستاجي الغصاء حول زيف وكذب وبهتان الاشتراكية العربية باعتبارها ايديولوجية معدة لتخدير الجماهير العربية ومنعها من التحرك (انظر ان حسن حظ الامبريالية والصهيونية ومزراحي ان قسما من الجماهير العربية خاضع الى هذا الحد او ذاك للمفعول المخدر لهذه الايديولوجية) .

أما خلاصة رأي مزراحي في هذا الموضوع فهي « ان اسرائيل اكثر كمالا لما يتحمله العالم ، واذا اردتم ان نكون اكثر تواضعا ، انها الاكثر كمالا مما يتحمله العالم العربي » ، ان الانجازات الاشتراكية والصهيونية في اسرائيل هي « اكثر تقدما مما في الاتحاد السوفياتي » (ص ٨٢٤) .

وليس ضروريا تكرار القول بان هكذا آراء لا تشكل مادة صالحة للنقاش ، يبقى الان ان ننتقل الى كتاب مزراحي « ماركس والمسالة اليهودية » لنقوم بقراءة نقدية له .

من المعروف في ان اليسار العالمي (الاحزاب الشيوعية واليسار الجديد) لم يكن شديد الحماس مع قضية الشعب الفلسطيني وذلك لاسباب لا مجال لذكرها هنا ، وجاء حزيران ليكشف بشكل لا أوضح مدى ارتباط الدولة الصهيونية بالامبريالية الامريكية ، وضلوعها في التآمر على حركات التقدم في الوطن العربي وخارجه ، مما جعل شكل مزيدا من التوضيح لليسار في العالم ودفعه الى اعادة النظر بمواقفه السابقة ، ولم تمض هذه المراجعة دون ان تؤثر على الشبان اليهود المندمجين في نضالات الجماهير التي يعيشون بينها ، فاخذوا يوجهون اللوم الى اسرائيل وينتقدونها ، علنا ، « هنا شكل جريحا شديدا للدولة التي تعتبر نفسها ميثاق لكل يهود العالم » ، ودفعهما الرد على هذا الهجوم الى تلويث صورة اسرائيل والدولة « الاشتراكية الرائدة » حتى جندت الصهيونية الى الذي يرعى هذا الهجوم عن بسارها ، فاعادت طبع كتب بوروخوف ووزعتها ، وشكل مكتب يهدف حزازير الوعي الثوري لليهود وتوجيهه لدعم دولة اسرائيل ، فحسب ، وفي سياق هذه الحملة الدفاعية يأتي كتاب روبير مزراحي : « ماركس والمسالة اليهودية » (٢) ليجدد التقاليد البوروخوفية في دمج الصهيونية بالماركسية انما على قاعدة جديدة ، قاعدة اعتبار كتاب « المسالة اليهودية » كتابا غير ماركسي ، مزراحي « اشتراكي » فرنسي يرى بعينيه تعاطف الشباب اليهودي مع التنظيمات اليسارية الفرنسية ويحس بالضغط يستحث من تحت رجليه ، فاذا يبادر الى الرد ، موضوع كتابه ، البرهنة على لاسامية كتاب « المسالة اليهودية » وبالتالي على لاماركسيته ، في غياب الكتاب الاساسية للعطاء اليساري الصهيوني ، بالاحرى ايديولوجيا يواجه بها اليسار الفعلي (...) .

يرى الكاتب ان المسالة اليهودية مسالة لا يطرحها اليهود انما تطرح عليهم ، انها محاولة من الغير لمعرفة اليهودي في ما هو عليه . ومن الواضح ان هذه المسالة قد فقدت الطريق على اية مقارنة او اي تفكير يريد ان يكون تحريريا ، نتيجة لعلاقتها الوطيدة بالبنى الاجتماعية والبنى الحضارية للمجتمعات الانسانية . ويميز مزراحي ، في مستهل كتابه ، بين اللاسامية اليمينية اللاسامية اليسارية اشكالين من اشكال الرد على المسالة اليهودية ، فبالنسبة للفكر اليميني الليبرالي الذي يطلب دمج اليهود في اوطانهم ، وتجويلهم الى مواطنين كغيرهم في الدولة البورجوازية الديمقراطية ، لا تزال المسالة اليهودية مطروحة ، اذ ان الاندماج هو احد اشكال مقاومة اليهود لها ومن حاجة لتبيان الجوهر الصهيوني في هذه الاطروحة) (٢) ، وبالنسبة لافكار واحزاب اليسار المسالة اليهودية موجودة ، اذ ان شرط انتماء اي يهودي الى هذه الاحزاب ، استبدال سعيه للتحرر الذاتي بعالمية غامضة وعداء للصهيونية (ص ١٢) . ليست المسالة اليهودية بالسؤال الغريب الذي يطرحه الاغيارون على اليهود او المتهودون عن هويتهم وحريتهم فحسب ، بل هي ايضا انكار لوجود

المسألة اليهودية من الاساس » (ص ١٣) . هكذا اذا ، هناك لا سامية في طرح السؤال ، ولاسامية في عدم طرحه .

ويطيل مزراحي قائمة متهميه . فيندد بلاسامية « قراصنة » الجبهة الشعبية (المؤيدة للصين ، حسب زعمه) التي طالما تغنت بتمييزها اليهود عن الصهاينة ، مستشهدا باطلاقها سراح الاسرى غير اليهود (ص ١٤) . ويتحدث عن فشل الجبهة بحكم لاساميتها في اقامة أي تمييز بين اليهود وسكان اسرائيل ، ويتحدث عن طرحها للجنسية المزدوجة الامريكية — الاسرائيلية ، مستعملا اسلوب التحليل النفسي معيدا هذه الظواهر الى استفاقة عوامل مكبوتة ... (ص ١٤) . ويهاجم الذين يأخذون على اليهود تعاطفهم الادبي مع اسرائيل طالبا منهم مهاجمة اللبنانيين والتونسيين الذين يتعاطفون مع الفلسطينيين (كذا) .

يؤكد الكاتب ان اللاسامية في الوقت الحاضر مقنعة ، يمينية كانت أم يسارية . وينتقل للاشارة الى عدم ضرورة فضح اللاسامية اليمينية تمهيدا للتركيز على ضرورة التنبه ومحاربة اللاسامية اليسارية ، لانها أكثر خطرا وأكثر تسترا ، فهي مناقضة للايديولوجية التي ينتمي اليها اليسار . هذا التناقض لا يجعلها مستحيلة ، اذ انه السمة الاساسية للحركة الجدلية للوعي وللتاريخ. بالاضافة الى ذلك ، يجب التركيز على محاربة اللاسامية اليسارية لانها ليست موقفا لفظيا فحسب ، بل هي ممارسة « وتبرير ايديولوجي لسياسة نضال عملية ضد أمن وحرية ووجود اليهود » وهي توجه سياسة كتل ودول واحزاب تستطيع ممارسة لاساميتها اذ انها ترفع شعار الديكتاتورية (٤)، في حين لا تستطيع الدول البورجوازية ممارسة لاساميتها اذ انها ترفع الشعارات الديمقراطية !!!

ان الكاتب اذ يوجه نقده لليسار ، يحاول جاهدا ان يخفي مواقعه ، لينطلق من مواقع يسارية تهدف الى « المحافظة على وجود واستقلال الاقلية اليهودية في العالم ، واسرائيل في الشرق الاوسط » . والهدف الابعد هو تحرير الانسانية الذي يمر ضرورة عبر تحرير اليهود (لم يقسم الكاتب حتى الان اي تمييز طبقي في صفوف اليهود. يضعهم كلهم على قدم المساواة . وجهان لعملة واحدة . من جهة مزايدة على اليسار ومن الاخرى غرق في الوحول الصهيونية وغرف من أدبها ونهجها وتراثها) .

لا يناقش مزراحي في أن الاشتراكية العلمية هي مستقبل البشرية لكنه يضع لهذا شرطا : ان تتنقى الاشتراكية من لاساميتها وكما رأينا ، اللاسامية تهمة مطاطة عند مزراحي فهو مثلا يعيب على كل من اسحق دويتشر ومكسيم رودنسون ، لاساميتهما (ونعرف نحن مواقفهما المعتدلة من القضية الفلسطينية) .

الكاتب لا يطرح على نفسه مهمة محاربة اللاسامية اليسارية على صعيد سياسة الدول والاحزاب بل يسعى للنفاذ الى جذور هذه اللاسامية . الى النظرية الماركسية عينها !! (ص ٢٢) « ... وبامتحان الماركسية نفسها يجدر بنا أن نبدأ نقد السياسة اليسارية اللاسامية » . والعودة الى الماركسية لتقدها تبررها الموضوعة التالية : العداء المجرم لليهود — وللصهيونية بشكل عام — هو في علاقة سببية مع الماركسية كعقيدة ، او بالاحرى فيما اختص من الماركسية بالمسألة اليهودية . فبعد نقد الجذور اللاسامية عند ماركس نفسه ، لا يعود بوسع الماركسيين الاعلان عن أنفسهم كماركسيين وكلاساميين في الوقت نفسه . « اللاسامية هي نقطة خاصة في الماركسية ، وليست هي العقيدة بمجملها » (ص ٢٣) انها فعلا انتقائية صارخة . أيعقل ان يكون ماركس لاساميا بهذا القدر وتقدميا بهذا القدر ، الا يؤدي هذا الى تحطيم اية استمرارية في التراث الماركسي(٥)؟

العودة الى الاساس ، التي يحاولها مزراحي، تتيح — حسب زعمه — امكانية التصحيح ، اذ المطلوب تصحيح الماركسية لا طرحها جانبا ، المطلوب لفظ هذه النواة اللاسامية غير الضرورية. النضال ضد لاسامية ماركس ذو أهمية قصوى ، اذ انه ليس نضالا من أجل تحرير اليهود فحسب بل من أجل تحرير الماركسية والانسانية .

هذا الفصل التعسفي بين الماركسية ونظرة ماركس لليهود هو سمة اساسية من سمات الكاتب وكتابه .

لو شئنا ان نورد الصفات — الشتائم التي يلصقها مزراحي « بالمسألة اليهودية » (كتاب

ماركس ١٨٤٤) لخرجنا بقائمة طويلة : فهو كتاب غير علمي ولا اشتراكي بل رجعي ، وعاطفي ، ومجرم ، الخ ... وقد استخرج مزراحي هذه الصفات من خلال دراسة الكتاب ، مقسما دراسته الى لحظات ثلاث : ١) علاقة نص ماركس بنص برونو باور ، ٢) تحليل نص ماركس نفسه ، ٣) دراسة الاطار التاريخي للدراسة ، والمحدد بلاسامية القرن التاسع عشر الاشتراكية . وهي لاسامية لا عقلانية بقدر ما هي حقيقية .

باور لاسامي ، ويعتبر ان سبب اضطهاد اليهود هو اليهود أنفسهم . وماركس يرد عليه في نقاط عديدة « معتمدا » تجاهل هذه النقطة . ويرى مزراحي في هذا الحذف(٦) مظهرا من مظاهر اللاسامية عند ماركس . فماركس الذي يعتبر نقد باور لليهود ناقصا هو اذا لاسامي أكثر منه . قد يبدو هذا الكلام رائعا اذا ما حوكم من خلال المنطق الشكلي ، الا ان اخضاعه للمنطق الديالكتيكي يظهره متهافتا . فمزراحي يحرف مضمون كلام ماركس ، ويشوه ما عناه هذا بنقد باور الناقص لليهود . فباور كان ينتقد سعي اليهود للتحرر ، كيهود ، في دولة تقوم على الدين المسيحي ، الذي يعتبره باور تحقيقا ونفيا لليهودية . وهذا ، بالضبط ما اعتبره ماركس ناقصا ، اذ انه يربط تحرر اليهود بتحرر المجتمع لا من البنى الفوقية فحسب بل من الملكية الفردية التي أنتجت هذه البنى . باور يدعو الى التحرر الديني ، الى العلمنة التي ستحرر اليهود . وماركس يدعو للاشتراكية . صحيح اذا ان ماركس يتجاوز باور ، لكنه يتجاوزه في مجال تحرير اليهود وغير اليهود لا في مجال اضطهادهم .

ماركس — حسبما يقول مزراحي — يغفل كون اليهود مضطهدين ، كونهم اقلية مضطهدة ، فباور في هذا أفضل منه ، اذ انه يقر بهذا الاضطهاد ولو ربطه بارادة اليهودي . او يرى انه لا يمكن لليهودي ان يتحرر في ظل دولة مسيحية (فرنسا في منتصف القرن التاسع عشر) ففي هكذا دولة يتحرر اليهود اذا ما انتفوا كيهود . وماركس يغفل موضوعة باور هذه . من الملاحظ ان مزراحي يرمي خارج الهدف . فماركس لم يعارض تحرر اليهود ، ولم يعارض تحرر المجتمع بكامله من الدين ، الا ليطرح التحرر الكامل من الملكية الفردية وما ينتج عنها . ولا يجد مزراحي — وهو « اشتراكي » — ما يرد به على أطروحة ماركس هذه غير التشكيك بنظرية البنى الفوقية الماركسية (الدين ، الايديولوجية ، المؤسسات) ... وماركس لا يكتفي باغفال ذكر الاضطهاد الذي يلقاه اليهود ، بل ، لا يعمد الى طرح اي حل لهذا الاضطهاد . فالصهيوني مزراحي يعيب على ماركس انه لم يضع حلا خاصا لليهود . وهو في اصراره هذا يعتبر اليهود كلا جوهريا غير منقسم ولا متجزىء ، كان كما هو منذ الازل وسيبقى الى الابد ، مترفعا فوق التاريخ ، خارجا من اطار نظام الانتاج وتطوره . فهو يعتقد ان اليهود غير مندمجين لانهم متميزون ، الا انه يغفل الاسباب المادية التي جعلتهم يتميزون عن غيرهم في الماضي، والتي أتت الثورة البورجوازية لتخفف منها ولتدفعهم في طريق الاندماج. اسباب الانعزال هذه يحاول ماركس الغاءها اساسا (لا ماركس شخصيا، بل **الممارسة** المسترشدة بالماركسية) . وعلى كل حال ، فمزراحي يعتبر المطالبة باندماج اليهود لاسامية .

يشيد مزراحي بباور (من اليسار الهيغلي) على حساب ماركس . فالاول اشار الى تعلق الصهاينة « بارضهم » ولكنه اعتبرهم قاصرين عن تحقيق امالهم ، في حين لم يلتفت لهذا « التعلق » « فباور يتهم ، بقسوة ، اليهود المضطهدين بأنهم ليسوا صهاينة كفاية » . (ص ٣٢) . بينما يغفل ماركس هذه الاشارة الى امكانية « التحرر القومي لليهود » . ماركس لم يعتبر اليهود قومية حتى يطالب بتحررها ، ومزراحي يغفل الاشارة الى هذه الحقيقة ويطعن في تقصير ماركس عن دعم قومية لم يعترف بها اطلاقا (« ان القومية الخيالية لليهودي هي قومية التاجر ورجل المال ». هذا هو رأي ماركس في القومية اليهودية) . الا ان ماركس الذي لم يتكلم عن « التحرر القومي » لليهود ، تكلم عن تحرر البروليتارية اليهودية كجزء من البروليتارية الاوروبية في فرنسه ، وبريطانيه ، والمانيه ... أما كلام مزراحي فيوحي ان ماركس لم يتكلم عن أي شكل من أشكال تحرر اليهود . وفي هذا كل التشويه .

وحديث ماركس عن انقاذ المجتمع من اليهودية ، بمعنى الربح المادي والطمع الفردي ، يفهمه

مزراحي ككلام عن انقاذ المجتمع من اليهود كشعب، وهو يحاسب ماركس لانه لم يتوصل الى الاستنتاج المنطقي لهذه المقدمة : تجميع اليهود في ارض معينة ، ارضهم ، اسرائيل .

« لقد اراد ماركس ان يكون لاساميا ، انما بطريقة « ثورية » ، اي غير قومية » . (ص ٣٣) . وهو في لاساميته ، المؤكدة بعد كل هذه البراهين ، ينتمي الى المدرسة الفكرية التي ينتمي اليها باور (كذا) . كان باور يطالب بتحرير اليهود ، معتبرا اليهودية دينا . ويقول أن وسيلة تحرير اليهود هي الغاء دين الدولة التي تضطهدهم، والغاء الدين الذي يميزهم ، أي تحقيق الدولة العلمانية .

اما ماركس فيقول بضرورة تحرير الدولة ، وبما ان « الديني » و« السياسي » هما ميدانان منفصلان ، متميزان ، فتحرير الدولة من اليهودية لا يكفي ، اذ يمكن للدين الاستمرار في « المجتمع المدني » . اذا ، علمانية الدولة لا تكفي ، اذ يمكن لها ان تتحرر دون ان يتحرر المواطن . التحرير السياسي للدولة قد يبقي على اضطهاد الانسان فعلى المجتمع ان يتحرر من اليهودية .

ماركس يرد على باور :

— التحرير السياسي لليهودي ممكن — ولكنه غير كاف : أ — قد لا يتحرر الانسان اذا ما تحرر المجتمع السياسي ، ب — يجب تحرير المجتمع من اليهودية .

وهذا معناه ، عمليا ، انه علينا لا ان نحرر اليهود ، بل أن نتحرر من اليهودية . وهذا ما يسميه مزراحي : اللاسامية ، منتهيا الى القول بتماثل موقفي ماركس وباور لجهة الغاء الدين اليهودي (ص ٤٤) .

يعتبر مزراحي ، عن سوء نية بالطبع ، تساؤل ماركس: ماذا علينا أن نقول حول المسألة اليهودية؟ مرادفا للقول : ماذا علينا ان نقول عن اليهود لتحريك الراي ضدهم ؟ (ص ٤٥) .

الفرق بين ماركس وباور هو ان الاول يسعى الى تدمير اليهود جذريا . فماركس يبحث عن اليهودي في الواقع لا في الطقوس الدينية ، وهو يجد اليهودية الواقعية في الحاجة العملية والمنفعة الفردية ، ويسعى لتحرير المجتمع من اليهودية مفهومة بهذا المعنى ، قائلا بأن التطور الجاري يلغي هذا الدور ويجعل الغاء اليهودية ممكنا ، وهذا ما يسميه مزراحي « بالتأكيد الدوغمائي البحت » (ص ٤٨) .

ويتهم مزراحي ماركس انه ، فيما يختص بالمسألة اليهودية ، لا يميز بين البنى الفوقية والبنى التحتية (بكلامه عن المال ، اله اسرائيل المطاع، وبتوحيده بين اليهودية والتجارة ..) بل يوحدهما في سعيه لتدمير اليهودية ككل . (يظهر ان مزراحي يتناسى جملة ماركس الشهيرة : « ان المسألة اليهودية لم تستمر على الرغم من التاريخ انما بسببه ») .

وبجرة قلم يحول مزراحي كلام ماركس عن الاساس المادي لليهودية الى مجرد سعي من قبل هذا الاخير لتوحيد اليهودية والبورجوازية ، مقدمة لتدمير الاولى مع تدمير الثانية . يظهر من كل هذا ان مزراحي يتجاهل كتاب ابراهام ليون : « المفهوم المادي للمسألة اليهودية » ، الذي يعتبر خير رد على ما يقدمه .

أما « تحليل ماركس السفسطائي » (ص ٥٠) فيقدمه مزراحي كالتالي : « اليهودية تعني المال، والمال يعني البورجوازية . البورجوازية يجب ان تدمر . اذا يجب الغاء اليهودية » .

ويمضي في تهجمه على ماركس متهما اياه « بالجهل » و « بالنميمة » و « بالمثالية » و « باللانفعالية » ... وهو اذ ينفي كون جميع اليهود تجارا يبدو كمن يطعن في الهواء اذ ، لا حاجة للاثبات بان ماركس لم يقل بأن « جميع » اليهود تجار .

ويصل مزراحي الى ذروة التشويه لاطروحات ماركس حول المسألة اليهودية حين يدعي ان هذا الاخير تكلم عن « جوهر يهودي شرير » ، قافزا (اي مزراحي) فوق السمة الاساسية التي ميزت ماركس عن بقية دارسي المسألة اليهودية ، وهي ارجاع المسألة هذه الى وضعها الطبيعي ، ودراستها لا كظاهرة عاصية على التاريخ (كما يفعل كافة الكتاب المثاليين ، الصهاينة والفاشيين خاصة) بل كظاهرة افرزها التطور التاريخي ، فهي بالتالي لا تحلق فوق مسيرة التاريخ ، بل تندرج فيها وتخضع لها ، ومن هنا امكانية حلها. وقد ذكرنا سابقا ان مزراحي يرفضه اندماج اليهود

يعتبرهم « جوهرا » لا يحول ولا يزول. هذا التحول في دراسة المسألة اليهودية ، والذي وضع ماركس اسسه يتحول عند مزراحي الى مجرد زي جديد يلبسه ماركس للخرافة اللاسامية القديمة ، خرافة اليهودي البخيل المقتر ...

« ان الغائية اللاسامية عند ماركس ، هي ذات صفات شاملة ، عقائدية ، تاريخية وكونية . وهي تقود الى المجزرة كخلاصة ». كيف ؟ بالمطالبة بالغاء اليهودية — مرة اخرى خلط بين الغـــاء اليهودية ، والغاء اليهود .

ويحاول مزراحي اثبات ما تقدم . فانطلاقا من كلام ماركس من ان اليهودية ، كما يفهمها هو ، وجدت تحقيقها الاكمل في المجتمـع البورجوازي (وبالتالي « بداية نهايتها ») يحاول مزراحي ان يقدم براهين تؤكد ان ماركـس عنى بذلك ان « جوهر » اليهودية (واليهود) هو هو « جوهر » الرأسمالية (والرأسماليين) لذا فلا بد من تدمير اليهودية واليهود مع تدمير الرأسماليةوالرأسماليين. وهكذا وجد ماركس ، وهنا خطره الداهم ، بين النضال التقدمي ضد الرأسماليـة والنضـال العنصري ضد اليهود .

« ان لاسامية ماركس اكثر عصرية من لاسامية باور . فماركس هو من اوائل اللاساميين الماديين والعلمويين Scientistes للقـرن التاسع عشر فبالنسبة له ، مسؤولية اليهودي تتجاوز ببعيـد الاضطهاد الذي يلقاه لتمتد الى كافة الاضطهادات مصدر كافة استلابات العالم الحديث ، عـالم الانانية المادي والبورجوازية ، هو اليهودية . لا العقيدة فحسب ، بل اليهودي العملي الواقعي في جوهره الحقيقي ... بالنسبة لكارل ماركس اليهودي هو الشيطان في حلـة جديدة ... » (ص ٦٢) .

وردا على هذه التهمة « المغبركة » لا يجـد مزراحي غير تذكير ماركس بان ثمة تجارا غـير يهود ، ويهودا غير تجار . ويخلط مزراحي في هذا المضمار بـين نظرية مـــاركس ونظريـة سومبارت(٧).

وبعدما يدين مزراحي نظرية سومبارت ظانا انه يدين ماركس يخلص الى انه « لا يجوز لنا اعتبار ماركس منقذا بدون اخطاء » (ص ٦٥) ، اذ ان له وجها لاساميا متطرفا .

أما عن اسباب لاساميته ، فعلينا ان نعـود الى ماركس نفسه ، في وضعيته التاريخية المحددة ، في شخصيته ومطالعاته ... لاستكشافها . فضح الطابع اللاماركسي للمسألة اليهودية ، سـلاح يشهره مزراحي في وجه ماركسيي اليوم ، الذيـن اخذوا في تطوير مواقفهم مـن قضيـة الشعب الفلسطيني . ويغفل مزراحي ان ماركسيي اليوم، مع ان بعضهم يرفض من حيث المبدأ ازالة الدولة الصهيونية ، لم يتوصلوا الى اتخاذ مواقف عدائية من الصهيونية (اي مواقف ماركسية فعلية) الا بعد تجارب عديدة جعلتهم « يكتشفون » ارتباط الصهيونية العضوي بالامبريالية ومخططاتها .

هل توجد ، لدى ماركس ، علاقة عضوية بين كره اليهود ، ونقد الرأسمالية ؟

ينتقل مزراحي هنا ، الى تحليل مخطوطـات ١٨٤٤ لكونها كتبت في فترة كتابة المسألة اليهودية وردا على برونو باور نفسه. ويخرج مزراحي بنتيجة مفادها ان ماركس في هذه المخطوطات تجـاوز لاساميته واحل فهما لعلاقة الرأسمال بالعمـل المأجور ، وللاستلاب ... يتجاوز فهمه السابق المقتصر على اعتبار اليهودي مستغـلا (بكسر الغين) وغير اليهودي مستغلا (بفتح الغين) . ويرد مزراحي هذا « التطور » السريع الى عوامل نفسية ، لا ارادية حتى . فماركس ، اذ كتب المسألة اليهودية افرغ حقده علـى اليهود ، وبواسطة الكتابة وعى لاساميته الباطنية ، وتخلص منها . (يتكلم الكاتب عن Cathasis بالمعنـى الفرويدي) . وكلمة « افرغ » تأخذ هنا معناها المادي ، فماركس اذ « أفرغ » لاساميته تخلص منها نهائيا ، واسقط من ثم مفاهيمه المطهرة على أشياء حقيقية : فغابت الصورة الاسطورية لليهودي البورجوازي وحلت محلهـا صورة البورجوازي الواقعي العملي صاحب المصانع ... وغـابت صورة اليهودي المضطهد (لاسباب ليس هو بريئا منها) لتحل محلها صورة البروليتاري المضطهد . لقد استبدل ماركس مفاهيمه المستندة الى الديـن بمفاهيم كونية . ففي المخطوط الثاني كلام عـن رأس المال في صورته الاكثر تجريدا اي الاكثـر بعدا عن اليهودي . وكرد اولي على مزراحي لا يسعنا الا ان نؤكد بأن ماركس لم يسبق له ، لا في المسألة اليهودية ولا في غيرها ، ان قصر الرأسمالية على اليهود حتى يجوز لنا اعتـبار

المخطوطات تطويرا من هذه الناحية . ومن جهة اخرى غياب اليهود عن المخطوطات وحضورهم في المسألة اليهودية امر طبيعي، فماركس كان يدرسهم كحالة عيانية في هذا الكتاب ، وهذا الغياب او الحضور لا يحتمل تأويلا اكثر من هذا . ومزراحي نفسه يتحدث عن وجود صورة ايجابية لليهودي عند ماركس . ويدعي ان هذا الاخير استطاع على البروليتارية (ص ٨٥) . ان اللفظية الوحيدة التي يفهمها ويتكلم بها مزراحي تدور حول اليهود، وهو يحاول ان يعيد قراءة الماركسية من خلال وجهة النظر هذه . وهكذا تصبح كافة كتابات ماركس عن رأس المال في أساسها كتابات عن اليهودي في صورته السيئة ، مرفوعة الى المستوى الكوني . وكذا الكتابات عن البروليتارية (اليهودي الايجابي) . ويقحم مزراحي علم النفس ، بصورة فجة ومجانية ، في هذه التحاليل. وينسى الجوانب الاساسية : النظرية والممارسة والعلاقة الجدلية الحية بينهما . ويصل مزراحي في الصفحة ٨٦ الى القول بأن رأس المال ، « المفهوم . المفتاح في الماركسية ... المنبثق من تأمل لاسامي في المسألة اليهودية ، وبالاصطدام الذي حصل عند ماركس بين الصورتين المتناقضتين لليهودي ، يأخذ شيئا فشيئا بنية تصورية حقيقية وبعدا كونيا » .

ويذهب مزراحي بعيدا في اختراع « مؤثرات يهودية » على فكر ماركس . ويحاول ، انطلاقا من الموضوعة الشهيرة : ماركس يهودي ، ان يفسر نقد ماركس لليهودية العملية ، فيحوله الى نوع من كره الذات والرغبة في تدميرها (في هذه الحالة يحصل التماهي مع صورة اليهودي الشرير) ، اما اذا حصل التماهي مع الصورة الايجابية لليهودي ، فيظهر لدى ماركس الاندفاع الثوري وخلاصة القول ان ماركس هو ثوري كيهودي ، لا كمادي جدلي ولا حتى كملحد في اضعف الايمان. ولا ينفك مزراحي يكرر مرات عديدات الفصل بين ثورية ماركس (ماركسيته في المخططات) ولاساميته (لا ماركسيته في المسألة اليهودية) ، جاعلا من المخطوطات وقد كتبت في فترة كتابة المسألة اليهودية، لا تجاوزا لما سبق بل ادانة له (ص ٨٩) . ويبدو واضحا ان مزراحي ينحر الديالكتيك باسم الديالكتيك ، اذ لا يبدو ممكنا تفسير ثورية المخطوطات و« رجعية » المسألة اليهودية وهما من نتاج سنة واحدة(٨). ويزيد مزراحي لغزا جديدا على هذه المعادلة عندما يؤكد ان ماركس انما كتب المخطوطات كيهودي !!

وبعد أن ينتهي مزراحي من « البرهنة » على ان اللاسامية النظرية لماركس ليست بالتالي ماركسية . فيعمد الى دراسة الوضع في المانيا اوائل ومنتصف القرن الماضي مظهرا الاضطهادات التي كان يلقاها اليهود. ويتجلى، في هذه الدراسة بالضبط ، الاسفاف الذي يقع فيه مزراحي ، فهو اذ يتحدث عن الاضطهادات لا يورد كلمة واحدة عن مستوى التطور الذي بلغته المانيا في تلك الفترة ولا عن الدور الاقتصادي الذي يلعبه قسم كبير من اليهود الالمان فالمعروف ان المانيا بلد تأخرت فيه الثورة الديمقراطية البورجوازية التي حققت المساواة السياسية الشكلية لجميع المواطنين، ونتيجة لهذا التأخر كان اليهود لا يزالون يلعبون بأغلبيتهم ، دورا هامشيا بالنسبة للانتاج ، دور المرابين الذين يمولون بعض المشاريع ، ولذا كان من السهل توجيه النقمة ضدهم. التحليل الوضعي، غير الجدلي ، لمزراحي يظهر العداء بين قطاعات من الشعب الالماني وقطاعات من اليهود ، كعداء معزول عن تطور القوى المنتجة وعلاقاتها وصراعاتها الطبقية المحتدمة . وهو يجعل من هذا الصراع لازمة لا يمكن تجاوزها (وهذه احدى المقولات الاساسية في الصهيونية العداء الابدي لليهودي غير مرتبط بظرف تاريخي واجتماعي) محدد وهو ، لتمرير خدعته هذه ، يعتم الجانب الاخر من الصورة ، الجانب الذي يظهر اندماج اليهود . فهناك العديد من الواقعات التاريخية تثبت ان حواجز الغيتو اليهودي كانت قد بدأت تتداعى تحت ضربات البورجوازية الصاعدة الساعية لتوحيد السوق ، وبمساعدة من قطاعات واسعة من اليهود وجدت لنفسها مصلحة في هذا التداعي .

« ففي هامبورغ ،عام ١٨١٨ ، امر الحاخام اسرائيل ياكوبسون بتعيين الاعضاء في الكنس اليهودية ، وان « ترتل الاناشيد باللغة الالمانية » وكان قد حذف قبل ذلك من الصلاة كل ما يذكر بصهيون . « شتوتغارت هي اورشليم ! » هكذا هتف احد زعماء اليهودية في المانيا »(٩).

ويتحدث الدكتور اسعد رزوق(١٠) عن المؤتمرات

الحاخامية Rabbinical conferences التي تتالت منذ منتصف القرن الماضي وبحثت في « كيفية التوفيق بين المعتقدات والممارسات الدينية من جهة ومتطلبات العصر الجديد الذي دخله اليهود من جهة ثانية » وأشهر هذه المؤتمرات مؤتمر برونشفيك (حزيران ١٨٤٤) الذي ادخل تعديلات عدة منها ما « يسمح لليهودي بالزواج من مسيحية او اي انسان من معتنقي الديانات التوحيدية ، فيما لو أتاح القانون المدني امام الابوين فرصة تنشئة اولادهما على الدين اليهودي » ، ومؤتمر فرانكفورت (١٨٤٥ ، تموز) الذي قرر « ازالة صلوات العودة الى ارض الاباء والاجداد واعادة تأسيس الدولة اليهودية ، من الطقوس الدينية اليهودية » .

وفي زمن سابق لهذه المؤتمرات ظهرت حركة « الهسكالا » (الاستنارة) . « وبدأت مع موسى مندلسون[١١] » (١٧٢٩ — ١٧٨٦) الذي ترجم التلمود الى الالمانية ليجعل تعلم العبرية ، وبالتالي التعلق بالتقاليد اليهودية ، غير ضروري . كما انه دعا الى اندماج اليهود في محيطهم الاوروبي وتخليهم عن اليهودية كمجموعة طقوس وعادات غريبة ، وحاول جعل الدين اليهودي دينا علمانيا لا تشوبه شوائب خرافية عن « شعب الله المختار » وما الى ذلك . كان هذا كله متماشيا مع روح العصر ، الذي كان يدعو الى المساواة وعدم التعصب الديني . وأهم اتباع مندلسون دافيد فريدلندر (١٧٥٦ — ١٨٣٤) رئيس حركة الاصلاح الديني الذي حاول ازالة العوامل العنصرية والقبلية من الدين اليهودي وجعله دينا انسانيا يسهل الاندماج، كما انه دعا الى اعتماد اللغة الالمانية في الصلاة بدلا من العبرية »[١٢].

ويتكلم ابراهام ليون[١٣] (وهو افضل الذين شرحوا وجهة النظر الماركسية في موضوع المسالة اليهودية) في الموضوع نفسه قائلا : « غير ان اليهودية الغربية دخلت بشكل عام ، وابتداء من القرن التاسع عشر ، في طريق الاستيعاب التام . ففي نهاية القرن الثامن عشر ، وخلال ثلاثين سنة ، تحول نصف يهود برلين الى المسيحية . اما الذين بقوا امناء للدين اليهودي ، فقد دفعوا عن انفسهم تهمة تشكيل أمة متميزة . وكان « ريسر » ، احد ممثلي اليهود الالمان ، في النصف الاول من القرن التاسع عشر ، يقول : « دون وطن ودولة ولغة ، ليس ثمة من امة ، ولهذا فان اليهودية قد كفت ، منذ زمن طويل ، عن تشكيل أمة » . وكتب استاذ يهودي من برلين ، عام ١٨٧٩ قائلا : « نحن المان ، المان فقط فيما يختص بالقومية » .

ويعود ليون فيقدم احصاء عن النسبة المئوية للزيجات المختلطة بين اليهود وغير اليهود ، من مجموع الزيجات اليهودية :

برلين من ١٩٠١ الى ١٩٠٤ ٣٥ر٤٪
الى ١٩٠٥ ٤٤ر٤٪
همبورغ من ١٩٠٣ الى ١٩٠٥ ٤٩ر٥٪[١٤]

اذا ، ما من احد يدعي ان المسالة اليهودية كانت قد صفيت في اوروبا الغربية عامة وفي المانيا بشكل خاص . الا ان الفرق بين التصور المادي الجدلي الفعلي والتصور الصهيوني المتستر بشعارات ماركسية هو في ان التصور الاول يقول بأن الثورة البورجوازية وضعت المسالة اليهودية ، كمسالة اقلية دينية مضطهدة ، على طريق الحل . وخلقت الامكانية المادية لانهاء هذه المسالة في شكلها القديم ، عبر اندماج البروليتارية اليهودية مع بروليتارية بلدان اوروبة الغربية في النضال الاشتراكي . اما مزراحي ، فهو وان لاحظ اجراءات ١٨٤٧ التي قدمت « تنازلات » ديمقراطية عديدة فانه يصر على ان الطابع المعادي لليهود كان الغالب ، دون ان يأخذ بعين الاعتبار ، كاشتراكي مفترض ، ارهاصات المرحلة التاريخية المقبلة . (قد لا يلام مزراحي على تعاميه ، اذ انه يرى في اندماج اليهود مظهرا آخر من مظاهر اللاسامية . الحل الوحيد في رأيه هو الصهيونية) .

وبما ان الكاتب يعلم ان ماركس كتب « المسالة اليهودية » في فرنسا فانه ينتقل الى بحث وضع اليهود الفرنسيين ، مسجلا منذ البداية درجة تحررهم المتقدمة على يهود المانيا ، ويأخذ يهود الالزاس واللورين كمثل للدراسة . وهذه المنطقة تقع على الحدود بين المانيا وفرنسا وقد تبادلت الدولتان السيطرة عليها تبعا لانتصار كل منهما وتزايد نفوذه . لذا فهي لا تصح كنموذج للدراسة. وبالاضافة الى هذا الوضع السياسي المضطرب تتميز هذه المنطقة بتخلفها الاقتصادي — الاجتماعي عن بقية اجزاء فرنسا البورجوازية . « لقد عبرت السياسة النابوليونية عن ارادة المجتمع البورجوازي في استيعاب اليهود بشكل كامل ،

غير ان صعوبات جمة اعترضت سبيل التحرر هذا ، في المناطق التي بقيت واقعة تحت **هيمنة النظام الاقطاعي** - هكذا ، بعكس يهود مدينة بوردو ، الذين اندمجوا تماما في الطبقة البورجوازية ، لم يختلف يهود الالزاس بشيء تقريبا عن اسلافهم في العصور الوسطى . وأدت الفتن الفلاحية ، الموجهة ضد الربا اليهودي ، الى اجبار نابوليون على سن قوانين استثنائية ليهود الالزاس . واثبتت القوانين القضائية البرجوازية عدم جدواها في حالة المجتمع الاقطاعي »(١٥). ان مزراحي الذي لا يسعه الا ان يلاحظ الاصلاحات التي أدخلتها الثورة الفرنسية على وضع اليهود ، يتعمد اللجوء الى مثال الالزاس واللورين للانتقاص من قيمة هذه الاصلاحات ، رافضا اخذ خصوصية الوضع في هذه المنطقة بعين الاعتبار (يمكن تبرير هذا الموقف لو لم يدع مزراحي الانتماء الى الاشتراكية « النقية ») .

وبعدها ، يبدأ مزراحي بتعداد كافة الاجراءات القمعية التي اتخذتها السلطات الاوروبية (ما قبل البورجوازية) ضد اليهود . فيتحدث ، صادقا هذه المرة ، عن منع اليهود من تعاطي الزراعة او التجارة ، وارغامهم على ممارسة التجارة — الربا خاصة — ويقدم في هذا المجال ادلة تبرهن وتقنع ، وهي ادلة تحفل بها كتابات ليون وغيره . الا انه عندما ينتقل لاستعمال هذه الادلة في سياق حملته على ماركس متهما اياه بالحديث عن « طبيعة » اليهودي التجارية ، و« جوهره » المرابي ، يبدو جاهلا بالكلية تحليل ماركس ، وتحاليل الماركسيين من بعده (ليون على وجه الخصوص) . وهو في رده على الماركسية يقول ان اليهود انما مارسوا التجارة كنتيجة لعملية تاريخية معقدة ارغمتهم على ذلك ، ويبدو ، اذ يدعي هذا الراي لنفسه ، اقرب الى الماركسية التي يهاجمها لانها ترفض هذا المنطق .

وينسب مزراحي الى ماركس « الفكرة التبسيطية القائلة بمجتمع يهودي موحد ومؤلف من تجار اغنياء ومستغلين » ، دون ان يكلف نفسه عناء سوق اي دليل على هذا الادعاء . ولا حاجة للتذكير مجددا بأن الذي تحدث عن اليهود كتجار فاحشي الغنى ، يحل الازدهار الاقتصادي (ومعه الاستغلال بالطبع) اينما حلوا ، هو سومبارت لا ماركس(١٦).

ينتقل مزراحي الان للحديث عن الاطار التاريخي العقائدي الذي عايشه ماركس وتاثر به . فيتكلم اولا عن مفكرين اتخذوا مواقف ايجابية من اليهود. س. ج. دوهم Dohm هو مثال نموذجي على ما يسميه مزراحي بالموقف المتعاطف مع اليهود . ويورد مزراحي للتدليل على رأيه فقرات من كتابات دوهم المذكور ، يظهر فيها هذا مثاليا غارقا في الاوهام ومتعصبا لليهود : « تلقى اليهود من الطبيعة وبدرجة متساوية ، ملكة التحول الى رجال أفضل واكثر سعادة ، واعضاء في الدولة اكثر نفعا ... » (ص ١٤٠) . ويستنتج مزراحي ان دوهم ، فيلسوف القرن الثامن عشر المستنير هو ، فيما اختص بالمسألة اليهودية ، اكثر ماركسية من ماركس نفسه !!! (صهيونية مزراحي تأبى عليه الاعجاب الا بمن يحدثه عن اليهودي الافضل والانفع ...) . ويستفيض مزراحي في الكلام عن مفكر آخر : ج. ج. هامان J. G. Haman وهو كاتب صوفي شديد الاعجاب بالتوراة وبخرافاتها ، سلبي بالنسبة ليهود الدياسبورا لانهم لا يمثلون ، حسب رأيه ، المثال الموسوي .

ويستعرض مزراحي ، في معرض الحديث عن الفلاسفة الالمان اللاساميين ، كلام كانط عن اليهودي — التاجر واستعداداته الفطرية للخديعة، مظهرا ، اي مزراحي ، المغالطات التي وقع فيها هذا الفيلسوف الالماني اللاسامي الذي ينفي كون اليهودية دينا .

ينتقل مزراحي من ثم الى فيخته في خطابه الى الامة الالمانية وتمجيده لها واعتبارها هادية للامم . يتكلم فيخته عن سيطرة اليهود وكرههم للامم الباقية « وهذه هي وجهة النظر التي سيتبناها ماركس بعد خمسين عاما ، متفقا في ذلك مع الفكر الما قبل نازي » (ص ١٥٦) . ويقترح فيخته كحل للتخلص من اليهود ترحيلهم الى فلسطين . (اللاسامية والصهيونية وجهان لعملة واحدة) .

وبعد ان يمر مرورا سريعا بشوبنهاور يصل الى هيغل . ويأخذ مزراحي في تبيان لاسامية هيغل باستعراض المقابلات التي اقامها هذا بين الديانتين المسيحية واليهودية مفضلا الاولى على الثانية ، جاعلا من عيوبها محاسن ، على عكس ما يفعل بالنسبة للدين اليهودي . ويوغل هيغل في تهجمه

على اليهود مرددا جملة الاتهامات التي اصبحت تقليدية : فهم اشرار ، منبوذون ، مشوهون ، حاقدون ، مخادعون بطبيعتهم . ومع كل هذا فمزراحي يعتبر ان موقف هيغل هو لاسامي بشكل جذري انما اقل لاسامية من موقف ماركس (ص ١٦٥) .

ان الطابع العام ، للاستعراض الذي يقوم به مزراحي ، لمواقف الفلاسفة الكلاسيكيين الالمان من المسألة اليهودية ، هو تغييب التحليل الطبقي . اذ اننا نحاول عبثا ان نعثر على كلمة حول علاقة هذه الاطروحات اللاسامية بالصراعات الطبقية الدائرة في المانيه . وكأن هذه المذاهب الفلسفية نشأت في الخلاء كتعبير عن موقف « طبيعي » لدى الانسان بدفعه لكراهية اليهودي ، لا كتعبير عن بورجوازية المانية ناشئة ، بالتحالف مع الاقطاع والملاك العقاريين ، تسعى لحرف وجهة الصراع الطبقي وتسليطه على عدو ظاهر تختبىء وراءه مستفيدة من حقد جماهير البورجوازية الصغيرة عليه .

ويمضي مزراحي في استعراض آراء المفكرين والادباء الالمان في المسألة اليهودية ، بهدف الاحاطة بالاطار الثقافي لكتاب « المسألة اليهودية ». فيعرض آراء ارندت Arndt (١٧٦٨ — ١٨٦٠) وهو اشهر من ان يعرف فقد كان الشاعر المفضل لدى النازيين . ويعرض آراء شتال (١٨٠٢ — ١٨٦٢) — يهودي تنصر — وهو فيلسوف يميني رجعي ، كان المستشار الروحي لفريديريك غليوم الرابع ، بشر بنظام ملكي ديني مسيحي لا مكان لليهود فيه .

وبالطبع ، يعجز مزراحي عن ايجاد اي فارق بين المواقف العنصرية الرجعية لهكذا مفكرين وبين مواقف ماركس ، فيقول حرفيا : « ان ماركس انتهى ، وبصورة غريبة ، الى النتائج عينها التي توصل اليها شتال ... » (ص ١٧٤) (انها فعلا غريبة هذه الصورة !!) اما السبب في انتشار هذه اللاسامية في صفوف الالمان فيعيده مزراحي الى عمق نفوذ الايديولوجية اللوثرية ، هذا النفوذ الذي يفعل في نفوس الالمان بغض النظر عن انتمائهم الطبقي !! (ص ١٧٥) . واستنادا الى ما تقدم والى ان الانسان كفرد لا بد متأثر بايديولوجية الجماعة التي ينتمي اليها ، ينتهي مزراحي الى الاعلان : « علينا ان نؤكد ان ماركس هو لا سامي بقدر ما هو الماني »[١٧] (ص ١٧٦) . لقد سقط مزراحي فيما كان يعيب على ماركس السقوط فيه : اعتبار الجماعة وحدة ذات جوهر منفصل عن المكان والزمان ، وذات صفات دائمة غير متأثرة ولا منفعلة بالواقع . فمزراحي اذ يعزل اللاسامية عن الصراعات الطبقية في المانيه وعن سياسات الطبقات الالمانية الرجعية ، ويعتبرها شأنا « المانيا » في الصميم ، غير مرتبط بظرف موضوعي يمكن النضال ضده وتغييره ، يقع شاء أم أبى في فخ الفلسفة المثالية التي انتجت ، فيما انتجت ، فهمها لليهود كجماعة منعزلة ذات ماهية لا تتغير ولا تتبدل . هذه الافكار شكلت المقدمات النظرية لكل من الصهيونية والنازية .

ونظرا الى ان ماركس كان يعيش في فرنسا اثناء كتابة « المسألة اليهودية » فان مزراحي ينتقل ، لدراسة الاطار النظري الذي عايشه ماركس ، الى تبيان لاسامية الكتّاب الاشتراكيين الفرنسيين . فيبدأ بالاشتراكي الطوباوي فورييه Fourier فيعرض نظريته العامة ويظهر لاساميته . ليس المهم ان يكون فورييه ساميا أو لا (المرجح انه كان لاساميا) المهم هو المنهج التحليلي الذي يتبعه مزراحي للكشف عن اسباب لاسامية فورييه . فعلى عكس كافة الدراسات المادية الجدلية ، التي تستقرىء العامل الاقتصادي ، كعامل محدد في التحليل النهائي ، يذهب مزراحي من الاقتصاد الى عوامل أكثر جذرية حسب رأيه : الى الديانة المسيحية « ليست الاشتراكية الطوباوية لاسامية لانها اشتراكية او لانها طوباوية ، بل لانها دينية ولانها مسيحية » (ص ١٨٤). وهكذا يحل مزراحي التناقض في الافكار والمعتقدات محل التناقض في الواقع الاجتماعي المعاش ، وبروح يحلل أفكار فورييه اللاهوتية معتبرا اياها مصدر لاساميته . كل هذا يقترف باسم الاشتراكية !! وعلى المنوال نفسه يناقش مزراحي توسونلToussenel، تلميذ فورييه ... بالنسبة لتوسونل تبدو محاولات مزراحي « مسلية » جدا . فهو لم يستطع ان يقدم ، حتى في النصوص التي اختارها بنفسه ، أي دليل على كره توسونل لليهود كيهود . فهذا الاخير يساوي بينهم وبين البريطانيين، والفينيقيين، والقرطاجيين ، والهولنديين ، وسكان جنيف ويعتبرهم جميعا تجارا غير جديرين بالاحترام .

ويقف منهم جميعا موقفا عنصريا . أما كيف يستخرج مزراحي من هذه العنصرية العامة ، عنصرية خاصة (اللاسامية) فأمر غير واضح ، لا بل مغبرك كليا .

وبالنسبة لبرودون ايضا ، «يكتشف» مزراحي الاصول الدينية للاساميته ، ويدخل معه في نقاش حاد حول التوراة وقصصها ، معتقدا ، او محاولا دفعنا للاعتقاد ان المعركة تدور فعلا في هذا الميدان . ولا ينسى مزراحي ان يشير الى ان لاسامية ماركس هي أخطر من لاسامية برودون لانها « وحدت » بين اليهود والرأسمالية .

بعد كل ما تقدم ، يعود مزراحي ليرفض وجود علاقة سببية بين المسيحية واللاسامية ، قائلا بأن اللاسامية هي ، في النهاية ، خيار شخصي مسؤول عنه صاحبه (انها المقدمة الضرورية لادانة ماركس) . ويقدم كمثال على ما يقول مفكرين اشتراكيين مسيحيين : قسطنطين بيكورPecqueur واتيان كابيه Cabet ، فهذان يعرفان التوراة ويمتنعان عن مهاجمتها ومهاجمة اليهود ، لا بل يقدران تقديرا عاليا بعض المعاني الاشتراكية ، وحتى الشيوعية — الطوباوية بالطبع — للعناصر الرئيسية في المؤسسات السياسية والاجتماعية للعبرانيين .

يؤكد مزراحي ان اللاسامية خيار فردي كمقدمة للبرهنة على مسؤولية ماركس الشخصية (هذا الكلام يتضمن تغييب الظروف الموضوعية التي تفرز تيارات لاسامية في ظروف محددة).

مسؤولية ماركس عن اختياره الشخصي للاسامية مصدرها نمط علاقاته مع والديه . فقد حدث لماركس تماه identificationمع الاب المتحرر والمتحول عن اليهودية،واجتياف Interiorisation لصورة رديئة عن الام اليهودية المحافظة (لقد تأخرت في اعتناق البروتستانتية ، وكانت تردد دائما : من الافضل لكارل ان يجمع رأسمالا عوض ان يتأمل حول الرأسمال). هذا التماهي مع الاب ولد لدى ماركس عقدة الذنب ، اذ ان والده ينتمي الى ذلك الجيل من اليهود المتحالف مع الحكومة الالمانية الرجعية ، والصامت عن «مجازر» ١٨١٩ ضد اليهود . عقدة الذنب هذه مكبوتة بالطبع اذ ان التماهي مع الاب هو تماه « لاواع » ، كبت هذه العقدة لا يعني ، على الاطلاق ، الغاءها . فهي تظهر باشكال اخرى مناقضة للواقع في أغلب الاحيان . وهكذا تحول الشعور بالتواطؤ مع الرجعية الالمانية الى عقدة ذنب مكبوتة ، ظهرت على شكل حقد غريب على اليهود الرجعيين .

وتدخل عوامل اخرى في سياق هذا التحليل السيكولوجي . فماركس اذ عبر عن حقده على اليهود كان يعرف انه يخاطب جمهورا ثوريا « لاساميا » لا بل كان يسعى الى مخاطبة هذا الجمهور ، ليأخذ منه « بطاقة مرور » الى عالم الثوريين الفرنسيين « اللاساميين ». فماركس لم يكن يعتقد بامكانية التوفيق بين اليهودية والثورية وهذا هو مصدر حقده على اليهود ، وعلى اليهود الثوريين بشكل خاص : موزس هس مثلا . فهذا الاخير كان ثوريا وكان يفاخر بكونه يهوديا ، متهما الانتلجنسيا اليهودية بالجبن والهرب ، مما ولد ردة فعل عنيفة لدى ماركس ودفعه الى المزيد من الحقد على اليهود عامة ، وعلى هس هذا خاصة .

المدخل لمناقشة هذا التحليل النفسي لماركس هو قول مزراحي : « لا يمكن لعلم النفس ان يفسر عقيدة ما ، ولكن يمكنه ان يفسر موقفا انفعاليا ، عاطفيا كموقف ماركس من اليهود . اذا ، عملية فصل « المسألة اليهودية » عن التراث الماركسي مستمرة . وهي مرفوضة من قبل كافة الماركسيين مع ان العديدين بينهم يطرحون اسئلة حول أهمية هذا الاثر لماركس الشاب الخارج حديثا من اليسار الهيغلي . الا ان رفض اطروحة العزل المزراحية هذه لا يكفي . فالمطلوب هو دراسة جدية وعلمية توضح علاقة « المسألة اليهودية » كعمل من أعمال فترة الشباب ، مع مجمل النظرية الماركسية المتكونة في جدل عنيف مع الممارسة .

ونختتم عرضنا ومناقشتنا لكتاب مزراحي « ماركس والمسألة اليهودية » ، هذا الكتاب الذي اراده صاحبه كتابا سجاليا ، اقناعيا بدليل اسلوبه وطريقة عرضه ، بفقرتين تعبران عن وجهة النظر المزراحية في المسألة اليهودية .

جاء في الصفحة ٩٠ من الكتاب : « في القرن العشرين فقط ، ومع بوروخوف ، انتجت الحركة العمالية اليهودية ماركسية صهيونية ، ونظرية ماركسية لكل من المجتمع اليهودي وتاريخ

اللاسامية . لكن هذه الماركسية غير موجودة لدى ماركس » .

وجاء في الصفحة ٣١ : « ليست الصهيونية ، في الواقع ، شيئا آخر ، غير الحركة السياسية للتحرر الذاتي ، عبر انهاء النفي والعودة الى ارض اسرائيل » .

الصهيونية ماركسية لكنها ليست ماركسية ماركس نفسه . هذا هو استنتاج مزراحي الاخير .

ونحن كماركسيين وكتقدميين عرب ، ملتزمين بالنضال ضد الصهيونية وسيدتها الامبريالية ، نؤيد مزراحي في شق من استنتاجه : براءة ماركس من الصهيونية . ونفترق عنه في تقييم مدى ماركسية هذه البراءة . ونفترق عنه ايضا في أشياء اخرى أهمها سنوات الظلم والقهر والتشريد التي انزلتها « اسرائيله » بالشعب الفلسطيني وبالامة العربية.

---

١ — كتاب « اسرائيل في الوعي اليهودي » *Israel dans la conscience juive*, P.U.F. ص ٢١٨ .

٢ — صادر عن دار غاليمار . عام ١٩٧٢ .

٣ — يتحدث مزراحي عن الاجراءات اللاسامية للاتحاد السوفياتي ولديغول !!! ص ١٣ .

٤ — انه شعار « ديكتاتورية البروليتارية » بعد ان يمر بالمصفاة الصهيونية المزراحية .

٥ — في حلقة اجراها معهد الدراسات الماركسية حول اعمال التوسير ، واشترك فيها مزراحي، لم يظهر هذا كبير حماس لنظرية الانقطاع المعرفي Coupure épistemologique الالتوسرية ، مما يفقده اي تبرير لانتقائيته هذه.

٦ — لقد عرضنا لرأي مزراحي في هذا النوع من اللاسامية .

٧ — رد ليون في كتابه المذكور آنفا على سومبارت ، ص ١١٥ — ١٢٢ .

٨ — اذ يؤكد مزراحي ماركسية المخطوطات يؤكد في الوقت نفسه ابتراته عن نظرية الانقطاع المعرفي الالتوسرية ليطرح رايا فيه كل الجدة : عزل « المسالة اليهودية » من سياق الفكر الماركسي . وتبدو نظرية التوسير اكثر منطقية من هذا العزل الاعتباطي .

٩ — احذروا الصهيونية . يوري ايفانوف ، ص ٤٩ — ٥٠ .

١٠ — في كتابه الدولة والدين في اسرائيل . دراسات فلسطينية — مركز الابحاث ص ١٩ حتى ٢٢ .

١١ — يشيد به مزراحي في الصفحة ١٣٨ من كتابه .

١٢ — اليسار الصهيوني . عزيز العظمة . دراسات فلسطينية . مركز الابحاث ، ص ٢٠.

١٣ — المفهوم المادي للمسالة اليهودية — دار الطليعة ، ص ١٥١ .

١٤ — المصدر السابق ، ص ١٦١ .

١٥ — المصدر السابق ، ص ١٥٠ .

١٦ — مزراحي تلميذ لبوروخوف . والى هذا الاستاذ يعود الفضل في اكتشاف نظرية **الهرم المقلوب** القائلة بأن اكثرية اليهود تجار .

١٧ — يقول مزراحي فيما بعد أن لهذه الفرضية استثناءات ، فئة اشخاص المان غير معادين لليهود . هذا الاقرار لا يفيد مزراحي شيئا اذ انه يعتبر هؤلاء اعداء للاسامية بقدر ما استطاعوا التفلت من تأثير « الحضارة الالمانية » .

مراجعات

Maxime Rodinson, Israel : A Colonial - Settler State ? (Monad Press, New York, 1973).

ماكسيم رودنسون ، واحد من الاختصاصيين بشؤون الشرق الاوسط في الغرب. وهو رئيس كلية Partiques des Hautes Etudes وبروفسور في اللغتين العربية والاثيوبية القديمتين وفي علم الاثنولوجيا الشرق اوسطية ، في جامعة السوربون، وقد عاش ودرس في منطقة الشرق الاوسط لمدة سبع سنوات ، ولا يزال يرتبط بالمنطقة عبر علاقات مستمرة منذ الحرب العالمية الثانية . وينحدر رودنسون من عائلة يهودية راديكالية الاتجاه . وقد كان عضوا في الحزب الشيوعي الفرنسي خلال فترة امتدت من عام ١٩٣٧ وحتى عام ١٩٥٨ . ويعتبر واحد من الكتاب المثقفين « الماركسيين المستقلين ».

والجدير بالذكر ان كتابه « اسرائيل : دولة استعمارية ــ استيطانية » ، الذي يرتكز على مصادر عديدة باللغات الاوروبية والعربية والعبرية، قد نشر للمرة الاولى في عدد خاص من مجلة « الازمنة الحديثة » التي يشرف على تحريرها جان ــ بول سارتر ، وذلك في أواخر عام ١٩٦٧ وفي نهاية حرب حزيران (يونيو) .

يحاول البروفسور رودنسون ، وقد وفق في ذلك، ان يتوصل الى وضع مدخل ، يرتكز على الوثائق، للمسألة المركزية والرئيسية التي يحددها في هذه الدراسة : هل يمكن تصنيف اسرائيل كدولة استعمارية ــ استيطانية ، وشعب فلسطين بالتالي ، كشعب يخضع للاستعمار الاسرائيلي ؟ مدخل المناقشة سليم ، الا ان نتيجتها جاءت مخالفة ، بل مناقضة ، للمدخل . كيف ؟ للاجابة ، لا بد من استعراض المدخل والهوة التي سقط فيها رودنسون .

للاجابة حول امكانية تصنيف اسرائيل دولة استعمارية ــ استيطانية ، يعود رودنسون الى مرتكزات الصهيونية وعقليتها خلال ظروف اوروبا القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين ، عندما كانت الرأسمالية تدخل عصر التوسع الكبير وبناء امبراطوريتها التي قادت في النهاية الى نشوب اول حرب عالمية امبريالية . فقد دخلت القوى الاوروبية دول العالم الثالث ، ونهبت ثرواته وسخرت شعوبه لاستغلال تلك الثروات لمصلحة تلك القوى عبر ضم الاراضي واستعمارها ، تحت شعار « بعثات الحضارة » . أما الصهيونية ، وذلك على عكس الاستعمار الاوروبي ، « فقد اتجهت الى تأسيس قاعدة اجتماعية بالاضافة الى مصادرة وضم الاراضي القومية » .

ويعرض رودنسون ، مرتكزا على مصادر تاريخية ومصادر صهيونية عديدة اخرى ، ان اسرائيل قد تأسست نتيجة لقهر استعماري ، وبررت انشاءها ايديولوجية سمو الاعراق العرقية « التي تتحدد بوجهات النظر الشوفينية حيال شعوب العالم المتخلف التي تؤمن البرجوازية الاوروبية الوطنية بها » .

ويظهر رودنسون في دراسته « اسرائيل : دولة استعمارية ــ استيطانية » ان الخطط التي وضعت لانشاء دولة يهودية في فلسطين العربية لم تلق رواجا بين صفوف اليهود انفسهم ، الى ان وجدت الامبريالية البريطانية نفسها مقتنعة كي تكفل قيام تلك الدولة « كي تبرر تدخلها المستمر في منطقة الشرق الاوسط » . ويثبت رودنسون ان الخطة الصهيونية ، على الرغم من اهدافها التحررية والانسانية التي جاهرت بها ، ارتكزت على تعاون الوكالات الصهيونية الوثيق بالضغط على بريطانيا

للوقوف ضد استقلال الشعوب العربية ، تلك الوكالات التي طالبت باقامة المستعمرات اليهودية وادخال الاقتصاد والتكنولوجيا الحديثين اليها وحرمان العرب منهما بعد طردهم من اراضيهم .

ويقع رودنسون في مغالطة كبيرة عند ذكره « ان قلة نادرة من الافراد اليهود » ، التي كانت خاضعة « للايديولوجية الستالينية » خلال فترة الانتداب ، قد عارضت الصهيونية . اذ كيف يمكن ان يعارض ، من يكون خاضعا للايديولوجية الستالينية ، الصهيونية التي وفرت الاساسين الايديولوجي والمادي لقيام دولة اسرائيل ، في حين ان تلك الايديولوجية اعترفت باسرائيل فور الاعلان عن قيامها ، واعتبرت ذلك خطوة الى الامام في وسط عالم متخلف ؟ من الاصح القول ان معارضة اليهود الستالينيين للصهيونية قد ارتكزت على ما كان قد بقي في رؤوسهم من مفاهيم الاممية الماركسية ، وليس على « الايديولوجية » الستالينية التي افسحت المجال لهم لتأييد انشاء دولة اسرائيل وفقا لسياسة ستالين الخارجية .

ويعود رودنسون ، في فصل آخر من كتابه ، الى التأكيد على طبيعة دولة اسرائيل الاستعمارية — الاستيطانية ، وخاصة من خلال نتائج حرب حزيران (يونيو) في عام ١٩٦٧ فاذا كانت اسرائيل قد تأسست عام ١٩٤٨ وفقا لقانون « ارض من دون شعب الى شعب دون ارض » الذي قبله العالم منذ ذلك الحين ، على الرغم مما لحق بالشعب الفلسطيني من تشرد وقهر وحرمان ، فان توسعها واحتلالها لاراضي ثلاث دول عربية اخرى بعد حرب حزيران (يونيو) لم يجر وفقا لهذا القانون . فقد سبق تأسيس دولة اسرائيل في عام ١٩٤٨ تشكيل قاعدة اجتماعية يهودية مؤلفة من المهاجرين اليهود الذين وفدوا الى فلسطين من كل ارجاء العالم وحلوا محل شعبها الذي شرد . ان اسرائيل ، حتى تلك الاونة ، « لم تصنف — وفقا لقانون العلاقات الدولية والمفاهيم السياسية السائدة — دولة ذات طابع استعماري » . الا ان ما حدث « خلال وبعد حرب حزيران (يونيو) يؤكد تلك الطبيعة » . فعند قيام اسرائيل عام ١٩٤٨ طرد الشعب من فوق الاراضي الفلسطينية ، الا ان الشعب الذي احتلت اراضيه (شعوب ثلاث دول : سوريا ومصر والاردن) التصق بأرضه هذه المرة .

ولم يمنع هذا اسرائيل من الوقوع في تناقض مع الشعار الذي قامت وفقا له وهو : « ارض من دون شعب الى شعب من دون ارض » . فالتواجد الاقتصادي والسياسي والعسكري الاسرائيلي يمارس يوميا على شعوب الدول التي احتلت أراضيها خلال حرب حزيران (يونيو) . فالاقتصاد الرأسمالي البرجوازي الاسرائيلي يجد في اليد العاملة الفلسطينية الرخيصة والمتوافرة بكثرة في الضفة الغربية وغزة فرصة نادرة لاستغلالها في عملية تراكم ارباحه . كما وان العلاقة السائدة بين شعوب المناطق المحتلة وبين السلطات الاسرائيلية علاقة استعمارية ، من النوع الذي يسود أية علاقة بين سلطة استعمارية وبين شعب مستعمر .

بعد هذا المدخل الشيق ، والبحث الذي يرتكز على المنهجية العلمية في الاستقصاء والتأكد من طبيعة اسرائيل الاستعمارية — الاستيطانية ، ما هو الحل الذي يقترحه رودنسون لازالة الصبغة الاستعمارية — الاستيطانية عن دولة اسرائيل ؟ وبعبارة اخرى ، ما هي الاقتراحات «الرودنسونية» لحل الازمة العربية — الاسرائيلية ؟ اقتراحات رودنسون ، في الواقع ، ما هي الا امتداد « للايديولوجية » الستالينية التي اعترفت بدولة اسرائيل ، والتي لا تزال تنظر اليها وفقا لمفهوم أكثر تطورا — والمقصود اغوارا — لتلك الايديولوجية بعد ان اصبحت نظرية قطب دولي . فماذا يقول رودنسون ؟

رودنسون لا يعتقد بوجود حل «ثوري» للمسألة، ويحذر اولئك الذين « يحرضون على الانتقام والقتل من أبراجهم العاجية » ، ويدعو الى تطبيق حل ابيض « غير دموي » ، ويحث الفلسطينيين على عدم اتباع الصراع المسلح ، على الرغم من ان ذلك يؤدي حتما الى قبولهم بمسألة « تشريدهم » . ويأمل رودنسون بأن يتمكن مرور الزمن « من حل المسألة » ويعيد الى العرب حقوقهم . وكي يؤكد على صحة هذه المفارقة ، فهو يأتي على ذكر تقسيم ايرلندا — الستر الذي وقع اثناء كتابة رودنسون لدراسته هذه (أي في عام ١٩٦٧) ، والذي اعتقد عدد من المراقبين السياسيين آنذاك انه قد يؤدي الى حل المسألة الايرلندية . الا ان نهر العنف المتدفق في ايرلندا في هذه الايام يؤكد بطلان صحة تلك الادعاءات .

ولكن يبدو انه غاب (!!) عن ذهن رودنسون الكثير من الوقائع التاريخية الحديثة والمعاشة . ان عشرين سنة الصمت التي أمضاها الفلسطينيون بصبر ومعاناة ، وقبل انخراطهم في صفوف الثورة الفلسطينية ، لم توقف جريمة ارهاق دمهم ولم تمنع عملية حرق اجسادهم بقنابل النابالم التي تقذفهم بها الالة العسكرية الصهيونية .

وغاب (!!) عن ذهنه ايضا ان الثوريين الذين يدعمون الثورة الفلسطينية لا « يحرضونها » على ركوب موجة العنف بالطبع ، لان العنف يصدر في الاساس من اولئك الذين يقاومون عملية التحرر الوطني والذين يعارضون اتجاهاتها . ان قيادة واعية لحركة الثورة الفلسطينية ستتمكن من بلورة العنف وتحويله الى مصدر صراع في صفوف الشعوب المضطهدة ضد السلطات الاستعمارية ـ الاستيطانية . وهي ـ أي هذه القيادة ـ ستدرك بالطبع كيف يمكن ان تعبىء الجماهير العربية والرأي العام العالمي ضد استعداد اسرائيل الدائم لركوب موجة العنف عبر استعمالها لقوتها النووية الضاربة ، وعبر ارتكازها الدائم على الولايات المتحدة ، قاعدة الامبريالية في العالم . بل اكثر من ذلك ، ان العنف الذي تمارسه السلطات الصهيونية ذاتها سيؤدي الى خلق حركة ثورية بين صفوف اليهود الاسرائيليين الذين يخضعون للرأسمالية البرجوازية لمقاومة الايديولوجية الصهيونية وتأسيس فلسطين الاشتراكية . ان حركة التحرر الوطني الفلسطينية توجه صراعها في التحليل الاخير ضد الاستغلال والقهر ، وضد الطبقات المستغلة ، الصهيونية والعربية على حد سواء ، وضد الامبريالية في آن واحد .

لقد أكد الشعب الفلسطيني ، على أية حال ، قدرته على أن يلعب دورا طليعيا بين صفوف الشعوب العربية ، الا أنه يلزمه بعض الوقت كي يتوصل الى ارساء دعائم قيادة سياسية ثورية ملائمة تقود نضاله ، وهو بالتالي ليس عاجزا عن تحقيق مثل هذا الهدف . ان نزيف الجرح الفلسطيني لن يتوقف الا عبر قيام فلسطين اشتراكية ، كجزء من الشرق الاوسط الاشتراكي ، حيث يتوفر المكان لاي كيان يهودي اجتماعي تقدمي في المنطقة ، يمارس كامل حقوقه الديمقراطية في اللغة والتراث والدين والعمل الخ .. ، ويعيش مع العرب في سلام دائم ، ويلعب دوره في تطوير وتقدم المنطقة من أجل مصلحة الشعوب التي تعيش فوقها .

صحيح ان رودنسون قد حدد طبيعة دولة اسرائيل الاستعمارية ـ الاستيطانية ، الا انه لم يقترح طبيعة الدولة البديلة بعد ازالة تلك الصبغة . هل اشتراكية ، ام لا ؟ واذا كانت كذلك ، هل يتم تحقيق هذا عبر ثورة بيضاء « لا دموية » ، ام ان النضال المرير والشاق ، الذي لا بد وان يكون العنف احدى وسائله ، هو الذي سيحدد مرتكزات حل مسألة قهر الشعب الفلسطيني والشعوب العربية الاخرى ؟

مصطفى كركوتي

Y. Porath, The Emergence of the Arab - Palestinian National Movement 1918 - 1929
(Frank Cass, London, 1947).

الدكتور بوراث ، المحاضر في تاريخ البلدان الاسلامية في الجامعة العبرية في القدس ، هو مؤلف دراسة سابقة حول « طانيوس شاهين » وثورة الفلاحين في لبنان في القرن التاسع عشر (وقد صدرت الدراسة بالانكليزية في مجلة « الدراسات الاسيوية والافريقية ») ودراستين عن الحركة الشيوعية في فلسطين (احداهما بالعبرية ، في هامزراح هاداش ، والاخرى بالانكليزية في مجلة « الدراسات الاسيوية والافريقية ») . والكتاب الحالي هذا هو ترجمة لاطروحة دكتوراه قدمت للجامعة العبرية في القدس وصدرت بالعبرية عام ١٩٧١ .

عنوان الكتاب مديح وطموح ، وحشد المراجع مؤثر للغاية ، بالنظر الى حرية الوصول الى ارشيفات الهاغانا ، وأرشيفات الدولة الاسرائيلية ، والارشيفات الصهيونية المركزية ، بالاضافة الى

مكتب السجلات العامة في لندن، والمؤلفات المنشورة المختلفة بالعبرية والعربية والانكليزية والفرنسية . ولكن بعدما يشق القارىء طريقه عبر ٣٠٠ صفحة طويلة من متن الكتاب وما ينوف على ألف حاشية ، فانه يدرك ان ما بحث فيه المؤلف هو ليس « بروز الحركة الوطنية الفلسطينية » بل مجرد وجه صغير ورسمي من اوجه تلك العملية . وهذا الوجه هو اتصالات اللجان التنفيذية العربية وزعمائها وعلاقاتهم برسميي الحكومة البريطانية ، ارتكازا الى استخدام ضيق جدا للمواد الارشيفية، وبصورة رئيسية وثائق الحكومة البريطانية التي هي بحوزة ارشيفات الدولة الاسرائيلية ، وتقارير المخابرات الصهيونية ـ ويعالج المؤلف كلا المصدرين بثقة زائدة وبالغاء تام للشك النقدي .

تقول ملاحظة الناشر على الغلاف الورقي للكتاب ان الكتاب « يرسم بالتفصيل تطور القومية الفلسطينية خلال العقد من الزمن الذي أعقب نهاية الحرب ... القدس ومكان فلسطين في التاريخ الاسلامي ، ويتفحص التأثيرين اللذين شكلا بروز القومية الفلسطينية ، والصهيونية ، والقومية العربية » ... رابطا هذه بـ « انبعاث القومية الفلسطينية في اعقاب حرب ١٩٦٧ » . وفرضية المؤلف هي ان الوعي القومي الفلسطيني ليس ظاهرة جديدة بل تعود اصوله الى الفترة السابقة للحرب العالمية الاولى .

مقدمة الكتاب مكرسة لتفحص سريع لفلسطين تحت حكم الاتراك في الجزء الاخير من القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين ، ويقدم المؤلف لنا لمحة عن البنية الاجتماعية مع كون الوجهاء والاعيان منغرسين بثبات واخلاص في خدمة البروقراطية التركية . وتبرز ثلاثة معالم واضحة في روايته : اولا ، وجود كيان فلسطيني منفصل ، يتميز عن سوريا والتحديدات السائدة لتلك المنطقة بكونه سوريا الجنوبية ليس الا . ثانيا ، الدور الصغير الذي لعبه عرب فلسطين في الحركة الشريفية والولاء المستمر للاتراك حتى الفتح البريطاني . ثالثا ، مقاومة الصهيونية التي يثبت الكتاب ، خلافا للاسطورة الصهيونية ، انها كانت موجودة بقوة ، قبل وعد بلفور والتدفق اليهودي الكبير الى فلسطين في العشرينات .

الفصول الثمانية التي يتألف منها هذا الكتاب معروضة بطريقة اتفاقية نوعا ما ، وتفتقر الى أية استمرارية تاريخية واضحة . فالفصل الاخير يبحث في الاوجه التنظيمية للحركة ، وفي اقامة اللجان الاسلامية المسيحية ، تكوينها وطرق نشاطها السياسي . ويأتي على ذكر البنية الاجتماعية لفلسطين والصفة غير التمثيلية للمؤتمرات الفلسطينية واللجان التنفيذية المختلفة التي كانت تعكس سيطرة وجهاء المدن والزعماء الدينيين وملاكي الاراضي الاثرياء . هذا الفصل كان من الافضل وضعه في بداية الكتاب بدلا من النهاية . وعوضا عن ذلك يطلعنا المؤلف ، في الفصل الاول ، في سيناريو معارضة عربية للصهيونية مع بداية الاحتلال البريطاني ومختلف تحركات « النادي العربي » واللجان الاسلامية المسيحية ، دون اي تفحص لتكوينها الاجتماعي وبنيتها وأساسها الاجتماعي . ويتفحص الفصل الثاني بروز توكيد ، بعد هزيمة الحكومة العربية في دمشق ، على شعار « فلسطين للفلسطينيين » بدلا من سعي مستمر الى الوحدة العربية ، وينكر صحة مفهوم سوريا الجنوبية بقدر ما يتعلق الامر بالزعماء الفلسطينيين العاملين . ولا تأتي رواية بوراث عن الفترة ما بين عام ١٩١٨ وعام ١٩٢٩ على ذكر دور عوني عبدالهادي وحزب « الاستقلال » اطلاقا . والفصل الثالث يواصل قصة الجهود العربية للتوصل الى تفاهم مع الانتداب عن طريق احداث تغيير في شروطه فيما يتعلق بالوطن القومي ، ويعرض المؤلف علينا رواية مفصلة بدقة لمباحثات الوفود العربية الاربعة وقصة المجلس التشريعي . ويحطم الفصلان الرابع والخامس استمرارية الرواية ، فالاول يبحث في تعيين الحاج امين مفتيا وفي اقدام البريطانيين على تأسيس « المجلس الاسلامي الاعلى » ، في حين يركز الثاني على معارضة آل النشاشيبي ، مقوماتها وصفتها العائلية والشخصية الملازمة لها . ويتخذ المؤلف موقفا يتكافأ فيه الضدان ، ففي حين يظهر بوضوح وجه « التعاون مع العدو » البريطاني والصهيوني لهذه المعارضة ، ويشير الى انعدام اتجاهها « الوطني » ، فان ثمة تعاطفا ضمنيا مع معارضتها للزعامة الوطنية العربية وللحسينيين ، وهذه صفة مميزة للكتابات الصهيونية حول الموضوع . ومع ان الفترة ما بين عام ١٩٢٤ وعام ١٩٢٩ تمتد ستة اعوام ، فان المؤلف يوجزها في ١٧ صفحة فقط . وتوصف الفترة

بأنها فترة غياب النشاط السياسي الجدي ، ويعود ذلك بصورة رئيسية الى التكتيكات المعوقة للمعارضة ، وتنتهي عام ١٩٢٨ في « المؤتمر السابع » ، الذي هو اتفاق حل وسط بين الجانبين ، ويفضي الى انتعاش النشاط السياسي ، مع انه لا يرتكز على دعوة الى الاستقلال ، بل الى المجلس التشريعي الذي كان قد رفض سابقا ، الامر الذي يعني قبولا بالانتداب . ويبحث الفصل السابع في ما يسميه المؤلف « حادث البراق » الذي ، كما يشير عنوانه ، تحصر معالجته ضمن هذه الخطوط الضيقة مستثنيا اي تفحص للقضايا الاوسع التي انطوى عليها الحادث وكانت اساس ثورة عام ١٩٢٩ .

ويبحث بوراث مطولا في مشكلة المجلس التشريعي المقترح ، لكن تقييمه متناقض . فهو يشدد أولا على ان عددا كبيرا من رسميي الحكومة البريطانية في فلسطين كانوا يعارضون « الاختبار » الصهيوني ويؤثرون انتهاج خط استرضائي أكثر نحو العرب ، لا لانهم كانوا موالين للعرب ، بل لاعتقادهم بأن هذا سيخدم المصالح الامبريالية البريطانية ويبقي فلسطين هادئة . الا انه يمضي ، بعد ذلك ، ليقول ان الرسميين البريطانيين في لندن كانوا موالين للصهيونية وانه لم تكن ثمة فرصة للتصديق على التشريعات المناهضة للصهيونية . ونجح العرب في مقاطعة المجلس التشريعي.ويقول لنا بوراث ان هذه كانت هي السياسة الصحيحة التي ينبغي اتباعها لان المجلس التشريعي كان سيكون عاجزا . وفي مكان لاحق من الكتاب يعكس بوراث موقفه ويقول ان العرب أضاعوا هذه الفرصة لاقامة شكل ما من اشكال الحكم التمثيلي . وهو يوجه الانتقاد الصحيح بانه كانت هناك ازدواجية في موقف العرب، اذ في حين انهم قاطعوا الجهاز الاعلى للحكم ، فقد كانوا مستعدين للخدمة والتعاون على المستويات الادنى (فالمفتي نفسه بوصفه رئيسا « للمجلس الاسلامي الاعلى » كان موظفا ذا راتب من موظفي الحكومة) .

وتتصل احدى النقاط الصحيحة الاخرى بموقف القيادة العربية من اعمال العنف . فان بوراث يقول ان العرب ، حتى عام ١٩٣٦ ، لم يقوموا بأية محاولة لايقاف الصهيونية بالقوة ، وان القيادة كانت معارضة لاعمال العنف من عام ١٩٢١ الى عام ١٩٢٩ .. وكان ما ارادته القيادة العربية هو التوصل الى تفاهم مع الانتداب بشرط ان يغير موقفه من الوطن القومي . وكان لعرب فلسطين ، كما يقول بوراث بصواب ، فرصة لتحقيق هذا التغيير بواسطة العنف في العشرينات ، عندما كانت جذور الصهاينة في البلاد ضعيفة ، وهي فرصة أفضل بكثير مما كانت لهم عندما حاولوا ذلك فعلا في أواسط الثلاثينات . وهو يعطي كمثل ثورة عام ١٩٢٩ وكتاب باسفيلد الابيض الذي نجم عنها . ثم ينتقل ليقول ان الفلسطينيين لم يعارضوا الانتداب بل وعد بلفور فقط . وكدليل على هذا يذكر المؤتمر السابع عام ١٩٢٨ ، حيث اطلقت دعوة الى مجلس تشريعي (كان قد رفض لبضعة اعوام خلت) في حين لم يؤت على ذكر الاستقلال ولا وعد بلفور . وبالطبع ، ثمة شيء من الحقيقة في هذه الملاحظة . فالمؤتمرات الفلسطينية الاولى كانت قد دعت الى الاستقلال والى الوحدة مع سوريا ، ولكن بعد هزيمة الحكومة العربية في دمشق واعتلاء فيصل العرش في العراق ، راحت القيادة التقليدية للهيئة التنفيذية العربية تعمل من اجل حل ممائل لفلسطين مرتبطة ببريطانيا العظمى . وكان نمو معارضة آل النشاشيبي ، التي كانت مستعدة تمام الاستعداد للتوصل الى تفاهم مع الامبريالية البريطانية ، قد أحدث تحركا حادا الى اليمين في القيادة الفلسطينية ، ادى الى غياب اية مطالبات بالاستقلال في المؤتمر السابع (وهو أحد أكثر المؤتمرات رجعية فيما يتعلق بالمعارضة ، ويقدم بوراث تحليلا للتسويات التي جرى ترتيبها بين الهيئة التنفيذية والمعارضة والتي ادت الى هذا المؤتمر) .

ربما كان الوجه الاكثر امتاعا من اوجه الكتاب هو انه يزودنا ببعض المعلومات عن المحاولات الصهيونية لشراء مختلف الوجهاء العرب ، ولاثارة الخلافات ومنع اقامة جبهة متحدة في المعسكر العربي . ويخبرنا الكتاب عن نجاح كالفاريسكي في اقامة الجمعيات « الوطنية الاسلامية » ، التي وجدت واستمرت بمعونة مالية من الصهاينة وانتهت عندما انقطعت هذه المعونة . كما يخبرنا عن المحاولات الناجحة في منع التعاون بين المعارضة والهيئة التنفيذية حول عقد المؤتمر السابع . ويؤتى ايضا على ذكر الدعم الصهيوني لراغب النشاشيبي

في انتخابات رئاسة البلدية ويعود الفضل في نجاحه للاصوات اليهودية . ويلاحظ بوراث ان بعض الوجهاء العرب كان لهم مواقف مزدوجة من الحركة الصهيونية ، فقد كانوا مستعدين لبيع اراضيهم وقبول القروض والرشاوى في حين انهم ، من الناحية الاخرى ، طلبوا من الحكومة ان تفرض حظرا على بيع الاراضي وكانوا يعارضون الهجرة اليهودية . ويعتمد بوراث اعتمادا استثنائيا على الادلة الصهيونية وأحيانا يوجه اتهامات بعيدة الاثر (مثل رشوة موسى كاظم الحسيني) ، من الصعب القبول بها دون ادلة مؤيدة بالشواهد .

ومعالجة الكاتب الموجزة لانتفاضة عام ١٩٢٩ غير مرضية نوعا ما . فان بوراث يتجاهل تجاهلا تاما الاهمية الاسلامية الخاصة للبراق والاستفزازات الصهيونية التي كانت السبب المباشر للثورة (تظاهرات جماعة « بيطار » الصهيونية) . كما انه لا يضع الثورة في نطاقها الاوسع ، وهو زيادة الهجرة الصهيونية وتجريد الفلاحين من اراضيهم وطردهم منها (حتى انه لا يأتي على ذكر حوادث شهيرة مثل وادي الحوارث) . ومع هذا فهو يعتبر ، بحق ، انها اسهمت في صعود المفتي وتجسمت — بقدر ما يتعلق الامر بجماهير الفلاحين — في تهديد الحرم الشريف ، والتهديد الصهيوني كله لعرب فلسطين .

ان ما يفتقر اليه الكتاب عامة هو اطار نظري وتفحص للايديولوجيا الوطنية التي تقدمت بها القيادة السياسية التقليدية في محاولاتها للتعاون مع الامبريالية البريطانية في وجه الخطر الصهيوني الذي يهدد البلاد . والشيء المفقود هو دراسة للخلفية الاجتماعية والاقتصادية لنشوء هذه الايديولوجية والطبقة التي عبرت عنها ، ولتأثير الهجرة الصهيونية على البنية الطبقية المتغيرة للمجتمع الفلسطيني ، ولتجريد الفلاحين من اراضيهم ، ولتأثير الشعارات الصهيونية المتصلة بغزو الارض وكسب العمال ، وللتنافس الذي قدمته الصناعة اليهودية للطبقة البورجوازية الفلسطينية الفتية التي شوه نموها كله تدفق رؤوس الاموال اليهودية . ان غياب اي تفحص كهذا للبنية الاقتصادية والزراعية في الاعوام العشرة الاولى من الانتداب ، ولنمو قيادة بديلة في الجناح اليساري من حزب الاستقلال المتمثل بحمدي الحسيني وجماعته التي كانت تعارض كلا من القيادة التقليدية للحركة الوطنية وآل النشاشيبي ، والتي سعت الى التعاون مع الحزب الشيوعي الفلسطيني الفتي ، لا يسمح لنا بالتوصل الى اي استنتاج حول الاعوام العشرة الاولى من الصراع السياسي الذي خاضه الفلسطينيون تحت الانتداب ارتكازا الى هذا الكتاب .

لا بد من كلمة اخيرة حول الموقف السياسي للمؤلف نفسه ، اذ انه في الصفحات القليلة الاخيرة يكرر الاسطورة الصهيونية (والاستعمارية) التقليدية بأن الصهيونية حملت عددا من المنافع لعدد من قطاعات السكان العرب ، تشمل ملاكي الاراضي والوجهاء ، والطبقات الدنيا . والمواد المقدمة في كتابه هذا لا تقيم الدليل على هذه الاسطورة بحال من الاحوال ، فضلا عن انها تفسد عملا جديدا يستند الى ابحاث مستفيضة ، يدحض الكثير من الاساطير الصهيونية (فان بحثه لمحاولات العرب التمييز بين الصهيونيين والجالية اليهودية التي كانت تقيم في فلسطين في أوائل العشرينات هو بحث ممتع ، ويستنتج ان اللاسامية كانت غريبة عن الحركة الوطنية الفلسطينية ، علما بأنها لم تمتنع عن التأثر بها بين أمور أخرى استوردتها من الغرب ، ويأتي على ذكر أمثلة عن التعاون بين الحركة العربية واليهود المناهضين للصهيونية : ففي عام١٩١٩ كان هناك وفد يهودي في المؤتمر السوري العام ، وفي عام ١٩٢٠ وقعت جماعة من اليهود السيفارديين في فلسطين على عريضة مناهضة للصهيونية نظمها العرب ، وفي عام ١٩٢٣ دعت جماعة من اليهود السيفارديين الى اجتماع في كنيس وهاجمت الصهيونية وحكم الاشكينازيين).

بعد حرب ١٩٧٣ بشهرين ، ألقى بوراث محاضرة حول « الدولة الفلسطينية » على «رابطة المهاجرين اليهود من الولايات المتحدة وكندا » ، رفض فيها رفضا تاما حقوق الفلسطينيين في تقرير المصير الوطني ، حتى في الضفة الغربية ، على اساس ان حسين هو جار افضل لاسرائيل ، ورفض البحث في الظلم الذي سببه تأسيس دولة اسرائيل بقوله ما معناه : « علي ان اهتم بنفسي اولا » . وهكذا ، فمع ان بوراث لا يطرح سؤال غولدا مئير « من هم الفلسطينيون ؟ » ، بل على العكس يدعم بالوثائق وجود حركتهم الوطنية ، ومعارضتهم للصهيونية حتى

قبل الحرب العالمية الاولى ، ومطالباتهم بتقرير المصير الوطني ، فان اسهامه في دعم المخابرات الاسرائيلية مما يتعلق بالعرب بوجه عام وبالفلسطينيين بنوع خاص ، يقوده الى التغاضي عن نتائج البحث الذي قام هو به الذي يؤكد الوجود الفلسطيني والحقوق الفلسطينية .

موسى خليل

ناجي علوش ، **حرب الشعب .. وحرب الشعب العربية**
(دار الطليعة ، بيروت ١٩٧٤)

بعد الخامس من حزيران ١٩٦٧ وفشل برنامج الانظمة العربية على صعيد الحرب الوطنية ضد الامبريالية والصهيونية ، طرحت على امتداد الساحة العربية برامج وطنية اكثر جذرية على الصعيد الطبقي والسياسي لمواجهة الهجمة الامبريالية والصهيونية والرجعية التي تتوجت بهزيمة حزيران . واكثر البرامج ثورية كان ما طرحته المقاومة الفلسطينية على صعيد الساحة الفلسطينية — العربية ، اذ شكل هذا البرنامج محورا سياسيا لاستقطاب الجماهير العربية وذلك بدفع الصراع العربي — الاسرائيلي خطوة جديدة الى الامام انطلاقا من الالتزام بالكفاح المسلح كمقدمة لخوض غمار حرب الشعب طويلة الامد ضد العدو القومي والوطني والطبقي .

وكان طرح هذه المقولات « الجديدة » مقتصرا على الصعيد النظري رغم الخطوات الملموسة التي خطتها الجماهير العربية في مجال الكفاح الشعبي المسلح . ونتيجة هذا الوضع نشأت تيارات عفوية تقدس النزعة التجريبية وترفض النظرية مما افسح المجال الواسع للوقوع بسرعة في اخطاء سياسية وقتالية تعتبر للوهلة الاولى بديهية . وبالمقابل نشأت اوهام نظرية عديدة تقدس النزعة « العقلانية » كنقيض للنزعة التجريبية . الا ان نضال المقاومة الفلسطينية وتراكم تلك النضالات على مدى سنوات بدأ يعطي ثماره النظرية ويساهم الى هذا الحد او ذاك في صياغة نظرية عمل ثورية تتناسب مع خصوصية الصراع العربي — الاسرائيلي وتنسجم مع الاتجاه العام لنضال الجماهير العربية ضد الامبريالية والرجعية .

وتأتي محاولة الاستاذ ناجي علوش الاولية ضمن هذا السياق رغم عدم موافقتنا على الخط الاستراتيجي العام فيما يتعلق بفصل « حرب الشعب العربية » الذي سنأتي على ذكره في نهاية عرض مضمون الكتاب .

لماذا حرب الشعب ؟ يعطي ناجي علوش ، في البداية ، صورة عامة عن هدف الكتاب فيقول : « ان شعبنا مطالب ان يعرف ماذا تعني حرب الشعب في هذه الايام ، لاسباب عديدة منها ان شعبنا مطالب بأن يخوض حرب شعب اولا ، ولانه مطالب بأن يخوض هذه الحرب ، فان عليه ان يعرف ماذا تعني . ثم لان هناك محاولات كثيرة لتشويه مفهوم حرب الشعب ، اما قصدا وعن سوء نية ، او عن حسن نية ثانيا. وهناك — ثالثا — محاولات لنقل التجارب الاخرى نقلا حرفيا ، مما يقود الى تشويه قضية حرب الشعب كلها . وهنالك رابعا محاولة خلق تناقض حاد ومفتعل ما بين حرب الشعب والحرب النظامية . احيانا بافتراض ان الحرب النظامية تلغي حرب الشعب ، وفي أحيان اخرى بافتراض ان حرب الشعب تلغي الحرب النظامية » . (ص ٦) .

ينطلق ناجي علوش من هذا المدخل ليبدأ في تحديد معنى حرب الشعب فيقول : « ان حرب الشعب تعني أول ما تعني ان جماهير الشعب المضطهدة طبقيا او التي يضطهدها عدو خارجي ، او التي يضطهدها عدوان داخلي وخارجي ، كما يحدث الان في فيتنام، تقوم بحرب واسعة النطاق». (ص ٨) .

وحرب الشعب ليست أسلوبا تكتيكيا لمواجهة العدو القومي والطبقي فقط بل أضحت ضرورة عسكرية وسياسية لانزال الهزيمة بالاعداء . ويشرح علوش هذه النقطة فيقول : « حرب الشعب ضرورية في هذا الوقت من القرن العشرين ، بسبب تطور قوى الامبريالية ، وتطور الاسلحة عموما وأسلحة

الدمار الشامل خصوصا ، وبسبب قدرة الامبرياليين على التدخل في كل مكان وفي أسرع ما يمكن » . (ص ١٠) .

ويطرح ناجي علوش دوافع قيام الشعب في حربه الشعبية ضد العدو وهي عديدة، منها « عندما يكون هنالك شعب مضطهد ليس له جيش نظامي » او « عندما يهزم جيش وطني امام قوى خارجية او أمام مؤامرة داخلية » او « عندما تكون هنالك حكومة ثورية » او « عندما يكون هنالك بلد متخلف يواجه دولة امبريالية متقدمة » وايضا « عندما تواجه القوى الثورية ، في بلد ما ، تحالف الطبقات الحاكمة » ... لكل هذه الاسباب تقوم الجماهير الشعبية في حربها الثورية ضد الاعداء الامبرياليين والرجعيين .

حرب الشعب والحرب النظامية : لعل موضوع علاقة وتناقض حرب الشعب والحرب النظامية هو من أكثر الموضوعات التي دار حولها النقاش في صفوف المقاومة الفلسطينية والجماهير العربية وخاصة بعد هزيمة الانظمة العربية في حربها النظامية الثالثة مع العدو الصهيوني والامبريالي . ووصلت حدة التناقض بين أطراف حركة التحرر الوطنية العربية الى درجة ان البعض سفه حرب الشعب واعتبر ان معركتنا مع العدو لا يمكن ان تتم وتستمر الا بأسلوب الحرب النظامية والبعض الاخر استبعد امكانية استغلال الحرب النظامية ضد العدو وشدد على ضرورة عزل حرب الشعب عن أي شكل من اشكال الحرب النظامية .

لذلك حاول ناجي علوش في كتابه ان يوجز الاختلاف والتشابه بين حرب الشعب والحرب النظامية وان يحدد العلاقة والتناقض بين النمطين والاسلوبين في مقاتلة العدو . هذا دون ان ينسى الفرق الشاسع بين خصوصية كل من الجيشين في مجالات التكوين والتشكيل والنظام والعلاقات الداخلية والتسليح والتكتيك والتربية السياسية والطابع العسكري للحرب النظامية والطابع السياسي للحرب الشعبية ، خالصا الى القول ، استنادا الى مقولة ماو تسي تونغ ، ان هنالك ثلاثة اشكال للتعاون بين جيش الشعب والجيش النظامي « الاول : هو التعاون الاستراتيجي ، الثاني : هو التعاون في الحملات ، والثالث : هو التعاون في المعارك » (ص ١٩) .

الا ان هناك عدة شروط لامكانية التعاون بين جيش الشعب والجيش النظامي ، اول هذه الشروط الطبيعة الطبقية للجيش النظامي ، ثانيها البرنامج السياسي للقيادات النظامية وموقفها من العدو ، ثالثها علاقة الجيش النظامي بجماهير الشعب ومدى استعداده لخوض المعارك والدفاع عن مصالح البلاد .

انطلاقا من هذه الشروط نستطيع ان نحدد على ضوء ذلك لمن الدور الاساسي في الحرب ؟ وفي أي مرحلة يلعب هذا الجيش الدور الاساسي وذاك الدور الثانوي . ويقول ناجي علوش حول هذه النقطة : « عندما لا يكون الجيش جيش الجماهير ، وعندما لا تكون قيادات الجيش ملتزمة بقضية الجماهير ، فلا تستطيع العصابات ان تلعب دورا ثانويا ، ولا يجوز ان تقبل بالدور الثانوي . ان عليها ان تلعب الدور الاساسي لتخلق الجيش شبه النظامي الذي يستطيع ان يحقق اهداف الجماهير . ولكن عندما لا يوجد مثل هذا الجيش ، فان حرب العصابات تلعب الدور الاساسي » . (ص ٢٠ — ٢١) .

خصائص وأشكال حرب الشعب : ان لحرب الشعب خصائصها وأشكالها التي تميزها عن خصائص وأشكال الحرب النظامية . وأولى سمات حرب الشعب انها تعتمد بالدرجة الاولى على الانسان قبل التكنولوجيا وتهتم قبل كل شيء بالوعي الثوري وضرورة ايجاد التنظيم الثوري ، وثاني سمات حرب الشعب انها تمتاز بنضال طويل الامد على عكس الحرب النظامية التي تعتمد على القتال الخاطف والصاعق . وثالث سماتها انها حرب شاملة تطال كل مجالات وحياة الوطن السياسية والثقافية والاقتصادية والعسكرية . ورابع سماتها انها تتطلب برنامجا سياسيا وعسكريا سليما . وخامس سماتها انها عبر النضال والممارسة تكتشف وتحدد نظرية عمل ثورية تلائم ظروف البلاد والمرحلة التي تمر بها وتتكون عبر النضال نفسه قيادة ثورية ملتزمة ببرنامج الشعب الوطني والتحرري . وسادس سماتها انها تعتبر حربا سياسية قبل ان تكون عسكرية كما هو حاصل بالجيوش النظامية التقليدية .

ومن خصائص حرب الشعب كما يقول علوش ايضا : « ان قوات حرب الشعب (عصابات ،

شبه نظامية أو نظامية) قوات مؤمنة ايمانا صادقا وعظيما بقضيتها » (ص ٤٨) كما « ان قوات حرب الشعب منضبطة طوعا . لقد اختارت ان تنضبط بوعيها ، ولذلك فأساس انضباطها طوعي وليس قسريا » . (ص ٤٩ — ٥٠) .

هذه هي خصائص حرب الشعب اما اشكالها فهي متنوعة تتحدد على اساس الظروف والعوامل للبلد المعين انطلاقا من القوانين العامة لهذه الحرب السياسية طويلة الامد . اذ ان اشكال القتال في حرب الشعب تتحدد على اساس البيئة (المجتمع البشري) والتضاريس (طبيعة الارض) والمرحلة التي تعيشها الثورة (نوع تنظيمها وأسلحتها) والعدو (طبيعته ، قوته ، اسلحته) .

ويوافق ناجي علوش « حرص الجنرال جياب على التأكيد بتنوع أشكال القتال في حرب الشعب الا انه يؤكد دائما ان جوهر الحرب الشعبية يقوم على اساس تضافر القوى السياسية والقوى المسلحة واقتران الكفاح المسلح بالكفاح السياسي والانتفاضات الجماهيرية بالحرب الثورية ، وحرب الغوار بالحرب النظامية » . (ص ٥٧) .

وتتصف حرب الشعب بأنها حرب ديناميكية ومتحركة . « وهذه الحرب الديناميكية تحتاج الى اليقظة دائما ، والى الحركة دائما ، والى الروح الهجومية دائما ، لانها اذا فقدت حس اليقظة ، واذا فقدت القدرة على الحركة ، وتحولت من الروح الهجومية الى الروح الدفاعية ، أخذت بالتقلص والانحدار » . (ص ٥٩) .

وتتصف حرب الشعب ايضا بأنها حرب دفاعية وهجومية . « ويجب ان نفرق دائما بين الدفاع والهجوم في القتال والروح الهجومية في الثورة . ان الروح الهجومية هي روح الثورة ، ولكن الهجوم والدفاع شكلا قتال ، واذا كان الهجوم في الثورة هو الاساس ، فان الدفاع شكل آخر » . (ص٦٠).

وتمر حرب الشعب في مراحل متعددة من عمرها الطويل كما حصل في الصين وفيتنام . اذ اجتازت الثورة ثلاث مراحل مهمة حققت الانتصارات للشعب والهزائم للعدو الامبريالي والرجعي . وهذه المراحل الثلاث هي : أولا ، مرحلة الدفاع الاستراتيجي . ثانيا ، مرحلة توازن القوى (بين الثورة والعدو). ثالثا ، مرحلة الهجوم المضاد الاستراتيجي العام .

وكل مرحلة من هذه المراحل لها مهمات خاصة هجومية ودفاعية تكتيكية ... ولقد استطاعت كل من الثورتين الصينية والفيتنامية اجتياز كل مرحلة على حدة ثم الانتقال الى المرحلة التالية ، وفي بعض الحالات اضطرت « للتراجع » من مرحلة والعودة الى مرحلة سابقة او « للمراوحة » في نفس المكان وتأجيل عملية الانتقال الى مرحلة لاحقة ... ويضيف ناجي علوش : « ولكن الثورات لا تمر بهذه الحالات حتما ، ولا تمر بها دون تعرجات وذبذبات . فقد تصل ثورة من الثورات مرحلة ثم تتراجع لسبب او لاخر » . (ص ٦٤) .

حرب الشعب العربية : يربط ناجي علوش بين قضية فلسطين وحرب الشعب ويرفض «كل الدعاوى التي تؤكد ان فلسطين بلد صغير ، وليس فيها جبال وغابات ... الخ هي دعاوى واهية او مضللة ، هدفها استبعاد حرب الشعب والتقليل من أهميتها » (ص ٦٥) . ثم يعود ليؤكد الارتباط المصيري بين تحرير فلسطين وتحرير الامة العربية من هيمنة الامبريالية . فينطلق من فشل شعار فلسطينية الثورة العربية ليقول بأن قضية فلسطين قضية عربية لان فلسطين جزء من الامة العربية ثم يؤكد من جديد على أهمية دور الجماهير العربية في قضية تحرير فلسطين ... ولكل هذه الاسباب يعتبر علوش ان حرب الشعب هي حرب عربية على امتداد الوطن العربي .

ويشدد ناجي علوش بعد ذلك على شراسة حرب الشعب العربية وضراوتها . فيعدد الاسباب والعوامل :

أولا ، « ان الاحتلال الصهيوني في فلسطين استعمار استيطاني ومواجهة الاستعمار الاستيطاني ليست كمواجهة الاحتلال العسكري ». (ص ٦٧). ثانيا ، « ان الدوائر الصهيونية العالمية التي ساهمت مساهمة كبرى وفعالة في انشاء دولة الاحتلال الصهيوني ، قوة عالمية كبيرة ، لها وزنها في السياسة الدولية والاقتصاد الدولي ، وفي شؤون الحرب والسلام » . (ص ٦٨) . ثالثا ، « ان الامبريالية العالمية تعرف حق المعرفة ان قيام قوة في المنطقة العربية قادرة على مواجهة دولة الاحتلال الصهيوني ، سيعني سقوط الوجود الامبريالي في المنطقة » . (ص ٦٨) .

رابعا ، « ان تطور اسلحة الحرب التقليدية (غير النووية) ، والامكانات الكبيرة التي تملكها الصهيونية والامبريالية في هذا المجال ، ستزيد من شراسة الحرب ، ومن امكاناتها التدميرية » . (ص ٦٩) .

ويخلص ناجي علوش الى القول ان اية حرب شعبية عربية ستكون نتائجها ايجابية رغم شراستها وذلك بسبب رقعة الوطن العربي الواسعة وتنوع تضاريسها اولا وامكانات الوطن العربي الزراعية والمعدنية الكبيرة ثانيا وعدد سكان الوطن العربي والخزان البشري الضخم ثالثا وامتلاك الدول العربية قوات عسكرية واسلحة حديثة رابعا واخيرا .

ثم يتكلم بعد ذلك عن دور الثورة الفلسطينية في دفع الحرب الشعبية العربية الى امام أي عن الشروط الفلسطينية للثورة العربية ويربط هذه الشروط الخاصة بالشروط العامة اي الشروط العربية للثورة الفلسطينية . وكيف ان مواجهة العدو للثورة الفلسطينية تحمل في طياتها امكانات الامتداد الى كامل رقعة الوطن العربي وبالتالي امتداد حرب الشعب العربية لتشمل كافة جماهير الامة العربية .

ملاحظات سريعة : هذا باختصار أهم ما ورد في الكتاب . ولا شك بأن الفصل الاخير (حرب الشعب العربية) يعتبر الاهم لانه يعالج مشاكل راهنة ويلقي بعض الاضواء على تفكير ناجي علوش ولو بشكل غير كاف . وقبل وضع ملاحظاتنا السريعة على الخطوط العامة للموقف الاستراتيجي الذي يطرحه علوش لا بد من التأكيد على ان الخلاف ليس على جوهر الموضوع المطروق (حرب الشعب أو حرب الشعب العربية) بل على كيفية فهم شروط الثورة العربية الاشتراكية وخصائص حركة التحرر الوطني العربية في المرحلة الراهنة وتكتيك النضال من اجل تحقيق هذه الاهداف الاستراتيجية وبالتالي تحديد نظرية العمل الثورية التي تتطابق مع واقعنا العربي المجزأ .

يتميز اسلوب ناجي علوش في عرض موضوعات الثورة العربية بنزعتين :

الاولى ، ذاتية ، اذ يقوم بعملية اسقاط ما يدور في ذهنه على الواقع لا العكس . فيرى الواقع كما يتصوره هو لا كما هو في الحقيقة . فهو مثلا عندما يتكلم عن (حرب الشعب العربية) لا يأخذ بعين الاعتبار الواقع العربي المجزأ الى مجموعة اقطار وتأثيرات « القطرية » على تكتيك الثورة العربية. وعندما يتكلم عن نتائج حرب الشعب العربية الايجابية يستند الى الرقعة الجغرافية وعدد السكان والامكانات الزراعية والطبيعية وامتلاك الدول العربية للاسلحة وينسى ان يتكلم عن الدور الاهم في الموضوع (نمط الانتاج السائد في الوطن العربي) ودور الطبقات الاجتماعية انطلاقا من الظروف العربية الراهنة في مواجهة الامبريالية والصهيونية واخيرا التمايز الاجتماعي وبالتالي السياسي بين قطر عربي وآخر .

ان اهمال هذا الموضوع (القطرية والتجزئة) مؤداه الفعلي اضفاء طابع ذاتي على أي تحليل نتقدم به مهما حاولنا ان نلبسه للواقع . فالقطرية والتجزئة السياسية حقيقة قائمة ساهمت الرجعية والاستعمار والامبريالية في تحقيقها لخدمة مصالحها، والجماهير العربية ترفض هذا الواقع المفروض على الوطن العربي وتناضل من اجل كسر هذه الحواجز، الا ان مرور عشرات السنين على مثل هذه التجزئة خلق نوعا من التمايز الاجتماعي واختلافا في أنماط الانتاج السائد في كل قطر وتفاوتا في مستوى التطور بين قطر وآخر . كل هذه الظروف المستجدة تتطلب بالدرجة الاولى فهما ديالكتيكيا لهذا الوضع دون السقوط في تحليلات قطرية معزولة عن مجمل الوطن العربي وأيضا دون السقوط في افكار عامة جدا تنبسط على كامل الوطن العربي ولا تحدد خصوصية وضع كل قطر عربي وتأثيره على بعض او جميع الاقطار .

الثانية ، ميكانيكية . حاول ناجي علوش ان يثبت فشل شعار « فلسطنة » الثورة العربية الا أنه وقع في فخ تأكيد هذا الشعار عندما رأى الثورة العربية من منظار فلسطيني أحادي الجانب . وبالتالي عزل التأثير المتبادل ما بين نضالات الجماهير العربية في مواجهة الامبريالية على صعيد الوطن العربي وبين نضالات الجماهير الفلسطينية والعربية في مواجهة الصهيونية . وذلك بسبب نسيان الاوضاع الكيانية والتجزئة الاستعمارية وخصوصية التناقض في كل قطر عربي اي نسيان العلاقة الديالكتيكية بين التناقض القومي العام

والتناقض الوطني الخاص وظروف النضال في الاقطار العربية .

ان عدم وضوح هذه النقطة تعيدنا الى تحديد مسألة الحلقة المركزية في الصراع او التناقض الرئيسي الذي تواجهه الامة العربية ... ان التناقض الرئيسي الذي تواجهه الامة العربية يكمن قبل كل شيء في الامبريالية. والامبريالية في مواجهتها لحركة التحرر الوطني العربية تعتمد على قاعدتين : الاولى ، اسرائيل وهي محصورة ضمن قطر عربي واحد (فلسطين) تواجه مجموعة من الاقطار العربية المحيطة بها جغرافيا . الثانية ، الرجعية العربية وهي منبسطة على امتداد الاقطار العربية وبالتالي مواجهتها ضرورة تاريخية لتصفية ركيزة أساسية من ركائز الامبريالية .

ان اي اخلال في هذا الميزان معناه العمل على تغليب وجه من الامبريالية على الاخر وتأجيل الصراع بارادة ذاتية لا موضوعية مع الوجه الاخر. وهنا بالضبط تكمن خصوصية التناقض في الثورة العربية حيث تواجه عدوا متعدد الرؤوس لم يسبق لاي ثورة في العالم ان واجهته في مرحلة واحدة .

ان تعدد مهام الثورة العربية في فترة زمنية واحدة يعني اولا تعدد النضالات على صعيد الوطن العربي وثانيا عدم عزل النضالات عن بعضهما البعض وثالثا تحديد التأثيرات المتبادلة بين النضالات القطرية ضد الانظمة ووظيفتها السياسية والعسكرية ضد اسرائيل وايضا النضال الفلسطيني ضد اسرائيل ووظيفته السياسية والعسكرية في مواجهة الانظمة .

وعلى اساس هذا التحديد يمكن كشف جوهر النضال العربي ضد الامبريالية وقواعدها وخصوصية هذا التناقض في الظرف العربي الراهن ... وهنا نستطيع ان نقول بأن شعار فلسطينية الثورة العربية صحيح عندما يكون الهدف من ذلك منع احتواء الانظمة للثورة الفلسطينية وفي الوقت نفسه ان هذا الشعار خطأ عندما يكون الهدف منع الجماهير العربية من المشاركة في تحرير فلسطين ان عبر التوجه نحو اسرائيل او عبر التوجه نحو اسقاط الانظمة القائمة التابعة للامبريالية .

اذن هناك نضال قومي عام يشمل الوطن العربي باكمله وهو نضال موجه ضد الامبريالية . ويكتسب هذا النضال خصوصية في كل قطر عربي على حده تميزه عن غيره من النضالات لتصب جميع هذه النضالات في مواجهة اسرائيل . وهناك ايضا خصوصية للنضال الفلسطيني كجبهة صدامية ضد اسرائيل تجد شروط انتصارها بنمو حركة التحرر الوطني العربية .

هذه الملاحظات السريعة ليست كافية لتحديد صحة الموقف الراهن من الصراع الدائر ضد الامبريالية في ارجاء الوطن العربي . الا انها تشكل مدخلا لفهم الخلاف مع ما قاله ناجي علوش في طروحاته حول حرب الشعب العربية .

وليد نويهض

شحادة يوسف ، **الواقع الفلسطيني والحركة النقابية** ، (مركز الابحاث ، م. ت. ف. ، بيروت ، ١٩٧٣)

ما زالت الدراسات السوسيولوجية جديدة على الواقع الثقافي العربي ، وهي ما زالت تبدو ، بالرغم من ضروراتها وفوائدها العملية الملحة السياسية والاجتماعية ، ترفا لم يحن أوانه بعد . لقد كان علم الاجتماع في بلادنا ، وما زال ، هو علم الاجتماع الجامعي ، النظري ، البعيد عن الواقع ،والمغترب عنه كليا ، خارج الجدران الجامعية السميكة ، بدأت البذرة تنمو : دراسات تتناول جوانب مختلفة من حياتنا بالدراسة الجادة ، لم يعد التأمل كافيا لفهم المجتمع السابق . صار من الضروري ان نفهم الواقع على حقيقته ، وكما هو فعلا ، حتى نستطيع ان نتحكم به وان نخضعه لسيطرتنا . ما السبب ؟ بالاضافة الى تنامي وعينا نتيجة الاحتكاك الثقافي بالغرب ، هناك ايضا الضرورات العملية . فبنتيجة التحولات الاجتماعية، وبالتالي الثقافية ، العميقة ، التي شملت قطاعات واسعة من مجتمعاتنا. وبنتيجة الحاجة الى دراسة الضرورات المستجدة والمرحلة العالية التي وصلتها حركة التحرر القومي العربية فيصراعها ضد الامبريالية والصهيونية والرجعية ، بدأت التيارات والدراسات السوسيولوجية الجديدة تجد أرضا خصبة وتقبلا اجتماعيا ، وبالتالي تأثيرا ، ما كانت

لتجده قبل سنوات قليلة خلت . لقد صار لهـا ضرورة اجتماعية وظرفا اجتماعيا ما كان سابقا .

الجهد الذي بذله الدارس لا يعني الريـادة فحسب ، انه يعني كذلك الدعوة الى مواصلـة الطريق نحو مزيد من التفهم لواقعنا الفلسطيني والعربي ، ونحو ارساء اسس البحث العلمي التي لا تعني بحال غير ارساء اسس البحث العلمي ، اسس العقلانية والتجديد والثورة . مراجعة ومناقشة الدراسات الميدانية ، كمثل كتابنا تتطلب دراية كاملة بمعطيات الموضوع وظروفه وشروطه . انطلق شحادة يوسف ، كما يبدو ، من الصفر ، قام بالكثير من الاحصاءات والاستطلاعات حتى استطاع الوصول الى جملة حقائق ، مما اضطره الى صرف وقت اضافي كان وفره لو ان الطريق كانت ممهدة امامه . هذا يؤكد ضرورة الاطلاع على معلوماته ، الموضوعة تحت تصرف الباحثين في مكتبة مركز الابحاث ببيروت ، كما قال الدكتور انيس صايغ المدير العام لمركز الابحاث ، في تمهيده للدراسة .

وبالرغم من الجهد الكبير الذي بذله ، والملاحظ في سياق هذه الدراسة الصغيرة (حوالي مائة صفحة عدا الجداول في الملاحق) ، فانه يؤكد بتواضع كبير : لم يحاول البحث تقديم دراسة وصفية للحركة النقابية ، « بل عمد الى تسجيل بعض الملاحظات النقدية انطلاقا من تصور للتنظيم الجماهيري الثوري الذي يتناسب مع مهمات النهوض بواقع الحياة الفلسطينية » (ص ١١ — ١٢) .

في الفصل الاول « بعض خصائص الواقع الفلسطيني» ، يبذل الباحث جهدا اضافيا واضحا، لدراسة الاثار الاجتماعية لنكبة ١٩٤٨ على المجتمع الفلسطيني . ان اكبر تاثير لنكبة ١٩٤٨ ، يمكن تحديده في تحطم البنية الاجتماعية والتوزع الجغرافي ، اي انعدام المؤسسة السياسية الواحدة ، والبنيان الاقتصادي — الاجتماعي الواحد . لقد ولد هذا الموضع خصائص سلوكية وتنظيمية جديدة . ولقد تمثلت اهم الخصائص السلوكية الجديدة في « الانهيار الفجائي للاساس المادي للمجتمع عام ١٩٤٨ ، ثم في محاولة التخلص من الوضع المادي الجديد » (ص ١٥) ، نجم عن هذا التغير الفجائي « حدوث فجوة هائلة بين التغيرات المادية والثبوت النسبي في البنيان الفوقي المتمثل في المفاهيم والعادات والقيم القديمة . وأدى هذا الوضع الى توترات على المستوى النفسي والفكري » (ص ١٥) . ويسوق الباحث نتيجة سريعة ، لا استطيع ان اقطع بصحتها او عدمه ، اذ بالرغم من معقولية السياق الذي أتت فيه فكرته القائلة ان الفلسطينيين نتيجة للتناقض القائم بين رغبتهم في الخلاص من واقع نكبتهم ، وبين ادراكهم العميق لصعوبة تحقيق هذه الرغبة ، تولدت لديهم ظاهرة سلوكية « تتميز بالحماس السريع والاندفاع حتى الذروة لدى كل بارقة أمل في العودة ، وبالخمود السريع والانكماش حتى الانطواء ، في اعقاب كل صدمة » (ص ١٦— ١٧) . لكن الا يمكننا تعميم هذه الفكرة لتشمل مجتمعات اخرى بالاضافة الى المجتمع الفلسطيني !!

ويمكن حصر ثلاث خصائص بنيوية للواقع الفلسطيني تتعلق بالوحدة الجغرافية ، والمؤسسة الاجتماعية ، ثم البنية الطبقية . لقد كان المخيم الاطار الجغرافي — المجتمعي للعلاقات الاجتماعية. ويمتاز هذا المجتمع بطابعه الخاص « وتركيبه الاجتماعي — الاقتصادي الخاص . فمن جهة يصعب وصف المخيم بالمدينة او بالقرية او حتى بالحي الفقير . ومن جهة اخرى لا يوجد بين السكان تمايزات اجتماعية حادة . ليس في المخيم ملاك ارض او رأسمال بل جميعهم يكادون يتساوون في الفقر ، ومن يتوفر لديه رأس المال يغادر المخيم اما الميسورون نسبيا من موظفين وباعة فان التمايز بينهم وبين باقي الاهالي ليس صارخا ولا يصل ، بحكم طبيعة العلاقات ، الى التناقض » (ص ١٩) . هذا التكوين الخاص للمخيم، لم يغير العلاقات القديمة ، التي لم تواجه ما يتحداها جذريا ، ونتيجة للشروط المعيشية القاسية ، ظلت العائلة تمثل نوعا من الضمانة والحماية الاجتماعية لافرادها .

على صعيد اخر ، كان تحطم البنية الاجتماعية والتوزع الجغرافي عام ١٩٤٨ يعني تفككا طبقيا للمجتمع الفلسطيني، وحتى في الضفة والقطاع اختل البنيان الطبقي القديم ، فلم يعد هناك طبقات فلسطينية بالمعنى التقليدي : لم يعد هناك بورجوازية فلسطينية ، « بل اصبح هناك «بورجوازيون» فلسطينيون موزعون في عدة أقطار،

علاقاتهم مع البورجوازيات المحلية وقطاعات الشعب المحلي الاخرى . كما اسهم الوضع الاقتصادي العربي بدوره في تحديد افاق النمو الطبقي الفلسطيني . ولدى دراسة الاحصاءات ، يفسر الباحث ظاهرة نمو قطاع الخدمات لدى الفلسطينيين . ضعف الصناعة العربية ، تخلف الزراعة ، وفي الوقت ذاته كانت دول النفط تسير باتجاه نهضة تحديثية ، وكانت وكالة الغوث بحاجة لموظفين . هذا الوضع حدد الطبقات التي يمكن ان تنمو : الطبقة الوسطى (معلمون ، ممرضون ، موظفو بنوك وشركات وادارة) وفئات عمالية غير بروليتارية . ولان العمل في قطاع الخدمات يتم ضمن مشروعات فردية صغيرة ومبعثرة تجعل من هذا القطاع قطاعا مفككا ، ويصبح سلوك العمال في هذا القطاع فرديا لكون العلاقة بين العامل وصاحب العمل ذات طبيعة فردية .ويلاحظ الباحث بذكاء ان عدد العاملين في قطاع الخدمات ، بالاضافة الى انه يكاد يستوعب نصف العاملين الفلسطينيين ، في تزايد مستمر ، بينما القطاعات الاقتصادية السياسية وهي الزراعة والصناعة والتجارة في تناقص مستمر . لذلك يمكن القول ان النتيجة الثانية تمثلت بالتفكك الطبقي القديم، ونمو الطبقات الوسطى وعمال الخدمات . (يغفل الكاتب الاشارة الى الدلالة السياسية الكبيرة لهذا الوضع ومؤثرات نموه ، بالرغم من اهميتها البالغة !) .

هذه الخاصة الثانية تؤدي الى خاصة ثالثة واساسية هي الخصائص التنظيمية، فلان البنية الطبقية للمجتمع الفلسطيني هي على هذا الشكل، فقد ادى ذلك الى تعزيز موقف سلبي من قبل الفلسطينيين تجاه التنظيم ، فلظروف العمل والتعاقد ، تتعزز قناعة العاملين بان استمرارهم في العمل متوقف على رضا صاحب العمل،ويصبح العامل مضطرا الى ان يلجأ الى السلوك الذي يضمن ذلك الرضا ، في سوق تنتشر فيه البطالة والعرض الرخيص ، وكما يعزز صعوبة التنظيم ايضا ذلك التوزع الجغرافي للشعب الفلسطيني الذي يعني ايضا التشتت الجغرافي من جهة ، والخضوع لقوانين واوضاع عمل تختلف من قطر لاخر .

هذا يساعد على تحديد طبيعة ونوعية التنظيم : اقرب ما يكون الى التنظيم السياسي ــ الاجتماعي « سياسي بمعنى التنظيم الجماعي لقطاعاتنا الشعبية لكي تكون اكثر وعيا وفعالية في خدمة قضيتها . واجتماعي بمعنى العمل المنظم للقطاعات او المهن المختلفة ،لتحصيل حقوقها .. » (ص ٣٧ ــ ٣٨) .

ويجب الا نغفل ابدا الدور الهام الذي ادته المقاومة الفلسطينية المسلحة للمجتمع الفلسطيني الذي يتلخص في اعادتها له نوعا من الهيكلية السياسية « حيث اصبح للفلسطينيين قيادتهم ومؤسساتهم الذاتية » (ص ٣٩) .

(الملاحظ ان هذا الفصل الاول الذي جاء غنيا بالتحليل الذكي ، الدقيق الملاحظة . وبالرغم من كونه مليئا بالتعميمات ، ولكنها كانت نتيجة ملاحظة موضوعية وبحث علمي ، ولم تكن نتيجة تأمل نظري من بعيد) .

يخصص الباحث الفصل الثاني « العمل النقابي والعمل السياسي » لدراسة شروط العمل النقابي ، ويثبت بدءا الفكرة القائلة ان التنظيم النقابي هو السلاح الاجتماعي والسياسي للطبقة العاملة ما دامت خارج السلطة لتحقيق اكبر المكاسب المطلبية، ولكي تظل ، في الوقت ذاته ، في صلب العملية الاجتماعية . وبعد مقدمة عن النقابات في المجتمعات الغربية : وضعها ، دورها ، حجمها ، واساليب السلطة في تنفيس وامتصاص طاقاتها الثورية ، يتناول الباحث بسرعة ظروف العمل النقابي ومهماته في المجتمعات المتخلفة ، مؤكدا أيضا الفكرة الرائجة والقائلة انه يصعب جدا امكان عزل العمل النقابي عن مضمونه السياسي ، لاختلاف الوضع بين المجتمعات المتخلفة والمتقدمة . فلان ازمة المجتمعات المتخلفة هي ازمة التنمية ، لذلك تغدو الازمة التي تواجهها انظمتها « هي ازمة سياسية في جوهرها، اي ازمة خيار سياسي حول طبيعة النظام السياسي والاقتصادي ــ الاجتماعية » (ص ٥٠).

الحركة النقابية في المجتمعات المتخلفة تواجه عموما قضيتين مترابطتين : قضية مبدئية تتمثل بحق القطاعات الشعبية بحرية التنظيم والاجتماع، وطرح القضايا والمشاكل الخاصة بها ، ومناقشة السياسات الاقتصادية والاجتماعية للدولة ،والحق في ممارسة الاساليب الديمقراطية (الاضراب

والتظاهر والاعلان) ، للتعبير عن مواقفها وكوسيلة للحصول على مطالبها . والقضية الثانية قضية مادية تعبر عن نفسها بالمطالب المهنية المختلفة ... » (ص ٥٣) .

ما هو دور النقابات والتنظيمات الجماهيرية في معركة التحرر الوطني والثورة المسلحة ؟ يؤكد الباحث على ان النقابة معنية بالصراع : أ ــ لكونها تمثل قطاعا شعبيا ، ب ــ لان مختلف القضايا الاجتماعية تصبح مرهونة بنتيجة الصراع المحتدم بين قوى الثورة وقوى الثورة المضادة ، اي ان المسألة الستراتيجية ــ حسم الصراع وتقرير المصير السياسي ــ تمتص في هذه المرحلة كافة القضايا الاخرى (ص ٥٥) . وهذا ينطبق كليا على الظروف الفلسطينية . ان مسألة القهر القومي وطغيان القضية السياسيةعلى غيرها في العمل النقابي صارخة الوضوح ، حتى في مرحلة ما قبل النكبة عام ١٩٤٨ . « قبل عام ١٩٤٨ ، كان يستحيل حل المسألة الاجتماعية في ظل الاستعمار البريطاني والغزو الصهيوني المتزايد . وفي الواقع الذي حصل بعد النكبةوما حصل من تفكك وانهيار للمجتمع الفلسطيني ، بات واضحا انه من غير الممكن اصلا حل المسألة الاجتماعية في ظل هذا الواقع وخارج الارض الفلسطينية » (ص ٥٩) . لقد جعل هذا الواقع النضال النقابي الفلسطيني يختلف كلية عن غيره من النضال النقابي في البلدان النامية الاخرى ، فالعملالسياسي ، في الاخيرة ، لاحق على العمل النقابي . في الواقع الفلسطيني، النضال المطلبي ثانوي ، حيث « العمل النقابي لاحق على العمل السياسي » (ص ٦١) .

(تنبغي الاشارة الى ان هذا الفصل الثاني مليء بالتعاميم وبالنتائج النظرية الكبيرة ، التي كان من الضروري التوقف حيالها والتأني في الحكم عليها ، وما يغفر للكاتب هو ان طبيعة الدراسة وحجمها لا يحتملان كثيرا من التشعبات والتفرعات الجانبية) .

في الفصل الثالث « حول الحركة النقابية الفلسطينية » ، يناقش الباحث اسباب تميزالحركة النقابية الفلسطينية وخصوصياتها : تجزؤها نتيجة التوزع الجغرافي للشعب الفلسطيني ، بالاضافة الى طبيعة النظام الصهيوني الذي يواجهه ، والانظمة الاخرى التي « لجأ » الى مجتمعاتها ، فصارت القوانين التي تسن في فلسطين لا توضع كي تطبق عليه ، والقوانين الاخرى في المجتمعات العربية لا تنطبق عليه ــ يستثنى من ذلك سوريا جزئيا ــ ، والفلسطينيون ليسوا مستهدفين بها على كل حال .

من هنا تجد الحركة النقابية الفلسطينية نفسها حيال اوضاع شديدة الخصوصية ، كما تجد نفسها مطالبة باستنباط وسائلها الخاصة للتعامل مع الاوضاع السياسية ــ الاجتماعية السائدة . خصوصية هذا الوضع النقابي وتميزه « ميز ايضا مهمة النقابة الفلسطينية تجاه الثورة » (ص ٦٥). ولان الفلسطينيين مفصولون عن المجتمع الصهيوني وخارج مؤسساته ، فان الجانب « السلبي » للنضال النقابي ، بمعنى استخدام النضال المطلبي كسلاح سياسي لاضعاف النظام ، يكاد يكون معدوما في الساحة الفلسطينية (باستثناء الاردن) .

بهذا ، تتحدد ملامح التنظيم النقابي المطلوب ، في انه « تنظيم جماهيري يتصدى لمهمة سياسية ــ اجتماعية تهدف الى تنظيم اوسع القطاعات الشعبية وتنسيق جهودها لتدعيم الثورة وتصعيدها» (ص ٦٦) ، ولذلك تغدو مهماته كما يلي : ١ــ مهمة سياسية ، اعداد الجماهير لخوض النضال السياسي الذي يكمل العمل القتالي للثورة . ٢ ــ مهمة اجتماعية ، تهدف الى اقامة تجربة حياتية جديدة . ٣ ــ مهمة مطلبية . ٤ ــ مهمة تنظيمية .

ويظل القسم الاهم من الدراسة ، بتقديري الشخصي، هو قسم « ملاحظات نقدية حول واقع الحركة النقابية الفلسطينية » ، حيث يحصر الباحث ملاحظاته في ملاحظتين اثنتين ، الاولى ، هي ضعف البنية التنظيمية، وتتمثل في ١ ــ قلة عدد الاعضاء ، ٢ ــ ضعف التماسك الداخلي ، ٣ ــ التداخل بين الولاء النقابي والولاء التنظيمي . اما الثانية ، فعلى صعيد النشاط العام ، حيث « نلاحظ ان هذا النشاط يتركز على الاعلام الخارجي على حساب التوجه نحو التجمعات السكانية » (ص ٩٠) ، مع ان المفروض ان يحصل العكس ، على اعتبار ان « المهمة التاريخية التي يمكن لتنظيماتنا الجماهيرية ان تؤديها تأتي من خلال اسهام هذهالتنظيمات في اقامة تجربة حياتية

جديدة والخطوات العملية على هذا الطريق تظهر من خلال المؤسسات التي تقيمها والممارسات العامة التي تقوم بها وسط التجمعات السكانية » (ص ٩٠).

ويقسم الباحث القسم الخاص « حول اتحاد العمال » الى قسمين :

أ — على الصعيد التنظيمي، وفيه يلاحظ بذكاء بالغ ان الازمة التنظيمية لاتحاد العمال ، بالرغم من ادراك قيادته نفسها لطبيعة الازمة وخطواتها الجادة لتجاوزها وحلها، نابعة ايضا من البنية التنظيمية للاتحاد ، لان « البناء التنظيمي يجعل دور القاعدة ضئيلا قياسا بالدور الذي يعطيه للقيادات » (ص ٩٧) ، ولما كانت مهام اتحاد عمال فلسطين مغايرة لمهام الاتحادات العمالية في الاقطار الاخرى، اي ليست مهمات نقابية بحتة ، حيث ان « الاتجاه النقابي التقليدي هو الذي يضفي على البناء التنظيمي للنقابات طابعا بيروقراطيا » (ص ٩٨) ، لذلك يجب ان تنعكس الاية لدينا : من القاعدة الى القمة لتحقيق التجربة الحياتية الثورية الجديدة .

ب — وعلى صعيد السياسات القطرية ، حيث يفرض اختلاف الاوضاع العربية الا يكون للاتحاد سياسة واحدة على الصعيد المطلبي في مختلف فروعه ، وحيث ان للتنظيم نفسه مهامه الثورية بين التجمعات السكانية ، لذلك يقترح الباحث ثلاثة مستويات لسياسة الاتحاد : ١ — سياسة عامة لكل الاتحاد . ٢ — سياسة عامة لكل قطر . ٣ — سياسة قطرية « تتعلق بالنشاطات المطلبية والسياسية والاجتماعية داخل كل فرع ، قيادة وقاعدة ، ولكن باشراف الاتحاد مركزيا لكي تظل السياسات الفرعية منسجمة مع سياسات واهداف الاتحاد العامة » (ص ١٠٢) .

ملاحظات اخيرة : كما ذكرت قبل قليل ، لا تأتي اهمية بحثنا الحالي من ريادته في ميدان البحوث السوسيولوجية الميدانية فحسب ،بل من تأثيره كذلك على الحركة الثورية نفسها . ان دراسة الوضع الاجتماعي ، بما في ذلك البنى الطبقية ، دراسة موضوعية ، تقدم خدمة كبيرة للحركة الثورية والسياسية الفلسطينية والعربية ، من حيث ان البنية الطبقية للشعب الفلسطيني تحدد الى حد بعيد طبيعة الاداة السياسية وتطلعات جماهير الشعب بشكل عام ، وبالتالي برنامج العمل الوطني .ذلك ان معرفة الوضع الاجتماعي — الطبقي — المهني للسكان ، تلقي ضوءا قويا على نوعية تفكيرهم وتطلعاتهم ، وافاق حركتهم السياسية . (دلالة تناقص عدد العاملين في قطاعات الانتاج وتزايد عدد العاملين في قطاع الخدمات مثلا) .

مسؤولية الباحث الشخصية عن عدد من الهنات تظل محدودة ، لعديد من الاسباب ، اهمها ندرة المراجع والاحصاءات والدراسات السابقة من جهة ولان مثل هذه البحوث والدراسات تتطلب مجموعة من الباحثين « وعقلا جماعيا » يوجهها من جهة ثانية ، لان جماعية البحث لا تتيح التخصص فحسب ، بل تتيح كذلك تناول البحث من جميع جوانبه ومعالجته من مختلف زواياه .

الملاحظة الاخرى التي يمكن توجيهها للبحث هي قصر القسم التطبيقي ، وخلو الاستقصاءات العملية منه . فلقد جاء القسم الخاص باتحاد العمال قصيرا ، ومبتسرا ، مع أن اهمية البحث ، ريادته ، تأتي من دراسته للمشكلات العملية ، الفعلية ، التي يعاني منها التنظيم النقابي الفلسطيني ومن الحلول المقترحة . وكان هذا يتطلب جهدا اضافيا يجب بذله ، بالرغم من دقة الباحث وتوجهاته الصائبة عموما . وهذا يعيدنا الى الملاحظة الاولى ، وهي جماعية مثل هذه الاعمال ، حيث سيصبح البحث اكثر غنى وثراء ، واقل خطأ : كان من الممكن مثلا اجراء مسح ميداني للمشكلات الفعلية التي تعاني منها الاتحادات النقابية الفلسطينية ، وعلى راسها اتحاد العمال ، للوصول الى تصور شامل للحل ايضا ، ولافضل السبل التي تستطيع بها هذه الاتحادات دفع العملية الثورية لحركة التحرر القومي العربية والفلسطينية . هذا يعني ضرورة تبني جهة ما لعملية دراسة الواقع الفلسطيني . ولقد كنت اقترحت في كتابي عن تاريخ القضية الفلسطينية ، وفي مقالات اخرى ، ضرورة جماعية العمل لاعادة كتابة التاريخ الفلسطيني : من اجل فهم افضل للمجتمع وللواقع الفلسطيني .

ما رأي مركز الابحاث ..؟

محمد حافظ يعقوب

ثقافة

الياس خوري

الرواية والرسالة السياسية

بين روايتي فيصل حوراني « المحاصرون » ورشاد ابو شاور « البكاء على صدر الحبيب » أكثر من علاقة . فهما ينطلقان من نفس البداية ، محاكمة حركة المقاومة سياسيا داخل شكل روائي ، وان اختلفا كثيرا في الموقف السياسي ، او في طريقة صياغة المواقف التفصيلية داخل عملهما الروائي . لذلك ، وقبل الشروع في مناقشة هذين العملين ، لا بد من التوقف قليلا ، امام نقطة الانطلاق. فالرواية ، بوصفها عالما مركبا من العلاقات ، لا بد لها وان تعيش المستوى السياسي بشكل مباشر او غير مباشر . غير أنها ليست رسالة سياسية بمعنى التحليل السياسي ، فالمضمون السياسي ، للرواية الكلاسيكية ، رواية الشخصيات ، يأتي من داخل شبكة العلاقات التي يستطيع العمل الروائي تقديمها . فهو حين يحمل هما سياسيا مشروعا ، يقوم بوضع هذا الهم ، او باستخراجه من داخل العلاقات الاجتماعية التي يستطيع الاطلال عليها بشكل تفصيلي او دقيق . اما عندما تصبح العلاقات الاجتماعية مجرد غطاء مكشوف ، لرسالة سياسية واضحة يحق لنا عندها ان نتساءل ، لماذا الشكل الروائي ؟ ان المضمون السياسي الذي يتناسى بشكل شبه كامل الاستقلالية النسبية للابداع الادبي ، يسقط في منزلق الاستعارة الشكلية ويفقد قدرته على الاقناع . يصبح مجرد موقف سياسي ، خاضع للنقاش . من هنا يثير الكثير من الضجيج او لا يثيره ابدا ، وهذا يعود الى طبيعة المرحلة السياسية الراهنة . ان المستوى الادبي هو شكل من اشكال الممارسة النضالية ، لكنه حين يقبل الاطار الادبي السائد ، ويرفض العلاقة الاجتماعية المحددة ، فانه يتحول الى منشور دعائي ، يمكن مناقشة قيمته السياسية في مكان آخر . أما الشكل الادبي الحقيقي ، فانه حين يضع نصب عينيه كتابة وثيقة متكاملة عن مرحلة نضالية محددة ، فانه يطرح من خلال هذه المرحلة حياة المناضلين الحقيقية وعلاقاتهم وهمومهم المباشرة وغير المباشرة ، وهو بذلك يتجاوز الاطار الى طرح جوهري للمسألة التي يعالج ، يستطيع عبر هذا الطرح أن يطال حتى القارىء الذي لا يهمه الاطار السياسي المباشر .

لكننا هنا ، امام عملين من طبيعة مختلفة . يسقطان رسالتهما الايديولوجية على الاطار الروائي. لذلك تغيب الرواية ، وتفقد الرسالة السياسية قيمتها ، لانها لو كتبت بطريقة اخرى لكانت اكثر تأثيرا وأثرا .

المحاصرون

يضع فيصل حوراني بطله « خالد فتحي عزيز » داخل حصار شامل . وحول هذا البطل ، حول حياته وعلاقاته وبطولاته ، تدور احداث الرواية . انه فدائي مضطهد ، يكتشف قصور العمل الفدائي وأخطاءه . لذلك يعزل عن كل عمل مباشر . رؤيته السياسية بالغة الوضوح . يتنبأ بالكارثة قبل وقوعها . فهو مع مشروع روجرز رافضا سياسة التطرف . ثم حين يلتقي بسميرة زوجة ابي الملاحم ، تتحول الرواية في بنائها الى الذروة ، حيث تختلط

---

* فيصل حوراني : **المحاصرون** . الطبعة الاولى . دمشق ، تموز ، ١٩٧٣ .
* رشاد ابو شاور : **البكاء على صدر الحبيب** . اتحاد الكتاب والصحافيين الفلسطينيين — دار العودة ، بيروت .

الممارسة السياسية بالحب . وبعلو صوت الرسالة الايديولوجية حتى يغطي على جميع شبكة العلاقات الاجتماعية التي حاول المؤلف نسجها في بداية روايته — طفولة خالد ودراسته الجامعية — تستحيل العلاقات هنا الى سلسلة من الخطب ورباطة الجأش والموقف البطولي . ثم تعود في القسم الاخير من الرواية الى توتر درامي في وصف حياة الاعتقال والتعذيب الذي يتعرض له المقاتلون بعد مذابح جرش وعجلون .

صيغة الغائب والتداعيات الشخصية :

صيغة المفرد الغائب ، هي الصيغة الغالبة على البناء الروائي بأسره . انه الجواب المباشر على البطل الفرد ، الذي يتمحور العمل الروائي على شخصيته . لذلك يكثر التذكر والتداعي ، داخل الفلاش باك الذي يقوم هو بصياغة البنية الروائية. تاركا لصيغة المفرد لتقوم في الحركة البنائية . ولا تشمل هذه الصيغة خالد وحده ، بل تمتد في بعض الاحايين الى سميرة — البطلة الثانية في الرواية . اما الحوار او التأملات الذاتية ، فانها تصبح هنا مجرد علامات ، او فواصل يتوقف عندها العمل بأسره ليستجمع قاعدته الاجتماعية ، أي انها اطار لعلاقات من طرف واحد ، محورها الاساسي شخصية خالد الطافية . أما اطراف الحوار الأخرى فانها مجرد انعكاسات سلبية او ايجابية لافكار هذا البطل . تقود هذه التقنية الفنية مباشرة الى رواية الافكار . فالعلاقات الاجتماعية والممارسة النضالية ، ليست سوى حافز فكري ، يسمح للبطل باسقاط مواقفه السياسية اسقاطا . لذلك لا تأخذ العلاقات الانسانية مداها الكامل . تتوقف دائما عند نقطة وظيفية . فهي جزء من عالم واحد لا يتعدد . ان الاتجاه التوحيدي الغالب حول البطل — النموذج ، يحيل السرد والحوار الى مجرد مداخل لعالم متكامل لا نعلم شيئا عن آلية تكامله . ثورة خالد على الواقع السياسي الذي ينتمي اليه هي ثورة بدون تاريخ . نتعرف من خلال السياق الروائي على بعض النتف التي لا تعطي فكرة متكاملة . لذلك يفرض علينا المؤلف انحيازا مسبقا الى بطله . من هنا تضيع البنية الروائية بأسرها ، ويصبح الاسقاط الفكري — الايديولوجي ، هو المبرر الوحيد لمتابعة القراءة . فأنت مجبر سلفا على اتخاذ موقف صريح من صراعات خالد . وهذا الموقف هو الذي يحدد متابعة القراءة او التوقف عنها . لذلك يحاول المؤلف في تداعيات حياة بطله اضاءة بعض الجوانب الذاتية — الطفولة ، ذكريات الدراسة ، السجون التي دخلها — ثم يضيف بعد العلاقة العاطفية بسميرة . تخدم هذه الاضاءة هدف رسم اطار تاريخي مقبول لكنها تفشل في استنطاق الشخصيات أشياءها بصورة طبيعية . فيغلب الافتعال وتضيع الرؤية الاجتماعية :

البطل — النموذج :

خالد فتحي عزيز ، هو نموذج البطل الايجابي ، لا يخطيء ولا يزلق . انسان ثوري متكامل . في الطرف الاخر تقع شخصية ابي الملاحم . انه الخطأ مجسدا . ازدواجية الالوان الواضحة هذه ، البطل الايجابي والبطل السلبي ، تبرز خارج الرواية . نستطيع ان نقبل هذه الشخصية او ان نرفضها . غير أننا لا نستطيع مناقشتها . انها حالة ايديولوجية . لا تتخلى عن صفتها هذه الا في السجن جزئيا . هناك نكتشف الى جانب خالد ، بطولات المقاتلين الاسرى ، حيث تعلو النبرة الانسانية اليومية ويخفت صوت الادعاء الفكري . واذا كانت خاتمة الرواية مليئة بالتفجر والتحدي ، فان هذا التفجر لا يبرر السياق العام لمجمل العمل الروائي. فالنموذج في رواية واقعية ، يصبح في افضل الحالات بديلا موضوعيا عن الواقع . لذلك يجعل من تفتيت الواقع داخل العمل الفني مبرره الوحيد. فتغيب الرواية الجدلية . وتصبح الممارسة النضالية حالة جامدة. لذلك يضطر المؤلف الى تصوير ابطاله السلبيين بشكل كاريكاتوري ، دون ان يفسح لهم مجالا للدفاع عن أنفسهم . يرفضهم دفعة واحدة ملغيا حيوية الشخصية في الرواية . ان طريقة الاسقاط المسبقة هذه ، لا تسمح سوى بقراءة واحدة للعمل الفني. القراءة من خلال عيني المؤلف. لذلك تتسطح الشخصيات ولا يبقى سوى الرسالة السياسية — الايديولوجية .

الاسقاط السياسي المباشر :

« أدركت بالتجربة ان العمل الذي نقوم به من خارج الارض المحتلة لم يكن يستحق العناء الذي نبذله ، ولا يصح ان يصبح عملنا الاساسي » . بهذه النبرة الاسقاطية يقوم فيصل حوراني على لسان بطله بتقييم تجربة المقاومة . هنا نصل الى صلب

المسألة التي تطرحها الرواية . فالادب الانتقادي ليس مبررا فقط انه مشروع دائما، يستمد مشروعيته المبدئية هذه من ضرورة كونه تلخيصا مكثفا للتجربة الجماعية . لكن هذه المشروعية ليست خارج ضوابطها الداخلية . وهذه الضوابط هي ضوابط فنية على الاقل . لكن حوراني يخرج عن هذا الضابط الفني الاساسي الذي اختاره ويضل مباشرة الى **الموقف الواحد الثابت** . هنا يتحول العمل الادبي الى بيان سياسي مباشر . وتسقط البنية الروائية نهائيا .

البكاء على صدر الحبيب :

ينطلق ابو شاور في روايته الجديدة هذه من الحالة التي تولدت بعد هزيمة ايلول ١٩٧٠ في الاردن . يبني روايته انطلاقا من تطوير حالة سيكولوجية معينة في اكثر من اتجاه واحد ، ليصل الى نهاية رومانسية عادية جدا . يمحور روايته حول بطلين : زياد وغالي . زياد المؤلف المسرحي المقموع وغالي الفدائي المسحوق الذي جاب العالم على ظهر سفينة ثم عاد ليموت في اشتباكات أيار ٧٣ في لبنان . وبين هذين البطلين ، يقع عالم ضيق من الالم والحرقة وخيبات الامل . عالم ابو شاور في روايته الاخيرة رومانسي وانفعالي ، يلتقط بعض اللحظات التي تستطيع ان تتطور بشكل مركب ومتكامل ثم يدعها تفلت من يده ليغرق مجددا في عالمه . أي انه لا يسمح للحظاته بالتطور يقمعها في سبيل خدمة رؤية سياسية مسبقة . يريد اسقاطها بأي ثمن على روايته .

صيغة المدد والعالم المتشابك :

تبدأ الرواية بشكل رومانسي مقبول . المرض والحنين الى الارض . « اريد ان اتنفس بلا توقف ، ان أملأ رئتي بالهواء النقي ، ان اجلس عند قمة احد الجبال ، امدد على التراب ، اتمرغ على التراب ، هكذا كنت افعل في اريحا » . ثم يبدأ العالم الواحد بالتداخل . زياد في شوارع دمشق يعود ليلتقي بفجر . وغالي الذي هاجر في البحار يعود الى الوطن من جديد . يترك المؤلف لبطليه حرية الكلام بصيغة المفرد . لكن الكلام لا يلخص التجربة الذاتية الا من اطرافها . فالعلاقة مع البحار الزنجي برونو ، تتحول الى علاقة باهتة وعادية جدا . وقلق البحر والهجرة يتحول مع هذه الرواية الى مجرد صدى لا حياة له . ثم تبدأ العلاقات تتشابك . زياد يجدد علاقته بفجر وغالي يذهب الى بيروت ليلتقي بهناء في لهب المعارك حيث يسقطان برصاص الرجعية . فيتزوج زياد فجر ويبكي على صدر حبيبته . « انت تبكي . دفنت رأسي في صدرها ورحلت » . هكذا يسدل المؤلف ستارا ميلودراميا حزينا على نهاية روايته .

البناء الروائي :

يعتمد البناء الروائي أساسا على تقطيع المشاهد ، وروايتها بصيغة المفرد . هنا يمتزج الواقع بالحلم . ان هذه التقنية ليست جديدة في الرواية العربية . استعملها جبرا ابراهيم جبرا في « السفينة » ونجيب محفوظ في « ميرامار » . لكن الجديد هنا ، هو أن الشخصيات جميعها هي صدى لافكار المؤلف . أي انها تنطلق من معادلة مبسطة ، فتستجمع جميع عناصرها لتصب في النهاية داخل اطار محدد سلفا . فغياب الحركة الاجتماعية بشكل كامل عن البنية الروائية ليست مصادفة . انه تلخيص لازمة الرواية الرومانسية التي تريد ان تكون واقعية ، فتسقط واقعيتها في الحشو كما في المقطع السادس . او في المفاصل التقليدية — فجر ليست عذراء — ثم تتهاوى البنية الروائية لتصل الى مجموعة من القصص القصيرة يوحدها جو التأملات الصارخ ، وارادة الوصول الى نهاية محددة . فتتهاوى البنية الروائية ، ولا يبقى سوى الاسقاط السياسي الذي لا يجد الا تبريرا شكليا وغير مقنع . عند هذه النقطة تتحول الشخصيات الى مجرد نماذج يريد بها المؤلف الوصول الى غاية محددة سلفا . ونصبح أمام عالم ضيق لا يتسع للحظة شعرية حقيقية واحدة . ولا يسمح لاحد ابطاله ولو للحظة بالخروج من النمطية والنتائج المعروفة سلفا . نتوقف عن القراءة . لا جديد في البنية الروائية . الجو مفتعل في مجمله والادب الانتقادي يتحول الى احجيات من نمط واحد . وتضيع رحلة غالي وسط الافتعال الرومانسي .

الثابت السياسي :

حين نحاول البحث عن ثابت فني يضم هذا العمل الروائي فاننا نكتشف ثابتين :

الاول هو التأملات الكثيرة التي تحاول توحيد العمل الروائي ، وتصل الى استعمال صيغة اليوميات .

الثاني هو محاولة بناء خيوط تجمع خط الرواية بأسرها كقضية الزواج التي يطرحها الطبيب مع زياد ثم تنتهي الرواية بزواج زياد وفجر .

غير ان الثوابت الفنية تبقى غير قادرة على ضم العمل اليها . وهذا يعود الى عدم قدرة المؤلف على تحريك شخصياته بشكل مقنع . فنعود ثانية الى صدى صوت المؤلف على لسان ابطاله . ويغيب الثابت الفني لمصلحة ثابت سياسي مسبق . هنا نصل الى المناقشة الاساسية . فما معنى وجود الابطال طالما كانت تجربتهم متشابهة الى حد التطابق . اما رحلة غالي فانها لا تضيف سوى المزيد من التفاصيل على هذا التطابق . هكذا يصل المؤلف الى الثابت السياسي الوحيد ، ويبدأ باطلاق أحكامه بشكل شبه مجاني . يريد الوصول الى الواقع فيضيع في الايديولوجيا . يفتت الواقع ويمزق أوصاله ، لينتهي بمصالحة ذاتية على الطريقة الرومانسية التقليدية . وتتهاوى جميع التنظيرات السياسية أمام فجاجتها وعدم قدرتها على الاقناع . فالاسقاط السياسي حين يصبح مجردا عن علاقات اجتماعية متكاملة ، داخل البنية الروائية ، يصبح بلا مبرر حقيقي ، وتسقط جميع محاولات الاقناع .

حول الرواية « الفلسطينية » :

تسمح هذه المعالجة النقدية الاولية ، بطرح العديد من الاسئلة على خط تطور الرواية « الفلسطينية » . فبينما وصلت هذه الرواية مع حبيبي وكنفاني الى قدرة على استنطاق الواقع والتغلغل في أعماقه من منظور العملية الثورية نفسها ، نجد أنفسنا فجأة أمام منحدر روائي يعود الى الوراء . وكأن على التجربة الادبية ان تنطلق دائما من العدم . فالروايتان اللتان نعالج تسقطان في مسألتين أساسيتين :

١ ــ **الموقف الواحد** : يعبر هذا الموقف الواحد عن نفسه داخل بنية روائية واقعية مبدئيا . أي أن المقياس الاساسي لتقييم هذه البنية هو في قدرتها على الاحاطة الشاملة بالعلاقات التي تعبر عنها . لكننا هنا أمام موقف اسقاطي لا يتزحزح . الشخصيات لا تتطور والواقع الموضوعي حين يتحول ، فانه يبقى ضمن مسار معروف سلفا . هذا الموقف الواحد حاولته الرواية العربية بطريقة افضل . اذ أتت البنية الشعرية لتتزاوج ولو بشكل جزئي مع البنية الروائية . لكننا هنا نفتقد الشعر . نحن أمام منحدر نثري . يشبه النثر الصحفي . لا توجد لحظة شعرية واحدة . هكذا أضاع ابو شاور شخصية غالي ولم يستطع حوراني تطوير اطارات طفولة خالد . فبقينا أمام صورة مشوهة لرواية الموقف العربية .

٢ ــ **الواقع المحطم** : حين يريد العمل الروائي ان يتحول الى شهادة على مرحلة كاملة ، فان عليه على الاقل التخلي عن المسبقات الجامدة . نحن هنا لسنا سوى أمام سلبيات المقاومة . حتى الفرح الجماهيري والموت الجماعي نفتقده في هذين العملين . الموقف السياسي وحده هو المهيمن . حتى في هذا الموقف ، فان النقد الشامل دون الوصول الى قدرة على التقييم الموضوعي ، يصبح مجرد تفتيت للواقع . تكسير المرآة لا يؤدي الى تكسير العالم . فالرؤية حين تجمد أمام موقف مسبق وبطريقة يائسة بشكل مطلق او نسبي ، تضيع على نفسها فرصة الاقناع وتتحول الى شهادة شخصية سيكولوجية .

لا تريد هذه الملاحظات الايماء تلميحا او تصريحا باعتراض على ضرورة النقد السياسي . لكنها تريد التأكيد على ان الشكل الادبي لا يحتمل حالة سيكولوجية فردية . فالرواية الواقعية عالم متكامل وليست مجرد لحظات انفعالية يسقطها الكاتب وهو يتناسى التضحيات الجماهيرية التي تبقى أساس كل امتداد فني نحو الممارسة الثورية .

المهرة
في الممارسة

داخل تجربة أيلول المأساوية ، ترتفع الشهادة الادبية ، لتنقل المعاناة الحقيقية لالاف المناضلين الذين صنعوا التجربة بدمائهم . وحين تأتي القصة القصيرة لتنقل هذا البعد ، فانها تتداخل مع الواقع، بحيث تصبح التجربة الفنية ايقاعا واقعيا، يمتزج بعناصر البنية الفنية ، ليشكل في النهاية شهادة على واقع دموي ، ومجموعة يحي يخلف « المهرة » هي مجموعة من اللحظات الواقعية ، التي تلتف حول الجراح ، وتقوم بحركتها الخاصة من داخل الممارسة العملية ، اي ان المحاولة القصصية تنتقل هنا من عالم الذكريات الفلسطينية، لتحاول الانغراس داخل الممارسة السياسية . هذه المحاولة التي استطاع الادب الفلسطيني قصة وشعرا الوصول اليها من خلال مزج المصير العربي بالمصير الفلسطيني ، يأتي يخلف ليحاول اضافة بعد الممارسة المباشرة في سبيل الوصول الى هذه النقطة المحددة .

المدى الواقعي: جميع قصص المجموعة تنطلق من الواقع المباشر . وهي حين تقوم بمحاولة مزج هذا الواقع بعنصري الحلم والرمز ، فانها تستخدمها في بلورة هذا المدى وليس في سبيل خلق توازياتـه . من هذا المنطلق نستطيع ان نفهم استخدام مقاطع من الحكاية الشعبية الفلسطينية ، او اللجو الى الحلم . ففي قصتي «الطائر الاخضر» و «الحلم»، نكتشف هذه التقنية التي لا هم لها سوى الوصول الى الواقع . ففي « الطائر الاخضر » ، يلجأ المؤلف الى زمنين : زمن الواقع الموضوعي ، الذي ينطلق منه الحدث القصصي وزمن الذاكرة الذي يأتي ليقيم خلفيات الزمن الاول . ويأتلف هذان الزمنان داخل لحظة واحدة . فهما يشكلان خطا واحدا يريد الوصول الى اللحظة الاساسية . لحظة اللقاء بغالية شقيقة شوكت الذي استشهد في المجزرة . هنا يتجمع كل مساء الحدث القصصي وتبدأ عملية استرجاع اللحظات . لذلك يأتي السرد من داخل الزمنين وان كان يتوكأ اكثر على زمن الذاكرة ، في تداعياته القريبة من التأمل او الحلم . الهدير .. المدينة .. الضوء .. اشارات المرور .. الماكسي .. تغمض عينيك ، تطبقهما كما لو انك ترى العالم للمرة الاخيرة .. تنز عرقا ساخنا من جلدك .. » هذا السرد الذي يتداخل مع الحوار آتيا في غالب الاحيان بصيغة المخاطب ، يشل دينامية الحوار ، عبر بحثه عن دينامية خاصة يمكننا ان نسميها دينامية الانفعال المباشر . « أحسست بالدماء تندفع في كل اتجاه ، وطافت عيناك في ارجاء القاعة الواسعة ، ولكن كم هو العالم صغير من خلال الغبش » . واخيرا في اللحظة التي يكاشف فيها الواقع نفسه تأتي مقاطع الحكاية الشعبية لتقوم بانقاذ الحركة القصصية من الوقوع في اسر التوجه الرومانسي . « انا الطائر الاخضر ، مرت ابوي ذبحتني ، ابوي أكل من لحمي ... واختي لملمتني ... ولما طلع القمر . صرت طير اخضر » . وفي قصة «الحلم» يعاود يخلف اللجوء الى هذه التقنية ولكن دون الحكاية الشعبية ، تاركا الواقع كما هو في المه ومأساويته . فحياة المناضل الهارب تصبح جحيما حين يلقى القبض على الرجل الذي يأويه في منزله. هنا يلعب السرد الدور الاساسي، لكنه حين يمتزج بالتحليل الذهني الذي ينطلق من لحظة الانفعال . وحين يمتزج السرد بزمن الذكريات او بالزمن الموضوعي المتسارع فانه يأخذ صيغة المخاطب. هنا تأتي هذه الصيغة لتقيم مسافة بين الكتابة والتلقي . لكنها لا تستطيع الوصول الى جميع ابعاد المدى الواقعي . فالمسافة التي يحاول النص خلقها بين المؤلف والبطل ، والتي توحي بقدرة اكبر على رسم حركة القصة ، لا تزال تقنيا بعيدة عن الاحاطة الواقعية ، لانها تتوقف عند الانفعال كثيرا وتهمل عالم الاشياء . او حين تصل اليه تدمجه فورا بالعالم الداخلي .

الواقع ــ البعد الاسطوري : في قصة « يوميات المواطن سين » ، نكتشف بنية قصصية ناضجة وقادرة على الحركة ، من منطق بالغ البساطة .

يحي يخلف : **المهرة** ، منشورات وزارة الاعلام ــ الجمهورية العراقية ــ ١٩٧٤ .

تبدأ باكتشاف مجموعة من الشخصيات والاحداث من خلال ذاكرة الراوي ــ الشخصية الاساسية . تتوحد هذه الاحداث والشخصيات في عالم غريب واسطوري . يتحول هذا العالم ويتطور للوصول الى نوع من القصة التعليمية التي لا تسقط في شرك الشعارات السياسية الجاهزة . يأتي التعليم بسيطا ومباشرا وملينا بالدلالات . الجد المناضل القديم الذي يموت . الوالد الذي يصنع الكرابيج ويجن . والام التي تموت حين يسرق ابنها اساورها ليشتري بندقية . ويرتفع صوت المؤلف دائما ليشد مفاصل حكايته حتى نصل الى القمع والاصرار على النضال . ثم يتحرك الجد من داخل الصورة ويبتسم للشاب الذي اصبح مناضلا :

« يوميات مواطن بلا بندقية

يوميات بندقية في مدينة منهوكة الارض ...

يوميات عرض في مدينة لا ينقذها الا غابة من البنادق »

« يوميات المواطن سين » هي اكثر قصص المجموعة قدرة على الايحاء ، لانها بابتعادها عن الواقع ، تلجأ الى ادوات من داخل الواقع نفسه ــ الحكاية ــ لتقيم داخلها تداعيات واقعية ، تنطلق من الحدث مازجة اياه ببعد اسطوري ، لنصل الى التعليمية . ان خلو القصة من الشعارات السياسية الجاهزة يجعلها اقرب الى الموقف السياسي الحقيقي . فالالتزام ليس شعارًا انه موقف حقيقي .

اليوميات النضالية في قصتي « المهرة » و « لحن الثورة » ، نتعرف على لون جديد من اليوميات النضالية . تدور القصة داخل قواعد المقاتلين ، فتأتي حاملة ايقاع حياتهم اليومية . تخرج الرموز من داخل هذه الحياة متوكئة على مرجع واقعي واضح الملامح ، لتقوم بمهمة اساسية هي **الايصال** ، فنحن لا نشاهد من حياة المقاتلين سوى الجانب القتالي المباشر . في « لحن الثورة » يكتب خالد نقده الذاتي بجسده الذي تحول الى عبوة ناسفة .

وفي « المهرة » تأتي العلاقة بالارض من خلال اللغم الذي ينفجر في النهاية ، واذا كانت العلاقة بالارض عبر اللغم مبررة ، لان اللغم هو الطريق الوحيد الباقي امام الفلسطيني ، لاقامة العلاقة بارضه ، فان اقتصار هاتين القصتين على المعنى السياسي وحده . ومعاملتهما لهذا المعنى بشكل رومانسي مباشر افقدها القدرة على نقل التجربة حية . فالحياة اليومية في القواعد ، تستحق احاطة اكثر شمولا ، وموقفا بعيدا عن الرومانسية الثورية التي تستطيع ان تشكل نقطة انطلاق فقط ، ثم تأتي ضرورة تجاوزها .

الرمز الكامل تحمل قصة « يد ايلول ذات الاظافر » ، بعدا رمزيا وحيد الجانب . تنطلق من الرمز ، وتقيم علاقاتها داخل هذا الرمز ، هكذا يغطي الرمز الواضح كل شيء . وتصبح القصة خالية من الحدث المباشر . فالحدث الواقعي هو ترجيع ماض فقط . اما الحاضر فانه المرأة ــ الرمز . ان هذا الوضوح الرمزي ، يجعل السؤال عن معنى استخدام الرمز مشروعا . فاذا كان الرمز مجرد غطاء للواقع ، فانه يصبح تعقيدا ذهنيا ، يحتال على الشعر بالقصة . وحين يتضح لا يعلق بالذاكرة سوى حجبه للدلالة الواقعية .

في المقابل تأتي قصة « موت بائع الياسمين » لتستولد الرمز من العلاقات الواقعية . فيأتي الرمز مقنعا وقادرا على احاطة بائع الياسمين بحنان بالغ . « اقترب كاتب الاستدعايات من الجثة الهامدة ، واخذ نفسا عميقا ، وقال باستغراب : ولكن رائحته زكية » .

داخل نقطة الانطلاق الواضحة ــ الممارسة ــ تأتي مجموعة « المهرة » ، لتؤشر الى امكانية ولادة . فالادب الفلسطيني الذي يفرس نفسه داخل هموم النضال بشكل مباشر ، يستطيع ان يضيف كثيرا على انتاجنا الادبي . و « المهرة » تشير الى امكانية هذه الاضافة . عبر الومضات التي تحفل بها قصص المجموعة ، خاصة في « يوميات المواطن سين » .

ادب الحرب الوثائقي

تقدم لنا المجموعة القصصية التي كتبها حنا مينة ونجاح العطار شكلا جديدا من اشكال الممارسة الادبية . فقصص المجموعة هي محصلة لمحاولة الاقتراب من الحياة اليومية لحرب تشرين . وهذا واضح في مقدمة الكتاب . « وهذه الاحداث ، في القصص التي يضمها هذا الكتاب ، نتاج واقع وذات في آن ، واقع حرب تشرين التحريرية وذاتنا حيال هذه الحرب. الخامات من الاخرين، والصياغة منا ، تسجيلية في بعض سطورها ، وابتكارية في بعضها الاخر ، لكنها ، كلها ، امينة لما صار ، او مقصرة دونه أحيانا » .

الاطار الجامد والحركة الداخلية :

تقدم قصة الجبل التي كتبها حنا مينة ، اطارا عاما للقدرة على التسجيل والابتكار . فهو ينطلق من حادث حقيقي احتلال المرصد الاسرائيلي في جبل الشيخ . تبدأ القصة داخل اسلوبية مينة . القدرة على جمع العناصر الشعبية داخل اطار عام . فهو يبحث بين جنود الوحدة السورية عن اللحظة الانسانية . يتوقف طويلا عند القتال ، وعند الشكل الذي أخذته المعارك واقعيا . لكنه في الوقت نفسه، يحاول توحيد هذا الاطار الجامد الصارم داخل الحياة الداخلية للجنود . الذكريات ، والاحلام . لذلك تبدأ القصة بلوحة العنب : « كرامون نحن أبا عن جد ، وخمورنا مشهورة . بأيدينا نصنعها ، عندما ، في أواخر الصيف ، ينضج العنب . انه لا ينضج الا مرة في العام ، لكنه ينضج كل عام ، فيكون لنا معه موعد وعرس » . يشكل هذا الجو الداخلي الحميم خلفية الاطار العسكري الصارم الذي يصف بطولة الجنود وهم يقاتلون . غير ان هذا الوصف يصل الى تقريرية مباشرة ، تفقد هذا الاطار قدرته على التبلور داخل حالة جماعية في قلب المعارك العسكرية . فالاخلاص التاريخي يدفع بالمؤلفين بعيدا من البناء القصصي المتماسك ، ويغرق المجموعة بأسرها داخل اطارات عسكرية فنية ، لا تقدم سوى شهادة عادية للحرب الاخيرة.

الشهادة والتسجيل :

تقدم قصة نجاح العطار « عندما يقاتل الرجال.. ويغنون في ضوء القمر » ، مثالا على القصة التسجيلية في هذه المجموعة . لكن تسجيليتها استنطاقية ، أي انها نتيجة حوارات مع الطبيب والممرض والجنود الجرحى . لذلك تتركز حول الوصف ، وحول عقد المقارنات مع ظروف هزيمة حزيران . لذلك تأتي الشهادة ساخنة ، تتخلى من جميع الخلفيات والاطر ، لا تتوقف الا عند البطولة بمعناها المباشر. من هنا منشأ قدرتها على التسجيل وعجزها عن الشهادة . أي أنها تبقى ضمن الجو الساخن والعاطفي الذي جاء مع الحرب ، ولا تحاول استكشاف خلفيات هذا الجو ، فرحه ومأساويته في آن.أما بنية القصة القصيرة فتضمحل نهائيا . نحن أمام شكل يقترب من الريبورتاج الصحفي الجيد . يذهب الى المواقع ويقابل الناس ويسجل احاديثهم . أما اللحظات الانسانية الحقيقية التي تجري على ألسنة الجنود فانها تبقى بدون التقاط حقيقي . فحنا مينة ونجاح العطار يعملان على الخامة الانسانية وحدها . أي ان البناء القصصي هو آخر هموم هذه المجموعة ، لذلك تبقى الشهادات ، مجرد لحظات بحاجة الى اعادة انتاج، ضمن سياق أدبي آخر . أي ضمن بنية قصصية أكثر اقناعا . اننا حين نتوقف عند هذه النقطة ونشدد عليها انطلاقا من تثميننا للدور الذي يمكن ان يلعبه الادب في نقل الحياة الداخلية للحرب . لكننا هنا ، لا نزال أمام بدايات تسجيلية بحاجة الى المراجعة . أمام القصص الاخرى « الابتكارية » ، فانها مجرد لحظات انفعالية ، تتوقف أمام الموضوع دون أن تستطيع دخوله بشكل مقنع .

الكتابة الجماعية :

النقطة الاساسية في هذه المجموعة ، هي محاولة الشروع في كتابة قصة مشتركة . هذه الطريقة في الكتابة لا تزال غائبة ومستبعدة في ممارستنا الادبية. غير أننا حين نقرأ القصة الوحيدة المشتركة في هذه

---

* حنا مينة ونجاح العطار : **من يذكر تلك الايام** . منشورات وزارة الثقافة والارشاد القومي . دمشق ــ ١٩٧٤ .

المجموعة « السمكة الطائرة » نصاب بخيبة أمل حقيقية . فالقصة هي مجرد ريبورتاج صحفي عادي جدا بصوتين . يبقى في حدود وصف المعارك الجوية وسيكولوجية الطيار. أما الجهد المشترك والوصول فعلا الى طريقة مشتركة في الكتابة ، فهذا غائب بشكل شبه كامل عن هذه القصة . اما موضوع الكتابة الجماعية او المشتركة ، فيبقى موضوعا أساسيا ، يطرح نفسه ، من خلال ضرورة البحث عن أشكال الممارسة الادبية الجماعية داخل افق الممارسة الثورية . لكن البقاء عند حدود كتابة مشتركة بهذا الشكل الانطباعي ، فانه لا يقدم شيئا الى صلب المسألة التي يعيد هذا الكتاب طرحها . فالاطار العام الذي تطرحه مجموعة قصصية سريعة، تريد محاولة التأريخ لحدث سياسي — عسكري هام ، يبقى خارج مجاري الممارسة الادبية لروائي مثل حنا مينة ، حاول في رواياته البحث من ضمن منظور محدد ، عن الرواية الواقعية .

لا يزال الادب العربي ، بعيدا عن ما يسمى أدب الحرب . فعلى الرغم من الحروب والمعارك التي خضناها في الربع الاخير من هذا القرن ، فنحن لا نزال غير قادرين على ابداع ادب ينقل الهموم اليومية للمعركة في اطار انساني شامل . فالكتابة عن الحرب ، لا تزال في مجملها كتابة انطباعية ، تتوقف عند الظاهرة مهملة جذورها . لذلك تتخلى عن المسألتين : البناء الادبي الحقيقي ، والتعبير الواقعي عن المعركة من داخلها . فنبقى على اطراف المسألة ، غير قادرين على الاحاطة بطرفي المعادلة. فتأتي الكتابة قريبة من أسلوب الاعلام السياسي المباشر . وتبقى التجربة الانسانية الحية في الحياة نفسها . أي ان القصة او الرواية ، حين تتوقف عند حدود مباشرة ، تفقد قدرتها على الانطلاق من لحظة ممارسة حية لتقوم بربطها بجميع أبعادها الانسانية . التفسير الممكن لغياب هذه الظاهرة ، هو طبيعة المجتمع العربي ، الذي لا يستطيع تعبئة جميع قواه في المواجهة مع العدو . غير ان هذا التفسير على صحته المبدئية ، يجب ان لا يحجب القصور الذاتي الذي نعاني . فالانفعال وحده لا ينتج أدبا حقيقيا يستطيع المخاطبة الانسانية . لان هذا الادب لا ينتج الا من داخل المخاطبة نفسها .

ان الطموح المشروع الذي تعبر عنه مجموعة حنا مينة ونجاح المطار ، يمكن ان يقود الى نتائج فنية حقيقية . لذلك فنحن حين نتعامل مع هذه التجربة القصصية نتعامل معها من منظور مستقبلها. فهي حين تطرح الكتابة من داخل الممارسة في اطار مشترك ، فان هذا الطرح بحد ذاته هو علامة ايجابية . لكن الموقف التسجيلي الانطباعي وحده ، لا يستطيع الوصول الى نتائج فنية . لذلك تبقى هذه التجربة ، علامة بحاجة الى العودة مجددا نحو الابتعاد عن المباشرة ، في سبيل الوصول الى ممارسة ادبية حقيقية .

الحكاية الشعبية الفلسطينية

لا تزال دراسة عناصر « الثقافة الشعبية » بشكل علمي غائبة عن مكتبتنا . لذلك فان أهمية كتاب نمر سرحان « الحكاية الشعبية الفلسطينية » مزدوجة ، لانه من جهة أولى يسد نقصا فادحا في المكتبة العربية ، ولانه في تناوله لموضوع بحثه يتبع طريقة علمية اكاديمية ، تحاول عدم الوقوف عند الظواهر وحدها ، بل تقوم بمحاولة تفسير لهذه الظواهر في مستوياتها الثقافية والسياسية والاجتماعية . والحكاية الشعبية الفلسطينية هي جزء من تراث ثقافي شعبي لا يزال ضائعا في اكثريته الساحقة ، لان ميدان الدراسات الاتنولوجية لا يزال غائبا بشكل شبه كامل عن اهتماماتنا الثقافية.

في مقدمة الكتاب يوضح المؤلف منهجه : « ان المنهج الذي اتبع في دراسة الحكايات التي اعتمدت عليها هنا هو منهج **وظيفي** ، بقصد محاولة استقراء حياة الشعب العربي الفلسطيني وآماله وتطلعاته

نمر سرحان : **الحكاية الشعبية الفلسطينية** . مركز الابحاث في منظمة التحرير الفلسطينية والمؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت، ايار ١٩٧٤ .

وبنيانه النفسي من خلال تفهم المرويات التي ابتدعها وجدانه » انطلاقا من هذا المنهج الوظيفي يحدد المؤلف في مدخل دراسته مفاهيمه الاساسية :

١ ــ الحكاية الشعبية هي انتاج جماعي تراكم عبر الاجيال والذي حقق فيه الانسان كثيرا من مواقفه ورسب الجانب الكبير من معارفه .

٢ ــ يتميز اسلوب الحكاية الشعبية **بالشكل المفتوح** ، مما يترك للراوي حرية كبيرة في التصرف.

٣ ــ خضوع الحكاية الشعبية لفكرة محددة، تتجمع جميع العناصر في سبيل الوصول اليها .

وبعد أن يميز المؤلف بين **الحدوتة** التي تعيش في بيئة الاطفال **والحكاية** التي هي استرجاع للواقع اساسا والنسج عليه **والاسطورة** التي يقصد بها اساطير الخلق والالهة وانصاف الالهة . يصل الى بنية الحكاية الشعبية نفسها ، فيميز داخل هذه البنية بين ثلاثة عناصر :

١ ــ **الموتيفة** ــ الجزئية : وهي اصغر عنصر روائي في الحكاية . يعتمد اساسا على نقل معرفة او قيم معينة .

٢ ــ الانماط : وهي التتابعية الخاصة لمجموعة من الموتيفات التي تحدد كينية سير الحكايسة الشعبية .

٣ ــ الواقعة : وتمثل حدثا واحدا يعتمد في استكمال معناه على السياق الذي يشكل جزءا منه . لذلك يمكن للواقعة الانضمام الى قصص مختلفة .

بعد هذه التحديدات المنهجية ، يشير المؤلف الى النظريات العديدة التي حاولت دراسة نشوء الحكاية الشعبية : نظرية بريبه الذي يعتقد بتعدد أصول الحكاية الشعبية وبنجي الذي يرجع الحكاية الى أصل هندي ــ بوذي ثم انتشر عن طريق العرب او المغول . ثم يقوم المؤلف بمحاولة ارجاع بعض الحكايات الشعبية الى عصور مختلفة .

ان النقطة الهامة التي تسلفت في المقدمة ، هي تحليل عناصر الحكاية الشعبية نفسها ، لانه عبر هذه الخطوة الاولية ، نستطيع التقدم في البحث لمحاولة ارجاع الحكايات الى العصور المختلفة ، وبعد ذلك محاولة تحليلها بوصفها احدى الاشكال الثقافية الاولى ، والتي كانت منتشرة في الوسط الشعبي « الفلاحي » بشكل خاص .

التحليل الداخلي : ينتقل المؤلف بعد ذلك الى تحليل العناصر الداخلية للحكاية الشعبية ، فيتوقف عند ثلاث ظاهرات : البطل ، حكايات الخوارق ، المرأة .

أ ــ البطل في الحكاية الشعبية : ينطلق الكتاب في دراسته للبطل من مجموعة كبيرة من النماذج . لكنه يعود هنا فيركز أساسا على وظيفة الحكاية الشعبية « وبهذا المفهوم ، تكون وظيفة الحكاية الشعبية هي التعويض عن عدم مقدرة الانسان على تحقيق رغبات معينة ، كان من الصعب عليه تحقيقها » . انطلاقا من هذا الفهم الوظيفي يتحدد البطل عبر خمس مسائل :

١ ــ تبرز الحكاية الشعبية الابطال وحدهم دون الاخرين .

٢ ــ الابطال هم نماذج بشرية وليسوا شخصيات بعينها .

٣ ــ يتخطى البطل ــ النمط حدود الواقع بالخيال .

٤ ــ تحاول الحكاية الخرافية دائما أن تضع بديلا للواقع المؤلم .

٥ ــ تعكس الحكاية الشعبية مسألة الفقر ، ومسألة الصراعات الطبقية .

يصل المؤلف الى مفاهيمه هذه انطلاقا من دراسة تحليلية لمجموعة هائلة من قصصنا الشعبية ، عبر دراسة القاسم المشترك الذي يوحدها .

ب ــ حكاية الخوارق : يحدد المؤلف مفهوم حكايات الخوارق بوصفها « الحكايات التي تتضمن جزئيات ذات مضمون خارق للعادة » . ثم يتوقف عند ثلاث ظواهر :

١ ــ الغيلان : حيث يثبت رأي الاخوين جريم في كونها انتاجا آريا كاملا . ثم يميز بين الغول الشرير والغول الطيب من خلال القصص التي يقوم بتحليلها حتى يصل الى نتيجة علمية . فقصص الغيلان تتضمن جزئيات واقعية وجزئيات متخلفة عن الواقع. ثم يستنتج استنتاجا وظيفيا : « ألا يجوز لنا الاعتقاد ، بأن الوجدان الشعبي قصد بالغول ، أولئك الاشياخ والمتنفذين المستغلين ، طوال عصور الظلام في بلادنا منذ افول مجد الدولة العباسية وعبر فترات الحكم الاجنبي . كذلك كل رموز الاستغلال واضطهاد الانسان للانسان » .

٢ ــ الجن : في المعتقد الشعبي انها مخلوقات سبقت خلق آدم .

٣ ــ السحر : المبثوث في ثنايا الحكاية الشعبية والذي يشير الى الخوارق والى الخيال الشعبي .

ج ــ المرأة : تنظر الحكاية الشعبية الى المرأة أساسا من زاوية الجنس . فهي اسيرة تركيبها الطبيعي . فالمرأة تخضع للرجل ، لذلك نجد في الكثير من الحكايات الشعبية قصص ضرب النساء . ثم يقوم المؤلف برد ظاهرة شيوع قصص التنافس بين النساء على الرجل الى كون الرجل هو المنتج الوحيد في المجتمع . ثم يتوقف عند ظاهرة الام التي تبرز في اغلب القصص الشعبية اما حنونة تعطف على بنيها . كما تظهر في المقابل بشكل امرأة متحكمة لا يهمها سوى سعادتها الشخصية . وتصور الحكايات العجوز بأنها امرأة شريرة ، لانها تحاول فرض سيطرتها على ابنها وزوجته .

وبعد هذه الظاهرات الثلاث ، يتوقف المؤلف عند ثلاثة انماط من الحكاية الشعبية :

١ ــ **الحكاية المرحة** التي هي احدوثة تروي حكاية نادرة أو سلسلة من النوادر وهي متعددة الاهداف : تسري على سامعيها ، انتقاد الحاكم الظالم ، وعظ ديني ، سخرية مجردة وانتقاد بعض الآفات الاجتماعية .

٢ ــ **حكاية الحيوان** وهي حكايات قصيرة كذلك ، ترتكز على حوارات الحيوانات ، لها مغزى تعليمي غالب ، او تقوم بتفسير بعض الظاهرات الطبيعية في عالم الحيوان ، كما تشرح ظاهرات معروفة كالعداوة بين الكلب والقط مثلا ، وفي بعضها ترمز الحيوانات للانسان .

٣ ــ **الارث الاسطوري** ، لا يوجد آلهة متعددة في الارث الاسطوري الفلسطيني ، لذلك هناك حكايات اسطورية ترتكز على الانبياء والاولياء الصالحين . وهي تشمل ابناء الديانات الثلاث : اليهودية والمسيحية والاسلام . ويرى المؤلف وظيفة الحكاية الاسطورية بأنه « يظهر انه قد انبثق عن الوجدان الشعبي وبتأثير معتقدات دينية رسمية حكايات تعكس معتقدات شعبية توضح ذلك المعتقد الديني المقرر » .

اما القسم الاخير من الكتاب فهو مجموعة كبيرة من الحكايات الشعبية ، جرى جمعها بطريقة مباشرة من الرواة . وهي في حوالي ٨٠ صفحة قطع كبير . هذا القسم بالغ الاهمية ، لانه يجمع النصوص كما هي دون تحوير او تعديل ، ويسمح بذلك للباحثين بمتابعة دراسة هذا الموضوع انطلاقا من معطيات كتاب نمر سرحان .

ان اهمية هذا الكتاب تدفعنا الى طرح ثلاث مسائل :

١ ــ يقدم المنهج الوظيفي ، بعض التفسيرات الاولية ، استنادا الى الوظيفة المفترضة للحكاية الشعبية . لكن تصور هذا المنهج يبدو واضحا ، حين نحاول دراسة الحكاية الشعبية بوصفها لحظة في تطور الوعي . اي ينبغي دراسة تطور الحكاية الشعبية ــ تاريخيا ــ وربط هذا التطور بنيويا بالوعي الشعبي ، او فيما يسمى العناصر الديمقراطية في الثقافة الشعبية . لا تهدف هذه الملاحظة الى التقليل من قيمة المجهود التحليلي الممتاز الذي قام به نمر سرحان ، لكنها تشير الى ضرورة متابعة هذا النوع من الدراسات على قاعدة منهجية متقدمة .

٢ ــ كذلك يظهر تساؤل حول مدى فلسطينية الحكاية الشعبية . فالظاهر ان اغلب الحكايات الشعبية التي جمعها داخل البيئة الفلسطينية منتشرة في سوريا ولبنان . فما هي الفروق الصغيرة او الكبيرة التي تميز الحكاية الفلسطينية ؟ هل هي فروق في الانماط بشكل كامل ام هي مجرد فروق في الواقعة ؟ ان اهمية هذا السؤال كبيرة . ونحن لا نقول ان مهمة سرحان في كتابة هذا هو الاجابة عليه . لكنه سؤال لا بد وان يواجه اي تطوير لهذا الكتاب ، باتجاه دراسات اكثر عينية للحكاية الشعبية .

٣ ــ اما المسألة الثالثة البالغة الاهمية ، فهي ان كتاب سرحان لا يسد فقط نقصا في المكتبة العربية ، لكنه يستطيع بالقضية التي طرحها أن يلعب دورا هاما داخل الادب الفلسطيني والعربي. فاستعمال أسلوب الحكاية الشعبية بدأ في الرواية الفلسطينية مع اميل حبيبي في « سداسية الايام الستة » وهو قادر على ايحاء اشكال لا حصر لها يستطيع الادب المناضل الاستفادة من « عناصرها الديمقراطية » في تطوير اشكاليته .

ان النقطة الهامة التي يشير اليها هذا الكتاب ، هي ضرورة دخول الفكر الفلسطيني ميدان البحث التراثي الشعبي ، لانه ميدان هام وبالغ الدلالات. يضيء الكثير من الجوانب الغامضة وله انعكاسات هامة على جميع المستويات — التربوية والادبية والسياسية .

قمر جرش
كان حزينا

داخل مجزرة ايلول يرتفع الصوت الشعري . الدم الذي يغطي الطرقات والساحات ، يصبح على الورق كذلك صراعا دمويا حادا . يتوقف داخل اللحظة الدموية ، دون ان يستطيع التقاط أنفاسه ، فيخرج مشحونا برومانسية متفجعة ، وارادة على كتابة مراثي الزمن النضالي دون التخلي عن الاصرار النضالي نفسه ، داخل عرس السدم الفلسطيني ، تتكون الممارسة النضالية العربية . وهنا يحاول الشعر اختراق لحظة الرعب للوصول الى الغنائية النضالية . يتابع المناصرة في مجموعته الجديدة « قمر جرش كان حزينا » الخط الذي بناه لنفسه في مجموعتيه السابقتين . فالنبرة الاجتماعية المقاومة التي كانت ترتفع في قصائده لتشكل عالما رفضيا للواقع العربي الراهن ، تتابع هنا ، وان كانت تميل اكثر الى اللهجة الرومانسية التحريضية التي شكلت في السابق التيار الثاني داخل لغته الشعرية . فالشاعر لا يزال يصر على الانتساب الى الشعر « المقاوم » . يتعامل مع الشعر بوصفه سلاحا نضاليا واغنية نضالية . لذلك لا نتعجب من خفوت البحث التشكيلي في بنية قصيدته . انه يبحث عن الفاعلية اساسا . لذلك يرتفع الصوت المباشر في شعره ، ليشير الى المشكلات ، رافعا اصبع الاتهام : « لا تقولي : هم الموت انهم في الزمان .. الحقير علامات شؤم تزول » .

غير ان اصبع الاتهام حين يرتفع ، فانه يقف على ارض الحنين والغربة . فالحنين الى الارض — الخليل — يبقى هنا في خلفية جميع القصائد ، الارض هي النبع الذي منه ينفجر الشعر :

« عابرا نحو نبعك اني رحلت وطفت كل ...
البلاد — عن الوهج الساحلي عابرا وعدت ..
اشيل الاباب » .

يتشكل هذا الحنين الى الارض ، داخل عالم التشابيه القروية . فالشعر لا يزال تشبيها ، يقترب من الصورة الشعرية ، ثم يتابع في حلقة الحنين الرومانسي ، حيث تأتي الام لتشكل امتداد الارض ، فتنتصب الدموع خيمة من الاحزان . بين الارض والام يتكامل الشوق الفلسطيني داخل الهاجس الاساسي : الحرقة والحزن . لذلكيصبح للشعر لحنا حزينا . ينتصب الحس الجماعي ، وتأتي الام لتصبح ام الجميع :

« امي تبكيك كما لو كانت امك — امي الفلاحة
تنصب خيمة حزن — فلقد قتلوا وائل »

الموت الجماعي داخل المجزرة ، يصبح الموت احتفالا جماعيا ، فيأتي الشعر ليوحد اللغة بالاجساد التي تتساقط . هنا يأخذ الانتساب الى الارض مدلوله الواقعي . لكن اللحظة الشعرية ، تبقى بعيدة عن العرس الجماعي . تحاول ان تنتقل بين لحظة الموت ولحظة التأمل . فتأتي صدى للموت . « كاتبت الموت وكاتبني هذا الاسبوع » : لكن لحظة الموت ، تعود وتوحد الجميع فيداخلها، فيرتفع صوت الامل المباشر . يعتمد هذا الامل في تكونه وحركته على رصف اللحظات خلف بعضها، وحين يلجأ الى الصورة ، فانه يتوقف عندها لحظة ليشير الى الفصل الذي يأتي . هكذا تصبح القصيدة تتابعية في بنيتها ، لا تبحث من اكثر من الدلالة المباشرة . تصبح شعارا سياسيا يغني المرحلة :

« في الزمن الاتي ، نولد في الزمن الاتي

عز الدين المناصرة : **قمر جرش كان حزينا** دار ابن خلدون — بيروت — الطبعة الاولى — نيسان ١٩٧٤ .

المح طيف حبيبي يولد في جسدي تمحا

وبحارا ودموع

يتناسل اطفالا يبكون صباحا

من وخز الجوع » .

هذه الغنائية التي يبحث عنها الشاعر ، تعود الى صفائها القديم في قصيدته « وحيدا ذات مساء » . هنا يعود اللحن الشعري وقد استكمل الامساك باللحظة الفعلية ، ويجري الشعر ، امتدادا طويلا من الرغبة والانتظار والنداء داخل الحلم الثوري ، يصبح لايقاع الكلمات بعدا خاصا داخل الوزن الشعري ، وداخل ايقاع القصيدة الشامل :

« اعيدوا الي شفاهي

اعيدوا انتظاراتنا في المحطات عبر اللهيب

اعيدوا الي الحبيب الحبيب

الشعر والاصوات المتعددة تتعدد الاصوات ، داخل الحركة الشعرية الفلسطينية . فالشعر الفلسطيني الطليعي ، يقوم بمراجعة ادواته الفنية من اجل الوصول الى القصيدة المتعددة الاصوات ، حيث تعلو النبرة الدرامية ، وتصبح فلسطين لحظة عربية شاملة . ففي شعر دحبور الاخير ، محاولة للوصول الى هذه البنية المركبة ، دون التخلي عن فرح البدايات الاولى ، حيث كان الشعر نشيدا ، ينطلق من المخيم ليدين ، او ليمتد امتدادا رومانسيا فاجعا ، او ليصوغ اهجية شعرية يمتزج فيها الحقد باللهب . هذا التعدد داخل الحركة الشعرية الواحدة ، هو دليل قدرة الحركة هذه على تجاوز اطاراتها السابقة . لكن المناصرة في مجموعته الاخيرة ، بقي محصرا على نقطة المنطلق . يحاول ان يطور ادواته الشعرية من داخل هذه النقطة ، حيث يبقى الصوت المباشر ، واحتجاجية الادانة الجماعية . غير انه حين يتوحد بالجراح بشكل كامل ، يعود الى غنائيته الجميلة ، فيعطينا شعرا بالغ الشفافية والدلالة . « تمر جرش كان حزينا » . محطة اخرى في شعرنا الفلسطيني . لحظة اخرى تدلل على قدرة الممارسة على تطعيم الشعر العربي بدلالاتها الفنية . وهو بوصفه كذلك يحمل امكانية التجاوز . وصولا الى القصيدة . المناصرة في مجموعته يعود من جديد الى عالمه الشعري باحثا عن القصيدة الشاملة . من هنا فهو يشير الى امكانية الوصول الى الشكل الشعري المتوتر حيث تأتلف غنائيته بالبحث التشكيلي .

صدر حديثا عن مركز الابحاث كتاب

تجربة البحث عن افق

مقدمة لدراسة الرواية العربية بعد الهزيمة

بقلم : الياس خوري

وهو مقدمة تحليلية ، تدرس اهم الاتجاهات في الرواية العربية المعاصرة ، عبر العلاقة بالتحدي الذي فرضه منطق الصراع مع الغرب الراسمالي ، والذي يشكل الصراع العربي الاسرائيلي احد منعطفاته الاساسية . دراسة تركز على قلق البنية الروائية في بحثها عن افق تعبيري يحمل تحولات الشكل الرؤيوي .

١١٢ صفحة بثلاث ليرات لبنانية ، تضاف اليها اجور البريد الجوي : ٥٠ ق.ل في العالم العربي ، ١ ل.ل. في اوروبا ، ٢٥٠ ق.ل في سائر الدول .

اطلب نسختك من : قسم التوزيع في مركز الابحاث

ص.ب ١٦٩١ — بيروت .

شهريات

(١) المقاومة الفلسطينية

البيان المصري الاردني

دخلت مسألة التمثيل الفلسطيني ومصير الاراضي الفلسطينية المحتلة مرحلة دقيقة وحرجة في الشهر الماضي بصدور البيان المصري ــ الاردني المشترك (٧/١٨) الذي انتهت به محادثات الملك حسين والرئيس السادات في الاسكندرية . فقد أعلن الجانبان « ان منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي للفلسطينيين باستثناء الفلسطينيين المقيمين في المملكة الاردنية الهاشمية . ويتفق الجانبان على وجوب اشراك منظمة التحرير الفلسطينية مستقلة في اعمال مؤتمر جنيف في المرحلة المناسبة تأكيدا لحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره . كما اتفق الجانبان على ضرورة التوصل الى اتفاق فك الارتباط على الجبهة الاردنية كخطوة أولى نحو الحل السلمي العادل » .

ومن منطوق البيان كان واضحا ان مصر قد اتخذت موقفا جديدا ازاء مسألة التمثيل الفلسطيني ودور الاردن في هذه المسألة . فمنظمة التحرير الفلسطينية حسب هذا البيان لم تعد هي الممثلة الوحيدة **للشعب** الفلسطيني وانما يشاركها في هذا التمثيل النظام الاردني الذي فاز بحصة الاسد ليس في حجم وعدد من « يمثلهم » فحسب ، وانما من حيث الاهمية السياسية لمسألة تمثيل الفلسطينيين المقيمين في المملكة الاردنية ، باعتبار ان المعنيين هنا هم المقيمون في فلسطين الوسطى (الضفة الغربية) التي لما يزل النظام الاردني يعتبرها جزءا من مملكته . كذلك فقد فوض البيان ــ على الاقل راهنا وفي المدى المنظور ــ النظام الاردني بالتصرف بمصير **ارض** فلسطين الوسطى من خلال مفاوضات مع اسرائيل تستهدف ايجاد تسوية ما بخصوص هذه الارض ، تسوية طرفاها الاردن واسرائيل وبمعزل عن ارادة منظمة التحرير . ولا يمكن ان يفهم الا كذلك تعبير « فك الارتباط على الجبهة الاردنية » الذي ورد في البيان . فهذا الاصطلاح المستحدث الذي دخل قاموس الشرق الاوسط بعد حرب تشرين استخدم اساسا لمعالجة التحام القوات العربية والاسرائيلية على الجبهتين المصرية والسورية ، حيث تداخلت مواقع هذه القوات نتيجة عمليات حرب تشرين العسكرية ، وهذا الامر لا ينطبق من قريب او بعيد على الجبهة الاردنية التي كانت بمنأى عن هذه العمليات بسبب امتناع النظام الاردني عن الاشتراك في الحرب .

لقد وجدت حركة المقاومة نفسها بسبب هذا البيان وتبعاته المستقبلية امام حالة جديدة ابرز ملامحها انها وضعت في موضع التناقض ، بالنسبة لفهم مسألة التمثيل الفلسطيني ومستقبل الارض الفلسطينية المحتلة ، مع مصر التي تعتبر من حلفاء المقاومة . وكان واضحا من خلال النشاط السياسي الذي قامت به حركة المقاومة بعد حرب تشرين ان حركة المقاومة تعلق اهمية كبيرة على هذا التحالف للاستفادة من المعطيات والحقائق الجديدة التي افرزتها حرب تشرين لتحقيق « الممكن الوطني » الذي تجسد في البرنامج المرحلي ذي النقاط العشر الذي اقره المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الثانية عشرة والذي محوره الاساسي النضال ، عسكريا وسياسيا ، من اجل اقامة سلطة الشعب الوطنية على الارض الفلسطينية التي سوف تجلو عنها اسرائيل . غير ان صدور البيان المشترك الذي أعطى النظام الاردني « حق » التصرف بمصير هذه الارض الفلسطينية اسقط موضوعة التحالف الاساسية ، وجعل جدية هذا التحالف نفسه في موضع تساؤل .

كان بيان الاسكندرية محبطا اذن من حيث انه جاء مخيبا لما راهنت عليه بعض القيادات الفلسطينية ، استراتيجيا ، بالنسبة لما يمكن ان تقوم به مصر من دور فاعل ومؤثر في موازين القوى الراهنة تجاه مصير الاراضي الفلسطينية المحتلة ، غير انه بالاضافة الى ذلك فقد اعطى الدعم والتغطية لموقف النظام الاردني في تحركه السياسي الهادف الى اعادة سلطته (او تسلطه) على فلسطين الوسطى او اجزاء منها بموجب مشروعه القديم (المملكة العربية المتحدة) الذي لم يعلن النظام الاردني رسميا تخليه عنه ، مما يفتح الباب واسعا امام النظام للتصرف — بمظلة البيان المشترك والمباركة المصرية — بقسط وافر من مستقبل القضية الفلسطينية .

بجانب ذلك ، فقد وجه بيان الاسكندرية طعنة الى انجاز ضخم حققته حركة المقاومة بنضالها العسكري والسياسي طوال السنوات الماضية تمثل في اثبات وحدة الشعب الفلسطيني في مختلف اماكن تجمعاته ، في الوطن وفي المهجر ، ووحدة حقوقه ومصالحه ، وبالتالي وحدة تمثيله . وقد جاءت هذه الطعنة من خلال تقسيم الشعب الفلسطيني تسمين (ربما شعبين) : من هم في المملكة الاردنية الهاشمية (بضفتيها) ومن هم خارجها . وفي تقديرنا ان هذا هو أخطر ما في البيان . لانها السابقة الاولى — تاريخيا — التي يصدر فيها بيان رسمي عربي يجزىء الشعب الفلسطيني ويجعله اثنين . حتى النظام الاردني بكل دعاواه بحقه في تمثيل الفلسطينيين المقيمين في الاردن كان ينطلق في هذه الدعاوى من اعتبار الفلسطينيين المقيمين في ضفتي الاردن مواطنين اردنيين مستندا الى « وحدة » الشعبين التي تمت بمؤتمر اريحا في العام ١٩٤٨ . وهذه السابقة الخطيرة ان كرست يمكن ان تفتح الباب واسعا للتشكيك في مصداقية تمثيل المنظمة لـ « وحدة الشعب الفلسطيني » ، وهي مصداقية اكتسبتها المنظمة من خلال نضالها الطويل ، ولكن دخل فيها ايضا الاجماع العربي في هذا الصدد .

هذه ابرز ملامح الحالة الجديدة التي وجدت المقاومة نفسها في مواجهتها بعد صدور بيان الاسكندرية . واذا كانت هذه الحالة قد بدت في مظهرها انها **مفاجئة** ، فمن المفيد ان نشير الى حوار جرى بين السادات والصحافيين في ٧/١٥ سئل فيه السادات : هل يعقد المؤتمر الرباعي — المصري ، السوري ، الاردني ، الفلسطيني — قبل انعقاد مؤتمر القمة العربي في الرباط ، فكان جوابه « بالتأكيد » ، في الوقت الذي كانت المنظمة تعارض هذا المؤتمر والاشتراك فيه ما دامت مطالبها بالنسبة للاردن لم تتحقق . هذا التأكيد يفسر **حاجة** الرئيس المصري الى اجماع عربي على زعامته وقيادته للعالم العربي باتجاه التسوية التي يعتقد السادات ان مفتاحها بيد الولايات المتحدة . وبذلك فالموقف المصري الاخير هو محاولة اثبات هذه الزعامة التي ارادها السادات ان تسري على حركة المقاومة ايضا ، واذا اخذت هذه الحقيقة بعين الاعتبار واضيف اليها ان التصور الاميركي للتسوية في الشرق الاوسط يدخل في حسابه الدور الاردني ، ما دام النظام الاردني لم يستنفد بعد مهماته ضمن الاستراتيجية الاميركية في المنطقة العربية ، يمكن ان يفهم ان الموقف المصري الجديد كان استجابة — ان لم تكن مباشرة فهي غير مباشرة — لهذا التصور الاميركي .

اما بالنسبة للموقف الاردني فيفسر من خلال ادراك حقيقة واحدة هي استحالة اقرار النظام بأن منظمة التحرير هي الممثلة **الوحيدة** للشعب الفلسطيني ، لان النظام بتسليمه بهذه الحقيقة يضع نفسه بنفسه في موضع التساؤل عن وجوده ذاته ما دام تمثيله لا يشمل ثلاثة ارباع من يعتبرهم مواطنيه . ان **الرعوية الاردنية** في حال تسليم النظام بأن منظمة التحرير هي الممثلة الوحيدة للفلسطينيين بمن فيهم « الفلسطينيون الاردنيون » تصبح بحاجة الى نقاش . وربما هذا هو جانب مما قصده الاخ فاروق القدومي، رئيس الدائرة السياسية في المنظمة ، بتصريحه لصحيفة « النهار » (٧/١٨) بقوله « ان علم السياسة بكل ما فيه من ضرورات المرونة لا يجد بيننا وبين النظام الاردني الذي يرئسه الملك حسين أي صورة من صور المصالحة الا اذا سلم الملك بشروط تؤدي في الواقع الى زوال النظام الاردني من الوجود » .

بجانب هذه الحقيقة ، فان الشكل الاميركي للتسوية ، وان كانت تفاصيله غير مصممة بعد ، فان احد اسسه المهمة — كما يبدو حتى الان — مبنية على عدم التفريط بالنظام الاردني وادخاله

في اللعبة ، والاعتماد عليه في مهمة المحافظة على بقاء المصالح الاميركية في المنطقة . واذا اعتبر تسلم الشعب الفلسطيني لمقاليد ارض محررة يقيم عليها سلطته الوطنية بكل ما سوف تحمل هذه السلطة من تراث ثوري ودعم من دول المعسكر الاشتراكي ، مناقضا لمصالح الولايات المتحدة في المنطقة فان ابقاء التسلط الاردني على الارض الفلسطينية يعتبر جزءا مهما من الاستراتيجية الاميركية . وقد نشر مراسل « معاريف » الاسرائيلية (٧/٢٥) في واشنطن تصريحات ادلى بها كيسنجر الى مجموعة من الزعماء اليهود أبلغهم فيها بأن اقامة دولة فلسطينية أمر مناقض لمصالح الولايات المتحدة وان واشنطن ستعترض على أي مبادرة في هذا الاتجاه .

كانت ردة الفعل الفلسطينية تجاه البيان المصري ـ الاردني حاسمة وواضحة ، فقد أصدرت جميع فصائل حركة المقاومة بيانات شجبت فيها بيان الاسكندرية . أما منظمة التحرير فقد صرح الناطق الرسمي باسمها (٧/٢١) بان اللجنة التنفيذية عقدت دورة طارئة اثر صدور البيان المصري ـ الاردني المشترك وقد درست اللجنة هذا البيان على ضوء محتواه والمعلومات المتوفرة . واضاف الناطق ان اللجنة التنفيذية تؤكد تمسكها بالاسس التالية : « ١ ـ ان الشعب الفلسطيني في سائر أماكن تواجده وحدة غير قابلة للقسمة او التجزئة والثورة الفلسطينية كحركة تحرير وطني تناضل منذ انطلاقها من أجل تكريس هذه الوحدة وحمايتها . ٢ ـ ان قرارات المجلس الوطني التي أكدت حق شعبنا في اقامة سلطته الوطنية المستقلة المناضلة على كل جزء من الارض الفلسطينية يجري دحر الاحتلال عنها ، ان هذه القرارات تتعارض مع أية دعوات لاقتسام ارضنا وطمس هويتها الوطنية تحت أية تسمية كانت كتلك الارتباط او من خلال أية مشاريع تصفوية . ٣ ـ ان قرارات المجلس الوطني أكدت على رفض طمس حقوق شعبنا الوطنية والقومية ، او التعامل مع قضية شعبنا كقضية لاجئين ، وضمن هذا الاطار أكدت القرارات رفضها للتعامل مع قرار ٢٤٢ على اي مستوى عربي او دولي بما في ذلك مؤتمر جنيف . ٤ ـ ان اقتطاع جزء من شعبنا وادعاء تمثيله من جانب أية دولة عربية يقود الى نتائج خطيرة ويفتح الباب واسعا أمام مشاريع التوطين التصفوية خارج التراب الوطني الفلسطيني . ٥ ـ ان منظمة التحرير الفلسطينية ممثل شعبنا الشرعي والوحيد ولا يحق لاية جهة عربية او دولية ان تقرر أية خطوة تتعلق بمصيره وارضه بمعزل عنها كما نصت على ذلك قمة الجزائر » . وقال الناطق الرسمي ان اللجنة التنفيذية ستصدر بيانا شاملا بعد انتهاء دورة اجتماعاتها .

في هذه الاثناء طلبت الحكومة الاردنية (٧/٢٠) من الامين العام لجامعة الدول العربية تأجيل اجتماع مؤتمر القمة العربي المقرر عقده في الرباط في ٣ ايلول (سبتمبر) وكان القصد من تأجيل المؤتمر واضحا هو اكتساب الوقت للقيام بتحركات سريعة تحت غطاء البيان المصري ـ الاردني من أجل التوصل الى خلق واقع جديد لمصلحة النظام نفسه بحيث يوضع مؤتمر القمة في حال انعقاده المؤجل أمام هذا الواقع الجديد . وقد ادركت قيادة المقاومة القصد من هذا التأجيل فأبرق الاخ ابو عمار الى أمين عام جامعة الدول العربية يطلب « ضرورة الاسراع في عقد مؤتمر القمة العربي لمواجهة هذه التطورات ولمراجعة المواقف العربية الخاصة بمقررات مؤتمر القمة العربي السادس بالجزائر المتعلقة بالشعب الفلسطيني ومنظمة التحرير الفلسطينية وقضية التحرير المقدسة ، خاصة وان هنالك محاولات تجري في الخفاء لوضع الامة العربية أمام واقع جديد يمس جوهر وكيان ووجود الشعب الفلسطيني » (وفا ٧/٢٢) . وفي ٧/٢٤ أصدرت اللجنة التنفيذية بيانا علقت فيه على بيان الاسكندرية وتأجيل القمة العربية وقد جاء فيه « ١ ـ ان البيان المصري ـ الاردني ينتقص حق شعبنا الفلسطيني في تقرير مصيره وسيادته الكاملة على ارض وطنه ويمس وحدة تمثيله ... وعليه فان اللجنة التنفيذية تعلن باسم شعبنا الفلسطيني في سائر أماكن تواجده رفضها لهذا البيان ولكل ما يترتب عليه من نتائج تمس حقوق شعبنا وقضيته . ٢ ـ ان ما تضمنه البيان من محاولة لتجزئة الشعب الفلسطيني يخدم عمليا الحل الاميركي ـ الصهيوني ـ الهاشمي الذي يرمي الى حرمان شعبنا من حقوقه واقتسام وطنه وطمس شخصيته الوطنية المستقلة الواحدة وضرب ثورته ، وبالتالي تمرير مشروع المملكة العربية المتحدة التصفوي المشبوه . ٣ ـ ان

البيان المصري ــ الاردني يمثل خروجا على الاجماع العربي الرسمي والشعبي الذي اقر ان منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني كما يتناقض مع مقررات مؤتمر القمة العربي السادس في الجزائر ومؤتمر القمة الاسلامي في لاهور ومؤتمر القمة الافريقي في الصومال ومؤتمر القمة لدول عدم الانحياز في الجزائر ومواقف سائر البلدان الاشتراكية والصديقة . ٤ ــ ان الدعوة الى تحقيق ما يسمى بفك الارتباط على الجبهة الاردنية التي شهدت تواطؤ وخيانة النظام الاردني خلال حرب تشرين المجيدة مع العدو انما يستهدف تجديد اقتسام وطننا بين حكم الاردن والعدو الصهيوني ومنع الثورة الفلسطينية من تحقيق اهداف شعبنا في هذه المرحلة ببعث كيانه الوطني واقامة سلطته الوطنية المستقلة كخطوة على طريق استمرار النضال لتحرير كامل التراب الفلسطيني واقامة الدولة الديمقراطية الفلسطينية . ٥ ــ ان ادعاء النظام العميل في الاردن تمثيل جزء من شعبنا يهدف الى تنفيذ مؤامرة التوطين الاستعمارية ... ٦ ــ ان الدعوة لتأجيل انعقاد مؤتمر القمة محاولة مكشوفة لضرب استمرار التضامن العربي على اساس قرارات قمة الجزائر وكسب الوقت لتمرير مشاريع مشبوهة تفرض واقعا جديدا على شعبنا الفلسطيني وامتنا العربية ...»

على الصعيد العربي ، كان موقف سوريا واضحا منذ البداية فقد طالبت بأن يعقد مؤتمر القمة في موعده في برقية وجهها وزير خارجيتها الى رياض في ٧/٢٢ . وقد وصف الاخ زهير محسن ، رئيس الدائرة العسكرية في المنظمة هذا الموقف بقوله « عبرت سوريا مباشرة عن رد فعلها الاولي من خلال البرقية التي أرسلها السيد عبد الحليم خدام، وزير الخارجية السورية ، الى الامين العام لجامعة الدول العربية ، معربا فيها عن رفض سوريا القطعي والشديد لاقتراح الاردن تأجيل مؤتمر القمة العربي . وواضح ان طلب تأجيل مؤتمر القمة مرتبط ارتباطا وثيقا ومباشرا بما تم في الاسكندرية وما تضمنه البيان المصري ــ الاردني » (النهار ٧/٢٦) . وذكرت « وفا » (٧/٢٥) ان الرئيس حافظ الاسد اكد للاخ ابو عمار خلال اجتماعه به في اليوم نفسه موقف سوريا الثابت من ان منظمة التحرير هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني طبقا لقرارات مؤتمر قمة الجزائر . وقد عبر الرئيس الاسد عن هذا الموقف علنا في ٧/٣٠ في مؤتمر اتحاد الصحافيين العرب المنعقد في دمشق بقوله « عندما نتحدث عن حقوق الشعب العربي الفلسطيني ينبغي ان نؤكد ان صاحب الراي الاول في تقرير هذه الحقوق هو شعب فلسطين نفسه ممثلا بمنظمة التحرير الفلسطينية التي اعترفنا بها جميعا وحرصنا على ان تأخذ دورها في المجالات العربية والدولية . واحب أن يعلم كل من يرغب في اقرار السلام في هذه المنطقة ان عليه اولا وقبل كل شيء ان يناقش مسألة الحق الفلسطيني مع منظمة التحرير الفلسطينية » .

وكان واضحا كذلك موقف الجزائر فقد صرح السيد محمد يزيد ، السفير الجزائري في بيروت ، (٧/٣٠) بـ « ان موقف الجزائر ثابت لا يحتاج الى توضيح او تأكيد . انما نكرر ان الجزائر اعترفت منذ سنوات عدة وقبل مؤتمر القمة العربي الاخير الذي انعقد في الجزائر بأن منظمة التحرير الفلسطينية وقيادتها ورئيس لجنتها التنفيذية هم الممثلون الشرعيون الوحيدون للشعب الفلسطيني حيثما وجد داخل الارض المحتلة او خارجها » .

كذلك أصدرت وزارة الخارجية الليبية بيانا (٧/٢٩) جاء فيه ان الجمهورية العربية الليبية « تؤيد تأييدا مطلقا البيان الذي أصدرته منظمة التحرير الفلسطينية والذي حددت فيه موقفها من البيان المصري ــ الأردني »، ودعا البيان « الشعب العربي في كل مكان ، ومنظماته الشعبية واتحاداته ونقاباته وهيئاته وافراده لاعلان تأييدها الكامل لمنظمة التحرير الفلسطينية » .

على الجانب الاخر ، التقطت اسرائيل الاشارة وتبنت الحكومة الاسرائيلية قرارا في ٧/٢١ منسجما مع بيان الاسكندرية . وقد جاء في هذا القرار ما يلي بالنسبة للاردن « ان الحكومة الاسرائيلية ستقوم بالخطوات اللازمة لتبدأ مع الاردن مفاوضات من أجل التوصل الى اتفاق سلام . وهذا السلام سيرتكز على وجود دولتين مستقلتين على جانبي نهر الاردن . من جهة اسرائيل وعاصمتها القدس الموحدة ، ومن جهة ثانية ، شرق اسرائيل ، دولة اردنية فلسطينية تتقرر حدودها مع اسرائيل في المفاوضات . وفي هذه الدولة سيجد الكيانان المستقلان ، الفلسطيني والاردني ، تعبيرا عن

أنفسهما ، وذلك في اطار السلام وعلاقات حسن الجوار مع اسرائيل » . وقد كان قرار الحكومة الاسرائيلية استجابة فورية لبيان الاسكندرية .

اما بالنسبة لصيغة « فك الارتباط » على الجبهة الاردنية ، فعلى الرغم من الاقتراحات الاردنية بسحب القوات العسكرية عشرة كيلومترات عن جانبي النهر ، الا ان الصيغة الاسرائيلية هي الصيغة التي صرح بها رابين الى صحيفة « يديعوت أحرونوت » (٧/٢٦) بقوله « ان اسرائيل تقبل التفكير في فك ارتباط عملي لاجغرافي مع الاردن » وأوضح رابين انه يعني ان تظل القوات الاسرائيلية على نهر الاردن مع امكان اعادة مناطق واسعة من الضفة الغربية الى الادارة المدنية الاردنية . والظاهر ان هذه الصيغة تحظى بالموافقة الاميركية فقد أوردت « معاريف » (٨/١) ان كيسنجر وافق على ما عرضته اسرائيل من انه من غير المقبول الموافقة على فصل القوات في الجبهة الاردنية كما يقترح الاردن ، وتفضل اسرائيل التوصل الى تسوية تشمل عودة الادارة المدنية الاردنية الى بعض مناطق الضفة الغربية من دون ان يغيب عنها الوجود العسكري الاسرائيلي .

لقد كانت الحملة الفلسطينية على البيان مركزة وحاسمة ، وازاء ذلك ظهرت « توضيحات » مصرية ظهرت كأنها تراجع عن مضمون البيان ، فقد أدلى اسماعيل فهمي ، وزير الخارجية المصرية ، بتصريح نشرته « الاهرام » (٧/٩) قال فيه « ان المقصود بالنص الوارد في البيان المشترك من ان منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي لشعب فلسطين ما عدا الفلسطينيين من رعايا المملكة الاردنية الهاشمية ، المقصود هو ان المنظمة تمثل كل الفلسطينيين في الضفة الغربية وغزة » . وذكر فهمي « ان الطرف الاردني متفق على ان الضفة الغربية كانت وديعة لدى الاردن كما ان قطاع غزة وديعة لدى مصر حتى يقرر أصحابها مصيرهم بحرية وينالوا حقوقهم الوطنية المشروعة » . وقد رد الاخ فاروق القدومي في تصريح للنهار (٧/٢٠) على ما ذكره فهمي ، بقوله « ان الملك حسين سيتمسك بحرفية نص البيان وليس بتفسير السيد فهمي . كما ان اعطاء الاردن حق اجراء فك ارتباط يتنافى مع تفسير السيد فهمي لأن ذلك معناه ان الملك حسين يمثل الضفة الغربية والشعب فيها وليس فقط الضفة الشرقية » . وقد تأكد تمسك الاردن بنص البيان بعد « التوضيح » الثاني الذي قدمه فهمي لبيان الاسكندرية . فقد ذكرت « الاهرام » (٨/٥) ان فهمي ابلغ أحد موظفي الدائرة السياسية في منظمة التحرير ، موقف مصر الذي يتلخص في النقاط التالية : ● ان مصر ملتزمة بعدم عودة الضفة الغربية الى السلطات الاردنية المدنية والعسكرية لان هذه الاراضي ارض الشعب الفلسطيني وعلى ممثليه الشرعيين ان يحددوا عند فك الارتباط في الجبهة الاردنية دورهم في تحمل مسؤولياتهم الوطنية والقومية والدولية . وهذا ما التزم به الملك حسين في محادثاته مع الرئيس السادات . ● ان مصر كما أكد السادات لا تنوب عن الفلسطينيين كما ترفض ان ينطق باسم الشعب الفلسطيني أينما وجد غير ممثلي الشعب الفلسطيني . ● ان مصر تؤيد تماما اقامة سلطة وطنية فلسطينية مستقلة على أي ارض تجلو عنها اسرائيل سواء من خلال مؤتمر جنيف او بالعمل العسكري في حال مماطلة العدو دعما لحقوق الشعب الفلسطيني الوطنية . ● ان رفض مصر مشروع المملكة العربية المتحدة معروف منذ اعلانه عام ١٩٧٢ وقد أكد السادات هذا الموقف أمام المؤتمر الشعبي الفلسطيني الذي عقد في القاهرة . ● ان مصر رحبت وتبنت اقتراح عقد مؤتمر ثلاثي يضم مصر وسوريا وفلسطين في القاهرة للبحث في هذه النقاط .

غير ان هذا التوضيح المصري قوبل بتأكيد اردني ينقض ما ورد فيه ، فقد صدر تصريح لمصدر أردني رسمي (٨/٦) جاء فيه « ان الحكومة الاردنية قابلت التصريحات التي أدلى بها السيد اسماعيل فهمي ... حول الضفة الغربية وفك الارتباط على الجبهة الاردنية باستغراب » وقال المصدر الاردني « وفي هذه المناسبة تود الحكومة الاردنية ان تؤكد التزامها في ما اتفق عليه في محادثات الاسكندرية ... حسب ما تضمنه بيان الاسكندرية المشار اليه بكل وضوح . ولا يسع الحكومة الاردنية الا ان تشير الى الاختلاف الواضح بين ما جاء في التصريحات الاخيرة للسيد اسماعيل فهمي وما تضمنه بيان الاسكندرية » . وقد أكد هذا الموقف الاردني زيد الرفاعي ، رئيس وزراء الاردن ووزير خارجيته ، في تصريح له لوكالة « رويتر » (٨/٧) قال فيه

ان حكومته تعتبر نفسها ممثلة للاردن بضفتيه وقد تمثل المنظمة الفلسطينيين في مناطق اخرى . وذكر انه لم يطلع بعد على تصريح فهمي . واضاف « اذا ثبت ادلاؤه بمثل هذا التصريح فانه يكون مخالفا للبيان المشترك الموقع خلال زيارة الملك حسين لمصر ، والذي فهمنا ان مصر لا تزال ملتزمة به » .

وبهذا الفهم لبيان الاسكندرية بدأ النظام الاردني تحركاته السياسية برخصة من هذا البيان ، وكانت زيارة الرفاعي ثم الملك حسين الى الولايات المتحدة .

منظمة التحرير والاصدقاء في المنظومة الاشتراكية

في الوقت الذي كان البيان المصري ــ الاردني المشترك يشير الى شكل من أشكال التسوية التي تسقط من حسابها منظمة التحرير وتطلق يد النظام الاردني في التصرف بمستقبل القضية الفلسطينية ، كانت منظمة التحرير تحقق على الصعيد الدولي انجازا كبيرا في تحالفاتها مع دول المنظومة الاشتراكية خلال الزيارة التي قام بها وفد من المنظمة برئاسة الاخ ابو عمار الى الاتحاد السوفياتي وبولندا والمانيا الديموقراطية في الفترة من ٣٠ تموز الى ٩ آب . فنتائج هذه الزيارة التي تحققت على صعيد تعزيز علاقات حركة المقاومة بالمعسكر الاشتراكي وامكانات الدعم السياسي والمادي الذي سوف تتيحه هذه العلاقات المعززة ، وتكريس اعتراف قيادة هذا المعسكر بمنظمة التحرير ممثلا شرعيا وحيدا للشعب الفلسطيني ، كل ذلك سوف يجعل موقف حركة المقاومة اكثر صلابة ، وبالتالي اوفر حظا في النجاح لدى تصديها لهذا الشكل من التسوية المثلثة الاطراف (اميركية ــ اسرائيلية ــ هاشمية) والتي تخدم أساسا المصالح الاميركية في المنطقة وتضمن للوجود الاسرائيلي فيها قاعدة ثابتة من الدوام والاستمرار. فأمام التنازلات الكبيرة التي بدأت بتقديمها بعض الجهات العربية لمصلحة التوجه الاميركي نحو التسوية والاذعان للشروط الاميركية التي وصل منحدرها السحيق بالتسليم بوضع مصير الارض الفلسطينية تحت تصرف النظام الاردني وبتمزيق وحدة الشعب الفلسطيني ، كان على حركة المقاومة ان تخوض معركتها لمواجهة هذه التسوية التصفوية مستفيدة من حلفائها الدائمين في المعسكر الاشتراكي الذين لهم هم ايضا مصلحة في الوقوف في وجه التسلل الاميركي في المنطقة ، الامر الذي يفرض تصليب مواقف المقاومة وتدعيم وجودها المادي ومساندة نضالها السياسي على كل صعيد ، محلي ودولي . التحالف هنا اذن مبني على اساس صلب ما دام موضوعه واحدا هو الوقوف في وجه الهجمة الامبريالية والتصدي لمخططاتها الرامية الى المحافظة على المصالح الامبريالية في المنطقة وتوسيع هذه المصالح وخلق الظروف الموضوعية المناسبة لتكريسها وتجذيرها . وقد اتخذ هذا التحالف ، مرحليا ، موضوعة اساسية له هي اجهاض شكل التسوية الاميركية والتأثير في موازين القوى لتصبح هذه التسوية منسجمة مع مصلحة الشعب الفلسطيني ، باعتبار ان هذه المصلحة ، راهنا وفي المدى التاريخي ، متناقضة جذريا مع المصالح الامبريالية ، وكذلك ، وكجزء من موضوعة التحالف الاساسية هذه ، تأكيد دور الشعب الفلسطيني بقيادة منظمة التحرير في أن يكون عنصرا فاعلا مؤثرا في تقرير مصير المنطقة ، باعتبار واحد هو ان هذا الشعب بحكم تراثه النضالي الثوري وامكانات التفجر التغييرية التي يختزنها ، سوف يكون العنصر الاكثر حسما في النضال ضد الاستعمار وفي ضرب مصالحه .

من هنا فان تكريس اعتراف دول المنظومة الاشتراكية ، وفي مقدمتها الاتحاد السوفياتي ، بمنظمة التحرير ممثلا وحيدا للشعب الفلسطيني يخدم اغراض موضوعة التحالف هذه ، ذلك ان تعزيز الاعتراف وما يترتب على ذلك من دعم للمنظمة يتيح لها الدفاع عن شرعية تمثيلها للشعب الفلسطيني سوف يقف جدارا صلبا في وجه الشكل الاميركي من التسوية الذي تناهضه حركة المقاومة حتى الموت ، كذلك يعطي حركة المقاومة زخما واندفاعا في نضالها المناهض للقوى المحلية المستسلمة للتيار الاميركي . وفي الرسالة التي تلقاها الاخ ابو عمار من ليونيد بريجنيف في ١١ تموز يدعوه فيها الى زيارة الاتحاد السوفياتي ، اكد الزعيم السوفياتي ان اية تسوية تتجاهل حقوق الشعب الفلسطيني لن ترى النور وان الاتحاد السوفياتي يقف بقوة ضد أية تسوية في الشرق الاوسط تهدف الى منع الشعب الفلسطيني من تقرير مصيره بنفسه وفوق أرضه ، كذلك أكد الاتحاد السوفياتي بشكل قاطع رفضه لاي طرف غير الثورة لتمثيل الشعب الفلسطيني من أجل ضمان حقوقه

الوطنية المشروعة واقامة سلطة الشعب الوطنية المستقلة . (« فلسطين الثورة » ٧/١٧) . وفي هذه الرسالة بالاضافة الى البيانات الصادرة عن الزيارة الى الدول الثلاث والمحادثات التي تمت في اثنائها تأكيد لموضوعة التحالف التي أشير اليها والتي هي ملتقية مع البرنامج المرحلي لمنظمة التحرير .

ان ابرز ما جاء في البيانات الصادرة عن الزيارة هو الاعتراف بالمنظمة ممثلا شرعيا وحيدا للشعب الفلسطيني ، وقد أشار البيانان الصادران عن زيارة الوفد الفلسطيني الى كل من موسكو ووارسو الى ذلك في صيغة غير مباشرة ، فقد جاء في البيان عن زيارة موسكو ما يلي : « أشار الجانبان بارتياح عميق الى اهمية المقررات التي اتخذت في مؤتمر القمة العربي في الجزائر في نوفمبر عام ١٩٧٣ ومؤتمر القمة الاسلامي في لاهور في فبراير عام ١٩٧٤ ، تلك المقررات التي نصت على الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي وحيد للشعب العربي الفلسطيني » ، كذلك ورد في البيان الصادر عن زيارة بولندا النص التالي « كما عبر [الجانب البولندي] عن ارتياحه لاعتراف مؤتمر القمة العربي السادس في الجزائر ومؤتمر القمة الاسلامي في لاهور بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني » . غير ان هذه الصيغة غير المباشرة لا تنتقص من قيمة الاعتراف استنادا الى المعطيات التالية : (١) ان الزيارة الى الاتحاد السوفياتي تمت بدعوة رسمية من قمة السلطة السوفياتية (الرسالة موجهة من بريجنيف وسلمت للاخ ابو عمار بواسطة السفير السوفياتي في لبنان — وفا ٧/١١) وهي المرة الاولى التي تتم فيها مثل هذه الدعوة بعد أن كانت الدعوات السابقة توجه من لجنة التضامن السوفياتية . (٢) ان المحادثات في موسكو تمت مع رسميين سوفيات سواء في الحزب او في الحكومة وقد ذكر البيان السوفياتي — الفلسطيني ان اللقاء تم مع بوريس بوناماريوف ، عضو المكتب السياسي وسكرتير اللجنة المركزية للحزب الشيوعي ، وروستيسلاف اوليانوفسكي ، نائب رئيس لجنة العلاقات الدولية في اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي ، وفاسيلي كوزنتسوف النائب الاول لوزير الخارجية السوفياتي . كذلك ذكرت « وفا » (٨/٢) ان الوفد الفلسطيني اجتمع بأندريه غروميكو وزير خارجية الاتحاد السوفياتي ، وذكرت كذلك (٨/٣) ان الاخ ابو عمار اجتمع مع **شخصية سوفياتية كبيرة** مدة اربع ساعات . (٣) ان النص في البيان السوفياتي على موافقة الجانب السوفياتي « اثناء المباحثات وبناء على طلب اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية على اقامة **مكتب تمثيلي** للمنظمة في موسكو » ، وكذلك في البيان البولندي على ان الجانب البولندي « سيدرس بكل تفهم وبأخوية مسألة انشاء ممثلية لمنظمة التحرير الفلسطينية في وارسو » يجعل الاعتراف بالتمثيل الفلسطيني اعترافا واقعيا . (٤) ان اعتراف المانيه الديمقراطية بمنظمة التحرير الفلسطينية اعترافا صريحا ومباشرا يعطي تفسيرا واضحا للصيغة غير المباشرة التي وردت في البيان السوفياتي من واقع فهم طبيعة العلاقة التي تربط المانيا الديموقراطية والاتحاد السوفياتي . فقد ورد في البيان المشترك الفلسطيني — الالماني الديموقراطي ان الوفد الالماني في المحادثات « أكد أن جمهورية المانيا الديموقراطية تعتبر منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب العربي الفلسطيني بموجب القرارات المختصة التي اتخذت في مؤتمر القمة العربي السادس في الجزائر (أيلول ١٩٧٣) ومؤتمر القمة الذي عقدته الدول غير المنحازة في الجزائر ومؤتمر القمة الاسلامي في لاهور (شباط ١٩٧٤) ومقررات مؤتمر القمة الافريقي المنعقد في مقديشو (حزيران ١٩٧٤) الخاصة بالقضية الفلسطينية » .

ان موقف الاتحاد السوفياتي من دعم منظمة التحرير تحول في مسيرة النضال الفلسطيني يدخله مباشرة بحكم ما حققه من تحالفات في دائرة الفعل المؤثر في تغيير موازين القوى ، ويجعله اكثر قدرة على المواجهة والتصدي للحلول التي تتعارض مع استمراريته .

حادثة الدكوانة

لماذا جرت العادة ان تتحول الاحداث الفردية التي يتعرض لها بعض افراد حركة المقاومة الى مشكلة ، الى قضية عامة تتجاوز ابعادها حقيقة مسببات الحادث المباشرة ، وتتضخم نتائجها وتصبح تبعاتها أكبر مما كان يمكن ان تكون عليه نتائج حادث فردي قد يحدث كل يوم ، كل ساعة ، بين

أي مواطن ومواطن سواء انتمى المواطنان الى جنسية واحدة ام اختلف انتماؤهما ؟ في اعقاب كل حادث (فردي يتحول الى مشكلة عامة) يقال ان « عناصر مدسوسة » على العمل الفدائي هي التي كانت وراءه ، او ان « فريقا ثالثا » هو الذي افتعل الحادث « لمصلحة اسرائيل والاستعمار الخ » ، او ان « العناصر غير المنضبطة » في حركة المقاومة هي التي تسببت في اثارة المشاكل . الى اي مدى تعتبر هذه « المبررات » أسبابا حقيقية لهذه الحالة وهل يمكن فعلا ان يتسبب « عنصر غير منضبط » في اشعال نار معركة يشارك فيها «عناصر منضبطة» تدفع هي دون غيرها ثمن النتائج من دمائها ومن سمعة حركة المقاومة التي تنتمي اليها ؟ لنفترض جدلا ان عنصرا مدسوسا استطاع ان يفتعل صداما بنية خبيثة وبقصد جر حركة المقاومة الى صدام أوسع لاهداف تخدم فعلا اسرائيل والاستعمار ، لنفترض ان ذلك يحدث فعلا ، فهل استدراج حركة المقاومة الى مثل هذا الصدام الواسع يتم بهذه السهولة وبهذه الخفة ؟ هل هي استجابة غير ذات عقل ، آلية لا تقدر النتائج ، وفاقدة الوعي باحتمالات مثل هذه النيات الخبيثة ؟

في تقديرنا ان تلك هي مبررات تخفيفية لاسباب أعمق تغوص جذورها في طبيعة العلاقة بين حركة المقاومة من جهة وجملة الاوضاع العربية وتفصيلاتها من جهة اخرى . وهي علاقة لا تعود فقط الى الصلة المباشرة بين حركة المقاومة وهذه الاوضاع وانما هي تشكلت تاريخيا منذ كان الفلسطينيون في الشتات يعانون من نمط من العلاقة غير طبيعي تكثف متراكما بعد ظهور المقاومة . ونشير هنا الى حادث الدكوانة كمثل تفصيلي على هذا التعميم .

في ٧/٢٧ حدث خلاف في محلة الدكوانة القريبة من مخيم تل الزعتر في ضواحي بيروت بين العنصر الفدائي ابو الموت واحد أعضاء حزب الكتائب اللبنانية (ابراهيم جدعون) انتهى بمقتل الفدائي واصابة الكتائبي اصابة خطيرة في رأسه . أجمعت المصادر كافة والاطراف جميعا على ان الحادث شخصي وليس له خلفيات لدى المقاومة ولا لدى الكتائب . وقد رافق الحادث اشتباك سريع جرى تطويقه من جانب حركة المقاومة والكتائب معا . بعد يومين اي في ٧/٢٩ اندلع الاشتباك مجددا في المنطقة (مخيم تل الزعتر والدكوانة) على نطاق واسع واستخدم في الاشتباك مختلف الاسلحة وأسفر عن مقتل عدد من الطرفين وجرح آخرين . بعد مفاوضات واتصالات كثيرة جرى ايقاف الاشتباك وتسيير دوريات مشتركة من حركة المقاومة والكتائب والامن اللبناني للفصل بين المتقاتلين ، بعد أن أعلنت الاطراف المعنية حرصها على عدم توسيع الاشتباك وأكدت مصلحتها في ايقافه . هذا باختصار « شكل » الحادث الذي كان يمكن ان يظل عاديا لو حدث بين مواطنين اثنين ليست لهما الصفة التي لابو الموت او لجدعون . غير ان الحادث تطور الى مشكلة وسفك دماء وأزمة بسبب من هذه العلاقة غير الطبيعية التي أشرنا اليها .

قبل أن نوضح ما نعني بهذه العلاقة يتحتم الاعتراف بأن وجود « العناصر غير المنضبطة » في حركة المقاومة لا يمكن ان يمارى فيه ، وان وضع حد لتصرفات هذه العناصر غير الاخلاقية وغير الثورية هو مطلب فلسطيني ثوري قبل ان يكون مطلبا للاخرين ، غير ان الاعتراف بهذا الواقع شيء ومحاولة الايهام بأن ما تتعرض له حركة المقاومة من عداء يكشف من نفسه لمناسبة هذه الحوادث التي هي احيانا فردية في أساسها شيء مختلف تماما . ذلك انه أمر مناف للمنطق ذلك الذي يذهب الى ان عنصرا غير منضبط قادر ، وهو غير منضبط، على تحريك هذه البنادق جميعا وتوجيهها الى صدور الاخرين بهذه السهولة والخفة والسرعة الخارقة دون ان تكون ثمة اسباب كامنة اسفرت عن نفسها في هذه المناسبة . وهذه الاسباب كما أشرنا هي طبيعة العلاقة التي تتحكم بين الفلسطيني وجملة الاوضاع العربية وتفصيلاتها ايضا .

قبل نشوء المقاومة الفلسطينية كان الطرف الفلسطيني في هذه العلاقة ، في كثير من الساحات العربية ، هو الطرف الادنى ، ذاكرة سكان المخيمات في بعض الدول العربية تعج بقصص رجال الامن والمخابرات والدرك يقفون في الساحات يفرضون العقوبات الجماعية ويقتحمون البيوت يفتشون عن « المطلوبين » . بعد ظهور المقاومة ودخول البندقية الى المخيم الفلسطيني نشأت حالة جديدة انهت قصة الدركي الذي يجلد والفلسطيني الذي يلعق كعب الدركي . ولكن بموازاة هذه الحالة كانت محاولات تصفية حركة المقاومة تطرد

مع اطراد اتساع المقاومة ونموها واشتدادها . وقد نجحت واحدة من هذه المحاولات في تعريب تصفية المقاومة في الاردن ، وجربت اكثر من واحدة في لبنان ، الامر الذي خلق حالة في المخيمات عنوانها العريض **الدفاع** ، الدفاع ليس عن المقاومة وحقها في الوجود فحسب ، وانما الدفاع عن كل ما هو **انساني** حققته المقاومة للناس في المخيمات ، الدفاع عن الكرامة الانسانية التي استعيدت في ظل المقاومة .

ان « **الدفاع الفلسطيني** » اصبح جزءا من التركيبة الفلسطينية ، وهو شعور لا يجد تفسيره في الانسان الفلسطيني نفسه بقدر ما يوجد هذا التفسير في بعض الممارسات العربية الموجهة ضد حركة الشعب الفلسطيني وبعضها ضد قضيته عموما . وهذا الشعور يشتد كلما ظهرت دلائل تشير الى ان هذه الممارسات قد تدخل دور الاحتمال ، عندها يصبح هذا الشعور اكثر ارهافا وحدة بل يتحول الى موقع الهجوم من منطق ان الهجوم خير وسائل الدفاع .

هل يمكن تفسير حادثة الدكوانة بهذا المنطق ؟ ان تاريخ العلاقة بين المقاومة والكتائب تحديدا يجعل هذا التفسير مقبولا . ولا تحاول الكتائب ان تنفي هذا التاريخ فقد كتبت صحيفة « العمل » الناطقة بلسان الكتائب (٧/٢٠) « لم نكن مع الفدائيين على وفاق في البداية وكادت علاقتنا بهم تكون علاقة عداء » كما كتبت في ٧/٢٤ « ما كان بيننا وبين الفلسطينيين من سوء فهم متبادل ، واختلافات واحقاد أحيانا يجب ان ننساه » . غير ان هذا النسيان المطلوب لم يكن سهلا على ما يبدو ، ففي اول تجربة لهذه الدعوة الى النسيان كانت حادثة الدكوانة التي اضافت ممارسة جديدة الى مواقف الكتائب السابقة ، وفي الوقت نفسه وترت حس الدفاع الفلسطيني ، فخرجت من كونها حادثة فردية ولاسباب شخصية لتدخل في صلب نوع العلاقة بين الفلسطينيين والاوضاع العربية .

قبل أن نختتم نود ان نشير الى نوع العلاقة التي ترى الكتائب انها يجب ان تسود بين لبنان والمقاومة . في تصريح للشيخ بيار الجميل ، رئيس حزب الكتائب (نشرته « العمل » في ٨/١) يقول « انه من اجل المصلحة الفلسطينية ، ومصلحة المقاومة ، وبالطبع من اجل مصلحة لبنان ، يجب ان لا يكون على الاراضي اللبنانية الا سلطة واحدة مسؤولة هي السلطة اللبنانية ، ويجب ألا يكون على الاراضي اللبنانية الا دولة واحدة وجيش واحد ، وان نتعاون كلنا ، لبنانيون وفلسطينيون ، مع الحكومة اللبنانية ومع الجيش اللبناني حتى تكون المسؤوليات واضحة ومحددة ومحصورة ، فلا تكون هناك مسؤوليات ضائعة ومائعة كما هو الحال الان » . وينطلق الجميل في قوله ذلك من تصورات كتائبية توامها ما يلي : (١) ان المقاومة الفلسطينية موجودة في لبنان خلافا لارادة لبنان « بارادة الغير حشرت المقاومة الفلسطينية في بلادنا وبارادة الغير نحمل عبء القضية وأوزارها » (العمل ٧/٩) . (٢) وجود المقاومة في لبنان كان نتيجة تنازلات تدمها لبنان « قدمنا لهم الارض ، والحرية على أوسع نطاق ، والحدود احيانا وبعضا من السيادة والمغفرة عند الاساءة . ولكن هل نذكر كيف كان ذلك ؟ كان كله تقريبا تنازلات تدريجية فرضت علينا فرضا » (العمل ٧/٢٣) . (٣) وجود مناطق في لبنان غير خاضعة لسلطة الدولة وانما لسلطة المقاومة . واكثر ما يجري التركيز هنا على المخيمات الفلسطينية التي وصفها الجميل بأنها « دويلات داخل الدولة » (مؤتمر صحافي في ٨/٧ نشرته « النهار » ٨/٨) . وللكتائب رأي خاص في المخيمات فهي « متمردة على الدولة والقانون » (العمل ٨/٢) وهي « ملجأ ومخبأ لكل الخارجين على القانون » (تصريح للجميل نشرته « العمل » ٨/١) .

ان اوضاع المخيمات بالتأكيد ليست بهذه الصورة وقد أكد الجميل (تصريح ٨/٧) انه سيدخل المخيمات ليكون مع الفلسطينيين في حياتهم اليومية وليحاور الانسان الفلسطيني وليكون معه في آلامه وآماله واحساسه بالظلم ، وهذا التأكيد المقصود منه اقامة علاقة جديدة مع الفلسطينيين ولكي « تطمئن الجماهير الفلسطينية بعدما اطمأنت قياداتها » ، سيظهر المخيمات الفلسطينية على حقيقتها ليست ملجأ للخارجين على القانون وانما أماكن يمارس فيها الفلسطيني كرامته الانسانية .

عصام سخنيني

(٢) القضية الفلسطينية دوليا

كان أهم تطور طرأ على الصعيد الدولي في الشهر الماضي هو بلا شك اضطرار الرئيس نيكسون الى تقديم استقالته على اثر افتضاح تورطه الشخصي في فضيحة ووترغيت . وقد سادت في الاوساط الرسمية العربية أجواء قلقة نوعا ما بسبب امكانية تعرض سياسة التقارب المصرية الامريكية الى هزة نتيجة سقوط نيكسون ، يضاف الى ذلك ان جيرالد فورد — الرئيس الامريكي الجديد — له تاريخ حافل كسياسي امريكي في الدعوة للدعم المطلق لاسرائيل في وجه الدول العربية وله علاقات وثيقة جدا بالاوساط الصهيونية النافذة في الولايات المتحدة . ويكفي ان نذكر هنا انه كان يدعو الحكومة الامريكية الى الاعتراف رسميا بضم القدس الى اسرائيل والاعتراف بها كعاصمة للبلد . الا أنه واضح من ناحية اخرى ايضا ان سياسة امريكا في المنطقة تستند اساسا الى تقييم الدوائر الحاكمة لطبيعة مصالحها الحيوية في منطقتنا ولافضل الاساليب المؤدية الى خدمتها . ومن المرجح ألا يعيد الرئيس فورد ومن حوله النظر في هذا التقييم الذي ورثوه عن نيكسون وعن آثار حرب اكتوبر ١٩٧٣ في المستقبل المباشر ، مما يعني استمرار السياسة الامريكية كما عهدناها بعد حرب اكتوبر على حالها مع اختلاف في بعض التفاصيل والجزئيات وأسلوب تنفيذ هذه السياسة . الا أن هذا لا يمنع كون هذه الاستمرارية مجرد مرحلة انتقالية يحتاج اليها الرئيس فورد الى ان يثبت وضعه في الرئاسة ويتمكن من مؤسساتها الى أن يفرض تدريجيا تقييمه الخاص وتقييم من هم حوله لطبيعة المصالح الامريكية في المنطقة وأفضل السياسات لخدمتها . ومن جهة اخرى يجب الا نهمل ايضا احتمال ظهور فورد بمظهر الرئيس الضعيف نسبيا بحيث يتمكن شخص بارع وقوي مثل كيسنجر بالسيطرة على السياسة الخارجية الامريكية فيكون بالنسبة لفورد ما كانه دالاس بالنسبة لايزنهاور . على كل حال فقد سارع فورد الى الاعلان ان سياسة بلاده على الصعيد الدولي ستستمر على حالها وخاصة بالنسبة للشرق الاوسط، واتخذ اجراءات سريعة لتأكيد هذا الاعلان فابقى على وزارة نيكسون بدون أي تعديل وطلب من كيسنجر الاستمرار في تولي مهام وزارة الخارجية . على اثر ذلك جمع كيسنجر السفراء العرب في واشنطن ليؤكد لهم ان سياسة الرئيس الجديد لن تختلف عن سياسة الرئيس السابق . وذكرت اخبار صحفية ان هناك احتمالا بأن يقوم كيسنجر بجولة في الشرق الاوسط للتأكيد امام الزعماء العرب على هذه النقطة . كما اتصل كيسنجر بوزير خارجية مصر اثناء قيام الاخير بزيارة في باريس مؤكدا له ان المقابلة المقررة مسبقا بينهما ستتم بوقتها المحدد . اما الرئيس فورد فقد بعث برسائل عاجلة الى معظم الزعماء العرب بمن فيهم الملك فيصل والحسن الثاني والرؤساء السادات والاسد . وبطبيعة الحال فقد كانت أهم هذه الرسائل هي التي وصلت الى الرئيس السادات . وقد أكد فورد في رسالته : ١) الدعوة الموجهة من حكومة الولايات المتحدة الى السادات لزيارة امريكا في المستقبل القريب ، ٢) التزامه القوي بمتابعة الجهود الدبلوماسية من اجل تحقيق سلام دائم وعادل في الشرق الاوسط ، ٣) التزامه التام باحترام كل التعهدات التي أخذتها الولايات المتحدة على نفسها في علاقاتها مع مصر ، ٤) تأييده الكامل لكل القرارات التي توصل اليها الرئيس السادات مع نيكسون وكيسنجر ، ٥) تصميمه على مواصلة تقوية العلاقات التي تجددت بين البلدين وتعميقها خاصة وان السلام في المنطقة لم يعد بعيد المنال على حد قوله . وقد بعث الرئيس السادات برسالة جوابية اعرب فيها عن أمله في ان تحرز العلاقات المصرية الامريكية تقدما يكون في مصلحة الشعبين ومصلحة احلال السلام العادل والدائم في الشرق الاوسط . وفي رسالته للرئيس الاسد أكد فورد ايضا التزامه الثابت بالسياسة التي اتبعتها بلاده في علاقاتها الدولية وبضرورة الوفاء الكامل بكل التزامات بلاده في علاقاتها مع سوريا ، كما وعد بالعمل على تعزيز العلاقات بين البلدين . وذكرت انباء صحفية أن وزير الخارجية السوري سيقوم بزيارة واشنطن في المستقبل القريب لاجراء محادثات مع كيسنجر حول المرحلة المقبلة من محادثات السلام في جنيف بالاضافة الى شؤون التعاون السياسي والاقتصادي بين البلدين . كذلك بعث فورد برسالة مشابهة الى رئيس الوزارة الاسرائيلية رابين شدد

فيها على استمرار السياسة الخارجية الامريكية على حالها والتزام امريكا بكل تعهداتها نحو اسرائيل وعزمها على مدها بالمعونات المالية والعسكرية الطويلة الاجل . وستكشف الاحداث في المستقبل القريب عن توجهات السياسة الامريكية في العهد الجديد .

اما التطور الهام الثاني فقد تمثل في زيارة وزير الخزانة الامريكي وليم سايمون الى كل من مصر والسعودية والكويت واسرائيل في مهمة هدفها متابعة الاتفاقات التي تمت بين الزعامات العربية والرئيس السابق نيكسون خلال زيارته الاخيرة للمنطقة . اي ان سايمون جاء لينقل بعض هذه الاتفاقات على اقل تقدير الى حيز التنفيذ الفعلي ، هذا بالاضافة طبعا الى التداول في موضوع خفض اسعار النفط العربي الخام والمطالبة بتوظيف الاموال العربية البترولية في الاقتصاد الامريكي وتوابعه . وقد أعلن سايمون عشية سفره الى المنطقة بأن هدف زيارته هو تدعيم العلاقات الاقتصادية بين الولايات المتحدة من ناحية ومصر والسعودية من ناحية اخرى كما أشار الى اعتقاده بأن اسعار النفط العالمية مرتفعة ولا بد ان تنخفض في المستقبل القريب كما بين ان اسعار النفط وانتاجه سيكونان من المواضيع التي سيبحثها مع زعماء الدول العربية التي ينوي زيارتها. في القاهرة أجرى سايمون محادثات مع الرئيس السادات وكبار المسؤولين هناك وقد تناولت مباحثاته النقاط الهامة التالية وفقا لما ذكرته المصادر الصحفية المصرية والعالمية : أ) أهداف سياسة الانفتاح الاقتصادي المصرية ، ب) السياسة الاقتصادية المالية ، ج) مشاكل التمويل التي تواجه مصر ، د) الاعباء التي يتحملها ميزان المدفوعات المصري ، ه) اسعار النفط ، و) جوانب التعاون بين البلدين في مجالات التجارة والصناعة والزراعة ، ز) ضمان استثمار رؤوس الاموال الامريكية في مصر ، ح) المساهمة الامريكية في عدد من مشروعات التعمير في مصر ، ط) اتفاق لمنع الازدواج الضريبي بين البلدين ، ي) التعاون في مجال الاستثمار والمشروعات المشتركة ، ك) وسائل تمويل المشروعات التي ستساهم رؤوس الاموال الامريكية في اقامتها في مصر وكيفية استخدام المعونة الامريكية لمصر البالغة ٢٥٠ مليون دولار لا اكثر . وقد أعلن الرئيس السادات ان وجهات النظر في المباحثات بين سايمون وبين السلطات المصرية « كانت متفقة مئة في المئة » . وأسفرت زيارة سايمون لمصر عن : ١ — توقيع اتفاق لضمان الاستثمارات الامريكية في مصر وتشجيعها . وذكر سايمون ان الهدف من هذا الاتفاق هو طمأنة هيئة الاستثمارات الامريكية الخاصة على اموالها في مصر . ٢ — الاتفاق على تشكيل لجنة عمل امريكية مصرية على مستوى عال في مجالات التعاون الاقتصادي والاستثماري وذلك بالاضافة الى اللجان التي تم تأليفها بالفعل في مجالات التعاون العلمي والتكنولوجي والصحي والتبادل الثقافي والفني . ٣ — تشكيل لجان تعاون في كل من المجالات التالية: الاستثمار ، تطوير ميادين العمل الداخلية والتصنيع ، التجارة الخارجية ، الزراعة ، اعادة تعمير قناة السويس وتطويرها . وختم سايمون زيارته بتصريح قال فيه ان زيارته لمصر تتمشى مع جهود بلاده الدبلوماسية الهادفة الى تأمين السلام الدائم في الشرق الاوسط اذ بدون السلام لا يمكن احراز أي تقدم اقتصادي كما ان التقدم الاقتصادي يزيد من فرص السلام . وأكد الوزير الامريكي ان مصر ستكون من بين الدول التي ستحصل على أعلى نصيب من فائض الحاصلات الزراعية الامريكية وخصوصا القمح كما ان حكومة بلاده ستعزز علاقاتها الاقتصادية والمالية مع مصر من خلال بنك الاستيراد والتصدير الامريكي .

على اثر ذلك انتقل سايمون الى تل ابيب حيث أعلن فور وصوله تعهد بلاده بتقديم كل المساعدات اللازمة الى اسرائيل بما ينسجم مع العلاقات الطيبة بين البلدين واستنادا الى التعهدات التي قدمها الرئيس (السابق) نيكسون . وذكرت انباء صحفية ان السلطات الاسرائيلية أبلغت سايمون عن حاجة اسرائيل الى أكثر من ملياري دولار سنويا بمثابة مساعدات عسكرية واقتصادية لمواجهة مشاكلها الناشئة عن حرب اكتوبر . وصدر بلاغ مشترك عن الزيارة أكد : (أ) استمرار الدعم الامريكي القوي لامن اسرائيل وتطورها الاقتصادي ، (ب) ان المحادثات تشكل اول خطوة مثمرة وبناءة باتجاه تنفيذ بنود البيان المشترك الذي وقعه الرئيس (السابق) نيكسون ورابين خلال زيارة الاول للمنطقة. (ج) الاخذ بعين الاعتبار « الاعباء الدفاعية

الثقيلة التي تستمر اسرائيل في تحملها في نطاق مساعيها لحمل جيرانها على تحقيق سلام عادل ودائم في الشرق الاوسط وتأثير ذلك العبء على الاقتصاد الاسرائيلي » . (د) تشكيل لجنة امريكية اسرائيلية مشتركة للاستثمار والتجارة ولجان فرعية للعمل في مجالات تشجيع استثمارات رؤوس الاموال والتجارة والمواد الاولية والابحاث العلمية .

في القسم الاخير من جولته الذي شمل الكويت والسعودية عبر سايمون عن ارتياحه الكامل لما أحرزه من نجاح في جولته ، هذا على الرغم من المعارضة القوية التي واجهها في الكويت بالنسبة لموضوع خفض أسعار النفط . أما فيما يتعلق بمحاولته حث السلطات الكويتية على توظيف رؤوس أموال البلاد في الولايات المتحدة فلم ترد أية أنباء حول رد الفعل الكويتي على هذه الدعوة . وذكرت الصحف الكويتية بهذه المناسبة ان سايمون يحاول اقناع الدول العربية المتورطة مباشرة بالنزاع مع اسرائيل بشراء أسلحة امريكية وتدريب قواتها على أيدي خبراء امريكيين . وفي السعودية أعلنت السلطات اثناء وجوده عزمها للمرة الاولى على بيع البترول بالمزاد على اساس القبول بأفضل عرض لنفطهم بدلا من الاصرار على حد أدنى من الاسعار كما فعلت الكويت . وتخدم هذه الخطوة أهداف سايمون في محاولته خفض اسعار النفط العربي . وجدير بالاشارة هنا الى ان مسؤولا كبيرا في وزارة الخزانة الامريكية قام بتحذير الدول المنتجة للنفط من الاقدام على أية اجراءات خفض جديدة في انتاج البترول لانه « ستكون لذلك مضاعفات سياسية وأمنية هامة » . وقد اوضح المسؤول ان الولايات المتحدة تعتبر أي خفض جديد في انتاج النفط « عملا غير ودي » تجاهها وتجاه الدول الاخرى المستهلكة للبترول وأكد على ضرورة خفض اسعار النفط « لان الاسعار المرتفعة حاليا تهدد بدمار اقتصادي وسياسي كبير لعدد من الدول المستهلكة » . كذلك أشار الى قيام الولايات المتحدة وحكومات اخرى ببحث مسألة انشاء وكالة حكومية هدفها استدانة كميات كبيرة من المال من الدول المنتجة للنفط واقراضها لدول اخرى .

أما الحدث الهام الثالث فيتعلق بما يسمى « بفصل القوات » على الجبهة الاردنية وما يتفرع عنه من قضايا ومشكلات . وقد قام كل من وزير الدفاع الاسرائيلي آلون ورئيس الوزراء الاردني زيد الرفاعي بزيارة واشنطن من أجل اجراء محادثات مع كيسنجر حول الخطوة التالية التي يجب اتخاذها بالنسبة لمستقبل الضفة الغربية وقبل انعقاد مؤتمر السلام في جنيف ، المتوقع انعقاده في الخريف المقبل .. وعشية زيارة آلون لواشنطن ذكرت انباء صحفية مصدرها العاصمة الامريكية نفسها أن خبراء وزارة الخارجية هناك يقومون باعداد مسودات لجدول اعمال من أجل الاتفاقات المحتملة بين اسرائيل ومصر من جهة واسرائيل والاردن من جهة اخرى . وذكرت هذه الانباء ان اعداد هذه الوثائق هو جزء من الاستعداد الامريكي لزيارتي كل من آلون والرفاعي الى واشنطن . وذكر آلون نفسه في مطلع زيارته انه سيبحث مع المسؤولين الامريكيين مسائل عديدة من أهمها امكانات استئناف المفاوضات في جنيف والتقدم خطوة خطوة في التسوية . أما بالنسبة للقضية الفلسطينية فقال ان الهدف الاسرائيلي هو تسويتها ضمن اطار مفاوضات اسرائيلية اردنية من أجل اقامة دولة اردنية — فلسطينية شرقي اسرائيل حيث يقوم الفلسطينيون بتحديد كيانهم الذاتي داخلها . كما أكد استعداد اسرائيل للتفاوض مع الاردن بدون وضع شروط مسبقة. وفي الوقت نفسه كان كيسنجر قد صرح امام مجموعة من الزعماء اليهود الصهيونيين الامريكيين قائلا بأن اقامة دولة فلسطينية أمر يتناقض مع مصالح الولايات المتحدة وستعترض حكومته على أية مبادرة في هذا الاتجاه. ولا شك ان في هذين التصريحين تحديدا للاطار العام الذي دارت في داخله محادثات آلون وكيسنجر . وعاد الوزير الاسرائيلي الى تأكيد هذا الاتجاه في تصريح ادلى به بعد اجتماعه الى كيسنجر حيث قال ان حكومته تفكر في التفاوض مع الاردن لان الاردن مهم جدا بالنسبة لاية محادثات قد تجري في المستقبل . أما عن الفلسطينيين فقال « ان معظم الفلسطينيين اردنيون والاردنيون هم فلسطينيون » وان مشكلتهم يمكن ان تحل بالمفاوضات . اما كيسنجر فقال انه يوافق على تقييم آلون لمحادثاتهما ووصفه اياها بأنها كانت « بناءة وايجابية جدا » . وعلى اثر عودته الى تل ابيب صرح آلون قائلا ان المفاوضات مع الاردن في اعقاب محادثاته الاخيرة مع الزعماء الامريكيين باتت تبدو الان اكثر احتمالا مما كانت في السابق وان مثل هذه المحادثات قد ت

أكثر احتمالا من استئناف المفاوضات مع مصر باعتبارها الخطوة المنطقية التالية في المفاوضات العربية الاسرائيلية . كما أوضح في تصريحه بأنه ناقش في واشنطن المشكلة الفلسطينية على ضوء البيان المصري — الاردني الاخير وقرار الحكومة الاسرائيلية محاولة تسوية هذه المشكلة في اطار المفاوضات مع الاردن . كذلك ادلى رابين بتصريح قال فيه ان اسرائيل تقبل التفكير بفك ارتباط « عملي » وليس « جغرافي » مع الاردن . واوضح بأنه يعني بقاء القوات الاسرائيلية على نهر الاردن مع اعادة مناطق واسعة من الضفة الغربية الى الادارة المدنية الاردنية . اما بالنسبة الى الانباء الصحفية التي ترددت حول محادثات آلون وكيسنجر فقد ذكرت : (أ) بان الوزير الامريكي وافق على تعذر فصل القوات على الجبهة الاردنية وفقا للمشروع الاردني الحالي . (ب) ان اسرائيل تريد التوصل الى اتفاق يؤدي الى عودة الادارة الاردنية الى بعض مناطق الضفة الغربية من دون ان يغيب عنها الوجود العسكري الاسرائيلي . (ج) ان كيسنجر وافق ان يكون مؤتمر جنيف مجرد اطار عام لاقرار النتائج التي تتوصل اليها المفاوضات الثنائية بين اسرائيل والدول العربية المعنية باشراف الامم المتحدة . (د) ان المسؤولين الامريكيين اشاروا على آلون باغتنام الظرف الحالي الذي يؤيد فيه الرئيس السادات مطمح الملك حسين في تمثيل أهالي الضفة الغربية والتحدث باسمهم ، ولاجراء مفاوضات مع الملك الان تجنبا لامكانية الاضطرار الى التفاوض مع منظمة التحرير وحدها في المستقبل . (هـ) ميل حكومة اسرائيل الى الاعتقاد بان الخطوة الهامة التالية على طريق التفاوض مع العرب تكمن في توقيع اتفاق بشأن مستقبل الضفة الغربية مع الملك حسين بدلا من اعتقادها السابق بأنها تكمن في التفاوض مع مصر . (و) ان كيسنجر وآلون قد أعدا بالفعل مسودة لاتفاق اسرائيلي اردني اثناء محادثاتهما وانه من المرجح ان تبدأ المفاوضات الاردنية الاسرائيلية اما بصورة مباشرة او من خلال وساطة كيسنجر قريبا . وجدير بالاشارة هنا الى ان مساعد كيسنجر في شؤون الشرق الاوسط الفرد آثرتون صرح في هذه الفترة قائلا ان حكومة بلاده تعتقد ان اكثر الطرق فعالية لتسوية القضية الفلسطينية هي تناولها من خلال بدء المفاوضات بين الاردن واسرائيل . كذلك عاد الى تأكيد الموقف الامريكي المعروف حول المشاركة الفلسطينية المستقلة في مؤتمر جنيف بقوله انه على المؤتمر نفسه ان يبت هذا الامر .

أما زيد الرفاعي فقد شرح هدف زيارته لواشنطن عشية سفره في تصريح قال فيه ان غرضه هو درس امكانات التوصل الى فصل للقوات في الجبهة الاردنية باعتبار ان هذه الخطوة تشكل المرحلة الاولى من الانسحاب الاسرائيلي من كل الاراضي المحتلة وتكملة لما حدث في جبهتي سيناء والجولان . وأكد الرفاعي انه اذا تبين من المحادثات مع كيسنجر ان فصل القوات في الجبهة الاردنية لن يوضع موضع التنفيذ فلن يكون هناك أي مبرر لاشتراك الاردن في مؤتمر السلام المقبل في جنيف لانه عندئذ تكون اسرائيل قد امتنعت مبدئيا عن الانسحاب من الضفة الغربية . اما اذا كان تطبيق فصل القوات ممكنا فسينتقل الاردن بالتنسيق مع مصر وسوريا ومنظمة التحرير الى مواجهة المرحلة المقبلة . وقد اجتمع الرفاعي الى كيسنجر في اوائل شهر آب والى وزير الدفاع الامريكي لبحث صفقات التسلح التي يريدها الاردن . وذكرت انباء صحفية ان كيسنجر اقترح على الرفاعي اتفاقا جزئيا مع اسرائيل يقوم على اساس انسحاب جزئي من الضفة الغربية واحتفاظ الاسرائيليين بمواقع لهم في شمال النهر وجنوبه . واثناء وجوده في واشنطن ، صرح الرفاعي بأن الملك حسين نفسه سيزور واشنطن في المستقبل العاجل لاستكمال المحادثات مع المسؤولين الامريكيين حول فصل القوات على الجبهة الاردنية وأكد ان اقتراح الاردن بانسحاب اسرائيل مسافة ١٢ كيلومترا الى ما وراء النهر ما زال مطروحا على طاولة المفاوضات . أما بالنسبة لموضوع تمثيل الشعب الفلسطيني فقد قال الرفاعي ان حكومته تعتبر نفسها ممثلة للاردن بضفتيه وان منظمة التحرير قد تمثل الفلسطينيين في مناطق اخرى . وهدد انه ما اذا قرر العرب جميعا اعتبار منظمة التحرير ممثلة الفلسطينيين في الضفة الغربية فان الاردن سيعفي نفسه كليا من المفاوضات . وجدير بالذكر ان زيارة الرفاعي والملك من بعده لم تكتملا بعد بسبب التطورات المفاجئة والمتسارعة التي طرأت على قضية ووترغيت في العاصمة الامريكية وسقوط نيكسون في هذه الاثناء .

كذلك لا بد من الاشارة الى النبأ الذي اذاعته شركة الاذاعة الوطنية الامريكية (ان بي سي) القائل بأن الملك حسين عقد اجتماعا سريا في ايار الماضي مع غولدا مئير لبحث مستقبل الضفة الغربية . وذكر النبأ ان مئير عرضت على الملك انسحابا تدريجيا من الضفة الغربية باستثناء بعض المواقع بما فيها المستوطنات الاسرائيلية في غور الاردن ونقاط أخرى لوحدات الجيش الاسرائيلي وذلك « من أجل ضمان أمن اسرائيل وحماية الملك من أعدائه بين الفلسطينيين » . هذا بالاضافة الى مطالبة اسرائيل بتغييرات طفيفة في الحدود مع الاحتفاظ بالقدس والسماح برفع العلم الاردني في جيب صغير داخل البلدة القديمة من المسدينة المقدسة . وقد نفت مئير صحة النبأ (كما نفاها الاردن ايضا) الا ان اسحاق رابين لم ينفه بل قال انه لن يتأخر في عقد اجتماعات غير معلنة مع القادة العرب اذا اراد ذلك الجانب العربي .

التطور الرابع الهام كان على صعيد المزيد من التدهور في العلاقات المصرية السوفييتية الذي أخذ شكل طلب الاتحاد السوفييتي في الاسبوع الثاني من شهر تموز تأجيل الزيارة التي كان سيقوم بها اسماعيل فهمي الى موسكو في ١٥ منه . ولم تعلن اية أسباب رسمية سياسية لتبرير هذا الطلب .

أما التطور الخامس والاخير فكان قرار الحكومة الفرنسية اعادة النظر في قرارها السابق حول حظر شحن السلاح الى منطقة الشرق الاوسط على اثر الاحراج الذي تعرضت له فرنسا نتيجة اعلان الرئيس السادات عن وجود طائرات الميراج الليبية في مصر . ويذكر القارىء ان الحظر الفرنسي على شحن السلاح كان يطال اسرائيل في جوهره لانه لا يمنع توريد السلاح الى دول عربية كثيرة غير متورطة مباشرة بالنزاع مع اسرائيل كما جرى بالفعل بالنسبة لليبيا . وقد رفعت فرنسا هذا الحظر الان مما يعني انه باستطاعة اسرائيل الحصول على السلاح الفرنسي من حيث المبدأ على أقل تعديل ان هي ارادت ذلك . مع ذلك فقد زار وزير الخارجية المصري باريس وتباحث مع الرئيس جسكار دستان وسلمه رسالة من الرئيس السادات . وتناولت المباحثات موضوع التسوية السلمية في الشرق الاوسط ومستقبلها وتم الاتفاق اثناءها على تبادل الزيارات بين الرئيسين السادات ودستان قبل نهاية العام الحالي وتأكيد فرنسا انها لا تعتبر القضية الفلسطينية مجرد مشكلة لاجئين بل قضية سياسية قبل كل شيء .

صادق جلال العظم

(٣٠) المناطق المحتلة

[١]

حركة الاستيطان : « لا نبتعد عن الحقيقة في شيء اذا قلنا ان السلاح الاقوى والاخطر الذي اتبعته الحركة الصهيونية ومن بعدها الكيان الاسرائيلي هو سلاح الاستيطان، وان كافة الاسلحة الاخرى سواء العسكرية منها او غير العسكرية تصب في خدمة السلاح الاول. فالاستيطان — جوهر الصهيونية — ينفي وجودا لخلق وجود آخر ، اما الاساليب الاخرى التي اتبعتها اسرائيل في صراعها مع العالم العربي فانها تعمل لقهر واذلال وتليين الوجود الاصيل تمهيدا لانتفائه من خلال سلاح الاستيطان .

كان من الطبيعي بعد حرب حزيران ١٩٦٧ والانتصار الذي يقارب الخيال الذي احرزته اسرائيل ، ان ترفق حالة الاذلال والقهر ، بحالة ارقى ، حالة انتفاء الاصل ، فاشادت ما يربو على ٤٥ مستوطنة في المناطق العربية المحتلة ، كما واقامت ضواح يهودية في مدينة القدس وكذلك بالقرب من الخليل ، واخذت تلك المناطق تشهد الصور الاولى التي مرت على الشاشة الفلسطينية في اواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين ، الى ان جاءت حرب اوكتوبر ١٩٧٣ ووضعت اداة القهر الاسرائيلي (الجيش) في حجمها الطبيعي ، مما كان له الاثر الكبير على اداة الانتفاء. ومن هنا برز داخل الكيان الاسرائيلي ما يعرف هناك بـ « الازمة القومية » ، حيث وقف هذا الكيان امام خيارين : قبول التسوية المفروضة على المنطقة بعد حرب اوكتوبر وما يستتبع ذلك من تخل عن جميع الاستيطان الجديد منذ ١٩٦٧ مقابل الاعتراف بالكيان الاستيطاني القديم او رفض التسوية والاستمرار في المحافظة على الوضع الراهن . وبين هذين الخيارين تتعثر حركة الاستيطان . وقد كثر الحديث حول مصيرها ، بين مؤيد لاستمرارية وجودها رغم كل شيء ، وبين متحفظ تجاه استمرارية بعضها ، وبين مؤبن لها . ولعل نائبي الكنيست اوري افنيري واريك شارون يمثلان جناحي صورة الازمة « القومية » للكيان الاسرائيلي ، فالاول يرى ان التسوية السلمية تسير سيرا حثيثا ، وان النقاط الاستيطانية تعتبر بمثابة ألغام في طريقها ، وان اسرائيل تقف امام خيارين : ابقاء الالغام او فكها . ويرى ان الخيار الاول بمثابة جنون ، اما الخيار الثاني ، مع انه « محزن ... ويحدث ازمة قومية ليس لها مثيل » فلا مفر منه ، ويصب جام غضبه على اعضاء الحكومة السابقة ويطالبهم بتقبيل اقدام المستوطنين تغفيرا عن الخطيئة التي ارتكبوها بحقهم : « انني اقترح الزام جميع اعضاء الحكومة السابقة بالمرور على جميع المستوطنات ، حيث يسجدون امام المستوطنين ويطلبون منهم السماح والمغفرة ... ذلك ان كل واحد منهم مذنب ، ولذا ينبغي على كل واحد منهم تقبيل أقدام المستوطنين وطلب السماح الشخصي منهم» (هعولام هزيه ١٥/٥/٧٤). من الواضح ان افنيري يفتري على الحقيقة عندما اقتصاره اتهامه على اعضاء الحكومة دون تطرقه لطبيعة الكيان الاسرائيلي . اما شارون فانه يرى عكس ما يراه زميله في الكنيست ، فهو يعتقد بأن النقاط الاستيطانية في المناطق بمثابة تجسيد للصهيونية وان التخلي عنها يعتبر بداية النهاية للمشروع الصهيوني ، ولذا فانه يدعو الى تعزيز ما هو قائم بمستوطنات جديدة ، ودفعه ذلك الى تزعم محاولة استيطانية فاشلة بالقرب من مدينة نابلس ، وانتقد اولئك الذين يرددون بأن قيام نقاط استيطانية جديدة في المناطق العربية بمثابة عمل غير شرعي لان شارون المنسجم مع نفسه والفكر الصهيوني يرى ان الكيان الاسرائيلي أقيم بنفس الطريقة « ... ما هو العمل غير الشرعي ؟! لقد أقيمت الدولة برمتها بصورة « غير شرعية » من الذي يقرر ويميز بين العمل الشرعي وغير الشرعي؟ ألم تقم كريات اربع بهذا الشكل ؟ كفار عتسيون ألم تقم كذلك ؟ كيشت في القنيطرة ألم تقم هي الاخرى كذلك ... » (معاريف ٢١/٦/١٩٧٤) .

وما بين هذين التفكيرين يسود تفكير آخر يرى في النقاط الاستيطانية القائمة بمثابة ورقة ضغط في يد المفاوض الاسرائيلي يمكن ان يستخدمها في حال اجراء المفاوضات في جنيف او غيرها للحصول على

أكبر قدر من التنازلات من الجانب العربي . أما على الصعيد الرسمي فلا زالت الحكومة تتصرف تجاه الموضوع وكأن حرب اوكتوبر لم تقع، ومشاريع التسوية التي تتطلب — على الاقل — التوقف عن اشادة مستوطنات جديدة ، غير قائمة ، او شبيهة بمشاريع التسوية التي اعقبت حرب حزيران ١٩٦٧. ذلك ان وتيرة الاستيطان لعام ١٩٧٤ لا زالت هي نفس وتيرة الاستيطان لعام ١٩٧٣ ، فهنالك محاولات استيطانية فاشلة من قبل هيئات غير رسمية وهنالك مشاريع استيطانية رسمية قائمة لتعزيز المستوطنات الراهنة بشبكة اخرى من المستوطنات . ففي مناسبة مرور سبع سنوات على الاحتلال الاسرائيلي للمناطق العربية ، قامت مجموعة استيطانية بايعاز من الهيئات اليمينية والدينية المتطرفة بقيادة اريك شارون بالتوجه الى مدينة نابلس لخلق مستوطنة هناك ، ووصلت المجموعة بالفعل واقامت مخيمات محاطة بسياج عند مشارف المدينة ، الا ان عناصر من الجيش الاسرائيلي احاطت بالمستوطنين بهدف طردهم من المنطقة . وحدث أخذ ورد بين الطرفين مشفوعا بالكلمات النابية الى ان صدرت الاوامر بطرد المستوطنين بالقوة . ومن الجدير بالذكر هنا ان القائد السابق شارون قد أمر الجنود بعدم اطاعة الاوامر العسكرية الصادرة ، الا ان هؤلاء لم يذعنوا له مع أنهم لم يجرؤوا على مسه بسوء بالرغم من أنه كان يستخدم يديه ضدهم . وكان نصيب هذه المحاولة الفشل كنصيب محاولات عديدة اخرى جرت طيلة سني الاحتلال لخلق واقع جديد بالقرب من مدينة نابلس . أما المحاولة الثانية فقد جرت في مدينة القنيطرة قبيل اعادتها لسوريا ، حين قامت مجموعة من المستوطنين ابان فترة الاعداد لاتفاق فصل القوات بمحاولة لخلق واقع جديد في المدينة بغرض تكريس احتلالها ، حيث أقاموا هناك مستوطنة « كيشت » الا ان هذه المحاولة فشلت في دفع حكومة اسرائيل بالتمسك بالبلدة الامر الذي اضطر مستوطني كيشت للانتقال غربا مسافة كيلومتر لاقامة مستوطنة هناك . وبمساعدة من قبل الحكومة هذه المرة . اما المحاولة الثالثة فتختلف عن المحاولتين السابقتين ، فلم يقم اعضاؤها بخلق الواقع الجديد ، بل اكتفوا بالتجمع في القدس بقيادة الحاخام اريه بولبوس وقدموا طلبا لرئيس الوزراء يدعونه فيه للموافقة على اقامة مستوطنة يهودية في اريحا « لانها بمثابة فريضة ... وهي بدون شك اهم الفرائض للدفاع عن أرض اسرائيل وتكاملها وصبغتها اليهودية » (يديعوت احرونوت ٧٤/٦/٢١) .

أما المحاولة الرابعة فقد جرت صبيحة ٧٤/٧/٢٥ حين قامت مجموعة من المستوطنين يبلغ عدد افرادها حوالي ١٥٠ شخصا ومن بينهم ٣٥ عائلة مع اطفالها باستيطان نقطة قريبة من بلدة سبسطية العربية على بعد ١٠ كم شمال غرب نابلس دون موافقة سلطات الاحتلال . وسموا نقطة الاستيطان تلك التي اقاموا عليها المخيمات « الون موريا » . وقد انضم الى المستوطنين عدد كبير من المؤيدين والمشجعين يناهز الالفي شخص . من بينهم ١٨ عضو كنيست على رأسهم زعيم حركة حيروت مناحيم بيجن ، الامر الذي شكل تحديا سياسيا للسلطات المسؤولة . لم تستخدم الحكومة القوة لاحباط التظاهرة الاستيطانية الكبيرة التي لم يسبق ان شاهدتها المناطق المحتلة، بل احاطت المستوطنين ومؤيديهم بقوات من الجيش ، وحاولت انتهاج اسلوب الاقناع بغرض ترحيلهم ، واقترحت عليهم استيطان نقطة اخرى تقع بين الغور ومدينة نابلس، الا ان هؤلاء رفضوا ، الامر الذي صعد من حدة المنافسة بين الفريقين ، وانعكاسه على المجتمع الاسرائيلي . فقد قامت تظاهرات احتجاج بسيارية ضد الاستيطان بالقرب من مزرعة اريك شارون الواقعة في منطقة كيبوتس « دوروت » في النقسب ، اشترك فيها عناصر من حزب « موكيد » وعدد من اعضاء كيبوتسات حركة هشومير هتسعير ، وتصدت لها مجموعة من عناصر يمينية متدينة بالاضافة الى شارون نفسه ، وحدث اشتباك بالايدي بين الفريقين ، الا ان قوات الشرطة تمكنت من تفريق المتظاهرين ، وفي اليوم التالي عاد هؤلاء الى نفس المزرعة وقاموا بتظاهرة اخرى رافعين شعارات مناوئة للاستيطان ، مثل « يميت — حرب يوم الغفران » « سبسطية — الحرب القادمة » . كما وقعت تظاهرات ، وتظاهرات اخرى من بينها تلك التظاهرة التي قام بها طلبة حزب العمل في الجامعة العبرية في القدس ، والتي تصدت لها عناصر متدينة ، وحدث اشتباك بالايدي بين الفريقين .

عندما اتضح لسلطات الاحتلال ان حملة الاقناع لم تسفر عن شيء ، وان التكتل اليميني الديني المعارض ماض في العمل لاسقاط هيبة الحكومة ، أمر رئيس هيئة الاركان مردخاي غور قواته باخلاء المستوطنين بالقوة ، وفي صبيحة ٧٤/٧/٢٩ تم ترحيل المستوطنين بواسطة ٣٠ باصا وسط تبادل التهم والمسبات واللكمات في بعض الاحيان .

وعلى الصعيد الرسمي ، فان المسؤولين الاسرائيليين لا يتلكأون عن القيام بتأدية «الفرائض» ، ففي هضبة الجولان التي تضم ١٧ مستوطنة اسرائيلية منها ٨ كيبوتسات و٩ موشافات قررت الوكالة اليهودية اقامة اربع مستوطنات زراعية هذا العام في الهضبة تدعى : كيبوتس جيشور ، موشاف موردوت ، مركز حسفين وتل زيتيم ، ومن المقرر ان تكون المستوطنة الاخيرة تل زيتيم اول مستوطنة جديدة تشاد كما جاء على لسان عضو الكنيست يوسف بورج حيث سيتم تأهيلها من قبل عناصر الحزب الوطني المتدين . وعلى صعيد برنامج الخمسة اعوام القادمة ستشهد هضبة الجولان وفق تخطيط قسم الاستيطان في الوكالة اليهودية تسع مستوطنات جديدة من بينها مدينة . هذا علاوة على أن العمل يجري الان لاضافة مبان جديدة لمستوطنة ماروم هجولان كبرى مستوطنات الهضبة التي يبلغ تعداد مستوطنيها ٣٠٠ شخص .

أما في غور الاردن فقد جرى عند منتصف شهر أيار الماضي تحويل مستوطنة مسوءاه الى مستوطنة مدنية ، ومن الجدير بالذكر هنا ان وزير السياحة موشيه كول قد ذكر في هذه المناسبة : « اننا نقيم مستوطنات ونؤهلها بالمدنيين بهدف ابقائهم هناك الى الابد ، ذلك لان هذه هي خريطة المستقبل للدولة » (هآرتس ٧٤/٥/١٥) بالاضافة الى ذلك اعلن المسؤولون الاسرائيليون عن اعتزامهم لاقامة مستوطنة جديدة في غوش عتسيون في الضفة الغربية ، كما واعلن قسم الاستيطان في الوكالة اليهودية ان نصيب غور الاردن خلال الاعوام الخمسة القادمة ٤ مستوطنات جديدة .

وتسير عجلة الاستيطان ايضا في سيناء ، فعند مشارف رفح يجري العمل على تعزيز المستوطنات القائمة هناك باضافة مبان جديدة اليها ، وكذلك يجري العمل عند شرم الشيخ حيث تقوم سلطات الاحتلال باشادة مبان جديدة في مستوطنة اوفيرا بغرض تحويلها الى مدينة ، وفي العريش جرى مؤخرا اقامة مستوطنة دائمة لمجموعة مستوطني ناحال سيناي ، على بعد حوالي ٣ كم شرقي العريش . وفيما يتعلق بالمشاريع المستقبلية لشمال سيناء فقد أعلنت سلطات الاحتلال انها تعتزم اقامة خمس مستوطنات جديدة خلال الاعوام الاربعة القادمة عند مشارف رفح .

المأزق ، العامل العربي : في اعقاب تصعيد العمليات الفدائية داخل الكيان الاسرائيلي ، أخذت تتبدى وتتكشف قضية العمل العبري ونقيضها العمل العربي ، هذه القضية التي كانت ولا تزال تشغل المجتمع اليهودي في فلسطين قبل وبعد قيام اسرائيل . ومن المعروف ان المجتمع الاسرائيلي تتنازعه وجهتا نظر اساسيتان تجاه هذه القضية ، الاولى تدعو الى اقتصار جميع الاعمال على اليد العاملة اليهودية لمصلحة المشروع الصهيوني ، والاخرى لا ترى ضررا على هذا المشروع في استخدام اليد العاملة العربية وتقف مع وجهة النظر الاولى الشرائح الاجتماعية العمالية والمتدينة بزعامة مثقفين صهيونيين «مثاليين» وتقف مع وجهة النظر الثانية الشرائح البرجوازية المستفيدة من مردود فائض القيمة التي تدرها اليد العاملة العربية الرخيصة مثل المقاولين وملاكي الاراضي وارباب الاعمال التي تحتاج الى جهد يدوي . اما الرسميون ، فبالرغم من أنهم يقفون مبدئيا مع وجهة النظر الاولى ، الا أنهم بسبب ضغط العناصر البرجوازية بالاضافة الى عوامل سياسية يتخذون موقفا وسطا بين وجهتي النظر المتصارعتين .

كان من نتيجة تصاعد الاعمال الفدائية مؤخرا داخل الكيان الاسرائيلي ان بدأت الدعوة الى اقتصار العمل على الايدي العاملة اليهودية تزداد ، ولكن شحنت هذه المرة بكراهية تجاه العامل العربي بسبب التصور المشفوع بالخوف بأنه فدائي محتمل . ومن هنا جاءت ردة الفعل قوية ، فقد تعرض عدد كبير من العمال العرب في الجليل وكذلك عمال عرب دروز في ايلات للاعتداء عليهم بالضرب من قبل جماهير من المستوطنين . الا ان اسلوب الاعتداءات على العمال العرب لا ينطوي على حل لقضية « العمل العبري » ، فالطرف الاخر الاساسي هو شريحة البرجوازية التي تشغل العمال العرب ، ولذا فتح الصراع من جديد ضد تلك

الشريحة ، فقامت تظاهرات في اماكن معينة في الجليل وكذلك في النقب في « كريات ملاخي » ضد تشغيل العمال العرب ، وتشكلت لجنة اهلية هناك للعمل لمنع تواجد العمال العرب في الليل . وبالاضافة الى « خطورة » العمال العرب تكشفت هناك خطورة الفلاحين العرب الذين اخذوا يستأجرون قطعا من الاراضي الزراعية وخاصة الكيبوتسات والموشافات ، فقد ظهر ان هناك حوالي ٨٠٠ وحدة زراعية من مجموع ١٢ الف وحدة ، استأجرها الفلاحون العرب في الموشافات، ويقومون باستغلالها ، كما واستأجروا ايضا وحدات زراعية تابعة لحوالي مئة كيبوتس الامر « الذي اثار تخوف الهيئات المعنية من احتمال خلق وضع تعاد فيه معظم الاراضي الزراعية اليهودية الى أيدي العرب » (معاريف ٧٤/٥/٢٠) وازاء هذه « الخطورة » التي تفوق خطورة تشغيل العمال العرب ، تحركت وزارة الزراعة الاسرائيلية ، وأعلنت أنها ستتخذ « عقوبات صارمة » بحق الموشافات والكيبوتسات في جميع ارجاء البلاد التي أجرت أراضي الدولة التي بحوزتها لايدي الفلاحين العرب . ومن بين وسائل العقوبات **وقف منح** قروض التطوير للمستوطنات ، وهناك اقتراح يدعو الى مصادرة اراضي المستوطنة التي تؤجر اراضيها للعرب . ومن المعروف ان وسائل الاعلام الاسرائيلية درجت حتى حرب حزيران ١٩٦٧ على اطلاق تهمة « الخيانة » بكل يهودي يقوم بتأجير ارضه للعرب ، اما الان فقد تضيف الى صفة الخيانة ذريعة الامن ، خاصة وان العمال العرب يتواجدون خلال الليل في محيط المستوطنة . واخذ دعاة عبرنة العمل يستغلون ذلك ويصبون جام غضبهم على المقاول اليهودي الذي يستحوذ على تفكيره استغلال اليد الرخيصة اكثر مما تستحوذ عليه حالة الامن ، فقد « اتضح انه ابان ساعات الظلام يكثر عدد عمال البناء من سكان غزة الذين يبقون للمبيت طيلة الليل . ان المستخدمين يستغلون هذا البيت لكي يوفروا حارسا اسرائيليا » . ولعل حالة الامن المتردية وتفاقم ترديها تحت ستار الظلام قد دفع صحفيا اسرائيليا الى مهاجمة مقاولين يهود من نوع اخر « ... » ففي مدينة اشكلون تطور « ترفيه » يجذب اليه خلال الليل اناسا من غزة بالذات : فعلى شاطىء البحر ، على الشاطىء المركزي لاشكلون اقام عدد من الشباب كوخا من التنك والاخشاب وحولوا المكان الى « ملتقى » بين شابات اسرائيليات وبين أشخاص موسرين من غزة يأتون اليه بواسطة سياراتهم تحت جناح الظلام » ومن الجدير بالذكر ان سلطات الامن قد وضعت حدا لتواجد اولئك « الموسرين » الذين يأتون ليلا الى شاطىء أشكلون الا انها لم تستطع وضع حد لتواجد العمال العرب داخل المستوطنات بفعل الضغط الذي تمارسه شريحة البرجوازية الاسرائيلية المستفيدة من تواجدهم . ولم يبق امام دعاة العمل العبري الا اعطاء « المثل » حتى لو أدى ذلك الى ضياع موسم الحصاد برمته، ويستدل على ذلك من حديث لاحد مستوطني كاليا في ملحق معاريف ٧٤/٥/١٧ حين قال : « لقد كانت لدينا مشكلة العمل العربي . اعتقد الان انه لم يكن من الافضل تسليم قطعة البنادورا التابعة لنا لذاك العربي من اريحا لقطفها مقابل مبلغ الفي ليرة . اننا لسنا بحاجة الى العمل العربي . لم نستطع بقوانا الذاتية قطف القطعة ، ولذا **قلبنا الارض بواسطة الجرار** . اننا لسنا تجارا ، نعم ، لو كنت اقطن في المدينة لظننت ان ذلك بمثابة تبذير ، ولكن علينا ان لا نتعامل مع العامل العربي فوق اراضينا » .

رجال الهضبة يتصدون .. : خلال فترة اتفاقية فصل القوات بين سوريا واسرائيل ، واضطرار الاخيرة للتراجع عن اجزاء من هضبة الجولان بمقتضى الاتفاق ، اخذت وسائل الاعلام الاسرائيلية تكثر من الحديث لدرجة الاسفاف حول موقف سكان الهضبة الاصليين اي العرب الدروز، في محاولة لتصويره بأنه رافض لعودة الهضبة الى الوطن الام سوريا ، وان السكان هناك يؤيدون بقاءهم تحت الحكم الاسرائيلي ، مستغلة عناصر معينة في الهضبة نفسها يتزعمها الشيخ سليمان كنج ، وعناصر عربية في فلسطين المحتلة كانت قد ربطت مصيرها مع الاحتلال منذ مدة طويلة ويتزعمها كمال منصور والشيخ جبر معدي ومستغلة ايضا واقع فتح مجالات العمل امام من يرغب في ذلك من ابناء الهضبة في جميع ارجاء اسرائيل . ففي الوقت الذي اخذت تبرز فيه وسائل الاعلام الاسرائيلية موقف مستوطني الهضبة المتصدي لاي انسحاب اسرائيلي محتمل من الهضبة ، هذا الموقف الذي يعبر عن

« المثل العليا » للصهيونية ، اخذت في المقابل تبرز موقف الشيخ سليمان كنج « زعيم الطائفة الدرزية في الهضبة » موحية بأنه يعبر عن جميع السكان هناك . والحقيقة ان موقف هذا الشيخ لا يختلف في شيء عن موقف المستوطنين اليهود ، فالشيخ سليمان كنج يكرر رغبته في كل مناسبة يجريها مع صحفي اسرائيلي بضم الهضبة اليها ، ويدعو الاسرائيليين الى عدم الثقة بالسوريين « لان هدفهم هو التحصن في المواقع الاساسية الاستراتيجية في المناطق التي تعاد الى ايديهم لفتح حرب جديدة منها » كما ويبدي الشيخ تخوفه ، وربما يزيد في هذا المجال عن المستوطنين من ان لا يقوم السوريون باعادة السكان الاصليين الى القنيطرة بل « تأهيلها برجال منظمات التخريب وعناصر معادية اخرى وتحويلها الى قاعدة قاعدة انطلاق للمخربين ضد مستوطنات الجولان ». ويطالب الشيخ ازاء هذا الخطر تحصين القرى العربية الدرزية في الهضبة أسوة بأعمال التحصينات الجارية في المستوطنات اليهودية (انظر يديعوت احرونوت ٧٤/٦/١٠) . الى جانب اقوال الشيخ الذي يعتزم « الانسحاب » من الجولان في حالة انسحاب القوات الاسرائيلية منها ، كانت وسائل الاعلام الاسرائيلية لا تتوانى عن ترديد وترويج اقوال بعض الشخصيات داخل اسرائيل المعروفة بارتباطها مع الاحتلال والمشابهة لاقوال سليمان كنج ، الامر الذي دفع اهالي الهضبة للتحرك وابراز موقفهم الحقيقي الوطني في بيانين للرأي العام نشرا في صحيفة الاتحاد (٧٤/٥/١٠) وقع عليهما عدد من رجالات الهضبة مستنكرين فيها تلك التصريحات ومؤكدين انه لا قيمة لها على الاطلاق فقد جاء في البيان الاول : « ان اكثر ما يثير الاستغراب هو أن يصدر تصريح يتعلق بنا عن موظف يعطي نفسه حق الوصاية على اناس رفضوا الوصايات طوال تاريخهم الطويل المليء بالاحداث الجسام والامجاد التي ان كان يعرفها ويتجاهلها فتلك مصيبة ، وان كان يجهلها فعلا فالمصيبة اعظم اما اذا كان يرى في ادعائه الوصاية سبيلا للارتزاق فعليه ان يفتش عن طريق اخر ... » اما البيان الثاني فقد كان أشد لهجة ، فبعد ان تطرق الى عروبة سكان الهضبة ونضالهم ضد الاستعمار والتضحيات التي قدموها ومهاجمة اولئك النفر الذين يدعون الى انضمام الجولان الى اسرائيل ، جاء فيه : « ... اذلك نقول من جديد للمسؤولين في الحكومة والعملاء على السواء: اننا نرفض الاستعمار والظلم ، ونرفض ان يتكلم باسمنا عميل مشبوه ، ولا نرضى بأقل من الاستقلال وانسحاب الجيش الاسرائيلي وعودتنا الى الوطن الام سوريا ، فنحن لا يمكن ان نتخلى عن الوطن الام ، والوطن الام بدوره لا يمكن ان يتخلى عنا » .

عبد الحفيظ محارب

[٢]

بصدور البيان الاردني — المصري المشترك في النصف الثاني من شهر تموز (يوليه) الماضي ، عاد المستقبل السياسي للشعب الفلسطيني وارضه المحتلة ، يستقطب الاهتمام الرئيسي في المناطق المحتلة . وقد زاد من خطورة الوقت الذي صدر فيه البيان المذكور ، قيام حركة دبلوماسية اردنية نشطة ، بهدف تحقيق « فك ارتباط » للقوات الاردنية والاسرائيلية على جانبي نهر الاردن . اي اعادة الضفة الغربية المحتلة تحت الحكم الاردني وتبديد الهوية الوطنية للشعب الفلسطيني واقتسام أرضه . وقد تراغق بيان الاسكندرية ذلك مع محاولة جديدة قامت بها مجموعات من اليهود للاستيطان في قرية سبسطية قرب مدينة نابلس . وقد صحب ذلك كله ، توسيع لحملة العسف والاعتقالات من قبل سلطات الحكم العسكري الاسرائيلي لابناء الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة .

صدى البيان المصري — الاردني :

اعتبرت صحيفة الفجر التي غدت تصدر يوميا في القدس ، بيان الاسكندرية ، انه يمس مسا خطيرا

بنضال الشعب الفلسطيني ومصيره . وتساءلت الصحيفة عبر افتتاحية لها بعنوان : « لن يمثل الشعب الفلسطيني لسان أعجمي » ، عما هو القصد في الغموض الذي احتواه البيان ؟ وأضافت قائلة : كيف يمكن « لجلاد الشعب الفلسطيني وجزار ايلول ، قاتل الاطفال والنساء والشيوخ.. كيف يمكن لهذا ان يمثل اي فرد من ابناء الشعب الفلسطيني ؟ وهل النظام الهاشمي في نهاية الامر يمثل أحدا على الاطلاق ؟ » ثم ذكرت « الفجر » السادات بأقواله وآرائه السابقة بالملك حسين . وبعد ذلك قالت : ان الفلسطينيين « لن يسمحوا للسان أعجمي ان يتكلم نيابة عنهم » (الفجر ٧٤/٧/٢١) .

وفي مكان آخر من الصحيفة نفسها ، نشرت تعليقا مطولا حول بيان الاسكندرية جاء فيه : « ان البيان المشترك تكريس للدور الامبريالي وتنكر للحركة الفلسطينية ، كما انه تحول عن قرارات مؤتمر الجزائر وقرارات اتفاقيتي القاهرة وعمان وسائر القرارات الاخرى . وهو في نفس الوقت اشارة صريحة وواضحة لعمان بأن تأخذ زمام المبادرة وتبدأ في اجراء مفاوضات مع اسرائيل . ولكن هل يسمح الشعب الفلسطيني والشعوب العربية لمثل هذه المؤامرة ان تمر ؟ نحن متأكدون ان أحلام كل المخاتلين ستبقى في صدورهم لانهم في النهاية لن يجرأوا على مواجهة غضب الجماهير ». (الفجر ٧٤/٧/٢١) .

وكانت صحيفة القدس قد علقت على البيان المشترك غداة صدوره ، بالقول ان البيان المصري — الاردني قد « جعل خطوطه العريضة العمل من أجل فك الارتباط على امتداد نهر الاردن » . وقالت ان البيان اذ « أناط تمثيل الفلسطينيين في الاردن (أي في الضفتين) بالملك حسين ، فانه قد أناط بمنظمة التحرير الفلسطينية تمثيل الشعب الفلسطيني في الحقوق المشروعة التي تعني أمورا أكبر وأعمق ، مثل حل قضية اللاجئين حلا عادلا ، وحق تقرير المصير وتنفيذ مختلف القرارات التي أصدرتها المنظمة الدولية بشأن الشعب الفلسطيني أرضا ووجودا ومصيرا » . وأضافت الصحيفة قائلة ان البيان ذلك لن يكون نهاية المطاف ، وسوف تتبعه عدة لقاءات تضم الاسد والسادات وقادة الفلسطينيين « ولا شك ان تلك اللقاءات سوف توضح أمورا قد تبدو غير واضحة في البيان ، وستخطو بسياسة المصالحة والتنسيق ، خاصة بين الحكومة الاردنية ومنظمة التحرير ، خطوات ايجابية ومدروسة ومستوحاة من ظروف عربية ودولية » . (القدس ١٩٧٤/٧/١٩) .

وعادت « القدس » مرة اخرى للتعليق حول البيان المشترك ، بطرحها التساؤل التالي : « هل الشعب الفلسطيني هو شعب واحد ام شعوب فلسطينية ؟ » وأجابت الصحيفة على ذلك قائلة : « لقد تجزأ الوطن الفلسطيني ونرجو ان لا يتجزأ الشعب الفلسطيني » . غير ان الصحيفة في معرض شرحها لبيان الاسكندرية ذكرت بيان القمة السوفياتي — الاميركي الاخير ، وقالت انه لا يمكن فهم ذلك البيان الا بالعودة الى البيان الاخر الذي لم يتحدث عن حقوق وانما مصالح الشعب الفلسطيني . (القدس ٧٤/٧/٢٢) .

الا أن جريدة الشعب اليومية ، اختلفت في تقييمها ومعالجتها لبيان الاسكندرية عن زميلتها « القدس » . ففي شرح مطول للبيان تحت عنوان « أضواء على بيان الاسكندرية »، قالت الصحيفة : ان البيان يوحي بأن الضفة الغربية ستعود للحكم الاردني المباشر بوصفها جزءا منه ، « وضمن مخطط ما سمي بمشروع المملكة العربية المتحدة » . كما أن البيان يفوت « الفرصة على الفلسطينيين من اقامة السلطة الوطنية الفلسطينية على كل شبر يتم تحريره من فلسطين ». وأضافت الصحيفة: « ويبدو ان اهتمام بيان التجزئة في الاسكندرية بالنسبة لقضية العرب الاولى — كما يقولون — كانت جزءا كأي جزء احتواه البيان بما في ذلك الاهتمام (بقلق) لتطورات الوضع في تبرص ... ففي الوقت الذي يدعو البيان بقلق وحرارة الى وجوب الحفاظ على الوحدة الوطنية للشعب القبرصي في هذا الوقت يحرص البيان ... على تجزئة الشعب الفلسطيني الواحد » . وذكرت الصحيفة ان البيان قوبل « بالارتياح من قبل امريكا واسرائيل » . كما انه « يلغي بشكل أو بآخر اتفاقيتي القاهرة وعمان لعام ١٩٧٠ » . (الشعب ٧٤/٧/٢١) .

وفي اليوم التالي وعقب صدور بيان اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية الذي رفض بيان الاسكندرية، خصصت الصحيفة افتتاحيتها الرئيسية للاشادة ببيان اللجنة التنفيذية . وطالبت القوى

الوطنية بأن « تعلن رفضها وشجبها للبيان المصري ــ الاردني الاخير وان تتعجل انعقاد مؤتمر قمة عربي ، تطرح الاوراق فيه بصراحة ومن الجميع ، لتعرف هذه الامة من ظل في خندقها الشريف ومن أتعبه اللهاث فتخلف او ارتمى في منتصف الطريق ... » . (الشعب ٧٤/٧/٢٢) .

محاولة « فك الارتباط » على نهر الاردن :

كان من أهم ما تسلح به النظام الاردني في محاولته لاستعادة هيمنته على الضفة الغربية ، البيان المشترك الذي صدر في ٧٤/٧/١٨ في الاسكندرية ، عقب انتهاء زيارة الملك حسين ومحادثاته مع الرئيس السادات . وقد تزايدت احتمالات نجاح المحاولة الاردنية في هذا الصدد بوصول زيد الرفاعي الى واشنطن واجرائه محادثات مفصلة حول الموضوع مع ناظر الخارجية الاميركية هنري كيسنجر . وحفلت انباء صحف الضفة الغربية الصادرة في أوائل شهر آب (اغسطس) الماضي، بعناوين بارزة ومتعددة تتحدث عن قرب التوصل الى اتفاق حول هذا الموضوع. فتحت عنوان رئيسي في صفحتها الاولى ــ « حل وسط اميركي للاردن واسرائيل » ــ كتبت صحيفة القدس تقول ان كيسنجر قد تقدم بحل وسط الى كل من الاردن واسرائيل « يقوم على أساس وضع مطالب الدولتين في اطار واحد . أي ارضاء الاردن بانسحاب القوات الاسرائيلية ، وارضاء اسرائيل ، وذلك باقناع الملك حسين بالموافقة على عودة الادارة المدنية الى الضفة الغربية . وقد كشفت المصادر عن هذا التطور المفاجيء في التفكير الاميركي في نفس الوقت الذي توجه فيه زيد الرفاعي رئيس وزراء الاردن الى واشنطن ليبحث مع المسؤولين الاميركيين امكانية الفصل بين الاردن واسرائيل » . (القدس ٧٤/٨/٤) . وفي عدد آخر من الصحيفة ، ذكرت تحت عنوان رئيسي آخر ان المفاوضات بين الاردن واسرائيل سوف تبدأ في نهاية شهر آب (اغسطس) . وقالت : ان زيد الرفاعي كان خلال مفاوضاته مع المسؤولين الاميركيين « متصلبا فيما يتعلق بفصل القوات » . ونقلت الصحيفة عن صحيفة نيويورك تايمز الاميركية تفاصيل ما وصفته بالاتفاق المرحلي الموقت المتوقع التوصل اليه بين الاردن واسرائيل للفصل بين قواتهما ، والذي ينص:

ــ انسحاب القوات الاسرائيلية من مواقع حصينة في غور الاردن .

ــ عودة الادارة المدنية الاردنية الى المناطق التي تجلو عنها اسرائيل .

ــ يتسلم الاردن الادارة المدنية في مناطق الضفة الغربية التي لا تنسحب منها القوات الاسرائيلية .

وقالت الصحيفة انه يبدو ان اسرائيل ستوافق على هذه الصيغة . (القدس ٧٤/٨/٨) . وكانت « القدس » قد أشارت الى تفاصيل « فك الارتباط » في عدد يومها السابق ، تحت عناوين بارزة مثيرة . وقالت ان المرحلة الاولى من « فصل » القوات ستشمل مدينة أريحا التي ستوضع تحت ادارة مدنية أردنية . ونقلت عن مصادر اميركية قولها : ان الخطوة القادمة سوف تكون انسحاب القوات الاسرائيلية من بعض مناطق الضفة الغربية . (القدس ٧٤/٨/٧) .

وفي وقت سابق على زيارة الرفاعي لواشنطن وبعد صدور البيان المصري ــ الاردني المشترك ذكرت « القدس » نقلا عن «مصادر اميركية موثوقة» ان مصر « تعتبر التوصل الى اتفاق بين الاردن واسرائيل للفصل بين قواتهما ، نصرا لها تستطيع بواسطته الحصول على دعم اميركي سيؤدي الى انسحاب اسرائيلي سريع من سيناء. وقالت المصادر ان المساندة الاميركية لموقف القاهرة تعززت فعلا مؤخرا بفضل التنسيق القائم بين مصر والملك حسين وتوقف شحن الاسلحة السوفياتية الى مصر منذ ثلاثة اشهر وعدم تبادل زيارة بين مسؤولين مصريين وسوفيات في الفترة الاخيرة ... وأكدت هذه المصادر ان السادات مهتم بأن تكون المرحلة القادمة من المفاوضات بين الاردن واسرائيل بحيث تضم جهات فلسطينية ، كوسيلة للدفاع ضد الاتهامات الفلسطينية بأن السادات يعمل للتوصل الى اتفاق منفرد مع اسرائيل » . (القدس ٢٤/ ٧/٧٤) .

محاولة الاستيطان في سبسطية :

في الخامس والعشرين من شهر تموز (يوليه) الماضي قامت مجموعة من المستوطنين اليهود بمحاولة للاستيطان في قرية سبسطية قرب مدينة نابلس بالضفة الغربية . وقد اثارت هذه المحاولة اوسع ردود الفعل والغضب الشديدين لدى أوساط الجماهير الفلسطينية في الضفة الغربية . فقد ذكرت « القدس » ان موجة من السخط والاستياء البالغ، عمت أوساط المواطنين في المناطق المحتلة حينما

« عاود المتطرفون الاسرائيليون محـاولات انشاء مستعمرات في منطقة نابلس » خاصة وان على رأس هؤلاء المستوطنين بعض الزعماء المتطرفين مثـل مناحم بيجن وأريك شارون وجيؤلا كوهين . وقالت ان محاولات استفزازية اخرى وقعت فـي المنطقة وذلك عندما وصل مئات من الاسرائيليين الى محطة المسعودية على طريق نابلس ــ جنين ، في الباصات والتكسيات يحملون الخيام والاسلاك الشائكة ومواد البناء المختلفة . وتسللوا الى المنطقة عن طريق وعرة غير مأهولة متحديـن مراكز المراقبة التـي وضعتها السلطات العسكرية وباشروا بنصب الخيام حيث قضوا ليلتهم فيها .

وقد أعرب رئيس بلدية نابلس الحاج معـزوز المصري باسم سكان المدينة عـن استنكار جميع السكان لهذه الاعمال الاستفزازية وقال ان الموضوع سيبحث مع رجالات نابلس وطولكرم وجنين باعتبار ان هذا التحدي موجه لجميع سكان المنطقة على السواء ، كما سيجري اتصالات مـع السلطات العسكرية لينقل لهـا مدى القلق والغليان الذي يسيطر على جميع السكان (القدس ٧٤/٧/٢٦) .

وفي اليوم التالي نقلت « الفجر » عن مراسلها الخاص في نابلس ، ان اجتماعا قد عقد في دار البلدية حضره رئيس بلدية نابلس ورئيس بلديـة طولكرم ورئيس غرفة تجارة نابلس « لبحث محاولات الاستيطان في منطقة نابلس من قبل جماعة مـن المتطرفين الصهاينة بقيادة الارهابي مناحيم بيجن والجنرال اريك شارون » . وقالت الصحيفة ان المجتمعين ارسلوا برقية الى وزير الدفاع الاسرائيلي والحاكم العسكري العام للضفة الغربية طالبوهما فيها بالتحرك بسرعة للقضاء على هذه المحاولة . كما ارسل المجتمعون الى سكرتير عام هيئة الامم المتحدة برقية جاء فيها : « ان محاولة الاسرائيليين اقامة مستوطنة في انحاء مختلفة من الاراضي العربية المحتلة تثير اساءة لمساعي السلام المبذولة . اننا نناشدكم ان تضعوا حدا لهذه المحاولات التي تثير مشاعر الناس » . وأرسل المجتمعون برقية ثالثة الى القنصل الاميركي والبريطاني والفرنسي جاء فيهـا : « ان محاولات اليهـود الاسـرائيليين اقامة مستوطنات في انحاء مختلفة مـن الاراضي العربية ما هي الا اساءة بالغة لمساعي السلام المبذولة . اننا نستنكر هذه المحاولات التي تثـير مشاعر الناس » .

وقالت « الفجر » ان اشتباكا بالايدي قد وقع بين المستوطنين ورجال الجيش الاسرائيلي الذين اقاموا حاجزا قرب قريـة بيتين . وعند مصنع الخمور على طريق رام الله ــ القدس جرح في الاشتباك اثنان من اليهود المتطرفين وتم احباط هذه العملية .

وقد عمت مدن وقرى الضفة الغربية موجة من السخط والاستنكار نتيجة لهذه المحاولات التي ان دلت على شيء فانما تدل على عدم رغبة الصهاينة في احلال السلام الدائم في المنطقة .

ومن ناحية اخرى جرت تظاهرة في شارع الملك جورج قرب عمارة السوبرسول بمبادرة مـن خلية طلاب حزب العمل في الجامعة العبرية بالاشتراك مع مجموعـة من سيح ــ اليسـار الصهيوني الجديد ــ وجماعة موكيد ، قوامها ما يزيد على ٥٠ شخصا ، احتجاجا على عملية الاستيطان التي قامت بها مجموعة من حزب الليكود بتأييد مـن المتدينين وجماعة ديان في سبسطية . وقد ألقى رئيس خلية الطلبة ابراهام جال كلمة ضد عملية الاستيطان . فما كان من جماعـة متطرفة كانت تحيط بالمتظاهرين الا ان انقضت عليه ، فأصيب بجروح في أعضاء جسمه ، نقل على اثرها الى احد المستشفيات . (الفجر ٧٤/٧/٢٧) .

وذكرت الشعب بعد ذلك ان مدينة نابلس عاشت يوم ٧/٢٨ جوا بالغ التوتر ، خاصة بعد أن منع المواطنون من التعبير عن مشاعرهم ، في الوقت الذي واصل فيه المستوطنون الاسرائيليون اصرارهم على الاستيطان في سبسطية . وقالت الصحيفة : استيقظ المواطنون يوم ٧/٢٨ وسيارات دوريات حرس الحدود الاسرائيلـي تجوب شوارع المدينة وعدد من الموظفين الرسميين الاسرائيليين يقومون بتحذير تجار المدينة من اغلاق محلاتهم والاضراب ، كما كان مقررا . وهدد الاسرائيليون مـن يغلق حانوته لن يسمح له بأن يعود لفتحه ومزاولة عمله التجاري . كما استمر وجود نقاط التفتيش التي اقامتها سلطات الاحتلال في الطريق الى المدينة وخاصة عند المدخل الجنوبي .

وواصل المواطنـون في مختلف انحاء الضفـة الغربية الاعراب عن مشاعرهم وتضامنهم مع موقف نابلس مؤكدين رفضهـم واستنكارهم للمحاولـة

الاستيطانية . وأمت بلدية نابلس وفود عديدة من مختلف المواطنين والهيئات الشعبية والنقابات . وأرسل الكثيرون برقيات الاستنكار والاحتجاج الى سلطات الحكم العسكري والمسؤولين الاسرائيليين . وفي قاعة بلدية نابلس ، اعتصم العديد من الشباب العربي واليهودي المناهضين للاحتلال ومن اعضاء الاتحاد الثوري وأنصار راكاح وطلبوا الاجتماع بأعضاء المجلس البلدي ، فتحدث اليهم رئيس البلدية .

وكان الحاج معزوز المصري على اتصال مستمر في هذه الاثناء بسلطات الحكم العسكري محاولا حثها على ترحيل المستوطنين الذين بلغ عددهم حوالي ١٣٥ شخصا ، بالاضافة الى ما يزيد على ألف مؤيد لهم استمروا في التواجد على المنطقة . وقالت صحيفة الشعب معقبة على انباء المحاولة الاستيطانية هذه: «ان المستوطنين يستغلون الوضع السياسي في اسرائيل لصالحهم . فحكومة اسرائيل توافق مبدئيا على الاستيطان في المناطق المحتلة ولكنها تصر على أن يكون ذلك بموافقتها المسبقة ، بالاضافة الى ان قسما من الشخصيات السياسية في حزب العمل يؤيد الاستيطان في كل مكان » . (الشعب ٧٤/٧/٢٩) .

أرقام عن المعتقلين في سجون اسرائيل

نشرت صحيفة الشعب أجزاء من المناقشة التي قدمها توفيق زياد في الكنيست ، حول تقرير وزير الشرطة الاسرائيلي عن الوضع في السجون . ومما جاء في هذه المناقشة ، ان عدد السجون والسجناء في اسرائيل والمناطق المحتلة هو عدد عال بالنسبة لعدد السكان . وحسب تقرير مصلحة السجون السنوي ١٩٧٤ ، يقبع في سجون اسرائيل ٢١٠٦ سجناء منهم ٦٤١ عربيا ، أي ٣١ ٪ من مجموع عدد السجناء . ومن أهالي المناطق المحتلة بلغ عدد السجناء ٢٤١٦ يقبعون في ١١ سجنا في نابلس ورام الله والخليل . وبين هؤلاء ١٨٥٢ معتقلا صدرت بحقهم أحكام و٥٥٨ موقوفا ومعتقلا اداريا . واذ أضيف الى هذا العدد من زج بهم في السجون منذ أول السنة ، واكثر من ١٥٠ من معتقلي الجبهة الوطنية الفلسطينية من الضفة الغربية وقطاع غزة يصل العدد الى ٣٠٠ معتقل . وبالاضافة الى السجون التي بنيت في السنوات الاخيرة تنوي الشرطة بناء سجون جديدة وأجنحة جديدة .

وتطرق زياد الى ما يلقاه السجناء في السجون الاسرائيلية من تعذيب ووضع وسجن انفرادي واذلال ، واخفاء اماكن وجود السجناء عن أقاربهم ومحاميهم ، واعتداء السجناء العنصريين اليهود عليهم، دون ان تتخذ الشرطة أية اجراءات. يضاف الى ذلك تكليف السجناء المحكومين على جرائم اقترفوها ليكونوا سجانين على العرب من المناطق المحتلة .

وقال زياد: « ان هذا قليل من كثير يميز السجون الاسرائيلية ، ويستصرخ كل ذي ضمير قائلا : السجون في المناطق المحتلة تعج بالسجناء وبما لا يعد ولا يحصى من أخبار تعذيب السجناء » . واضاف : « انني لا اعرف اسماء جميع من لاقوا حتفهم اثناء التحقيق ولكني اذكر اسم فريد شطوش وأنور الشخشير واياد حبش . ولا أعرف أسماء جميع من اصبحوا ذوي عاهة جسمانية او نفسانية ، ولكنني اتذكر اسم عبد المطلب ابو رميلة وبدر دهنا . اما القائمة الكاملة فلا ريب في ان سيادة وزير الشرطة ووزير الدفاع يعرفانها » .

وذكر توفيق زياد ما تسلكه الشرطة من اساليب تعتبر استخفافا وازدراء بالسجناء ، فترغمهم على بناء سجونهم بأيديهم وعلى العمل لاجل المجهود الحربي ، كصنع شبكات تمويه ، مخالفة بذلك كل القيم الانسانية والعرف الدولي . واستشهد بمقال نشره دانيد ليفائي احد كبار المحاضرين في كلية القانون والخبير في القضاء الجنائي في مجلة هبراقليط والمحامي في مجلة غرفة المحامين ، وفيه يؤكد ان اساليب الشرطة غير انسانية وان اساليب التحقيق البوليسي في جميع مراحلها حتى مثول المتهم أمام المحكمة هي اشبه بتعذيب محاكم التفتيش . ونقول ليفائي ايضا : « ان المتهمين يجابهون محققي الشرطة وحدهم ، ولا توجد أية هيئة عليا تراقب طرق التحقيق ، والمحققون أنفسهم هم المعنيون بالمحافظة على قواعد اللعبة ، وان الشرطة تجري تحقيقاتها في غرف مغلقة في وجه الجمهور والصحافة والاقارب ، وحتى المحامي لا يجد سبيلا الى الاماكن التي يجري فيها التحقيق » . (الشعب ٧٤/٧/٢٤).

عيسى الشعيبي

(٤) اسرائيليات

١ — عن الحرب الخامسة

الحديث عن الحرب ، الحرب العربية الاسرائيلية الخامسة ، كاد يكون من أبرز المواضيع التي طرحت للنقاش في اسرائيل خلال الاونة الاخيرة ، واشتركت فيه فئات عديدة ، رسمية وغير رسمية . واول ما يلفت النظر في هذا النقاش هو « المبادرة » له ، التي جاءت هذه المرة ، وعلى عكس مرات عديدة سابقة ، من المسؤولين الاسرائيليين قبل غيرهم ، خاصة وزير الدفاع ، شمعون بيريس ورئيس الاركان ، اللواء مردخاي غور ثم رئيس الحكومة نفسه ، يتسحاق رابين ، ثم تناقله عنهم مسؤولون اخرون وتبعهم زعماء الاحزاب والمعلقون السياسيون وغيرهم . اما ابرز من ساهم في اثارة هذا الموضوع فكان وزير الدفاع نفسه ، الذي راح يطلق التصريح تلو الاخر ، محذرا الاسرائيليين من امكان اندلاع الحرب خلال فترة قصيرة وذلك كما جاء في احدى تصريحاته الاخيرة ، « لان الدول العربية قررت، كما يبدو ، اعداد خيول الحرب مجددا . فلقد توقفت الاحاديث عن تسوية ، وبدلا من ذلك بدا الزعماء العرب يتحدثون بصيغة الاملاء على اسرائيل ، بالاضافة الى استعدادات حربية جدية من جانبهم . فمن سوريا تصلنا دون انقطاع الاخبار عن النية في القتال ، وكذلك أطلق وزير الخارجية المصرية تجاهنا ثلاثة انذارات ، وكأن اسرائيل نعجة خائفة » (معاريف ، ٧٤/٨/٤) .

واضاف بيريس : « ان هذه النغمات الجديدة من التهديدات المرفقة بازدياد تدفق ادوات الحرب على الدول العربية ، والاسراع في استعداداتها الحربية ومحاولة ضم مملكة الاردن الى (المواقف) المجابهة لاسرائيل ، اشعلت الاضواء الحمراء لدينا، بل العالم العربي قد عاد الى غيه ، الى طريق التهديد السياسي والعسكري » (المصدر نفسه). واضاف بيريس ان ما يدفع العرب الى اتخاذ هذه المواقف ، بحسب رأيه هو ، شعورهم بالقوة عقب أزمة النفط واستمرار تدفق الاسلحة الروسية على بعض الدول في المنطقة وكذلك عدم تقديرهم لما يجري حقيقة داخل اسرائيل . « فالزعماء العرب يبدون اهتماما بالغا بالقراءة عن كل ما يجري ويكتب في اسرائيل منذ حرب يوم الغفران وحيث انهم غير مطلعين ، كما يبدو ، على طابع النظام الديمقراطي في الدولة فقد تولد لديهم ، بعد تلك القراءات ، سوء فهم بدأوا نتيجة له باسماع نغمات التهديد » (المصدر نفسه) .

ويبدو ، من ناحية اخرى ، من اقوال بيريس ، انه توقع ، مثل العديدين من الاسرائيليين ، ان يؤدي فصل القوات على الجبهتين المصرية والسورية الى حالة من الهدوء تستمر وقتا غير قصير ، تستطيع اسرائيل خلاله الابتمرار في مناوراتها للاحتفاظ بالاراضي المحتلة وتجميع قواها بينما ينصرف العرب الى حل مشاكلهم الداخلية ، بينما جاء الواقع مشيرا الى عكس ذلك ، اذ أن « اسرائيل بدأت المفاوضات مع العرب من خلال امال كبيرة . لقد تطلعنا نحو امكان حدوث تغيير في « المناخ » لدى الدول العربية وفي موقفها منا وآمنا ان العرب — وخاصة مصر — سيتجهون بعد فصل القوات الى تطوير بلادهم والاهتمام بمشاكلهم الداخلية . ولكن بدل استمرار نغمة وأمل التفاهم ، بدأ الاعلام العربي يعزف اناشيد الحرب المعروفة ويوجه التهديد ضدنا ، وليس التهديد فقط ، اذ أن النشاط هناك يعيدنا الى واقع جديد — وصعب » (يديعوت احرونوت ، ٧٤/٨/٤) .

وكان رئيس الاركان الاسرائيلي ، اللواء مردخاي غور ، قد أدلى قبل ذلك بتصريحات مماثلة ايضا ، مشيرا الى انه « قد ينشأ قطعا وضع نكون نحن البادئين بالحرب فيه » (هآرتس ، ٧/٣٠/ ٧٤) ، وان « الحرب قد تتجدد على شكل حرب نعلية أو قتال خلال مفاوضات ... في الجنوب والشمال وايضا في الشرق ، اذا استنتج الاردن انه سيكون مغبونا بسبب عدم القتال . كذلك قد تقوم سوريا ، التي تمتلك قوة عسكرية ... جدية للغاية باستئناف الحرب لوحدها — كما شنت لوحدها حرب الاستنزاف ضدنا بعد حرب يوم الغفران ... ومن الممكن ان تتجدد ايضا فترة « الحروب والاتفاقيات سوية » ، كما حدث بعد حرب الغفران . لقد وقعنا اتفاقيات فصل القوات

مع مصر وسوريا اثناء القتال ، وقد يستنتج العرب من ذلك ان أحسن الطرق للحصول على اتفاقيات تناسبهم هي أما حرب فعلية واما قتال يرافق المفاوضات » (المصدر نفسه) .

سبب الحرب : الفشل المتوقع في المرحلة المقبلة من محادثات جنيف

يبدو من تتبع التصريحات الاسرائيلية حول الحرب والمبررات التي ترافقها ، وكذلك من التعليقات التي نشرت تعقيبا عليها ، ان الاسرائيليين يتوقعون الفشل للمرحلة المقبلة من محادثات جنيف ، التي يفترض ان تبدأ خلال فترة قصيرة ، نظرا لعدم استعدادهم للاستجابة للطلبات التي قد تتقدم بها الدول العربية ، بشأن الانسحاب من المناطق المحتلة ، بحيث لن يبقى امام تلك الدول الا امكانية استئناف القتال . غير ان الاسرائيليين، مع وصولهم الى هذه النتيجة ، يبدون قلقا واضحا مما قد تجره في اعقابها من تطورات ، اذ يبدو ان الجيش الاسرائيلي ، بحسب رأي العديدين من المعلقين المعروفين ، لا يزال غير مستعد بما فيه الكفاية لخوض غمار حرب جديدة في المستقبل القريب ، نظرا للخسائر البشرية والمادية التي لحقت به خلال حرب تشرين ١٩٧٣ وفي اعقابها . كذلك يبدو ايضا ان الجمهور الاسرائيلي غير مستعد ، بحسب تقديرات المسؤولين الاسرائيليين، لتحمل نتائج حرب اخرى ولا يبدي حماسا واضحا لخوضها ، وهو الوضع الذي يدفع الزعماء الاسرائيليين الى اطلاق التصريحات حول خطر الحرب لتقوية الجبهة الداخلية وحثها على شد الاحزمة ، خاصة في ضوء الاستعدادات والتصريحات العربية حول استئناف القتال اذا تعذر الوصول الى تسوية .

المفتاح في ايدي السوريين

يبدي الاسرائيليون ، في حديثهم عن الحرب المقبلة، اهتماما بالغا بموقف سوريا واستعداداتها العسكرية ، لاعتقادهم انه اذا ما استؤنفت الحرب فان سوريا هي التي ستبدأها ، وقد تستطيع حمل العراق والاردن ايضا ، وربما مصر على مشاركتها في القتال . ويزداد الاسرائيليون ايمانا برأيهم هذا في ضوء معارضتهم الانسحاب من هضبة الجولان من جهة والاستعدادات العسكرية السورية لمجابهة هذا الموقف من جهة اخرى . فأيتان هابر ، المراسل العسكري ليديعوت احرونوت (٧٤/٧/٢٩) يشير الى « ان الروس لم يتوقفوا ، عمليا ، عن تزويد السوريين بالاسلحة ولو ليوم واحد ، بما في ذلك ايام القتال نفسها . وفي نفس الوقت الذي امتنعوا فيه عن تزويد مصر (بالسلاح) لم تتوقف السفن والطائرات الروسية عن زيارة موانىء سوريا ومطاراتها » . وبعد أن يشير المراسل الى أن سوريا قد حصلت على كميات كبيرة من الاسلحة الحديثة ، بما في ذلك الطائرات ، ومن ضمنها ميغ ــ ٢٣ ، والدبابات والصواريخ والمدافع بعيدة المدى ، يختتم مقالته بقوله : « خلاصة القول ، ان الصورة غير مشجعة . من المهم ان نعلم ان عدونا في الشمال قد تسلحت في الاونة الاخيرة باعتدة حربية كثيرة ، وبكميات حولتها الى أكبر مخزن للسلاح في الشرق الاوسط » (المصدر نفسه) . وفي نفس الوقت يشير شموئيل سيجف ، مراسل معاريف في امريكا ، الى انه « وفقا للمعلومات التي وصلت الى واشنطن ، ظهرت خلال الاسابيع الاخيرة اشارات متزايدة لتعاون مكثف بين جيوش الاردن وسوريا . بينما يبدون في الولايات المتحدة قلقا من حقيقة ان شحنات الاسلحة الروسية الى سوريا قد زيدت بهدف اعداد الجيش السوري للحرب ، اذا كان الرئيس الاسد ينوي ذلك حقا » (معاريف ، ٧٤/٧/٢٩) .

ويتفق معظم المعلقين الاسرائيليين فيما بينهم على انه لدى سوريا « عذر شرعي » لاستئناف القتال ، عندما تسنح لها الفرصة بذلك ، « فاذا وافقنا على ان اراء واضعي سياسة الحكومة هي نهائية وقاطعة فان اتفاق فصل القوات (بين اسرائيل وسوريا) هو المرحلة الوحيدة التي يمكن ان تؤخذ بالحسبان . وبعد ذلك ــ هكذا اعلن في مناسبات مختلفة وزير الدفاع شمعون بيريس ، ومن قبله سلفه ، موشي ديان ــ « لن تكون مرحلة ثانية ». وحتى اكبر الحمائم في الحكومة يوافقون على أننا لن نتحرك من الجولان ، وعلى أكبر حد يمكن ، ربما ، ان يتم انسحاب محدود ، حتى مقابل ثمن اقتلاع مستوطنة او اثنتين ، ولكن فقط في اطار اتفاق سلام نهائي . فهل هناك حقا من يعتقد ان سوريا ستتنازل عن هضبة الجولان او حتى عن معظمها ؟ » .

« ان الاستعدادات العسكرية المتزايدة في سوريا وتصريحات الاسد المتطرفة ... لا تترك مجالا للالتباس بهذا الشأن » (يوسف حريف ــ معاريف، ٧٤/٨/٢) .

ويؤيد يهوشواع تدمور (دافار ، ٧٤/٨/١) زميله ، حاريف ، في رأيه « اذ أن السوريين قد دفعوا المنطقة اكثر من مرة الى التدهور والى حرب كبيرة . لهذا من الممكن ان نضع سيناريو متشائم للغاية ، (يتم تنفيذه) في نهاية السنة ، عندما يقوم السوريون ، بمساعدة الروس ، بافشال محاولة تجديد خدمة قوة الطوارىء الدولية. ونتيجة لذلك سيحدث فراغ في منطقة الفصل ، والطرفان اللذان يتحسبان من هجوم ، سيحاولان مسابقة بعضهما البعض ، من خلال استغلال ميزات المفاجأة ــ فتقع الحرب . في البداية تنشب الحرب على الجبهة السورية ، وبعد ذلك تحاول سوريا جر مصر واشعال المنطقة بكاملها . الكل ممكن .

« ... والامكان الثاني ... قد يظهر للسوريين، مع انعقاد مؤتمر جنيف ، انه ليس لدى اسرائيل ما تقترحه بالنسبة للجولان . وحقا فقد قيلت هذه الاقوال للسوريين علنا ولكن دمشق لا تزال تأمل بأن يلين موقف اسرائيل مع انعقاد المؤتمر ، وربما يتم ذلك بتأثير الولايات المتحدة . اما اذا لم يحدث ذلك ــ فستحاول سوريا استغلال الخيار العسكري مع استمرار المفاوضات ، كما حدث اثناء محادثات فصل القوات . وستحاول في نفس الوقت ايضا تأمين تأييد زعامة البعث العراقي ، التي كانت ولا تزال تعتقد أن كل « حرب تحرير » عمل ايجابي ، وبعد ذلك تأييد الاردن ومصر » . وكان تدمور قد أعرب عن رأيه هذا في عدد سابق من صحيفته ايضا (دافار ، ٧٤/٧/٢٩) ، مضيفا الى أن سوريا قد تضطر لشن حرب جديدة « خوفا من أن تتوصل مصر الى اتفاق منفصل مع اسرائيل » .

ويعرب متتياهو بيليد (معاريف ، ٧٤/٨/٢) عن رأي مماثل لرأي زميليه السابقين ، حيث انه ليس لدى سوريا أي سبب يدفعها الى الهدوء والانتظار، لان المتحدثين الاسرائيليين قد أوضحوا لها بشكل كاف ان الشيء الوحيد الذي تستطيع ان تتوقعه في جنيف هو التوقيع ... على الاتفاقية المقترحة من قبل اسرائيل ، والتي تخلد الوضع الحالي في هضبة الجولان ...

« على السياسيين (الاسرائيليين) ان يتنبهوا الى الوضع القائم ، وهو أن سوريا تشعر بأنها ملزمة بشن حرب اخرى لكي تمنع ضياع هضبة الجولان المطلق ضمن اطار محادثات جنيف .

غير أن بيليد ، على عكس الاخرين ، يدعو الحكومة الاسرائيلية الى اعادة النظر في موقفها من الجولان ، حتى وان نجمت عن ذلك صعوبات ، لئلا يفشل مؤتمر جنيف وتنشب حرب جديدة . وبعد ان يشير بيليد الى المشاكل العديدة التي ثارت بين اسرائيل وسوريا في الماضي حول الحدود، يضيف : « ان الحدود السورية كانت صعبة بالنسبة لنا ، لا بسبب جغرافيتها التي لا تختلف كثيرا عن تلك القائمة بالنسبة لجزء كبير من حدودنا مع الاردن ، وانما بسبب كثرة المشاكل التي بقيت بلا حلول في اتفاقية الهدنة (لسنة ١٩٤٩) ، التي وضعت لتكون مؤقتة للغاية ... كذلك ليس هناك أي تأكيد بأننا لن نكون ملزمين ، بعد حرب اخرى، ورغم كل ذلك بالعودة الى بحث مصير هضبة الجولان في مؤتمر دولي ما ، وعلينا ان نفكر مليا اذا كنا فعلا بحاجة الى حرب اخرى الان ، فقط بسبب رغبتنا في منع اي امكان للمباحثات حول مصير هضبة الجولان ... ليس هناك اي تبرير لعدم تخفيف الضغط المتصاعد في هضبة الجولان ، بواسطة طرح مصير الهضبة لنقاش موضوعي ضمن مباحثات جنيف » (المصدر نفسه) .

وفي نفس الوقت الذي يبحث فيه الاسرائيليون الموقف السوري ، لا يستبعدون ايضا اشتراك الدول العربية الاخرى المجاورة لاسرائيل في أية حرب جديدة قد تنشب في المنطقة ، ولكن كل المعلقين يتفقون فيما بينهم على أن حراجة الوضع على الجبهتين ، المصرية والاردنية ، لا تصل الى ما وصلت عليه اوضاع الجبهة السورية ، خاصة وان مصر والاردن ، بحسب رأي اولئك المعلقين ، لا تزالان حتى الان تتجهان لاستغلال الخيارات السياسية المفتوحة امامهما والوصول الى تسوية سلمية لحل ازمة المنطقة ، وان كان العديدون لا يستبعدون ان تنشب الحرب على هذه الجبهات ايضا ، اذا لم يتم تقدم ملموس في المجال السياسي .

« نصيحة » اسرائيلية للعرب : تعلموا من اخطائنا

في مقابل ما يعتبره الاسرائيليون تهديدات موجهة اليهم من العرب ، بدأ بعضهم ايضا باطلاق التهديدات ، او بأسداء « النصائح » للعرب لئلا يقعوا في الاخطاء التي وقعت بها اسرائيل . ففي هآرتس (٧٤/٧/٢٩) كتب احد معلقي الصحيفة، يوئيل ماركوس : « ان العرب يقعون اليوم في احد اخطاء اسرائيل الكبيرة . ان كل ما يحدث اليوم في الدول العربية يشبه نفس التطور الذي مر علينا بعد حرب الايام الستة : لقد ادار النجاح رؤوسهم . ان دلائل شبه المرض او شبه الظاهرة هذه معروفة لنا أكثر من اللزوم بحيث لا نستطيع الا ان نتطلع بنظرات مسلية الى تطور نمو «العربي المتبجح » . ربما لا توجد لديهم البومات النصر ، كما كان لدينا ، ولكن توجد لديهم كل الظواهر الخارجية للاوضاع (التي سادت اسرائيل) بعد الحرب السابقة : غطرسة ، ثقة بالنفس مبالغ بها وشعور « لا يوجد مثلنا » ، التي طغت علينا بعد حرب ١٩٦٧ . وتنشر هناك الكثير من المقابلات والقصص والاقوال ... حول الانتصار الكبير . هناك حركة سياحية كبيرة الى خط بارليف ، مثل الزيارات الجماهيرية الى المناطق عندنا ، وقد تحول الفشل الاسرائيلي على طول القناة الى منطقة سياحية ...

ويضيف : « لقد اقنع الزعماء والقادة العسكريون العرب أنفسهم بأنهم سيربحون فقط من عمليات استئناف القتال . انهم يتجهون الى تناسي الوقت الذي استهلكوه للتخطيط والتحضير لحرب السادس من اكتوبر . لو تعلموا مما حدث لنا في حرب يوم الغفران ، لتأكدوا ان الثقة بالنفس المبالغ بها لا يمكن أن تحل محل التخطيط والتفكير واليقظة » .

الجيش الاسرائيلي يعد ضربة وقائية « نظيفة » !

اضافة الى هذه التحذيرات ، يستفيض بعض المراسلين العسكريين في وصف الاستعدادات واسعة النطاق والاجراءات الجذرية التي اتخذها الجيش الاسرائيلي لمواجهة اي وضع جديد قد ينشأ في المنطقة ، خاصة اذا نشبت حرب جديدة (يعقوب ايرز — معاريف ، ١٩٧٤/٨/٢) .

ففي سلسلة من المقالات حول اوضاع اسرائيل الامنية — العسكرية نشرها المراسل العسكري لصحيفة هآرتس ، زئيف شيف ، في صحيفته يتبين ان الجيش الاسرائيلي قد انجز مرحلة اعادة بنائه بعد حرب تشرين ، وذلك باعادة تنظيم وحداته المقاتلة وانشاء وحدات جديدة . وقد تم ذلك على مرحلتين : « في المرحلة الاولى لم يجر تشديد على انسجام الوحدات ولا حتى على مستوى التدريب. وكانت هناك حاجة لتنازلات عديدة من الناحية المهنية » ، ولكن بعد ذلك « بدأت المرحلة الثانية لتحسين المستوى المهني واعطاء الاطر الجديدة مضمونا . وهذه هي المرحلة التي مر بها اليوم... وفي هذه المرحلة ينفذ الكثير لتحسين مستوى القادة. وقد اضيفت مواضيع عديدة الى الدورات » (هآرتس ، ٧٤/٨/١) . ولكن شيف يؤكد في نفس الوقت ان عملية « استخلاص دروس حرب يوم الغفران لا تزال الان على أشدها . ان ما نشر عن انتهاء عملية استخلاص الدروس في الجيش الاسرائيلي كان مبكرا للغاية ولهذا فانه غير دقيق. وعندما نشر ان عملية استخلاص الدروس قد انتهت ، كان القصد على ما يبدو أن قسم التدريب في هيئة الاركان العامة وزع على كبار القادة الكتاب الاول عن دروس (الحرب) . ولم يكن هذا الا نهاية مرحلة ، اذ طلب من القادة التقدم بملاحظاتهم ... وبعد ذلك ستنشر كتب ... اخرى .

وفي مقال اخر « هآرتس ، ٧٤/٨/٢) يضيف شيف : « ان حرب يوم الغفران قد انتهت في اواخر تشرين ١٩٧٣ ، ولكن القتال استمر حتى بداية حزيران ١٩٧٤ عندما اعلن عن ايقاف اطلاق النار على الجبهة السورية ، بعد توقيع اتفاقية فصل القوات . ففي البداية خاض الجيش الاسرائيلي حرب استنزاف على الجبهة المصرية وبعد ذلك على الجبهة السورية ، وفي الحالتين كان عليه الاحتفاظ بمجموعات كبيرة في حالة تأهب كامل لمواجهة حرب شاملة . اي أنه منذ شهرين فقط كان باستطاعة الجيش الاسرائيلي التفرغ بأكمله لمهام (اعادة) بنائه واستعداده .

« لا يوجد جيش في العالم يستطيع اعداد نفسه ... لحرب جديدة ، شاملة وطويلة الاجل ، بحيث يكون على الاقل على نفس مستواه قبل الحرب . ولا يعني هذا أن الجيش لا يستطيع خوض حرب اذا فرضت عليه ، ولكنه بالطبع سيكون اكثر استعدادا كلما طال الوقت ... » . ويضيف شيف

ان الجيش الاسرائيلي لا يزال حتى الان يعاني من نقص في العاملين في فروع الميكانيك والتسليح، ولم ينجز عملية تدريب ضباطه وجنوده الذين نقلوا من سلاح الى اخر . كذلك فان الجبهة الداخلية غير مهيأة لتحمل اعباء حرب جديدة ، بينما لم تستكمل اجراءات الدفاع من الاهداف المدنية داخل اسرائيل .

ولكن زئيف شيف نفسه ، قد تحدث عن « ضربة وقائية » تعتزم اسرائيل توجيهها الى العرب ، ففي مقاله المنشور في هآرتس كتب : « على الجيش الاسرائيلي ان يبقي في يده امكانية ضرب العدو الذي يخطط لمهاجمته بصورة مفاجئة . والحقيقة ان اسرائيل اهتمت بأن توضح لواشنطن ان ما حدث عشية حرب الغفران يجب الا يعتبر التزاما للمستقبل . فلاسرائيل الحق في مفاجأة اعدائها ، وحتى بالقيام **بحرب وقائية** . وهذا لا يعني ان تجد اسرائيل هذا الحق بأقل حالة ، بل ان المخططات لذلك قائمة ، ويتم فحصها » .

وتحدث شيف عن المحاذير الدولية المحيطة « بالحرب الوقائية الواسعة » ، فقال : « **ولكن هناك شرطا آخر هو ان تكون الضربة « نظيفة لا** تورط الولايات المتحدة ولا بجسر جوي آخر لاسرائيل . ومن هنا ، فان المقصود ليس حربا وقائية ، بل ضربة وقائية . ويبدو ان هذا هو التغير الرئيسي الذي طرأ على مصطلح الحرب الوقائية بعد حرب يوم الغفران » .

ومن ناحية ثانية ، تبدي اكثر من جهة في اسرائيل شكوكها بشأن الاهداف الكامنة وراء تصريحات المسؤولين الاسرائيليين حول احتمال وقوع الحرب خلال فترة قصيرة ، فيوسف حاريف يتساءل، مثلا ، في معاريف (٧٤/٨/٢) اذا لم تكن تلك التصريحات ضرورية « لتبرير تجنيد عمال الكراجات الذين يحتاجهم الجيش لتصليح اعتدته الحربية بأسرع ما يمكن ، او بسبب حاجته الى مهنيين اخرين ... وربما يعتقد شخص ما أن تلك التصريحات موجهة الى الولايات المتحدة لكي « يسهل » على وزير الخارجية ، بيغال الون ، الحصول على الاسلحة بسرعة اكبر ... كذلك هناك من يعتقد ان هذا ضروري لوزير المالية ، يهوشواع رابينوفيتش لكي يحبب الى الجمهور « نشاطه الابتزازي » الاخير في مجال الضرائب والدفعات الالزامية وتلك التي ستتبعها في المستقبل القريب » .

وفي يديعوت احرونوت (٧٤/٨/٢) يتساءل يشعياهو بن — بورات : « ... اما ان تكون تلك الانذارات المفاجئة انذارات حقيقية ، وعندئذ يجب الا نكتفي بخطب رئيس الحكومة ووزير الدفاع ورئيس الاركان وبتسريب معلومات تثير الاعصاب الى الصحف ، وانما ينبغي ادخال الدولة بأسرها، على كل اجهزتها العسكرية والمدنية ، الى حالة طوارىء شاملة وشديدة . او ان الانذارات التي يطلقها القادة تهدف الى صقل استعداد السكان نفسيا ، ولا ترتكز على تقديرات واقعية بشأن الحرب القريبة ، وفي هذه الحالة فانها ليست تصريحات زائدة فقط ولكن مبالغ بها ايضا ، بسبب تكرارها وتزاكمها .

« ان الشك بأنه لم يتم تنسيق هنا وان مجرد خطأ قد وقع ، يزداد قوة على ضوء الواقع بأنه لم يتخذ اي اجراء لنقل الدولة الى حالة الطوارىء ... وحتى في هذا الاسبوع ، وبالرغم من الخطب التي تبشر بالسوء ، فقد استمررنا في العيش حسب الاساليب والاطر التي ميزت تلك الاسابيع التي تلت اتفاقيات فصل القوات في الجنوب والشمال، ولم يتخللها ، احيانا ، اي توتر امني . ان اي شيء جوهري لم يتغير في حياتنا ، رغم ان زعماء الدولة وقائد الجيش وجدوا من الضروري ادخالنا الى هلع الحرب القادمة .

« صحيح اننا تعرفنا اكثر خلال هذا الاسبوع على بعض الخطوات الهامة التي اتخذها جيش الدفاع الاسرائيلي . ولكن اية خطوة من تلك الخطوات ، التي يصفها المراسلون العسكريون ، لا تخرج عما كنا نفكر انه اتخذ او ينبغي ان يتخذ من خطوات في ضوء الدروس التي استخلصت — منذ مدة — من الحرب. وهذا ينطبق على الاستغلال الكامل لساعات الدوام في مكاتب الجيش ، تمديد فترة تجنيد الخبراء على اختلاف انواعهم في الاحتياط ، تعيينات جديدة في القيادة ، الاسراع في التحصينات ودفع العمل في ورش التصليح . وكذلك — مناورات التجنيد المفاجيء ، بكل الطرق وعلى كل المستويات ، في ضوء دروس التجنيد في يوم الغفران » .

وتجدر الاشارة ايضا انه على الرغم من كثرة الاحاديث عن الحرب ، فان هناك من يدعو الى التروي والسعي الى حل مشاكل المنطقة سلميا ، حيث ان حربا جديدة لن تحل المشاكل المعلقة بين العرب واسرائيل . وفي هذا الصدد كتب ، مثلا ، ابراهام شفايتسر في هآرتس (٧٤/٨/٢) : « ان حربا اسرائيلية — عربية أخرى ليست الا تسلية باهظة الثمن وعديمة الفائدة بالنسبة للطرفين . انها لن تؤمن أي شيء لا يمكن الحصول عليه بطرق اخرى ، ولكنها ستزيد الصراع حدة وربما تسبب ادخال الاسلحة الذرية الى المنطقة ... على اسرائيل ان تكون مستعدة لتنازلات اقليمية ، ولكن الدول العربية يجب ان تقدم في مقابل ذلك تنازلات عملية معينة . انهم لم يحصلوا على شيء بالطرق العسكرية ، وحتى اسرائيل لن تستطيع استغلال الانتصار العسكري ، حتى ولو كان ساحقا مثل ١٩٦٧ . يوجد هنا تعادل تاريخي ، حان الوقت للمصادقة عليه باتفاق رسمي » .

٢ — الجيش الاسرائيلي .. والسباق مع الزمن !

يعمل الجيش الاسرائيلي الان بأوج نشاطه لتنفيذ خطة العمل الجديدة التي وضعها رئيس الاركان السابق بالوكالة وقائد الجبهة الشمالية اثناء الحرب ، العميد يتسحاق حوفي وهي « خطة الحد الاقصى التي تتطلب تجنيد كافة القوى حتى اخر « قطرة » » (معاريف ، ٧٤/٤/١) والتي نشرت خطوطها العريضة قبل بضعة أشهر وتتعلق بمجالات العمل الرئيسية للجيش الاسرائيلي والدروس التي تعلمها هذا الجيش من حرب تشرين ، وتتلخص الخطوط الرئيسية لتلك الخطة « بالتأهب والاستعداد ، المشتريات والتسلح ، انتاج محلي واستيعاب شبكات الاسلحة واستخلاص دروس الحرب وتطبيقها » (معاريف ، ٧٤/٧/٤) .

مهمات الخطة الجديدة

وتضع تلك الخطة الجيش الاسرائيلي امام سباق مستمر مع الزمن يضطره الى الاهتمام بمجالات نشاطه الرئيسية وتأجيل المهام الثانوية حيث ان هناك بنودا في خطة العمل تم تقديمها بثلاث او اربع سنوات في الخطة الخمسية الحالية .

يدعي الاسرائيليون انه تم تطبيق جزء كبير من بنود هذه الخطة وخصوصا في مجال استخلاص دروس الحرب وتطبيقها وزيادة قوة الجيش الاسرائيلي بالمعدات والسلاح وزيادة القوى البشرية واعادة الجيش الى وضع استعداد للحرب ، وذلك بالاسراع بالمشتريات من الولايات المتحدة وتوسيع الانتاج المحلي وايجاد الحلول للمشاكل التي برزت اثناء المعارك . ففي مجال استخلاص الدروس وتطبيقها ذكر رئيس الاركان في مقابلة له مع اذاعة الجيش ومجلة « بمحانيه » (٧٤/٦/٢٦) :

« تعلمنا الكثير من الدروس في التكتيك والسلاح وفي تقديري اننا تعلمنا القسم الاكبر . اتضح لي اثناء زياراتي (الى وحدات الجيش) ان معظم الدروس التكتيكية — الفنية قد نفذت ، ولكن المواضيع التي تشمل تنظيما على المستويات العليا وذات الصلة بين التكتيك والاستراتيجية فلا زلنا نعمل على تطبيقها . واعتقد ان اليوم الذي سنصل به الى استنتاجات واضحة ليس بعيدا » . واضاف في رد على سؤال اخر بانه « يمكن القول باختصار انه في سلاحي المدرعات والمشاة وفي الوحدات الفنية تم تطبيق جزء كبير من الدروس ، اما على المستوى الاعلى فان الدروس لا تزال في مرحلة التطبيق وعندما نحصل على الامكانيات التي نريدها نستطيع اغلاق الدائرة » . وقال ايضا « ان خططنا العملياتية الحالية اي تنظيم الدفاع في كل المناطق وخطط الهجوم في جميع الاتجاهات تأخذ بالحسبان دروس الحرب الاخيرة » .

وقد اتخذت من اجل تنفيذ هذه الخطة عدة اجراءات كان من بينها ان حلت مشكلة سرعة التجنيد ، وذلك كي تصل قوات الاحتياط الى الجبهات بسرعة اكبر ووضع جيد ومعدات جاهزة. وتجري حاليا تجربة استدعاء الاحتياط بواسطة الراديو او وحدات خاصة للتأكد من ذلك . (دافار ، ٧٤/٦/٢٧) . كما وزيدت الفرق المقاتلة والوحدات الفنية في هذه السنة وذلك بالتشديد على التجنيد الاجباري بالنظر مجددا الى من تخلفوا عن تأدية الخدمة في السابق لاسباب مختلفة واستدعائهم « ودراسة بعض المراكز التي يمكن ان تشغلها الفتيات وزيادة الجيش الدائم بضم اعداد من

الاحتياط اليه من اجل سد النقص الناجم عن حرب تشرين والحرب التي تلتها . وزيدت ميزانية التدريب بأكثر من ضعفين عن السنة السابقة واستكملت مجالات التعاون بين الاسلحة البرية المختلفة وسلاح الجو » (معاريف ، ١٩٧٤/٤/١) .

وهناك بعض الدروس التنظيمية والفنية ، الناجمة عن الحرب يجري العمل لتطبيقها حاليا . فعلى اثر استنتاجات لجنة اغرانات ، هناك اتجاه لتحديد مهمة رئيس الاركان وتحديد صلاحياته وحدود المسؤوليات بينه وبين وزير الدفاع (معاريف ، ٧٤/٧/٥) ، واقيمت كذلك شعبة للتخطيط وهي شعبة جديدة انشئت بعد الحرب وعين العميد ابراهام تمير رئيسا لها . وقال رئيس الاركان انه ينبغي تشكيل هيئة قيادة تنسق بين القوات والاسلحة المختلفة (دافار ، ٧٤/٦/٢٧) كما وقدمت مؤخرا عدة اقتراحات لتشكيل قيادة عليا للقوات البرية وذلك على غرار القوات الجوية والقوات البحرية في الجيش الاسرائيلي ، وذلك لتستطيع قيادة كهذه ، مثلا ، التركيز والتنسيق والسعي لدمج اكثر بين سلاح المدرعات وسلاح المشاة .

أما الجانب الذي لقي اهتماما شديدا منذ بداية الحرب فهو الاسلحة التي بحوزة الجيش الاسرائيلي ، كما ونوعا ، وذلك بعد النقص الخطير في احتياطي السلاح الذي ظهر منذ اليوم الثالث للحرب ، وبعد أن اتضح ان الانتاج المحلي من الذخائر لم يستطع تلبية حاجات الجبهة ، حيث ان انتاج سنة كاملة كان يستهلك في يوم واحد من المعارك . هذا بالاضافة الى الكشف عن عيوب خطيرة في أسلحة الجيش الاسرائيلي منها سهولة احتراق الدبابات م — ٦٠ وعدم كفاءة صواريخ هوك المضادة للطائرات على اسقاط الطائرات التي تطير على ارتفاعات منخفضة وبسرعة كبيرة ، وشل السلاح الجوي الاسرائيلي بسبب القدرة الفائقة لصواريخ سام ، وخطورة الاعتماد على الطائرات المقاتلة لوحدها في صد الطائرات العربية .

ومن أجل التخلص من هذه العيوب والنواقص وغيرها واعادة الجيش الاسرائيلي الى توازنه ، أخذت اسرائيل تعمل بمساعدة من الولايات المتحدة على تزويد جيشها بأسلحة كثيرة وذات فاعلية أكبر منذ اليوم السابع من حرب تشرين ، فابتداء من ذلك اليوم وخلال شهر واحد فقط قدم الامريكيون الى اسرائيل ٢٢ الف طن من الاسلحة بواسطة الجسر الجوي ضمن ٦٧٠ رحلة (هذا بالاضافة الى الامدادات عن طريق البحر والتي تقدر بأكثر من هذا) (معاريف ، ٧٤/٥/٣١) . وشملت هذه الامدادات علاوة على الطائرات والدبابات والذخائر أنواعا من الاسلحة الحديثة لتشكل حلا ملائما للمشاكل التي برزت اثناء المعارك ، ومنها صواريخ موجهة تلفزيونيا مثل « مافريك » ، « ول آي » و« تاو » وقذائف « ذكية » وصواريخ مضادة لشبكات الرادار من طراز شرايك (معاريف ، ٧٤/٤/١٢) .

كما ويتضح من قائمة المشتريات التي حملها معه وزير الدفاع السابق موشي دايان لدى زيارته الاخيرة لواشنطن ، ومن المعلومات التي نشرت في الصحافة الامريكية والصحافة الاسرائيلية بشأنها والتي أخذت بعين الاعتبار الدروس التي استخلصتها اسرائيل بشأن نوعية السلاح الامريكي ، ان الطلبات الاسرائيلية الحالية لم يكن لها مثيل في السابق من ناحية الحجم والاهتمام بأنواع متطورة من الاسلحة لم تزود بها اسرائيل حتى الان ، ولكن معظم المحادثات دارت حول الحصول على اعداد اضافية من طائرات الفانتوم والسكايهوك (وخصوصا من النوع الجديد اف — ٤ — آي ودبابات م — ٦٠) وفيما يتعلق بالدبابات ، فانه بالاضافة الى الزيادة بمعدل الانتاج لدبابات الباتون ستدخل عليها تغييرات أساسية على ضوء دروس الحرب الاخيرة وستطلب اسرائيل بالطبع الحصول على اعداد من هذه الدبابات (معاريف ، ٧٤/٤/١٢).

وقد كشف موشي دايان في تصريحاته في الولايات المتحدة حقيقة ان الصواريخ الروسية المضادة للطائرات تفوق الصواريخ الاسرائيلية الامريكية الصنع ، لذا فمن الطبيعي الافتراض ان هذه المشكلة وجدت لها حيزا في محادثاته مع الامريكيين .

ان اسرائيل تملك شبكة صواريخ ارض — جو من نوع « هوك » تسلمتها في بداية الستينات ويشك على ضوء التحولات الكبيرة التي طرأت منذ ذلك الوقت ، في قدرة هذه الصواريخ على تلبية جميع الاحتياجات وقد دفع هذا ، موشي دايان ، للمطالبة بصواريخ احدث واكثر فاعلية تستطيع ، بعكس صواريخ الهوك ، اصابة الطائرات التي

تطير على ارتفاعات منخفضة وهي صواريخ « تشابرال » المحمولة على آلية مجنزرة من طراز « اكس م ــ ٧٣٠ » ومدافع فولكان المضادة للطائرات ذات السبطانات الست التي تطلق النار في آن واحد (معاريف ، ١٩٧٤/٤/١٢) .

كذلك حاولت الصحافة الامريكية توقع ما تطلبه اسرائيل من الاسلحة ، بالاضافة الى ما ذكر وذلك استنادا الى معرفة حاجياتها . فذكرت مجلة « افييشن ويك » مثلا ، ان قائد السلاح الجوي الاسرائيلي السابق ، الجنرال هود ، زار الولايات المتحدة سرا قبل وزير الدفاع وحاول الحصول على جهاز انذار طائرة من طراز أ ــ ٣ ــ آي، يستطيع تحديد مكان اطلاق الصواريخ والتشويش على أجهزة الرادار التي توجه هذه الصواريخ وهو أحد الاجهزة المتطورة جدا في الولايات المتحدة والذي لم تحصل عليه أية دولة اجنبية حتى الان . واشارت ايضا الى طائرة التشويش الالكتروني « غرومان ــ براولر ــ آي ٦ ــ ب » وهي طائرة حديثة جدا ، طارت لاول مرة سنة ١٩٦٨ ، ومخصصة كلها للتشويش على الرادارات وتعطيل توجيه الصواريخ ومن مهامها شق الطريق امام الطائرات المهاجمة التي مهمتها تدمير بطاريات الصواريخ .

وقد ذكر أيضا اسم الصاروخ جو ــ أرض كوندور كسلاح قادر على تدمير بطاريات الصواريخ الغربية عن بعد يزيد عن مدى هذه الصواريخ . واضافت أن الصفقات التي ستحصل عليها اسرائيل في المستقبل ستشمل ايضا صاروخ جو ــ أرض من طراز « سرام » كأحد الحلول لمواجهة شبكات الصواريخ العربية المضادة للطائرات وصاروخ ارض ــ ارض من طراز « لانس » الذي يحمل عددا من الصواريخ الصغيرة المضادة للدبابات والتي تنفصل عن الصاروخ الام فوق الهدف (معاريف ، ١٩٧٤/٤/٢٢) .

وفيما يتعلق بمشكلة الصواريخ المضادة للدبابات ، التي حظيت باهتمام جزئي من جانب الجيش الاسرائيلي (بواسطة صواريخ تاو) ، فقد تبنى اسرائيل النظرية الامريكية التي تقول انه يمكن الامتناع عن مواجهة الدبابات بالدبابات في معارك الدروع عندما يكون العدو مسلحا بشكل جيد وذلك بواسطة مهاجمته من الجو بطائرات عمودية تحمل صواريخ تاو . وتتميز هذه الطائرات بسرعة كبيرة وقد ثبتت فاعليتها في فيتنام . واحدى هذه الطائرات هي « بيل ــ يو ــ كوبرا » ، وقد طورت باشكال مختلفة وهي « بلاك ــ هوك » و« سي ــ كوبرا » و« بلاك هاوند » وتستطيع كلها مواجهة الدبابات والمشاة . وذكر ان موشي دايان طلب الحصول على اعداد من هذه الطائرات (نفس المصدر) .

ويبدو ان هذا كله لم يف بحاجات اسرائيل في جميع المجالات ، وخصوصا تلك التي تصنفها بالحساسة ، اذ واصلت طلب المزيد من السلاح فسافر وزير الدفاع الحالي شمعون بيريس الى واشنطن لاستكمال الاتفاقات حول صفقات السلاح للسنوات الخمس القادمة والتي تبلغ قيمتها ٧٫٥ مليار دولار .

وبالرغم من أن حرب تشرين اثارت نقاشا طويلا حول دور الطائرة في معارك المستقبل ، الا انه يبدو ، ان دوافع هذا النقاش الذي بدأ في اسرائيل قبل الحرب كانت للتأثير على تقسيم المبالغ التي تخصصها وزارة الدفاع لكل من القوات البرية والجوية (هآرتس ، ٧٤/٦/١٠) . ويتضح من قائمة الاسلحة التي قدمها وزير الدفاع الى واشنطن بأن سلاح الجو الاسرائيلي سيحصل في السنوات القادمة على الجزء الاساسي من ميزانية وزارة الدفاع . ويبدو انه سيدخل في صفقة مشتريات كبيرة لاسلحة متطورة جدا ، ذلك ان صفقات الفانتوم ستنتهي سنة ١٩٧٦ على أبعد تقدير (نفس المصدر) .

وقد كشف العميد بنيامين بيلد قائد سلاح الجو الاسرائيلي (دافار ، ١٩٧٤/٦/٢٥) ، ان اسرائيل معنية بشراء طائرات ف ــ ١٤ (توم كات) وف ــ ١٥ (ايغل) . اما طائرة ف ــ ١٤ فتعتبر من طائرات الخط الاول التكتيكية لسلاح البحرية الامريكي . وهي من انتاج شركة تروماز الامريكية وحازت على مصادقة البنتاغون سنة ١٩٧٠ وهي طائرة متعددة المهام ذات مقعدين وتقوم بشلاث مهام رئيسية : الدوريات على ارتفاعات شاهقة ، واسقاط الطائرات المعادية ، وخدمة شبكة الانذار وتقديم الدعم للقوات البرية . وتبلغ سرعتها ضعفي سرعة الصوت وهي مسلحة بمدفع فولكان ٢٠ ملم وصواريخ جو ــ ارض من طراز « فينكس » وهي

ذات أجنحة متحركة . اما الطائرة الاخرى ف ــ ١٥ فقد طورتها شركة « دوغلاس » واجتازت التجربة في تموز (يوليو) ١٩٧٢ ، وتنتظر الشركة المصادقة عليها من البنتاغون حتى يبدأ الانتاج بمعدل طائرة كل شهر ، ثم زيادة الانتاج حتى يصل الى ١٢ طائرة شهريا الا انه سيمر وقت طويل حتى الوصول الى معدل الانتاج هذا . وهذه الطائرة بمقعد واحد ، وتزيد سرعتها عن ضعفي سرعة الصوت ومسلحة بمدفع متعدد السبطانات ، وصواريخ جو ــ جو وجو ــ أرض وبأجهزة الكترونية متطورة جدا . ويعتقد الامريكيون أن هذه الطائرة افضل من الميغ ٢٣ بكثير ، ان لم تكن افضل من الميغ ٢٥ التي تعتبر اسرع طائرة في العالم .

الا ان الحاجة للتسلح الحديث الشامل لا تجد تعبيرا لها في الطائرات فحسب ، فقد تكلم العميد بنيامين بيلد حول بناء جهاز استخبارات جوية (هآرتس ، ٧٤/٦/١٠) ، فقال : « ان السلاح الجوي لا يستطيع الاعتماد على المعلومات التي تصل من فترة لاخرى من القوات البرية او من نظرة خاطفة لطيار على ساحة المعركة . ومعنى ذلك اقامة استخبارات جوية مهمتها تأمين وصول المعلومات المهمة دون توقف » . وأوضح العميد بيلد ايضا الحاجة الى اقامة شبكة اتصالات متطورة جدا . وذكر ان اسرائيل معنية ايضا برادار طائر من انتاج شركة بوينغ والذي يبلغ ثمنه ٣٥ ــ ٤٠ مليون دولار (نفس المصدر) .

مشاكل وعقبات :

ان كل هذه الاسلحة والاجهزة والتي ستشكل حلا للمشاكل التي برزت اثناء الحرب وخصوصا مشكلة بطاريات الصواريخ العربية المضادة للطائرات ، بما فيها جزء من الطائرات ، لا تزال حتى الان في مراحل مختلفة من التطوير . اما ما يمكن شراؤه الان فيجب الانتظار عدة اشهر حتى موعد التسليم .

وبالاضافة الى ذلك فهذه الاسلحة تتطلب قيادات جديدة وفنيين جددا وتوسيع الجيش الدائم لاستيعابها . فالجيش الاسرائيلي لا يزال يعاني من ثلاث مشاكل رئيسية ، هي : مشكلة النقص في القيادات والنقص في القوة البشرية والجيش الدائم ومشكلة الثقة . وفيما يتعلق بالنقص في القيادات تكلم رئيس الاركان عن النقص الخطير في القادة على مختلف المستويات والذي خلق فجاة فقال : « ان المشكلة ليست سهلة في صفوف قادة السرايا والكتائب ولكنها صعبة بالذات على مستوى القيادات العليا . والحقيقة ان معظم ذوي التجارب من القادة الميدانيين للجيش الاسرائيلي قد سرحوا من الخدمة ولم يكلفوا بعمل ملائم في الاحتياط حتى الان باستثناء واحد او اثنين » . (يديعوت ، ١٩٧٤/٧/٤) . فقد تغير في الاشهر الاخيرة وجه القيادة العامة وذلك بسبب حرب يوم الغفران وما بعدها . فقد استقال من الجيش ، قبل الاوان ، جنرالات يتمتعون بالتجربة وهذا هو الجيل الثاني من القادة الكبار الذي يترك الجيش خلال سنتين اذ أنهى الجيل الاول خدمته في الجيش اثناء فترة رئاسة اليعازار للاركان وبسبب التغييرات الروتينية يومها استبدل معظم جنرالات القيادة العامة التي تتألف من رؤساء الشعب في رئاسة الاركان وقادة المناطق وقادة سلاح المدرعات وسلاح الجو ورئيس شعبة التدريب وقادة سلاحي المشاة والمظليين والسكرتيرين العسكريين لرئيس الحكومة ووزير الدفاع والناطق الرسمي بلسان الجيش الاسرائيلي .

ففي فترة اليعازار سرح رئيس الاستخبارات العميد أهارون ياريف ورئيس شعبة الطاقة البشرية ، العميد شلومو لاهاط وقائدا سلاحي الجو والبحرية العميدان مردخاي هود وابراهام بوتسر وقائدا المناطق العميدان ارئيل شارون ورحبعام زئيفي وكذلك العميد دان لنر قائد القوات المدرعة في سيناء .

وخرج الجيل الثاني من العمداء من هيئة رئاسة الاركان في الحرب الاخيرة وبعدها . فقد قتل العميد ابراهام مندلر في الحرب وتوفي العميد كلمان ماغين وسببت لجنة اغرانات في اقالة كل من اللواء دافيد اليعازار رئيس الاركان اثناء الحرب والعميد الياهو زعيرا رئيس الاستخبارات ، والعميد شلومو غونين قائد المنطقة الجنوبية . وبسبب خلافات في الرأي ولاسباب شخصية استقال نائب رئيس الاركان العميد يسرائيل طال ورئيس شعبة العمليات العميد يتسحاق حوفي وبهذا لم يبق من العمداء الثلاثة عشر الذين شغلوا مناصب قبل الحرب سوى ستة فقط ، وفي المقابل فان القادة الصغار يحتاجون

لسنتين او ثلاث سنوات لتأهيلهم لشغل المناصب العالية (معاريف ، ٧٤/٧/٥) . وقال رئيس الاركان (دافار ، ٧٤/٦/٢٧) « يمكن نظريا ترفيع ضباط صغار ولكن الترفيع السريع قد يؤدي الى ضرر خطير في نوعية الجيش لذا يجب بذل الجهود لتجنيد ضباط أكفاء وذوي تجارب قتالية في الجيش الدائم وذلك من الاحتياط ولو الى فترة محدودة الى ان يتم تأهيل الضباط الصغار » .

وهكذا فمع دخوله الى منصبه توجه وطلب من عدد من القادة الكبار العودة الى الجيش لفترة معينة ولكنه لم يلق استجابة في جميع الاحوال .

اما في مجال زيادة القوة البشرية والجيش الدائم فان القيادة العامة تبذل جهودا لتجنيد ضباط وجنود للخدمة الدائمة ولكن هذا يلاقي صعوبة كبيرة . وقد قامت القيادة العامة بمبادرة لتحسين الاجور لتشجيع الخدمة في الجيش الدائم (دافار ، ٢٧/ ٧٤/٦) . الا ان هذا لم يعط النتائج المرجوة ، فقد صرح العميد غدرون رئيس شعبة الطاقة البشرية انه في نصف السنة التي تلت الحرب تسرح من الخدمة الدائمة ٥١٩ ضابطا و٧٦٣ ضابط صف وجندي وفي المقابل فقد تجند في نفس الفترة ٥٦٤ ضابطا و٢٢٦٤ ضابط صف وجندي فقط . واضاف ان عدد الذين استجابوا لنداء رئيس الاركان في التجنيد في الجيش الدائم لم يكن كبيرا . وقد بلغ في نصف السنة الاخيرة ٢٦٨ ضابطا و٨٥١ ضابط صف وجندي يعود ذلك لاسباب نفسية واجتماعية . (نفس المصدر) .

وقال رئيس الاركان بالنسبة لمشكلة الثقة (بمحانيه ، ١٩٧٤/٦/٢٦) والتي وصفها بانها أهم المشاكل انه « نتيجة للفترة التي تلت الحرب والتي قيل فيها الكثير حول الاخطاء والانجازات في الحرب اهتز في داخلنا عدد من الاسس المهمة جدا. علينا ان نبني هذه الاسس من جديد علينا ان نبني الثقة بالسلاح ، بالقيادة العليا ، بالقرارات الاستراتيجية السياسية . واستطيع ان اقول ان هناك حاجة الى حد معين للثقة بأنفسنا وعدالة قتالنا الامر الذي اهتز مؤخرا بسبب عدد من الظواهر داخل وخارج البلاد . ويجب ثانيا ان نعيد بناء الثقة بين الجيش والشعب وهذا هو الاهم » .

وبناء عليه فالجيش الاسرائيلي بحاجة الى عدة سنوات من الراحة والهدوء ليستطيع استكمال بناء نفسه من جميع الوجوه على الصورة التي لخصها رئيس الاركان في مقابلته مع مجلة « بمحانيه » ١٩٧٤/٦/٢٦ والتي تبرز ان الجيش الاسرائيلي لم يعد النظر في استراتيجيته اذ ان كل هذه الدروس والاصطلاحات لا تتعدى اصلاح هذا التقصير او ذاك وعدم نجاعة هذا السلاح او ذاك واستبداله بما هو أفضل منه او عدم قيام تلك القيادة او ذلك الضابط بالمهمة كما يجب . وقد لخص رئيس الاركان الجديد الصورة الجديدة للجيش الذي تحتاجه اسرائيل في المستقبل بثلاث نقاط :

أ — الحاجة الى جيش تكون جميع الخيارات العسكرية والسياسية مفتوحة امامه ليستطيع تجسيد القوة الكامنة داخله .

ب — الحاجة الى جيش يكون فيه دمج تام بين المفاهيم الصحيحة والوسائل اللازمة ليستطيع بهذا تنفيذ ما يطلب منه .

ج — الحاجة الى جيش يكون عمليا جزءا من الشعب وفي داخله ثقة تامة وبينه وبين الشعب ايضا ثقة تامة .

٣ — زيارة الون لاميركا والتغيير في البيت الابيض

يتابع الاسرائيليون باهتمام بالغ هذه الايام ، مثلهم في ذلك مثل غيرهم في أماكن اخرى، التطورات الاخيرة في الولايات المتحدة ، وتنحي نيكسون ، ثم دخول جيرالد فورد الى البيت الابيض .

وقبل هذا التطور بيومين فقط أنهى ييغال الون نائب رئيس حكومة اسرائيل ووزير خارجيتها زيارته لاميركا التي استمرت اسبوعا ، التقى اثناءها وعقد ثلاثة اجتماعات مع وزير خارجية اميركا هنري كيسنجر ، كما اجتمع الى وزيري الدفاع والمالية الاميركيين ، والى اعضاء لجنتي الخارجية في مجلس النواب والشيوخ ، والى ثلاثة من اعضاء مجلس الشيوخ هم : سكوت وجاكسون وكنيدي ، كما

أجرى محادثة « عملية ومثيرة للغاية » مع جيرالد فورد ، لم تكن مقررة من قبل. (يديعوت احرونوت، ١٩٧٤/٨/٧) .

وهذه الزيارة التي قام بها الون لاميركا ، هي واحدة من مسلسل الزيارات الطويل ، والتي يقوم بها مسؤولون ورسميون اسرائيليون بكثافة قياسية، حيث انه بعد زيارة نيكسون لاسرائيل اثناء جولته الشرق اوسطية في اواسط شهر حزيران الماضي ، قامت لجنة مشتريات أسلحة اسرائيلية بزيارة لاميركا ، ثم قام شمعون بيرس وزير الدفاع الاسرائيلي بزيارة مماثلة تلتها زيارة الون ، واخيرا زيارة لجنة مشتريات أسلحة جديدة ، وكل ذلك خلال شهر ونصف الشهر فقط . وتجيء جميع هذه الزيارات قبل زيارة ألون المقبلة لاميركا اثناء انعقاد الدورة المقبلة للجمعية العامة للامم المتحدة ، وزيارة رابين التي تليها .

والاهم بين زيارات المسؤولين الاسرائيليين الاخيرة لاميركا ، هي بالطبع زيارة الون ، نظرا لكونه نائبا لرئيس الحكومة أولا ، ثم لوزنه ولمكانته داخل الجسم السياسي الاسرائيلي ثانيا ، ولتوقيت الزيارة بعد انتهاء سلسلة اجتماعات الحكومة الاسرائيلية التي ناقشت خلالها مسألة « تحديد سياسة » الحكومة بشأن العديد من الامور والمواضيع ثالثا . ولانها تجيء بداية لما سماه الون « مسيرة حج يقوم بها وزراء خارجية دول المنطقة الى واشنطن بحثا عن السلام » (عل همشمار ، ١٩٧٤/٨/١) حيث تلي زيارة ألون زيارات يقوم بها وزيرا خارجية الاردن ومصر ومندوب عن الحكومة السورية ، رابعا .

وقبل ان يبد ألون زيارته ، كان رابين قد قال في مقابلة شاملة أجرتها معه جريدة يديعوت أحرونوت (١٩٧٤/٧/٢٦) ، وردا على سؤال حول هدف زيارة الون ، وما اذا كان يحمل معه افكارا جديدة: « ان زيارة وزير الخارجية للولايات المتحدة ، أقرت اثناء زيارة الرئيس الاميركي لاسرائيل ، وأقرت في ذلك الوقت سلسلة تحركات لتنفيذ ما تم التوصل اليه في المباحثات مع الرئيس الاميركي ، وسيكون هدف الزيارة في الاساس تبادل الاراء ووجهات النظر مع الولايات المتحدة . كذلك فاننا نأمل ان تكون لدى الولايات المتحدة ، صورة أوضح لموقف الدول العربية بخصوص المواضيع السياسية المختلفة .

ومن بين « النصائح » التي وجهت الى ألون قبل بدء زيارته لاميركا ، برزت نصيحة شموئيل سيغف مراسل معاريف في واشنطن ، الذي كتب سلسلة من ثلاث مقالات عن العلاقات الاميركية الاسرائيلية ، انهى آخرها (١٩٧٤/٧/٢٥) بالقول ان ضعف نيكسون يلزم اسرائيل بأمرين :

١ ــ اجراء بحث سريع ومستعجل حول المساعدات الاميركية والدعم الاميركي لاسرائيل .

٢ ــ التباطؤ في اتخاذ اية خطوات بشأن التسوية .

ومضى سيغف يقول : « ان من الافضل لاسرائيل ان تأخذ على نفسها الالتزامات واحدا واحدا ، وليس بجرعات كبيرة ... وفي اعتقاد مراقبين كثيرين في واشنطن ان اسرائيل سترتكب خطأ خطيرا ، اذا هي قدمت مشروعا شاملا بشأن نظرة اسرائيل للتسوية النهائية ، بدل التقدم قدما قدما ، وبوقفات طويلة بين كل حركة وحركة . ان ذلك ضروري ، وليس فقط لتخطي مرحلة عدم الوضوح في السياسة الاميركية ، بل ايضا لاختبار نوايا العرب . وهنا سيجد ألون ان الادارة الاميركية مستعدة أكثر من اسرائيل للقبول بالنوايا الطيبة للعرب كحقيقة قائمة ، الا انه ليس من الضرورة ان تتشابه نظرات الاميركيين ونظرات اسرائيل ، ويجب ان يشكل هذا الاحساس ضوءا يستنير به الون لدى زيارته لواشنطن » .

العودة الى انتقاد الادارة الاميركية

كان أبرز ما في زيارة الون لاميركا لقاءاته مع كيسنجر ، وأهمها ذلك الذي تم في كامب ديفيد يوم ١٩٧٤/٨/١ واستمر ثلاث ساعات ، ولم تتسرب عنه أية معلومات رسمية وان كانت معاريف (١٩٧٤/٨/٤) قد قالت انه أعدت في هذا اللقاء « مسودة اتفاق ممكن بين اسرائيل والاردن » .

ومن خلال متابعة المصادر الاسرائيلية ، يمكن القول بأن الجو اثناء هذه اللقاءات كان متوترا أكثر من مرة ، اذ ذكر موشي زاك (معاريف ١٩٧٤/٨/٩) ان الون قال لكيسنجر « اذا لم تحصل اسرائيل على السلاح الذي تحتاجه لمنع نشوب حرب ، فان

من المشكوك فيه ان تكون هناك فائدة من عقد مؤتمر جنيف في الظروف الحالية التي تشهد تهديدا بالحرب » .

« ولقد غضب وزير الخارجية الاميركي من هذا الكلام ، الذي رأى فيه انذارا ، رغم شرح ألون وقوله ان الهدف ليس الا تأكيد حقيقة ان اسرائيل تريد الذهاب الى « محادثات الجوار » مع الاردن كما يقترح كيسنجر ، لا تحت ضغط تهديد بالحرب ، او الغاء منطقة العزل التي تفصل بيننا وبين مصر ، وبيننا وبين سوريا ، وتتمركز فيها قوات الطوارىء التابعة للامم المتحدة ، وانما بعد ابعاد التهديد بالحرب وأعادة التوازن بالسلاح ، ذلك الامر الذي تبنته الولايات المتحدة على مدى السنوات الماضية » .

وانتقل سيغف بعد ذلك الى تحديد المواقف التي ثبت فيها — من وجهة نظر اسرائيل — تحرك وزارة الخارجية الاميركية بصورة لم تكن مرضية لاسرائيل ، مشيرا بذلك الى النقد الدائم الذي توجهه اسرائيل الى الخارجية الاميركية ، في مقابل الامتداح الدائم لوزارة الدفاع ، ليصل بعد ذلك الى القول : « ... والان بطلب اولئك الموظفون والخبراء — في وزارة الخارجية الاميركية — ان تبدأ اسرائيل فورا أجراء مباحثات مع الاردن حول تسوية جزئية . ورغم انهم يعرفون ان تسوية جزئية كهذه قد تؤدي الى اضعاف اسرائيل عسكريا وتخلق منطقة ضعيفة عند حدودها الشرقية ، الهادئة حاليا ، فانهم ، ومن ضمنهم وزير الخارجية كيسنجر ، يعتقدون بأنه من أجل التعجيل في المباحثات ، من الجدير المخاطرة بتسوية جزئية مع الاردن ، والتوصل الى هذه التسوية عن طريق « محادثات الجوار » وليس بالضرورة في جنيف .... وهم — الموظفون والخبراء وكيسنجر — مستعدون ان يضيفوا الى ذلك جميع انواع المزاعم ، التي يصبح التنازل الاسرائيلي بموجبها لمصلحة الملك حسين ، وكأنه تنازل لمصلحة اسرائيل ، حيث انه يقطع أمام المخربين الفلسطينيين طريق اقامتهم لنفسهم قاعدة للعمل ضد اسرائيل » .

على ان أكثر ما يخشاه سيغف هو انتصار ارادة الادارة على ارادة الرئيس الجديد حيث « ان الدستور الاميركي لا يسمح بوجود فراغ دستوري ، ان هناك نائب رئيس يتحول الى رئيس عندما تحين اللحظة ، الا ان هناك مصاعب موضوعية تؤدي الى جعل الجهاز هو المتغلب على كل ساكن في البيت الابيض قبل ترسيخ مكانته ، وفي هذه الاثناء يكون الجهاز هو حاكم الرئيس أكثر من كون الرئيس هو حاكم الجهاز ... وهذه هي الخطورة » .

علامات نجاح الزيارة ...

ورغم ما ذكر عن جو التوتر الذي ساد لقاءات ألون — كيسنجر ، فقد صدر العديد من التصريحات عن الون ، والتي تشير الى التوصل الى تفاهم مبدئي بشأن بعض القضايا ، وتشير من ناحية ثانية الى تأجيل البت بشأن ما لم يتم الاتفاق حوله من أمور .

فقد أعلن الون اثر أحد لقاءاته مع كيسنجر « ان المباحثات مع الاردن لا تقل اهمية عن المباحثات مع مصر ، وان واشنطن هي مركز العالم الذي يمكن التوجه اليه لدى العمل من أجل السلام والتعايش مع الدول المجاورة . ان كل الفلسطينيين تقريبا اردنيون ، والاردنيون فلسطينيون ، ويمكن حل جميع المشاكل بالمباحثات ، وليس بالامكان العثور على أي حل من طريق الحرب » (عل همشمار ، ١٩٧٤/٨/١) .

ولدى انتهاء مباحثات الون الرسمية في اميركا قال « ان الولايات المتحدة صلاحية القول لضيوفها السياسيين العرب الذين سيصلون لاجراء مباحثات في واشنطن ان اسرائيل لا تنوي تحويل اتفاقيتي الفصل بين القوات الى وضع دائم ، او الى وضع راهن جديد لفترة طويلة . ان اسرائيل مستعدة مبدئيا لاجراء مباحثات سواء كان الموضوع المطروح تسوية شاملة أم تسويات جزئية ممكنة في ظروف معقولة » . (عل همشمار ، ١٩٧٤/٨/٤) .

وقال ألون ايضا انه في مباحثاته ، لم يتم تحديد سلم الاولويات في المرحلة الثانية من المحادثات في الشرق الاوسط ، « الا انه جرى الحديث حول امكانية دخول الاردن في المباحثات كأمر طبيعي أكثر من السابق ، ولم تحدد أية اولويات بين مصر والاردن أو أية دولة اخرى ، لان هذا الامر يحتاج الى توضيح مع مندوبي الدول العربية ذاتها » .

وردا على سؤال حول ما اذا كان تم التطرق في المحادثات الى زيادة وزن منظمة التحرير الفلسطينية مؤخرا ، رد الون بانه « عندما يتم التطرق الى ذكر العوامل الفاعلة في الشرق الاوسط فانه من الطبيعي ذكر منظمة التحرير الفلسطينية ، الا ان الموضوع الفلسطيني بحث ضمن الاطار الصحيح ، بما يتناسب مع قرار حكومة اسرائيل حوله » .

وبعد ان اعرب الون عن اعتقاده بأن مؤتمر جنيف سيعقد جلسته الثانية قبل نهاية السنة الحالية ، قال « ان ما يهمني هو ان لا يمارس مؤتمر جنيف اعماله تحت ضغط انتهاء فترة بقاء قوات الطوارىء التابعة للامم المتحدة ، تلك الفترة التي يجب تمديدها مرة كل ستة أشهر كما هو معروف ، واذا تم التأكيد بأنه لن تستغل مسألة انتهاء الفترة الاولى بصورة سيئة ، فان واحدا من أحجار العثرة على طريق مؤتمر جنيف تكون قد أزيلت » . (المصدر السابق) .

واذا اعتبرنا ان قول الون بأن محادثاته في واشنطن « لم تكن تستهدف اتخاذ قرارات ملزمة ، وانما اجراء مشاورات وتوضيحات وفحص الامكانيات والاحتمالات » ، وقوله « لقد أظهرت الولايات المتحدة تفهما للخطر المحدق بالمنطقة بسبب الاسلحة المرسلة من الاتحاد السوفياتي» (يديعوت أحرونوت، ١٩٧٤/٨/٧) فان من الممكن القول ان زيارة الون قد حققت أهدافها ، خاصة اذا أضيف لما ذكر ، تلميحات استجابة اميركا لمطالب اسرائيل من الاسلحة .

... وعلامات فشلها

الا ان هناك مصادر اسرائيلية أخرى اوحت بأن أهداف زيارة الون لم تتحقق بالكامل على الاقل، خاصة عبر التأكيد على انه لن يكون هناك أي تطور جديد هام قبل اجراء جولة جديدة من المباحثات بين اسرائيل واميركا .

فقد كتب شموئيل سيغف (معاريف، ١٩٧٤/٨/٤) يقول : « خلقت الجولة الجديدة من المباحثات بين كيسنجر والون فهما اميركيا — اسرائيليا مشتركا يقول بأنه يجب عدم تحديد أية تواريخ لاعادة انعقاد مؤتمر جنيف او لبذل أي جهد مع مصر او مع الاردن قبل ان تتم جولة جديدة من المشاورات بين واشنطن والقدس، ولم يحدد شكل هذه المشاورات، ولكن اتفق — بصورة غير ملزمة — على أحد اثنين: اما ان يحضر كيسنجر الى الشرق الاوسط وهو في طريقه الى الهند في شهر ايلول المقبل ، ويجتمع بزعماء حكومة اسرائيل وحكومات الدول العربية ، واذا لم يتم ذلك فستجرى المشاورات في الولايات المتحدة عندما يذهب ألون ووزراء الخارجية العرب الى نيويورك لترؤس وفود بلادهم الى دورة الجمعية العمومية للامم المتحدة » .

وبعد ذلك عاد ألون وصرح بأنه « في اعقاب الاتصالات الاولية ستكون هناك ضرورة لاتصالات اضافية ، لم يحدد اطارها بعد ، ولذا فان من الصعب القول الان ماذا ستكون الخطوة المقبلة ، وأين ستتم ، ولكن من الواضح تماما اننا سنضطر في الفترة القريبة المقبلة الى اتخاذ خطوات سياسية اضافية تتضح تفاصيلها خلال وقت قصير » . (معاريف ، ١٩٧٤/٨/٧) .

وسواء كان اتفاق وجهات نظر اسرائيل واميركا كاملا او جزئيا ، فان الاميركيين اعطوا لزيارة الون أهمية أكبر من تلك الزيارات التي كان يقوم بها سلفه (ابا ايبن) وذلك « لان كل موظف في وزارة خارجية الولايات المتحدة كان يعرف وزن ابا ايبن الحقيقي » وكذلك « لان المباحثات التي اجراها ألون كانت اولية ، ولهذا فقد شملت تقريبا جميع المواضيع التي تشغل بال اسرائيل وجاراتها ، بدءا من مراحل تسوية ممكنة في سيناء ، وانتهاء بمشكلتي الفلسطينيين والقدس » . (دافار ، ١٩٧٤/٨/٦) .

ازمة نيكسون

وطوال فترة زيارة الون لاميركا ، كان الموضوع الاهم الذي يشغل الاميركيين هو فضيحة ووترغيت ، واحتمالات تقديم نيكسون للمحاكمة وادانته في الكونغرس ومن ثم عزله .

ولم تكن هذه الحقيقة غائبة عن أي من اللقاءات التي اجراها ألون مع الاميركيين ، بل قد تكون هي سبب اللقاء غير المتفق عليه من قبل مع نائب نيكسون والرئيس الاميركي الجديد جيرالد فورد .

وقال شموئيل سيغف (معاريف ، ١٩٧٤/٨/٤) « لم تكن مشاكل نيكسون واحتمال ادانته وكذلك الاغلبية الضئيلة التي لحكومة رابين بعيدة عن

تفكير كيسنجر وألون ، واكثر من ذلك : لم يترك ألون فرصة الا واكد فيها انه اذا ما تم التوصل الى أية اتفاقية فان الحكومة الاسرائيلية ستضطر الى اجراء انتخابات من أجل الحصول على تفويض جديد للتوقيع على تلك الاتفاقية » .

ولم يخف الاسرائيليون اهتمامهم البالغ — المشوب بشيء من الارتياح — لاحتمال تنحي او عزل نيكسون ، وتسلم فورد للرئاسة. كذلك فان المصادر الاسرائيلية أعربت عن قناعتها بضرورة التريث في السير على طريق التسوية الى ان ينجلي الموقف في اميركا .

وكتب حغاي ايشد (دافار ، ١٩٧٤/٨/٨) يقول : « ان الازمة الرئاسية في واشنطن ستؤدي بالضرورة الى تخفيف سرعة جهود السلام في الشرق الاوسط ، رغم رغبة وزير الخارجية الاميركي هنري كيسنجر في استمرار « الاشغال كالعادة » ... ولقد ازداد مؤخرا الميل في القدس ، حتى بدون هذه الازمة ، لاختبار نوايا السلام العربية ، وخاصة نوايا الاردن ، بل حتى ونوايا كيسنجر نفسه حول هذا الموضوع » .

ثم عاد ايشد وكتب في اليوم التالي (دافار ، ١٩٧٤/٨/٩) يقول « ان مصير نيكسون هو سبب اضافي — غير اساسي ولا وحيد — جدير بأن يلزم اسرائيل بالانتظار وبعدم التسرع في خطواتها المقبلة على الصعيد السياسي . الان وقت التوقف والنظر والتطلع من جديد على الوضع الجديد في واشنطن وتأثيراته المحتملة » .

« الكثيرون يتنبأون بأنه لن يحدث تغيير على سياسة اميركا الخارجية بعد تعيين جيرالد فورد كرئيس للولايات المتحدة . كثيرون يتنبأون بأنه سيطلب من كيسنجر الاستمرار في منصبه وفي سياسته ، الحالية ، وان هذا سيستجيب ...

« يجب الافتراض ان الاتحاد السوفياتي سيكون الدولة الاولى التي ستعيد من جديد دراسة سياسة الوفاق . وقد تكون ساحة الشرق الاوسط احدى الساحات الاساسية في اعادة الدراسة هذه . وسيكون مرتبطا بذلك وبالضرورة اعادة دراسة العلاقات بين الدول العربية وبين الولايات المتحدة، وبشكل خاص علاقات القاهرة بواشنطن . ان العرب من جانبهم ينسبون للرئيس نيكسون شخصيا وزنا خاصا في تغيير السياسة الاميركية لصالحهم كما يفهمونها هم . ولسوف يرغبون في رؤية الرئيس الجديد في الممارسة ، وفي اتخاذ القرارات وفي تنفيذها ، وبطبيعة الحال فان السوفيات سيرون في هذا مناسبة لاعادة التقييم رسميا وعمليا لعلاقات الدول العربية بالولايات المتحدة ، بل وللبحث عن طرق جديدة تؤدي الى العرب .

واذا طلب الى كيسنجر البقاء في منصبه ، واستجاب لذلك ، فانه ستكون لكيسنجر نفسه مصلحة شخصية واضحة في اثبات ان « الاشغال عادية » ، وانه لم يحصل اي تغيير في السياسة الخارجية لاميركا . الا انه ليس بمقدور اسرائيل ، ان تكون شريكة لهذه المصلحة الشخصية، خاصة وانه وضعت ، حتى قبل ذلك ، علامات استفهام غير قليلة ، حول الاهداف الحقيقية لكيسنجر ازاء اسرائيل ، واذا كان ذلك بالنسبة الى الماضي ، فما بالك بالنسبة الى المستقبل ، ويمكن ان نرى في محادثات كيسنجر مع وزير الخارجية ييغال الون، وبما نتج عن هذه المحادثات من اصداء حتى الان ، مصدر قلق من اهداف كيسنجر في المستقبل » .

وذهبت دافار (٧٤/٨/٩) في افتتاحيتها الى المقارنة بين وضع كل من نيكسون وفورد ، ولاحظت « ان فورد على عكس نيكسون سيعمل على اعادة انتخابه لرئاسة الولايات المتحدة عام ١٩٧٦ ، ومن هذه الناحية ، فانه قد يكون للضغوطات الداخلية وزن اكبر مما لها حاليا » .

اما البروفيسور الاميركي مورغنتاو المقرب من « صقور » اسرائيل ، والمعروف بانتقاداته القاسية لتلميذه — سابقا — كيسنجر ، فقد تنبأ في محاضرة في اسرائيل ان يكون فورد اكثر تاييدا لاسرائيل من سلفه (معاريف ، ٧٤/٨/٩) . ووافقه على هذا الرأي العديد من الاسرائيليين عبر ما اتضح من متابعة الانباء والتعليقات الصادرة عن اجهزة الاعلام الاسرائيلية .

٤ ــ « الكيان الفلسطيني يشمل العرب في اسرائيل »

أدى اشتراك بعض الشبان الفلسطينيين من العرب في اسرائيل ، الذين التحقوا خلال السنين الماضية بالمنظمات الفلسطينية ، في العمليات الفدائية الاخيرة التي نفذت في شمال فلسطين ، (عمليتا معلوت ونهاريا ، واعتقال شابين من مجد الكروم كانا في طريقهما للقيام بعملية داخل اسرائيل) الى اثارة موجة من التساؤلات والتعليقات حول موقف العرب في اسرائيل ، والتحول الذي طرأ على مواقفهم خلال الفترة الاخيرة ، في اعقاب حرب تشرين ١٩٧٣ والتطورات السياسية الراهنة . وهو الوضع الذي دفع احد الصحافيين الاسرائيليين الى الاعتراف بأن « مسألة عرب اسرائيل ، مركزهم ومستقبلهم ، لم تعد مسألة سياسة داخلية ، وجدت حلا لها في الماضي بواسطة الحكم العسكري ، وفيما بعد بواسطة الخطط الخمسية لتطوير القرية العربية . من الان وصاعدا ، علينا ان نبحث بها في اطار نظرتنا الى المشكلة الفلسطينية » (ايلي أيال في ملحق معاريف، ٧٤/٦/٢١) . بينما يرى اخر أن الحرب الاخيرة أحدثت تحولا سياسيا لدى عرب اسرائيل . فقد عززت شعورهم بعزوبتهم ، وازدادت مطالبهم في « اشراكهم بصورة عملية في هيئات الحكم واقرار السياسة » . فاعضاء الكنيست العرب المرتبطون بالمعراخ ، وعلى رأسهم سيف الدين الزعبي ، عرضوا مواقف سياسية لاول مرة في تاريخ اسرائيل ، مثل مطالبتهم باقامة حكومة بدون التكتل اليميني (ليكود) ، وضم وزير عربي الى الحكومة (داني روبينشتاين في دافار ، ٧٤/٣/٢٥) بعد أن كان نشاطهم في السابق محصورا في القضايا الداخلية . ويضيف الكاتب في مقال اخر ان العلاقة بين كلمتي « عرب اسرائيل » قد اهتزت بعد الحرب الاخيرة . « ففي الماضي كانت تعبيرا عن النصر والقوة والفائدة . اما اليوم فقد ارتفعت قيمة العربي وانخفضت قيمة الاسرائيلي ... » (دافار ، ٧٤/٣/٢٤) .

« الفلسطينيون الحقيقيون »

وبعترف اخر ان الكيان الفلسطيني يشمل العرب في اسرائيل أيضا ، الذين « هم فلسطينيون بكل معنى الكلمة ، وهم الفلسطينيون الاصليون ، لانه في عام ١٩٦٧ -كان ابناء القدس القديمة ، نابلس والخليل ــ بمثابة اردنيين . وابناء غزة لم يحتجوا على شرعية الحكم المصري في القطاع . ولكنهم جميعا احتجوا على شرعية الحكم الاسرائيلي في تل ابيب وفي فلسطين السليبة كلها » . (الياهو عميكام في يديعوت ارحونوت ، ٧٤/٧/١٢) .

بينما يرى ايلي ايال (ملحق معاريف ، ٧٤/٦/٢١) « ان غالبية عرب اسرائيل قد إمتنعوا حتى حرب يوم الغفران عن استخدام عبارة دولة فلسطينية . اليوم أصبحوا فلسطينيين فخورين يؤيدون اقامة دولة فلسطينية . لقد تحركت فكرة ارتباطهم بالارض وبالقضية الفلسطينية فجاة ، واصبحت في نظرهم فكرة جذابة .

« ان بيانات جوزيف سيسكو مساعد وزير الخارجية الاميركي ، حول الحاجة الى اشراك الفلسطينيين في مؤتمر جنيف ، والاخبار بأن الرئيس نيكسون مستعد ايضا لتعديل قرار ٢٤٢ الصادر عن مجلس الامن ، لم تبعث شعارات الدولة الفلسطينية فحسب ، وانما أصبحت فكرة في متناول اليد ، وعلى عتبة التحقيق والتنفيذ . حتى ان الصحف الفلسطينية التي تصدر في القدس الشرقية ، والمنتشرة في الضفة وبين العرب في اسرائيل (في الناصرة توزع صحيفة « القدس » اكثر من صحيفة « الانباء » الحكومية) زادت اهتمامها بالفكرة الفلسطينية وبشكل حاد .

« في الايام المقبلة ستجري حكومة اسرائيل بحثا شاملا حول الموضوع الفلسطيني . وقد بدأ بعض الوزراء بالاستعداد للنقاش ، وبدراسة البدائل للمشكلة ، وتطورها وتاريخها . واليوم ــ خلافا لما كان عليه قبل سبع سنوات (قبل الايام الستة) وخاصة ليس بعد حرب يوم الغفران اصبحت القضية السياسية الفلسطينية مرتبطة بقضية عرب اسرائيل . ان المسألة التي تواجه الاختبار ، ليست صيغة « الدولتين بين البحر والصحراء » مقابل صيغة الدولة الفلسطينية في الضفة والقطاع، وانما مسألة نظرة مئة الف عربي في اسرائيل الى تلك الدولة الفلسطينية ايضا ، في حال قيامها ...

« هناك من يقول ان عرب اسرائيل سيواصلون

الاحتفاظ بالجواز الاسرائيلي اذا اقيمت الدولة الفلسطينية . وهناك من يقول انه اذا كانت هذه دولة منظمة ذات حكم ثابت ، مع جامعة ومؤسسات محترمة ، سيميل الشبان من بين العرب في اسرائيل الى الانضمام اليها ، وهكذا يضعون حدا لخيبة أملهم التي لا مخرج منها . ان الاحاديث في الماضي ، بأن عرب اسرائيل هم جسر للسلام ، قد ثبت على أنها كلام لا أساس له . اذا لم تتوفر لهم الاوضاع الملائمة ، والمواقع والنفوذ ، لن يتوفر الاحتمال بأن يكونوا مثل ذلك الجسر ».

الانضمام الى المنظمات الفدائية

يتفق معظم المسؤولين والمعلقين الاسرائيليين على ان انضمام عدد من الشبان العرب في اسرائيل الى المنظمات الفدائية هو مشكلة في حد ذاته ، ولكنهم يختلفون حول الاسباب والعوامل التي أدت الى ذلك ، ثم حول مدى خطورة هذه الظاهرة . فطوليدانو ، مستشار رئيس الحكومة للشؤون العربية ، يرى انه منذ حرب يوم الغفران ، قد طرأ ارتفاع في النزعة القومية لدى العربي الاسرائيلي . كذلك فان سيطرة العناصر الوطنية على القرية العربية تشكل ظاهرة تقلق اسرائيل اكثر مما تقلقها عشرات العرب الذين ينضمون الى منظمات « الارهاب » ، لان هذا يعني ان المواطنين العرب « بدأوا يفكرون بأسلوب لا نريدهم ان يفكروا به » . ويضيف طوليدانو : « حتى حرب يوم الغفران ، كانت تسيطر على معظم القرى العربية قوى ايجابية (اي متعاونة مع السلطة) ولكننا نفقد هذه السيطرة حاليا . يتوجب علينا ان نفعل شيئا ما ، ولا يجوز التسليم بهذه الظاهرة بل ينبغي القضاء عليها » (رأ ، ١٩٧٤/٧/٨) . اما « السبب الرئيسي في انضمام هؤلاء الشبان الى منظمات « التخريب » فهو كونهم عربا ، وشعورهم بأن انتماءهم العربي قد تغلب على نزعتهم الاسرائيلية » . ويضيف طوليدانو انه « لا حل لمشكلة الاقلية العربية في اسرائيل ، طالما ان هناك حربا بيننا وبين الدول العربية » . ولكن اذا شعر العرب ، بحسب رأيه ، ان اسرائيل تعاملهم معاملة حسنة ، فان عدد المنضمين من بينهم الى منظمات « الارهاب » سيقل . والاهم من ذلك « اننا نستطيع عندئذ تخفيض النزعة القومية الآخذة بالازدياد في الاونة الاخيرة في القرى العربية » .

يتفق المعلقون على خطورة هذه المشكلة ، ولكنهم يختلفون ، كما أشرنا ، حول الاسباب التي دفعت بهؤلاء الشبان الى الانضمام لمنظمات الفدائيين . فهناك من يدعي ان الخلفية الجنائية لاولئك الشبان هي التي دفعتهم الى ذلك . وفي هذا المجال يتحدث بايلون في مقالة له في ملحق دافار (٧٤/٦/١٤) عن « ٤٥٠ شابا عربيا هربوا من اسرائيل منذ حرب الايام الستة ، وقد عاد منهم او القي القبض عليهم عند تسللهم ، ٢٨٥ شابا . كثيرون منهم تركوا المدرسة الابتدائية او الثانوية ، وبعضهم ترك وراءه ملفات في الشرطة . كثيرون منهم انضموا الى منظمات « التخريب » الفلسطينية ، وقد انضم عشرات وربما اكثر الى هذه المنظمات داخل اسرائيل ، ومارسوا التجسس والتخريب . ان جزءا من الهاربين ومن اولئك المنضمين الذين لم يهربوا ، ينتمي الى الشباب الهامشي او الشباب الذي يعيش بضائقة في القطاع العربي ... »

أما ايلى أيال فيرى « ان حقيقة وجود ملفات جنائية لهؤلاء الشباب في الشرطة ، لا تقلل من مدى خطورة هذه الظاهرة ، اذ ان اكثرية اولئك العشرات من الشباب العربي الذين هربوا مؤخرا الى لبنان وانضموا الى منظمات المخربين ، ليسوا مجرمين جنائيين . على العكس ، معظمهم من المثقفين الذين انهوا التعليم الثانوي على الاقل ، وهم يتحدثون اللغة العبرية بطلاقة ، ويعرفون اسرائيل ومشاكلها وزعماءها . ويتضح انه سيكون بالامكان في المستقبل القريب ، اكتشاف احدهم في كل خلية مخربين تحاول التسلل والضرب في اسرائيل » (ملحق معاريف ، ٧٤/٦/٢١).

ويصف أيال هؤلاء الشباب فيقول انهم من مواليد اسرائيل ، او انهم نشأوا هنا في ظل الدولة اليهودية ، ورغم ذلك قرروا في أحد الايام تركها من اجل الانضمام للمنظمات التي ترغب في ابادتها .

ويعارض أيال رأي أولئك الذين يعتقدون ان التطور الاقتصادي في القطاع العربي ، سيقضي على هذه الظواهر ، قائلا انه « سيخيب أمل كل من يتوقع بأن الانتعاش الاقتصادي والتقدم المادي كافيان لكي يصبح العربي مخلصا لفكرة الدولة اليهودية ... »

وبأعتقاده فان الذي يسبب الضيق هو أن من يعرفون باسم الخبراء للشؤون العربية في اسرائيل، ينفون وجود حل معقول لمشكلة المئة الف شاب عربي (تتراوح اعمارهم بين ١٦ — ٣٠ سنة) في اسرائيل . كما أن كل وزير يتصرف بقضايا العرب في مجال اختصاصه ، حسب رغبته . ويعترف اولئك الذين يهتمون بالقضايا العربية ، انهم يعملون من خلال شعور ، وليس حسب سياسة عامة .

نشاط الحزب الشيوعي راكح

ازداد نفوذ الحزب الشيوعي الاسرائيلي — راكح ، في القطاع العربي ، وخاصة بعد حرب تشرين ١٩٧٣ . ففي الانتخابات الاخيرة للكنيست حصل الحزب على أعلى نسبة من الاصوات بين عرب اسرائيل : ٤٨ الف صوت من بين ١٧٤ الف من أصحاب حق التصويت من العرب في الانتخابات للكنيست الثامن ، ١٩٧٣ ، مقابل ٣٥ صوت من بين ١٤١ الفا من أصحاب حق التصويت في الكنيست السابع ١٩٦٩ (يوسي بايلون في ملحق دافار ، ٧٤/٧/١٩) . ويضيف بايلون التأييد لراكح في القطاع العربي بقوله انه « في الوقت الذي توقعت فيه المؤسسة الاسرائيلية قطف ثمار اهتمامها الصحيح بما يدعى « القطاع العربي » ، عندما كانت ترى نصب اعينها الفيلات الفخمة في القرى، والتقدم الواضح في مجال التعليم ، وازدياد عدد السيارات الخاصة تلقت صفعة على شكل تأييد متزايد لحزب راكح ، الذي يعتبر قليل الاخلاص للدولة . ان هذا الحزب الشيوعي ، الذي تطغى فيه المصلحة الطبقية ، ظاهريا ، على كل فكرة قومية ، يجمع داخله ، بسبب تطرفه المعادي للحكم ، جميع العناصر القومية المتطرفة في الشارع العربي » . ويتحدث كاتب اخر عن دور راكح بعد الحرب ، والنجاح الذي حققه في الانتخابات الاخيرة ، فيقول « ان احداث الحرب ، التي قوت على ما يبدو اتجاهات قومية في الشارع العربي ، عادت وجعلت من راكح ، اداة — وحيدة تقريبا — للتعبير عن تذمر واحتجاج العربي الاسرائيلي تجاه دولته » (داني روبينشتاين في دافار ، ٧٤/٣/٣١) . وروى الكاتب أن الجميع توقعوا نجاح راكح في الانتخابات الاخيرة . ولكن لم يكن واضحا مدى هذا النجاح ، وبين اية طبقات وفئات من الاقليات . أما سبب ذلك فهو حسب رأيه جو الحيرة الذي ساد الشارع اليهودي والخلاف بين احزابه ، في الوقت الذي ساد فيه العالم العربي ، الشعور بالفخر بنتائج الصراع الاخير ضد اسرائيل . ان شعارات راكح ايضا ، حول الحاجة الى الاعتراف بحقوق الفلسطينيين ، قد اكتسبت دلالة جديدة بعد الحرب ، لان الاعتراف بالفلسطينيين ومنظماتهم قد ساد العالم العربي كله ، وحتى جزءا محترما من بلدان العالم .

يبرز التأييد لراكح بشكل خاص في مدينة الناصرة ، حيث حصل الحزب في الانتخابات الاخيرة للكنيست على نحو ٦٠ ٪ من أصوات التاخبين في المدينة . كذلك يتمتع الحزب بتأييد في القرى العربية الكبيرة . فقد ظهر في نتائج الانتخابات ان راكح حصل على اغلبية مطلقة في عشرين قرية تقريبا . وبينها قرى كبيرة مثل ام الفحم (عدد سكانها ١٤ الف نسمة حصل راكح على ٥٥ ٪ من الاصوات) والطيبة (عدد سكانها ١٣ الف نسمة . حصل راكح على نسبة مشابهة) والطيرة (عدد سكانها عشرة الاف نسمة ، حصل راكح على ٦٠ ٪ من الاصوات) وعرابة (عدد سكانها ٧ الاف نسمة ، حصل راكح على ٨٠ ٪ من الاصوات) واماكن اخرى مثل يافة الناصرة ، كفر ياسيف ، كفركنا ، كفر قاسم ، حيث حصل راكح على اغلبية مطلقة ، واحيانا مذهلة .

ويصف بعض المعلقين الاسرائيليين هذا التأييد لراكح ، بأنه شهادة على ازدهار القومية العربية المتطرفة المعادية لاسرائيل ، اكثر من كونه شهادة على نجاح المذهب الشيوعي .

التعاون مع الجبهة الوطنية الفلسطينية

تتهم بعض الدوائر الاسرائيلية راكح بالتعاون مع الجبهة الوطنية الفلسطينية في الضفة الغربية ، وقد أشار أهود يعرى في دافار (١٩٧٤/٧/٢) الى هذا التعاون ، معتمدا على تصريح لعربي عواد في القاهرة ، اعلن فيه بصراحة ان « هناك تعاون وثيق » بين الجبهة الوطنية الفلسطينية وبين راكح . ويصف يعرى الجبهة الوطنية بأنها « فرع من المخربين » ، اقيمت في المناطق في منتصف عام ١٩٧٣ ، بمبادرة الخلايا الشيوعية هناك . ويصف يعرى هذا « التعاون الوثيق » بانه « ظاهرة

خطيرة لم يسبق لها مثيل في الماضي : وتتلخص في ان حزبا سياسيا اسرائيليا ، له اتصال حقيقي مع عناصر شريكة في حركة المخربين . امامنا مناورة خطيرة جدا بمبادرة الشيوعيين من على طرفي « الخط الاخضر » (حدود الهدنة ١٩٤٩) — وتتمثل في دمج عرب اسرائيل بشكل نشيط (مع انه ليس عنيفا) في جهاز تنظيمات حركة « المخربين » . وبالطبع بشكل نشيط (مع انه ليس عنيفا) في جهاز تنظيمات حركة « المخربين » . وبالطبع فان الشيوعيين مهتمون بأن يتم هذا الدمج بتوجيههم الدائم وحسب اعتباراتهم وحاجياتهم . ولكنه ليس لهم ، بالضرورة ، سيطرة على التطور » .

ويقول يعرى انه لا يسعى لمعرفة نوع « التعاون الوثيق » بين راكح والجبهة ، وانه لا يعرف بالطبع ما هي انواع المساعدة التي يقدمها فيلنر ، طوبي ، ورجالهم ، لرفاقهم وراء « الخط الاخضر » ، ولكن يكفي ، مثلا ، ما ينشر في صحيفة راكح « الاتحاد » من تأييد لنضال المعتقلين في السجون ، واستنكار لعمليات الاعتقال والتعذيب ، وهدم البيوت ... كذلك فان راكح قد جند من أجل خدمة الجبهة ، حيث يقوم أعضاء الكنيست التابعين له ، بارسال المذكرات وتقديم الاستجوابات الى السلطة ، وصحفه تنشر الاخبار المليئة بالتحريض والكذب ، حول الاعتقالات . كذلك تعقد عناصره اللقاءات المتتالية مع عناصر « الجبهة » في الضفة الغربية. وان اذاعات « المخربين » تستقي معلوماتها من يسعى لتقوية صدى عمليات « الجبهة ورجالها . صحف راكح . « ان راكح هو مكبر الصوت الذي ولست متأكدا ابدا ان مساعدته تقتصر على المجال الدعائي فقط . » !

« ليس من الصعب ان نخمن ، انه حسب مفهوم راكح ، فان التعاون « الوثيق » مع الجبهة ، يهدف الى زيادة وزن الشيوعيين في شبكة القوى الفلسطينية. فيلنر وطوبي يعتبران سليمان نجيب، وحسين حداد ممثلي التيار الشيوعي في منظمة التحرير ، ويسعيان لتقوية مراكزهم داخل المنظمة ... » .

اما النتيجة الحقيقية ، حسب اعتقاد الكاتب ، فهي ان راكح سينقل تدريجيا نضال « الجبهة » ومجالات عملها الى القطاع العربي — الاسرائيلي . وبمدى معين يظهر كفرع وكذراع « للجبهة » في اسرائيل الصغرى ، حيث يستغل هنالك حصانته القانونية ومركزه السياسي . وعمليا ، فان الكتلة الشيوعية الاردنية — الفلسطينية — الاسرائيلية هي الوسط السياسي الوحيد ، الذي يعمل الان داخل الخط الاخضر ، ووراءه ، ووراء الخط البنفسجي (حدود وقف اطلاق النار ١٩٦٧) أيضا .

وينهي يعرى حديثه قائلا : « ان الامر المقلق ليس احلام راكح وشركاه حول زعامة شيوعية لحركة التمرد الفلسطيني ، بل تأثير هذه الاحلام العملي والسريع ، ففي الناصرة — كما في بيت ساحور — يقومون بمظاهرات من أجل المعتقلين من بين اعضاء المخربين ، وبتحريض العرب في اسرائيل بشكل دائم ، على ان يعتبروا انفسهم جزءا نشيطا في الصراع القومي الفلسطيني . ثم هناك مسألة تقديم المساعدة من جانب حزب اسرائيلي ، لعناصر ترتبط ببايير عرفات . باختصار : محاولة تجنيد عرب اسرائيل في الحرب من اجل « تقرير المصير » للفلسطينيين »

وثيقة اتهام

قدمها الدكتور شاحك ــ رئيس عصبة حقوق الانسان والمواطن الاسرائيلية ــ الى لجنة الشؤون الخارجية في الكونغرس الاميركي .

نص الشهادة المقدمة الى اللجنة الخاصة بالمنظمات والحركات العالمية التابعة للجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب (الكونغرس) الاميركي . لمناسبة التحقيق في موضوع « حماية المدنيين في نزاع الشرق الاوسط بموجب القانون الدولي » في ٤ نيسان ١٩٧٤، واشنطن . ووضع الشعب الفلسطيني في المناطق التي احتلتها اسرائيل في ١٩٦٧ من وجهة نظر ميثاق جنيف فيما يتعلق بحماية المدنيين في وقت الحرب ١٢ آب ١٩٤٩ . (يعتمد النص على نشرة اللجنة الدولية للصليب الاحمر ، جنيف تموز ١٩٥٠ ص ١٥٣ ــ ٢١٧) .

مقدمة

سأقتصر البحث على بعض نواحي الوضع حيث تعترف حكومة اسرائيل نفسها ، صراحة ، بالحقائق الواردة .

١ ــ معاقبة الابرياء ــ العذاب الجماعي ، بنسف او تدمير البيوت

والمواد ذات الصلة من ميثاق جنيف .

المادة ٣٢

« توافق السلطات العليا للاطراف المعاهدة على انه محظور على أي منهم اتخاذ اجراءات قد تؤدي الى تعذيب جسدي او افناء ناس تحت حمايتهم .

وهذا الحظر لا يقتصر فقط على القتل او التعذيب او الجلد او التشويه او التجارب العلمية التي لا يقتضيها العلاج الطبي لانسان تشمله الحماية وانما يتعداها الى كل أنواع القسوة سواء استعملها المدنيون او العسكريون .

المادة ٣٣

لا يجوز معاقبة اي انسان تحت الحماية لقاء جريمة لم يقترفها شخصيا . ويحظر كل انواع العقوبات الجماعية وكذلك كل أساليب الارهاب والتخويف .

المادة ٥٣

يحظر على السلطة المحتلة تدمير اي ممتلكات شخصية تعود بشكل شخصي او جماعي للافراد او للدولة او لهيئات عامة اخرى او لمنظمات اجتماعية او تعاونية ، الا حيث تقتضي الضرورة العسكرية القصوى تدميرا كهذا .

شرح :

حينما يعتقل بعض مواطني المناطق المحتلة تقرر السلطات بشكل تعسفي نسف البيت الذي كان يقطنه المعتقل (او جعله غير قابل للسكنى) ويطرد من البيت كل الناس الساكنين فيه ، عادة بعد انذار قصير الامد ، بدون تهيئة مكان سكن اخر . واريد بشكل خاص ان أؤكد النقاط التالية :

أ ــ توقع هذه العقوبة القاسية على اناس بريئين تماما من أية جريمة ، حتى في اعين السلطات نفسها ، كما تظهر حقيقة عدم توجيه تهم لهم .

ب ــ كثيرون ، وفي الواقع اكثرية الناس المعاقبين بهذه الطريقة القاسية هم اناس عاجزون عن ارتكاب اية جريمة : اولاد وحتى اطفال ، مرضى وكبار السن والعجزة . وفي الحقيقة كلما كان الانسان اكثر براءة كلما شدد عقابه ، ولا ادل على ذلك من مصير طفل يلقى به الى قارعة الطريق .

ج ــ توقع العقوبة بدم بارد ، ليس فقط بدون « ضرورة قصوى » ، وانما عندما يكون الشخص المشتبه به نفسه في قبضة السلطات .

د ــ لا أحد يعرف لقاء أي نوع من التهم تنسف

بيوت اهالي المشتبه بهم . لذلك فالعقوبة تعسفية تماما .

هـ — وللمقارنة : لم يحدث ان نسفت بيوت او دمرت، في حوادث ارهاب او غيره ارتكبها مواطنون اسرائيليون ، حتى ولا بيوت الذين ثبتت ادانتهم .

و — تنفذ هذه العقوبة بعد انذار قصير الامد، مهما كانت حالة الطقس سيئة ، مسببة بذلك الما جسدية هائلة .

ز — قد تحتوي البيوت المنسوفة عددا كبيرا من الناس نظرا لنظام « امتداد العائلة » المتبع في فلسطين . وهناك وقائع قذف فيها ثلاثون نسمة الى الشارع بنسف بيت واحد .

استنتاج :

هذا الاجراء الذي يمارسه الحكم العسكري للجيش الاسرائيلي في المناطق المحتلة يشكل خرقا واضحا للمواد ٣٢ ، ٣٣ و٣٥ لميثاق جنيف الرابع. ويشكل ، بالاضافة الى ذلك ، اقصى عقوبة وحشية قاسية يتحمل وطأتها في الاساس اطفال ونساء ومسنون وعجزة . ولا يمكن الا ان تسبب ألما هائلا ، جسديا ونفسيا ، ليس فقط للعائلات المطرودة من بيوتها وانما لكل الشعب بأسره .

٢ — ابعاد الافراد او طردهم

والمواد ذات الصلة من ميثاق جنيف الرابع (المدنيون) .

المادة ٤٩ (جزئيا)

يحظر النقل الاجباري او ابعاد الناس تحت الحماية في المناطق المحتلة ، بشكل فردي او جماعي ، الى بلاد القوة المحتلة او الى اية بلاد اخرى ، محتلة او غير محتلة ، بغض النظر عن الدوافع .

شرح :

لا يزال يطرد ، بشكل تعسفي ، وباستمرار ، مئتفون وزعماء فلسطينيون من المناطق المحتلة ويبعدون الى الاردن . والشخص المطرود او المبعد يكون عادة رب عائلة ، وبالنتيجة تتمزق العائلة .

وفي اكثر الحالات ، تمنع حتى الزيارات القصيرة بعد ابعاد كهذا . ويجري الابعاد على النحو التالي :

يعتقل الاشخاص المنوي ابعادهم ، خلال الليل. ويعطون وقتا قصيرا جدا لحزم امتعتهم وتمنع العائلة من الاتصال بمحام او بأي كان على الاطلاق. ثم يؤخذ هؤلاء الناس الى بقعة صحراوية جنوبي البحر الميت ، ويجبرون على عبور حدود الاردن . واذا توقفوا قرب الحدود تطلق عليهم النار حتى « يتحركوا » .

وأود أن أؤكد ، بشكل خاص ، النقاط التالية:

أ — تمزيق العائلات .

ب — توقيع العقوبة ، بشكل خاص ، بزعماء معروفين .

استنتاج :

ان هذا الاجراء الذي وافق عليه في ١٠ كانون اول جميع الوزراء الاسرائيليين بكل جدية ، وبدون أية معارضة او امتناع يشكل خرقا واضحا للمادة ٤٩ من ميثاق جنيف الرابع . وبما انه يمارس في الاساس ، ضد زعماء معروفين للشعب الفلسطيني القاطن في المناطق المحتلة فانه يشكل ، فوق ذلك ، وسيلة جماعية لارهاب شعب بأسره وتخويفه .

٣ — الاستيطان اليهودي في المناطق المحتلة

والمادة ذات الدلالة من ميثاق جنيف الرابع (المدنيون) المادة ٤٩ (جزئيا) .

« لا يجوز للقوة المحتلة ان تنقل اقساما من أهالي بلادها المدنيين الى المناطق التي تحتلها » .

شرح :

لقد اقامت الحكومة الاسرائيلية مستوطنات مدنية في المناطق المحتلة مثل :

كريات عربا (قرب الخليل) — الضفة الغربية، بيت وعدة قرى — شمالي سيناء او بيرا (شرم الشيخ) — جنوب سيناء ، اقسام من القدس الشرقية ، وغيرها .

وهذه المستوطنات تشكل نقل مدنيين اسرائيليين الى المناطق المحتلة .

فوق ذلك ، اود ان اؤكد النقاط الاضافية التالية :

أ — ان تلك المستوطنات (بالاضافة الى انها خرق واضح لميثاق جنيف) مستوطنات عنصرية

شوفينية . وهي (رسميا) مخصصة لليهود فقط وبدون استثناء — ونعني اولئك المعترف بهم رسميا كيهود في اسرائيل .

ب — جميع العناصر التالية من السكان لا يسمح لها بالعيش في أي من هذه المستوطنات .

١ — كل اهالي المناطق المحتلة ، مثلا : لا يسمح لاي من سكان اورشليم ، ان لم يكن يهوديا، ان يشتري او يستأجر بشكل مشروع مسكنا في رمات — حزقيل او في أي حي بني على أرض صودرت من سكان القدس العربية المحتلة .

٢ — كل مواطني اسرائيل وسكانها غير اليهود. فهذه ليست مستوطنات اسرائيلية وانما يهودية .

٣ — اي انسان في العالم ، ان لم يكن يهوديا. مثلا : ان مواطنا امريكيا يريد السكن ، مثلا ، في كريات عربا ، يطلب منه ان يثبت انه يهودي . فان اثبت ذلك فلا يسمح له بالسكنى وحسب وانما يعطى مالا ومساعدة . اما اذا لم يكن يهوديا فلن يسمح له بالسكن في تلك المستوطنات .

ج — ان هذه المستوطنات تدخل العرقية والعنصرية في ابشع صورها الى امكنة لم تكن تمارس فيها من قبل .

د — بادخال هذه العنصرية والعرقية فانهم يمارسون نوعا من الاضطهاد ضد اهالي المناطق المحتلة .

صدر عن مركز الابحاث كتاب

ISRAELI LEAGUE FOR HUMAN AND CIVIL RIGHTS

(The Shahak Papers)

Compiled and Edited by

ADNAN AMAD

٢٦٢ صفحة بأربع ليرات لبنانية ، تضاف اليها أجور البريد الجوي :

١ ل.ل. في العالم العربي ، ٢ ل.ل. في اوروبة ، ٤ ل.ل. في سائر الدول .

اطلبه من مركز الابحاث — قسم التوزيع

ص.ب ١٦٩١ — بيروت

(٥) القضية الفلسطينية عسكريا

١ ــ الحرب الخامسة ؟

هل ستندلع الخامسة قريبا ؟ هذا هو السؤال الذي طرحه كل مواطن عربي على نفسه طوال الشهر الماضي بعد أن ساد الترقب المسلح منطقة الشرق الاوسط بسبب التصريحات الحربية الاسرائيلية ، والتحذيرات التي تلقتها الدول العربية من الاتحاد السوفياتي حول اعداد اسرائيل لهجوم مفاجيء على الدول المجاورة ، وقيام حكومة اسرائيل باستدعاء « تجريبي » لقواتها الاحتياطية واجراء مناورات عسكرية في الضفة الغربية اشتركت فيها القوات البرية والجوية . ولقد زادت من توتر الموقف ، تصريحات الزعماء الاسرائيليين حول رفض الانسحاب من الاراضي العربية المحتلة، ورفض الاعتراف بحقوق الفلسطينيين ، وتصلب موقف الحكومة الاسرائيلية بالنسبة الى مسالة انشاء دولة فلسطينية مستقلة على الاراضي الفلسطينية الذي قد يتم الانسحاب منها كجزء من ترتيبات السلام في المنطقة .

وقبل الحديث عن الحرب الخامسة ، لا بد من التاكيد على ان الحرب الرابعة لم تنته بعد ، لان القتال الذي دار في تشرين الاول ١٩٧٣ ، وخلال حربي الاستنزاف على الجبهتين المصرية والسورية، ثم توقف بسبب تدخل الدولتين الاعظمين ، لم يحسم الموقف ، ولم يحقق اهدافه ، ولم يبدل موازين القوى في المنطقة بشكل جذري . ولذا فان من المتعذر علينا ان نصف الوضع الذي نعيشه باكثر من وضع هدنة بين معركتين في حرب واحدة . وهو اقرب الى الوضع الذي عاشته المنطقة في فترة الهدنة الاولى (١٩٤٨/٦/١٠ ــ ٤٨/٧/٩) او في فترة الهدنة الثانية (١٩٤٨/٧/١٩ ــ ١٥/ ١٩٤٨/١) خلال الحرب العربية ــ الاسرائيلية الاولى .

وسواء كان القتال المتوقع امتدادا للحرب الرابعة ، أم بداية لحرب خامسة ، فان من المؤكد ان اسرائيل لن تشنه من جهتها الا اذا توفرت لديها الدوافع الكافية ، والشروط الخارجية الملائمة وموازين القوى المطلوبة لتحقيق النصر السريع . فهل تمتلك اسرائيل مثل هذه العوامل ؟

ان دراسة الوضع الداخلي في اسرائيل تدل على ان الدولة الصهيونية لم تصب بعد حرب تشرين الاول (اكتوبر) بانهيار داخلي كامل ــ كما تقول بعض اجهزة الاعلام العربية ــ ولكنها اصيبت بخلل في التوازن النفسي الداخلي . وكان من الممكن ان يصل هذا الخلل الى الانهيار لو طالت الحرب مدة اكبر ، وانتقلت الضربات العربية الجوية والصاروخية الى عمق الارض المحتلة ، واوقعت في منشآت العدو الحيوية وقواه البشرية خسائر كبيرة ، او لو ان الجيش الاسرائيلي فشل في تحقيق الخرقين على محور سعسع ، وعند الدفرسوار . ولكن عدم توفر كل هذه العوامل ، اعاد الى التوازن النفسي الداخلي بعض ثباته ، ورمم قسما من الاسطورة الاسرائيلية .

ورغم هذا الترميم الذي بدأ مع بداية الجسر الجوي الاميركي ، ووصل الى ذروته مع اعادة احتلال الجولان ، ونقل قوات شارون الى الضفة الافريقية للقناة ، وتطويق الجيش المصري الثالث ، فان التوازن النفسي لم يعد في اسرائيل الى سابق عهده . ولا تستطيع اسرائيل القبول بمثل هذا الوضع ، الذي قد تتبله اية دولة اخرى ، لان جوهر الفكرة الصهيونية واساس اجتذاب المهاجرين اليهود ورؤوس الاموال اليهودية والاجنبية من الخارج مبنيان على ضمان توازن نفسي مستقر لا خلل فيه . من هنا ينبع اهتمام الحكومة الاسرائيلية المفرط باعادة التوازن النفسي الى سابق عهده ، عن طريق توجيه ضربة عسكرية محسوبة ومحدودة لدولة عربية مجاورة .

وبالاضافة الى هذا الدافع الداخلي للحرب ، فان هناك دافعا آخر يتمثل في الرغبة في احباط مؤتمر جنيف . ومن الواضح ان اسرائيل تخشى الذهاب الى جنيف ، لا لان مؤتمر جنيف سيحقق للعرب كل ما يبتغونه ، بل لان اسرائيل تخشى مجابهة السلام اكثر من خشيتها لمجابهة الحرب . فالسلام مهما كان نوعه سيحرم الصهيونية من ديناميكيتها ودوافعها ، وخاصة اذا ارتبط بانسحاب من الاراضي المحتلة ، واعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني . اما الحرب فهي مبرر بقائها ، ومصدر تماسكها الداخلي ، وتعاطف يهود العالم معها ،

وحصولها على المساعدات الاميركية واليهودية .

ان السلام يعني بالنسبة الى اسرائيل تحولها الى قلعة محاصرة ، محدودة المساحة ، عاجزة عن التوسع والتهديد واجتذاب المزيد من المهاجرين . وهو يهدد أحلام الصهيونية ، ويجرد اسرائيل من دورها القمعي في المنطقة ، فيحرمها بالتالي من امكانية ابتزاز المساعدات الاقتصادية والسياسية الاميركية التي تشكل مصدرا هاما من مصادر حياتها وتقدمها . لذا فان السلام يمثل بالنسبة الى اسرائيل والصهيونية — على المدى الاستراتيجي — خطرا حقيقيا لا يمكن ابعاده الا بالحرب .

وتدلنا كل هذه العوامل ، والوضع الاقتصادي المتدهور في اسرائيل ، على ان الدولة الصهيونية تملك الدوافع الداخلية لشن الحرب . ولكن الشروط الخارجية غير ملائمة تماما ، فالعالم كله ، والدولتان الاعظمان بصورة خاصة ، راغبتان في عقد مؤتمر جنيف ، وتضغطان في هذا الاتجاه . وليس من المنتظر ان يبدل رئيس الجمهورية الاميركي الجديد جيرالد فورد السياسة الخارجية لسلفه ريتشارد نيكسون في المستقبل القريب ، ويبدو هذا الامر واضحا من ضغط الادارة الاميركية على الدول العربية لايجاد حل للتناقض الفلسطيني — الاردني ، بشكل يسرع عملية الذهاب الى جنيف .

بيد ان التوجه الاميركي نحو السلام مهدد بالتوقف على المدى البعيد ، لان الرئيس جيرالد فورد غير محاصر داخليا بأية فضيحة ، وغير مضطر لرفع مستوى هيبته الداخلية عن طريق المنجزات الخارجية ، كما ان ضعف شخصيته سيجعله عرضة للخضوع لضغوط الاجهزة الاميركية ، ولضغوط المجموعة « الاقتصادية — العسكرية » التي تعارض سياسة الوفاق ، وتقف في وجه أي توجه نحو السلام او تهدئة بؤرات التوتر في العالم ، الامر الذي سيجعله اكثر استعدادا لزج الولايات المتحدة في مغامرات عسكرية في عدة أماكن من العالم . وبانتظار هذا التحول ، ستبقى الولايات المتحدة عامل ضغط على اسرائيل لمنعها من شن الحرب . وبالاضافة الى الموقف الاميركي فان من المعروف ان الدول الاشتراكية والدول الاوروبية تضغط — لاسباب متباينة — في سبيل التوجه نحو مؤتمر جنيف ، الذي سيؤدي نجاحه الى فتح قناة السويس ، وتخفيف حدة التوتر في المنطقة ، واستمرار تدفق النفط بدون معوقات .

والعامل الاخير هو القوة العسكرية اللازمة لشن الحرب . فعلى الرغم من الدعم التسليحي الاميركي الكبير لاسرائيل ، واعادة تسليح الجيش الاسرائيلي وتنظيمه ، فان ميزان القوى العسكري في الشرق الاوسط لم يمل الى جانب اسرائيل بشكل واضح ، نظرا لان الاتحاد السوفياتي أعاد تسليح الجيوش العربية (مصر وسوريه والعراق) وزود الجيش السوري ، بصورة خاصة ، بأسلحة متطورة (سام — ٩ وميغ — ٢٣) . وتدل دراسة تاريخ الحروب العربية — الاسرائيلية ، وأسس الاستراتيجية الاسرائيلية ، على ان الدولة الصهيونية لا تشن الحرب الا اذا ضمنت التفوق الذي يسمح لها بتنفيذ أساليب الحرب الخاطفة . ومن المؤكد ان ميزان القوى الحالي لا يسمح لها بذلك .

من كل هذه العوامل نستنتج ان اسرائيل غير مستعدة اليوم لشن حرب واسعة النطاق ضد جاراتها العربية ، رغم وجود الدوافع الداخلية لذلك ، وسيتزايد هذا الاستعداد باستمرار مع تزايد التحول الاميركي الذي تحدثنا عنه ، ومع امتلاك طائرات « ف ١٤ » الاميركية التي طلبتها ، ووعدتها الولايات المتحدة بالحصول عليها .

والحرب الوحيدة التي يمكن ان تشنها اسرائيل هي حرب محدودة ضد لبنان لضرب قواعد الفدائيين وتصفيتها ، بالاضافة الى عمليات جوية ضد سورية ، لاختبار كفاءة السلاح الجوي السوري ، ودراسة المزايا التكنولوجية والتكتيكية للطائرة « ميغ — ٢٣ » والصاروخ « سام — ٩ » المضاد للطائرات . ولن تكون هذه العمليات في جوهرها سوى صورة مشابهة لعملية يوم ١٩٧٣/٩/١٩ الجوية التي قامت بها اسرائيل قبيل حرب تشرين الاول (اكتوبر) ، لاختبار فاعلية شبكة الصواريخ « سام — ٦ » .

السلاح الجوي الاردني

تعتبر الاردن ، من الناحية الجغرافية ، دولة من دول المواجهة . ومع هذا لم يفتح الجيش الاردني الجبهة الشرقية في حرب ١٩٧٣ ، واكتفى بارسال اللواء المدرع الاربعين لدعم القطاع الجنوبي من الجبهة السورية . وبالرغم من الدعاية الواسعة

التي رافقت هذه المشاركة آنذاك، فقد بقي اشتراك الاردن في الحرب الرابعة رمزيا نظرا للفرق الهائل بين ما يملكه هذه القطر العربي من امكانات فعلية وما قدمه للمعركة بالفعل . اذ لم تكن المشاركة تعادل سوى ٢٥ ٪ فقط من قواته المدرعة ، ولم يشترك من فرقة المشاة الميكانيكية وفرقة المشاة وأفواج المدفعية الثلاثة اية وحدة .

وكان وراء محدودية المشاركة بنظرنا اكثر من عامل سياسي داخلي وخارجي ، بالاضافة الى عامل عسكري هام ، هو الردع النفسي الذي لم يتخلص منه الاردن بعد حرب ١٩٦٧ . وكانت المبررات العسكرية التي فسر بها الاردن موقفه ومحدودية مساعدته ضعف التغطية الجوية التي يستطيع الطيران الاردني تقديمها للقوات البرية عند فتح الجبهة الشرقية ، وضعف الدفاع الجوي المبني على صواريخ بريطانية الصنع من طراز « تايغر كات » ، وعدم استكمال نظام الدفاع الجوي المبني على هذه الصواريخ التي كان أكثرها خلال الحرب في المستودعات .

ولقد لوحظ بعد حرب ١٩٧٣ ان الاردن يحاول تعزيز دفاعه الجوي بطلب صواريخ ارض — جو « شابرال » التي سلمها الاميركيون لاسرائيل ، ولم يسلموها حتى الان للاردن . كما انه يحاول تقوية طيرانه ، فلقد طلب من الولايات المتحدة ٣٨ طائرة قاذفة مقاتلة من طراز «نورثروب ف — ٥ أي‌تايجر»، وبدأ باستلام بعضها ، وسينتهي من استلام البقية قبل نهاية عام ١٩٧٥ .

وفي ١١ آب (اغسطس) ١٩٧٤ ذكرت وكالة الانباء الاردنية الرسمية « ان الاردن سيمتلك قبل نهاية ١٩٧٥ قوة جوية ضاربة تزيد على ١٠٠ طائرة حديثة بين طائرات قاذفة ومقاتلة ، بما فيها اسراب عدة من طائرات « ف — ٥ » الاميركية الصنع ، وهي من احدث الطائرات المقاتلة في العالم » . ويمكننا تحليل هذا النبأ لتحديد طبيعة القوة الجوية الاردنية المنتظرة ، وحقيقة قوتها وفاعليتها ، وامكانية مشاركتها في اية حرب تحريرية مقبلة .

كان السلاح الجوي الاردني يملك عند اندلاع الحرب الرابعة ٥٢ طائرة مقاتلة فقط . وسيمتلك عند وصول الصفقة الجديدة حوالي ٩٠ طائرة لا اكثر من ١٠٠ طائرة . ولم تكن طائرات السلاح الجوي خلال فترة الحرب سوى ٢٠ مطاردة معترضة من طراز « ستارفايتر ف — ١٠٤ » و٣٢ طائرة هجوم أرضي هوكر هنتر . وتعتبر طائرة « ستارفايتر ف — ١٠٤ » طائرة معترضة جيدة ، تحمل مدفعا رشاشا « فولكان » عيار ٢٠ مم ، وصواريخ جو — جو « سايدوندر » وصواريخ جو — سطح « بولبوب » . وتصل سرعتها القصوى الى ٢ ماك. ولكنها طائرة قديمة حلقت لاول مرة في شباط (فبراير) ١٩٥٤ ، وظهرت فيها عيوب فنية أدت الى سقوط اعداد كبيرة منها في المانيا الغربية ، الامر الذي جعل الطيارين يطلقون عليها اسم « النعوش الطائرة » . وبالرغم من مرونة هذه الطائرة وسرعتها وطول مداها (١١٠٠ كلم) ، وقدرتها على المناورة ، فان اداءها أدنى بكثير من اداء الطائرات الحديثة الموجودة في المنطقة (« ميغ — ٢١ » و« فانتوم ف — ٤ ») ، ناهيك عن « ميغ — ٢٣ » و«تومكات ف — ١٤ » . ولذا فهي لا تستطيع مجابهة طائرة التفوق الحالية « فانتوم ف — ٤ » ، او طائرة التفوق المستقبلية « تومكات ف — ١٤ » التي ستحصل عليها اسرائيل، الامر الذي يجعلها عاجزة، اليوم وغدا ، عن القيام بمهماتها ضد سلاح الطيران الاسرائيلي الا اذا توفر لها خلال الاشتباك تفوق عددي محلي بنسبة لا تقل عن اثنين الى واحد .

ولا تدخل طائرات « الهوكر هنتر » في حسابات السيطرة الجوية ، لانها طائرات هجوم ارضي ، سرعتها اقل من واحد ماك ، ولا تستطيع القيام بمهماتها الا اذا تحققت لها تغطية جوية جيدة بطائرات التفوق المعترضة او المقاتلة القاذفة .

ويبدي الطيارون الاردنيون الذين تدربوا في الولايات المتحدة على الطائرات « نورثروب ف — ٥ اي تايجر » اعجابهم بهذه الطائرة ، التي يطلق عليها لقب « فانتوم البلاد النامية »، وينبع اعجابهم هذا من قدرة الطائرة على المناورة ، وامتلاكها لاجهزة حديثة متطورة ، ويمكن ان يكون حكمهم هذا صحيحا لو ان الطائرات « ف — ٥ » معدة للاشتباك بقتال جوي مع طائرات دولة نامية ، او ستشترك في القصف الجوي ضد عصابات لا تملك سلاحا جويا ، او ضد دولة لا تتمتع بالتفوق الجوي ، ولا تملك طائرات تفوق جوي ، ولكن هذا الحكم يسقط في الحالة الملموسة التي سيجابهها الطيران الاردني

اذا ما اشتبك مع الطيران الاسرائيلي الحالي او المستقبلي . وهذا ما يدفعنا الى الاعتقاد بأن حصول الاردن على ٣٨ طائرة قاذفة مقاتلة «ف ــ ٥» لن يؤدي الى تبديل ملحوظ في ميزان القوى الجوية العربي ــ الاسرائيلي ، ولكنه يمكن ان يؤدي الى تبديل نسبي في ميزان القوى الجوية العربي ــ العربي . ويرجع اعتقادنا هذا الى ان الطائرة « ف ــ ٥ اي » التي هي تطوير اقوى للطائرة « ف ــ ٥ أ » لا تمتلك رغم حداثتها (١٩٧٢) ميزات طائرات التفوق من ناحية السرعة والمدى ، اذ ان سرعتها على ارتفاع ١١ كم تعادل ٢٫٥ ماك فقط . ومداها الاقصى مع خزانات اضافية ٦٨٦ كيلومترا ، الامر الذي سيقلل من قيمتها القتالية ، وخاصة في النصف الثاني من السبعينات ، رغم تسليحها بصاروخين جو ــ جو سايدوندر ، و٢١٧٥ كغ من الحمولات الحربية لمهمات القصف .

واذا انتقلنا من المسألتين التكنولوجية والتكتيكية الى المسألة السياسية، وجدنا ان الاردن لا يستطيع ــ ولا يريد ــ لاسباب ايديولوجية الحصول على اسلحة سوفياتية ، ولا يتمكن من استغلال التنافس القائم بين الصناعة الحربية الاوروبية والصناعة الحربية الاميركية للحصول على اسلحة اوروبية متطورة ، لان وضعه الاقتصادي وحصوله على الاسلحة كمساعدات ، يجعله لا يشكل سوقا للتنافس الرأسمالي ، ويضطره لقبول الاسلحة الاميركية مهما كان نوعها .

وبما ان مصدر التسليح الاردني الوحيد ، والاجباري هو الولايات المتحدة ، وبما ان سياسة الولايات المتحدة المعلنة هي خلق اسرائيل الاقوى من جاراتها العربية ، فان من المستحيل ، منطقيا ، حصول الاردن على اسلحة برية او جوية ، قادرة على تبديل موازين القوى العربية ــ الاسرائيلية ، خاصة وان الاردن لا يشكل بوزنيه الاقتصادي والسياسي ، هدفا ثمينا تريد الامبريالية الاميركية اكتساب وده ، والقيام بالمناورة التكتيكية لتوطيد علاقاتها معه ، بغية اقتراض رؤوس اموالـه الفائضة ، او امتصاص جزء من رؤوس الاموال هذه بصفقات اسلحة ضخمة متطورة نسبيا ، كما هو الحال مع المملكة العربية السعودية . والشيء الوحيد الذي يمكن ان يكونه الاردن في هذا المجال، هو التحول الى سوق محدودة للاسلحة غير المتطورة ، التي تقدمها الولايات المتحدة كمساعدات عسكرية تحت ضغط المجموعة « الاقتصادية ــ العسكرية » الاميركية المسيطرة ، التي لا يهمها سوى تصريف الانتاج الحربي ، كتدبير من التدابير اللازمة لتنشيط الدورة الاقتصادية الاميركية ، وحمايتها من الوقوع في الازمات .

الطائرات الليبية والحرب الخامسة

دخلت اسرائيل الحرب الرابعة وهي تملك (حسب تعبير الرئيس انور السادات) « السيادة الجوية » لا « التفوق الجوي » (اخبار اليوم ٧٤/٨/٣) . ويرجع السبب في ذلك الى ان سورية ومصر حصلتا قبل دخول المعركة على عدد كاف من طائرات « ميغ ــ ٢١ ، م ف » ، وأمنتا تغطية مسرحي العمليات بشبكتين من الصواريخ ارض ــ جو ، ودعمتا قواتهما الجوية قبيل الحرب وخلالها بأسراب عراقية وجزائرية وليبية ، الامر الذي حرم الطيران الاسرائيلي من جزء كبير من حرية عمله وخاصة في العمق . ولسنا هنا في معرض الحديث عن الدور الذي لعبه الطيران الذي قدمته هذه الدول الثلاث للمعركة ، ولكننا بصدد الحديث عن مستقبل هذا الدور في اي صراع مقبل . وبما ان طائرات الصف الاول في العراق والجزائر طائرات سوفياتية الصنع « ميغ ــ ٢١ » التي يمكنها الانتقال من العمق العربي الاستراتيجي الى العمق العملياتي دون ان يعارض الاتحاد السوفياتي ذلك ، والتي تستطيع الافادة فورا من اجهزة الصيانة والاعداد التكنولوجي الارضي للقتال فورا ودون اعداد مسبق بفضل وجود هذه الاجهزة في مصر وسورية بشكل مسبق ، فان حديثنا سيقتصر على الطيران الليبي الذي تتألف طائرات الصف الاول فيه من طائرات فرنسية الصنع من طراز « ميراج ــ ٥ » .

ان مسألة الدعم الجوي الليبي لدول المواجهة محكوم بمسألتين : الاولى تقنية وتتعلق بضرورة القيام ، بشكل مسبق ، بنقل الاجهزة الارضية ، الفرنسية الصنع ، واللازمة لاعداد طائرات الميراج ، الى مطارات دول المواجهة . ولقد ذكرنا هذا الموضوع بالتفصيل في العدد رقم ٢٢ (حزيران ١٩٧٣) من مجلة شؤون فلسطينية . اما المسألة الثانية فهي سياسية . وتتعلق بالشرط الفرنسي الذي ينص على عدم استخدام الطائرات الليبية في الصراع العربي ــ الاسرائيلي ، وعدم نقلها الى

دولة مشتبكة بهذا الصراع، ولقد أثير هذا الموضوع على نطاق واسع في فرنسة واسرائيل خلال شهر نيسان (ابريل) ١٩٧٣ ، بسبب زيارة أسراب ليبية الى مصر . ثم سكتت العاصفة عندما أعلن الفرنسيون ان هذه الطائرات انتقلت الى مصر بدون تجهيزاتها الارضية ، وان هذا يعني عدم قدرتها على القيام بمهمات قتالية ، وان زيارتها عبارة عن زيارة ودية لا تحمل اي معنى عسكري . ولقد تحدثنا عن هذا الموضوع ايضا بالتفصيل في العدد المذكور آنفا من مجلة شؤون فلسطينية .

وعندما اندلعت حرب ١٩٧٣ شنت اسرائيل حملة اعلامية قوية حول اشتراك الطائرات الليبية في المعركة، وادعت انها اسقطت طائرة منها في سيناء، ونفت الحكومتان المصرية والليبية ذلك آنذاك ، وقيل ان طائرات الميراج التي حلقت فوق سيناء خلال الحرب ، دون ان تحمل نجمة داوود ، كانت طائرات حصلت عليها اسرائيل من افريقيا الجنوبية على اساس التعاون المتبادل بين الدول العنصرية المعادية لحركة التحرر العالمي . وطلبت الحكومة الفرنسية من اسرائيل ان تقدم الدليل على صحة ادعاءاتها ، بيد ان عجز تل ابيب عن تقديم هذا الدليل ، جعل باريس تكتفي بالتكذيب العربي للادعاء الاسرائيلي ، وطوي الموضوع عند هذا الحد .

وفي ٣١ يوليو (تموز) الماضي أعاد الرئيس انور السادات المسألة الى سطح الاحداث ، عندما بعث الى مجلس قيادة الثورة الليبية رسالة هامة نشرتها صحيفة النهار (١٩٧٤/٨/٧). وتقول الرسالة : « في ١٩٧٤/٦/١٢ ، فوجيء الفريق طيار حسني مبارك قائد القوات الجوية المصرية بخطاب من المقدم طيار صالح الفرجاني آمر السلاح الجوي الليبي يطالبه بعودة الطائرات الليبية الميراج مصحوبة بكامل وحداتها الى ليبيا . وكان تعليل طلبه انتهاء مهمتها القتالية في حرب رمضان والاحتياج الماس لاستخدامها في ليبيا .

وأكد في نهاية خطابه انها سوف تكون تحت تصرفنا في اي حالات طارئة مستقبلا .

وقد رد عليه قائد القوات الجوية المصرية بأن هذه القوة ما زالت مكلفة بمهمات قتالية ، واعتذر عن عدم تلبية طلبه الا بناء على قرار سياسي بين قيادات بلدينا لانها تمركزت في مصر بقرار سياسي في هذا المستوى ، كما طالب بأن يخطر قبلها بوقت كاف حتى يتمكن من اعفائها من مهماتها مكلفا تشكيلات اخرى هذه المهمات .

وفي خطاب مؤرخ ١٧ — ٦ — ١٩٧٤ موجه من المقدم ابو بكر يونس الى المشير احمد اسماعيل طالب بالمطالب نفسها. وكان رد المشير ان الموضوع يتطلب قرارا سياسيا في مستوى رئيسي جمهوريتي الدولتين ، خصوصا ان المعركة لم تنته بعد وقد ينشب القتال في اي وقت . وكان رد المقدم ابو بكر يونس على ذلك عنيف اللهجة الى الدرجة التي هدد فيها بأنه اذا لم تعد الطائرات فورا فسوف تعلنون على العالم اننا استولينا على هذه الطائرات .

ان الامر كله في نظرنا هو استمرار لاسلوب ممارسة الضغوط واسلوب ايجاد المشاكل لمصر . وان الحجج التي سيقت ، وبعدما عرضنا وجهة نظرنا ، لا تقنعنا ولاتقنع ايا من الشعبين المصري او الليبي ، ومع ذلك فاننا نستجيب الى طلب عودة القوة الليبية ، وأرجو ان ترسلوا مندوبا للاتفاق مع قائد القوات الجوية على الجدول الزمني لعودتها بما يناسب متطلبات المعركة . »

ولسنا هنا في معرض تقييم اسباب ارسال هذه الرسالة ، او تحديد تطورات العلاقات المصرية — الليبية التي أدت الى هذا الوضع ، او معرفة الجهة التي تتحمل مسؤولية وصول الامور الى هذا المستوى ، فهذه مسألة تدخل في صميم القضايا الداخلية التي يعالجها الاشقاء المسؤولون في دولة الاتحاد . ولكننا نود فقط دراسة الانعكاسات العسكرية للرسالة على ميزان القوى العربي — الاسرائيلي في الحاضر والمستقبل .

لقد كشفت الرسالة قبل كل شيء ان طائرات « الميراج — ٥ » الليبية ووحداتها (تجهيزاتها الارضية وأطقم صيانتها) موجودة الان في مصر ، وانها كانت هناك خلال حرب تشرين الاول (اكتوبر) الماضية ، وانها لا تقوم بزيارة ودية ، ولكنها مكلفة بالاضافة الى ذلك بمهمات قتالية تعتبر استمرارا للمهمات القتالية التي نفذتها خلال الحرب . ولهذا الامر معنيان : عسكري وسياسي .

ويتمثل المعنى العسكري في القيمة القتالية لهذه الطائرات . فلقد اشترت ليبيا ١١٠ طائرات « ميراج — ٥ » من فرنسة ، واستلمت حتى حرب

تشرين الاول (اكتوبر) ٩٥ طائرة منها ، ثم استلمت بقية الطائرات في مطلع عام ١٩٧٤ .
وتعتبر « الميراج ـ ٥ » أحدث مقاتلة ـ قاذفة فرنسية قبل ظهور طائرة التفوق الفرنسية «ف ـ ١» . وتتمثل ميزاتها في سرعتها العالية (٢ر١ ماك على ارتفاع ١٢ كم) وقدرتها على المناورة على الارتفاعات المنخفضة ، وضخامة حمولتها الحربية (٤٢٠٠ كغ) ، وامكانية قيامها بعمليات القصف في الهجوم الارضي بالاضافة الى القيام بمهمات الاعتراض بعد تسليحها بالصواريخ جو ـ جو . وطول مداها القتالي (١٣٠٠ كم) . وتكمن اهميتها بالنسبة الى سلاح الطيران المصري في انها تغطي نقصا كبيرا في هذا السلاح ، ناجما عن طبيعة الطائرات المصرية السوفياتية الصنع وتقسيم عملها . اذ لا يوجد في سلاح الطيران المصري او السوفياتي نفسه طائرة قاذفة مقاتلة مماثلة ، قادرة على المشاركة في الهجوم الجوي والمطاردة والاعتراض . وهي افضل بكثير من طائرة الهجوم الارضي المصرية « سوخوي ـ ٧ م ف » لانها اسرع منها (٢ر١ ماك مقابل ٢ر١ ماك) ، وتحمل من القنابل والقذائف الصاروخية اكثر منها بأربعة اضعاف ، ويزيد مداها القتالي عن مدى السوخوي ٣ مرات تقريبا . بالاضافة الى قدرتها على الاعتراض والمطاردة ، الامر الذي يسهل عملية ادارة القتال الجوي ، ولا يجبر غرفة العمليات الجوية على تأمين الحماية الجوية الدائمة « للميراج ـ ٥ » خلال قيامها بمهمات القصف .

واذا قارنا « الميراج ـ ٥ » مع طائرة « الميغ ـ ٢١ م ف » متعددة الاغراض ـ وهي احدث انواع طائرة « الميغ ـ ٢١ » وجدنا ان « الميغ ـ ٢١ م ف » تماثلها تقريبا بالنسبة الى المدى القتالي والسرعة ، وتتفوق عليها الى حد ما في مهمات الاعتراض ، ولكنها أضعف منها بكثير في مهمات القصف ، اذ لا تستطيع « الميغ ـ ٢١ م ف » ان تحمل سوى ٤ قنابل زنة ٢٥٠ كغ او اربعة صواريخ جو ـ ارض عيار ٢٢٠ مم او ٣٢٥ مم . وهذا يعني ان حمولتها الحربية تعادل ربع الحمولة الحربية « للميراج ـ ٥ » .

وليس لدينا معلومات عن عدد طائرات « ميراج ـ ٥ » الليبية التي قامت بمهمات قتالية خلال حرب تشرين الاول (اكتوبر) او بعدها . ومن المحتمل جدا ان يكون العدد ٣ ـ ٤ أسراب*، وان يكون عدد كبير من طياري هذه الاسراب من المصريين نظرا لحداثة السلاح الجوي الليبي وقلة عدد طياريه . ويمكننا ان نتصور مدى تأثير انسحاب الطائرات الليبية من مصر على القوة الجوية المصرية اذا عرفنا ان السرب قادر على ان يحمل في الطلعة الجوية الواحدة ٦٤ طنا من الحمولات الحربية ، وخاصة اذا كانت المطارات التي ينطلق منها قريبة من مسرح العمليات بشكل يجعل الطائرة قادرة على القيام بمهمتها دون ان تحمل معها خزانات وقود اضافية .

أما المعنى السياسي للرسالة فيتمثل في ردة الفعل الفرنسية المنتظرة . ومن المعروف ان الحكومة الفرنسية درست بعد نشر الرسالة مسألة حظر السلاح بالنسبة الى منطقة الشرق الاوسط ، واعتبرت ان هذا الحظر غير مجدي ، لانه لم يمنع الطائرات الليبية من المشاركة الفعلية في حرب تشرين الاول (اكتوبر) . ولقد ظهر في فرنسة اتجاهان : ينادي اولهما بتوقيع العقوبات على ليبيا (عدم بيعها طائرات « ف ـ ١ » ، منع الذخيرة وقطع الغيار عنها ، توقيف تدريب طياريها .. الخ) . وينادي الثاني بالغاء حظر الاسلحة عن الدول المشتركة في الصراع العربي ـ الاسرائيلي .

وبالرغم من الضغط الصهيوني وقوة التيار المنادي بتوقيع العقوبات على ليبيا ، فان من غير المنتظر ان تلجأ الحكومة الفرنسية الى تدبير حدي من هذا النوع ، لان تدبيرا كهذا يجعل الصناعة الجوية الفرنسية تخسر أسواق السلاح في الدول العربية الغنية (السعودية ـ الكويت ـ ليبيا) التي لا تميل الى تسليح جيوشها بأسلحة شرقية ، وتجعل هذه الاسواق تسقط بيد الصناعة الجوية الاميركية الداخلة في تنافس قوي مع الصناعة الجوية الفرنسية . لذا فليس أمام الحكومة الفرنسية في المستقبل سوى مخرجين . ١ ـ عدم التصرف ازاء هذه المخالفة بشكل عصبي ، والتأكيد

---

* تقدر المصادر الغربية ان الطائرات الليبية الداخلة في الخدمة الفعلية، والتي تشكل وحدات قتالية تعادل ٤ اسراب . ٦٤ طائرة ، وان الطائرات الاخرى لم تنظم بعد داخل وحدات قتالية بسبب نقص الكوادر الجوية والارضية .

على الدول العربية المستوردة للسلاح الفرنسي بضرورة التمسك بنصوص العقود ، مع وضع شروط تضمن لها مراقبة المخالفات بشكل أفضل ، ٢ — او الغاء الحظر الفرنسي بشكل نهائي .

ومن المؤكد ان لجوءها الى الغاء الحظر سيخلص فرنسة من القيود التي وضعتها بنفسها على تجارتها التسليحية ، وسيعزز قدرتها على منافسة الولايات المتحدة على اسواق الاسلحة في المنطقة ، وستستفيد البلدان العربية من هذا الالغاء اكثر من اسرائيل ، لان البلدان العربية الغنية التي تشتري الاسلحة — لحسابها او لحساب دول المواجهة — بأموالها ، ستتخلص من القيود التي تفرضها الولايات المتحدة الاميركية على التسليح لضمان تفوق اسرائيل ، وستجد الفرصة المناسبة للقيام باختبار اوسع ، لا تحكمه سوى قوانين العرض والطلب ، على حين ان اسرائيل ستجد نفسها عاجزة عن الاختيار ، نظرا لارتباطها نهائيا بالسلاح الاميركي ، واضطرارها لشراء أسلحة اميركية بأموال المساعدات الاميركية .

ان النتائج العملية والاثار البعيدة لنشر رسالة الرئيس السادات لم تظهر بعد ، وهي مرهونة بالموقف الذي ستأخذه الحكومة الفرنسية في المستقبل بعد زوال العاصفة ، والذي سيكون عبارة عن نتيجة الضغوط المتعاكسة التي تقوم بها الصهيونية والقوى المؤيدة لها من جهة ، ومؤسسات الصناعة الحربية الفرنسية وبصورة خاصة مؤسسة داسو للصناعات الجوية من جهة اخرى .

المقدم الهيثم الايوبي

صدر عن مركز الابحاث كتاب

الحركة الوطنية الفلسطينية

أمام اليهود والصهيونية ١٨٨٢ — ١٩٤٨

بقلم

ناجي علوش

٢٩٦ صفحة بأربع ليرات لبنانية ، تضاف اليها أجور البريد الجوي :

٥٠ ق.ل. في العالم العربي ، ١ ل.ل. في اوروبا ، ٢٥٠ ق.ل. في سائر الدول .

اطلبه من مركز الابحاث — قسم التوزيع

ص.ب ١٦٩١ — بيروت

جدول بالعمليات العسكرية لقوات الثورة الفلسطينية من ٧/١٦ — ١٩٧٤/٨/١٥

الرقم	تاريخ العملية اليوم	الساعة	موقعها	نوع العملية	السلاح المستعمل	خسائر العدو البشرية قتيل جريح	خسائر العدو المادية	خسائر المقاومة شهيد	جريح	مفقود	المصدر : البلاغ العسكري	تاريخه
١	٧/١٨	—	القدس	تفجير	عبوات حارقة	غيرمحدد	اشعال النيران في مبنى نادي الشباب الصهيوني وتدميره	—	—	—	رقم١٨٩/٧٤	٧/١٩
٢	٧/٢١	٢٤٠٠	هرتسليا	تفجير	عبوات حارقة	غيرمحدد	اشعال النيران في مستودع للاثاث المنزلي	—	—	—	رقم١٩٠/٧٤	٧/٢٣
٣	٧/٢٢	٢٣٠٠	القدس	تفجير	عبوات ناسفة	— —	اتلاف محتويات فرع بنك هبوعليم في شارع الزهراء	—	—	—	رقم١٩١/٧٤	٧/٢٣
٤	٧/٢٢	—	أشدود(أ)	تفجير	عبوات ناسفة	— —	تدمير قسم كبير في محطة توليد الكهرباء الرئيسية « أشكول » وقطع التيار الكهربائي من منطقة القدس — تل ابيب	—	—	—	رقم١٩٢/٧٤	٧/٢٣
٥	٧/٢٣	—	جنين	تفجير	عبوات ناسفة	— —	تدمير واتلاف معظم محتويات مكتب العمل الصهيوني	—	—	—	رقم١٩٣/٧٤	٧/٢٣
٦	٧/٢٣	—	تل ابيب	تفجير	عبوات ناسفة	— —	تدمير قسم كبير من محطة توليد الكهرباء الرئيسية في المنطقة الشرقية من تل‌ابيب الرئيسية الموزعة وانقطاع التيار الكهربائي عن معظم	—	—	—	رقم١٩٤/٧٤	٧/٢٤
٧	٧/٢٦	—	صفد	تفجير	عبوات ناسفة	— —	تدمير قسم من محركات ضخ المياه في المدينة	—	—	—	رقم١٩٥/٧٤	٧/٢٦

الرقم	تاريخ العملية اليوم	الساعة	موقعها	نوع العملية	السلاح المستعمل	خسائر العدو البشرية قتيل جريح	خسائر العدو المادية	خسائر المقاومة قتيل	جريح	مفقود	المصدر : البلاغ العسكري	تاريخه
٨	٧/٢٤	—	بين ايلات والعقبة(٢)	كمين	أسلحة مختلفة	١ —	تدمير سيارة عسكرية	—	—	—	رقم١٩٦/٧٤	٨/٢
٩	٨/ ٣	—	غزة	القاء قنبلة	قنبلة يدوية	غيرمحدد	اصابة سيارة عسكرية باضرار وقتل وجرح من فيها	—	—	—	رقم١٩٧/٧٤	٨/٤
١٠	٨/ ٤	—	حيفا	تفجير	عبوات ناسفة	— —	تدمير عدد من المولدات الكهربائية والكابلات الرئيسية الموزعة وانقطاع التيار الكهربائي عن معظم انحاء فلسطين	—	—	—	رقم١٩٨/٧٤	٨/٥
١١	٨/ ٣	—	رمات جان	تفجير	عبوات حارقة	— —	اشعال النيران في مصنع للبلاستيك وامتدادها للمستودعات	—	—	—	رقم١٩٩/٧٤	٨/٦
١٢	٨/ ٧	—	بين ابو عجيلة وجبل لبنى(٣)	كمين	قذائف صاروخية واسلحة رشاشة	٢٠ اصابة	تدمير باص لشركة ايجد ينقل مجموعة من الجنود	—	—	—	رقم٢٠٠/٧٤	٨/٨
١٣	٨/ ٧	—	قصيعوت/بئر السبع	تفجير	ألغام	غيرمحدد	تدمير سيارة عسكرية وقتل وجرح من فيها	—	—	—	رقم٢٠١/٧٤	٨/٨
١٤	٨/ ٨	١٠٠	بني براك/تل ابيب	قتل	رشاش متوسط	١ —	قتل احد ضباط المخابرات	—	—	—	رقم٢٠٢/٧٤	٨/٨
١٥	٨/ ٨	٢١٠٠	كريات حاييم/حيفا	تفجير	عبوات حارقة	غيرمحدد	اشعال النيران في محتويات مبنى الادارات الحكومية في شارع غلوجوت رقم ١٧	—	—	—	رقم٢٠٣/٧٤	٨/١١
١٦	٨/١٠	—	القدس	تفجير	عبوة ناسفة	غيرمحدد	تدمير جزء من مقهى يرتاده عدد من ضباط المخابرات	—	—	—	رقم٢٠٤/٧٤	٨/١٢
١٧	٨/١١	—	جفعتايم/القدس	تفجير	عبوة ناسفة	غيرمحدد	تدمير سيارة ايوم توف ليفي عميل المخابرات	—	—	—	رقم٢٠٥/٧٤	٨/١٢

١٨	٨/١٠	—	بئر السبع	تفجير	عبوة ناسفة	—	—	تدمير جزء من مجمع الكهرباء في المدينة وقطع التيار الكهربائي	—	—	رقم٧٤/٢٠٦ ٨/١٢
١٩	٨/١٠	٣٠٠	عكا	اشتباك	أسلحة مختلفة	غيرمحدد		اصابة زورق للعدو اصابة مباشرة	—	— غير محدد(٤)	رقم٧٤/٢٠٧ ٨/١٠
٢٠	٨/١٣	١٠٠	بتاح تكفا(٥)	تفجير	عبوة ناسفة	—	—	تدمير سيارة عيزرا داميسكي هميل المخابرات واصابة سيارات ومبنى بأضرار	—	—	رقم٧٤/٢٠٨ ٨/١٣
٢١	٨/١٢	—	نابلس	قتل	سكين	١	—	قتل أحد جنود الحراسة في سجن نابلس المركزي	—	—	رقم٧٤/٢٠٩ ٨/١٣
٢٢	٨/١١	—	طبريا	تفجير	عبوات ناسفة	غيرمحدد		تدمير قسم من مبنى أحد المسابح على شاطىء بحيرة طبريا	—	—	رقم٧٤/٢١٠ ٨/١٥

---

١ — اعترف العدو بأنه يجري تصليحات في المحطة المذكورة ويأمل اصلاح العطل في وقت قريب . راجع نشرة رصد اذاعة اسرائيل العدد ٥٩٠ ، ص ٤٨٧ بتاريخ ١٩٧٤/٧/٢٥ .

٢ — تمكنت المجموعة من قتل الضابط الاحتياط « يوسف بيرون » .

٣ — اعترف العدو بأن حادثا في المنطقة بين باص لشركة ايجد وسيارة شحن قد أدى الى مقتل خمسة جنود واصابة ستة آخرين بجروح . راجع نشرة رصد اذاعة اسرائيل العدد ٦٠٣ ، ص ٢٥٨ بتاريخ ١٩٧٤/٨/٩ .

٤ — تمكن أحد ثوارنا من العودة الى قواعده بعد اصابة زورق المجموعة وقد اعتبر الثوار الاخرين مفقودين .

٥ — ادعى العدو ان العبوة كان سببها نزاع بين الجيران على اماكن وقوف السيارات في باحة المنزل . راجع نشرة رصد اذاعة اسرائيل ، العدد ٦٠٦ ، ص ٣٥٦ بتاريخ ١٩٧٤/٨/١٣ .

ملاحظة : تصدر البلاغات العسكرية عن الاعلام العسكري في القيادة العامة لقوات الثورة الفلسطينية .

جدول بالعمليات العسكرية التي اعترف بها العدو الصهيوني من ٧/١٦ ــ ١٩٧٤/٨/١٥

الرقم	تاريخ العملية اليوم	الساعة	موقعها	نوع العملية	السلاح المستعمل	خسائر العدو البشرية قتيل	جريح	خسائر العدو المادية	خسائر المقاومة شهيد	مفقود	المصدر	تاريخه
١	٧/١٨	—	القدس	تفجير	عبوات حارقة	—	—	محاولة لاحراق بيت الشباب المسمى « دافيد ريمز »	—	—	ن.عدد٥٨٥،ص٣٧٣	٧/١٩
٢	٧/٢١	—	هرتسليا	تفجير	عبوات حارقة	—	—	اندلاع النيران في مستودعات للاثاث	—	—	ن.عدد٥٨٧،ص٤١٥	٧/٢٢
٣	٧/٢٤	—	ايلات	قتل	غير محدد	١	—	قتل الرائد الاحتياط « يوسف ميرون »	—	—	ن.عدد٥٩٥،ص٦٠١	٧/٣١
٤	٨/ ٣	—	رمات جان	تفجير	عبوات حارقة	—	—	اندلاع النيران في مصنع للبلاستيك	—	—	ن.عدد٥٩٩،ص١١١	٨/٥
٥	٨/١٠ــ٩	—	عكا(١)	اشتباك	أسلحة مختلفة	—	—				ن.عدد٦٠٤،ص٢٨٤	٨/١٠
٦	٨/١٢	—	نابلس	قتل	سكين	١	—	قتل سجان اسرائيلي يدعى « ديب عساف » يعمل في سجن المدينة	—	—	ن.عدد٦٠٦،ص٣٦٠	٨/١٣

ن. ــ نشرة رصد اذاعة اسرائيل التي تصدر يوميا عن مركز الابحاث في منظمة التحرير الفلسطينية .

١ ــ اعترف العدو باغراق زورق مجموعة الفدائيين .

غازي خورشيد

قضايا عربية

شهرية فكرية مفتوحة لمختلف الاتجاهات العربية والتقدميـــة ، تعالج الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتربوية والعلمية في الوطن العربي ، من خلال نظرة مستقبلية وبروح البحث العلمي .

رئيس التحرير : الدكتور عبد الوهاب الكيالي

هيئة التحرير :

د. عبد العزيز الاهواني	د. عبدالله عبد الدايم
د. محمد عطا الله	د. منيف الرزاز
د. احسان عباس	طـــارق عزيز
محمـــد عمارة	رجـــاء النقـــاش
د. وليد خدوري	د. انور عبد الملك

للاشتراكات يرجى مراسلة ادارة المجلة، ص.ب ٥٤٦٠، بيروت ــ لبنان

تقرأ في العدد الخامس :

ــ التربية والسياسة في الوطن العربي	د. الياس فرح
ــ حول مفهوم الشخصية المصرية	د. سيد عويس
ــ ماسادا بين التاريخ والاسطورة	د. عبد الوهاب المسيري
ــ تجربة المدينة عند خليل حاوي	د. مناف المنصور
ــ معركة البترول	د. منيف الرزاز
ــ هل هناك حقا فلســـفة عربية	امير اسكندر

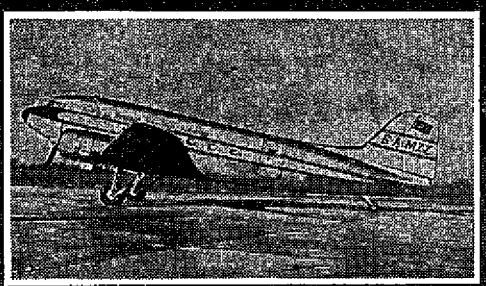

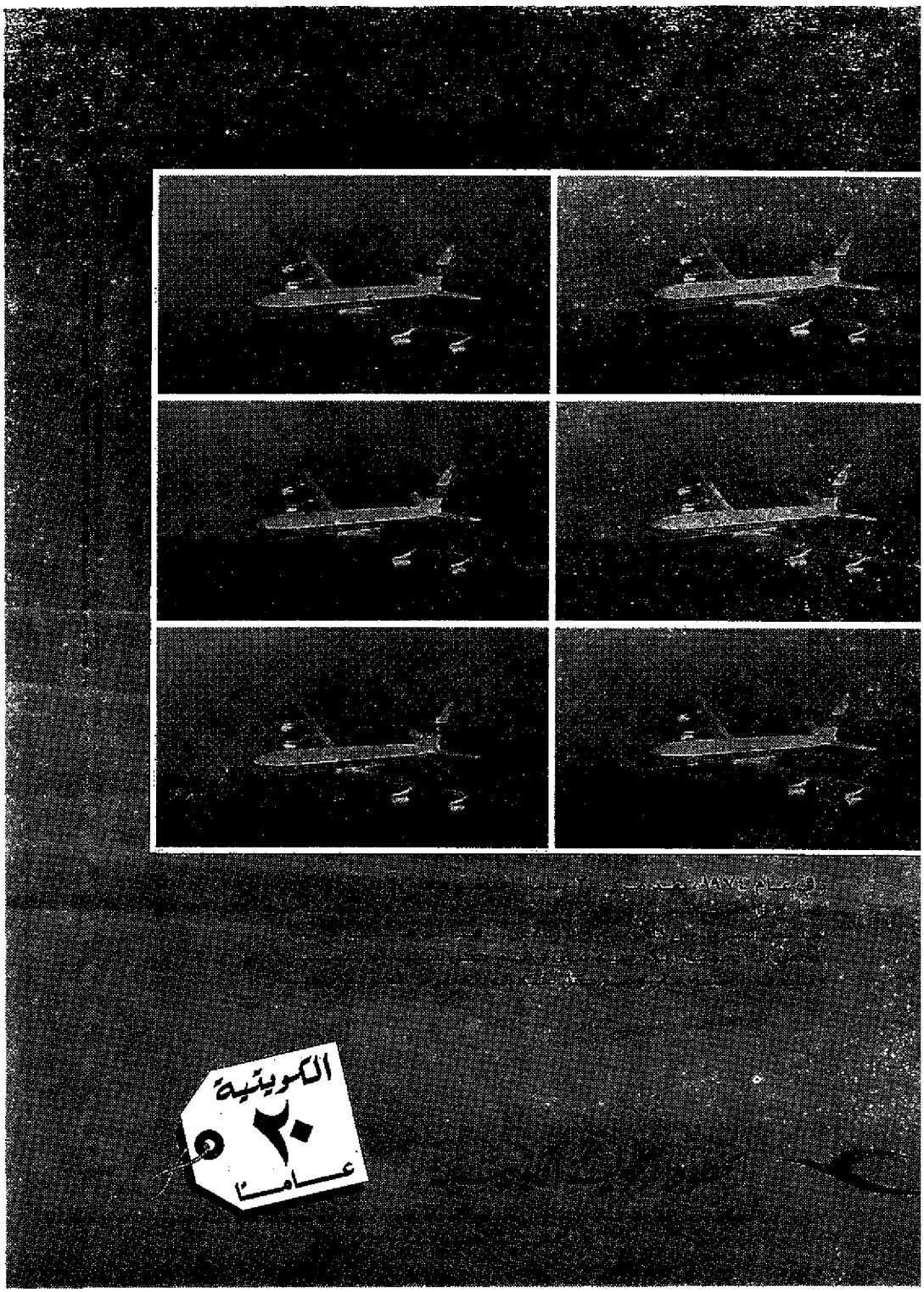
الكويتية
٢٠
عاماً

صدر المجلد السنوى
لعام ١٩٧٣

السياسة الدولية

مرجع هام
للعاملين فى
الحقل السياسى
والإعلامى

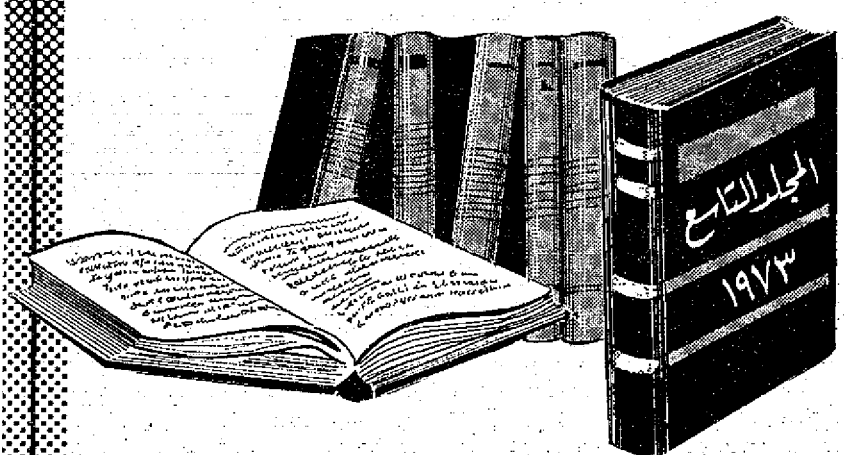

١٠٠٠ صفحة
١٠٠ قرش

تطلب مجلدات السياسة الدولية من قسم الإشتراكات بمؤسسة الأهرام

Palestine Affairs

Published monthly in Arabic by the Palestine Research Center; *Editor,* Dr. Anis Sayegh; *Annual Subscription* (airmail): Lebanon L L 40, Syria S L 50, other Arab countries LL 50 or equivalent, Africa and Europe LL65, elsewhere LL 90; *Annual Subscription* (surface mail): Countries outside the Arab World LL 50. *Address:* P.O.Box 1691, Beirut, Lebanon; Tel. 351260; Cables: MARABHATH.

السعر ٣½ ل.ل. في لبنان